المنهج الوظيفي
في البحث اللساني

طبع في لبنان

المنهج الوظيفي
في البحث اللساني

أحمد المتوكل

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

دار الأمان
الرباط

كلمة
KALIMA
Publishing

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

الطبعة الأولى: 1437 هـ – 2016 م

ردمك 978-614-02-1439-2

ردمك ?-??-902-9938-978

جميع الحقوق محفوظة

كلمة للنشر والتوزيع
12 نهج بيروت، 2080 أريانة – تونس
الهاتف: 0021671703355 – الفاكس: 0021671706253
البريد الإلكتروني: info@kalima-edition.com

الرباط
4، زنقة المامونية – الرباط – مقابل وزارة العدل
هاتف: 212 537723276+ – فاكس: 212 537200055+
البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة – الجزائر
هاتف/فاكس: 213 21676179+
e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING
هاتف بيروت: 9613223227+
editions.difaf@gmail.com

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الناشرين**

المحتويات

الجزء الأول

الوظيفية بين الكلية والنمطيّة

تصدير..... 27

الفصل الأول: من الكليات التواصلية البنية الخطابية النموذج ونحو الطبقات القالبي..... 29

0- مدخل..... 29

1- الإشكال..... 30

2- هدف واحد: القدرة التواصلية..... 32

2-1 - القدرة التواصلية قدرة شاملة..... 32

2-2- القدرة التواصلية قدرة واحدة..... 33

3- موضوع واحد: الخطاب..... 34

3-1 - تعريف الخطاب..... 34

3-2 - أقسام الخطاب..... 35

3-3 - سلمية أقسام الخطاب..... 35

4- مقاربة واحدة: البنية الخطابية النموذج..... 36

4-1 افتراض التماثل المعمَّم..... 36

4-1-1 افتراض التماثل السطحي..... 37

4-1-2 افتراض التماثل التحتي..... 37

4-2 البنية النموذج..... 38

4-2-1 أرومة البنية النموذج..... 39

4-2-1-1 المكونات..... 39

4-2-1-2 العلاقات..... 40

4-2-1-2-1 العلاقات الوظائف..... 40

4-2-1-2-2 العلاقات الإحالية..... 41

4-2-2 أساس البنية النموذجية المعرفي..... 41

4-2-3 البنية النموذج كلية لسانية.....43
4-2-4 البنية النموذج كلية تواصلية.....43
5- نحو جهاز واصف واحد.....44
5-1 نحو وظيفي موحد: نموذج مستعملي اللغة الطبيعية.....44
5-1-1 القالبية في النحو الوظيفي.....45
5-1-1-1 البناء القالبي المعيار.....45
5-1-1-2 القالبية والخطاب "الإبداعي".....46
5-1-1-3 التداول المدمج / التداول القالبي.....46
5-1-1-4 قالب الجملة / قالب النص.....47
5-1-2 البنية النموذج والقالبية.....47
5-1-2-1 القوالب.....47
5-1-2-2 تفاعل القوالب.....48
5-1-2-3 القالبية وأنماط الخطاب.....50
5-2 إطار نظري موحد: نظرية التواصل الوظيفية.....52
خلاصة.....53
الهوامش.....54

الفصل الثاني: نحوُ الطبقات القالبي من الكلي إلى الخاص.....55
0- مدخل.....55
1- الكليات / الجوامع / الخصائص.....55
2- نظرية التواصل الوظيفية.....58
1.2. الأنساق التواصلية.....58
2-2 أنساق التواصل وكلّياته.....60
2-3 النظرية الوظيفية العامة.....61
3- من النظريات اللغوية: نظرية النحو الوظيفي.....64
3-1 الكلّيات في نظرية النحو الوظيفي.....64
3-1-1 الكليات ومبدأ الوظيفية.....64
3-1-2 الكليات وإشكال التواصل.....66
3-1-3 الكليات واكتساب اللغة.....67
3-1-4 الكليات ومفهوم التفسير.....68

3-2 النحو الوظيفي الكلي 69
3-2-1 طبيعية النحو الوظيفي الكلي..... 69
3-2-2 دور النحو الوظيفي الكلي..... 71
3-2-3 مشروعية النحو الوظيفي الكلي..... 72
4- نموذج مستعملي اللغة: بين التجريد والتحقق..... 74
4-1 النموذج وأنساق التواصل..... 74
4-2 نموذج مستعملي اللغة ومتغيرات التحقق..... 77
4-2-1 التحقق وأقسام الخطاب..... 77
4-2-2 التحقق وأنماط اللغات 78
4-2-3 التحقق وأنماط الخطابات 78
خلاصة..... 79
الهوامش 80

الفصل الثالث: نموذج مستعملي اللغة وافتراض التماثل 81
0- مدخل..... 81
1. افتراض التماثل البنيوي..... 81
1.1. الأطروحة..... 81
2.1 مصدر الأطروحة وتطورها..... 82
1.2.1 التماثل والبنية السطحية 82
1.1.2.1 بنية الجملة وبنية المركب الاسمي..... 83
2.1.2.1. بنية الجملة وبنية الكلمة..... 87
2.2.1. التماثل والبنية التحتية 88
1.2.2.1. الحمل والحد..... 89
2.2.2.1. الحد والقضية..... 91
3.2.2.1. الجملة والنص..... 93
3.2.1. افتراض التماثل المعمّم وبنية الخطاب النموذجية..... 95
2. افتراض التماثل البنيوي وأقسام الخطاب..... 98
1.2. الخطابية: مفهومها وسلميتها 99
2.2. تحقق البنية النموذج ووسائطه..... 101
1.2.2. البنية التحتية..... 101

1.1.2.2. وسائط التحقق..... 101
1.1.1.2.2. الطاقة الإيوائية..... 101
1.1.1.1.2.2. النص..... 102
2.1.1.1.2.2. الجملة..... 105
3.1.1.1.2.2. المركّب الاسمي..... 107
4.1.1.1.2.2. الكلمة..... 112
2.1.1.2.2. حر / مدمج..... 116
1.2.1.1.2.2. البنية النموذج في الجملة المركبة..... 116
1.1.2.1.1.2.2. البينة النموذج في الجمل المعطوفة..... 117
2.1.2.1.1.2.2. البنية النموذج في الجمل المدمجة..... 118
3.1.2.1.1.2.2. مفهوم الإدماج: إعادة نظر..... 118
2.1.2.2. محدّدات تحقق البنية النموذج..... 120
3.1.2.2. البنية النموذج بين المقال والمقام..... 121
4.1.2.2. البنية النموذج بين المحلية والطبقية..... 122
2.2.2. البنية السطحية..... 123
1.2.2.2. المجال..... 123
2.2.2.2. المكونات..... 124
1.2.2.2.2. المكونات المعجمية..... 124
2.2.2.2.2. المكونات الصرفية..... 126
3.2.2.2. الرتبة..... 128
4.2.2.2. استنتاجات نظرية عامة..... 128
خلاصة..... 130
الهوامش..... 131
الفصل الرابع: نموذج مستعملي اللغة وأنماط اللغات..... 133
0- مدخل..... 133
1. التنميط اللغوي في الدرس اللساني: تذكير..... 133
2. من أجل تنميط وظيفي أكفى..... 136
1.2. توحيد المقاربة..... 136
2.2. اعتماد نحو كلي..... 137
3.2. أنماط لا سلالات..... 138

4.2. مجالات التنميط والتطور.....139
1.2.4.2. تحديد المجالات: من الحصر إلى الشمول.....139
2.4.2. الربط بين المجالات: الوظيفة فالبنية.....140
5.2. التنميط والتطور في ضوء النحو الكلّي.....141
3. نموذج مستعملي اللغة إطاراً للدراسات التنميطيّة والتطورية.....142
1.3. مسائل عامة.....142
2.3. مفهوما التنميط والتطور في نموذج مستعملي اللغة.....145
3.3. التنميط اللغوي.....146
1.3.3. انتقاء أم تغليب؟.....146
2.3.3. حيوز التغليب.....147
1.2.3.3. تغليب المستويات.....148
2.2.3.3. تغليب الطبقات.....148
3.2.3.3. التغليب ووسائل التحقق.....148
4.2.3.3. التغليب والوظائف.....150
1.4.2.3.3. الوظائف الدلالية.....150
2.4.2.3.3. الوظائف الوجهية.....151
3.4.2.3.3. الوظائف التداولية.....152
5.2.3.3. التغليب والقوالب.....153
3.3.3. مظاهر التغليب.....154
1.3.3.3. مدى الاجتزاء.....154
2.3.3.3. الوسائل المسخَّرة.....158
3.3.3.3. اطّراد التغليب.....160
4.3.3. تلازم التغليب.....161
1.4.3.3. تلازم التغليب بين الطبقات.....161
2.4.3.3. تلازم التغليب بين الطبقات والوظائف.....161
3.4.3.3. تلازم التغليب بين القوالب.....162
5.3.3. تلازم التغليب وتنميط اللغات.....162
1.5.3.3. اللغات الموجهة تداولياً.....162
2.5.3.3. اللغات الموجّهة دلالياً.....163
6.3.3. أبعاد التنميط المقترح.....165

4.3. التطور اللغوي 167
1.4.3. التطور بالتنقل 167
1.1.4.3. دواعي التطور 168
2.1.4.3. مجال التطور 168
3.1.4.3. اتجاه التطور 169
4.1.4.3. أنواع التطور ومداه 170
1.4.1.4.3. التنقل داخل نفس القالب 170
1.1.4.1.4.3. التنقل في القالب التداولي 171
2.1.4.1.4.3. التنقل في القالب الدلالي 172
3.1.4.1.4.3. التنقل في القالب النحوي 173
2.4.1.4.3. التنقل عبر القوالب 175
2.4.1.4.3. التنقل عبر أقسام الخطاب 176
1.2.4.1.4.3. آلية الامتصاص 177
2.2.4.1.4.3. دوافع الامتصاص 177
1.2.2.4.1.4.3. الدوافع الوظيفية 177
2.2.2.4.1.4.3. الدوافع البنيوية 178
3.2.4.1.4.3. انعكاسات الامتصاص 179
1.3.2.4.1.4.3. الانعكاسات الوظيفية 179
2.3.2.4.1.4.3. الانعكاسات البنيوية 180
2.4.3. التطور بالانتقال 181
3.4.3. حدود التطور: التطور الممكن/التطور غير الممكن 182
خلاصة 183
الفصل الخامس: نموذج مستعملي اللغة وأنماط الخطاب 185
0- مدخل 185
1. تنميط الخطابات: نحو إعادة للتأسيس 185
1.1. الخطاب وتصنيف الخطابات في النحو الوظيفي: تذكير 186
1.1.1. الخطاب ناتج عملية/الخطاب عملية إنتاج 186
2.1.1. تصنيف الخطابات 187
2.1. نموذج مستعملي اللغة وتنميط الخطابات 188
1.2.1. أطروحة الانطلاق 188

2.2.1. أساس التنميط: الانتقاء التغليبي 189
1.2.2.1. الانتقاء المحض/التغليب..... 189
2.2.2.1. التغليب والقوالب..... 190
1.2.2.2.1. القوالب المركزية..... 190
2.2.2.2.1. القوالب المساعدة..... 191
3.2.2.1. تلازم التغليب..... 191
3.2.1. أنماط الخطاب..... 192
2. الخطاب السردي نموذجاً 193
1.2. السرد: تعريف أوّلي..... 193
2.2. النمط/التوجُّه..... 194
3.2. نموذج مستعملي اللغة في الخطاب السردي..... 194
1.3.2. القالب التداولي..... 195
1.1.3.2. الطبقة الإشارية..... 195
2.1.3.2. طبقات المستوى العلاقي..... 195
3.1.3.2. الوظائف التداولية..... 196
1.3.1.3.2. الوظائف الخارجية..... 196
2.3.1.3.2. الوظائف الداخلية..... 197
2.3.2. القالب الدلالي..... 197
1.2.3.2. الطبقة الوصفية..... 197
2.2.3.2. الطبقة التسويرية..... 198
3.2.3.2. الطبقة التأطيرية..... 198
2.3.2. القالب النحوي..... 198
1.2.3.2. القويلب الصّرفي..... 199
2.2.3.2. القويلب التركيبي..... 199
3. أنماط الخطاب/أنماط اللغات 200
خلاصة..... 202
الهوامش 203
خاتمة..... **205**
المراجع..... **207**

الجزء الثاني

التركيبيات الوظيفية قضايا ومقاربات

تصدير 215

الفصل الأول: الوظيفة والتركيب: تعالق وتبعية 217

0- مدخل 217

1- مجال التركيب: بين المحدودية والشمول 217

1-1. صرف ثم تركيب 217

1-2. الصرف والتركيب: من الاستقلال إلى التوحُّد 221

2. وظيفة اللغة وبنيتها 223

2-1. مفهوم الوظيفة 224

2-1-1. الوظيفة العلاقة 224

2-1-2. الوظيفة الدور 225

2-2. دور اللغة: وظيفة أم وظائف؟ 226

2-3. وظيفيَّة التركيب: القاعدة والاستثناء 230

2-3-1. منطلقات منهجية 230

2-3-2. الوظيفة والبنية التركيبية 232

2-3-2-1. التركيب المحكوم 232

2-3-2-1-1. انتقاء المحمولات 232

2-3-2-1-2. تحقق الصُّرفات 233

2-3-2-1-3. ترتيب المكونات 233

2-3-2-1-4. إسناد النبر والتنغيم 234

2-3-2-2. التركيب "المستقل" 235

2-3-2-2-1. الظاهرة 235

2-3-2-2-1-1. انتقاء الرأس 235

ملحوظة 236

2-3-2-2-1-2. الإعراب البنيوي 236

2-3-2-2-1-2-1. التركيب الإضافي 237

2-2-1-2-2-3-2. الصُّرفات المسندة للإعراب 237

2-3-2-2-1-3. أسبقية الرتبة 238

2-3-2-2-2. الإشكال.....239
2-3-2-2-2-1. النواة والرأس.....240
2-3-2-2-2-2. الإعراب الوظيفي والإعراب البنيوي.....240
2-3-2-2-2-3. الرتبة والصيغة.....242
خلاصة.....242
الهوامش.....244

الفصل الثاني: الوظيفة وبناء الأنحاء: نحو الخطاب الوظيفي نموذجا.....245
0- مدخل.....245
1- المبادئ العامة.....245
1-1. المنطلق.....245
1-2. موضوع الدرس.....246
1-3. الهدف.....247
1-4. الضوابط.....247
1-4-1. الكفاية التداولية.....248
1-4-2. الكفاية النفسية.....248
1-4-3. الكفاية النمطية.....249
2. تنظيم النحو.....250
2-1. المبادئ العامة وتنظيم النحو.....250
2-2. النمذجات.....251
2-2-1. ما قبل النموذج المعيار.....251
2-2-2. النموذج المعيار.....252
2-2-3. ما بعد النموذج المعيار.....253
2-3. نحو الخطاب الوظيفي.....254
2-3-1. المرتكزات المنهجية.....255
2-3-1-1. من الجملة إلى الخطاب.....255
2-3-1-2. من القصد إلى النطق.....256
2-3-1-3. التوفيق بين الطبقية والقالبية.....257
2-3-1-4. الفصل بين الدلالة والتداول.....257
2-3-2. بنية النموذج.....258

2-3-2-1. مكونات النموذج..... 258
2-3-2-2. طريقة اشتغال النموذج..... 262
2-3-3. مسطرة الاشتقاق..... 263
2-3-3-1. الصياغة..... 263
2-3-3-1-1. المستوى العلاقي..... 263
2-3-3-1-2. المستوى التمثيلي..... 264
2-3-3-1-3. المستوى البنيوي..... 265
خلاصة..... 266
الهوامش..... 268
الفصل الثالث: بنية الجملة..... **269**
0- مدخل..... 269
1- حدود الجملة: بين المركز والضواحي..... 269
2. البنية المعيار..... 273
2-1. المستوى العلاقي..... 273
2-2. المستوى التمثيلي..... 275
2-3. المستوى البنيوي..... 277
2-3-1. الخزينة..... 277
2-3-1-1. الأطر التركيبية..... 278
2-3-1-2. الوظائف..... 279
2-3-1-3. الصُّرفات..... 281
2-3-2. قواعد التعبير..... 282
3. البنية المعيار بين الثابت والمتغيّر..... 285
3-1. متغيرات النمط الجملي..... 285
3-1-1. الجملة الاستفهامية..... 285
3-1-1-1. المستوى العلاقي..... 285
3-1-1-2. المستوى البنيوي..... 286
3-1-2. الجملة الأمرية..... 288
3-1-2-1. المستوى العلاقي..... 288
3-1-2-2. المستوى التمثيلي..... 289
3-1-2-3. المستوى البنيوي..... 290

3-1-3. الجملة التعجبية.....291
3-1-3-1. محدّد صيغة التعجب: قوة إنجازية أم وجه ذاتي؟.....291
3-1-3-2. المستوى العلاقي.....293
3-1-3-3. المستوى التمثيلي.....293
3-1-3-4. المستوى البنيوي.....294
3-1-4. شبه الجملة.....295
3-1-4-1. تعريف وتصنيف.....295
3-1-4-2. أشباه الجمل الدالّة.....296
3-1-4-2-1. المستوى العلاقي.....296
3-1-4-2-2. المستوى التمثيلي.....297
3-1-4-2-3. المستوى البنيوي.....297
3-1-4-3. أشباه الجمل غير الدّالة.....298
3-2. متغيرات نمط التركيب.....299
3-2-1. إعادة نظر.....300
3-2-2. اقتراح بديل.....302
3-2-2-1. الاستقلال /التبعية.....302
3-2-2-2. التراكيب العطفية.....302
3-2-2-3. تراكيب الإدماج.....304
3-2-2-3-1. الجمل الفضلات.....304
3-2-2-3-2. الجمل الموصولية.....306
3.2.2.3.2.1. الجمل الموصولية التقييدية.....306
3-2-2-3-2-2. الجمل الموصولية البدلية.....307
3-2-2-3-3. الإدماج والأفعال الانجازية.....310
3-2-2-3-4. الإدماج في نحو الخطاب الوظيفي: بعض النتائج للتقويم.....311
3-3. متغيرات نمط الخطاب.....313
4. الطبقة الإنجازية: قضايا للبحث.....316
4-1. الاستلزام الحواري.....316
3-2. اللواحق الإنجازية.....319
خلاصة.....320
الهوامش.....322

الفصل الرابع: بنية المركب الاسمي..... 323
0- مدخل..... 323
1. أنماط المركبات الاسمية..... 323
1-1. معايير التنميط..... 323
1-2. المركب الاسمي المعيار..... 324
2. المركب الاسمي: عمق وسطح..... 325
3. المركب الاسمي في النظرية الوظيفية المعيار..... 327
3-1. المقاربة الخطّية..... 327
3-2. المقاربة الطبقية..... 328
3. إشكالات وبعض الحلول..... 329
5. نحو مقاربة أشمل: من موازاة المركب للحمل إلى موازاة المركب للجملة..... 332
5-1. الموازاة المعمّمة..... 332
5-1-1. تداوليات المركب الاسمي..... 332
5-1-1-1. السمات الإحالية..... 332
5-1-1-2. الوظائف التداولية..... 334
5-1-1-3. السمات الوجهية..... 334
5-1-2. حدود تعميم الموازاة..... 336
5-2. المركب الاسمي في نحو الخطاب الوظيفي..... 337
1.2.5. البنية التحتية..... 337
1.1.2.5. البنية التحتية في اقتراح هنخفلد..... 337
5-2-1-2. اقتراح بديل..... 338
5-2-1-2-1. المستوى العلاقي..... 338
5-2-1-2-1-1. السمات الإحالية..... 338
5-2-1-2-1-2. السمات الوجهية..... 339
5-2-1-2-1-3. الوظائف التداولية..... 340
4.1.2.1.2.5. السمات الإنجازية..... 340
5-2-1-2-2. المستوى التمثيلي..... 341
5-2-1-2-2-1. الطبقة التأطيرية..... 342
5-2-1-2-2-2. الطبقة التسويرية..... 343
5-2-1-2-2-3. الطبقة الوصفية..... 344

5-2-1-2-4. مسائل للتأمل.....344
5-2-1-2-3. المستوى البنيوي.....347
5-2-1-3-1. الصرف والتركيب بين الشفافية والعُتمة.....347
5-2-1-3-2. الأطر الصرفية – التركيبية.....350
5-2-1-3-3. مفهوم الموازاة من العمق إلى السطح.....352
خلاصة.....353
الهوامش.....354

الفصل الخامس: البنية التركيبية وأنماط اللغات.....355
0- مدخل.....355
1. المستوى البنيوي أساساً للتنميط.....355
1-1. محط الائتلاف والاختلاف: العمق أم السطح؟.....356
2.1. التركيب الشفّاف / التركيب الكاتم.....357
1-2-1. تعريف الشفافية.....358
1-2-2. مظاهر الشفّافية.....358
1-2-3. درجات الشفّافية.....359
1-2-4. الشفافية والتعليب.....361
1-3. اللغات الشفافة / اللغات الكاتمة.....362
2. الشفافية / الكتامة والتطور اللغوي.....363
2-1. الكفاية النمطية والكفاية التطورية.....363
2-2. الدورة التطورية.....364
2-2-1. من الشفافية إلى الكتامة.....365
2-2-1-1. الأسباب.....365
2-2-1-2. المظاهر.....366
2-2-1-3. النتائج.....368
2-2-2. عود على بدء.....369
خلاصة.....372
الهوامش.....373
خاتمة.....375

الجزء الثالث

المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد

تصدير 379

الفصل الأول: المقاربة الوظيفية مبادئها ومنهجها..... 381

مدخل..... 381

1- المبادئ العامة..... 381

1.1 – أداتية اللغة..... 381

2.1 – وظيفة اللغة الأداة..... 382

3.1 – اللغة والاستعمال 383

4.1 – سياق الاستعمال..... 384

5.1 – اللغة والمستعمِل..... 385

6.1 – القدرة اللغوية..... 387

7.1 – الأداتية وبنية اللغة..... 388

1.7.1- مشروعية الوظيفة..... 388

2.7.1 – البنية والتواصل الأمثل 388

3.7.1 – البنية وأهداف التواصل..... 391

4.7.1 – البنية وأنماط التواصل..... 392

8.1- الأداتية وتطور اللغة..... 393

9.1 – الأداتية والكليات اللغوية..... 394

10.1 – الأداتية واكتساب اللغة..... 395

2- أداتية اللغة وصياغة النحو 395

1.2 – مفهوم النحو..... 395

1.1.2 – النحو / اللسانيات..... 396

2.1.2 – النحو فرعاً..... 397

3.1.2 – النحو النموذج..... 397

2.2 – مبدأ الانسجام وبناء النحو..... 398

3.2 – وظيفة التواصل وهندسة النحو..... 400

3- الوظيفية بين المفهوم والماصدق..... 401

1.3 – النظرية الوظيفية المثلى..... 402

1.1.3 – المنطلق.....402
2.1.3 – الهدف.....402
1.2.1.3 – الكفاية اللغوية 403
2.2.1.3 – الكفاية الإجرائيّة.....404
3.1.3 – النمذجة.....404
2.3 – النظريات الوظيفية: المنجَز والمرتقب 405
1.2.3 – النظريات اللسانية 406
1.1.2.3 – التفاوت في المنطلق 406
2.1.2.3 – التفاوت في الهدف.....408
3.1.2.3 – التفاوت في النمذجة.....408
2.2.3 – الدرس اللغوي القديم.....410
خلاصة.....411
الهوامش 412

الفصل الثاني: الوظيفية في اللسانيات العربية الحديثة.....413
0– مدخل.....413
1– المنحى الوظيفي بالمغرب: تذكير وتدقيق.....413
2. نظرية النحو الوظيفي: ثابتُ الأُسس ومتغيّر النماذج.....417
1.2 – الأسس المنهجية.....417
1.1.2 – الكفاية التداولية.....417
2.1.2 – الكفاية النفسية.....420
3.1.2 – الكفاية النمطيّة.....421
2.2 – النماذج.....423
1.2.2 – النموذج النواة 424
2.2.2 – روافد الكفاية وتطور النمذجة.....426
1.2.2.2 – الرافد التداولي: النموذج المعيار.....426
2.2.2.2 – الرافد النمطي: نحو الطبقات القالبي.....428
3.2.2.2– الرافد النفسي: نحو الخطاب الوظيفي 433
3– النظرية الوظيفية واللغة العربية.....436
1.3– بناء نحو اللغة العربية الوظيفي.....436

1.1.3 – نحو اللغة العربية النواة..... 437
1.1.1.3– المعجم والاشتقاق..... 437
2.1.1.3 – الوظائف..... 439
1.2.1.1.3– الوظائف التركيبية..... 440
2.2.1.1.3– الوظائف التداولية..... 441
1.2.2.1.1.3– الوظائف الداخلية..... 442
2.2.2.1.1.3 – الوظائف الخارجية..... 443
3.1.1.3 – الوظائف والبنية الصرفية – التركيبية..... 445
3.1.1.3. 1 – الإعراب..... 445
2.3.1.1.3 – الرتبة..... 447
4.1.1.3 – بنية الجملة وأنماطها..... 448
1.4.1.1.3 – الجمل الرابطية..... 448
2.4.1.1.3 – الجمل المركبة..... 450
2.1.3 – بعد النحو النواة: إغناء وتطوير..... 454
1.2.1.3 – المكونات..... 454
1.1.2.1.3 – البنية التحتية..... 454
1.1.1.2.1.3 – الدلالة..... 454
2.1.1.2.1.3 – التداول..... 458
3.1.1.2.1.3 – الدلالة والتداول: من التوحّد إلى الانشطار..... 465
2.1.2.1.3 – البنية الصرفية – التركيبية..... 466
1.2.1.2.1.3 – مسائل عامة..... 466
2.2.1.2.1.3 – بنية المحمول..... 469
3.2.1.2.1.3 – بنية الجملة..... 475
4.2.1.2.1.3 – بنية المركّب الاسمي..... 480
2.2.1.3 – المجال..... 481
4– اللغة العربية ونظرية النحو الوظيفي..... 483
1.4 – إسهامات في الكفاية اللغوية..... 483
1.1.4 – في الكفاية التداولية..... 483
2.1.4 – في الكفاية النفسية..... 486
3.1.4 – في الكفاية النمطية..... 488

2.4 – إسهامات في الكفاية الإجرائية.....491
1.2.4 – نحو الطبقات القالبي والترجمة.....491
2.2.4 – نحو الطبقات القالبي وتعليم اللغات.....494
3.2.4 – نحو الطبقات القالبي والاضطرابات اللغوية.....495
4.2.4 – نحو الطبقات القالبي والتواصل غير اللغوي.....496
4–2–5– نحو الطبقات القالبي واللغات المحلّية.....497
خلاصة.....498
الهوامش.....499

الفصل الثالث: الوظيفية في التراث اللغوي من الإسقاط إلى الإقساط.....501
مدخل.....501
1– قراءة التراث: بعض الاقتراحات المنهجية.....501
1.1 – توحُّد المفهوم في تعدد "العلوم".....502
2.1 – تطور لا قطيعة.....503
3.1 – إسقاطاً "للإسقاط".....504
2– الدلالة في التراث اللغوي العربي.....506
1.2– المفاهيم الأساسية.....506
1.1.2 – المقام.....506
2.1.2 – المقال.....507
1.2.1.2 – تعريف المقال.....507
2.2.1.2 – بُعدا المقال: اللفظ والمعنى.....508
1.2.2.1.2 – اللفظ.....508
2.2.2.1.2 – المعنى.....508
1.2.2.2.1.2 – المعنى الفحوى.....508
2.2.2.2.1.2 – المعنى القصد.....509
2.1.2.1.2 – أنماط المقال.....510
1.2.1.2.1.2 – الفائدة.....510
2.2.1.2.1.2 – طبيعة الخطاب.....511
3.2.1.2.1.2 – المجال.....512
2.2 – المنهج.....512

1.2.2 – اللفظ والمعنى: جدل السَّبق 512
2.2.2 – اللفظ فالمعنى: "علم الأدب" 514
1.2.2.2 – مستوى "المفرد" 514
2.2.2.2 – مستوى "المركب" 514
3.2.2.2 – مستوى المطابقة 515
3.2.2 – المعنى فاللفظ: "نظرية النظم" 516
1.3.2.2 – المعنى قبل اللفظ 517
2.3.2.2 – بناء العبارة اللغوية 518
1.2.3.2.2 – مستوى المعنى 518
2.2.3.2.2 – مستوى اللفظ 518
3.2 – القضايا 519
1.3.2 – القصد والتركيب 520
1.1.3.2 – الغرض الأصلي / الغرض الفرعي 520
2.1.3.2 – الغرض وتراكيب العطف 521
3.1.3.2 – النية والرتبة 522
2.3.2 – من قضايا المعنى – الفحوى 523
1.2.3.2 – أركان الدلالة 524
2.2.3.2 – وجوه الدلالة 525
1.2.2.3.2 – الدلالة الصريحة 525
2.2.2.3.2 – الدلالة الضمنية 525
3.2.3.2 – الالتباس: أنماطه ودرجاته 527
1.3.2.3.2 – نمطا الالتباس: دلالة وإحالة 527
1.1.3.2.3.2 – الالتباس الدلالي 527
2.1.3.2.3.2 – الالتباس الإحالي 527
2.3.2.3.2 – درجات الالتباس 529
3.3.2 – الخطاب: أنماطه وخصائصه 529
1.3.3.2 – القدرة الخطابية 529
2.3.3.2 – تنميط الخطابات 530
.3.3.3.2 – بنية الخطاب 531
1.3.3.3.2 – المكونات 532

2.3.3.3.2 – العلاقات.....533
3– التّراث اللغوي والدرس الوظيفي الحديث.....534
1.3 – التراث والنظرية الوظيفية المثلى.....534
1.1.3 – وظيفية التراث.....534
1.1.1.3 – من حيث المفاهيم.....534
1.1.1.1.3 – اللغة وأصلها.....535
2.1.1.1.3 – أركان التخاطب.....535
3.1.1.1.3 – وسيلة التخاطب.....536
4.1.1.1.3 – ضوابط التخاطب.....536
2.1.3 – من حيث المنهج.....537
3.1.3 – من حيث المقاربة.....537
4.1.3 – وظيفة التراث ومعايير النظرية المثلى.....538
2.3 – التراث: ماض ممتد.....539
1.2.3 – التراث تاريخاً.....539
2.2.3 – التراث مرجعا.....540
3.2.3 – التراث مصدراً.....541
الهوامش.....544
خاتمة.....**545**

المراجع

المراجع بالعربية.....549
المراجع باللغة الأجنبية.....553
صدر للمؤلف.....**557**

الجزء الأول

الوظيفية
بين
الكلية والنمطيّة

تصدير

من الأطروحات الهامة الكبرى التي دافعت عنها اللسانيات التوليدية التحويلية وجود ومشروعية "نحو كلي" يمثل للملكة اللسانية العامة.

وقد اختلف فحوى هذا النحو الكلي واختلفت وسائل ربطه بالأنحاء "الخاصة" باختلاف النماذج التي أفرزتها النظرية التوليدية التحويلية على مرِّ الأحقاب، من "النموذج المعيار" إلى نموذج "البرنامج الأدنوي".

في موازاة هذه النظرية، عرف الحقل اللساني ظهور أبحاث -تجمع عادة تحت مظلة "الأنحاء النمطية"- تناقش فكرة النحو الكلي وتجادل في إجرائيتها وجدواها، خاصة إذا أقيم النحو الكلي على إسقاط خصائص لغة معينة على باقي اللغات.

في هذه الأثناء، ظلت الأبحاث اللسانية ذات التوجه الوظيفي في منأى شبه تام عن هذا النقاش ونذر فيها الحديث -إن لم نقل انعدم- عن النحو الكلّي حتى ساد الاعتقاد بأن هذا المفهوم غير وارد أو مناف للبحث الوظيفي.

ولعل منبع هذا الاعتقاد (أي تنافي النحو الكلي والوظيفية) اعتقادان شائعان آخران هما:

أوّلاً، أن المقاربة الوظيفية للغات الطبيعية، لكونها ترتكز، فيما ترتكز عليه، على مبدإ ربط "المقال" بـ "المقام"، ربط الخطاب بظروف إنتاجه، لا يمكن أن تكون إلاّ مقاربة لـ "الإنجاز" يعوقها ذلك الربط عن أن ترقى إلى وصف "القدرة"؛

ثانياً، أن التصاق هذا الضرب من المقاربات بشؤون "المقام" وإشكالاته والخوض فيما هو غير "لغوي صرف" يحول بينها وبين صياغة نحو صوري وينأى بها، بالتالي، عن اكتساب سمة من الواجب أن تطبع كل مشروع علمي يجمع بين الشمولية والدقة في ذات الوقت ويقبل التقويم والمفاضلة والدحض.

ما نتوق إلى تحصيله من خلال فصول هذا البحث الخمسة هو، من جهة، إبطال هذين الاعتقادين، ومن جهة ثانية، البرهنة على أنه لا تعارض بين الكلية والنمطية من حيث المبدأ وأنه من الممكن، بل من الضروري، بناء نحو كلي وظيفي يقف موقفاً وسطاً بين الكلية المطلقة والنسبية النمطية ويضمن، وحده، إقدار نظرية كنظرية النحو الوظيفي على بلوغ أحد مطامحها الكبرى، بلوغ "الكفاية النمطية"، مع تلافي المحظورين: مزلق الاسقاط ومطبِّ الوصفية.

والله الموفق

الرباط، 15 يوليه 2002

الفصل الأول

من الكليات التواصلية
البنية الخطابية النموذج ونحو الطبقات القالبي

0- مدخل:

يُجمِع جمهورُ اللسانين على أن الهدف المتوخى من الدرس اللساني هو استجلاء المَلكة اللسانية التي تتميّز بها الكائنات البشرية، أو هو بتعبير آخر، استكشاف خصائص اللسان الطبيعي ووصفها وتفسيرها الوصفَ والتفسيرَ الملائمين.

إلا أن الإجماعَ يقلُّ حين يتعلق الأمر بنوع المعطي اللغوي الذي يعكِس هذه الخصائص ويمكن، لذلك، أن يُتخذ منطقاً لبلوغ ذلك الهدف. وقد نحتِ اللسانياتُ في هذا الشأن، مَنحيَين رئيسيين اثنين: منحىً يقول بكفاية الجملة في التمثيل لخصائص اللسان الطبيعي ومنحى يَعُدُّ النصَّ المتكامل المُعطى اللغوي الوحيد الذي يمكن أن يضطلع بهذه المهمة. ونَتَجَ عن هذين المنحيين نمطان من اللسانيات: **"لسانيات جملة"** و**"لسانيات نص"** (أو في اصطلاح آخر: **"نحو جملة"** و**"نحو نص"**).

إن هذا الانشقاق الواقع في الدرس اللساني يشكل وضعا غيرَ سليم لأنه مَبنيٌّ على تمييز تَقَابُليّ غير مبرّرٍ يجب أن يرتفع. وهي الغاية التي نسعى هنا في البحث عن السُّبل التي تتيحها نظريةُ النحو الوظيفي لتحقيقها، بل إننا نتوق إلى هدف أبعدَ، ومطمحٍ أعلى، وهو رفعُ الحواجز لابين لسانيات الجملة ولسانيات النص – فنحيل انقطاعهما إلى تقاطع – فحسب بل كذلك بين النظريات التي تهتم بالتواصل بمختلف أشكاله اللغوية منها وغير اللغوية.

1- الإشكال

سلكت أغلبُ النظريات اللسانية المنحى الأوّلَ فاتخذت لها موضوعاً الجملة واقتصرت عليها. وذهبت بعض النظريات في هذا المنحى إلى أبعدَ من ذلك فأرجعت الجملة إلى بنية صوريّة مجرّدة عن سياقيها المقالي والمقامي معاً.

وتُركَ ما يتعدَّى الجملةَ إلى مجالات دراسية منها ماَ هو لساني ("**لسانيات النص**" أو "**نحو النص**") ومنها ما هو غير لساني وإن كان يستمد بعض المفاهيم وبعض الأدوات من اللسانيات كتحليل الخطاب والسميائيات والشِّعرية وغير ذلك.

وهذا وضع، مرةً أخرى، غير سليم ومختلّ. ويمكن إرجاع جوانب الخلل فيه إلى ثلاثة جوانب: جانب معرفي وجانب منهجي وجانب نظري.

أ- **معرفياً**: يفترض التمييز بين لسانيات الجملة ولسانيات النص (أو الدراسات النصية بشكل عام) أنَّ لمستعمل اللغة الطبيعية قدرتين اثنين: قدرةً جملية وقدرةً نصيّة، قدرةً تمكّنه من إنتاج وفهم جملٍ مستقلة وقدرة تتيح له إنتاج نصوص متكاملة وتأويلها. وهو أمر ينافي الواقعَ النفسيَّ اللغوي. ولو سلَّمنا بورود هذا الافتراض لكنَّا ملزمين بالتسليم بأن القدرات اللغويةَ تتعدد وتختلف بتعدد واختلاف أقسام الخطاب إذ ما المانعُ آنذاك من أن نفترض "**قدرة كلمة**" و"**قدرة مركّب**" إضافةً إلى قُدرتي الجملة والنص؟

ب- **منهجياً**: من الثابت أنَّ خصائص الجُمَل المتواردة في نفس النص لا تتحدَّد محليًّا بل بالنظر إلى النص ككل. بتعبير آخر أَدق، تتحدَّد الخصائص الأساسية كالقوة الإنجازية والوَجهِ والزمان والجهة وغيرها بالنسبة للنص كاملاً فترد هذه الخصائصُ منصبَّة عليه رمّتِه وتأخذ الجُمَلُ التي تكوِّنه هذه الخصائصَ عن طريق "الإرث"[1]. فالقوة الإنجازية التي تواكب جُمَلَ نص ما، مثلاً، هي القوةُ الإنجازية ("إخبار"، "استفهام"، "أمر" أو غير ذلك) المواكبةُ للنص كلِّ والتي استمدّتها مِنه جملةُ إرثاً.

معنى ذلك، من حيثُ المنهج، أن خصائص الجملة لايمكن أن تُقَـاربَ المقاربةَ الكافية إلاّ إذا وُضعت في سياقها النصّي وأنَّ مشـروع **"نحـو الجملة"** (أو **"لسانيات الجملة"**) مشروعٌ صعبُ الإنجاز.

ج- **أمّا نظريًّا:** فإن انحصارَ اللسانيات الصّرف في حدود الجملة وترك مـا يتعداها لغيرها يؤدِّي إلى تعدّد واختلاف المقاربات بل والنظريات بيـد أنَّ الموضوع المستهدف وصفه واحدٌ وهـو الخطـاب الطبيعـي وإن اختلفت أقسامُه (نص، جملة، مركّب، كلمـة) وأنماطُـه ("عـادي"، أدبـي، علمي...). تعدّد المقاربات هذا، حين لايكون مبرَّراً، يتنـافى، كما هو معلوم، وأَحَدَ المبادئ الأساسية التي يتبناها التـنظير العلمـي: مبدأ الاقتصاد.

إذا كان هذا الوضع، وضعُ انقطاع لسانيات الجملة عن لسـانيات الـنص وغيرها من الدراسات النصّيّةَ (السميائية والشعرية وغيرها...)، وضعاً غير سـليم بالمقاييس المعرفية والمنهجيّة والنظرية، فكيف يمكن تقويمهُ ونقل هذه المجالات مـن حالة انقطاع إلى حالة تقاطع؟ كيف يمكن أن يتم ذلك في نظرية لسانية مُؤهّلـة، من حيث مبادؤها وبنيتها لاحتضان هذا النقل، كنظرية النحو الوظيفي؟

يمكن القول إن نظرية النحو الوظيفي كانت منذ نشأتها نظريةً مؤسّسة تداوليًّا تسعى، من حيث طبيعتها هذه، في وصف وتفسير خصائص الخطاب باعتبار بعديه المقالي والمقامي إلا أنها اهتمت بالدرجة الأولى، بالجملة. غـير أن مجموعـة مـن البحوث تصدّت في السنوات العشر الأخيرة لنقل النحو الوظيفي من نموذج جملـة إلى نموذج نص. وسارت الاقتراحات الواردة في هذه البحوث في اتجاهين رئيسيين اثنين يمكن أن نسمّيهما **"الاتجاه الاقتراضـي"** و**"الاتجـاه التوسـعي"**. يـذهب السائرون في الاتجاه الأول (لاجولا (1997)) إلى إغناء النحو الوظيفي باسـتمداد مفاهيمَ من نظريات لسانية أخرى تمكنه من مجاوزة الجملة إلى النص في حـين أن من اختاروا الاتجاه الثاني يطمحون إلى تحصيل هذه المجاوزة من داخـل النظريـة نفسها عن طريق توسيع النحو الوظيفي ليشمل الظواهر النصية إضافة إلى الظواهر الجملية والظواهر التي تخص أقسام الخطاب الأخرى (المركب، الكلمة...).

ويمكن أن نميز داخل هذا الاتجاه نفسه بين منحيين: منحى تجزيئي يرى أصحابه (كرون (1997) ضمن آخرين) أن الإنتقال المباشر من الجملة إلى النص غير ممكن وأن النحو الوظيفي مضطر إلى مقاربة هذين المعطيين في قالبين متمايزين وإن تعالقا: "قالب الجملة" و"قالب النص"؛ ومنحى تجميعي يعد هذا الإنتقال المباشر سانحاً ودراسة الجملة والنص بنفس الإواليات ممكنا (هنخفلد (1997) و(2001)،المتوكل (1998) و(2000) و(2001)).

في إطار هذا المنحى، نرى أن رفع التقابل بين لسانيات الجملة ولسانيات النص (أو بين نحو الجملة" و"نحو النص" أو بين "قالب الجملة" و"قالب النص" في النحو الواحد) رهين بعملية توحيد كاملة تشمل: **الهدف والموضوع والمقاربة والجهاز الواصف (أو النحو) والإطار النظري** جميعا.

2- هدف واحد: القدرة التواصلية

تقدم أن الهدف المتوخى من الدرس اللساني هو استكشاف القدرة اللغوية التي حبيت بها الكائنات البشرية ووصفها.

إلا أن القدرة التي نعنيها هنا تتَّسم بسمتين أساسيتين:

أولا: كونها قدرة شاملة.

ثانيا: كونها قدرة واحدة لاتتجزأ.

2-1 - القدرة التواصلية قدرة شاملة

يترتب عن اعتبار القدرة قدرة تواصلية الأمران الهامّان التاليان:

أ- لا تنحصر قدرة مستعملي اللغة الطبيعية في معرفة القواعد الصرفية التركيبية والصوتية والدلالية بل تتعداها إلى معرفة القواعد التداولية، القواعد التي تمكن مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج وفهم عبارات لغوية سليمة في مواقف تواصلية معينة قصد تحقيق أغراض معينة.

بتعبير آخر، ليست ثمة قدرتان اثنتان مستقلتان "قدرة نحوية" صرف "وقدرة تداولية" بل قدرة تواصلية واحدة. ويؤيّد التوحيدَ بين هاتين

القدرتين أن التداول لا يمكن عزله عن المكونات الأخرى التي يحكمهـــا سواء أكانت تركيبا أم صرفا أم دلالة.

ب- لاتنهض بعملية التواصل القدرة اللغوية الصرف وحدها بل تساهم فيها قدرات أخرى منطقية ومعرفية واجتماعية وإدراكية وغيرها. فمستعمل اللغة الطبيعية يستخدم أثناء عملية التواصل، بالإضافة إلى ملكته اللغوية، ملكات ذات طبيعة غير لغوية تسهم في إنجاح هذه العملية.

2-2- القدرة التواصلية قدرة واحدة

سيق أن بينا أن تجزيئ القدرة اللغوية إلى قدرات تتعدد وتختلف بتعدد واختلاف أقسام الخطاب (من الكلمة إلى النص) ينبني على افتراض غير وارد. فالقدرة التواصلية قدرة واحدة، هي ما يمكنِّ مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل فيما بينهم بعض النظر عن نوع العبارات اللغوية وحجمها. وستتاح لنا الفرصة، في مبحث لاحق، لتبيـــان أن بنية ذات طبيعة تواصلية تعكس مكونات عملية التواصل تثوي خلف التنظيم الداخلي لجميع أقسام الخطاب وإن كانت تتحقق التحقق الأمثل في النص.

إن رفع تجزيئ القدرة التواصلية والسعي في توحيدها لا يخص أقسام الخطاب وإنما يمتد إلى أنماطه كذلك. فليست هناك، خلافا للمعتقَد السائد، قدرات تختلف باختلاف أنماط الخطاب كأن تكون للخطاب الأدبـــي (الإبداعي، الفني) قـــدرة تخالف قدرة الخطاب العادي. وقد لامسنا هذا الموضوع، في مكان آخر [3]، حيث أشرنا إلى أن لكل الكائنات البشرية نفس القدرة على إنتاج أنماط الخطاب وفهمها إلا أن بعضهم يُفعِّل ويغذي جوانب معينة من هذه القدرة أكثـــر مـــن بعـــض. فالأدباء، مثلا، يختلفون، عن غيرهم من مستعملي اللغة الطبيعية في كونهم يفعِّلون الجانب "الفني" من القدرة اللغوية العامة ويغذونه في حين أن هذا الجانـــب مـــن القدرة يظل **"كامنا"** عند الآخرين ولكنه غير منعدم يمكنهم مـــن فهـــم وتأويـــل الخطاب الأدبـــي وان لم ينتجوه.

ولعل من المقاربات المعقولة التي تعكس هذا التصور المقاربة الـــتي تقترحهـــا النظرية الوظيفية حيث القدرة التواصلية مجموعة مـــن القـــدرات التواصـــلية أو

"**الملكات**" تُفعَّل وتتفاعل في عمليتي إنتاج الخطـــاب وفهمـــه وفقـــا للموقـــف التخاطبـــي ونمط الخطاب ولنوضح هذه المقاربة عن طريق الرسم التالي

القدرة التواصلية

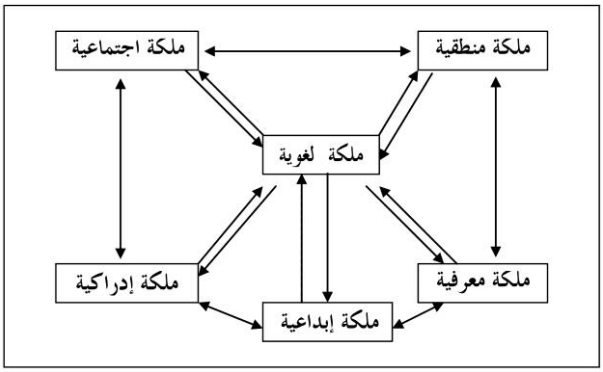

3- موضوع واحد: الخطاب

إن توحيد موضوع الدرس اللساني يقتضي إعادة النظر في تعريف الخطـــاب وفي أقسامه.

3-1 - تعريف الخطاب:

لنتأمل المعطيات التالية:

(2) أ- أما خالد، فقد سافر إلى مصر

ب- أعرني معطفك هذا المساء

ج- يا لجمال هند!

د- شايا!

(2-**أ-د**) أمثلة للجملة الكبرى[4] والجملة الصغرى والمركب والكلمة. وهي كلها خطابات تامة تؤدّي غرضا تواصليا معينا في موقف تواصلي معـــين بقطـــع النظر عن نوعها أو حجمها.

بناءا على ذلك نقترح أن يكون تعريف الخطاب كالتالي:

(3) "يعد خطابا كل ملفوظ/ مكتوب يشكل وحدة تواصلية تامة".

يترتب عن التعريف (3) أمور ثلاثة:

أ- **أولا**: المعيار الأساسي في تحديد الخطاب معيار وظيفي وليس معيارا بنيويًا: فالخطاب كل ملفوظ/ مكتوب يؤدي غرضا تواصليا ما. وهو معيار يتلاءم وطبيعة نَظرية النحو الوظيفي.

ب- **ثانيا**، ليس مفهوم الخطاب مقصورا على ما يتعدى الجملة (كما دُرِجَ على ذلك) حيث إن كل ما شَكَّل وحدةً تواصلية تامة عُدَّ خطابا سواء أتعدى الجملة أم كان جملة كبرى أم جملة صغرى أم مركبا أم كلمة.

ج **ثالثا**، بإطلاقنا مصطلح الخطاب وتعميمه أصبح من الضروري تعويض هذا المصطلح الذي كان مقصورا على ما تعدى الجملة، وليكن التعويض بمصطلح "**النص**".

3-2 - أقسام الخطاب

تقدم أن الخطاب ملفوظ يشكل وحدة تواصلية. إلا أن الملفوظ، كي يكون خطابا، يجب أن ينتظم في شكل معين وفقا لقواعد بنيوية معينة. وهذا الشكل إمَّا نص أو جملة أو مركب أو مجرد كلمة وهي ما يسمى "المقولات الخطابية" أو "أقسام الخطاب".

ولأقسام الخطاب هذه استعمالان اثنان:

إما أن ترد مستقلة تشكل وحدة خطابية قائمة الذات كما هو الشأن في الأمثلة (2-أ-د) أو ترد مدمجا بعضها في بعض كأن تدمج الكلمة في المركب والمركب في الجملة والجملة في النص طبقا للسلمية التالية:

3-3 - سلمية أقسام الخطاب

نص > جملة > مركب > كلمة.

ملحوظة: تستدعي السلمية (4) ملحوظتين:

(1) **أولاهما**: أن أدبيات النحو الوظيفي (المتوكل (1988)، ديك (1997)، كوفالي (1997)) تميز بين ضربين من الجمل: جملة صغرى (Clause) وجملة كبرى

(Sentence) على أساس أن الجملة الكبرى جملة صغرى يواكبها أحد المكونات الخارجية (مبتدأ، ذيل، منادى...). وقد أثرنا، في مكان آخر (المتوكل (2001))، إشكال مدى ورود اعتبار الجملة الكبرى قسمًا خطابيًا قائم الذات وتركنا هذه المسألة مفتوحة للنقاش.

(1) **ثانيتهما**، أن الخطابية (أي تشكيل وحدة تواصلية تامة) وإن كانت متقاسمة بين أقسام الخطاب جميعها تجد تحققها الأمثل في النص حيث إنه من الممكن القول إن السلمية (4) هي في الوقت ذاته سلمية للخطابية تعكس التفاوت بين أقسام الخطاب الواردة فيها من أعلى درجات الخطابية التي ينفرد بها النص إلى أدناها.[5] سنعود إلى تدرج الخطابية في مبحث لاحق.

4- مقاربة واحدة: البنية الخطابية النموذج

أشرنا في ما تقدم إلى أن الخطابية كما حددناها هنا ليست سمة لكل ملفوظ وأنها تقتضي في الملفوظ، ليتصف بها، أن يكون ذابنية معينة تحكمها مبادئ وقواعد معينة.

وإذا أخذنا بالمبدإ الوظيفي العام، مبدإ تحديد الوظيفة للبنية، فيجب أن نتوقع أن ينعكس تناظر أقسام الخطاب (من الكلمة إلى النص) من حيث الوظيفة في تناظرها من حيث البنية وهي بالضبط الأطروحة التي سنحاول الدفاع عنها في ما يلي والتي، إن صحت، مكنتنا من الوصول إلى توحيدين: توحيد الموضوع وتوحيد المقاربة.

4-1 افتراض التماثل المعمَّم

نطلق مصطلح "افتراض التماثل المعمَّم" على الافتراض القائم على فكرة أن ثمة تماثلا بنيويا يوحد بين مختلف أقسام الخطاب.

وقد مرت هذه الفكرة، في إطار نظرية النحو الوظيفي، بعدة مراحل نرصدها كالتالي:

4-1-1 افتراض التماثل السطحي

يمكن إرجاع فكرة التماثل البنيوي إلى ماورد في مؤلف (ديك (1989)) من أن ترتيب المكونات داخل الجملة وترتيبها داخل المركب الاسمي يخضعان لـــنفس المبادئ العامة.

وفي نفس الاتجاه، ذهب خروت (خروت (1990)) إلى أن اللواصق (السوابق واللواحق) تترتب بالنظر إلى جذع الكلمة محكومة بالمبادئ نفسها الـــتي تحكـــم ترتيب مكونات الجملة.

4-1-2 افتراض التماثل التحتي

بالإضافة إلى ذلك وبموازاة ذلك، التُفِت إلى أن التماثل بين أقسام الخطـــاب يمسُّ البنية التحتية ذاتها أيضاً.

وقد مرّ افتراض التماثل التحتي، كذلك، بمراحل نجملها في ما يأتي:

(أ)- دافع رايكوف (رايكوف (1992)) عن أطروحة أن الحمـــل والحـــد يتقاسمان نفس البنية وهي البنية المكونة من ثلاث طبقات: طبقة الوصف وطبقـــة التسوير وطبقة التأطير.

ويمكن أن نمثل للبنية التي يتقاسمها الحمل والحدّ، حسب اقتراح رايكوف، كالتالي: (5)

[خص – إط [خص – سو [خص – صف [نواة] لح – صف] لح – ســـو] لح – إط]

حيث تؤشر الرموز التي عن يمين النواة إلى مخصّصـــات الطبقـــات الـــثلاث والرموز التي عن يسارها إلى لواحق هذه الطبقات.

(**ب**) – ودافعنا، في نفس الاتجاه (المتوكل (1993) و(2000))، عن فكرة أن التماثل البنيوي يمكن أن يذهب به إلى أبعد من ذلك فيقوم بين الحد والقضية على اعتبار أن بعض الحدود تأخذ نفس السمات الوجهيـــة الـــتي تأخـــذها القضـــية (كالتعجب والتمني والترجي والدعاء). وبناءاً على ذلك اقترحنا إضافة طبقة رابعة في بنية الحدّ فأصبحت البنية المشتركة بين الحدّ والقضية هي البنية (6).

(6)

[خص-إط[خص- سو[خص-صف[نواة]لح - صف]لح- سو]لح -إط]

حيث: (خص - جه) و(لح - جه) يرمزان إلى مخصص ولاحق الطبقة الوجهية المضافة.

(ج) - واستدل ديك في آخر مؤلفاته (ديك (1997 ب)) على أن البنية التي افترضت في النحو الوظيفي للجملة يمكن أن تُسقَط دون إشكال على نص كامل (على أساس أن النص مجموعة متسقة من الجمل). بذلك يحصل تماثل بنيوي بين الجملة والنص لا بالنظر إلى المكونات فحسب بل كذلك بالنظر إلى العلاقات القائمة بين هذه المكونات. وتكون البنية المشتركة بينهما هي البنية (7):

(7)

[خص-إط[خص-سو[خص-صف[نواة]لح - صف]لح - سو]لح - إط]

حيث: (خص-نج) و(لح-نج) يرمزان إلى مخصص ولاحق الطبقة الإنجازية.

4-2 البنية النموذج

إن من الامتدادات المنطقية لافتراض التماثل المعمم اقتراح بنية تحتية واحدة لا لأقسام الخطاب المختلفة فحسب بل كذلك لأنساق التواصل اللغوي منها وغير اللغوي.

وقد سبق أن قدمنا هذا الاقتراح (المتوكل (2001)) متمثلا في بنية هي بالضبط البنية (7). ونقدم هنا تطويرا لهذا الاقتراح يصب في اتجاهات ثلاثة: (أ) إغناء البنية (7) بمستوى ثالث (نقترح أن نسمية مؤقتا "المستوى البلاغي") وباضافة طبقة ثالثة إلى طبقتي المستوى العلاقي ولتكن "الطبقة الاسترعائية" و(ب) رصد الوسائط التي تضبط تحقق هذه البنية عمقاً وسطحاً و(ج) تحديد طريقة اشتغال هذه البنية المغناة بالنظر إلى جهاز النحو الوظيفي ككل.

4-2-1 أرومة البنية النموذج:

تقوم البنية النموذج، كما يستوجب ذلك مفهوم البنية بوجه عام، على مكونات من ناحية وعلاقات من ناحية أخرى.

4-2-1-1 المكونات

بعد إغنائها بإضافة الطبقة الاسترعائية إلى المستوى العلاقي وإضافة مستوى ثالث، المستوى البلاغي[6]، تصبح البنية (7) بنية نموذجية تامة التحديد يمكن أن نمثل لها كالتالي:

(8) البنية الخطابية النموذج

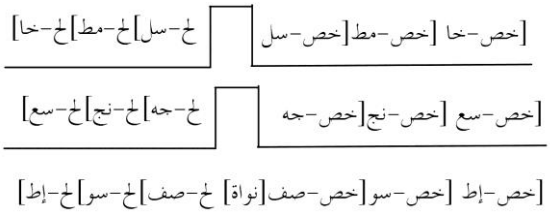

حيث: (خص-سع) و(لـ-سع) يرمزان إلى مخصص ولاحق الطبقة الاسترعاتية؛ وحيث: (خص-خا) و(لـ-خا) و(خص-مط) و(لـ-مط) و(خص-سل) و(لـ-سل) إلى مخصصات ولواحق طبقات الحدث التخاطبي ونمط الخطاب وأسلوب الخطاب على التوالي.

ولنوضح بإيجاز الفارق بين البنيتين (7) و(8):

(أ) **أولا**، يبرر إضافةَ الطبقة الاسترعائية وجوبُ التمثيل داخل بنية الخطاب للعبارات التي تقوم بدور لفت انتباه المخاطب إلى أن المتكلم ينوي إمّا الشروع في مخاطبته أو الاستمرار في مخاطبته أو إنهاءها. هذه العبارات، إذن، إما فواتح أو أحشاء أو خواتم:

(8) أ – **ياعمرو**، إننا سنغادر المكان فوراً

ب – لقد زارني خالد – **أتسمعني** – البارحة في بيتي بعد غياب طويل

ج – أهلا ياعمرو! كيف حالك؟... **دعنا نراك.**

إن العبارات التي من هذا القبيل يُمثَّل لها على أساس أنها لواحق البنية الثالثة

في المستوى العلاقي: البنية الاسترعائية التي يمكن أن تؤوي كذلك صرفات وأدوات تقوم بنفس الدور على أساس أنها تحققات لمخصص هذه الطبقة.

(ب) ثانيا، أما المستوى البلاغي فيعلل إضافتَه كونُه محل التمثيل لخصائص خطابية أساسية كالمركز الإشاري (أو الفضاء التخاطبي) الذي يحدد المتخاطبين وما يقوم بينهما من علاقات، وزمان ومكان التخاطب، والنمط الذي ينتمي إليه الخطاب (سرد، محادثة، علمي، أدبي..) والأسلوب المتخذ (رسمي/غير رسمي، مهذب/غير مهذب...).

ويبرر توالي طبقات البنية (8) والسلمية التي تنتظمها أن تواجد هذه الطبقات تحكمه قيود يمكن إرجاعها إلى فئتين: **قيود خطية** تضبط توارد طبقات المستوى الواحد **وقيود سلمية** تضبط تحديد عناصر مستوى ما من مستويات البنية لعناصر المستوى الذي يسفُله.

من أمثلة القيود الثانية – وهي الأهم – أن طبقات المستويين العلاقي والتمثيلي تتحدّد قيمهما بالنظر إلى قيم طبقات المستوى البلاغي (طبقتي النمط والأسلوب على الخصوص). فكل نمط خطابي، مثلا، يستتبع قيما إنجازية ووجهية وزمانية وجهية تناسبه وتميزه عن باقي أنماط الخطاب (المتوكل 1998)).

4-2-1-2 العلاقات

العلاقات التي تواكب مكونات البنية (8) نوعان: علاقات وظائف وعلاقات إحالية.

4-2-1-2-1 العلاقات الوظائف

العلاقات الوظائف علاقات تقوم داخل البنية على اعتبار أنها تربط بين مكوناتها. فهي علاقات بنيوية تقوم بين عناصر البنية الواحدة.

هذه العلاقات فئات ثلاث: (أ) علاقات (أو وظائف) دلالية و(ب) علاقات (أو وظائف) وجهية (بكسر الواو، نسبة إلى الوِجهة) و(ج) علاقات (أو وظائف) تَداولية.

(أ) العلاقات الدلالية علاقات تحدد الأدوار التي تسند إلى الحدود بالنظر إلى الواقعة الدال عليها الحمل. وتسند هذه العلاقات إلى الحدود الموضوعات (كالمنفذ والمتقبل والمستقبل) كما تسند إلى الحدود اللواحق (كالزمان والمكان والعلة والمصاحب...).

(ب) العلاقات الوجهية (أو التركيبية)، حسب نظرية النحو الوظيفي، علاقتان: علاقة "الفاعل" وعلاقة "المفعول".

يسند الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة المتخذة في تقديم الواقعة في حين أن المفعول يسند إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي.

(ج) أما العلاقات التداولية فتسند بالنظر إلى المقام التواصلي. وهي علاقتان كبريان اثنتان، محور وبؤرة، تتفرع كل منهما إلى محاور وبؤر فرعية تنوولت بالتفصيل في عدة أبحاث وظيفية جمعت في (ديك 1997أ).

4-2-1-2-2 العلاقات الإحالية

تُعدُّ الإحالة في النحو الوظيفي، كما هو معلوم، فعلا تداوليا مقصودا به تمكين المخاطب من التعرف على ما يحيل عليه الخطاب.

ما يحيل عليه الخطاب هو "عالم الخطاب" ذاته، عالم يبنيه المتخاطبان أثناء عملية التخاطب ويشكل مرجعيتهما طيلة هذه العملية.

على هذا، يُفهم أن عالم الخطاب عالم "ذهني" (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم عند جونسون ليرد (جونسون ليرد 19)) قد يمت بصلة لعالم الواقع لكنه لايمكن أن يعد، حتى في هذه الحالة، إلا تمثيلا ذهنيا له لا يعكسه ولا يطابقه.

لقد اكتفينا في عرضنا للعلاقات الوظائف والعلاقات الإحالية بالإشارة والتذكير على اعتبار أن هذه العلاقات نالت قسطا وافراً وحيزّا هامّاً في أدبيات النحو الوظيفي وأدبيات غيره من الأنحاء.

4-2-2 أساس البنية النموذجية المعرفي:

من استنتاجاتنا من إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم (المتوكل (1982)) عامة ونظرية "النظم" عند الجرجاني (دلائل الإعجاز) خاصة مايلي:

(أ) يتصدر المتكلم عملية التخاطب ويتحكم في مراحلها وإواليالها؛
(ب) يرتبط اللفظ بالمعنى ارتباطا جدليا؛
(ج) يسبق المعنى اللفظ ويحدده؛
(د) تتم عملية التخاطب عبر ثلاث مراحل أساسية:

(1) أولا، تحديد القصد التواصلي ("الغرض من الكلام" بلغة الجرجاني)؛
(2) ثانيا، تحديد فحوى الخطاب عن طريق "تعليق" معاني مكوناته؛
(3) ثالثا، التلفظ أو التحقيق الصوري (من "الصورة" في اصطلاح الجرجاني").

إن هذا التصور لعملية التخاطب لا يبتعد كثيرا عن التصور الحديث لنفس العملية بل يكاد يطابقه: يذهب ليفلت (1998) إلى أن المتكلم يقوم،حين يكون بصدد إنتاج خطاب ما، بثلاث عمليات انتقائية هي على التوالي:

(أ) انتقاء الهدف التواصلي الذي يسعى في تحقيقه؛
(ب) انتقاء الفحوى الدلالي الذي يراه الأنسب لتحقيق هدفه؛
(ج) انتقاء الصورة (النحوية والصوتية) المناسبة.

ويشير ليفلت إلى أن ثمة أبحاثاً نفسية – لسانية أثبتث أن هذا التصور لإنتاج الخطاب تصور يرقى إلى قدر كبير من الورود حيث يعكس المراحل التي تمر بها هذه العملية فعلا.

إذا أمعنا النظر في تكوين البنية (8) ألفينا أنها تسير في نفس هذا الاتجاه الذي يمثله، على التباعد الزمني، الجرجاني وليفلت، فهي تعكس المرحلتين (أ) و(ب) بواسطة المستويين العلاقي والتمثلي إلا أنها تفترض مرحلة أخرى سابقة لهاتين المرحلتين وهي مرحلة قرار الدخول في عملية التخاطب وانتقاء إطاريها النمطي والأسلوبي وهو ما يمثل له المستوى البلاغي.

أما المرحلة (ج)، مرحلة التحقيق الصوري، فهي مرحلة لاحقة تعكسها البنية التركيبية الصرفية (أو بنية المكونات) كما سنرى في مبحث لاحق.

4-2-3 البنية النموذج كلية لسانية

من المعلوم أن الكليات اللسانية، في نظرية النحو الوظيفي، تتحدد داخل مقاربة للغات الطبيعية تتميّز باعتبار هذه اللغات حلولاً من نوع خاص لإشكال التواصل، أي إشكال إقامة "علاقات تواصل من مستوى عال بين الكائنات البشرية" (ديك 1997 أ:7).

من الواضح أن البنية (8) يمكن أن تعد، نظرا لطبيعتها التواصلية من الخصائص التي تتقاسمها اللغات الطبيعية (من خصائص اللسان الطبيعي) وأن تعد، بالتالي، من أبجديات النحو الكلي الوظيفي.

ويدعم هذا الإفتراضَ أمران:

(أ) الأساس المعرفي للبنية (8) الذي يجعل منها، كما رأينا، بنية تعكس مراحل عملية التخاطب والإواليات التي تحكمها؛

(**ب**) ملاءمة هذه البنية للتصور الوظيفي لاكتساب اللغة الذي يُقَارب على أساس "تطوره داخل العلاقات التواصلية بين الطفل ومحيطه خلال نموه" (ديك 1997 ب).

إذا صح هذا الافتراض، أمكن أن تعد البنية (8)، إذن كلية لسانية على أساس أن تحققها في مختلف أنماط اللغات يتم وفقا لوسائط معينة، نمطية وبنيوية، نتناولها بالتفصيل في الفصل الموالي.

4-2-4 البنية النموذج كلية تواصلية

من الممكن أن نتصور أن البنية (8) ليست كلية لسانية فحسب، بل إنها كلية تواصلية كذلك، أي بنية يمكن أن تعد واردة لا بالنسبة للغات الطبيعية فحسب بل كذلك بالنسبة للأنساق التواصلية غير اللغوية (موسيقى، صورة، سينما، إيماء...).

ويجعل من هذا التصور تصورا معقولا أن البنية (8)، إن هي، في الواقع، كما رأينا، إلا تمثيلا لمراحل اية عملية تواصلية ولإواليالها.

إذا ساع ذلك أمكن اعتبار هذه البنية بنية تواصلية كلية تتقاسمها أنساق التواصل جميعها، اللغوي منها وغير اللغوي، على أن تحدد وسائط تحققها في

مختلف أنماط أنساق التواصل.

إذا صح افتراض كلية البنية (8) لسانيا وتواصليا، لزم عن ذلك البحث في وسائط تحققها على أن يكون هذا البحث في مستويين بالتدرج:

(أ) مستوى التحقق في كل نسق تواصلي (لغوي، صوري، موسيقي...)،

(ب) ومستوى التحقق داخل كل نسق تواصلي على حدة. كأن يبحث، فيما يخص اللغة، في تحقق البنية (8) في أنماط اللغات وأنماط الخطابات وأنماط الأساليب.

ومن مجالات البحث الواعدة في هذا الشأن المجالات التي تتوارد فيها أنساق تواصلية مختلفة كالغناء والسينما وغيرهما حيث يتطلب رصد ووصف تضافر مختلف الأنساق في تحقيق نفس البنية (8) وتوزيع مهام التعبير عن مستوياتها وطبقات مستوياتها.

5- نحو جهاز واصف واحد

لايستكمل التوحيد المنشود إلا إذا شمل، بعد الهدف والموضوع والمقاربة وبفضلها جميعا، الجهازَ الواصف نفسه.

بناءاً على ما أسلفنا تبيانه في الفقرات السابقة، يمكن أن نقترح أن يتم توحيد الجهاز الواصف في مستويين: مستوى النحو الوظيفي ذاته ومستوى أعم، مستوى نظرية التواصل الوظيفية.

5-1 نحو وظيفي موحد: نموذج مستعملي اللغة الطبيعية:

يتسنى توحيد النحو الوظيفي بتجهيزه بإواليات تُمكِّنه من الإضطلاع بوصف وتفسير خصائص الخطاب الطبيعي بمختلف أَقسامه وأنماطه وأساليبه دون أن يلجأ إلى نحو آخر غيره أو أن ينقسم على نفسه.

ومن الطرق – وربما مُثلاها – التي يمكن أن تفي بهذا الغرض هي أن يبنى النحو بناءاً قالبياً.

5-1-1 القالبية في النحو الوظيفي

ظهر مفهوم القالبية في النحو الوظيفي مُزامناً لمفهوم القدرة التواصلية ومرتبطا به. وقد مر هذان المفهومان، منذ ظهورهما (ديك (1989))، بمراحل نرصدها بإيجاز في ما يلي:

5-1-1-1 البناء القالبي المعيار:

تقدم أن القدرة التواصلية في تصور النحو الوظيفي تتكون من خمس ملكات هي الملكات اللغوية والمنطقية والمعرفية والاجتماعية والإدراكية. وفقاً لهذا التصور اقترح (ديك (1989)) أن يصاغ نموذج مستعملي اللغة الطبيعية على أساس أن يتضمن خمسةَ قوالب تضطلع برصد الملكات الخمس: قالبا نحويا وقالبا منطقيا وقالبا معرفيا وقالبا اجتماعيا وقالبا إدراكيا للملكات اللغوية والمنطقية والمعرفية والإجتماعية والإدراكية على التوالي.

تتسم هذه القوالب الخمسة، كما يقتضي ذلك مفهوم القالبية نفسه، بخاصيتين محددتين اثنتين:

(أ) يستقل كل قالب عن القوالب الأخرى من حيث مبادئه وإواليات وموضوعه؛

(ب) إلا أن القوالب الخمس، رغم استقلالها، تتعالق فيما بينها بحيث يفضي بعضها إلى بعض فيكون خرجُ بعضها دخلاً لبعض، كما يتضح من الرسم التالي:

(9)

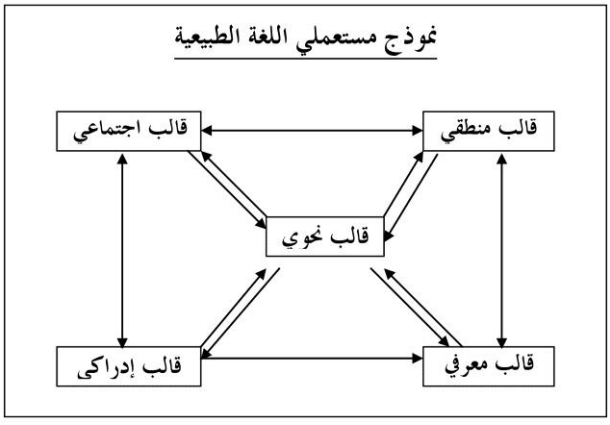

5-1-1-2 القالبية والخطاب "الإبداعي"

نقصد بالخطاب الإبداعي نمطا خطابيا خاصا يشمل أساسا ما يسمى الخطاب الأدبيْ وهو خطاب تُسخَّر له، كما تقدم، ملكة تشكل أحد مكونات القدرة التواصلية وهي ما أسميناه "الملكة الشعرية". بإضافة هذه الملكة إلى الملكات الخمس الأصلية، اقتُرح (المتوكل (1995)، البوشيخي (1998)) أن يرصدها، داخل نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، قالب خاص يمكن أن يسمى "القالب الإبداعي" (المتوكل) أو "القالب التخييلي" (البوشيخي).

تكمن وظيفة هذا القالب في كونه مجموعة من المبادئ والإواليات يلجأ إليها نموذج مستعملي اللغة الطبيعية ويسخرها لوصف خصائص الخطاب الإبداعي. وبما أن الخطاب الإبداعي لا تبلغ به خصوصيته، وإن تناهت، حد الانقطاع عن الخطاب الطبيعي العام، وبما أن المكلة الشعرية على خصوصيتها لا تنفصل عن باقي الملكات التواصلية الأخرى، فإن القالب الإبداعي على استقلاليته، يظل مرتبطا بالقوالب الأخرى يفضي إليها وتفضي إليه ويمدها ويستمد منها. ويصدق ما قلناه عن الخطاب الإبداعي على باقي الأنماط أيضا. فالخطاب العلمي، مثلا، يتطلب بالدرجة الأولى، إضافة إلى القالب اللغوي، اشتغال القالبين المعرفي والمنطقي، أكثر من اشتغال غيرهما.

5-1-1-3 التداول المدمج / التداول القالبي

من المعلوم أن التداول والدلالة مدمجان معا، في النموذج المعيار، في نفس القالب، القالب النحوي، حيث يمثل للخصائص التداولية (القوة الإنجازية، الوظائف عامة) والخصائص الدلالية في بنية تحتية واحدة.

وقد أبانت عدة أبحاث في السنوات الأخيرة (بلكستاين (1998) وفيت (1998) ضمن آخرين) أن الخصائص التداولية تستدعي أن يُفَرَدَ لها قالب خاص فكان أن اقتَرح فيت (1998) إخراج التداول من القالب النحوي على أن يمثل له في قالب مستقل اسماه "القالب التداولي".

وقد سرنا في هذا النهج في دراستنا لظاهرة التعجب (المتوكل (1999)).

5-1-1-4 قالب الجملة / قالب النص

مر بنا أن المناحي التي عرفها النحو الوظيفي فيما يخص إشكال تقابل الجملة والنص المنحى الذي تتزعمه كرون (1997) والقائم على أطروحة وجوب الفصل بين الجملة والنص لعدم تماثلهما البنيوي والتمثيل لخصائصهما، بالتالي، في قالبين مستقلين، "قالب جملة" و"قالب نص".

وقد بينا في مبحث سابق أن التمييز بين دراسة الجملة ودراسة النص، وإن تم ذلك داخل نفس النحو، لا يبرره مبرر بل إنه يناقض مبادئ معرفية ومنهجية ونظرية.

ويتبين لنا الآن، بعدما ثبت لدينا عن إمكان التوحيد بين الجملة والنص من حيث الهدف والموضوع والمقاربة، أن إفراد قالبين مستقلين للخصائص الجملية والخصائص النصية لم يعد له أي ورود.

5-1-2 البنية النموذج والقالبية

حين يتعلق الأمر بالتمثيل للبنية (8) داخل النحو يمكن التفكير، مبدئيا، في ثلاثة إمكانات: **أولا**، يمثل للبينة (8) برمتها (بجميع مستوياتها وطبقاتها) في بنية تحتية واحدة داخل القالب النحوي ذاته، **ثانيا**، يمثل للمستويين البلاغي والعلاقي، نظرا لطبيعتهما التداولية، في القالب التداولي طبقا لمقترح فيت (1998) والمتوكل (1999) في حين يمثل للمستوى التمثيلي في القالب النحوي؛ **ثالثا**، توزع المستويات على قوالب ثلاثة مستقلة متعالقة وهي المسطرة التمثيلية التي نراها أورد المساطر الثلاث.

5-1-2-1 القوالب

حسب المسطرة المتبناة هنا، يتم توزيع التمثيل للبنية النموذج كالتالي:

(أ) يمثل للمستويين البلاغي والعلاقي كليهما في طبقتي بنية تداولية واحدة يضطلع بتحديدها القالب التداولي؛

(**ب**) يترك التمثيل للمستوى الثالث، المستوى التمثيلي، لقالب دلالي مستقل على اعتبار أن عناصر هذا المستوى عناصر دلالية بالأساس، ويتم ذلك

في بنية يمكن تسميتهما "بنية دلالية" (في مقابل البنية التداولية)؛

(ج) تعد هاتان البنيتان دَخلَين، بمقتضى تعالق القوالب، للقالب النحوي الـــذي ينقلهما عبر قواعد التعبير (الصرفية والتركيبية والتطريزية) إلى بنية مكونيـــة تتخذ بدورها دخلا للقواعد الصوتية التي تحيلها إلى بنية منطوقة.

5-1-2-2 تفاعل القوالب

لنتساءل، الآن، عن الطريقة التي تشتغل بها هذه القوالب الثلاثة وعن الاتجـــاه الذي تشتغل فيه.

تقدم أن عملية إنتاج الخطاب، في تصوري الجرجاني ولفلت، تمـــر بمراحـــل منطلقةً من قرار الدخول فيها إلى التحقيق الصوري للخطاب.

حسب هذا المنظور، يكون اتجاه اشتغال القوالب الثلاثة كالتالي:

(10) قالب تداولي ← قالب دلالي ← قالب نحوي

إلا أن هذا التوجيه لنموذج مستعملي اللغة الطبيعية يســـتدعي ملاحظـــتين أساسيتين:

(1) أولا، ليس من الضروري أن يمر اشتقاق البنية المكونيـــة عـــبر القالـــب الدلالي. ويحصل ذلك حين يتعلق الأمر بالعبارات اللغوية التي لا فحوى دلاليا لهـــا (لامستوى تمثيليا لها) كالعبارات التي من قبيل:

(11) أ – هيهات!

ب – وازيداه!

ج – ياسلام!

في هذه الحالة، يتم القفز على القالب الدلالي ويفضي القالـــب التـــداولي إلى القالب النحوي رأسا.

لوجود هذه الحالات، يجب تعديل الاتجاه ليكون كالتالي:

(12)

(**2**) **ثانيا**، إن الاتجاه الممثل له في الرسم (10) أو الرسم (12) يعكس مراحل عملية إنتاج الخطاب ولا يعكس مراحل عملية فهم الخطاب (أو تأويله) وهي عملية لا تقل أهمية عن العملية الأولى. وقد أشار ديك (ديك (1997 أ)) إلى هذه الأهمية وبيَّن أن النحو الكافي نفسيا هو النحو الذي يستطيع أن يرصد العمليتين معاً، النحو المصوغ على أساس أن يتضمن جهازا قادرا على القيام ب "توليد" الخطاب و"تحليله" في الوقت ذاته.

وبما أن عملية الفهم التي يقوم بها المخاطب تتضمن نفس المراحل لكن في اتجاه عكسي (انطلاقا من القالب النحوي إلى القالب الدلالي ثم القالب التداولي أو إلى القالب التداولي رأسا) فإن الرسم الذي يعكس مراحل التخاطب إنتاجا وفهما هو الرسم (13):

(13)

إن القوالب الثلاثة، القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي، تعد القوالب الأساسية في عمليتي إنتاج الخطاب وتأويله باعتبارها القوالب التي تشتغل ضرورة في كل من هاتين العمليتين. وقد تضاف إليها عند الحاجة قوالب مساعدة كالقالب الإجتماعي والقالب المعرفي والقالب المنطقي والقالب السياقي (بشقيه الإدراكي والمقالي، أو "المقامي" و"المقالي") إلتي تمد منتج الخطاب أو مؤوله بمعلومات إضافية.

إذا صحت هذه الإفتراضات، أمكن أن نتصور بنية نموذج مستعملي اللغة الطبيعية وطريقة اشتغاله كما هو موضح في الرسم التالي:

(14)

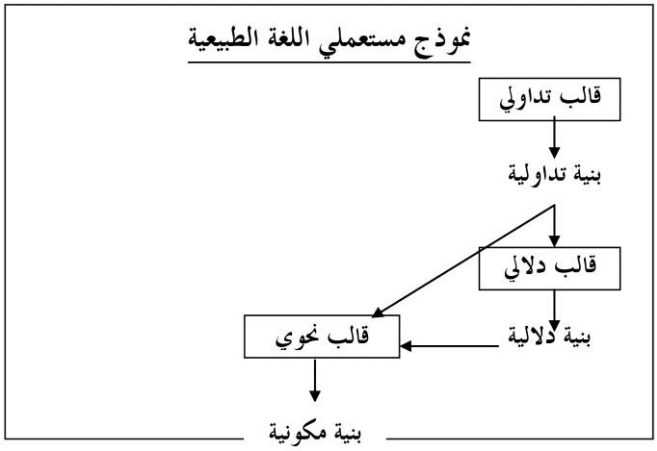

5-1-2-3 القالبية وأنماط الخطاب

مر بنا أن نمط الخطاب وسيط هام يتحكم لا في تحقق البنية الخطابية النموذج فحسب بل كذلك في انتقاء القوالب وفي طريقة اشتغالها.

ولنأخذ، مثالا لذلك، الخطاب الإبداعي الذي يعدّ، بالدرجة الأولى، مردَّ إشكال الفصل بين لسانيات الجملة ولسانيات النص وانقسام الدرس اللساني على نفسه.

يمكن أن نتصور، فرضا، أن عملية إنتاج الخطاب الإبداعي تمر بالمراحل المتعاقبة التالية: قرار الدخول في الخطاب، انتقاء الخطاب الإبداعي من بين أنماط الخطاب الممكنة، انتقاء الأسلوب المناسب، تحديد طبقات المستوى العلاقي وقيمها الملائمة، تحديد طبقات المستوى التمثيلي وقيمها ثم انتقاء الصيغة الملائمة فالصورة المحققة النهائية.

على أساس هذا التصور، يمكن أن نفترض أن نموذج مستعملي اللغة يشتغل بالشكل التالي:

(أ) يضطلع القالبان التداولي والدلالي بتحديد البنية التداولية والبنية الدلالية على التوالي على أساس التوجيه الصادر عن مؤشر نمط الخطاب (الخطاب الإبداعي) وجنسه (شعر، رواية، أقصوصة..) الممثل له في

الطبقة الثانية من المستوى البلاغي والذي يتحكم في تحديدطبقات هاتين البنيتين وقيمها والعلاقات القائمة بين عناصرها.

(**ب**) يدرج ناتج القالبان التداولي والدلالي في القالب الإبداعي، وفي القويلب المناسب على الخصوص المعدّ للجنس الإبداعي المنتقى (قويلب الشعر،قويلب الرواية...)، الذي يسخر إواليات (القواعد الإيقاعية بالنسبة للشعر مثلا) لتحديد الصيغة الفنية للخطاب، ويكون الناتج بنية يمكن أن نصطلح على تسميتها "البنية الإبداعية".

(ج) وتضطلع قواعد القالب النحوي الصرفية والتركيبية والتطريزية، انطلاقا من المعلومات الواردة في البنية الإبداعية، بتحديد البنية المكوّنية التي تشكل فيما بعد دخلاً للقواعد الصوتية التي تتكفل بتحقيقها صوتياً.

ويمكن أن يعد الرسم (15) الرسم الذي يعكس بنية نموذج مستعملي اللغة وطريقة اشتغاله في عملية إنتاج الخطاب الإبداعي:

(15)

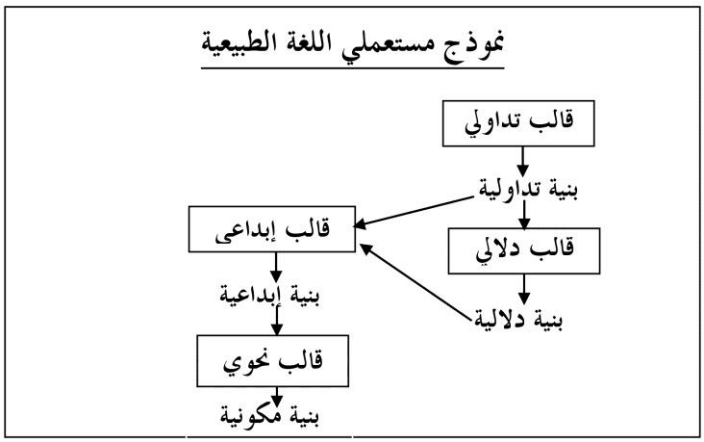

ويمكن أن نتصور، على نفس الأساس، أن عملية تأويل الخطاب الإبداعي تتضمن نفس المراحل إلا أنها تأخذ الإتجاه العكسي حيث تنطلق من البنية المكونية وتنتهي بالبنية التداولية مرورا عبر القالب النحوي ثم القالب الإبداعي ثم القالب الدلالي فالقالب التداولي.

يستخلص من الرسم (15) أمور هامة ثلاثة:

(1) **أولها**، أن الوسائط التي تحكم عمليتي إنتاج وتأويل الخطاب الإبداعي وسائط تنتقي عناصر البنيتين التداولية والدلالية والعلاقات القائمة داخلهما وفقا لجنس هذا الخطاب (شعر، رواية، أقصوصة...) وتنتقي القويلب المناسب والمعد له داخل القالب الإبداعي.

(2) **ثانيهما**، أن الخطاب الإبداعي، وإن دقت خصوصيته، لاينفصل كليا عن الخطاب المنعوت بالعادي ويرصد، بالتالي، في نفس النحو، أي نموذج مستعملي اللغة الطبيعية.

(3) **ثالثهما**، أن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية يشتغل، حتى حين يتعلق الأمر بالخطاب الإبداعي، بطريقة واحدة لا تختلف سواء أكان هذا الخطاب نصاً أم كان دون النص.

ويعد الأمران الثاني والثالث من الأمور التي يمكن أن يستدل بها على أن الفصل بين لسانيات الجملة ولسانيات النص فصل غير مبرّر.

ليس التصور الذي يعكسه الرسم (15) إلا تصورا افتراضيا مجملا يتطلب دراسة كاملة منفردة تمحصه وتدقق تفاصيله.

2-5 إطار نظري موحد: نظرية التواصل الوظيفية

إذا ثبت أن ثمة تناظرا، ولو جزئيا، بين الأنساق التواصلية اللغوية وغير اللغوية، أصبح من الجائز التفكير في بناء نظرية تواصلية عامة تنتظم هذه الأنساق وتفرز لها انحاء خاصة، من ضمنها نحو اللغة الوظيفي.

وتستمد هذه النظرية مشروعيتها من أمرين:

(أ) تؤول الأنساق التواصلية، على اختلاف أنواعها وقنواتها، إلى بنية تواصلية واحدة (أو جزء منها) هي، إجمالا، البنية النموذج (8) التي تتحقق كمّا وكيفا، تحققا يناسب كل نسق.

(ب) من غير المستبعد أن يشمل التناظر الأنحاء نفسها من حيث إنها محكومة بنفس المبادئ النظرية العامة (مبدأ الوظيفية وما يتفرع عنه) وقابلة لأن

تصاغ طبقا لبنية عامة واحدة وأن تشتغل بطريقة مماثلة. ومن غير المستبعد، كذلك، ألا تختلف كبيرَ اختلاف، بنيةُ هذه الأنحاء وطريقة اشتغالها عن بنية نموذج مستعملي اللغة الطبيعية وطريقة اشتغاله كما يعكسهما الرسمان (14) و(15).

من مزايا هذه النظرية التواصلية الوظيفية العامة أنها تربط النحو الوظيفي بأنحاء الأنساق التواصلية الأخرى (غير اللغوية) ربطا يتيح، عن طريق المقارنة، ضبطهَ وتقويمَه وتقويةَ كفايته التفسيرية.

خلاصة:

من أنجع الحلول – ولعله أنجعها – الممكن اقتراحها لإشكال انقسام اللسانيات إلى لسانيات جملة ولسانيات نص بوجه عام، وإشكال نقل النحو الوظيفي من نحو جملة إلى نحو نص بوجه خاص، توحيدُ الدرس اللساني توحيداً يشمل الهدف والموضوع والمقاربة والإطار النظري فيضمن، بذلك، رفع الحواجز المصطنعة بين أقسام الخطاب الطبيعي وأنماطه، بين الجملة والنص وبين الخطاب "العادي" وغير العادي. وهو الحل الذي يفي، إضافة إلى ذلك، بمد الجسور، نظريا ومنهجيا، بين الخطاب اللغوي وأنساق التواصل الأخرى فيتيح مقاربتها جميعا في إطار نظرية وظيفية عامة واحدة.

إن هذا لا يعني، بالطبع، أنه الحل الأنجع على الإطلاق وإنما يعني فقط أنه قد يكون من أنجع الحلول الممكن اقتراحها في إطار نظرية النحو الوظيفي.

الهوامش

(1) راجع، للمزيد من التفصيل عن هذا المبدإ، (ديك (1997أ)).

(2) في نفس هذا الاتجاه، يقترح هنخفلد (2001) صياغة للنحو الوظيفي تشبه من عدة جوانب الصياغة التي نقترحها هنا. ويقوم مقترح هنخفلد على "فكرة" إعادة هندسة النحو بحيث يجمع بين القالبية والطبقية السُّلَّمية، مؤلفا، بذلك، بين اتجاه كرون واتجاه هنخفلد – المتوكل.

(3) راجع ذلك في (المتوكل 1995).

(4) نعني هنا بالجملة الكبرى الجملة التي تتضمن مكوناً خارجيّاً (مبتدأ أو غيره) في مقابل الجملة الصغرى التي لايواكبها مكون خارجي.

(5) من المعقول والمتوقع أن يستقطب النص أعلى درجات الخطابية (بالتعريف الذي حددنا به هذا المفهوم هنا) لأن التواصل التام "الناجح" لايتم، في الحالات العادية، بواسطة جمل أو كلمات، بل بنصوص كاملة.

(6) نقترح هذا المصطلح لأننا لم نجد لحد الآن مصطلحا يفضُله للدلالة على ما نقصده. ونشير إلى أن ما نعنيه به هنا لايطابق فحواه العربي القديم تمام التطابق.

الفصل الثاني

نحوُ الطبقات القالبي
من الكلي إلى الخاص

0- مدخل:

بيّنا في الفصل السابق أن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية في آخر تصورات النظرية الوظيفية له، أي باعتباره نحواً طبقيّاً – قالبيّاً، له من الحُظُوظ ما يُمكّنه من أن يُعدّ من الكليات اللسانية بل من الكليات التواصلية على الإطلاق لامن حيث المستويات والطبقات التي يتضمنها فحسب بل كذلك من حيث تنظيمه (قوالبه) واشتغاله (العلاقات القائمة بين مستوياته وقوالبه).

إلا أن هذا النموذج العام يخضع، حين تفعليه، لوسائط تنميطيّة تتحكم في "تنسيبه" وجعله ملائماً لمختلف أنماط اللغات والخطابات مع الإبقاء على مجموعة من الثوابت لا يلحقها تغيير.

عملية التنسيب هذه التي تربط بين الكلّي المطلق والنسبي النمطي وتتيح الانتقال من الأوّل إلى الثاني عبر ضوابط معينة هي ما سنحاول رصده في البحث الموالي.

1- الكليات / الجوامع / الخصائص

من المصطلحات الرائجة في الأدبيات اللسانية العربية بوجه عام مصطلح "الكليات" ومصطلح "الجوامع" ومصطلح "الخصائص".

نجد المصطلحين الأوَّلَ والثالثَ مستعملين في الكتابات اللسانية المعاصرة بيد أن المصطلح الثاني يغلب استخدامه في المؤلفات القديمة اللغوية والفلسفية والمنطقية.

ونقترح، هنا، إدماج المصطلحات الثلاثة في نظرية النحو الوظيفي، حسب تصورنا الحالي لهذه النظرية كما بيّناه في الفصل السابق، على أن يعاد تحديدها كالتالي:

(أ) نقصد بالكليات القواسم المشتركة بين اللغات الطبيعية على مختلف أنماطها. سواء أكانت هذه القواسم "مادية" أم كانت "صورية".

هذا من حيث مفهوم الكليات، أمّا من حيث ما صدقها، فقد تقدم أنه من الممكن أن نفترض أنها تشمل فيما تشمل البنية التواصلية النموذج والتنظيم الطبقي القالبي العام لنموذج مستعملي اللغة الطبيعية.

وقد أشرنا فيما سبق إلى أنّنا نربط كلّية هذين العنصرين ونجعلها رهينة بمدى معقولية افتراض إمكان إدراجهما ضمن الثوابت التي يقوم عليها التواصل إنتاجاً وتلقيّاً. كما سبقت الإشارة إلى أن من مطامح التصور الذي نتبناه هنا أن تعدّ هذه الثوابت من مقوّمات التواصل بمختلف أنساقه، اللغوية وغير اللغوية.

إذا صح هذا الافتراض الأخير أصبح لزاماً الحديث عن "كليات تواصلية" تتقاسمها الأنساق التواصلية جميعها ووجب تفريع هذه الكليات إلى فئتين: "كليات تواصلية مطلقة" و"كليات تواصلية نسقية". حسب هذا التصوّر، تكون الكليات المطلقة هي القواسم المشتركة بين كل الأنساق التواصلية بأنواعها (اللغوية، الإيمائية، الصورية، الموسيقية...الخ) في حين تحصر الكليات النسقية في مايتقاسمه أفراد كل نسق على حدة.

(ب) من المعلوم أن كل نسق تواصلي يتفرّع إلى أنماط، أي إلى مجموعات تحدّدها وتميزها قواسم مشتركة معينة. مثال ذلك أن اللغات الطبيعية، باعتبارها مجموعة تشكل نسقاً تواصلياً معيناً، تنقسم إلى أنماط لغوية، أي إلى مجموعات من اللغات تنفرد بسمات معينة (ليست بالضرورة سمات سُلالية).

هذه السمات النمطية هي ما نقترح الاصطلاح على تسميتها "الجوامع".

الكليات النسقية إذن، بتعبير آخر، هي ناتج الاجتزاء الذي يقوم به كل نسق تواصلي من الكليات المطلقة، والجوامع هي مجموع ما يجتزئه من الكليات النسقية كل نمط داخل كل نسق.

(ج) أمّا "الخصائص" فنعني بها هنا شيئا آخر غير ماكان يدل عليه هذا المصطلح عند القدماء (وبعض اللغويين المحدثين). إنها ليست السمات التي تتفرد بها لغة ما (كالعربية مثلاً) وتتميز بها (وقد يقال "تمتاز بها") عن كل ماعداها من اللغات وإنما هي السمات التي يجتزئها كل فرد من أفراد نمط تواصلي معين من جوامع نمطِه.

بالنسبة للغات الطبيعية، تكون الخصائص إمّا خصائص لغة معينة أو خصائص خطاب معين أو خصائص أسلوب معين.

على هذا الأساس، يمكن أن نقول إن للعربية "خصائص"، فعلاً، لكن هذه الخصائص ليست سمات عازلة تفصلها عن باقي اللغات الطبيعية وإنما هي مجرد متغيرات لثوابت نمطية (جوامع) تُدرِج هذه اللغة في زمرة معينة من اللغات.

فاللغة العربية، بتعبير آخر، فرد من أفراد نمط لغوي معين يتحدّد بجوامعه ويشكل بدوره فرداً من أفراد نسق تواصلي معين (نسق التواصل عبر اللغة) تحدّده كليات نسقية تحكمها كليات مطلقة.

يمكن أن نستخلص ممّا حاولنا إثباته في هذا المبحث مايلي:

(1) الكليات التواصلية مقوّماتُ عمليةِ التواصل إنتاجاً وتلقّياً. وهي مطلقة تحكم هذه العملية بشقيها بوجه عام ونسقية تضبط التواصل داخل نسق معين (لغوي أو غير لغوي)؛

(2) الجوامع سمات تميّز نمطاً بعينه داخل نسق تواصلي معين (أنماط اللغات الطبيعية مثلاً)؛

(3) الخصائص سمات تطبع فرداً من أفراد النمط الواحد وتميزه عن غيره من أفراد نمطه وهي بالنسبة لنسق التواصل اللغوي، خصائص لغات أو خصائص خطابات أو خصائص أساليب.

ويمكن أن نفرّع الخصائص نفسها من حيث درجات الخصوص فيصبح بالإمكان أن نتحدث عن خصائص فروع الفرد الواحد من النمط الواحد (مستويات اللغة العربية ودوارجها ولغياتها، فروع الخطاب الإبداعي كالشعر والرواية والمسرحية...)

(4) تربط بين هذه المفاهيم علاقات سلّمية تقوم على عملية تنسيب تتم عن طريق الاجتزاء التدريجي الذي ينطلق من الكليات المطلقة وينتهي عند الخصائص مارّاً بالكليات النسقية فالجوامع كما يوضح ذلك المشجّر التالي:

(1)

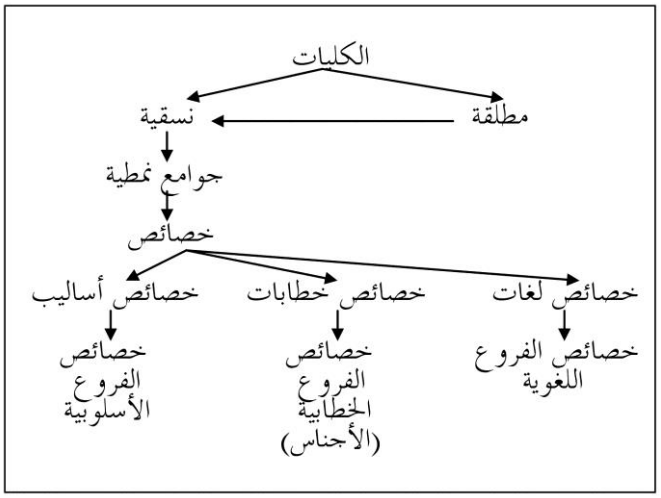

2- نظرية التواصل الوظيفية

من مطامح التصور الذي ندافع عنه هنا لنظرية النحو الوظيفي، مبادئ ومنهجاً ونحواً، أن يمكِّن من إدراج هذه النظرية في نظرية وظيفية أعم تكفل وصف وتفسير إواليات التواصل بين الكائنات البشرية عبر مختلف قنوات التواصل المتوافرة، اللغوية منها وغير اللغوية.

1.2. الأنساق التواصلية:

من المعلوم أن التواصل عن طريق اللغة الطبيعية ليس التواصل الوحيد الممكن وإن كان، عادة، أكثر أنواع التواصل شيوعاً وأنجعها.

ومن أنساق التواصل غير اللغوية ما يعتمد الصورة (رسوم، شرائط صامته) ومنها ما يعتمد الصوت (موسيقى، صراخ، أنين) ومنها مايعتمد الإشارة (الإيماء...) وغير ذلك من الوسائل التي يمكن أن تسخّر للتواصل. هذا التصنيف

الأولي حاصلُ تفريع أنساق التواصل من حيث طبيعة القناة التواصلية؛ ويمكن أن يُزَاوَجَ بتصنيف يُنطلقَ فيه من عدد القنوات التواصلية المستخدمة. فمن الأنساق ماهو "بسيط" يستخدم قناةً واحدة (لغوية، إشارية، صورية...) ومنها ماهو "مركب" تتوارد فيه قنوات عدّة.

وأوضح مثال لهذه الفئة الثانية من الأنساق الشريط الناطق الذي يسخر اللغة الطبيعية والصورة المرئية والصوت (موسيقى...). وقد أشرنا في ما تقدَّم إلى أن من الدراسات الهامة التي يجب أن تتضافر فيها جهود اللسانيين وجهود غير اللسانيين ممن يهتمون بالتواصل، بوجه عام، تعميق البحث في توزيع الأدوار بين هذه الأنساق المختلفة حين تتوارد في نفس العملية التواصلية وكيفية تفاعلها فيما بينها لإنجاح هذه العمليّة.

يمكن توضيح التصنيف الأوّلي لأنساق التواصل المعتمد هنا عن طريق الرسم التالي:

(2)

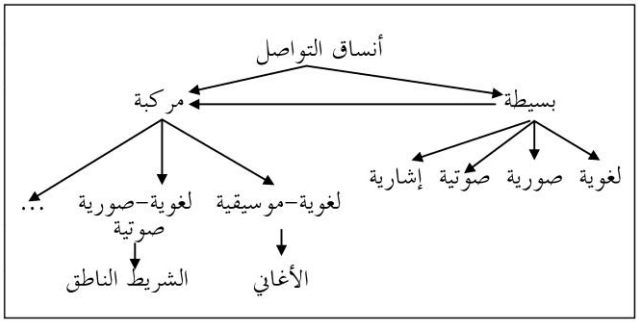

إن التصنيف الوارد في الرسم (2) ليس، قَطعاً، تصنيفا شاملا ولانهائيّاً. فمن الجائز أن نكون قد أهملنا بعض الأنساق أو غابت عنا فروع بعض الأنساق التي أوردناها. إلاّ أننا نفترض أن الخانات التي يتضمنها هذا المشجر تمثل في نظرنا أهم أنواع التواصل بين البشر وأن لها من السعة ما يؤهلها لإيواء أنساق فرعيّة (أو"نسيقات") أخرى. من أمثلة ذلك ما يسمى "العلامات" (كعلامات المرور والعلامات التي يتم بها التواصل في بعض المجتمعات البدائية) التي لم تورد في تصنيفنا غير أنه من الممكن أن تعدَّ فروعاً للنسق الإشاري أو النسق الصوري.

2-2 أنساق التواصل وكلّياته

من وجهة نظر السطح، يظهر الاختلاف جلّياً بين أنساق التواصل الـواردة في الرسم (2).إلاّ أن هذا الاختلاف سرعان ما يبدّده ائتلاف بَيِّنٌ حين نعـود إلى طبيعة ومراحل عملية التواصل.

تقدّم أن التواصل، أيَّ تواصل، يقوم، من حيث بنيته على أربعـة أركـان أساسية:

(أ) انتقاء النمط التواصلي وإطاره العام (المركز الإشاري، الأسلوب..)؛

(ب) وتحديد القصد التداولي (إخبار، سؤال، وعد، وعيد، أمر...)؛

(ج) وانتقاء الفحوى الدلالي المراد تمريره والذي يُلائم القصد التداولي؛

(د) وصياغة القصد والفحوى في بنية صورية مناسبة.

كما تقدّم أن عملية التواصل تمر بأربع مراحل مرتّبة مـن (أ) إلى (د) علـى أساس أن منطلقها انتقاء نمط التواصل وإطاره وأن غايتها البنية الصورية المناسبة.

وسبق أن أشرنا إلى أن التصوّر الذي نتبناه هنا لنمـوذج مسـتعملي اللغـة الطبيعية يعكس عامّة أركان عملية التواصل ومراحلها.

إذا صح هذا التصوّر وكان له من الحُظُوظْ ما يمكن أن يرقى به إلى درجـة معقولة من الكفاية النفسية، أمكن افتراض أن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، من حيث بنيته ومن حيث طريقة اشتغاله، مؤهل لأن يعدَّ نموذجاً للتواصل بوجه عام، ولأن يعدَّ، لذلك، من "كليات التواصل المطلقة" الـوارد تحديـدها في المبحـث السابق.

مفاد هذا، أن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، كما نتصوره هنا، يمكـن أن يعدَّ، إذا ماجرّد من خصوصياته اللغوية الصّرف، نموذجاً عامّاً للتواصل كما يمكن أن يعدَّ، إذا ما أبقي على هذه الخصوصيات، نموذجاً للنسق التواصـلي اللغـوي، يشكّل كلّية من كليّات مستوى أدنى، أي ما أسميناه "الكليات النسقية".

لنستخلص الآن:

(1) يجمع بين مختلف أنساق التواصل اللغوية وغيرها أن وظيفتها الاضطلاع بعملية تواصلية واحدة وإن تباينت قنواتها؛

(2) على أساس أركان هذه العملية الأربعة ومراحلها الأربع، يمكن صياغة نموذج عامٍّ يفترض أنه يعكس التواصل بين الكائنات البشرية وإواليات، ولنسمّه "نموذج المتواصلين" (على غرار "نموذج مستعملي اللغة الطبيعية")؛

(3) يُعَدُّ نموذج مستعملي اللغة الطبيعية ونماذج مستعملي أنساق التواصل الأخرى غير اللغوية تحققات نسبية لنموذج المتواصلين تخُصُّ كلّ نسق تواصلي على حدة.

3-2 النظرية الوظيفية العامة

يغري وجود روابطَ وتناظرات بين مختلف أنساق التواصل تشكِّل ما أسميناه "الكليات التواصلية المطلقة" بالتفكير في إدراج هذه الأنساق على اختلافها في جهاز نظري واحد يمكن أن نصطلح على تسميته "النظرية الوظيفية العامة"، على أن تحدَّد طبيعتها وبنيتها.

(أ) أمّا من حيث طبيعتها فهي نظرية وظيفية إذ إنها تعتمد، منهجياً، أنظومة المبادئ الوظيفية المعروفة التي يأتي في مقدمتها مبدأ تلازم الوظيفة والبنية وتحديد الوظيفة للبنية.

يمكن أن نقول، بالنسبة لهذه الأنظومة، إن المبادئ العامة التي تشكّل الفرش النظريَّ والمنهجيَّ للنحو الوظيفي (ديك (1997 أ) والمتوكل (1995) و(2001) ضمن آخرين)، يمكن أن تعدَّ، إذا ما عمّمت، مبادئ للنظرية الوظيفية العامة.

(ب) وأمّا من حيث بنيتها، فهي إطار نظري وظيفي عام يتضمن مجموعة النظريات الوظيفية اللغوية وغير اللغوية، أي النظريات الوظيفية التي تخص مختلف أنساق التواصل المعروض لها في الفقرة 1.2.

(ج) وأمّا من حيث الدور الذي من المتوقع أن تقوم به والذي تجد فيه تبريرها فينحصر في ثلاث وظائف أساسية هي:

أوّلاً، إفراز نظريات وظيفية لمختلف الأنساق التواصلية على أساس أن كل نظرية تفرز بدورها أنحاء نمطية وأنحاء خاصة كما سنرى؛

ثانياً، تحديد العلاقات التي تربط بين هذه النظريات؛

ثالثاً، إتاحة المقارنة بين النظريات التي تتضمنها وتقويمها عن طريق مقارنة بعضها ببعض.

إن لإقامة نظرية وظيفية عامة كهذه عدة مزايا نقتصر هنا على ذكر ما يهم النظرية الوظيفية اللغوية، أي نظرية النحو الوظيفي:

(1) أشار ديك (ديك (1978)، (1989)، (1997 أ)) مراراً إلى ضرورة إدراج النحو الوظيفي في إطار أعم كان يسميه "النظرية التداولية الوُسعى" دون أن يحدّد معالمه أو بنيته.

إن النظرية الوظيفية العامة التي نقترحها هنا تشكّل، في نظرنا، الصياغة الممكنة الأكثر ملاءمة للإطار النظري العام المنشود؛

(2) تأخذ نظرية النحو الوظيفي، داخل هذا الإطار العام، الوضع الصحيح الذي يمكنها من أن تربط بنظريات أنساق تواصلية أخرى لم تكن تصلها بها أية صلة.

وتأخذ هذه المزية معناها كاملاً حين تتفاعل مختلف النظريات في عملية تواصل واحدة، أي حين يتعلق الأمر بما أسميناه "الأنساق المركبة"؛

(3) تفرض نظرية النحو الوظيفي على نفسها (كأية نظرية لغوية أو علمية بوجه عام) مجموعة من القيود التي تحكم بنية النحو ومكوناته وطريقة اشتغال إواياته وتضبط صياغة التمثيلات والقواعد.

من هذه القيود ما تستلزمه الكفايات الثلاث، النمطية والنفسية والتداولية، التي تشكل المعايير التقويمية الأساسية لهذه النظرية (ديك (1989) و(1997 أ)؛ المتوكل (1995)).

فمن قيود الكفاية النمطية وجوب التوسط بين التجريد والملموسية في صياغة التمثيلات والقواعد، ومن قيود الكفاية النفسية إقصاء التحويلات وغير ذلك.

وبفضل ربطها بنظريات التواصل الأخرى غير اللغوية في إطار نظري واحد، تضيف نظرية النحو الوظيفي إلى هذه القيود "الداخلية" قيوداً أخرى، من مستوى أعلى، تحكم التنظير لعملية التواصل بوجه عام. من أعم هذه القيود وأهمها ضرورة

مطابقة النظريات المفرزة (بما فيها النظرية اللغوية) لنموذج المتواصلين كما حددناه أعلاه.

ومزية المزايا في إضافة هذه القيود العامة إلى القيود الداخلية أنها تتيح المفاضلة بين النظريات المتنافسة (النظريات اللسانية مثلاً) حيث تنتقي النظرية الأكثر مطابقة لنموذج المتواصلين بعد أن تكون هذه النظرية قد استجابت، طبعاً، لمقتضيات القيود الداخلية (قيود الكفايات الثلاث على الخصوص).

ويمكن توضيح بنية النظرية الوظيفية العامة وتنظيمها، مع تفصيل للنظرية اللغوية، عن طريق الرسم التالي:

(3)

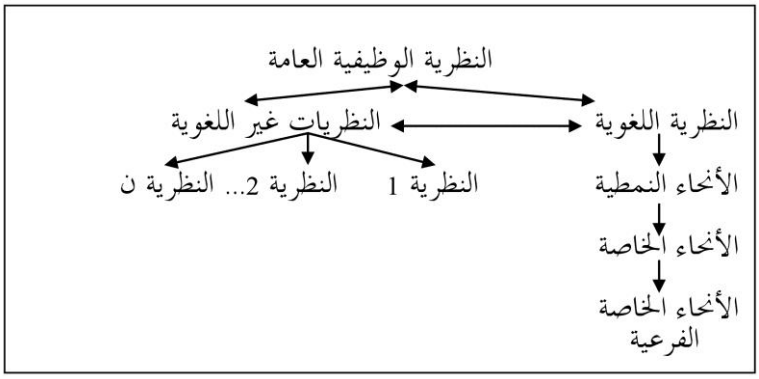

يتبين من الرسم (3) أن للتواصل بوجه عام نظرية وظيفية عامة تحكمه وتفرز نظريات وظيفية لمختلف أنساقه اللغوية وغير اللغوية وأن كل نظرية من هذه النظريات (ولتكن النظرية اللغوية مثلاً) تفرز بدورها أنحاء نمطية ترصد ما أسميناه بجوامع النمط الواحد داخل نفس النسق وانحاء خاصة ترصد خصائص الفرد الواحد من نفس النمط (اللغة الواحدة) وأنحاء خاصة فرعية تكفل وصف خصائص ما يتفرع عن الفرد النمطي الواحد (خصائص دوارج نفس اللغة). كما يتبين من نفس الرسم، كما تشير إلى ذلك السهام، أن النظريات المفرزة تدخل في علاقة تفاعل مع النظرية العامة الأمّ من جهة وبين بعضها البعض من جهة ثانية، تفاعل يتيح مراقبتها وضبطها وتعديلها عند الحاجة ويعكس ما يقوم من روابط بين مختلف أنساق التواصل، بسيطة كانت أم مركبة.

3- من النظريات اللغوية:

نظرية النحو الوظيفي

من الممكن أن تدرج في خانة "النظرية اللغوية" في الرسم (3) جميع النظريات التي تهتم بالتواصل اللغوي شريطة أن تكون موجّهة وظيفيا، أي أن تستجيب لمقتضيات النظرية الوظيفية العامة التي تشكل الإطار النظري العام للتواصل.

سنركز العرض في المباحث التالية على نظرية لغوية بعينها، نظرية النحو الوظيفي، باعتبارها، من حيث توجّهها المنهجي ومن حيث بناؤها والإواليات التي توفرها، أهلاً لأن تُعدُّ عيّنة للنظريات اللغوية التي تفرزها النظرية الوظيفية العامة.

3-1 الكلّيات في نظرية النحو الوظيفي:

من المعلوم أن الهدف الأساسي الذي تسعى في تحقيقه كل نظرية لسانية هو وصف الملكة اللسانية التي تختص بها الكائنات البشرية وتتميز بها عن باقي الكائنات وأن من أنجح السبل لتحقيق هذا الهدف رصد ما تتقاسمه اللغات الطبيعية على اختلاف أنماطها، أي ما يسمى عادة "الكليات اللغوية".

تتفق أغلب النظريات اللسانية على أن هذا الهدف أسمى مطامح التنظير اللساني إلاّ أنها تختلف في أمرين: طبيعة هذه الكليات اللغوية من جهة والسبل الاستكشافية الموصلة إليها من جهة ثانية.

لن نعرض هنا لموضوع الكليات اللغوية في النظريات اللسانية لشساعته وتشعبه وكثرة الكتابات التي أفردت له، وسنكتفي بالتطرق لمحطي الاختلاف هذين في هذا المبحث والمبحث الذي يليه.

3-1-1 الكليات ومبدأ الوظيفية

تتفق النظريات اللسانية الوظيفية والنظريات اللسانية غير الوظيفية في السعي في رصد الكليات اللغوية وبناء ما يسمى "النحو الكلّي" إلاّ أن طبيعة هذه الكليات تختلف في الفئة الأولى من النظريات عنها في الفئة الثانية. ويَكمن هذا الاختلاف،

كما بيّنا في مكان آخر (المتوكل (1989))، في أن كليات الفئة الأولى كلّيات تربط بين البنية والوظيفة انسجاماً مع التوجّه المنهجي واستجابة، على الخصوص، لمبدإ الوظيفية القاضي بترابط بنية اللسان الطبيعي ووظيفته التواصلية وتبعيّة بنيته لوظيفته.

الكليات في النظريات الوظيفية ليست، إذن، خصائص صورية مجرّدة وإنما هي أزواج من بنية صرفية – تركيبية وبنية وظيفية تواصلية.

وأمثلة هذا النوع من الأزواج كثيرة عرضنا لها في مكان آخر (المتوكل (1989)). ولنكتف هنا بالتذكير بأن اللغات التي تتيح تصدير مكوّن حكمه أن يتأخر تربط هذا التصدير الذي يمكن أن نمثل له، في اللغة العربية، بالجملة (4):

(4) **هنداً** عشق إبراهيم (لا فاطمة)

بغرض تواصلي معين هو، حسب الإصطلاحات المختلفة، "تخصيص" أو "حصر" أو "تبئير مقابلة".

وتُرجع نظرية النحو الوظيفي (ديك (1989) و(1997 أ)) وجود هذه الأزواج الكلية إلى افتراض عامّ هو أن بنية اللسان الطبيعي ليست بنية اعتباطية على الإطلاق بل إنها تعكس، عامة، وظيفته التواصلية أي مجموع الأغراض التي يستعمل من أجل تحقيقها، أن للسان الطبيعي، بتعبير آخر، هذه البنية لأنه يؤدي هذه الوظيفة وأنه لو سخر لوظيفة أخرى لكانت له بنية أخرى.

ويستمد هذا الافتراض، افتراض ترابط الوظيفة والبنية، قوتَه وروده من كونه ينطبق لاعلى اللغة فحسب بل كذلك على كل ما يستعمل وسيلة لتحقيق غرض معين (أعضاء الجسم البشري مثلا).

هذا الترابط بين الوظيفة والبنية هو ما يدعم الافتراض الذي ندافع عنه هنا، افتراض أن بنية أي خطاب تعكس، إلى حدّ بعيد، بنية التواصل النموذجية المتضمنة لثلاثة مستويات قائمة على ثلاث طبقات، المستوى البلاغي والمستوى العلاقي والمستوى التمثيلي، وأن هذه البنية النموذجية تتوزع على ثلاثة قوالب (قالب تداولي وقالب دلالي وقالب نحوي) تعكس، في اشتغالها، مراحل عملية التواصل (في تصوّر الجرجاني ولفلت) حيث يفضي القالب التداولي الذي يتضمن البنية

التداولية (محل التمثيل للقصد التخاطبي) إلى القالب الدلالي حيث تؤشر البنية الدلالية للفحوى المقصود إبلاغه الذي يفضي إلى القالب النحوي الذي يتكفل بصياغة القصد والفحوى (أي البنيتين الأوليين) في شكل بنية مكونيّة تامة التحديد صرفاً وتركيباً وتطريزاً.

3-1-2 الكليات وإشكال التواصل

يذهب ديك (ديك (1997 أ:7) إلى أن اللغة، أي لغة، يجب أن تعامل على أساس أنها حل لمشكل من خصائصه أنه معقد غاية التعقيد.

ويرى أن أي مشكل يجب أن يحل في إطار فضاء تقيده وتحدّه ثلاثة عناصر أساسية هي:

- **أوّلاً**، طبيعة المشكل المروم حلّه؛
- **ثانيا**، طبيعة من يقوم بحل هذا المشكل؛
- **ثالثا**، الظروف التي يجب أن تتوافر لإيجاد الحل المناسب.

إذا نظرنا إلى التواصل على أساس أنه إشكال، كانت عناصر الفضاء الذي يؤطر الحل المناسب له هي: (أ) إقامة علاقات تواصلية من مستوى عالٍ بين الكائنات البشرية؛ (ب) خصائص مستعملي اللغة البيولوجية منها والنفسية؛ (ج) الظروف والمقامات التي تستعمل فيها اللغة لتحقيق أغراض تواصلية معينة.

يستدعي هذا التصوّر لوظيفة اللغات الطبيعية التعليقين التاليين:

(أ) ما يجمع بين اللغات هو كونها حلاً لمشكل واحد، مشكل التواصل بين الكائنات البشرية. مفاد هذا، أن القاسم المشترك بين هذه اللغات (أي الكليات اللغوية) مرتبط أشد الارتباط بوظيفة التواصل التي تؤديها وأن البحث عنه، بالتالي، يجب أن يتم في هذا الاتجاه. بل من الممكن القول، كما يشير إلى ذلك ديك، إنه لا معنى للسعي وراء هذا القاسم المشترك إذا نحن فصلنا اللغات الطبيعية عن وظيفتها إذ تصبح، آنذاك، جميع الأنساق التواصلية (المجرّدة عن وظيفة التواصل) متساوية يغنى بعضها عن بعض ولايمت بعضها بصلة لبعض بالضرورة.

(ب) إن ما قيل عن اللغات الطبيعية يصدق على الأنساق التواصلية الأخرى. فهي جميعا تعدُّ حلولاً مختلفة لنفس الإشكال، إشكال التواصل،وتحدُّ وتقيَّد بنفس العوامل الثلاثة.

إذا كان الحديث عن الكليات اللغوية لا يكون وارداً إلاَّ إذا ربطنا اللغة بدورها في إقامة التواصل بين الكائنات البشرية، يصبح من اللازم المنطقي أن ترصد الكليات في إطار هذا الربط. وهذا هو ما نسعى في تحصيله حين نقترح البنية التواصلية النموذج بنية كلية مطلقة تعكس تداوليّاً ودلاليّاً وصُوريّاً أهمَّ أركان ومراحل عملية التواصل.

3-1-3 الكليات واكتساب اللغة

لا تكاد تخلو نظرية لسانية من بحث في موضوع اكتساب اللغة. ويكاد يكون الاتفاق شبة تام على أن عملية اكتساب الطفل للغة قائمة على تفاعل بين عاملين اثنين: عامل الفطرة وعامل المحيط الاجتماعي الذي ينمو فيه الطفل.

إلا أن ثمة اختلافاً هامّاً كان مصدراً لنقاش حاد ساخن بين من يغلّب العامل الأوّل ومن يغلب العامل الثاني، بين اصحاب "النزعة الفطرية" وأصحاب "النزعة البنائية"[2].

أما نظرية النحو الوظيفي، التي تهمنا هنا، فهي، كباقي النظريات ذات التوجه الوظيفي، أقرب إلى النزعة الثانية منها إلى النزعة الأولى إذ إنها تقارب إشكال اكتساب اللغة على أساس أن هذا الاكتساب مسلسل تدريجي قائم على تفاعل الطفل النامي مع محيطه اللغوي. إلاَّ أنه لا يصح أن نستنتج من هذه المقاربة أن النظريات الوظيفية ترفض العامل الفطري رفضاً تامّاً بل إن كل ما يسوغ استنتاجُه هو أن هذه النظريات تغلِّب عامل المحيط اللغوي وتعلم الطفل اللغة من خلال تفاعله مع هذا المحيط على العامل الفطري الذي ترجئه، كما يقول ديك (ديك (1997 أ:6))، لتفسير ما تعجز العوامل الأخرى عن تفسيره.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن، الآن، هو: كيف يمكن إدراج نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، كما نتصوره هنا، في مسلسل اكتساب اللغة من المنظور الوظيفي المحدّد أعلاه؟

ليس لدينا الآن جواب قارٌّ متكاملٌ لهذا السؤال. إلا أنه من الممكن أن نقترح مشروع جواب نجمل عناصره الكبرى في مايلي:

(أ) يتعلم الطفل اللغة من خلال تعامله مع المعطيات المتوافرة في محيطه اللغوي؛

(ب) أثناء هذه العملية يكتسب الطفل قدرة تواصلية نفترض أنها القدرة التواصلية كما يتصورها منظرو النحو الوظيفي (أي مجموعة من الملكات اللغوية وغير اللغوية المتفاعلة)؛

(ج) يتم اكتساب هذه القدرة التواصلية في مراحل يحصّل عبرها الطفل مستويات متفاوتة؛

(د) يواجه الطفل محيطه اللغوي وتفاعله معه بعُدة فطرية تسهل عملية الاكتساب وتعجل بها. ومن الممكن أن نفترض أن هذه العدّة الفطرية تتمثل في الإطار العام لنموذج المتواصلين كما حدّدناه هنا وفي نموذج مستعملي اللغة الطبيعية على الخصوص.

إن هذا التصوّر الأوّلي لعملية الاكتساب يغلّب، كما نلاحظ، عامل المحيط اللغوي دون أن يغفل العامل الفطري الذي بدونه يصبح من العسير تفسير السرعة التي يتم بها اكتساب الطفل للغة.

3-1-4 الكليات ومفهوم التفسير

من المعلوم أن التنظير في اللسانيات، كما في غيرها من العلوم، يستلزم عدم التوقف عند مستوى الرصد والوصف المحض للوقائع موضوع الدرس ومجاوزته إلى مستوى أعلى، مستوى تفسير هذه الوقائع.

ومن المعلوم كذلك أن ثمة نمطين اثنين من التفسير: تفسيراً "داخلياً" وتفسيراً "خارجياً".

يكون التفسير داخلياً حين يتعلق الأمر بربط الوقائع بافتراضات نظرية عامة يصطنعها اللساني لتعليل الظواهر التي يروم وصفها. ومن أبرز الأمثلة لهذا النمط من الافتراضات في النظريات ذات التوجه الوظيفي افتراض ترابط بنية اللسان

الطبيعي ووظيفته التواصلية الذي تفسر في إطاره مجموعة من الظواهر (الصرفية – التركيبية والدلالية والتطريزية) بإرجاعها إلى مبدإ تبعية البنية للوظيفة.

ويوصف التفسير بالخارجي حين يلجأ اللساني إلى نظريات أخرى غير لسانية للاحتجاج لافتراضاته وتعزيزها. من ذلك، مثلاً، لجوء المنظرين الوظيفيين إلى النظريات النفسية لإثبات "الكفاية النفسية" لإواليات النحو الوظيفي وقواعده، أي إثبات أن هذه الإواليات والقواعد مطابقة لنموذجي إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها من حيث إنها تعكس سلوك مستعملي اللغة الطبيعية أثناء هاتين العمليتين. وقد بينا في الفصل السابق أن للتصور المدافع عنه لنموذج مستعملي اللغة هنا من الحُظُوظ ما يجعله ذا واقعية نفسية معقولة حيث يعكس أهمّ مراحل عمليتي إنتاج العبارات اللغوية وتحليلها.

ومن التفسير الخارجي كذلك – وهذا ما يهمنا هنا – ربطنا لبنية نموذج مستعملي اللغة الطبيعية وطريقة اشتغاله، إنتاجاً وتلقياً، بنموذج أعم، نموذج المتواصلين، الذي افترضنا أنه يحكم أنساق التواصل اللغوية وغير اللغوية.

ولاشك أن في هذا الربط، إن صح، حجة "خارجية" تدعم هذا التصور وتميزه عن غيره من التصورات المنافسة التي تقارب اللغة بمعزل عن أنساق التواصل الأخرى.

3-2 النحو الوظيفي الكلي

ثلاثة أسئلة أساسية تفرض نفسها عند الحديث عن النحو الكلي في نظرية النحو الوظيفي: (أ) ما هي طبيعة النحو الكلي في هذه النظرية؟ (ب) ما هو دوره؟ و(ج) ما مدى مشروعيته؟

3-2-1 طبيعة النحو الوظيفي الكلي

تتفق النظريات اللسانية، الوظيفية منها وغير الوظيفية، حين يتعلق الأمر بالنحو الكلي على ثلاثة أمور:

(أ) أن النحو الكلّي من المطامح التي يجب أن تسعى كل نظرية في تحصيلها لأن النظرية التي تخلو من نحو كلي تفقد القدرة على تفسير جوانب

هامة من جوانب اللسان الطبيعي كالتشابه بين اللغات البشرية على اختلاف المكان والزمان وسرعة اكتساب الطفل للغة كما رأينا وغير ذلك؛

(ب) وأن النحو الكلي قوامه القواسم المشتركة بين اللغات الطبيعية؛

(ج) وأن من هذه القواسم ما هو فطري ومنها ما هو مكتسب مع اختلاف في تغليب الفطري على المكتسب والمكتسب على الفطري.

إلا أن الاتفاق على هذه الأمور الثلاثة يقابله اختلاف كبير حول فحوى النحو الكلي وطبيعة القواسم المشتركة (أو الكليات) التي يتضمنها. ويتجلى هذا الاختلاف في أن بعض النظريات تحصر الكليات في ثوابت صورية أو مبادئ عامة يتم تثبيتها عن طريق وسائط معينة وأن بعضها يربط الثوابت الصورية بوظائف تواصلية في حين أن البعض الآخر يكتفي بالحديث عن الكليات اللغوية دون تحديد دقيق لماهية هذه الكليات.

فيما يخص نظرية النحو الوظيفي، من الملاحظ أنه يقل الحديث في أدبياتها – فيما نعلم – عن النحو الكلّي إذا استثنينا ماورد في ديك (ديك (1989) و(1997 أ)) عن مفهوم "الكليات اللغوية". ولعل ذلك آيل – من بين مايؤول إليه – إلى أن النحو الوظيفي ظهر متزامناً مع ردّ فعل عامّ يشكّك في صحّة "الكلّية" خاصّة إذا أطلقت أو كانت نتيجة إسقاط لخصائص لغة معينة، كاللغة الأنجليزية، على باقي اللغات. وهذا ما يفسر إعادة النظر في مفهوم الكليات اللغوية وتبني أطروحة أضعف وأكثر نسبية وأقل عرضة، بالتالي، للدحض.

قوام هذه الأطروحة أفكار ثلاث أساسية:

(أ) البحث عن الكليات في مجالي الدلالة والتداول أجدى من البحث عنها في مجالي الصرف والتركيب لأن التناظر بين اللغات في المجالين الأوّلين أكثر منه في المجالين الثانيين بالرغم من أن ثمة مبادئ عامة تحكم التركيب، خاصة رتبة المكونات (ديك (1997 أ)). بل إن ممّا لا يستوجب كثير إعمال فكر أن جل هذه المبادئ نفسها، من حيث الجوهر، مبادئ دلالية (كمبدإ "الانعكاس") وتداولية (كمبدإ "الإبراز التداولي").

(ب) في معرض حديثه عن الكليات اللغوية يقوم ديك (ديـــك (1997 أ: 27-41)) بتصنيف لهذه الكليات وينتهي يتبني صنف "الكليات الاســـتلزامية الإحصائية" التي يقترح أن تسمى "نزوعات" كالنزوع الممثل له بالسلمية (5) القائلة بأن "فصل" الفاعل أكثر وروداً مـــن فصـــل المفعـــول وأن التراكيب التي من قبيل (6 أ) أغلب من التراكيب التي من قبيل (6 ب):

(5) فصل الفاعل > فصل المفعول

(6) أ- الذي ضرب عمراً زيد

ب- الذي ضربه زيد عمرو

إن صياغة الكليات في شكل مجرّد نزوعات يسمح بتلافي مزلق التعميم المطلق ويتيح إمكان التعديل كلّما ظهرت "أمثلة مضادة" دالة.

(ج) لاتستنبط الكليات عن طريق تعميم خصائص لغة معينة (مهما كانـــت أهمية تداولها) بل تستنتج من دراسة أكبر عدد ممكن من اللغات المنتمية إلى أكبر عدد من الأنماط ولايتم إقرارها إلاّ بعد أن تكون قد محّصـــت صحّتها بتمريرها بمحك عدد أكبر من اللغات.

بهذه الطريقة، تضمن النظرية تلافي مزلق الإسقاط الذي يشوب كليات بعض النظريات اللسانية.

في نفس هذا الإطار، يمكن أن ندفع بأن من القواسم المشتركة بين اللغـــات الطبيعية – ولعله أعمها – نموذج مستعملي اللغة ببنيته التواصلية النموذج وطريقة اشتغال قوالبه على أساس أنه يتحقق من حيث الكم ومن حيث الكيف تحققـــات مختلفة باختلاف أنماط اللغات كما سنرى.

3-2-2 دور النحو الوظيفي الكلي

المطلوب من نظرية النحو الوظيفي بناء أنحاء نمطية لفصائل اللغات المنتمية إلى النمط الواحد وأنحاء خاصة للغات معينة.

ويشكل النحو الكلي منطلقاً لبناء الأنحاء النمطية والأنحاء الخاصة باعتبار أن الأنماط اللغوية واللغات الخاصة نتيجة للتحققات المختلفة لما يتضمنه من مبـــادئ وإواليات.

إذا ما انطلقنا من أطروحة أن البنية التواصلية النموذج، كما حددناها هنـــا، يمكن أن تعدَّ من مقومات النحو الوظيفي الكلي وأنها تتحقق تحققات مختلفـــة في مختلف أنماط اللغات واللغات الخاصة أصبح بإمكاننا القول بأن أنحاء اللغات وأنماط اللغات تجليات نمطية و"خاصة" لنموذج مستعملي اللغة الطبيعية.

إذا صحت هذه الأطروحة أمكننا أن نتصور بناء الأنحـــاء داخـــل النظريـــة الوظيفية بالشكل التالي:

(7)

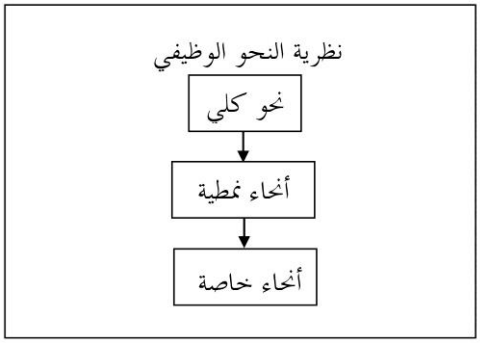

3-2-3 مشروعية النحو الوظيفي الكلي

قد يظن أن النظريات الوظيفية، باعتبارها نظريات تغلّب جانب الاكتســـاب على الجانب الفطري في مسلسل تعلم اللغات، لاتحتاج إلى نحو كلّي.

لعدم ورود هذا النوع من الظنون، دعنا نورد هنا ما يقوله ديك في معـــرض حديثه عن "الكفاية النمطية" (ديك (1997 أ: 14-15)).

يميز ديك داخل تاريخ البحث اللساني عامة بين نزعتين اثنتين:

- نزعة البحث النظري التي يذهب أصحابها إلى أنه من الممكن الاقتصـــار على لغة معينة أو بضع لغات معينة؛
- ونزعة البحث النمطي التي يقارب أصحابها خصائص اللسان وقضـــاياه مقاربة محايدة لاتؤطرها نظرية.

ويرى ديك، بحق، أن هاتين النزعتين كلتاهما قاصرتان: فالبحـــث النمطـــي الصرف، مهما اتسع مجاله، لايجدي إلا إذا أطّره جهاز نظري يقـــوده ويضـــبطه

والبحث النظري لايكون ذا قيمة إلاّ إذا محّصت مبادئه وإواليات وقواعده بانطباقها على أكبر عدد ممكن من الأنماط اللغوية.

الجمع بين هاتين النزعتين هو، إذن، وحده القمين بإيصال البحث اللساني إلى التنظير العلمي المطلوب.

إن هذا الجمع هو ما تسعى نظرية النحو الوظيفي في تحصيله. فهي في وضع وسط بين النمطية الاستقرائية الصرف والكلية الاستنباطية إذ إنها تسعى في استكشاف خصائص أكبر عدد ممكن من أنماط اللغات ورصد ما يميز بينها دون أن تغفل مايجمع بينها باعتبارها تجليات لنسق تواصلي واحد، نسق اللسان الطبيعي.

ويؤهلها لهذا الوضع الوسط بين النمطية الصِّرف والكلية المفرطة ما يتسم به النحو الوظيفي الكلي في التصور المدافع عنه هنا. فنموذج مستعملي اللغة الطبيعية، في هذا التصوّر، يمكّن نظرية النحو الوظيفي:

(أ) من رصد وتفسير عملية اكتساب اللغة خلافا للأنحاء النمطية الرافضة لمفهوم النحو الكلي؛

(ب) ومن بناء أنحاء نمطية وأنحاء خاصة بطريقة تمكّن من ضبطها والمفاضلة بينها بإرجاعها إلى نحو واحدٍ يَعلُوها، نحو كلي؛

(ج) ومن ضبط هذا النحو الكلي نفسه وتقويمه بربطه بنحو أعمَّ، نحو التواصل، الذي تفرزه النظرية الوظيفية العامة كما رأينا.

ويتسنى لنظرية النحو الوظيفي، بهذا التصوّر، أن تكون أقل عرضة للدحض وأن تقل حظوظ إبطالها. ويحصّنها من ذلك أمور سبقت الإشارة إليها وهي:

أوّلاً، أنها تغلّب الجانب المكتسب على الجانب الفطري في مسلسل تعلم اللغة؛

ثانياً، أن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، من حيث فحواه وبنيته وطريقة اشتغاله، أكثر حظاً في تحصيل الكفاية النفسية (أو "الواقعية النفسية") إذ يعكس، كما سبق أن بيّنا، مراحل وإواليات عملية التواصل إنتاجاً وفهماً؛

ثالثاً، أن كليات هذا النموذج كليات وظيفية (دلالية وتداولية) أكثر منها كليات صورية تحتمل الاختلاف والتباين؛

رابعاً، أن لهذا النموذج، بفضل هذه السمات الثلاث وبفضل ارتباطه بتراكم الدراسات النمطية، من حظوظ شمول الانطباقية ماليس لغيره من النمادج المقترحة لحد الآن في إطار النظرية الوظيفية.

4- نموذج مستعملي اللغة:
بين التجريد والتحقق

كان الحديث في المباحث الثلاثة السابقة عن مكونات نموذج مستعملي اللغة الطبيعية وطريقة اشتغاله باعتباره جهازاً يتسم بسمتين: سمة التجريد وسمة العموم.

أمّا في هذا المبحث، فسنعرض للطريقة التي يتم بها تفعيل هذا الجهاز في عملية تواصل فعلية، لما يظل ثابتاً ولما يلحقه تغيير طبقاً لأنواع أنساق التواصل ولأنماط اللغات وأنماط الخطابات.

4-1 النموذج وأنساق التواصل

تقدم في مبحث سابق أن التواصل بين الكائنات البشرية يتم عبر أنساق مختلفة وأن هذه الأنساق إمّا بسيطة (تتوسّل قناة واحدة) أو مركبة (تتضافر فيها قنوات مختلفة لغوية وغير لغوية).

كما تقدم أنه من الممكن افتراض أن التواصل، بمختلف أنساقه، يحكمه جهاز واحد، أسميناه "نموذج المتواصلين"، يناظر من حيث بنياته (مستوياته وطبقاته) ومن حيث قوالبه، نموذج مستعملي اللغة الطبيعية كما نتصوره في هذا البحث.

ولو توافرت لدينا العُدة اللازمة لعرضنا للطريقة التي يتم بها تفعيل هذا النموذج المجرد العام في أنساق التواصل غير اللغوية كالإيماء والشريط السينمائي والقطعة الموسيقية والرسم...

ونظراً لانعدام هذه العدّة، نترك مهمة البحث في تمحيص مدى ورود هذا الافتراض لذوي الاختصاص الذين يستطيعون، وحدهم، التكفل بإثبات صحته أو إبطاله أو تعديله على ضوء أبحاث معمّقة في مجالات الصورة والرسم والسينما والموسيقى وغير ذلك.

إلا أنه يبدو لنا، أنه من الممكن، في انتظار ذلك، أن ندلي بالملاحظات الأوّلية التالية:

(أ) سبق أن أشرنا إلى أن لعملية التواصل مراحل ومكوّنات معينة تعدّ من ثوابت التواصل البشري أيّا كانت طبيعة هذه الثوابت هي مصدر التناظر الملحوظ بين الأنساق التواصلية على اختلاف أنواعها وهي التي تؤسّس للقواسم المشتركة بين هذه الأنساق.

(ب) من حيث المكونات يمكن افتراض أن التواصل، بوجه عام، يقتضي وجود بنيات ثلاث، بنية تداولية وبنية دلالية وبنية مكونية يتضمن كل منها، على الأقل، طبقات ثلاثاً.

هذه البنيات الثلاث والطبقات التي تتضمنها هي، عامة، بنيات نموذج مستعملي اللغة الطبيعية حسب التصور المدافع عنه في هذا البحث.

(ج) أما من حيث المراحل، فيمكن افتراض أن التواصل يتم انطلاقا من البنية التداولية وانتهاء بالبنية المكونية مروراً بالبنية الدلالية، في حالة الإنتاج، على أن يتخذ الاتجاه العكسي في حالة التأويل.

(د) تضطلع بالتمثيل لهذه البنيات الثلاث وللانتقال من بعضها إلى بعض ثلاثة قوالب رئيسية: قالب تداولي وقالب دلالي وقالب صوري (نحوي بالنسبة للغة).

ولابأس أن نمثل لذلك بالتناظر بين بناء النص اللغوي والقطعة الموسيقية. وسنعتمد، في ذلك، مرجعين: ما أورده ديك في الفصل الثامن عشر من الجزء الثاني من كتابه الأخير (ديك 1997)، والدراسة اللسانية الموسيقية التي ينجزها الملحن اللساني الاستاذ جمال الأمجد في موضوع: "التداول بين التطريز واللحن في المحاورات الغنائية".

1) يعقد ديك مقارنة بين بنية النص اللغوي وبنية القطعة الموسيقية فيرصد، رصداً أوّليّاً، نقاط الالتقاء التالية:

أوّلاً، يحدّد مؤلف القطعة الموسيقية، أوّل ما يحدّد، **النمط** الموسيقي الذي سيؤطر القطعة الموسيقية ويرمز إلى ذلك بعنوان القطعة ("اليجرياس" مثلا)، على

غرار ما يفعله مؤلف النص اللغوي حين يحدّد نمط خطابه (سرد، محادثة، رواية، أقصوصة...)؛

ثانياً، بعد تحديد النمط الموسيقي، **وطبقاً** له، تتحدّد سمات أخرى للقطعة الموسيقية، مثل "النغمة" و"الإيقاع" التي تناظر السمات الأسلوبية في النص اللغوي؛

ثالثاً، تنقسم القطعة الموسيقية إلى أجزاء ("كوبليهات" مثلا) تربط بينها روابط الاتساق شأنها في ذلك شأن النص اللغوي الذي ينقسم إلى قطع وجمل محكومة بقيود الاتساق والانسجام.

من هذه المقارنة الأوّلية نستبين تآسراًواضحاً بين تأليف النص اللغوي وتأليف القطعة الموسيقية من حيث المراحل ومن حيث المكوّنات، أيضاً، وهي المراحل والمكونات التي تتنبّأ بها بنية التواصل النموذجية المدافع عنها هنا.

2) ويذهب جمال الأمجد إلى أبعد من ذلك حيث يدافع عن أطروحة أقوى، أطروحة أن بنية القطعة الموسيقية وبنية النص اللغوي آويتان معاً إلى بنية التواصل النموذجية. ويبيّن أن للقطعة الموسيقية بنية ذات مستويات ثلاثة، مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي، وأن كل مستوى من هذه المستويات الثلاثة يتضمن ثلاث طبقات هي نفس الطبقات الواردة في بنية النص اللغوي.

من ذلك أن للقطعة الموسيقية مؤشراً لنمطها (لحن عاطفي، لحن وطني...) ولأسلوبها (لحن بسيط / لحن مركب، شعبي، عصري...) في المستوي البلاغي؛ كما أن لها في المستوى العلاقي ما يؤشر للعلاقة الاسترعائيّة (مدخل، لازمة...) وللعلاقة الوَجهية (النغمة والإيقاع). ومن ذلك أيضاً أن القطعة الموسيقية، كالنص اللغوي، لها مستوى تمثيلي يحتمل الوصف (خصائص النغمة والإيقاع) والتسوير (التحويلات ودرجاتها) كما يحتمل التأطير (مصدر النغمة، الوزن...).

من غير المستعبد أن يصدق ما قلناه عن تناظر اللغة والموسيقى على أنساق تواصلية أخرى كالرسم والصورة [3] والإيماء وغيرها على أساس أنها تؤول، في النهاية، إلى نفس البنية، بنية التواصل النموذجية.

إن التآسر بين هذه الأنساق، مهما كانت درجته، لايرفع، طبعاً ما بينها من اختلاف واضح. ففي مقابل الثوابت التي أوردناها هنا، ثمة متغيرات تميّز كل نسق عن

غيره وتشكّل خصوصيته. وترجع هذه المتغيرات، بالأساس، إلى طبيعة القناة المتواصل عبرها (لغة، موسيقى، صورة...) ونوعها (بسيطة / مركبة) وقدرتها على استيعاب عناصر البنية التواصلية النموذج إن على مستوى الكم أو على مستوى الكيف[4].

4-2 نموذج مستعملي اللغة ومتغيرات التحقق

لنخلص الآن للحديث عن نموذج مستعملي اللغة وتحققاته داخل النسق اللغوي نفسه.

حين يُفعَّل هذا الجهاز في عمليات تواصل لغوية معينة تلحقه تغيرات كمية وكيفية في حين تظل أرومته الأساسية ثابتة.

وترجع التغيرات التي تلحقه إلى وسائط تتعلق بأقسام الخطاب وأنماط اللغات وأنماط الخطابات.

سنفرد لكل فئة من الفئات الثلاث من الوسائط فصلاً من الفصول القادمة. لكن دعنا الآن نتعرف بصفة إجمالية عمّا يحكم متغيرات تحقق نموذج مستعملي اللغة بوجه عام.

4-2-1 التحقق وأقسام الخطاب

بيّنا في الفصل السابق، أن الخطاب، حسب تحديدنا لهذا المفهوم، هو كل ملفوظ / مكتوب يشكّل في حد ذاته وحدة تواصلية تامة.

وبيّنا أن الخطاب، بهذا المفهوم، يمكن أن يكون نصّاً أو جملة أو مركبا اسميّا أو كلمة. وقد يسوغ أن يميّز بين "الجملة الصغرى" و"الجملة الكبرى" (جملة يواكبها أحد المكونات الخارجية كالمبتدإ والذيل وغيرهما). ماهمنا الإشارة اليه هنا (على أن نعود إليه في الفصل الموالي) ينحصر في أطروحة ذات شقين هما:

أوّلاً، تؤول أقسام الخطاب الأربعة (أو الخمسة) إلى نفس البنية التحتية، التي هي بنية التواصل النموذجية كما حدّدناها هنا.

ثانيا، تتحقق بنية التواصل النموذجية التحقق الأشمل والأمثل في النص. أمّا تحققها في الجملة والمركب الاسمي والكلمة فخاضع لقيود تزداد صرامة كلما ابتعدنا عن النص واقتربنا من الكلمة المفردة.

ويمكن إرجاع هذه القيود إلى وسيط أساسي: وسيط "الطاقة الإيوائية". مفاد هذا الوسيط أن أقسام الخطاب تتفاوت من حيث قدرتها على احتواء بنية التواصل النموذجية. وتختلف هذه القدرة لا باختلاف أقسام الخطاب فحسب بل كذلك وفقاً لوضع هذه الأقسام داخل الخطاب حيث تكون طاقتها الإيوائية أضعف إذا وردت مدمجة (جملة في جملة، جملة في نص) منها إذا وردت مستقلة مشكلة، في حد ذاتها، لخطاب تامّ.

4-2-2 التحقق وأنماط اللغات

يمكن القول إن نموذج مستعملي اللغة الطبيعية يشتغل، عامة، بنفس الطريقة في كلّ أنماط اللغات. فالقوالب نفسها تظل ثابتة وإن اختلفت اللغات.

وإنما يلحق التغيّر بنية التواصل النموذجية بشقها التحتي والسطحي. ويمكن إرجاع هذا التغير إلى صنفين رئيسيين ناتجين عن عمليتين تقوم بها اللغات الطبيعية داخل هذه البنية: عملية "تغليب" وعملية "اختيار".

(أ) تغلب لغات مستوى على مستوى (العلاقي على التمثيلي مثلاً) أو طبقة على طبقة داخل نفس المستوى أو قويلباً على قويلب (الصرف على التركيب مثلاً) داخل القالب الواحد؛

(ب) وتختار لغات للتعبير عن قيم طبقية معينة وسيلة معينة (كالمعجم في مقابل النحو والإعراب في مقابل الرتبة مثلاً).

هاتان العمليتان، حين تؤدّيان إلى تعميم واطراد دالّين، يمكن أن تشكّلا أساساً لتنميط اللغات كما يمكن أن تشكّلا منطلقاً لرصد التطور اللغوي داخل نفس النمط.

4-2-3 التحقق وأنماط الخطابات

الخطاب، كما مربنا، أنماط مختلفة. فثمة الخطاب السردي وخطاب المحادثة والخطاب العلمي والخطاب الإبداعي وغير ذلك.

ويمكن أن يرجع تنميط الخطابات إلى نفس عمليتي التغليب والاختيار إلا أنهما تنصبّان، في هذه الحالة، لا على مستويات البنية التواصلية النموذج وطبقاتها

فحسب، بل كذلك على القوالب حيث تغلب قوالب على قوالب أخرى.

وقد تُشفعَ هاتان العمليتان بعملية ثالثة، عملية إضافة بنيات خاصة وقوالب خاصة كما هو الشأن حين يتعلق الأمر بالخطاب الإبداعي مثلاً، كما سيتبين لنا في مبحث تفصيلي قادم.

خلاصة:

ليست الكليات اللسانية معطى مستقل الماهية قائم الوجود بقدر ما هي مفاهيم نظرية تصاغ صوغا كسائر المفاهيم وتختلف باختلاف النظريات التي تصوغها. ويلزم عن نسبية الكليات نسبية التنميطات اللغوية ونسبية الأنحاء الخاصة باعتبارها تحققات فردية لنحو كلي.

في نظرية مؤسّسة تداولياً وموجّهة وظيفياً، يتعين أن تصاغ الكليات اللسانية على أساس ارتباطها بوظيفة التواصل بوجه عام وبمختلف قنواته وأنساقه وهو ما يكفل لها أن تندرج في نظرية وظيفية عامة تتيح التوحيد بين نظريات التواصل (اللغوي وغيره) ومقارنتها ودعم تفسيريتها بفضل هذه المقارنة.

في هذا الإطار اقترحنا تصوّراً لنموذج المتواصلين يتحقق في مختلف أنساق التواصل بأشكال مختلفة حسب وسائط معينة تشكل منطلقاً ومعياراً لتنميط اللغات والخطابات تنميطاً يعتمد الجمع بين الخصائص الوظيفية والخصائص الصورية وتعليق الخصائص الثانية بالخصائص الأولية.

التفصيل في هذا التنميط ومحاولة الاحتجاج لوروده هو موضوع الفصلين الرابع والخامس.

الهوامش

(1) راجع النقاش الذي دار بين شومسكي و"فلاسفة اللغة العادية" عن علاقة البنية والوظيفة والذي مثل له ببنية ووظيفة القلب (شومسكي (1975)).

(2) من وقائع هذا النقاش العام الندوة التي جمعت بين شومسكي وبياجي.

(3) توصلت دراسات متميزة قام بها باحثون لسانيون (كدراسة يوسف آيت حمو مثلاً) إلى أن بنية الشريط السينمائي تناظر من عدة وجوه بنية الخطاب اللغوي وأن الخطابين يمكن أن يخضعا، بالتالي، لنفس المقاربة.

ويمكن أن تؤخذ نتائج هذا الصنف من الدراسات مؤشراً قوياً على أن البنية التواصلية النموذج حاضرة في الخطاب السينمائي حضورها في الخطاب اللغوي وأن أهم التقنيات السينمائية ليست إلاّ وسائل لتحقيق هذه البنية مستويات وطبقات ووظائف.

(4) تعقد، في الوقت الراهن، ندوات ثقافية وأدبية تتخذ شعاراً لها رفع الحواجز و"فتح الحدود" بين مختلف الفنون (الشعر والفنون التشكيلية مثلاً).

وإن كان لهذا الشعار مشروعيته التي لاتناقش، فإن رفع الحواجز المنشود يتعين أن يؤطر داخل نظرية للتواصل تضع له ما يحتاجه من معايير وضوابط.

الفصل الثالث

نموذج مستعملي اللغة وافتراض التماثل

0- مدخل:

تقوم الأطروحة التي ندافع عنها في مختلف فصول هذا البحث على فكـــرة أن نظرية النحو الوظيفي المثلى هي النظرية الموحدة هدفاً وموضوعاً ومقاربة وجهازاً واصفاً. من جوانب هذه الأطروحة، الدّفعُ بأن أقسام الخطاب، مـــن الكلمـــة إلى النص، تؤول، بدرجات متفاوتة، إلى نفس البنية التي نفترض أنها البنية التواصـــلية النمودج كما حدّدناها في الفصلين السابقين.

سنرسم، في هذا الفصل، ملامح هذه الأطروحة والمراحل التي مرّت بها قبـــل أن تستقر في شكل البنية التواصلية النموذج ثم نحدّد الوسائط التي تحكم تحققها في مختلف أقسام الخطاب.

1. افتراض التماثل البنيوي:

محطتان رئيسيتان اثنتان في تاريخ أطروحة التماثل البنيوي في نظرية النحـــو الوظيفي: (أ) افتراض التماثل في البنية السطحية و(ب) افتراض التماثل في البنيـــة التحتية.

وقد مر الافتراض الثاني نفسه بمراحل متدرجا من افتراض التماثل الجزئي إلى ما أسميناه "افتراض التماثل المعمَّم".

1.1. الأطروحة

تتضح ملامح أطروحة التماثل البنيوي حين يُقابلَ بينـــها وبـــين أطروحـــة مناقضة، أطروحة ما يمكن أن نسميه "التباين البنيوي".

كان ظهور هاتين الأطروحتين من نتائج أو ملابسات نزوع منظري النحو الوظيفي، في السنوات العشر الأخيرة، إلى مجاوزة الجملة واستكشاف الظواهر النصية. وواكب هذا النزوع التفكيرُ في نقل النحو الوظيفي من نحو جملة إلى نحو نص أو توسيعه بحيث يشمل الجملة والنص.

بصدد عملية النقل هذه، نحا الباحثون الوظيفيون منحيين: فمنهم من رأى أن بنية النص غير بنية الجملة وأن النص يستوجب، بالتالي، أن يفرد له قالب خاص مستقل عن قالب الجملة وإن تعالق القالبان. حسب هذا المنحى (كرون 1997)، يتعين التمييز بين بنية الجملة وبنية النص والتقعيد لكل منهما على حدة وتزويد نموذج مستعملي اللغة بقالب إضافي يضطلع بالنص وبنيته وظواهره.

ومنهم من ذهب إلى أن بنية النص تماثل إلى حدٍّ بعيد بنية الجملة إن لم تكن إياها واقترح أن يعهد بوصف الجملة والنص كليهما إلى نفس القوالب، قوالب نموذج مستعملي اللغة التقليدية، (هنخفلد (1997)، المتوكل (1998 و2001)، ديك (1997ب)). وقد ذهب بعض الناحين هذا المنحى بأطروحة التماثل إلى أبعد من ذلك حيث افترضوا أن التماثل البنيوي لايقوم بين الجملة والنص فحسب بل كذلك بين كل أقسام الخطاب وإن كان ذلك على تفاوت في الكم وفي الكيف (المتوكل (2001) وقيد الطبع)).

2.1 مصدر الأطروحة وتطورها:

توجد جذور أطروحة التماثل البنيوي في مؤلَّف ديك الجامع (ديك (1989)) وظلت هذه الأطروحة تغنى وتتطور نحو التعميم إلى أن وصلت إلى ما أسميناه البنية التواصلية النموذج.

1.2.1 التماثل والبنية السطحية

لوحظ التماثل البنيوي، أوّلَ ما لوحظ، في مستوى البنية السطحية، أي في مستوى البنية الصرفية التركيبية.

في هذا الإطار تندرج ملاحظات ديك (ديك (1989)) وخروت (خروت (1990)) عن تناظر الجملة والمركب الاسمي وتناظر الجملة والكلمة المفردة على التوالي.

1.1.2.1 بنية الجملة وبنية المركب الاسمي:

أفرد ديك فصلين هامّين من مؤلفه المذكور (ديك (1989)) لرتبة المكوّنات. وتكمن أهمية هذين الفصلين في كونهما يتضمنان المبادئ العامة (ولنقل "الكلّية") التي تحكم هذه الرتبة.

من هذه المبادئ، على سبيل المثال، "مبدأ الترتيب العاكس" و"مبدأ الاستقرار الوظيفي" و"مبدأ الإبراز التداولي" و"مبدأ تجانس المجالات" و"مبدأ التعقيد المتنامي". وقد عرضنا لهذه المبادئ ولانطباقيتها على ظواهر الرتبة في اللغة العربية في مكان آخر (المتوكل (1996)).

ما يهمنا هنا هو أن جل هذه المبادئ تحكم ترتيب مكونات الجملة وتحكم ترتيب مكونات المركب الاسمي علي حدّ سواء. بعبارة أخرى، ثمة تماثل بين بنية الجملة وبنية المركب الاسمي من حيث إن نفس المبادئ تحكم رتبة المكونات في كل من البنيتين.

ولنمثل لأطروحة التماثل الرتبي هذه بخضوع ترتيب عناصر الجملة وعناصر المركب الاسمي لمبادئ ثلاثة: "مبدأ الترتيب العاكس" و"مبدأ تجانس المجالات" و"مبدأ التعقيد المتنامي".

يصوغ ديك (ديك (1989)) المبادئ الثلاثة كما يلي:

(1) **مبدأ الترتيب العاكس**

"تخضع المكونات لمبدإ الترتيب العاكس حين تعكس رتبتها الفحوى الدلالي للعبارة التي تتضمنها".

(2) **مبدأ تجانس المجالات**

"تنزع اللغات إلى تعميم اختيارها الرتبي (قبلي / بعدي) على مختلف المجالات".

(3) **مبدأ التعقيد المتنامي:**

"يُفضَّل ترتيبُ المكونات حسب تعقيدها المتنامي (الأقل تعقيداً فالأكثر تعقيداً").

ولنبين الآن كيف تتحكّم هذه المبادئ الثلاثة في ترتيب مكوّنات الجملة وفي ترتيب مكوّنات المركب الاسمي.

(أ) يتجلى تدخل مبدأ الترتيب العاكس في رتبة مكوّنات الجملة في كون هذه المكونات تخضع، فيما تخضع له، لعلاقة زمنية أو علاقة منطقية:

(1) تكون رتبة المكونات رتبة عادية، "غير موسومة"، حين يأتي تواليها في الجملة عاكساً لتواليها الزمني الواقعي في حين تكون رتبة "موسومة" عند ما يخالف التوالي اللفظي التوالي الزمني. قارن بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين:

(4) أ- ذهبت هند قبل أن يأتي خالد.

ب- قبل أن يأتي خالد، ذهبت هند.

(5) أ- بعد أن أتى خالد ذهبت هند.

ب- ذهبت هند بعد أن أتى خالد.

يعد الترتيب في الجملتين (4 أ) و(5 أ) ترتيباً "طبيعياً" باعتباره يوازي توالي الواقعتين في حين يعد الترتيب في الجملتين (4 ب) و(5 ب) ترتيباً "موسوماً" لأنه مخالف للتوالي الزمني. ويفسر العدولَ عن الترتيب الطبيعي في هاتين الجملتين بتدخل مبدإ آخر، مبدإ الإبراز التداولي، الذي ينافس مبدإ الترتيب العاكس فيجبُّه ويحيّده.

وظيفة المركب الاسمي الأساسية هي الإحالة على ذات من الذوات المشاركة في الواقعة الدال عليها المحمول. وبما أن الإحالة فعل تداولي يستهدف تمكين المخاطب من التعرف على ما ينوي المتكلم الإحالة عليه، فإن عناصر المركب الاسمي تتوالى حسب المعلومات التي تحملها والتي تترتب من الأعم إلى الأخص، أي في الاتجاه الذي يمكن من إنجاح فعل الإحالة.

إن هذا الترتيب المتدرج من العموم إلى الخصوص هو ما نجده في الجملة (6 أ) في مقابل الجملة (6 ب) مثلاً:

(6) أ - زار الشاعر المصري المدن المغربية الأثرية.

ب - زار الشاعر المصري المدن الأثرية المغربية.

يمكن القول إن ترتيب الصفتين "المغربية" و"الأثرية" في الجملة (6 أ) خاضع لمبدإ الترتيب العاكس لكون توالي هاتين الصفتين يطابق علاقة "الأعم فالأخص" في حين أنه يخالفها في الجملة (6 ب).

(ب) المجال، كما يعرّفه النحو الوظيفي، إما جملة أو مركب اسمي. ويمكن الآن أن نظيف إليهما مجالين آخرين: النص والكلمة المفردة.

ويمكن تقسيم كل مجال إلى "مركز" و"هامش". والهامش هامشان: "هامش قبلي" يسبق المركز و"هامش بعدي" يلي المركز كما يوضح ذلك الرسم التالي:

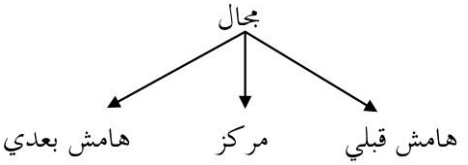

فيما يخص الجملةَ والمركَّب الاسمي، وهما المجالان اللذان يناقشهما ديك بصدد الرتبة، يشكِّل المحمولُ (الفعل أو غيره) مركزَ المقولة الأولى والاسمُ مركزَ المقولة الثانية.

وتصنف اللغات على أساس المشجّر (7) صنفين: "لغات قبلية" ترتب الفضلات قبل المركز (قبل "الرأس") و"لغات بعدية" تؤخر الفضلات إلى ما بعد المركز. اللغات، إذن، بتعبير آخر، فئتان: لغات تسخر المجال ما قبل الرأس لايواء ما عداه (فضلات) ولغات يضطلع فيها المجال ما بعد الرأس بهذه المهمة.

في هاتين الفئتين من اللغات تترتب المكوّنات داخل الجملة وداخل المركب الاسمي طبقاً للبنيات الرتبية التالية:

(8) اللغات القبلية:

أ – الجملة:

(1) فاعل – مفعول – فعل

(2) مفعول – فاعل – فعل

ب – المركب الاسمي:

(1) مضاف إليه – مضاف

(2) صفة – اسم

(9) اللغات البعدية

أ – الجملة

(1) فعل – فاعل – مفعول

(2) فعل – مفعول – فاعل

ب – المركب الاسمي

(1) مضاف – مضاف إليه

(2) اسم – صفة

ما يهمنا هنا بالأساس هو انطباقية مبدإ التجانس عبر المجالات على ترتيب المكونات داخل مجالي الجملة والمركب الاسمي كليهما. فالرأس في كلا المجالين يتأخر في اللغات القبلية في حين أنه يتقدم في اللغات البعدية، كما يتضح من البنيات الموردة تحت (8) و(9).

(ج) يتحكم مبدأ التعقيد المتنامي في رتبة المكونات داخل الجملة كما يتحكم فيها داخل المركب الاسمي حيث تنزع المكونات الأكثر تعقيداً (الجملة مثلاً) إلى احتلال المواقع الأخيره حيث تتأخر عن المكونات الاقل تعقيداً (اسم، صفة...).

حين يتدخل مبدأ التعقيد المتنامي، يتم هذا التدخل في إطار تنافسي يتنازع فيه تحديدَ الرتبة مع مبدإ آخر. ومن مميزات هذا المبدإ أن الغلبة تكون دائماً له على غيره.

لنقارن، للتمثيل، بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين:

(10) أ – بَلَغَ عمراً أن خالد لم يعد يعشق هنداً.

ب –؟؟ بلغ أن خالداً لم يعد يعشق هندا عمراً

(11) أ – زار الشاعر المصري المدن الأثرية التي توجد بالمغرب

ب –؟؟ زار الشاعر المصري المدن التي توجد بالمغرب الأثرية.

وفقاً لما يقتضيه مبدأ "الاستقرار الوظيفي" من أن المكونات تحتل المواقع التي تخولها إياها وظائفُها (التركيبية أو التداولية أو الدلالية)، يكون الترتيب المتوقع هو الترتيب الوارد في (10 ب) حيث يلي الفعل المكون الفاعل (أن خالداً لم يعد يعشق هنداً) ثم المكون المفعول (عمراً) طبقاً للبنية الرتبية في الجملة الفعلية العربية. وبما أن المكون الفاعل أعقد من المكون المفعول (لكون الأوّل جملةً والثاني مركباً اسمياً) فإنه يتأخر بموجب مبدإ التعقيد المتنامي وإن كان حكمه أن يتقدم كما هو الشأن في الجملة (10 أ).

مرّ بنا أن مبدأ الترتيب العاكس يقضي أن تتقدّم، في المركب الاسمي، الفضلة الدّالة على المعلومة الأعم على الفضلة الحاملة للمعلومة الأخص ومثلنا لذلك

بالترتيب الوارد في الجملة (6 أ) حيث تسبق الصفة الأعم "المغربية" الصفة الأخص "الأثرية". ويظل مفعول هذا المبدإ سارياً مادامت الفضلتان متساويتين مقوليّاً. أمّا حين تكون إحداهما أعقد من الأخرى فإنها تتأخر، استجابة لمبدإ التعقيد المتنامي وإن كان حكمها، وفقاً لمبدإ الترتيب العاكس، أن تتقدّم. هذه الظاهرة هي ما نجده حاصلاً في ترتيب مكونات طرفي الزوج (11 أ – ب) حيث تأخرت الصفة الأعم (11 أ)، وإن كان يتعيّن أن تتقدم (11 ب)، لكونها الصفة الأعقد مقوليّاً.

2.1.2.1. بنية الجملة وبنية الكلمة

أمّا خروت (خروت (1990)) فيدافع عن فكرة أن ترتيب عناصر الكلمة المفردة يحكمه ما يحكم ترتيب مكونات الجملة.

يذهب خروت، بناءاً على دراسات وظيفية سابقة، إلى أن ضابط ترتيب المكونات داخل الجملة ضابطان: مبادئ عامة وبنيات موقعية.

(أ) من امثلة المبادئ الرتبيّة العامة يورد خروت المبدأين التاليين:

(12) أ – "تنتقي اللغات الطبيعية إمّا الرتبة القبلية أو الرتبة البعدية"

ب – "يتقدم موقع المكون الفاعل على موقع المكوّن المفعول".

من الواضح أن المبدأ (12 أ) ليس إلا صيغة فرعية لمبدإ تجانس المجالات الذي فصَّلنا القول فيه أعلاه. أمّا المبدأ (12 ب) فينص على أن الترتيب الطبيعي للمكونين الفاعل والمفعول هو الترتيب الذي يقدم فيه الفاعل على المفعول.

(ب) تترتب المكونات داخل الجملة وداخل المركب الاسمي طبقا للبنيتين العامتين التاليتين على التوالي:

(13) م2، م 1 (ف) فا (ف) مف (ف)، م3

حيث: م2 وم3= موقعا المكونين الخارجين المبتدإ والذيل،

م1= موقع الأدوات الصدور أو المكون الحامل لوظيفة المحور أو وظيفة البؤرة؛ ف،فا،مف= موقع الفعل والفاعل والمفعول.

(14) مخصص – اسم – صفة – جملة موصولة.

بعد الحديث عن هذه المبادئ والبنيات الرتبية التي تحكم ترتيب مكونات الجملة، يخلص خروت إلى الأطروحة التي يحاول الدفاع عنها وهي أن عناصر الكلمة المفردة تترتب، كذلك، طبقاً لمبادئ عامة ووفقاً لبنيات رتبية معيّنة.

(أ) تتكون الكلمة أيّاً كانت مقولتها المعجمية، (فعلا أو اسما أو صفة...) من جذع ولواصق سابقة ولواصق لاحقة ولواصق حاضنة (يسبق جزء منها الجذع وجزء يلحقه).

ويورد خروت أمثلة لاختلاف اللغات في ترتيب اللواصق بالنظر إلى الجذع من جهة وفي ترتيبها فيما بينها من جهة ثانية.

(ب) من المبادئ التي يستخلصها خروت كضوابط عامة لترتيب عناصر المفردة المبدأ التالي:

(15) "تخالف اللواصق الاشتقاقية اللواصق الصرفية في كونها تنزع إلى مجاورة الجذع".

أهم ما يمكن استنتاجه من هذا هو التناظر بين بنيات كلٍّ من الجملة والمركّب الاسمي والكلمة المفردة الذي سيشكل موضوع أحد المباحث اللاحقة.

2.2.1. التماثل والبنية التحتية

نبّه عدد من الباحثين الوظيفيين إلى أن مختلف أقسام الخطاب تتناظر لامن حيث البنية السطحية فحسب بل كذلك من حيث خصائص البنية التحتية.

ولعل الباعث الرئيسي على البحث في التناظر البنيوي التحتي أن من مرتكزات الدرس اللساني الوظيفي عامة أن ما يجمع بين اللغات الطبيعية على اختلافها كامنٌ في الدلالة والتداول أكثر مما هو كامن في الصرف والتركيب. وعلى أساس هذا المرتكز، دَرَجَ باحثو نظرية النحو الوظيفي على اعتبار أن البنية التحتية (أي التمثيل الدلالي – التداولي) هي ما يشكل نقطة التلاقي لا بين مختلف اللغات فحسب بل كذلك بين مختلف أقسام الخطاب وأنماطه.

ويمكن التمييز داخل التوجه إلى البحث في التناظر التحتي بين أقسام الخطاب بين ثلاث محطات رئيسية: (أ) تناظر الحمل والحد و(ب) تناظر الحد والقضية و(ج) تناظر الجملة والنص.

1.2.2.1. الحمل والحد:

لاحظ رايكوف (رايكوف (1992)) تماثلا بنيويا تحتياً بين الحمل والحد واستدل على أنهما آيلان إلى بنية واحدة تتكون من ثلاث طبقات، طبقة وصف وطبقة تسوير وطبقة تأطير، كما يتبين من التمثيل (5) الوارد في الفصل الأوّل.

انتهى استدلال رايكوف إلى أن الطبقات الثلاث، الوصفية والتسويرية والتأطيرية، واردة في الحدّ ورودَها في الحمل.

ولنمثل لايضاح التناظر البنيوي بين الحمل والحد بالجملة (16) والمركب "**تلك الكتب المفيدة الكثيرة للسيوطي**" الوارد في الجملة (17):

(16) تقطّع هندٌ اللحم بالسكين قطعاً في المطبخ

(17) طالعت تلك الكتب المفيدة الكثيرة للسيوطي

لندع جانباً الطبقات العليا (الإنجاز، الوجه...) ولنتأمّل الحمل الوارد في الجملة (16). يتكوّن هذا الحمل من **نواة** ("تقطع هند اللحم") ومن لواحق ثلاثة: "**بالسكين**" و"**قطعاً صغيرة**" و"**في المطبخ**".تنتمي هذه اللواحق إلى طبقة الوصف وطبقة التسوير وطبقة التأطير على التوالي حيث تنضاف لتدقيق أو تعديل قيم مخصّص الطبقة أو تحديد قيم لا يحدّدها المخصّص نفسه.

على هذا الأساس، تكون طبقات حمل الجملة (16) كما هو موضّح في الرسم التالي:

(18)

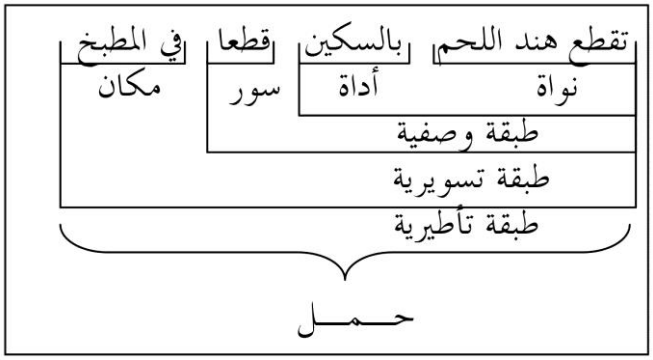

ويمكن توضيح بنية الحد المفعول في الجملة (17) بواسطة الرسم (19):

(19)

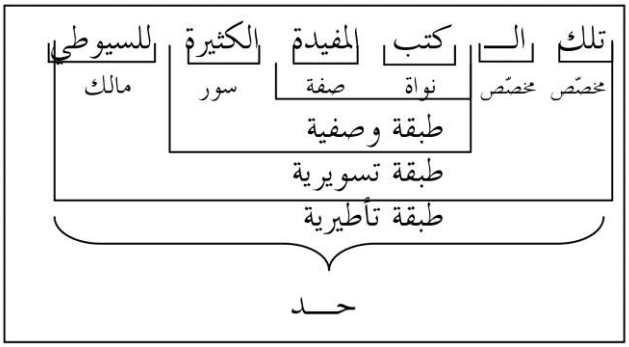

يتضح من هذا الرسم التقريبي المُجمَل أن بنية الحدّ تماثل بنية الحمل من حيث عدد الطبقات ومن حيث نوعها.

فالحد مبني انطلاقا من نواة[2] (أو رأس) تندرج في طبقة وصفية تشمل الصفة ("**المفيدة**") التي توازي المكوّن الأداة ("**بالسكين**") تندرج بدورها في طبقة تسويرية تشمل السور ("**الكثيرة**") الذي يوازي المكوّن "قطعاً" وتندرج مع الطبقة الوصفية في طبقة أعلى، الطبقة التأطيرية التي تشمل المخصّصين الإشاري ("**تلك**") والتعريفي ("**الألف واللام**") من جهة واللاحق المالك ("**للسيوطي**") الذي يوازي المكون المكان من جهة ثانية.

من الملحوظ أن بنية الحد تختلف، مع ذلك، عن بنية الحمل من حيث القيم الطبقية الجزئية. مثال ذلك، أن قيم التأطير في الحمل الزمانُ والمكانُ ومحدّدات أخرى (الهدف، الغاية، السبب...) في حين أنها، في الحدّ، التعريف أو الإشارة مع التعريف والمكان.

ويرجع ذلك بالأساس، إلى طبيعة النواة. فالنواة النموذجية في الحمل فعل دال على واقعة (عمل، حدث، وضع، حالة...). وهي في الحدّ اسم دال على ذات. ومن المعروف أن تأطير الوقائع يتم بواسطة التزمين والتوجيه وغيرهما في حين أن تأطير الذوات يكون عن طريق التمكين والتعريف والإشارة.

إلاّ أن هذا الاختلاف يظل اختلافاً جزئيّاً لا يمس التماثل الطبقي العام.

2.2.2.1. الحد والقضية

دعنا نتفحص المعطيات التالية:

(20) أ – كم بلد زار خالد!

ب – أيّ ديوان شعر ألفت هند!

ج – قضينا المساء في حفل رائع!

(21) غنى المرحوم فريد الأطرش كثيراً من زجل بيرم التونسي خاصية هذه الجمل تكمن في أمور ثلاثة:

أوّلاً، كونها جملاً موجهة؛

ثانياً، أن السمات الوجهية التي تحملها سمات وجهية ذاتية ("تعجّب" في (20 أ–ج) و"دعاء" في (21))؛

ثالثاً، أن هذه السمات الوجهيّة لا تواكب الجملة ككل بل تتحيّز في أحد مركباتها (**"كم بلد"**، **"أي ديوان شعر"**، **"حفل رائع"** و**"المرحوم فريد الأطرش"**).

إن هذا الضرب من التراكيب ليس مقصوراً على لغة أو نمط من اللغات وإنما يشكل ظاهرة لغوية عامة:

عربية مغربية:

(22) أ – **عشاواش من عشا** كلينا!

ب – فين مشات تاني **هديك محسوكة السنين!**

عربية مصرية:

(23) أ – شفت حتة بنت إنما إيه!

ب – راحت فين **مقصوفة الرقبة!**

فرنسية:

a - Paul travaille **avec quelle ardeur**!

b - J'ai participé à **une sacrée soirée**!

c - **Cet imbécile de Paul** a encore échoué!

بناءاً على عموم هذه الظاهرة وعلى إنتاجية التراكيب الممثل لها في (20–24)، استدللنا في مكان آخر (المتوكل (1993) و(2000)) على إمكان توسيع التماثل بين

أقسام الخطاب ومجاوزة التناظر بين الحدّ والحمل (الذي دافع عنه رايكوف) إلى التناظر بين الحد والقضية باعتبار القضية الطبقة الجملية التي تمثل للسمات الوجهية الذاتية (موقف المتكلم من فحوى الجملة).

على هذا الأساس، اقترحنا أن تضاف، في الحدّ، إلى الطبقات الثلاث، طبقة رابعة أسميناها "الطبقة الوجهيّة" وهي الطبقة التي تكفل التمثيل للسمات الوَجهية في التراكيب التي من قبيل (20–24). بإضافة هذه الطبقة تصبح بنية كلٍّ من القضية والحد هي البنية (6) الموردة في الفصل السابق.

في إطار هذا الافتراض، يصبح من المتعيّن التمثيل للصفتين "**رائع**" و"**المرحوم**" في الجملتين (20 ج) و(21) لافي الطبقة الوصفية بل في الطبقة الوجهية، أي الطبقة الرابعة المضافة كما يتضح من الرسمين الإجماليين التاليين:

(25)

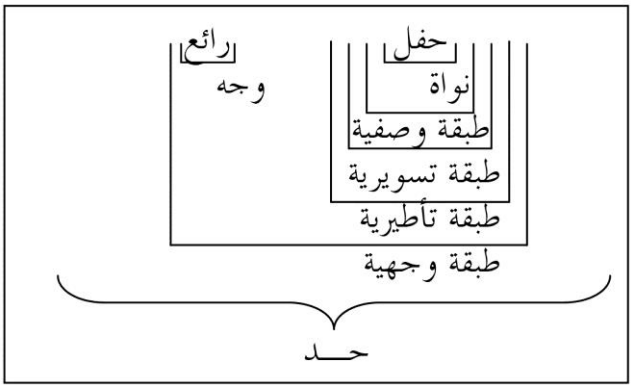

(26)

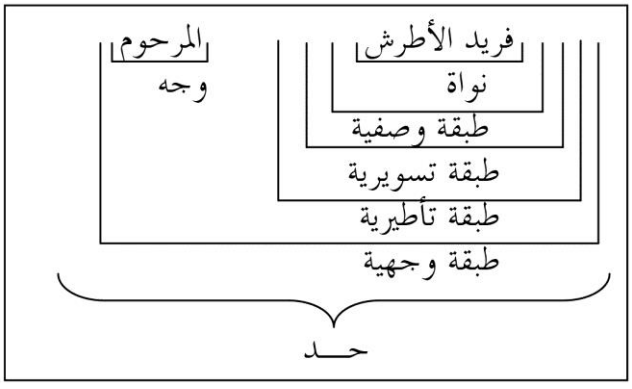

3.2.2.1. الجملة والنص

كان ديك يشير مرّات في مؤلفاته الأولى إلى أن النحو الوظيفي ليس نحو جملة (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في اللسانيات الصُّورية) ولا يمكن أن يكون، نظراً لتوجهه الوظيفي التداولي، إلاَّ نحو خطاب، إلا نحواً يرمي إلى وصف وتفسير الملفوظ / المكتوب اللغوي بما فيه الخطاب الأكمل، أي النص. وأشار ديك بنفس المناسبات إلى أن الابتداء بدراسة الجملة لا يمكن أن يعدّ إلاَّ عملية مرحلية تسبق دراسة النص وتمهّدها. وقد تصدَّى في مؤلَّفه الأخير (ديك (1997 ب)) لعملية توسيع النحو الوظيفي فأفرد فصلاً كاملاً لتبيان كيفية الانتقال بهذا النحو من الجملة إلى النص.

سنرصد هنا، إجمالاً، أهمَّ معالم هذا المشروع، محيلين القارئ على النص الأصلي (الفصل الأخير من المؤلف المذكور أعلاه) وعلى إحدى قراءاتنا له (المتوكل (2001)):

(أ) يقوم مشروع النحو الوظيفي النصّي على مرتكزات نظرية ومنهجية أساسية أهمّها:

(1) أن التواصل بين مستعملي اللغة الطبيعية لايتم عن طريق جمل منفردة وإنما يتم بواسطة نصوص كاملة؛

(2) وأن النص ليس أي سلسلة اعتباطية من الجمل المرصوف بعضها جانب بعض وإنما هو مجموعة من الجمل (البسيطة أو المركبة) تشكل وحدة تواصلية وتربط بينها قوانين الاتساق؛

(3) وأن البنية الداخليّة للجملة يحدّدها النص الذي ترد فيه وهو ما يجعل مشروع نحو الجملة المنفردة مشروعاً صعب التحقيق إن لم يكن مستحيلاً على الإطلاق.

(ب) لاتختلف بنية النص عن بنية الجملة بل تُناظِرها. والتناظر بينهما حاصل من ثلاثة وجوه: من حيث الطبقات ومن حيث المكونات ومن حيث العلاقات:

(1) تتضمن بنية النص، شأنها في ذلك شأن الجملة، مستويين اثنين: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي. وتندرج في المستوى العلاقي طبقتان: طبقة

الإنجاز وطبقة الوجه في حين يتألف المستوى التمثيلي من الطبقات الثلاث المعهودة: طبقة التأطير وطبقة التسوير وطبقة الوصف، على أساس أن للنص نواة كما أن للجملة نواة، كما يتضح من الرسم الإجمالي التالي:

(27) [انجاز [وجه [تأطير [تسوير [وصف [نواة]]]]]]

ومن البيّن أن البنية الممثّل لها في الرسم (27) هي نفس البنية التي دَرَجَ الوظيفيون على اعتبارها بنية الجملة مع فارق أن النواة في الجملة محمول (فعل، اسم، صفة...) في حين أن النواة في النص مجموع محمولات الجمل التي تكونه (والتي يمكن أن يمثل لها، تسهيلاً لمسطرة التمثيل، بواسطة محمول مجرّد واحد يشملها جميعها[3]).

(2) ينقسم النص، على غرار انقسام الجمة، إلى وحدات. فالنص الواحد يتجزّأ إلى "قطع" والقطع إلى "قطع فرعية" والقطع الفرعية إلى "فقرات" تنقسم بدورها إلى جمل:

(28) [نص [قطعة [قطعة فرعية [فقرة [جملة]]]]]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقولات التي يتضمنها الرسم (28) مقولات عامة يتغير مدلولها ومَا صَدَقُها حسب نمط النص (نص سردي، نص احتجاجي، محادثة، قصيدة...).

(3) قد تقوم بين وحدات النص علاقات خاصة (يحدّدها نمط النص) إلاّ أن العلاقات الرابطة بين وحدات النص (قطعه وفقراته) تناظر إلى حد بعيد العلاقات القائمة بين وحدات الجملة. مثال ذلك أن قطع النص وفقراته تقوم بالأدوار التي تقوم بها الحدود (الموضوعات واللواحق) داخل الجملة وتحمل، بالتالي، نفس الوظائف الدلالية والتداولية التي تحملها حدود الجملة. فمن قطع النص ما يحمل الوظيفة الزمان أو الوظيفة العلّة أو الوظيفة الغاية ويحمل معها إحدى الوظائف التداولية (كبؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) بالنسبة لنواة النص تماماً على غرار الحدود بالنسبة لنواة الجملة.

(ج) يلحُّ ديك في معرض حديثه عن انقسام النص إلى وحدات على "مبدإ التكرارية" القاضي بتكرار نفس بنية النص داخل قطعه وقطعه الفرعية وفقراته وجمله. مفاد هذا المبدإ أن بنية النص تتكرّر في القطع التي يتضمنها وفي القطع الفرعية التي تتضمنها القطع وفي فقرات القطع الفرعية كما تتكرّر في الوحدات الدنيا، أي الجمل.

ولنشر إلى أن مبدأ التكرارية هذا يذكرنا بافتراض التماثل الذي ندافع عنه.

(د) من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها أطروحة التماثل في نظر ديك مبدأ "الإسقاط". يكتب ديك (ديك (1997 ب: 432) في هذا الصدد: **"أظن أنها فكرة جيدة أن نفترض أن العلاقات الوظيفية الواردة داخل الجملة يمكن أن "تُسقط" على مستوى النص"**. ما يمكن أن نستخلص من كلام ديك هو أن بنية الجملة هي البنية الأساس وأن بنية النص ليست إلاّ إسقاطاً لبنية الجملة.

سنعود إلى مفهوم الإسقاطية هذا في فقرة من الفقرات الموالية لمناقشته واقتراح اطّراحه.

3.2.1. افتراض التماثل المعمّم وبنية الخطاب النموذجية:

من آخر محطّات تطور أطروحة التماثل البنيوي محطة ما أسميناه "افتراض التماثل المعمّم".

يقوم هذا الافتراض، كما بيّنا في الفصل الأوّل، على الفكرتين الأساسيتين التاليتين:

(أ) تؤول جميع أقسام الخطاب، من الكلمة إلى النص، إلى بنية واحدة هي ما اصطلحنا على تسميتها "البنية الخطابية النموذج". وتتضمن هذه البنية النموذج ثلاثة مستويات: مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي. ويتكون كل مستوى من هذه المستويات الثلاثة من ثلاث طبقات:

(1) تندرج في المستوى البلاغي طبقة "الفضاء الخطابي" وطبقة "نمط الخطاب" وطبقة "أسلوب الخطاب"؛

(2) وتندرج في المستوى العلاقي "الطبقة الاسترعائية" و"الطبقة الإنجازية" و"الطبقة الوجهيّة"؛

(3) أمّا المستوى التمثيلي فيشمل "الطبقة التأطيرية" و"الطبقة التسويرية" و"الطبقة الوصفية".

وتقوم بين المستويات الثلاثة علاقة سلّميّة حيث يعلو المستوى البلاغي المستوى العلاقي الذي يعلو المستوى التمثيليَّ. نفس السلمية تحكم العلاقة الداخلية بين طبقات كلٍّ من هذه المستويات.

البنية الخطابية النموذج مجموعة من المكوّنات هي المستويات الثلاثة وما تتضمنه من طبقات وهي إلى ذلك شبكة من العلاقات ميزنا داخلها بين العلاقات الإحالية (القائمة بين الخطاب ككل والعالم الخطابي الذهني الذي يشكّل مرجعيته) والعلاقات الوظائف (القائمة بين مكونات الخطاب دلالياً ووجهيّاً وتداولياً).

وقد رسمنا تكوين هذه البنية والعلاقة السلمية القائمة بين مكوناتها، مستويات وطبقات، في التمثيل (8) الوارد في الفصل الأوّل.

(ب) تُدرج البنية الخطابية النموذج في جهاز عام، جهاز نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، الذي يشتغل، في حالات التواصل العادي، بواسطة ثلاثة قوالب مركزية، قالب تداولي وقالب دلالي وقالب نحوي، تنضاف إليها عند الحاجة قوالب مساعدة كالقالب المعرفي والقالب المنطقي والقالب الادراكي... كما يتضح من الرسم (14) السابق إيراده في الفصل الأوّل.

ويتم إدراج البنية الخطابية النموذج في هذا الجهاز على أساس إلحاق المستويين البلاغي والعلاقي بالقالب التداولي والمستوى التمثيلي بالقالب الدلالي وعلى أساس أن خَرْجَي هذين القالبين، أي البنية التداولية والبنية الدلالية على التوالي، يشكلان (معاً أو على انفراد[4]) دخلاً للقالب النحوي الذي يضطلع بتحقيق البنيتين في شكل بنية مكوّنية تتكفل القواعد الصوتية بنقلها إلى صورة صوتية.

بعد هذا التذكير المقتضب لتصوّرنا للبنية الخطابية النموذج وكيفية توظيفها داخل جهاز نموذج مستعملي اللغة، يحق أن نشير إلى ما يخالف بين هذا التصوّر وبين المقترحات التي سبقته في تاريخ أطروحة التماثل البنيوي في نظرية النحو الوظيفي. ويمكن حصر نقاط الاختلاف في ما يلي:

أوّلاً، نَعُدُّ "خطاباً" كل ملفوظ مكتوب يشكل في حدّ ذاته وحدة تواصلية، كل ملفوظ أو مكتوب يؤدي غرضاً تواصلياً معيَّناً في موقف تواصلي معين، بقطع النظر عن كونه نصاً أو جملة أو مركباً اسميّاً أو كلمة مفردة.

مؤدّى هذا أننا لا نحصر الخطابية في النص أو في الجملة وإن كنا نؤمن بأن الخطابية تتحقق بالطريقة المثلى في النص.

ثانيا، توقفت الاقتراحات السابقة، في إطار أطروحة التماثل البنيوي عند الطبقة الثانية من المستوى العلاقي، أي الطبقة الإنجازية (هنخفلد (1997))، ديك (1997))، المتوكل (1998) و(2001)).

ونقترح، هنا، أن يُذهَب إلى أبعد من ذلك بهذه الأطروحة وأن تغنى بنية الخطاب بإضافتين:

(1) إضافة طبقة ثالثة، **الطبقة الاسترعائية**، إلى المستوى العلاقي قصد التمثيل لمجموعة من العبارات لم تُؤوَ فيما قبل كعبارات النداء والتنبيه وغيرها؛

(2) وإضافة مستوى ثالث برمته يعلو المستويين العلاقي والتمثيلي اصطلحنا على تسميته، مؤقتا، "المستوى البلاغي". ويبرّر إضافةَ هذا المستوى أنه يضطلع بالتمثيل لسماتِ (الفضاء الخطابي، النمط الخطابي، أسلوب الخطاب) لها تأثيرها الجليّ في تحديد طبقات المستويين الآخرين وما تأخذه هذه الطبقات من قيم، كما سيتبين لنا فيما بعد. وقد أشار ديك ملحاً في أكثر من موضع (ديك (1997 ب)) إلى أهمية هذه السمات إلاّ أنه لم يفرد لها مستوى خاصاً مع أن حديثه عنها يفيد أنها تحكم، وبالتالي تعلو، باقي السمات العلاقية والتمثيلية.

ثالثاً، أدت حركة الرغبة في نقل النحو الوظيفي من نحو جملة إلى نحونص إلى ظهور تيارين أساسيين اثنين: تيار الداعين إلى توسيع بنية الجملة بإضافة مستويات وطبقات عليا (هنخفلد (1997)، المتوكل (1998) و(2001)، ديك (1997)، كوفالي 1995) ضمن آخرين) وتيار من ينزع إلى تعديد القوالب (كرون (1997) خاصة). وبإدراجنا هنا للبنية الخطابية النموذجية (8) في جهاز نموذج مستعملي

اللغة (14) نكون قد ألفنا بين التيارين وصهرناهما في نحو واحد هو ما أسميناه "نحو الطبقات القالبـــي". وهو نحو يزاوج بين الطبقية والقالبية[5] من حيث إن البنيات الممثل لها في كل قالب من قوالبه بنيات تتكون من طبقات تربط بينها علاقـــات سلمية كما يتضح من التمثيل (8) الوارد في الفصل الأوّل.

رابعاً، صغنا تصوّرنا للبنية الخطابية النموذج ولنموذج مستعملي اللغة صياغة من شأنها أن تتيح اعتبارهما لامن الكلّيات اللسانية فحسب بل كذلك من الكليات التواصلية التي تتحقق في أنساق التواصل (اللغوية وغير اللغوية) وفقـــاً لوســـائط (كمية وكيفية) معينة.

خامساً، مرّ بنا في الفقرة السابقة (3.2.2.1) أن ديك يبني تصوره للماثلة بين الجملة والنص على مبدإ الإسقاطية، إسقاط بنية الأولى على الثاني. ومن الجليّ أن هذا التصور، على وروده وجدته، يظل يكرس أحد المآخذ على النحو الـــوظيفي وهو مركزية الجملة بالنسبة لأقسام الخطاب الأخرى. ففي هذا التصـــور تظـــل الجملة المرجع البنيوي الأساسي الذي يقاس عليه النص وغير النص. وفي اعتقادنـــا أن من الأفضل أن يُستغنى على مبدإ الاسقاطية هذا في هذا المضمار وأننا لو أردنـــا الإبقاء عليه لكان من الأورد والأحرى أن يُفعل العكس، أن تسقط بنية النص على الجملة (وعلى الباقي) باعتبار النص الخطاب الأمثل في عمليات التواصل العادية.

لتلافي هذا الإشكال وللخروج من حلقة مصدر الإسقاط واتجاهه، نقترح بنية خطابية مجردة عامّة، مستقلة عن أقسام الخطاب، يتم تحققها في أقســـام الخطـــاب هذه بدرجات متفاوته وحسب وسائط معينة يأتي تفصيلها في المبحث اللاحق.

2. افتراض التماثل البنيوي وأقسام الخطاب

مرّ بنا أن الخطاب العادي بمختلف أقسامه (انحداراً من الـــنص إلى الكلمـــة المفردة) يتم بنفس الجهاز، جهاز نموذج مستعملي اللغـــة ذي القوالـــب الثلاثـــة (القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي) التي يمكن أن تضاف إليها عند الحاجة قوالب مساعدة (القالب الاجتماعي، القالب المعرفي، القالب المنطقي...). كما مر بنا أن مختلف أقسام الخطاب تؤول، وفقاً لمبدإ التماثل البنيوي المعمّم، إلى

نفس البنية الخطابية النموذج. وقد أشرنا بنفس المناسبة إلى أن هذه البنية النموذج، في مستوييها التحتي والسطحي، تتحقق في أقسام الخطاب، كمّاً وكيفاً بـــدرجات متفاوتة.

ويتعين، الآن، أن نعمّق البحث في مقدار وكيفية هذا التحقق والإجابة على الاسئلة الأساسية التالية:

(أ) ما الذي يسوِّغ أن نفترض رجوع مختلف أقسام الخطـــاب إلى نفـــس البنية؟

(ب) ما هي الوسائط التي تحكم تحقق البنية النموذج التحتية في الخطاب، من النص إلى الكلمة المفردة؟

(ج) هل يتم هذا التحقق وفق اتجاه معين وماهي ضوابطه؟

(د) ما مصير التماثل البنيوي حين ننتقل من البنية التحتية إلى البنية السطحية؟

1.2. الخطابية: مفهومها وسلميتها:

يمكن أن نحدّد الخطابية كما نفهمها هنا كالتالي:

(29) **"الخطابيّة هي قدرة ملفوظٍ / مكتوبٍ ما على تأدية غرض تواصـــلي معين في موقف تواصلي معين"**.

يفاد من التحديد (29) أنه بالإمكان أن نقول عن أي ملفوظ / مكتـــوب إنـــه يشكّل خطاباً قائم الذات إذا كان يؤدّي غرضاً تواصلياً معيّناً في مقام معـــين بعـــض النظر عن حجمه وأبعاده. وممّا لايحتاج إلى تنبيه أن الخطابية تشترط، أوّل ما تشـــترط، النحوية أي مطابقة الملفوظ / المكتوب لقواعد اللغة قناة التواصـــل. فالجملـــة (30 أ)، مثلاً، خطاب بيد أن السلسلة (30 ب) ليست خطاباً لخرقها شرط السلامة النحوية:

(30) أ – تحاسب الإدارة موظفيها على التأخر.

ب – *ها موظفي تحاسب التأخر على إدارة – ال

على أساس التحديد (29)، يمكن أن يعدّ خطاباً قائم الذات كل قسم مـــن أقسام الخطاب المعروفة (من الكلمة إلى النص مروراً بالمركب الاسمي والجملة) إذا ورد في موقف تواصلي معين مؤدياً لغرض تواصلي معين.

على هذا تكون الخطابية، إذن، قاسماً مشتركاً بين مختلف أقسام الخطاب لا يتفرد بها قسم دون قسم. إلاّ أن الخطابية درجات تتسم بها أقسام الخطاب بتفاوت.

ويكمن التفاوت في الخطابية في مدى استكمال عناصر وعلاقات البنية النموذجية (8) المورَدة في الفصل الأول.

على هذا الأساس يكون الخطاب البالغ أعلى درجات الخطابية الخطابَ المستوفي لكل مكونات وعلاقات هذه البنية. ومن الواضح أن الخطاب المتسم بهذه الصفة هو النص تتلوه الجملة ثم المركب الاسمي ثم الكلمة المفردة، كما يتبين من السلمية التالية:

(31) سلمية الخطابية:

النص > الجملة> المركب الاسمي > الكلمة.

للسلمية (31) قراءتان اثنتان متلازمتان:

(1) تتحقق البنية الخطابية النموذج (8) التحقق الأمثل في النص وتحققات جزئية متفاوتة في الجملة فالمركب الاسمي فالمفردة؛

(2) يبلغ أعلى درجات الخطابية النصُّ باعتباره الخطاب المستوفي الاستيفاء التام لمكونات البنية النموذج (8) تتلوه في ذلك الجملة فالمركب الاسمي ثم المفردة.

إن ربط الخطابية (القراءة الثانية) بمدى استكمال البنية النموذج (القراءة الأولى) يتيح لنا تلافي المفاهيم الانطباعية العامّة التي تواكب عادة مصطلح الخطابية ويمكّننا لا من تحديد هذا المصطلح تحديداً دقيقا فحسب بل كذلك من قياس الخطابية وضبط درجاتها بالنسبة لكل قسم من أقسام الخطاب.

وإن ربط الخطابية بمدى استكمال البنية النموذج يمكننا كذلك من الإجابة على أوّل الأسئلة التي استهللنا بها هذه الفقرة (السؤال (أ)): ما يسوِّغ افتراض أن مختلف أقسام الخطاب راجعة إلى نفس البنية هو أن كل ملفوظ / مكتوب، يجب، كي يكون خطاباً، أن تطابق بنيته البنية النموذج أو جزءاً منها.

2.2. تحقق البنية النموذج ووسائطه

البنية الخطابية النموذج، كما علمنا، ثلاث بنيات: بنيتان تحتيتان هما البنية التداولية والبنية الدلالية اللتان يفرزهما القالب التداولي والقالب الدلالي على التوالي وبنية سطحية (أو بنية مكوّنية) تشكل خرجاً لإواليات القالب النحوي. هدفنا في هذا المبحث هو استجلاء بعضٍ من الوسائط التي تحكم تحقق هذه البنيات الثلاث في مختلف أقسام الخطاب المرصودة في السلمية (31) انطلاقا من أطروحة التماثل البنيوي التي ندافع عنها.

1.2.2. البنية التحتية:

يتألف الشق التحتي من البنية الخطابية النموذج، كما يتضح من الخطاطة العامة (8) لهذه البنية، من ثلاثة مستويات، مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي، يتكوّن كل منها من ثلاث طبقات تربط بين عناصرها علاقات دلالية ووجهية وتداولية. مايهم هنا هو أن هذه البنية تتحقق بدرجات متفاوتة في أقسام الخطاب الواردة في السلمية (31) وأن لهذا التفاوت وسائط تحكمه واتجاهاً معيناً يسلكه.

1.1.2.2. وسائط التحقق:

من الأكيد أن تحقق البنية في أقسام الخطاب المختلفة يخضع لعدة وسائط مترابطة متفاعلة يتعيّن المزيد من البحث لاستكشافها ورصدها وتبيان ما بينها من ترابط وتفاعل.

في هذا الاتجاه، نعرض في هذا المبحث لعيّنتين من هذه الوسائط وهما ما يمكن تسميته "وسيط الطاقة الإيوائية" و"وسيط حرّ / مدمج".

1.1.1.2.2. الطاقة الإيوائية

نقصد بالطاقة الإيوائية هنا مدى قدرة قسم من أقسام الخطاب على استيعاب البنية الخطابية النموذج (8).

بهذا المعنى، يمكن أن نقول استناداً إلى فحص المعطيات (نصوص وجمل ومركبات اسمية وكلمات مفردة)، إن الطاقة الإيوائية تتفاوت طبقا للسلمية (31) حيث يحظى النص بأكبر طاقة إيوائية في حين تتقلص هذه الطاقة كلما ابتعدنا عن النص واقتربنا من الكلمة المفردة.

1.1.1.1.2.2. النص:

قصد استكشاف تمام تحقق البنية النموذج (8) في النص المتكامل والكيفية التي يتم بها قمنا بتحليل مجموعة من النصوص، روايات وأقصوصات ومقالات ومحادثات (مباشرة وغير مباشرة) وكتبا علمية... وكانت نتيجة عملية الاستكشاف هذه مجموعة من التعميمات الدّالة نوردها في ما يلي:

(أ) **التعميم الأول**:

(32) "**الخطاب الذي بإمكانه إيواء البنية النموذج كاملة هو النص**".

يفاد من التعميم (32) أن النص هو أول قسم من أقسام الخطاب يمكنه أن يؤوي البنية النموذج كاملة، بمستوياتها الثلاثة وطبقات كل مستوى والعلاقات التي تتضمنها. إلاّ أن هذا التعميم لايستلزم وجود البنية النموذج على وجهها الأكمل في كلّ النصوص.

ويقوم دليلاً على ذلك أمران:

(1) **أوّلاً**، يتفاوت تحقق البنية النموذج، كما سنبين ذلك مفصّلين في الفصل الخامس، باختلاف أنماط النصوص حيث إن كل نمط يجتزئ من هذه البنية ما يناسبه؛

(2) **ثانياً**، ليس من الضروري أن تتوافر في النص جميع عناصر الحصّة التي من المفروض أن يجتزئها مبدئياً النمط الذي ينتمي إليه؛

كل ما يفاد، إذن، من هذا التعميم أن البنية النموذج، حين تتحقق كاملة (مكونات وعلاقات)، فإنما تتحقق، بوجه عام، في النص أكثر من غيره من أقسام الخطاب.

(ب) التعميم الثاني:

(33) **"لكونه أقدر أقسام الخطاب على إيواء البنية النموذج إيواءً كاملاً، يحتل النص أعلى مراتب الخطابية".**

لنذكر بأمرين وإن كانا لايحتاجان تذكيراً:

(1) ترتبط الخطابية بمدى استكمال عناصر البنية النموذج حسب التحديد المتبنّى في هذا البحث وتختلف بذلك عن مفاهيم تلابسها كالبلاغة والفصاحة وغيرهما؛

(2) الخطابية، بهذا التحديد، سمة للنص وللجملة وللمركب وللكلمة المفردة باعتبارها جميعا قد ترِد وحدات تواصلية قائمة الذات. ليست الخطابية، إذن، حكراً على النص. فمن المقامات ما يتم فيه التواصل بكلمة أو جزء كلمة بل إن من المقامات مالا يستدعي التواصل فيه أكثر من مجرّد صمت كما هو معلوم.

ما يجب أن يفهم من التعميم (33)، إذن، هو أن نصيب أقسام الخطاب من الخطابية يتفاوت التفاوت المرصود في السلمية (31).

(ج) التعميم الثالث:

(34) **"تتحقق البنية النموذج تحققاً مطرداً قابلاً للتكرار".**

القابلية للتكرار من المفاهيم المعروفة والمتداولة في الأدبيات اللسانية.

فيما يخص البنية النموذج التي تعنينا هنا، يمكن القول إنها توجد في الكل وتتكرّر في أجزائه، وبذلك يكون التعميم (34) فرعاً عن الافتراض العام، افتراض التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب.

فيما يتعلق بالنص خاصة، يلاحظ أن بنيته ككل تتكرّر في فروعه، قِطَعِه وقطعَه الفرعية وفقراته وجمله.

(د) التعميم الرابع

(35) **"تتحدّد قيم الطبقات العليا في مستوى النص ككل على أن تأخذ أجزاؤه هذه القيم عن طريق "الإرث"".**

يعد هذا التعميم مكمّلا للتعميم (34) يحدّد ويضبط انطباقيته:

(1) يذهب ديك (ديك (1997 ب)) إلى أن المتكلم / الكاتب، حين يشرع في تأليف النص، يقوم باتخاذ مجموعة من القرارات – أسماها **"القرارات الإجمالية"** – تتعلّق بنمط النص المشروع في تأليفه وأسلوبه وسماته الإنجازية والوَجهية والزمانية والوِجهية وغيرها؛

(2) تُترجم هذه القرارات الإجمالية في بنية النص إلى قيم مخصّصات مختلف الطبقات؛

(3) تحدَّد هذه القيم بالنسبة للنص ككل لا بالنسبة لكل جزء من أجزائه وتعدّ منصبّة عليها جميعها؛

ولنأخذ مثالاً لذلك النص المبسَّط التالي:

(36) "سافرت هند إلى لندن. مكثت هناك أسبوعاً. اشترت أواني وفساتين... وعادت إلى الرباط نشيطة مرحة".

التمثيل لبنية هذا النص (مع إغفال التفاصيل) هو التمثيل (37):

(37) [شا [سر [عيا [محا [مض [آن [تا [(س.ف.ر. {فاعل} ف

(س1: هند) منف فامح (ص1: لندن) مك بؤجد) (م ك ث{فعل} ف

(س1) منف فامح (ص2: اسبوع) زم بؤجد) (ص3: هناك) مك (ش.ر.ي {افتعل} ف

(س1) منف فامح (س2: (أواني) (فساتين)) متق مف بؤجد)

(ع.و.د. {فعل} ف (س1) منف فامح (ص3: رباط) مك (ص4: (نشيطة) مرحة)) حابؤجد)]]]]]]]

حيث: شا= مركز إشاري؛ سر= سرد؛ عيا= معياري؛

محا= محايد؛ مض= ماض؛ آن= آني؛ تا=تام

يتضح من التمثيل (36) أن قيم مخصصات كل الطبقات تحدّد بالنسبة للنص ككل وتنصب على جميع جمله التي تؤول إلى مجرّد حمول "عارية" تشكل مضمومةً بعضها إلى بعض نواة للنص.

2.1.1.1.2.2. الجملة

بيّنا في الفقرة السابقة أن الجمل، حين ترد مكونة لنص واحد، تحال إلى مجرد حمول نووية عارية من السمات الإنجازية والوجهية والزمنية وغيرها التي تحدّد بالنظر إلى النص ككل.

ولنر الآن كيف تصبح بنية الجملة إن هي وردت مستقلة مشكلة خطاباً قائم الذات.

ولنتوسل إلى ذلك بالنظر في الجملة التالية، باعتبارها أحد الإعلانات المدرسية المألوفة:

(38) أيها التلاميذ، إن الخزانة ستفتَح مرتين كل يوم.

من الجليّ أن الجملة (38) تتضمن المستويين التمثيلي والعلاقي معاً مع الطبقات الثلاث التي تؤلف كلاً منهما. فالطبقة الوصفية حاضرة بالمخصّص الوجهي "غير تام" والطبقة التسويرية حاضرة باللاحق العددي "مرتين" كما أن الطبقة التأطيرية حاضرة بالمخصّص الزمني "مستقبل" واللاحق الزمني "كل يوم". أمّا طبقات المستوى العلاقي فهي الطبقة الوَجهية الممثلة بالمخصّص "توكيد" المتحقق بواسطة الأداة "إن" وتعلوها الطبقة الإنجازية (الإخبار) ثم الطبقة الاسترعائية الممثلة باللاحق المنادي **"أيها التلاميذ"**. هذه الطبقات الست الموزعة على المستويين التمثيلي والعلاقي امتداداتٌ للحمل النووي المكوّن من الفعل المبني للمجهول **"تُفتَح"** وموضوعه **"الخزانة"**.

أما فيما يخص العلاقات القائمة داخل هذه الطبقات فإننا نجد الوظائف الدلالية ممثلة في الوظيفة "المتقبل" المسندة إلى الموضوع والوظيفة "العدد" المسندة إلى اللاحق **"مرتين"** والوظيفة "الزمان" المسندة إلى اللاحق **"كل يوم"**، والوظائف الوجهية ممثلة في الوظيفة "الفاعل" المسندة إلى الموضوع، والوظائف التداولية ممثلة في وظيفة "بؤرة الجديد" المسندة إلى الحمل الموسّع ككل ووظيفة المنادى المسندة إلى اللاحق **"أيها التلاميذ"**.

أمّا العلاقة الإحالية فتقوم بين المستوى التمثيلي والواقعة (فَتحُ الخزانة مرتين كل يوم).

على هذا الأساس تكون البنية التحتية للجملة (38) هي البنية (39):

(39) [Ø [خب [كد [سقل [Ø [غ تا [ف.ت.ح {فُعِل} ف
(س1: خزانة) متق فامح]] (ص1: مرتين) عد]
(ص2: كل يوم) زم] بؤجد]] (ص3: تلاميذ) منا]

ما يجب أن يلحظ هنا هو أننا، بالانحدار من النص إلى الجملة، وفقاً للسلمية (31)، لم نعد أمام البنية النموذج في أكمل صورة. وما يلحظ بوجه أدق في البنية (39) أمران:

(1) غياب (أو شبه غياب) المستوى الثالث، المستوى البلاغي؛
(2) وتقلص الوظائف التداولية إلى وظيفتين اثنين، وظيفة المحور ووظيفة بؤرة الجديد المسندتين إلى الموضوع المتقبل الفاعل والحمل كاملاً على التوالي.

ويمكن أن يفسر هذان الأمران كالتالي:

أوّلاً، سبق أن بيّنا أن طبقات المستوى البلاغي (وطبقات المستويات الثلاثة بوجه عام) مترابطة متفاعلة يحدّد بعضها بعضاً. فطبقة أسلوب الخطاب، مثلاً، تخضع لطبقة نمط الخطاب وتتحدّد بالنظر إليها إذ لكل نمط خطاب أسلوب يميزه عن غيره من الأنماط. فللسّرد أسلوبه وللقصيدة أسلوبها كما أن أسلوب المحادثة يختلف عن أسلوب المقال العلمي. وهذه السمات جميعها، في ترابطها وتفاعلها لاتتضح ولاتستوفي مؤشراتها الصورية (النحوية والمعجمية) إلاّ في نص كامل. ولعل ما يعزى إليه ذلك أن هذه السمات تمثل، كما أسلفنا، قراراً وتخطيطاً سابقين لعملية إنتاج الخطاب من المتكلم / الكاتب الذي لا يؤشر لبداية هذه العملية ونهايتها (فواتح وخواتم) ولا يحدّد نمط خطابه وأسلوبه إلا حين يكون مزمعاً إنشاء نص متكامل. وقد يستثنى من هذا النزوع العام العبارات "المسكوكة" التي تحمل في نفسها مؤشرات نمطها كالعبارات الإعلانية والإدارية والقانونية وغيرها.

ثانياً، امّا فيما يخص الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة فقد نجدهما متواردتين في جملة واحدة كما هو الشأن في الجملة (38) الممثل لبنيتها في (39). إلاّ أن توارد فروع هاتين الوظيفتين (محور جديد، محور معطى، محور مُعاد، بؤرة جديد،

بؤرة مقابلة...) لايكاد يحصل إلا في خطاب متعدّد الجُمل، أي في نصّ كامل. مثال ذلك أن وحدة الخطاب (وتماسكه وتناسقه) تقوم، فما تقوم عليه، على سلسلة محورية حلقاتها مختلف فروع المحور العام، انطلاقا من المحور الجديد فالمحور المعطى ثم المحور المعاد (المتوكل (1993 ب)). هذه السلسلة لانجدها مكتملة مستوفية لجميع حلقاتها إلا في النص.

3.1.1.1.2.2. المركّب الاسمي

ما يهمنا هنا هو المركب الاسمي الذي تكون نواته (رأسه) اسما أصلاً أو اسماً مشتقّاً كما هو شأن المركبين الواردين في الجملتين التاليتين:

(40)أ – قابلت الفتاةَ الشقراءَ الرائعة

ب – ساءني مهاجمة خالدٍ هنداً البارحة

ونقصد بهذا الاحتراز إقصاء "المركبات الاسمية" الواردة جملاً كما في (41) والتي هي في الواقع جمل من حيث مقولتها وإن كانت تتعاقب والمركبات:

(41) ساءني **أن هاجم خالدٌ هنداً** البارحة

سنرجئ الحديث عن التراكيب التي من قبيل (41) إلى المبحث الموالي المخصّص لوسيط "مدمج / حر".

حين نتنقل من الجملة إلى المركّب الاسمي نلاحظ، كما هو متوقع بالنظر إلى السلميّة (31)، أن البنية النموذج تزداد تقلصا. ويمكن رصد هذا التقلص كالتالي:

(أ) بوجه عام، يمكن القول إن البنية النموذج تؤول، حين تتحقق في مركب اسمي، إلى مستواها التمثيلي. ويشذ عن هذا التوجه العام حالات يمكن حصرها في ثلاث: موارِدة المنادى لمركب اسمي، وانصبابُ الاستفهام على المركب، والمركباتُ الاسمية الموجّهة.

(1) تمثل للحالة الأولى التراكيب التي من قبيل (42):

(42) شاياً، **ياهند**

خاصية هذه التراكيب أن المنادى يواكب فيها خطاباً قوامه مركب اسمي واحد.

ولعل ما يفسر هذا أن العبارات الندائية يمكن أن تساوق جميع أقسام الخطاب نظراً إلى أن استرعاء انتباه المخاطب بواسطة النداء يمكن أن يحصل في أي خطاب بل يمكن أن يحصل دون خطاب:

(43) **ياهند!**

(2) من المعلوم أن القوة الإنجازية تواكب، عادة، النص أو الجملة وتعدّ منصبة على الخطاب ككل. مثال ذلك أن الاستفهام قوة إنجازية ترد مصاحبة لنص كامل أو لجملة، إلاّ أن ثمة حالات يرد فيها الاستفهام منصباً على مركب اسمي بعينه كما في الجملتين التاليتين:

(44) أ – من قابلت اليوم؟

ب– أهنداً قابلت اليوم؟

(3) من المعتقدات السائدة في الأدبيات اللسانية، بما فيها أدبيات النحو الوظيفي، أن السمات الوجهيّة (الذاتية والمرجعية والاستدلالية) من خصائص الجملة مقصورةٌ عليها. وقد بيّنا في أبحاث سابقة أن هذه السمات يمكن أن تواكب نصّاً كاملاً (المتوكل (2001)) كما يمكن أن تواكب مركباً اسميّاً بعينه (المتوكل (1993) و(200)).

فيما يخص المركب الاسمي، أوحت لنا معطيات مستقاة من عدد من اللغات (عربية فصحى، عربية فصحية، عربيات دوارج، انجليزية، فرنسية) أن ثمة مركبات موجّهة تحمل وجهي التعجب والدعاء. من أمثلة ذلك الجملة (40 أ) والجمل الموردة في فقرة سابقة (20 – 24). وبناءاً على وجود هذه المعطيات اقترحنا أن تضاف إلى طبقات الحد التمثيلية الثلاث (التأطيرية والتسويرية والوصفية) طبقة رابعة وهي الطبقة الوجهية، كما يتبين من التمثيلين الإجماليين (25) و(26) للجملتين (20 ج) و(21). على أساس هذه الإضافة تكون البنية التحتية للمركب **"الفتاة الشقراء الرائعة"** الوارد في الجملة (40 أ) هي البنية التالية:

(45) ...[([عج [ع [1 [عد [س2: فتاة س] س شقراء ص] Ø][Ø رائعة ص]) متف مف بؤ]

ما يهمنا استخلاصه من البنية (45) هو الفرق بين موضعة الصفتين **"شقراء"** و**"رائعة"** داخل بنية الحدّ حيث تعد الصفة الأولى لاحقاً وصفياً في حين تعد الصفة

الثانية لاحقاً وجهياً يتموضع، لطبيعته هذه، في الطبقة الرابعة (لافي الطبقة الأولى خلافاً للاحق الوصفي "**شقراء**").

من المتعين أن نشير هنا إلى أن المركّبات الاسمية الحاملة لسمات من المستوى العلاقي، وإن كانت تراكيب منتجة في اللغات التي فحصناها (وربما في لغات أخرى)، تظل دون الجمل إذا إنها تقتصر على فئات معينة من هذه السمات. فالمركبات الاستفهامية لاتتعدى القوة الإنجازية الاستفهام والمركبات الموجّهة لاتجاوز الوجوه الذاتية التعجبية والدعائية. مفاد هذا أن المستوى العلاقي حاضر في المركبات الاسمية إلا أنه مقلص بالقياس إلى ما يمكن أن يشمله من سمات في النص أو الجملة.

(ب) من المعلوم أن المركبات الاسمية يمكن أن تصنّف من حيث طبيعة الاسم الذي يشكل رأسها صنفين: مركبات اسمية أصولاً ومركبات اسمية مشتقة. وقد مثلنا لهذين الصنفين بالمركبين الواردين في الجملة (40 أ) والجملة (40 ب) على التوالي. فيما يخص تحقق البنية النموذج، نستطيع القول إنه لا اختلاف في إيواء المركبات الاسمية بصنفيها للمستوى التمثيلي كاملاً حيث إنها جميعاً تؤول إلى بنية تحتية تتضمن الطبقات التمثيلية الثلاث، الطبقات التأطيرية والتسويرية والوصفية، وإنما الاختلاف في قيم هذه الطبقات الثلاث مخصّصات ولواحق. ويمكن إجمال هذا الاختلاف القيمي في أن القيم التي تأخذها طبقات المركب الاسمي المشتق أقرب إلى القيم التي تأخذها طبقات المستوى التمثيلي في الجملة المقابلة، أي الجملة التي يكون محمولها المحمولَ مصدرَ الاسم المشتق، كما هو الشأن بالنسبة للعلاقة الاشتقاقية الرابطة بين الجملة (40 ب)، مثلاً، والجملة (41).

لنقارن قصد التوضيح بين بنية المركب الاسمي الوارد في الجملة (40 أ) وهي البنية (45) وبنيتي المركب الاسمي الوارد في الجملة (40 ب) والجملة المدمجة في الجملة (41) وهما البنيتان التاليتان:

(46)

...[([ن [1 [غ تا [س1: مهاجمة س (خالد) منف فا
(هند) متق مف] Ø] Ø]
(البارحة) زم]) ضع فا بؤ]

(47)

...[(س1: [مض[Ø [تا [هاجم ف (خالد) منف فا

(هند) متق مف] Ø] Ø]

(البارحة) زم]) ضع فا بؤ]

حين تحصر المقارنة بين البنيات (45) و(46) و(47) في المستوى التمثيلي وحده يتضح لنا ما يلي:

(1) تتناظر البنيات الثلاث في تضمنها جميعها لطبقات هذا المستوى الثلاث أي الطبقة التأطيرية والطبقة التسويرية والطبقة الوصفية؛

(2) وتختص البنية (45) بقيم لهذه الطبقات هي قيم الاسم الأصل (التعريف والإفراد والمعدودية)؛

(3) كما تختص البنية (47) بالقيم التي تواكب عادة الجملة الفعلية (الزمان والجهة)؛

(4) أمّا البنية (46)، فإنها في وضع وسط. وتكمن وسطيّتها في تأرجح قيم طبقاتها بين القيم الاسمية والقيم الجملية. فهي تأخذ بعضاً من قيمها من قيم بنية المركب الاسمي الصِّرف كالتعريف والإفراد والبعض الآخر من قيم الجملة كالجهة بالإضافة إلى مطابقة نواتها لنواة الجملة الفعلية إذ إن المصدر يأخذ ما يأخذه الفعل المقابل من موضوعات (موضوعين فيما يخص الجملة (40 ب)).

إن وسطية المركبات المشتقة، خاصة المركبات المصدرية (المركبات "المسماة") كانت، كما هو معلوم، موضوعاً لأبحاث توليدية كثيرة كما اهتم بها لسانيون وظيفيون نذكر منهم على وجه الخصوص ما كنزي. إذا نحن اعتمدنا تحققات المستوى التمثيلي من البنية النموذج في المركبات الاسمية، أصبح من الممكن ضبط تدرج هذه المركبات بين الاسمية والجملية ورصده بكيفية أدق قياساً إلى عدد القيم الاسمية أو الجملية التي تتضمنها وأصبح من الممكن معرفة ما إذا كان مركب اسمي مشتق ما، من حيث سماته التمثيلية، أقرب إلى الجملة أو أقرب إلى الاسم الصِّرف.

(ج) لاتحكم هذه الوسطيّة قيم الطبقات فحسب، بل كذلك الوظائف التي تقوم بين مكونات المركّب:

(1) الوظيفية الدلالية النموذج للمركب الاسمي غير المشتق هي، كما هو معلوم، وظيفة "المالك" التي نجدها في المركبات الإضافية:

(48) استعرت سيارة **خالد**

أما رأس المركب المشتق (مصدر مثلاً) فتأخذ موضوعاته الوظائف الدلالية التي تأخذها موضوعات المحمول الفعلي كما يتبين من المقارنة بين وظيفتي الموضوعين **"خالد"** و**"هند"** في البنيتين (46) و(47).

(2) تواكب في المركب المشتق، دون المركب غير المشتق، الوظائفَ الدلالية الوظيفتان الوجهيتان (أو "التركيبيتان") الفاعل والمفعول مواكبتهما لها في الجملة كما يتبين من المقارنة بين نفس البنيتين السابقتين.

(3) أما الوظائف التداولية، فقد أسلفنا أن مجالها الأمثل، ورواداً وتوزيعاً، هو النص. كما بيّنا أن الجملة الواحدة، وإن كان من الممكن أن تحتضن وظيفتي المحور والبؤرة، لاترقى طاقتها الإيوائية إلى احتضان جميع فروع هاتين الوظيفتين ولا إلى أن تشكل مجالاً لسلاسل محورية.

فيما يخص المركب الاسمي، أصلاً كان أم مشتقاً، تظل طاقته الإيوائية، بالنظر إلى هاتين الوظيفتين، كما تتوقعه السلمية (31)، دون طاقة الجملة.

دليل ذلك أن المركب الاسمي يمكن أن تسند إليه وظيفة المحور:

(48) زار **أبو خالد** عائلة هند

كما يمكن أن تسند إليه أو إلى أحد مكوناته وظيفة بؤرة الجديد أو وظيفة بؤرة المقابلة:

(50) أ – زار عائلةَ هند **أبو خالد**

ب – الذي زار عائلة هند **أبو خالد** (لا أحد الجيران)

(51) أ – زار عائلة هند أبو **خالد** (بنير "خالد")

ب – الذي زار أبوه عائلةَ هند **خالد**

إلا أنه من العسير – وقد يكون من المتعذر – أن يشكّل المركّب الاسمي في حدّ ذاته مجالاً لتوارد وظيفتي المحور والبؤرة معاً أو مجالاً لسلسلة محورية تامة.

4.1.1.1.2.2. الكلمة

يقتضي تحديد بنية المفردة في اللغات الطبيعية، في الواقع، بحثاً صرفياً شاملاً قائم الذات. لذا سنكتفي هنا بإيراد الملاحظات العامّة التالية:

(أ) يتم تكوين المفردات، كما هو معلوم، في اللغات السَّلسلية، بطريقة تختلف عن الطريق التي يتم بها في اللغات غير السلسلية.

ففي فئة اللغات الأولى (كالأنجليزية والفرنسية مثلاً)، يضاف إلى الجذع لواصق تكون سوابق أو لواحق أو حواضن (صرفات متقطعة يسبق جزء منها الجدع وجزء يأتي بعده). من أمثلة ذلك الكلمة ("uni-later-al") التي تتألف من جذع أضيفت إليه عن طريق الإلصاق السابقة "uni" واللاحقة "al".

أما في لغات الفئة الثانية، كاللغة العربية، فإن الكلمات تصاغ بواسطة أوزان معلومة انطلاقا من جذر صامت (ثلاثي على الأعم)، كما هو معلوم[6].

ولنر الآن، في إطار اعتماد التناظر البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب، كيف وإلى أي حدّ تتحقق البنية النموذج في الكلمة المفردة في كلتا الفئتين من اللغات.

(ب) لامانع يمنع من أن نفترض أن بنية المفردة في اللغات السلسلية اجتزاءٌ معيّن من البنية الخطابية النموذج (8)، شأنها في ذلك شأن أقسام الخطاب الأخرى المعروض لها في الفقرات السابقة. لنحاول الآن، في إطار هذا الافتراض، الإجابة على الأسئلة الأساسية التالية: ما هي طبيعة طبقات بنية المفردة؟ وماهي قيمها؟ وكيف يتم توارها؟ وستكون الإجابة على هذه الأسئلة انطلاقاً من أن جذع المفردة نواةُ بنيتها وأن اللواصق (السابقة واللاحقة والحاضنة) عناصر طبقاتها.

(1) تكاد بنية الكلمة المفردة تنحصر في المستوى التمثيلي بالرغم من أن ثمة لواصق يمكن أن تعدّ لواصق وَجهية توحي بأن الطبقة الأولى من طبقات المستوى العلاقي، الطبقة الوجهية، قد تكون حاضرة حتى في بنية المفردة. من ذلك اللواصق القدحية التي نجدها في كلمات انجليزية وفرنسية مثل "mis-leading" و-"mal

"odorous" و"chauff-ard". ولا نكاد نعثر على مفردات تتضمن لواصق تمثل الطبقات التي تعلو طبقات المستوى التمثيلي إذا استثنينا هذه الفئة من اللواصق القدحية. مفاد هذا أن بنية المفردة تنحصر أساساً في المستوى التمثيلي وقد تتعداه، في إطار محدود نسبيّاً، إلى الطبقة الأولى من المستوى العلاقي، الطبقة الوَجهية. ناتج جردنا لحصيلة من المفردات يوحي بأن الطبقات التمثيلية الحاضرة في بنية المفردة هي الطبقات المعهودة الثلاث: الطبقة الوصفية والطبقة التسويرية والطبقة التأطيرية.

(2) ويمكن رصد القيم التي تأخذها هذه الطبقات الثلاث، بناءاً على معطيات الحصيلة المنطلَق، على النحو التالي:

أوّلاً، تتحقق الطبقة الوصفية في لواصق دالة على أوصاف أو وضعيات أو انتماءات كما هو شأن اللواصق اللاحقة في الكلمات التالية: "crimin-al" و"republic-an" و"turk-ish".

ثانياً، نجد الطبقة التسويرية متمثلة في اللواصق الدّالة على الدرجة "sur-tax"، "sub-standard"، "hyper-critical"، "ultra-violet"...

ثالثاً، أمّا لواصق الطبقة التأطيرية فهي لواصق زمانية أو لواصق مكانية.

مثال الفئة الأولى: "pre-war" و"post-classical". وتدل اللواصق المكانية إمّا على الموضع: "sub-way"، "inter-face"... أو على الاتجاه: "trans-atlantic"، "ap-porter" / "em-porter".

(3) يمكن أن تأوي بنية المفردة الطبقات التمثيلية الثلاث جميعها، التأطيرية والتسويرية والوصفية، إلاّ أنه من الملاحظ أن توارد اللواصق السوابق مقيد بحيث أنه من العسير أن تتضمن المفردة الواحدة أكثر من لاصقتين سابقتين. في هذه الحالة، يلاحظ أن اللواصق اللواحق تتكفل بالدلالة على السمة (أو السمات) التي لاتستطيع اللواصق السوابق الدلالة عليها حين يكون مجال هذه الفئة من السوابق قد مليء وبلغ منتهاه.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة على النحو التالي:

مرّ بنا أن المجال، كما يحدّد في النحو الوظيفي، ينقسم إلى ثلاثة عناصر: نواة وهامش قبلي وهامش بعدي. إذا ما وسعنا مفهوم المجال (المنحصر لحدّ الآن في

الجملة والمركب (ديك (1997 أ))) وجعلناه يشمل الكلمة المفردة أيضاً، أمكن اعتبار الجذع نواة واللواصق السوابق هامشاً قبلياً واللواصق اللواحق هامشاً بعدياً كما يتبين من الترسيمة التالية:

(51)

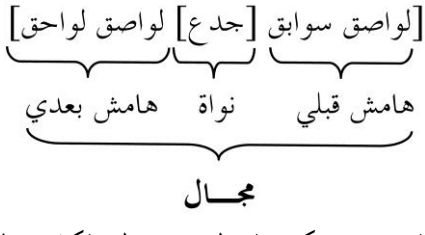

– في إطار هذا التصور، يمكن القول إن مجال الكلمة المفردة يخضع كذلك للمبدإ (53)، أحد المبادئ العامة التي تضبط توزيع المكونات (ديك (1997 أ):

(53) **"طاقة الهامش القبلي الإيوائية أدنى من طاقة الهامش البعدي"**.

شاهد **إنطباقية** المبدإ (52) على بنية المفردة الكلمةُ "[ion-al-iz-ation [inter-[nat]" حيث يلحظ الفرق العددي، بوضوح، بين اللواصق السوابق واللواصق اللواحق.

(ج) لاتتضمن بنية المفردة طبقات (تمثيلية على الخصوص كما رأينا) فحسب، بل إنها كذلك، وكباقي أقسام الخطاب الأخرى، مجال لقيام علاقات وتوارد وظائف.

(1) تضطلع لواصق معينة بالدلالة على الوظائف الدلالية. من اللواصق المعروفة في هذه الفئة اللواصق الدالة على "المنفذ" و"الأداة" و"المتقبل" و"المصاحب" و"المضاد" و"الحال" الواردة في الكلمات: "driv-er" و"paper-cuter" و"employ-ee" و"co-determine" و"counter-act" و"crab-wise" على التوالي.

ومن الممكن ملاحظته أن الوظائف الدلالية التي ترد، عادة، في النص أو الجملة أو المركب لاترد جميعها في الكلمة المفردة.

(2) أمّا الوظيفتان الوجهيتان (أو "التركيبتان") الفاعل والمفعول، إذا أخذتا حسب تعريف النحو الوظيفي لهما، فإنه من العسير الحديث عن تواردهما أو ورود

إحداهما داخل المفردة الواحدة. سنعود، في مبحث لاحق، إلى هذا الإشكال وإلى الإطار الذي يمكن أن يعالج فيه.

(3) سبق أن بينا أن مجال الوظائف التداولية الأمثل هو النص كما بينا أن طاقة المجالات الأخرى لإيواء هذه الوظائف تتناقص كلما ابتعدنا عن النص نحو الجملة فالمركب الاسمي. فيما يخص الكلمة المفردة، يمكن القول إن ورود (وتوارد) هذه الوظائف أعسر وأكثر تقييداً من ورودها في أقسام الخطاب الأخرى. فلا يمكن الحديث عن جذع – محور أو عن لاصقة – محور ولا بالأحرى عن سلسلة محورية متعددة الحلقات داخل نفس المفردة.

استثناء واحد يذكر هنا: إمكان تبئير إحدى اللواصق تبئير مقابلة كما يتبين من الحوار التالي:

(54) a- The conference has been preponed

b- No, it has been **post**poned

(د) قصرنا الحديث في الفقرتين السابقتين على كيفية تحقق البنية الخطابية النموذج في مفردات اللغات السلسلية. ولننتقل الآن إلى كيفية تحقق هذه البنية في اللغات غير السلسلية وليكن ذلك انطلاقاً من اللغة العربية.

ما يمكن قوله في هذا الباب يمكن تلخيصه كالتالي:

(1) إن ما كانت تدل عليه اللواصق في اللغات السلسلية تضطلع به الأوزان في اللغات غير السلسلية بحيث ننتقل من نظام الإلصاق إلى نظام الأوزان.

(2) تتوسل اللغة العربية بالأوزان، بوجه عام، للتعبير عن قيم الطبقات الوَجهية والتأطيرية والتسويرية والوصفية وكذلك عن الوظائف.

تسخر للدلالة السمات الوجهية، المدحية منها والقدحيّة، أوزان مخصوصة أغلبها وأهمها أوزان التصغير ("**شويعر**"، "**رجيل**" "**ليبلة**") ووزنا "فُعلول" و"أفعولة" ("**شعرور**"، "**أضحوكة**"). ومن هذه الأوزان صيغ التعجب المعروفة ("ما أفعل" و"أَفْعِل" و"فَعُل").

ويتوسّل للتعبير عن القيم التأطيرية الزمانية والمكانية أوزان ما يسمى "أسماء الزمان" و"أسماء المكان" ("**مغرب**"، "**مهبط**"، "**منزل**"...) وأوزان فعلية محدودة

الإنتاجية ("**أمسى**"، "**أصبح**"، "**شرّق**"، "**غرّب**"). ومن الأوزان الدالة على قيم التسوير أوزان المبالغة ("**علاّم**"، "**مِعطاء**"...) وأوزان التكثير ("**غلّق**"، "**قطّع**"...).

وتدل على القيم الوصفية أوزان الصفة ("**ظريف**"، "**شريف**"...) وأوزان الحرف ("**نجار**"، "**لحّام**"...). ومن وسائل التعبير عن نفس القيم ياء النسبة ("**مراكشي**"، "**رأسمالي**"...).

أمّا أوزان الوظائف فتحفظ للدلالة على الأدوار الدلالية كالمنفذ ("**شارب**"، "**ضارب**"...) والمتقبل ("**مشروب**"، "**مضروب**"...) والأداة ("**مضرب**"، "**مفتاح**"...) والمصاحب ("**مُجالس**").

2.1.1.2.2. حر / مدمج

تستعمل أقسام الخطاب، بوجه عام، استعمالين: فترد منفردة تشكل بنفسها خطاباً تامّاً أو ترد مدمجاً بعضها في بعض. ويمكن أن نصطلح على تسمية هذين الاستعمالين "الاستعمال الحرّ" و"الاستعمال الإدماجي" على التوالي.

عُنينا، في الفقرات السابقة، بكيفية تحقق البنية النموذج في حالات الاستعمال الحر ونتوجه الآن لفحص مدى تأثير الإدماج في تحقق هذه البنية.

سبق أن عرضنا، في الفقرة (1.1.1.1.2.2)، لتوارد الجمل داخل النص الواحد باعتباره حالة من حالات الإدماج، وبيّنا، انطلاقاً من مثال مبسّط، كيف تؤول الجمل المكونة لنفس النص (أو لنفس القطعة داخل النص الواحد) إلى مجرّد حمول "عارية" على أساس أن قيمها العليا (البلاغية والعلاقية وبعضا من قيمها التمثيلية) تحدّد إجمالاً في مستوى النص ككل. لذلك، سنخص بالفحص حاله الإدماج المتناولة عادة في الأدبيات اللسانية وهي حالة إدماج جملة في جملة أخرى.

1.2.1.1.2.2. البنية النموذج في الجملة المركبة

من المعلوم أن المقصود بالجملة المركبة الجملة التي تتكون من أكثر من جملة، في مقابل الجملة البسيطة، كما أن من المعلوم أن الجمل المركبة، تصنف بالنظر إلى طبيعة العلاقة القائمة بين مكوّناتها، صنفين: جملا مركبة تركيبَ عطف وجملاً مركبة تركيبَ إدماج.

1.1.2.1.1.2.2. البينة النموذج في الجمل المعطوفة

تتميز بنية الجمل المعطوفة، في مقابل الجمل المدمجة، بخاصيتين أساسيتين اثنتين: استقلالها وتناظرها.

(أ) تستقل بنية الجملة المعطوفة عن بنية الجملة المعطوف عليها استقلالاً تامّا.

ويعني هذا، في التصوّر المدافع عنه هنا، أن كلاً من الجملتين تختزئ من البنية النموذج ما تختزئه الأخرى.

(ب) سبق أن بيّنا في مكان آخر (المتوكل (1986) و(1988) و(1996)) أن عطف الجمل يخضع لما أسميناه "مبدأ التناظر" والذي صغناه كما يلي:

(55) مبدأ التناظر:

"يعْطفَ بين المتناظرات".

يفيد المبدأ (55)، بعد تأويله، أن للجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها نفسَ البنية النموذج المتضمنة لنفس المستويات ونفس الطبقات ونفس القيم الطبقية ونفس العلاقات (الوظائف) الدلالية والوِجهية والتداولية في ما يمكن أن نسميه العطفَ "الناجح" أو "المثالي". ويتضح مدى ورود هذا المبدأ من "غرابة" (إن لم نقل لحن) التراكيب التالية حيث تتباين الجملتان المتعاطفتان من حيث نمط الخطاب وعالم الخطاب والقوة الإنجازية والسمة الوَجهية والوظائف التداولية على التوالي:

(56) أ-؟ خرج خالد من بيته متوجهاً إلى مقر عمله ومن أنبأك بالأمر؟

ب -؟ تنصر الروم وظهر في عين الذباب جحوظ

ج -؟ جاءت هند وهل عاد عمرو؟

د -؟ ما أجمل هنداً وزينبُ ذميمة

هـ -؟ شرب خالد لبناً و**شايا** شرب عليّ (بنبر "شايا")

خلاصة القول أن البنية النموذج (أو جزءاً منها) تتحقق في جمل السلسلة العطفية تحققاً مستقلاً شريطة أن تتناظر بنيات جمل السلسلة من حيث الطبقات وعلاقاتها.

2.1.2.1.1.2.2. البنية النموذج في الجمل المدمجة

الجمل المدمجة، حسب نظرية النحو الوظيفي المعيار (المتوكل (1988)، ديك 1997))، جمل حدود وجمل أجزاء حدود (بوجه عام، جمل موصولة وجمل فضلات). ويمكن التمثيل لفئتي الجمل هاتين بالجمل (57) و(58) على التوالي:

(57) أ – أخبر خالد عمراً أن هنداً مسافرة

ب – يظن خالد أن هنداً مسافرة

ج – رأى خالد هندا تقطف زهورا

د – شاهدت عودة الجنود

(58) قابلت الفتاة التي كانت تسكن بحيّنا.

وتصنّف الجمل الحدود التي من قبيل (57 أ – د)، في نفس النظرية، تصنيفا يعتمد طبيعة المحمول "الرئيسي" (محمول الجملة المدمجة). فالمحمولات الدّالة على التواصل تأخذ جملاً تامة (57 أ) والمحمولات الاعتقادية تأخذ قضايا (57ب) والمحمولات الدّالة على الإدراك الحسي تأخذ حمولاً موسعة (57ج) أو مجرّد حمول مركزية غير مزمّنة كما هو الشأن في الجملة (57د) مثلاً.

أمّا حين تعالجُ ظاهرة الإدماج في إطار التصوّر الذي نقترحه هنا، فإن الإدماج يتغير مفهومه ويستتبع هذا التغير إعادة النظر في تصنيف الجمل المدمجة. وذلك ما سنحاول تبيانه في الفقرة الموالية.

3.1.2.1.1.2.2. مفهوم الإدماج: إعادة نظر

يمكن تعريف الإدماج في إطار نموذج مستعملي اللغة المدافع عنه هنا كالتالي:

(59) الإدماج:

"يقال عن التركيب **س** إنه تركيب مدمج حين تتحدد:

(أ) طبقة / طبقات و/ أو

(ب) قيمةٌ / قيمٌ من بنيته التحتية في بنية التركيب **ص**".

مفاد التعريف (59) أن التركيب المدمج، بوجه عام، هو كل تركيب تتحدّد عناصر بنيته في بنية تركيب آخر. وتكون هذه العناصر إمّا طبقة (أو طبقات) أو

قيمة (أو قيم) إحدى الطبقات أو هما معاً.

ولنمثل لذلك بالجمل (57) و(58) نفسها. ففي الجملة (57ب) تتحدّد الطبقة الإنجازية للشق المدمَج في الشق المدمِج. وفي الجملة (57ج) تتحدّد الطبقتان الإنجازية والوجهية معاً للشق المدمج في مستوى الشق المدمج. ويصدق ذلك أيضاً على الشق الموصول في الجملة (58). أمّا الشق المدمج في الجملة (57د) فهو تابع للشق المدمج في كل من طبقات الإنجاز والوجه والتأطير (الزمن على الخصوص).

تترتب عن إعادة تعريف الإدماج بالشكل الذي نقترحه هنا مجموعة من المستلزمات الهامة الدّالّة نظرياً ومراسياً نعرض لها بإيجاز في ما يلي:

(أ) درجت جل الأنحاء، التقليدية منها والحديثة، على الاعتماد، في رصد التراكيب المدمجة، على معايير صورية. فالتركيب المدمَج، في هذه الأنحاء هو التركيب الذي تتصدّره في غالب اللغات صرفة إدماج ("رابط إدماج"، "معلق إدماج"، "مصدري"...). من هذا المنطلق، يعدّ التركيب **"عمرو طالب طموح"** مدمجاً في الجملة (60أ) وغير مدمج (أو حرّاً) في الجملة (60ب) بالرغم من أنه تربطه بالفعل الرئيسي **"قال"** نفس العلاقات الدلالية ("متقبل") والتركيبية (مفعول") والتداولية ("بؤرة") وإن كان خالياً من صرفة الإدماج **"إن"**:

(60)أ – قال خالد لهند إن عمراً طالب طموح.

ب – قال خالد لهند: "عمرو طالب طموح".

في مقابل ذلك، إذا اعتمدنا التعريف (59) عدّ التركيب المعني بالأمر تركيباً مدمجاً في كلتا الحالتين وهو ما توحي به المعطيات ويدعمه الحدس.

(ب) ويترتب على التعريف (57) أن الإدماج ليس مقصوراً على مجال الجملة (إدماج جملة في جملة) بل يتعداه إلى مجال النص حيث تعد الجمل المكوّنة لنفس النص جملاً مدمجة فيه على اعتبار أنها، كما سبق أن بيّنا، مجرد حمول "عارية" تتحدّد قيم طبقاتها العليا (السورية والتأطيرية والوجهية والإنجازية وما يعلوها) في مستوى النص ككل.

ويمكن أن تكون مكونات النص الواحد، طبعاً، جملاً بسيطة أو جملاً مركّبة أو جملاً من الفئتين على أن تصدق خاصية الإدماج بالمفهوم المقترح هنا عليها جميعاً.

(ج) باعتماد التعريف (59) يصبح من الممكن التمييز، بكيفية أدق وأكثر ضبطاً، بين الإدماج والعطف إذ يُحَدَّ الثاني بأنه الربط بين جملتين تتضمنان بنيتين نموذجيتين مستقلتين وإن تناظرتا في حين يُحدّ الأول بكونه ربطاً بين جملتين (أو أكثر) تتحدّد عناصر بنية إحداهما في بنية الأخرى.

(د) وبفضل اعتماد التعريف (59) يتأتى لارصد الإدماج فحسب بل كذلك ضبط درجته ونوعه، بحيث يصبح من الممكن تعيين عدد طبقات الجملة المدمَجة المحدّدة في بنية الجملة المدمجة وكذلك تعيين نوعها (إنجازية، وجهيّة، تأطيرية...). مزية ذلك أنه يتيح مجاوزة التنميط السائد الذي يصنف الجمل المدمجة إلى جمل موصولة وجمل فضلات إلى تنميط أدق يضيف معيارين آخرين، معيار النوع الذي يسمح بتصنيف هذه الجمل حسب طبيعة الطبقات المدمجة ومعيار الدرجة الذي يمكّن، إلى جانب ذلك، من تصنيفها حسب عدد هذه الطبقات ويمكّن، بالتالي، من إقامة سلمية للإدماج. لنمثل مرة أخرى، بالجمل (57 أ–د). يمكننا معيار النوع من معرفة الطبقة أو الطبقات المدمجة كما سبق أن بيّنا ويمكننا معيار الدرجة من إقامة سلمية إدماج بين هذه الجمل فنقول إن الجملة (57 أ) والجملة (57 د) تمثلان، على التوالي، الدرجتين الدنيا والعليا من الإدماج على أساس أن (57 ج) أكثر إدماجاً من (57 ب).

2.1.2.2. محدّدات تحقق البنية النموذج

يتبين من خلال عرضنا لتحقق البنية النموذج والوسائط التي تحكمه أن ذلك التحقق يتم بواسطة عملية تقلص تدريجي لهذه البنية. ويتعين الآن أن نعرض لخاصيتين تتسم بهما هذه العملية وهما التاليتان:

(أ) يختلف تحقق البنية النموذج في أقسام الخطاب المعهودة، انحداراً من النص إلى المفردة، اختلافاً كمّيا أو اختلافاً كيفياً أو الاختلافين معا:

(1) يصيب التقلص إحدى طبقات البنية (أو أكثر) كما هو الشأن بالنسبة للطبقة الإنجازية حين ننتقل من النص أو الجملة إلى المركب الاسمي والمفردة؛

(2) كما يصيب التقلص قيم إحدى الطبقات كما يحدث في الطبقة الوجهية، مثلاً، حيث لا نجد في المركب الاسمي والكلمة نفس عدد السمات الوجهية التي نجدها في النص أو الجملة؛

(3) ويلاحظ أن أقسام الخطاب هذه تختلف من حيث نوع قيم نفس الطبقات.

مثال ذلك أن قيم الطبقات التمثيلية (التأطيرية والتسويرية والوصفية) في المركب الاسمي تباين نوعيّاً قيم نفس الطبقات الواردة في الجملة.

ويمكن تفسير ذلك بتباين ما يحيل عليه المركب (ذات) وما تحيل عليه الجملة (واقعة) كما سبق أن بيّنّاَ.

(ب) تتخذ عملية التقلص، حين ننتقل من النص نحو المفردة، اتجاهاً معيناً واحداً: من الأعلى إلى الأسفل أي من طبقات المستوى البلاغي إلى طبقات المستوى التمثيلي. دليل ذلك تعذر أو ندرة ورود خطاب ما حاملاً لقيم وطبقات عليا دون قيم الطبقات التي تسفُلها.

ولعلّ ممّا يفسر ذلك كون الطبقات العليا (العلاقية والبلاغية) طبقات "هامشية"[7] بالنظر إلى الطبقات الدنيا (التمثيلية) التي تشكّل المكوّن النواة والتي يعسر، بالتالي، عدم توافرها.

3.1.2.2. البنية النموذج بين المقال والمقام

استدللنا في مبحث سابق من هذا العمل على أن بنية الخطاب النموذج[8] تمثل، في الواقع، للعناصر التي يشكّل توافرها الشرط الأساسي لنجاح عملية التواصل.

وبيّنا من خلال مباحث هذا الفصل أن تلك البنية تتحقق بدرجات مختلفة في مختلف أقسام الخطاب وفقاً للسلمية الخطابية (31).

بناءاً على هذا، يمكن أن نميّز بين تحققين للبنية المعنية بالأمر، تحقق "صريح" وتحقق "ضمني"، على أن يقصد بالأوّل التحقق "المقالي" وبالتالي التحقق "المقامي".

تتحقق البنية النموذج تحققاً صريحاً في النص المتكامل حيث نجد هذه البنية بمستوياتها الثلاثة وبالطبقات الثلاث التي يتضمنها كل من هذه المستويات.

أمّا في أقسام الخطاب الأخرى (الجملة والمركب والكلمة المفردة)، فيتكفل المقام بالدلالة على عناصر البنية النموذج التي لم تتحقق صراحة نظراً لتنازل الطاقة الإيوائية لهذه الأقسام.

ولنمثل لذلك بالخطاب التالي:

(61) شاياً!

يتكوّن هذا الخطاب من المركب الاسمي "**شاياً**" الذي يتضمن البنية التمثيلية للمركبات الاسمية بطبقاتها التأطيرية والتسويرية والوصفية. إلاّ أنه يفتقر، من حيث هو، إلى باقي عناصر البنية النموذج الذي تجعل منه وحدة تواصلية تامة.

في الحالات التي من هذا القبيل، يُفترض أن المقام يضطلع بالدلالة على هذه العناصر فيؤشر إلى السمات الإنجازية (التماس أو أمر أو عرض...) والسمات الوجهية والاسترعائية (الذات الموجّه إليها الخطاب...) وكذلك إلى سمات المستوى البلاغي.

خلاصة ذلك إمكان القول إن تحقق البنية النموذجية في مختلف أقسام الخطاب تحققان: تحقق صريح يبلغ مداه في النص الكامل وتحقق بعضه صريح وبعضه ضمني مقامي يحدث في ما دون النص.

4.1.2.2. البنية النموذج بين المحلية والطبقية

تبين من خلال مباحث هذا الفصل أن كلّ قسم من أقسام الخطاب يتضمن في حدّ ذاته بنية تخصه لها طبقاتها وقيم طبقاتها والوظائف القائمة بين عناصرها.

إلاّ أن ورود هذه البنية بقيمها ووظائفها يظل ورود محليّاً يحدّه حيز قسم الخطاب المعني بالأمر.

من أمثلة ذلك البسيطة وظيفتا المنفذ والمتقبل القائمتين بين الوزنين "فاعل" و"مفعول" والجذر "س.ر.ق" في الكلمتين "**سارق**" و"**مسروق**" ووظيفة الزمان "الماضي" القائمة بين اللاصقة "post" والجذع "**pone**" في كلمة "postpone".

أمّا حين يرد قسم من أقسام الخطاب داخل قسم آخر (كلمة في مركّب، مركب في جملة...) فإن بنيته المحلية بسماتها ووظائفها تدرج في بنية تعلوها وتحكمها كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(62) طارد المسروقُ السارقَ

(63) The conference will be post-poned

في الجملة (62)، أصبح منفد البنية المحلية متقبلاً ومتقبل البنية المحلية منفداً بالنظر إلى محمول الجملة. وفي الجملة (63) تحوّلت علاقة الزمان المحلية "الماضي" إلى علاقة مستقبل يسندها سياق الجملة إلى المحمول "postpone". لايعني ذلك أن البنية المحلّية تفقد ورودها وإنما يعني أنها تصبح عنصراً من عناصر بنية عليا ويأخذ قسم الخطاب المعني بالأمر وظيفة بالنظر إلى هذه البنية. فلكل من **"السارق"** و**"المسروق"** في الجملة (62) وظيفتان اثنتان: وظيفة "داخلية" (محلية) ناتجة عن العلاقة بين الوزن والجذر وعلاقة "خارجية" يسندها محمول الجملة **"طارد"**.

2.2.2. البنية السطحية

انصب حديثنا حتى الآن على افتراض التماثل بين أقسام الخطاب في مستوى البنية التحتية. وقد أصبح من الوارد والمتعيّن، الآن، أن نجيب على آخر الأسئلة التي استهللنا بها هذا المبحث وهو: "ما مصير التماثل البنيوي حين ننتقل من البنية التحتية إلى البنية السطحية"؟.

سنتناول الإجابة على هذا السؤال في أربعة مستويات: المجال والمكونات والوظائف والرتبة.

1.2.2.2. المجال

من أوجه التماثل البنيوي العامة بين مختلف أقسام الخطاب، من الكلمة المفردة إلى النص، أنها تتحيّز، من حيث بنيتها السطحية، في مجال قوامه مركز وهامشان: هامش قبلي (ما قبل المركز) وهامش بعدي (ما بعد المركز) كما يتضح من الرسم (7) المعاد إيراده هنا للتذكير:

(7)

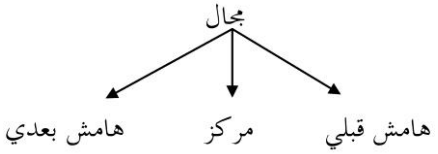

يستدعي الرسم (7) الملاحظات التدقيقية التالية:

(أ) يعد ما رسمناه في (7) إطاراً عاماً يؤوي البنية السطحية لأقسام الخطاب المعهودة على اعتبار أن بنية هذه الأقسام تتضمن، بوجه عام، مركزاً وهامشين قبلي وبعدي؛

(ب) يشكّل المركزَ الجذعُ بالنسبة للكلمة والإسمُ بالنسبة للمركب الاسمي والمحمولُ (الفعل أو الصفة أو الآسم أو الظرف) بالنسبة للجملة. أمّا مركز النص فقد يكون جملة أو مجموعة من الجمل (قطعة)؛

(ج) يتوزّع الهامش القبلي والهامش البعدي إيواءَ مكونات البنية السطحية فيستقبل الأوّل، عموماً، المكونات الصرفية المنقلبة عن مخصّصات البنية التحتية في حين يستقبل الثاني المكونات المعجميّة التوابع موضوعات ولواحق. وقد يستضيف الهامش القبلي، في بعض أقسام الخطاب، حين يتيح ذلك النمط اللغوي، مكونات معجمية ذات وضع خاص تحمل وظائف معينة[8].

2.2.2.2. المكونات

مكونات البنية السطحية، من حيث طبيعتها، فئتان: مكونات معجمية ومكونات صرفية.

1.2.2.2.2. المكونات المعجمية

المكوّنات المعجمية الواردة في البنية السطحية ثلاثة أصناف: المكون الرأس والمكونات الموضوعات والمكونات اللواحق، على اختلاف من قسم خطاب إلى آخر.

(أ) يشكّل مركزاً للجملة ماكان في البنية التحتية "نواة" وينقسم إلى محمول (فعل، اسم، صفة، ظرف) يعدّ رأس الجملة وموضوعات. وقد تنضاف إلى ذلك مكونات لواصق كما يتبين من المثال التالي:

(64)

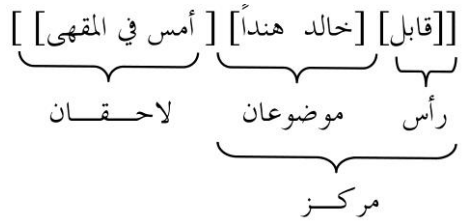

(ب) أمّا المركّب الاسمي فمركزه رأسه تضاف إليه لواحقه إن كان مركبـــاً اسميّاً أصلاً أو رأسه وموضوعاته ثم لواحقه إن كان مركباً اسمياً مشتقاً. قارن:

(65)

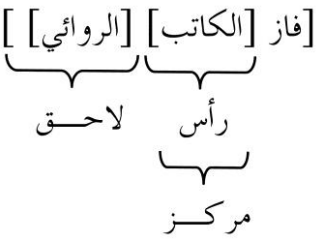

(66)

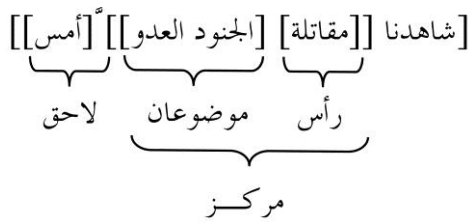

(ج) يمكن القول إن بنية النص السطحية تتضمن مركزاً ولواحق. ويكـــون المركز، كما أشرنا إلى ذلك، جملة (أو مجموعة جمل) تمثل نواة الـــنص (الحـــدث الأساس في حالة السرد مثلاً) واللواحق مجموعة جمل تحمل وظائف مختلفة (زمان، مكان...) شأنها في ذلك شأن لواحق الجملة أو المركّب.

مثال ذلك النص المبسّط التالي:

(67)

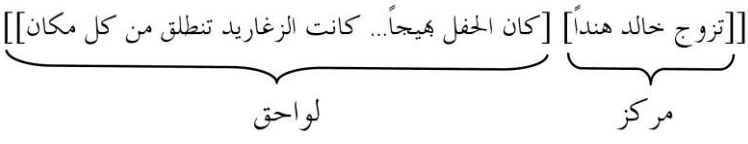

(د) أمّا الكلمة المفردة فمكونها المعجمي واحد وهو الجذع (في اللغات السلسية) والجذر (في اللغات غير السلسلية) باعتبار باقي مكوناتها (اللواصق والأوزان) صرفات كما سنرى.

2.2.2.2.2. المكونات الصرفية

تنقل كما هو معلوم، إلى مكونات صرفية (أو صرفات)، بواسطة قواعد التعبير (وبالأخص النسق الصرفي من هذه القواعد) مخصّصات البنية التحتية والعلاقات (الوظيفية والإحالية) القائمة بين عناصر هذه البنية أو بينها وبين عالم الخطاب الذي تحيل داخله.

وتكون هذه الصّرفات إمّا أدوات أو لواصق أو أفعالا مساعدة كما سنوردها في ما يلي على سبيل التذكير.

(أ) المكونات الصرفية في بنية الجملة السطحية تنقسم إلى أدوات ولواصق.

(1) من الأدوات الأدوات التي تتحقق بواسطة المخصصات الإنجازية (**كالهمزة "وهل"**) والمخصّصات الوجهية (مثل **"إن"** و**"ليت"** و**"لعل"**...).

(2) ومن اللواصق لواصق المحمول التي تحقق مخصّصات الطبقات التأطيرية (الزمان) والتسويرية والوصفية (اللواصق الدالة على الجهة). ومنها أيضاً لواصق الإعراب.

(3) وتشارك الأفعال المساعدة في تحقيق مخصّصات بعض الطبقات كالأفعال الدالة على الزمان والجهة (**"كان"**...) والأفعال الوجهية (**"ظنّ"**...).

(ب) تتوزّع مكوناتُ المركب الاسمي الصرفية تحقيقَ مخصّصاته وإعرابَ مكوناته الداخلية.

(1) تتحقق مخصصات طبقات المركب الاسمي الوجهية والتأطيرية والتسويرية والوصفية عبر أدوات مخصوصة كالأداتين الوَجهيتين "نعم" و**"بئس"** والأداة التأطيرية الإشارية والأداة التسويرية أو لواصق كلاصقتي التعريف والتنكير.

(2) ويتحقق اعراب مكوّنات المركّب الاسمي بواسطة لواصق (في اللغات الإعرابية) يغلب أن تكون لواحق كما هو الشأن في اللغة العربية مثلاً.

(ج) فيما يخص مكونات النص الصرفية من الممكن اقتراح إحدى المسطرتين التاليتين:

(1) حسب المسطرة الأولى، نوسط بين البنية التحتية وقواعد التعبير الصرفية، نسقا من القواعد يمكن أن نصطلح على تسميتها "قواعد الإرث" تضطلع بتوريث جمل النص باعتبارها مجرّد حمول "عارية" المخصّصات الإنجازية والوجهية والزمانية وغيرها على أساس أن تتحقق هذه المخصّصات التي أصبحت جميلة في شكل صرفات (أدوات، لواصق...) بواسطة قواعد تعبير تجرى على الجملة بعد الجملة.

(2) ووفقاً للمسطرة الثانية، تجرى قواعد التعبير الصرفية على مخصّصات النص ككل فتحققها في شكل صرفات ثم يتم توزيع هذه الصرفات على الجمل المكوّنة للنص بواسطة قواعد تنطلق من مبدإ أن الصرفات التي تحقق مخصّصات النص تظهر في أجزائه (جمله).

ملحوظة: ثمة لغات تتوافر فيها، أصلاً صرفات نصية (أسلوبية، إنجازية، وجهية...) تحكم النص ككل. في هذه الحالة، وهي أبسط الحالات، تجرى قواعد التعبير الصرفية على مخصّصات النص المعنية بالأمر مباشرة دون النظر إلى أجزائه.

وثمة لغات – وهي الغالبة في اعتقادنا – تقتضي، إلى جانب هذه المسطرة، إحدى المسطرتين الأوليين لكونها تتوافر فيها الفئتان من الصرفات: الصرفات النصية والصرفات الجملية، الصرفات التي تظهر في مستوى النص ككل والصرفات التي لاتظهر إلا في مستوى جمله.

ما يستخلص من هذا أن مخصّصات النص تُسطَّح في صرفات تخصّه أو في صرفات لاتظهر إلا في مستوى الجمل المكوّنة له. وفي الحالة الأولى، لاإشكال إذ إن الصرفات النصية تدمج حسب المسطرة العادية لقواعد التعبير. أمّا في الحالة الثانية فيتم توريث الجمل مخصّصات النص ثم تحقيقها في شكل صرفات جملية أو تدمج الصرفات مباشرة في مستوى النص باعتباره كلاّ على أن يتم توزيعها على الجمل.

إذا كان لابد من أن نفاضل بين المسطرتين اللتين اقترحنا هما هنا فـــيمكن أن نقول إن المسطرة الثانية أورد لسببين رئيسيّين: **أوّلاً**، أنها أقل كلفة و**ثانياً** أنها أعمّ إذ تشمل تحقيق الفئتين من الصّرفات.

(د) أما فيما يتعلق بالكلمة فلنُعد ما ذكرناه من أن بنيتها تتضمن مركزاً (أو رأساً) معجميا هو جذعها أوجذرها تنضاف إليه صـــرفات في شـــكل لواصـــق (سوابق ولواحق) أو في شكل أوزان. ما يجدر بأن نضيفه هنا هـــو أن صـــرفات الكلمة التي نتحدث عنها ليست ناتج قواعد تعبير صرفية (9) بل إنها خرج لقواعد التكوين الاشتقاقية (ديك (1985)، المتوكـــل (1988)، ديـــك (1997)، ناصـــر الإدريسي (2001)).

3.2.2.2. الرتبة

من أوجه التماثل البنيوي الذي يمكن أن يلحظ بين مختلف أقسام الخطـــاب التماثل في ترتيب المكونات داخل كل قسم.

وقد عرضنا له بما يكفي من التفصيل في مبحث من مباحث هـــذا الفصـــل السابقة. لذلك نكتفي هنا بالتذكير بأهم مظاهره وهو خضوع ترتيب المكوّنـــات في أقسام الخطاب التي تعنينا هنا لنفس المبادئ العامة أو على الأقل لبعضها كمبدإ الانعكاس ومبدإ التجانس المجالي ومبدإ التعقيد المقولي المتنامي.

إلاّ أن هذا التناظر الرتبـــي لايمكن أن يقال عنه إنه تناظر تام كما سنوضـــح في الفقرة التالية.

4.2.2.2. استنتاجات نظرية عامة

عرضنا في الشق الثاني من هذا الفصل للتماثل البنيوي المفترض قيامـــه بـــين أقسام الخطاب ابتداء من النص وانتهاء بالكلمة المفردة وتناولناه مـــن منظـــوري البنيتين التحتية والسطحية معاً. ومن المفيد أن نعرض الآن لأهم ما استنتجناه مـــن المقارنة بين التماثل في مستوى البنية التحتية وبينه في المستوى البنية السطحية.

(أ) يخضع التحقق الصرفي لظاهرة ما يسمى "الضم" إذ ليس ثمة تطابق فردي بين المخصصات والصرفات. والضم هو أن تشترك أكثر من سمة تحتيـــة في نفـــس

الصُرفة. من بسيط أمثلة ذلك في اللغة العربية صيغة "يفعل" التي تجمع في دلالتها بين سمات الوجه والزمن والجهة إلى جانب سمات الشخص والجنس والعدد.

وممّا ينتج عن ظاهرة الضم هذه "تعتيم" للبنية يؤدي بدوره إلى حجب التماثل بين أقسام الخطاب المعنية.

(ب) لايبلغ التماثل السطحي بين هذه الأقسام تماثلها في مستوى البنية التحتية. ومن أوجه التباين السطحي بينها ما هو صرفي وما هو تركيبي وما هو تطريزي:

(1) إذا كان "الرأس" بالمفهوم الذي عهدناه والخصائص الصرفية – التركيبية التي تحدّده ينطبق على الجملة والمركّب وربما على الكلمة فمن العسير أن نتحدث عن رأس للنص. دليل ذلك أننا حين أردنا تعريف مركز النص (جملة أو مجموعة جمل) لجأنا إلى ما حدّدنا به المقولة التحتية المقابلة وهي "النواة". ويرجع ذلك إلى انعدام خصائص صرفية–تركيبية نصية تسمح بترشيح جملة ما أو مجموعة جمل ما لرأسية النص. ولهذا السبب آثرنا استعمال مصطلح "المركز" لعمومه.

(2) من المعلوم أن بنية الجملة الموقعية تتضمن مواقع خاصة أهمها الموقعان الصدران المتقدمان على موقع المحمول تحتلها مكونات مرادٌ إبرازها بشكل خاص (محاور، بؤر مقابلة...). هذا الضرب من المواقع لانكاد نجده في بنية المركب بدليل لحن (68):

(68) *ساءتني هنداً مهاجمة خالد.

ونتساءل عن إمكان وجوده في النص.

في نفس السياق، سبق أن بيّنا أن ترتيب المكونات في الجملة وفي المركّب يخضع لمبادئ عامّة مشتركة إلاّ أن هذا الاشتراك يتقلص حين ننتقل إلى النص. فإذا كان من الممكن أن نفترض خضوع ترتيب أجزاء النص (جمله وقطعه) إلى مبدأي الترتيب العاكس والتجانس المحالي مثلاً فإنه يحق أن نتساءل عن مدى ورود افتراض خضوعه لباقي المبادئ (مبادئ الاستقرار الوظيفي والإبراز التداولي...).

(3) من المعلوم أن للجملة وللمركّب بنية تطريزية (تنغيمية ونبرية) إلاّ أننا نتساءل- بناءاً على معرفتنا الحالية المحدودة في هذا الميدان - عمّا إذا كانت بنيتا قسمي الخطاب هذين متماثلين وعمّا إذا كانتا تناظران بنية النص إن كانت له خصائص تطريزية عدا خصائص جمله ومركّبات جمله.

(ج) بناءاً على ما أوردناه في (أ) و(ب) يمكن القول إن البنيات السطحية لأقسام الخطاب لا تسمح، على تآلفها الظاهري، باستكشاف التماثل البنيوي القائم بين هذه الأقسام وأن البحث عن هذا التماثل يستحسَن أن يتم في مستوى البنية التحتية. ويمكن أن يعد هذا الاستنتاج وارداً لا بالنسبة لأقسام الخطاب فحسب بل كذلك بالنسبة لأنماط اللغات وأنماط الخطابات كما سيتبين من خلال الفصلين المواليين.

خلاصة:

يمكن تجميع بعض الاقتراحات الواردة في أدبيات النحو الوظيفي خلال السنوات الأخيرة وإعادة تنظيمها في أطروحة عامة واحدة أطروحة التماثل البنيوي المعمّم، التي تقوم على فكرة أن بنيات النص والجملة والمركب والكلمة فروعٌ لبنية خطابية نموذجية يحكم تحققهَا في أقسام الخطاب هذه وسيطان أساسيان: وسيط الطاقة الإيوائية ووسيط حر/ مدمج.

لهذه الأطروحة، إن صحت، مزايا نظرية ومراسية هامة. فمن شأنها أن تضبط تحديد بنية الخطاب، كلّ خطاب، وأن تضع، بالتالي، معايير معلومة لخطابيته. ومن شأنها أن تزيل الحواجز بين النص والجملة والمركب والكلمة المفردة متيحة بذلك الإفلات من تعديد الأنحاء داخل النظرية الواحدة أو تعديد قوالب النحو الواحد. وهي كفيلة بتدقيق تعريف الإدماج وتحديد درجاته وأنماطه ومجالاته فضلا عن ربطه وصلاً وفصلاً بظواهر تلابسه كظاهرة العطف. ومن شأنها أن تضبط تحديد عناصر ما يسمى "المقام" أو السياق الضمني وأن تضبط ربط هذه العناصر بعناصر المقال أو السياق الصريح في إطار بنية تواصلية متكاملة. ومن مزايا هذه الأطروحة كذلك أن التماثل بين أقسام الخطاب يمهّد للتماثل بين أنماط اللغات وأنماط الخطابات ويعدّ جزءاً منه.

الهوامش

(1) تندرج أصناف الوظائف الثلاثة في سلمية لتحديد الرتبة تعلوها الوظائف التداولية (محور، بؤرة). وقد بيّنا (المتوكل (1985)، (1987)) أن هذه السلمية تنطبق على اللغة العربية حيث تكون الغلبة في ترتيب المكونات للوظائف التداولية على الوظائف التركيبية والدلالية.

(2) نقترح هنا أن نخصّص مصطلح "النواة" للدلالة على المكون الأساسي في مستوى البنية التحتية على أن نطلق مصطلح "المركز" على ما يقابل النواة في مستوى البنية السطحية تاركين مصطلح "الرأس" للمركز الذي يحمل خصائص صرفية تركيبية معينة. ويصدق ذلك، بالأساس، على محمول الجملة والاسم نواة المركب الاسمي.

(3) في هذا الاتجاه، اقترحنا (المتوكل (2001)) أن يكون المحمول النواة، في رواية "خان الخليلي" المحمول المجرّد "**رحل**" الذي تتفرع عنه المحمولات المتحققة مثل "**انطلق**" و"**انتقل**" و"**غادر**" وغيرها.

(4) تشكل البنية التداولية دخلاً مباشراً لقواعد المكون النحوي في الحالات التي تكون فيها العبارة غير ذات فحوى دلالي محدّد مثل العبارة المصرية "**يا سلام**" التي لاتحمل سوى موقف المتكلم (المدحي أو القدحي) من واقعة ما.

(5) يقترح هنخفلد (2002) "هندسة جديدة" للنحو الوظيفي تسعى في تحقيق نفس الهدف، التأليف بين القالبية والطبقية.

(6) من الممكن أن نقول كذلك إن اللغة العربية تعرف شيئا من السَّلسلية إذا نحن أخذنا بعين الاعتبار وجود مفردات أضيفت فيها لاصقة كما في "**انقطع**". ومن الممكن كذلك القول إن هذه المقاطع جزء لايتجزأ من الوزن نفسه وإن الكلمة "**انقطع**" ناتجة عن التأليف بين الجذر "ق.ط.ع." والوزن "انفعل".

(7) بالمعنى الذي تأخذه "الهامشية" عند فولي وفان فيلين (1997) وهو الابتعاد عن النواة (أي المحمول وموضوعاته).

(8) من المكونات التي تتموقع في الهامش القبلي، أي في أحد المواقع الصدور، المكون الحامل لوظيفة بؤرة المقابلة. ويحتل هذا الموقع بموجب مبدإ الإبراز التداولي الذي مرّ الحديث عنه.

(9) نميز، في النحو الوظيفي، بين مكوّنين صرفيين متمايزين: مكون قواعد التكوين التي تضطلع باشتقاق المفردات ومكون القواعد الصرفية التي تكفل تحديد السمات الصورية للمفردات والتي تعد جزءاً من قواعد التعبير. وقد اقترح أخيراً (ديك (1997 ب)) نموذجاً لقواعد التكوين يجعل اشتقاق المفردات موزّعا بينً المكونين معاً.

الفصل الرابع

نموذج مستعملي اللغة وأنماط اللغات

0- مدخل:

مر بنا، في الفصول السابقة، أن نموذج مستعملي اللغة يمكن أن يُعَدَّ جزءاً من النحو الوظيفي الكلي الذي يندرج بدوره في نظرية أعمَّ، نظرية التواصل العامة.

ونروم في هذا الفصل أن نبيّن أن هذا النموذج، باعتبار خاصيته هذه، لا يمكّن من رصد بنية مختلف أقسام الخطاب كما تقدّم فحسب بل يمكن أن يتخذ إطاراً نظرياً وظيفيّاً لتنميط اللغات وتطورها كذلك.

سنحاول، على الخصوص، أن نثبت: **أوّلا**، أن اختلاف أنماط اللغات آيل إلى ما يمكن أن نسميه "مبدأ التغليب" الذي يحكم الاجتزاء الذي تقوم به اللغات داخل بنية الخطاب النموذجية **وثانياً**، أن مجموعة من مظاهر التطور الحاصل داخل نفس النمط يمكن أن تُرجع إلى مبدإ "الانتقال" (أو "النزوح") الذي يحكم ظاهرة تسرب عناصر هذه البنية إما محليّاً أو عبر الطبقات أو عبر المجالات أو عبر القوالب والذي يمكن أن يؤدّي إلى التحول من نمط لغوي إلى نمط لغوي آخر.

1. التنميط اللغوي في الدرس اللساني: تذكير:

ليس المراد هنا أن نعرض للمحاولات التنميطية التي احتضنها الدرس اللغوي في مختلف الأحقاب ومختلف الاتجاهات. فذلك معروض له بتفصيل واستفاضة في مضانّه.

دعنا نكتف، إذن، بالتذكير بأهم السمات الكبرى لهذه المحاولات، تذكير يمكننا من إبانة ما يميّز ما سنقترحه في إطار تصوّرنا لنموذج مستعملي اللغة.

(أ) لم يعتن الفكر اللغوي القديم، عربيّه وغربيّه، كثير اعتناء بالدراسات المقارنة كما هو معلوم. وأهم ما يمكن إرجاع ذلك إليه هو أن النحاة القدماء قصروا اهتمامهم على لغة واحدة، اللغة التي استهدفوا وصفها والتقعيد لها (العربية، الهندية، الصينية وغيرها). بل إن منهم من كان ينطلق من أن اللغة التي يصفها هي اللغة الوحيدة أو هي أفضل اللغات وأحقها بالاهتمام والدراسة.

ويلاحظ أن نفس هذا الفكر اللغوي لم يول كبير اهتمام بالبعد التطوري حيث يتخذ موضوعا للوصف والتقعيد تزامنات مختلفة على أساس أنها لغة واحدة.

ولنضرب مثالاً لذلك بأقرب النحاة إلينا وهم النحاة العرب الأقدمون اللذين اهتموا باللغة العربية دون غيرها من اللغات.

(ب) في مقابل ذلك، كان القرنان الثامن عشر والتاسع عشر عصرَ نشأة وازدهار الدراسات التطورية – المقارنة. وتطبع هذه الدراسات سمتان أساسيتان اثنتان هما التاليتان:

(1) يتم تصنيف اللغات إلى فصائل على أساس الانتماء السلالي حيث تكوّن الفصيلةَ الواحدة مجموعةٌ من اللغات يفترض أنها منحدرة من "لغة أمّ" واحدة. مثال ذلك فصيلتا اللغات السامية واللغات الهندية – الأوروبية وغيرهما.

في هذا الإطار، عني بالبعد التاريخي حيث رصدت التطورات التي تلحق بلغات الفصيلة الواحدة انطلاقا من اللغة الأم باعتبارها مصدر التطور.

(2) من الملحوظ أن مختلف مستويات اللغة لم تحظ جميعها بنفس الاهتمام في هذا النوع من الدراسات حيث صرفت العناية الكبرى للأصوات والصرف والمعجم سواء أتعلق الأمر بالتاريخ أم بالمقارنة.

(ج) يعدُّ الانتقال من الدرس اللغوي التطوري المقارن الذي ساد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى اللسانيات النمطية انتقالا نوعيّا من وجهين:

(1) يتم تنميط اللغات حسب معايير بنيوية صرف عوضاً عن المعيار السلالي حيث تندرج في نفس النمط اللغاتُ التي تتقاسم مجموعة من الخصائص البنيوية؛

(2) اعتمدت في هذا التنميط، بالأساس، الخصائصُ التركيبية حيث فُيئت اللغات إلى "لغات مبتدئية" (الصينية واليابانية) و"لغات فاعلية" (الإنجليزية، الفرنسية، العربية...) كما صنفت اللغات الفاعلية إلى لغات ذات الرتبة فعل – فاعل – مفعول ولغات ذات الرتبة فاعل – فعل – مفعول ولغات ذات الرتبة مفعول – فاعل – فعل وغيرها حسب التقاليب الممكنة لهذه الوظائف الثلاث.

(د) أمّا نظرية النحو الوظيفي، فإن ما ورد في أدبياتها متعلقاً بالتنميط اللغوي يمكن تلخيصه كما يلي:

(1) من الأهداف التي رسمتها هذه النظرية لنفسها وسعت خلال العقدين الفارطين في تحقيقها الكفايات الثلاث: التداولية والنفسية والنمطية.
فيما يخص الكفاية النمطية، يشيرديك (ديك1997 أ:12) إلى أن على كل نظرية لسانية أن تطمح إلى إحراز أمرين متلازمين هما: **أولاً**، وضع أنحاء لكل أنماط اللغات **وثانيا** وصف وتفسير ما يؤالف وما يخالف بينها.
في هذا التوجه، سعى اللغويون الوظيفيون في الخروج من حلقة إسقاط خصائص لغة واحدة على غيرها من اللغات وانصرفوا إلى استكشاف خصائص أكبر عدد من اللغات المتباينة نمطيّاً لرصد وجوه الائتلاف والاختلاف بينها ولروز مدى انطباقية نظرية النحو الوظيفي عليها.

(2) في مسعى محاولة الإفلات من حلقة الإسقاط تلك تلتقي نظرية النحو الوظيفي مع اللسانيات النمطية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة إلا أن ثمة اختلافا أساسياً بين هذين الاتجاهين يكمن في أن اللسانيات النمطية تباشر دراسة اللغات وتصنيفها بطريقة استقرائية صرف لاخلفيّة نظريّة لها في حين أن النحو الوظيفي يتناول وصف وتفسير خصائص اللغات وتنميطها في إطار نظري محدّد المبادئ والمنهج.

(3) إلى جانب التنميط اللغوي وفي سياقه عُنيت نظرية النحو الوظيفي بالتطور تنظيراً وبحثاً إلا أن هذه الدراسات تظل محدودة مقصورة على ظواهر صرفية كالنفي (بوسويت 1983) وتركيبية كالرتبة (ديك

1980)، (المتوكل 1989) وامتصاص المكونات الخارجية خاصة المبتدأ والذيل (ديك 1997ب، المتوكل (1993أ)).

(4) تشكّل الكفايات الثلاث (التداولية والنفسية والنمطية)، في الواقع هدفاً رئيسيّاً واحداً في نظرية النحو الوظيفي حيث تترابط وتتلازم ويضبط بعضها بعضاً.

ويتجلى هذا التلازم، مثلاً، بين الكفاية التداولية والكفاية النمطية من حيث إن الأولى تفرض على كل نظرية تروم تنميط اللغات تنميطاً وظيفياً أن تقارب خصائص اللغات الصورية على أساس أنها وسائل لتأدية وظائف تداولية معيّنة وأن ما يلحقها من تغيير خلال التطور محكوم بهذه الوظائف.

ويمكن التمثيل لذلك، تبعاً لبوسويت (بوسويت (1983) كالتالي:

(1) (ظ ن ع ن)

(2) (ظ ن ع ن) ← (ظ ن ع$_{ا}$ ن)

حيث ظ = وظيفة؛ ع= عبارة

يمثل (1) للتلازم بين وظيفة معيّنة (ظ ن) وعبارة معينة (ع ن) تؤديها في حين يفهم التمثيل (2) على أساس أن التطوّر اللغوي يتم، غالباً، عن طريق حلول عبارة أخرى (ع$_{ا}$ ن) محلّ العبارة الأولى (ع ن) لتأدية نفس الوظيفة (ظ ن).

2. من أجل تنميط وظيفي أكفى

نعتقد أن نظرية النحو الوظيفي كما رسمنا ملامحها في الفقرة السابقة تشكّل إطاراً نظريّاً عامّاً جيّداً لتنميط اللغات وتطورها.

إلا أن بلوغها الكفاية النمطية التي تصبو إليها يستوجب تجميع عدد من الشروط نعرض لأهمها في فقرات المبحث التالي الخمس.

1.2. توحيد المقاربة

سبق أن بيّنا في أوّل فصول هذا البحث أن من عناصر توحيد النظرية الوظيفية وتبسيطها السعي في توحيد مقاربات الجملة والنص وباقي أقسام الخطاب وجعلها

مقاربة واحدة. ومن منطق التنظير واستلزاماته أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنطالب بالسعي في تعميم نفس المقاربة على أنواع أخرى من الدراسات كالتنميط والتطور وتعليم اللغات والترجمة مع تكييف المقاربة وخصائصَ هذه الدراسات. وذلك ما يجب، نظراً لترابط هذه الدراسات الذي لايحتاج إلى دليل، أن تحرزه (أو أن تحاول إحرازه) كلُّ نظرية لسانية تتوق إلى مجاوزة حقل اللسانيات النظرية المحض.

ويعني شرطُ توحيد المقاربة هذا أن تقارب هذه الحقول جميعها في إطار نظري واحد أي انطلاقاً من نفس المبادئ وبواسطة جهاز واصف عام واحد.

ويمكن أن نميز داخل هذا الشرط بين شقين: أوّلاً، **شقِّ احتراز** وثانيا، **شق اقتضاء**.

أما الاحتراز فمن أن تتعدّد الأجهزة الواصفة، داخل نفس النظرية، بتعدّد الحقول فيكون للوصف اللغوي جهاز وأن ترصد للحقول الأخرى أجهزة تخص كل حقل بعينه.

وأمّا الاقتضاء، فأن تسعى النظرية، بدءاً، في صياغة جهازها الواصف بما يكفل له الاضطلاع بكل الحقول التي ترسمها هدفاً لها أو أن تعدّل على الأقل الجهاز الأصلي وتكيّفه وخصوصية الحقل أو الحقول المضافة.

2.2. اعتماد نحو كلي

نريد أن نذكّر هنا بأمرين نعتبرهما أساسيين هما:

أوّلاً، أنه لاتعارض بين النحو الكلي والوظيفية من جهة؛

ثانياً، أنه لاتناقض بين النحو الكلي والتنميط من جهة ثانية.

أمّا أنه لاتعارض بين النحو الكلي والوظيفية فقد سبق أن بيّنا أن تعلم اللغة ينشطر شطرين: شطراً فطرياً وشطراً مكتسبا وأن النظرية تستلزم اعتماد الشطر الفطري لتفسير قدرة الطفل على تعلم اللغة في فترة وجيزة وإن كانت النظريات الوظيفية تغلّب الشطر المكتسب على الشطر الفطري.

وأمّا أنه لاتناقص بين النحو الكلي والتنميط فدليله أن النظرية التي تحدّد الكفاية النمطية على أساس أنها قدرتان، قدرة على وضع نحو لأي نمط من اللغات

وقدرة على تحديد مابين اللغات من جوامع وفروق، تستلزم ضرورة اعتماد نحـــو كلي يمكنها من بلوغ هذين الهدفين.

وجدير بالتذكير كذلك، من باب الاحتراز، أن النحو الكلـــي المعتمـــد في نظرية كنظرية النحو الوظيفي يجب أن تطبعه سمتان:

أوّلاً، أن ترتبط مبادئه وبنيته بوظيفة التواصل وأن تعكس، بقـــدر معقـــول، عملية التواصل إنتاجا وفهماً،

ثانياً، أن تُستخلص مبادئه وبنيته العامة من دراسة أكبر عدد مـــن الأنمـــاط اللغوية لامن لغة واحدة أونمط لغوي واحد تُسقَط خصائصه على باقي اللغات.

بعبارة أدق، يجب على المنظِّر الوظيفي، بهذا الصدد، كما يقـــول جيفـــون (جيفون (1994))، أن يتخذ موقفاً وسطاً بين من يناهض الكلية ومن يغالي فيهـــا وهو الموقف الذي حاولنا اتخاذه والدفاع عنه في هذا البحث.

3.2. أنماط لا سلالات

تقدمت الإشارة إلى أن من بين الجديد الذي أتت به اللسانيات النمطية هـــو نقل تصنيف اللغات من معيار الانتماء السلالي إلى معايير بنيوية (مع التركيز علـــى مجال رتبة المكونات).

وفي اعتقادنا أن التصنيف الثاني أورد من التصنيف الأوّل لعدة أسباب أهمها:

(1) أن التطور اللغوي قد يباين بين لغات يفترض أنها من ســـلالة واحـــدة منحدرة من لغة أم واحدة. وذلك ما يمثل له هـــاوكينس (هـــاوكينس (1986)) بما حصل من تباعد بين اللغتين الانجليزية والألمانية بالرغم من افتراض أنهما منحدرتان من لغة أصل واحدة أي اللغة "الألمانية الغربية"؛

(2) أن ثمة لغات تتقاسم نفس الخصائص البنيوية (نفس الرتبة) على أنه من المفروض أنها تنتمي إلى فصائل سلالية مختلفة كما هو الشأن بالنســـبة للغات المسماة "لغات فاعلية" (في مقابل "اللغات المبتدئية") التي تكوّن مجموعة تدرج فيها لغات مختلفة الانتماء السلالي كالأنجليزية والفرنسية والعربية في مقابل اللغتين الصينية واليابانية (لي وثومبسون (1975)).

إلا أنه من الممكن الاّ يُقصَى المعيار السلالي إقصاءً كلّيّـاً إذا تم إدماجـه في المعيار البنيوي كفرع عنه وإذا أعيد فهم الفصيلة السلالية على أساس أنها مجموعة لغات ناتجة عن تطور حاصل في نفس النمط اللغوي. إذا افترضنا، مـثلا، أن ثمـة نمطاً لغوياً قائماً على مجموعة من الخصائص البنيوية يجمع بين لغات مـن ضـمنها اللغة العربية الفصحى يمكن إذّاك أن نعدّ العربيات الدوارج فصيلة سلالية تفرعّت تطوّرياً عن أحد أفراد هذا النمط، أي العربية الفصحى.

ويصدق ما قلناه عن دوارج العربية على اللغات المتطورة عن باقي أفراد هذا النمط المفترض.

4.2. مجالات التنميط والتطور

من مستلزمات التنميط والتطور الأساسية أن تحدّد مجالاتهمـا، أي أصـناف الخصائص الأورد.

1.2.4.2. تحديد المجالات: من الحصر إلى الشمول

اقتصرت الدراسات التطورية المقارنة والدراسات النمطيـة (خاصـة الـتي لاتؤطرها نظرية لسانية محدّدة) على فئات معينة من الخصائص البنيوية.

ويمكن أن نميّز عند التدقيق بين اقتصارين: اقتصار نوعيّ واقتصار كمّي.

(1) انحصرت العناية، في هذا الضرب من الدراسات، في الخصائص البنيوية الصّورية مع إغفال ملحوظ للخصائص الوظيفية الدلالية والتداولية؛

(2) ومن بين الخصائص البنيوية الصورية نفسها لم يعن إلاّ بحقول محـدودة كالأصوات والصرف والمعجم بالنسبة للدراسات المقارنة الأولى وبعض ظواهر التركيب (الرتبة، الجمل الموصولة، العلاقات التركيبية) بالنسـبة للدراسات النمطية.

من شأن هذا الحصر أن يحول بين الدراسات التي تعتمده وبين المطلوب إذ لا يمكن أن يؤدّي إلاّ إلى تنميط جزئي أو تنميط غير وارد.

لتلافي ذلك، نجد عدداً من المشتغلين بالتنميط والتطـور يتخـذون إطـاراً لدراساتهم إحدى النظريات اللسانية المعاصرة كالنحو التوليدي التحويلي (لايتفوت

(1979)، هاوكينس (1983)) والنحو العلاقي (كينن (1978)) والأنحاء المؤسّسة وظيفيا (بوسويت (1983))، جيفون (1994)).

من مزايا هذا التأطير النظري أنه أتاح للتنميط والتطور أن يُدخلا في الحسبان البنية الدّلالية (أو المنطقية) وكذلك البنية التداولية.

فيما يخص الدراسات الوظيفية، يتم التنميط ورصد التطور اللغوي اعتماداً لمجالين: مجال البنية (بمكوناتها الصرفية والتركيبية والصوتية) ومجال الوظيفة الذي يشمل الخصائص الدلالية والخصائص التداولية.

ويتم الربط بين هذين المجالين على النحو المعروض له في الفقرة التالية.

2.4.2. الربط بين المجالات: الوظيفة فالبنية

تم الربط بين المجالات، كما هو متوقّع، طبقاً لمنهجية وتنظيم النظرية اللسانية المعتمدة أو المستوحى منها. فرُبِط بين الدلالة والتركيب تارة على أساس أن الدلالة مكوّن تأويلي (لايتفوت (1979)، هاوكينز (1983)) وتارة على أساس أنها مكوّن توليدي (كينن (1978)، روبين لايكوف (1968)).

أمّا في اللسانيات الوظيفية فيمكن إيجاز معالم هذا الربط الكبرى كما يلي:

(1) العناصر المُراد الربط بينها عنصران:
وظيفة وبنية (أو عبارة) كما تشير إلى ذلك الترسيمة (1)؛

(2) تشمل الوظيفة نوعين من الخصائص: (أ) خصائص دلالية و(ب) خصائص تداولية؛

(3) يقوم الزوج "وظيفة–بنية" الممثَّلَ له في (1) على أحد الافتراضات الوظيفية الأساسية الكبرى وهو افتراض انّ الوظيفة تحدّد البنية.

(4) يتم التنميط، في هذا الإطار، على أساس البنيات المسخّرة في مختلف اللغات لتأدية نفس الوظيفة. يمكن، بناءاً على ذلك، أن تعدَّ منتمية إلى نمط واحد مجموعة اللغات التي تتوسل بنفس البنية (أو البنيات) للتعبير عن نفس الوظيفة.

من أمثلة ذلك المبسّطة المثالُ التالي:

لنفرض أن "بؤرة المقابلة" من الوظائف المشتركة بين اللغات ولنفرض أننا نعتمدها مجالاً من مجالات التنميط. يجب إذّاك أن نعرّف هذه الوظيفة، كما يقترح (جيفون (1994))، بمنأى عن تجلياتها البنيوية ثم ترصد البنيات (الصرفية والتركيبية والتطريزية) التي من الممكن أن تؤديها ثم تصنف اللغات على أساس انتقائها لضروب هذه البنيات.

لايمكن للدارس الوظيفي إلاّ أن يتبنى هذه المقاربة مبدأ ومنهجاً إلاّ أننا نعتقد أنها تتطلب تعديلاً أساسياً هو التالي:

من سائد المعتقدات لدى جمهور الوظيفيين أن ما تتقاسمه اللغات كامن في الشق الوظيفي (في الخصائص الدلالية والتداولية) أكثر ممَّا يكمن في البنية (الخصائص الصورية) وأن الانتقاء يمس بالأساس هذا الشق الثاني.

إن هذا المعتقد، وإن كان له مايسنده، يحتاج باعتباره تعميماً إلى أن يقيّد بكون الانتقاء يمكن أن يتحقق في فئة قليلة من اللغات بل ربما في لغة واحدة.

(5) إن هذا التقييد لتعميم ثبوت الوظيفة واختلاف البنية صادق على تطوّر اللغات صدقه على اختلاف أنماطها. فتغيّر اللغات عبر الزمن لاينتج عن الانتقال من بنية إلى بنية في تأدية نفس الوظيفة فحسب بل ينتج كذلك عن الانتقال من وظيفة إلى وظيفة أو فقدان إحدى الوظائف. إن صحّ ذلك يمكن تعويض الترسيمة (2) بالترسيمة (3):

(3)

$$(ظ\ ن\ ع\ ن) \longrightarrow \left\{ \begin{array}{c} (ظ\ ن\ ع^{1}\ ن) \\ (ظ^{1}\ ن\ ع^{1}\ ن) \\ (\emptyset) \end{array} \right\}$$

5.2. التنميط والتطور في ضوء النحو الكلّي:

مرّ بنا في فقرة سابقة من نفس المبحث (2.2) أن اعتماد نحو كلي لا يعارض الوظيفية من جهة ولا يتناقض والنمطية من جهة ثانية.

ونريد هنا الذهاب في نفس السياق إلى أبعد من ذلك لنثبت أن اعتماد نحـــو كلّي ضرورة لامناص منها لكل نظرية لسانية تجعل من مراميها وصـــف اللغـــات وتنميطها ورصد تطوراتها. وتتجلى هذه الضرورة في ما يلي:

(1) انتبه اللسانيون على اختلاف مشاربهم، منذ أمد بعيد، إلى ترابط هـــذه الحقول الثلاثة وبالتالي إمكان استنارة دراسة بعضها بنتـــائج دراســـة البعض الآخر. من أمثلة ذلك أن دراسة تطور لغة ما يمكن أن يضـــيئ جوانب هامة من دراسة نفس اللغة تزامنيّاً أي في حقبة معينة وعكـــس ذلك صحيح كما تمكّن الدراستان معاً من مراجعة وتعديل نظرية النحو نفسها.

(2) يشكّل النحو الكلي إطاراً ضابطاً لوصف اللغات وتنميطها ودراســـة تطوّرها إذا هو بُنِيَ وصيغ على هذا الأساس:

(أ) فهو يحصر، بالنسبة للتنميط، مجال اختلاف اللغات ويرسم حدوده فيحدّد بذلك الأنماط اللغوية الممكنة ويميزها عن الأنمـــاط غـــير الممكنة؛

(ب) وهو يحصر، بالنسبة للدراسات اللغوية التاريخية، مجـــال التطـــور اللغوي فيفرز ماهو ممكن منه وماهو غير ممكن، بل إنه يتيح ما هو أدق من ذلك حيث يمكّن من التنبّؤ بهذا التطور ومـــن التمييـــز، داخله، بين مجرّد التحوّل باعتباره تطوّراً حاصلاً داخل نفس اللغة أو نفس النمط اللغوي وبين الانتقال الكلّي من لغة إلى لغة أو من نمط إلى نمط.

3. نموذج مستعملي اللغة إطاراً للدراسات التنميطيّة والتطورية.

1.3. مسائل عامة

وضعنا في المبحث السابق تصوّرنا لما يجب أن يتوافر في كل نظريـــة لســـانية تسعى في أن تكون نظرية شاملة تجمع بين مهام ثلاث: وصف اللغات الطبيعيـــة ووضع أنحاء لها وتصنيف اللغات في أنماط مع رصد مايؤالف وما يخـــالف بينـــها

وأخيراً وصف وتفسير ما يطرأ عليها من تطور. وهو تصوّر لا ننفرد به كلّه وإنما يتقاسمه ويتبناه عدد من اللسانيين الوظيفيين.

هدفنا هنا هو أن نبيّن أن نموذج مستعملي اللغة، كما حدّدناه، من النماذج التي يمكن اقتراحها للقيام بهذه المهام الثلاث مجتمعة. ويرشحه لذلك استجابته، عموماً، للشروط الأساسية الخمسة الآنفة الذكر.

(1) فيما يخص شرط توحيد المقاربة، سبق أن بيّنا أن نموذج مستعملي اللغة يمكن أن يوحّد بين مقاربتين ظلتا طويلاً منفصلتين، مقاربة الجملة ومقاربة النص.

وبيّنا بنفس المناسبة أن هذا النموذج مؤهّل، من حيث قيامه على افتراض التماثل، للتوحيد بين مقاربة مختلف أقسام الخطاب من المفردة إلى النص باعتبار بنيات هذه الأقسام اجتزاءات من نفس البنية الخطابية النموذجية تتفاوت طاقاتها الإيوائية.

نفترض أن لنفس النموذج ما يمكّنه من الاضطلاع بمهمتي تنميط اللغات ورصد تطورها إلى جانب مهمة وصفها. وسنحاول تمحيص مدى ورود هذا الافتراض في المبحثين المواليين.

(2) خاصّيتان أساسيتان من خصائص نموذج مستعملي اللغة، عمومه وكونه مؤسّسا وظيفيّاً، تسمحان بإمكان عدّه جزءاً من نحو كلّي وظيفي، نحو يمكن أن يدرج بدوره في نظرية وظيفية عامة باعتباره نظرية للّغة إلى جانب نظريات الأنساق التواصلية الأخرى.

(3) يمكّن نموذج مستعملي اللغة من المقارنة لابين لغات "سلالية" فحسب بل كذلك بين لغات متباينة الأصل ومن تنميطها حسب تآسرها البنيوي. ويمكنّ بالإضافة إلى ذلك وبالأحرى من رصد التطوّرات التي تحصل داخل النمط الواحد والمقارنة بين أفراده باعتبارها تشكّل سلالة نمطية واحدة.

(4) يستجيب هذا النموذج لقيدي مجالات التنميط والتطور، قيد الشمول وقيد الترابط الوظيفي القائم أولهما على وجوب توافر شق الوظيفة (الدلالة والتداول) وشق البنية وثانيهما على تبعيّة البنية للوظيفة.

(أ) يمثل نموذج مستعملي اللغة للخصائص الوظيفية في البنيتين التحتيتين التداولية والدلالية وللخصائص الصورية (الصرفية والتركيبية والصوتية)

في بنية المكوّنات. بهذا يمكن أن نقول إن شقّ الوظيفة وشقّ البنية حاضران بل يمكن القول إن حضورهما حضورٌ متميز باعتبار أن الخصائص الممثّل لها في البنيات الثلاث ليست مقصورة على الجملة أو على المركب أو على المفردة كما في السائد من الأنحاء بل تشملها جميعها إضافة إلى الخطاب الأمثل، أي النص.

ومن شأن هذه الميزة أن توسّع نطاق التنميط ورصد التطور اللغويين بحيث تصبح المقارنة بين اللغات ودراسة تطورها تتناول، أيضاً، التآلف والتخالف في كيفية تنظيم النص والتغيرات التي تطرأ على كيفية التنظيم هذه عبر مراحل التطور.

(ب) تتجلى تبعية البنية للوظيفة بوضوح في نموذج مستعملي اللغة حيث إن العلاقات بين بنياته الثلاث وكيفية اشتغال قوالبه قائمة على أن الخصائص الصرفية-التركيبية والصوتية تحدّد على أساس الخصائص التداولية والدلالية أي، بتعبير آخر، أن البنية المكوّنية خَرْجٌ للقالب النحوي الذي يشتغل، كما هو معلوم، على خرجي المكونين التداولي والدلالي معاً أو المكون التداولي وحده حين لافحوى دلاليّاً للعبارة.

ملحوظة: البنية التداولية والبنية الدلالية شقان لنفس البنية التحتية إلا أن البنية التداولية أكثر تحتيّة وأسبق في عملية انتاج الخطاب كما مرّ بنا بحيث يمكن التمثيل للعلاقة بين بنيات النموذج الثلاث كالتالي:

(4) بنية تداولية ← بنية دلالية ← بنية مكوّنية

إن هذا الترتيب بين البنيات الثلاث يمكن أن يُعدّ وارداً لا بالنسبة لاشتقاق العبارات اللغوية (على اختلاف أقسامها) فحسب بل كذلك بالنسبة لتنميط اللغات ورصد تطورها كما سنرى.

(5) نموذج مستعملي اللغة جهاز ذو بنيات ثلاث محدّدة الطبقات والقيم تقوم بينها علاقات سلميّة معلومة الاتجاه وتتكفّل بها قوالب ثلاثة واضحة المبادئ والقواعد تشتغل بطريقة تعكس بالضبط ما بين البنيات الثلاث من علاقات. سمة التحديد هذه تُكسِب النموذج قدرة حصرية عالية- قد لا نجِدها في باقي الأنحاء

الوظيفية- تمكّنه من إقصاء الأنحاء غير الممكنة والتمييز بين أنماط اللغة الممكنة والأنماط غير الممكنة وكذلك التنبؤ بما يمكن أن يحصل في هذه الأنماط من تطور وفرز التغيرات الممكنة من غيرها.

2.3. مفهوما التنميط والتطور في نموذج مستعملي اللغة

إذا اعتمدنا نموذج مستعملي اللغة إطاراً عامّاً لا للوصف فحسب بل كذلك للتنميط والتطور اللغويين أصبح من الممكن تحديد هذين المفهومين وربط بعضهما ببعض من ناحية والربط بينهما وبين المفهوم الأوّل من ناحية أخرى.

ويتأتى لنا ذلك إذا ما نحن أرجعنا التنميط والتطور إلى ثلاث عمليات مترابطة هي: **"الانتقاء" و"التنقّل" و"الانتقال"**.

(أ) – سبق أن بيّنا أن اختلاف اللغات يمكن إرجاعه إلى اختلاف ماتجتزئه من البنية الخطابية النموذج. بناءا على ذلك، يمكن أن نعرف النمط اللغوي كالتالي:

(5) تعريف النمط اللغوي:

"تنتمي إلى نمط واحد اللغات التي تقوم بانتقاء مماثل داخل نموذج مستعملي اللغة".

(ب) – من المعلوم أن التطور اللغوي ينتج عن تغيرات تلحق لغة ما فتنقلها من وضع إلى وضع آخر.

أمّا في إطار نموذج مستعملي اللغة المتبنَّى هنا فيمكن تعريف التطوُّر على أساس أنه تحوّل يطرأ على الانتقاء الأصلي.

ويمكن أن نميز داخل هذا التحول، من حيث الدرجة، بين تحوّلين: **"تنقل" و"انتقال"**.

(1) نقول عن التحوّل الذي يصيب لغة ما إنه مجرّد "تنقل" حين يظل محصوراً في حيز انتقاء النمط الذي تنتمي إليه هذه اللغة. في هذه الحالة، يكون ناتج التحول مجرّد نمط فرعي كما هو الشأن بالنسبة لفروع اللغة الواحدة؛

(2) ويصح الحديث عن عملية "انتقال" حين يتعلق الأمر بتحوّل ينقل اللغة من نمط لغوي إلى نمط آخر، أي حين يؤدّي التحوّل إلى انتقاء جديد مغاير للانتقاء الأصلي ومؤسّس لنمط لغوي آخر.

ويمكن أن نعد الترسيمة التالية توضيحا لإواليات التنميط والتطور اللغويين:

(6)

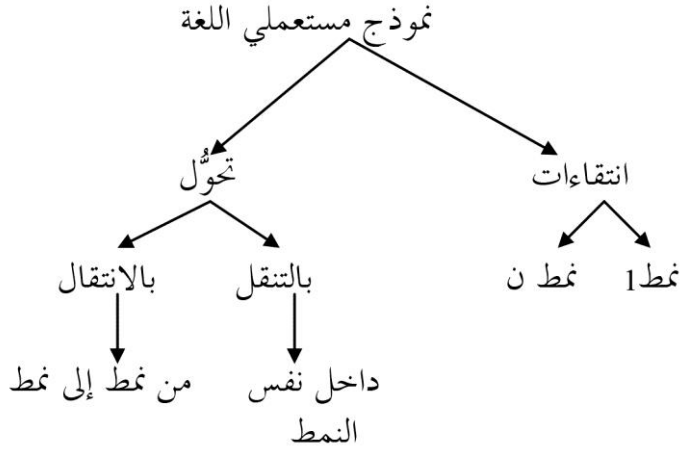

3.3. التنميط اللغوي

كي يتَّخَذ الانتقاء أساساً لتنميط اللغات يتوجَّبُ أن يُحدَّد نوعُه وحيّزه واطّراداته.

1.3.3. انتقاء أم تغليب؟

حين نقول إن مجموعة ما من اللغات تقوم بانتقاء معين داخل نموذج مستعملي اللغة فليس المقصود أن هذه اللغات تحتزئ عناصر دون أخرى بل المقصود، في الغالب الأعمّ من الأحوال، أنها تُغلّب عناصر على عناصر أخرى. لسنا، بعبارة أخرى، أمام انتقاء إقصائي وإنما نحن أمام انتقاء تغليبي.

لنفصّل قليلا في هذا الأمر لأهميته:

تظل عناصر نموذج مستعملي اللغة، بنيات وقوالب، إضافة إلى كيفية استعماله، واردة بالنسبة لجميع اللغات. فخصائص العبارات اللغوية في جميع

اللغات يمكن أن يمثل لها على أساس التمييز بين بنية تداولية وبنية دلالية وبنية صورية (صرفية-تركيبية). بل إن رصد هذه الخصائص يمكن أن يتم في جميع اللغات بواسطة مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي يتضمن كل مستوى ثلاث طبقات كما تتنبأ بذلك البنية الخطابية النموذجية. وفي جميع اللغات كذلك يشتغل القالب النحوي على أساس معطيات البنية التداولية والدلالية معاً أو معطيات البنية التداولية وحدها حين يتعلق الأمر بالعبارات التي لافحوى دلالياً معيناً لها. الاختلاف بين اللغات، إذن، لا يكمن في انتقاء عناصر واقصاء عناصر بل تغليب عناصر على أخرى.

لنلاحظ هنا أن من مزايا تأويل الانتقاء على أساس أنه تغليب يتيح لنا تلافي الثنائيات الصارمة التقابل التي من قبيل [+س/-س] التي درج المنمّطون على اعتمادها في تصنيف اللغات. من أمثلة ذلك أن اللغات ليست إمّا لغات "زمنية" أو لغات "جهية" وإنّما اللغات لغات تغلب طبقة الزمن على طبقة الجهة في مقابل لغات تغلب طبقة الجهة على طبقة الزمن. ومن أمثلة ذلك أن اللغات لاتنقسم إلى لغات إلصاقية من جهة ولغات اشتقاقية من جهة أخرى بل إلى لغات تغلّب الصرف الإلصاقي على الصرف الاشتقاقي ولغات تفعل عكس ذلك. اعتماد مفهوم الانتقاء التغليبي دون مفهوم الانتقاء الإقصائي ألصق، في رأينا، بواقع اللغات وأجدر، بالتالي، أن يؤسِّس لتنميط أوردَ وأكفى.

2.3.3. حيوز التغليب:

سبق تبيان أن الاختلاف بين اللغات- وهو الاعتقاد السائد- كامن في الغالب في البنية (في الخصائص الصورية) إلاّ أن ذلك لايمنع من أن يُرجَع الاختلاف أيضا إلى فروق في الوظيفة نفسها (في الخصائص التداولية والدّلالية).

إذا وضعنا الاختلاف بين اللغات في إطار نموذج مستعملي اللغة وبنيناه على مفهوم التغليب كما حددناه أعلاه، ساغ القول إن التغليب يمكن أن يمسّ لا البنية المكوّنية فحسب بل كذلك البنية التحتية بشقيها التداولي والدّلالي كذلك. وفي مايلي رصد لحيوز التغليب الممكنة:

1.2.3.3. تغليب المستويات

يمكن أن يغلّب مستوى من مستويات البنية التحتية على مستوى آخر وإن تواجد المستويان كلاهما في نفس اللغة أو في نفس المجموعة من اللغات.

على أساس هذا الضرب من التغليب، يمكن تصنيف اللغات صنفين: "لغات موجهة تداولياً" و"لغات موجهة دلالياً". تتمتع لغات الصنف الأوّل بأنها تغلّب المستويين التداوليين البلاغي والعلاقي على المستوى التمثيلي في حين تتميز لغات الصنف الثاني بعكس هذه السمة أي بتغليب المستوى التمثيلي على المستويين التداوليين.

على سبيل المثال، يمكن إدراج اللغتين العربية واليابانية، بصفة أوّلية، في خانة اللغات الموجهة تداوليّا باعتبار أنهما تغلبان المستوى العلاقي والمستوى البلاغي كما سيتضح لاحقاً.

2.2.3.3. تغليب الطبقات

يمكن أن يمسّ التغليب مكوّنات المستوى الواحد فتُغلب طبقة (أو طبقتان) على طبقة أخرى.

مثال ذلك أننا إذا سلّمنا بالمعتقد السائد لدى دراسي اللغات السامية الذاهب إلى أن هذه اللغات (وضمنها اللغة العربية) لغات جهيّة أكثر منها لغات زمنية جاز أن نقول إننا أمام لغات تغلّب داخل المستوى التمثيلي نفسه الطبقتين الرامزتين للخصائص الجهيّة، الطبقة الوصفية والطبقة التسويرية، على الطبقة التأطيرية. وقد يتخذ التغليب شكل مجرّد غنى لطبقة ما. ويتم هذا الشكل من التغليب حين ترد طبقة ما (أو مستوى ما) متسمة بالغنى في لغة أو مجموعة من اللغات قياساً إلى نفس الطبقة في لغات أخرى. خير مثال لذلك تفاوت غنى القيم الإشارية ووسائل التعبير عنها إذ يتراوح عددها، حسب اللغات، بين أداتين إشاريتين اثنتين وأكثر من عشرين أداة إشارية (ديك (1997أ: 182)).

3.2.3.3. التغليب ووسائل التحقق:

من المعلوم أن القيم الطبقية يمكن أن تتوسّل، في تحققها، صنفين من الوسائل: وسائل معجمية أو وسائل نحوية (صرفية-تركيبية وتطريزية) ومن المعلوم أيضاً أن

نموذج مستعملي اللغة يمثّل للوسائل الأولى بواسطة لواحق وللوسائل الثانية بواسطة مخصّصات تتحقق عن طريق قواعد التعبير في صرفات أو تراكيب معينة أو تطريز معيّن.

قد تتآلف اللغات في انتقاء قيم الطبقة الواحدة لكنها تختلف في وسائل تحقيق هذه القيم. فمنها ما يسخّر لذلك وسائل معجمية (لواحق) ومنها ما يفضّل التوسل بالصرف أو التركيب (رتبة المكوّنات) أو التطريز.

من الملحوظ أن اللغة العربية تستعمل أدوات للتعبير عن قيم الطبقة الوجهية مثل أداة التوكيد ("**إنَّ**") وأداتي التمني والترجي ("**ليت**" و"**لعلّ**") في حين تلجأ لغات أخرى (كالانجليزية والفرنسية) إلى لواحق وجهية للتعبير عن نفس القيم، كما يتضح من المقارنة بين الجمل (7 أ –ج) من ناحية والجمل (ج أ–ب) من ناحية أخرى:

(7) أ– إن زيداً نجح

ب– ليت زيداً ينجح

(8) a- Certainly, John has succeeded

b- Hopefully, John will succeed

عملية التغليب هنا تتجلّى في أن اللغة العربية تفضل استعمال الصرف على استعمال المعجم (وإن كانت قد استحدثت لواحق وجهية من قبيل "**فعلاً**" مثلا) بيد أن اللغة الانجليزية لاتوفر لنفس الغرض إلاّ عبارات لواحق كالعبارتين الواردتين في الجملتين (8أ) و(8ب).

في نفس السياق، وتأكيداً لما نذهب إليه هنا، يتوافر في العربية الفصحى عدد غير قليل من الأدوات الإنجازية (كهمزة الاستفهام و"**هل**" و"**هلاّ**" و"**ألا**" و"**أوَ**"...) في حين لانكاد نعثر فيها على اللواحق الإنجازية المستعملة في لغات أخرى مثل «Frankly» و«Sincerely» وغيرهما. أمّا العبارات التي من قبيل "**بصراحة**" و"**بصدق**" و"**بجدّ**" فهي عبارات استحدثت لمقابلة العبارات الإنجليزية الأجنبية. ولعل استحداث هذا الضرب من العبارات آيل إلى تحوّل في اللغة العربية يواكبه تقلّص استعمال الأدوات الإنجازية كما سنرى لاحقاً.

4.2.3.3. التغليب والوظائف

البنية التحتية، كما نعلم، مستويات وطبقات ووظائف أيضاً تعالق بين عناصر هذه المستويات والطبقات. والوظائف، كما نعلم أيضاً، أنماط ثلاثة: وظائف دلالية ووظائف وجهية (تركيبية) ووظائف تداولية.

ما يهمنا هو تعامل اللغات مع هذه الأنماط الثلاثة من الوظائف.

يمكن أن يوصف هذا التعامل، بوجه عام، انطلاقا من مبدإ الانتقاء، بأن اللغات تختلف باختلاف ما تجتزئه من الرصيد الوظيفي العام المتاح.

ونقترح التفصيل في هذا الأمر كما يلي:

1.4.2.3.3. الوظائف الدلالية

يتّسم مجتزأ بعض اللغات بغنًى ملحوظ في الوظائف الدلالية. من أمثلة ذلك أن اللغة العربية من اللغات التي تضيف إلى الوظائف الدلالية المعروفة (كالمنفذ والمتقبل والمستقبل والأداة وغيرها) وظائف خاصة كوظائف "التمييز" و"المستَثنى" و"الحدث" (المفعول المطلق).

قد ترد هذه الوظائف في لغات أخرى لكنها في اللغة العربية (وما ينامطها من اللغات) تتميز بسمتين: اولاهما اطراد ورودها وثانيتهما اختصاصها بتراكيب معينة مرصودة لها. ولنمثل لذلك بوظيفة ما يسمّى تقليداً "المفعول المطلق".

ما يميز هذه الوظيفة في اللغة العربية أن تحققها يتم بواسطة إوالية مخصوصة وهي ما يمكن أن نسمّيه "تضعيف المحمول" («Predicate doubling»). قوام هذه الإوالية التعبير عن الوظيفة المعنية بالأمر باسم من لفظ المحمول:

(9) ضرب خالد بكراً **ضرباً**

وتتميز هذه الإوالية في العربية بإنتاجية عالية قلما نجدها في لغات أخرى. فالعربية تسخّر تضعيف المحمول لتحقيق سمات عديدة منها السمة الوجهية "التوكيد" كما في الجملة (9) وسمات "الكيف" و"العدد" و"الهيئة" كما في الجمل التالية:

(10)أ- ضرب خالد بكراً **ضرباً شديداً**.
ب- ضرب خالد بكراً **ضربتين**.
ج- جلس خالد من بكر **جِلسة** المتعلّم.

2.4.2.3.3. الوظائف الوجهية

الوظائف الوجهية (أو "التركيبية" تقليداً) وظيفتان: فاعل ومفعول. وتُسند هاتان الوظيفتان، كما نعلم، وفقاً للوجهة التي يتخذها المتكلم بالنظر إلى الواقعة الدّال عليها المحمول.

ويمكن تقسيم اللغات بهذا الصدد إلى فئات ثلاث هي الفئات التالية:

(أ) تتميز الفئة الأولى باستغنائها كليا عن الوظيفتين الفاعل والمفعول معاً. ويُستدل على هذا الاستغناء بكون لغات هذه الفئة لا تستخدم البناء للمجهول (بالنسبة للفاعل) ولاتراكيب ما يسمّى بالمفعول المزدوج (بالنسبة للمفعول). من هذه اللغات اللغتان الهنغارية والكرواتية مثلاً (خروت (1980)).

(ب) وثمة لغات يرد فيها تركيب البناء للمجهول لكن لا يرد فيها تركيب المفعول المزدوج. ويعد هذا رائزاً لكون هذه اللغات تنتقي وظيفة الفاعل دون وظيفة المفعول.

من هذه اللغات اللغة الفرنسية كما يتبين من الأمثلة التالية:

(11) a- Jean a donné le livre à Paul
b*- Jean a donné Paul le Livre

يدل لحن الجملة (11 ب) على أن اللغة الفرنسية لا تسند وظيفة المفعول لغير المتقبل وهو الأمر الذي يجعل إسناد هذه الوظيفة غير وارد في هذه اللغة. ولنلاحظ أن لحن الجملة (11ب) تقابله سلامة مثيلتيها في العربية والأنجليزية:

(12)أ- أعطى خالد الكتاب لعلي
ب- أعطى خالد عليا الكتاب

(13) a- John gave the book to Paul
b- John gave Paul the book

(ج) أمّا ما يميز الفئة الثالثة فكونها تنتقي وظيفتي الفاعل والمفعول كلتيهما. إلا أن لغات هذه الفئة تختلف بالنظر إلى الموقع الذي تتخذه ممّا يسمّى "سلمية إسناد الفاعل والمفعول" التي ترسم مساحة الإسناد المتاحة لكل لغة.

كمثال لهذا الاختلاف يُلاحظ أن بعض اللغات تقف في إسناد الفاعل عند المتقبل أو المستقبل في حين تجاوز لغات أخرى حيز الموضوعات إلى اللواحق. من هذه اللغات العربيةُ التي تسوّغ، كما نعلم، صوغ البناء للمجهول من لاحقي الزمان والمكان:

(14) أ- سُهِرت ليلةُ طرب

ب- سير فرسخان

3.4.2.3.3. الوظائف التداولية

من سائد المعتقدات أن الوظيفتين الوجهيتين الفاعل والمفعول ليستاكلّيتين في مقابل الوظائف الدلالية والتداولية. فإن كانت بعض اللغات تستغني عن المفعول أو عن الفاعل والمفعول فاللغات جميعها تستدعي استخدام الوظائف الدلالية ووظيفتي المحور والبؤرة. إلاّ أن الدراسات التي أنجزت عن هاتين الوظيفتين الأخيرتين وعن تحققهما في مختلف اللغات أثبتت الأمرين التاليين:

(أ) لوظيفة المحور فروع متعدّدة كالمحور الجديد والمحور المعطى والمحور المعاد. ولوظيفة البؤرة، كذلك، فروع تختلف باختلاف نوع التبئير. من هذه الفروع بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة التي تتفرع بدورها إلى بؤرة انتقاء وبؤرة تعويض وبؤرة حصر وبؤرة تعيين وغيرها ممّا ورد تفصيله في (ديك (1997أ)) وفي (المتوكل (1993ب)).

(ب) توحي المعطيات بأن فروع كلّ من المحور والبؤرة لا ترد كلّها في جميع اللغات بل الثابت أن اللغات تتعامل معها عن طريق عملية انتقاء.

في هذا الباب، يميّز ديك (ديك (1997أ)) بين "المحورية" و"البؤرية" كمفهومين مجرّدين عامّين من ناحية وبين تحققهما الفعلي في اللغات من ناحية أخرى. على أساس هذا التمييز، يمكن القول إن لغة ما (أو مجموعة من اللغات)

تنتقي فرعاً معيناً أو فروعاً معينة من مجالي المحورية والبؤرية اذا كانت تفرد لتحقيق ذلك الفرع أو تلك الفروع إواليات مخصوصةً صرفية أو تركيبية أو تطريزيـــة أو تضافراً لهذه جميعها. انطلاقاً من هذا المعيار، يمكن القول إن اللغة العربية (فصحى وفصحية) من اللغات التي تنتقي جميع فروع المحورية والبؤرية. ولعل ذلك راجـــع بالدرجة الأولى إلى كون هذه اللغات ذات "رتبة حرة" كما سنرى.

5.2.3.3. التغليب والقوالب

تقدم أن نموذج مستعملي اللغة مجموعة من القوالـــب تتســـم بالاســـتقلال وبالتعالق فيما بينها وأنها تنقسم إلى قوالب مركزيـــة وقوالـــب أدوات (القالـــب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي) وقوالب مساعدة (القالب الاجتمـــاعي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الإدراكي...). كما تقدم أن كل قالب يتضمن من حيث بنيته الداخلية عدة قويلبات كما هو شأن القالب النحوي الذي يتفرع إلى قويلب صرفي وقويلب تركيبـــي وقويلب صوتي مثلاً.

ومرّ بنا كذلك في فقرة سابقة من هذا المبحث نفسه أن من اللغات ما يغلّب المستويين التداوليين البلاغي والعلاقي ومنها ما يغلب المستوى الدلالي التمثيلي.

بالنسبة للفئة الأولى من اللغات، يمكن عدّها من اللغات التي تغلّب القالـــب التداولي على القالب الدلالي. ويلحظ التغليب، عامة، بـــين قويلبـــات القالـــب النحوي. وهذه أمثلة لهذا الضرب من التغليب:

(أ) لتحقيق القوة الإنجازية "الاستفهام"، تشغّل لغـــاتٌ قويلبـــات القالـــب النحوي ثلاثتها فتحقق هذه القوة الإنجازية بتضافر صُرفة ورتبة وتنغيم كما تفعل اللغة الانجليزية مثلاً:

(15) a- Did John meet Mary?

في المقابل، تكتفي لغات أخرى، لتأدية نفس الغرض، بتشـــغيل القـــويلبين الصرفي والصوتي (التطريزي) دون قويلب التركيب. ومن هذه اللغات اللغة العربية مثلاً:

(16) هل قابل خالد هنداً؟

(ب) لتحقيق الوظائف الدلالية، تلجأ اللغات عامة إلى الصرف مع اختلاف بين التي تسخّر لذلك الحروف (الانجليزية والفرنسية) والتي تستخدم الحالات الإعرابية (اللغة العربية) والتي تستعمل لواصق مخصوصة كاللغة اليابانية.

ولتحقيق الوظيفتين الوجهيتين الفاعل والمفعول تسخّر لغات الصرف والإعراب على الخصوص كاللغة العربية (فصحى وفصيحة) في حين تسخر لغات أخرى ترتيب المكونات كاللغتين الأنجليزية والفرنسية.

أما الوظائف التداولية فيغلُب أن تحقق بواسطة الرتبة في اللغات التي تستخدم الصرف للتعبير عن الوظائف الدلالية والوجهيّة وبواسطة تراكيب مخصوصة مثل "الفصل" و"شبه الفصل" في اللغات التي رصدت الرتبة لتأدية وظيفتي الفاعل والمفعول.

ويتضح هذا الفرق من المقارنة بين الجمل البؤرية المترادفة التالية:

(17) هنداً قابل خالد

(18) a- It is Mary hat John met

b- (the person) who John met is Mary

(19) a- C'est Marie que Jean a recontrée

b- Celle que Jean a rencontrée est Marie

3.3.3. مظاهر التغليب

ما الذي يؤشر للتغليب؟ ما الذي يَسمح بالقول بأن عنصراً ما من عناصر نموذج مستعملي اللغة مغلب في لغة ما (أو مجموعة ما من اللغات) على عنصر آخر؟

إن الإجابة على هذا السؤال تستدعي قطعاً المزيد من البحث في خصائص مختلف اللغات البشرية. إلاّ أننا نعتقد أن ما سنورده هنا يمكن أن يعدَّ غير بعيد عن الجواب الشافي الكافي المنتظر.

1.3.3.3. مدى الاجتزاء

أوّل المؤشرات وأهمها لتغليب عنصر ما هو مدى ما تجتزئه اللغة المعنية بالأمر بالنسبة لهذا العنصر من البنية الخطابية النموذج.

ولنأخذ للتمثيل لذلك ولتوضيحه طبقات المستوى التداولي العلاقي الاسترعائية والإنجازية والوجهية في اللغة العربية.

(أ) يمكن أن تعدّ اللغة العربية من أغنى اللغات استرعائيّاً. يشهد لذلك غني عنصر النداء في هذه اللغة. فإن كانت بعض اللغات تتسم بغنى العنصر الأشاري، كما تقدّم، فإن للعربية وضعاً خاصّاً بالنظر إلى عنصر النداء حيث يمتاز هذا العنصر كما نعلم بتعدد معانيه وتنوعها (النداء المحض/ الاستغاثة، نداء القريب / نداء البعيد...) وتعدّد وسائله وأدواته.

ويظهر غنى عنصر النداء في اللغة العربية جليّا من مقارنة بسيطة بين الأمثلة التالية:

(20) أ- صديقي!

ب- ياصديقاً أفضله على جميع الأصدقاء!

ج- ياصديق!

د- أيها الصديق!

هـ- يا أيها الصديق!

و- أصديقي!

ز- واصديقاه!

(21) a- Mon ami!

b- Ô mon ami!

(ب) قيم الطبقة الإنجازية الأساسية قيمتان تتمثلان في القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة (الفعل اللغوي المباشر والفعل اللغوي غير المباشر في اصطلاح نظرية الأفعال اللغوية).

تتقاسم اللغات جميعها خاصية أن ترد العبارات اللغوية حاملة لقوة إنجازية حرفية:

(22) هل سافر خالد إلى مراكش؟

أو لقوة انجازية مستلزمة إضافة إلى قوتها الإنجازية الحرفية:

(23) هل تساعدني في صعود السُّلَّم؟

الجملة (22) حاملة لقوة إنجازية واحدة، "الاستفهام"، هي قوتها الحرفية أي المدلول عليها بالأداة والتنغيم، في حين أن الجملة (23) تحمل، إلى جانب "الاستفهام"، قوة مستلزمة هي "الالتماس".

إلاّ أن اللغات تتباين بالنظر إلى مدى استثمار الإمكانات الإنجازية المتاحة. ولعل العربيّة من اللغات التي يبلغ فيها استثمار هذه الإمكانات درجة عالية. وممّا يمكن الاستدلال به على ذلك الملاحظات التالية:

(1) يمكن أن تحمل العبارات اللغوية في العربية، إضافة إلى القوة الإنجازية الحرفية، لاقوة إنجازية مستلزمة واحدة فحسب بل قوى إنجازية متعددة تشكل سلسلة إنجازية تستلزم عناصرُها بعضها البعض كما هو الشأن في الجملة (24) التي تدل، إضافة إلى الاستفهام، على الاستبطاء المفضي إلى الزجر المفضي بدوره إلى الأمر:

(24) ألم تخرج بعد؟!

(2) من المعلوم أن من بين شروط العطف شرط "التناظر" (المتوكل (1986)) الذي يقتضي، من بين ما يقتضيه، أن يَتماثل المعطوف والمعطوف عليه إنجازياً كما يتبيّن من لحن الجملة (25ب):

(25) أ- هل سافر خالد إلى مراكش وهل عادت منها هند؟

ب*- هل سافر خالد إلى مراكش وعادت منها هند

ويجوز أن يتم العطف بين عبارتين إذا ماتلث قوة احداهما الحرفية قوة الأخرى المستلزمة:

(26) ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك؟ (صدق الله العظيم).

ومن اللغات ما يذهب في هذا الجواز مذهباً بعيداً فيتيح عطوفاً من قبيل:

(27) رئيسك فين وباشر بها سادة!

مثل هذه العطوف قلما نجدها في لغات أخرى:

(28)* Où est ton patron et je prends mon café sans sucre

(3) من اللغات، كالدراجة المصرية، ما أصبح التواصل فيها يتم عن طريق الاستلزام غالباً. في هذه اللغات، أصبح كلّ فعل لغوي (إخبار، أمر...) يتم إنجازه

عن طريق فعل لغوي آخر غير مباشر. أوالية عدم المباشرة هذه نجدها ذات إنتاجية عالية في اللغة المصرية حيث يلجا للاستفهام لتأدية الإخبار أو الأمر:

(29) أ- مش تعرّفني بنفسك؟

ب- اسكتي، اسكتي! مش بهية رجعت وِشّ الفجر؟

ولعل من الممكن القول إن الاستلزام في هذه اللغات تحجّر أوكاد فحلّ محلّ الفعل اللغوي المباشر.

(ج) يتضمن حيز الطبقة الوجهية، حسب نموذج النظرية الوظيفية المعيار (ديك (1989)، المتوكل (1995)) ثلاثة أنماط من السمات الوجهية تشكل قيم هذه الطبقة: السمات الوجهية المعرفية والسمات الوَجهية الإرادية والسمات الوجهية المرجعية. وقد قادنا البحث في موضوع التعجب (المتوكل (1999)) إلى ضرورة إضافة نمط وجهي رابع أسميناه "السمات الوَجهية الانفعالية" وضمّناه السمات الدّالة على مختلف المواقف الانفعالية التي يمكن أن يتخذها المتكلم من فحوى خطابه بما فيها التعجب.

بالمقارنة بين اللغات التي فحصناها يمكن أن نستشف أن هذه اللغات تختلف، بالنظر إلى الطبقة الوجهية، من حيث القدر الذي تحتزئه من الأنماط الوجهية الأربعة وأن اللغة العربية من اللغات المتسمة بالغنى الوجهي.

ويؤشر لهذا الغنى شمولُ الاجتزاء من جهة وتعدّد القيم الوجهية وتنوعها داخل النمط الوجهي الواحد من جهة ثانية:

(1) تميز العربية بين قيمتين إراديتين اثنتين: قيمة "التمني" وقيمة "الترجي" كما سبق أن أشرنا إلى ذلك. وتوحي المعطيات أن التمييز بين هاتين القيمتين من خصائص اللغة العربية إذا قورنت بلغات أخرى كالانجليزية والفرنسية.

(2) يُستخلص ممّا ورد في (المتوكل (1999)) وفُصِّل فيه في (الزهري (2001)) أن العربية (وفروعها الدوارج) تكاد تنفرد بالتمييز بين قيمتي "التعجب المدحي" و"التعجب القدحي" وتفرد لهما وسائل تحقيق مخصوصة:

(30) أ- نعم الرفيق خالد!

ب- بئس النصير بكر!

وتنفرد العربية أيضا، في نفس الباب، برصد **درجات** التعجب. تدرج التعجب هذا هو ما يؤول إليه الفرق بين التراكيب التالية:

(31) أ- ما أجمل هنداً!

ب- ألا ما أجمل هندا!

(32) أ- أجمل بهند!

ب- ألا أجمل بهند!

تعلو الجملة (31 ب) من حيث درجة التعجب الجملة (31 أ) كما تعلو الجملة (32 ب) الجملة (32 أ) على أساس أن الزوج (32 أ-ب) يأتي في درجة تعجبية أعلى من الزوج (31 أ-ب).

(3) ولعل ممّا يمكن إيراده في نفس السياق شاهداً على غنى الطبقة الوَجهية في العربية كون هذه اللغة تفرد مساحة هامّة للنمط الوَجهي المعرفي. مؤشر ذلك تعدد ما يُسمّى "أفعال القلوب" التي من قبيل **"ظن" و"حسب" و"عدَّ" و"اعتقد"**، إذا نحن اعتبرنا هذه الأفعال غير مترادفة بل مؤدية لقيم معرفية متمايزة.

ولنلاحظ أن العربية تضيف إلى هذه الوسائل المعجمية، في تأدية نفس الغرض الوَجهي المعرفي، وسائل صرفية كالوزن "فعّل" المستعمل لصوغ "أفعال الاعتقاد" (المتوكل (1988 أ)):

(33) أ- رمت هند عمراً بالكفر

ب- كفّرت هند عمراً

(34) أ- رمي بكر جاره بالفسق

ب- فسَّق بكر جاره.

2.3.3.3. الوسائل المسخَّرة

للحكم على لغة (أو مجموعة من اللغات) ما بأنها تغلّب هذه الطبقة أو تلك (بالنظر إلى لغات أخرى)، لا يكفي الدفع بأنها تميز بين قيم متعدّدة متباينة بل يجب

أن تسخّر لتحقيق هذه القيم وسائل مخصوصة معجمية أو صرفية أو تركيبية أو بعض هذه متضافرة.

(أ) ما يزكّي القول بغنى إوالية الاستلزام وإنتاجيتها في العربية أن هذه اللغة تفرد للاستفهام أداتين هما **"هل" و"الهمزة"** تتوزعان مهمة تأدية الاستفهام ومختلف حيوزه وتفرد، إضافة إلى ذلك، أدوات مخصوصة لمختلف القوى الإنجازية مثل **"أوَ"** و**"ألا"** و**"هلاّ"** وغيرها.

ونظراً لكونها تميّز بين قيمتي التمني والترجي فإن العربية ترصد لهما أداتين متمايزتين هما، كما هو معلوم، **"ليت" و"لعلّ"**.

وتفعل نفس الأمر بالنسبة لقيمتي التعجب المدحي والقدحي بحيث تستخدم لهما مجموعتين متمايزتين من الأدوات، مجموعة **"نعم" و"حبذا"** ومجموعة **"بئس"**.

وبتفحّص التراكيب الندائية (20 أ–ز) نستخلص أن العربية، دون لغات كثيرة، تخص كل قيمة من قيم النداء بأداة معينة.

(ب) من المبادئ العامة الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم المبدأ المعروف "زيادة المبنى لزيادة المعنى". ويأخذ هذا المبدأ صياغة حديثة عند جيفون (جيفون (1994)) في شكل "مبدإ الانعكاس" القاضي بأن كل زيادة في عناصر الفحوى الدلالي والتداولي للعبارة يستتبع زيادة في عنصر بنيتها.

ويحصل هذا المبدأ على الانطباقية المثلى حين يتعلق الأمر بالقيم القابلة للتدرّج. مثال ذلك ما نلاحظه في باب التعجب من المقارنة بين التراكيب التي من قبيل (31 ب) و(32 ب) من جهة والتراكيب التي من قبيل (31 أ) و(32 أ) من جهة أخرى. ومن أمثلة ذلك، أيضاً، ما تسخّره العربية لمختلف درجات القيمة الوَجهية "التوكيد" (أو "التقوية"). قارن من هذا المنظور بين التراكيب التالية:

(35) أ– النصر آت

ب– إن النصر آت

ج– إن النصر لآت

د– ألا إن النصر لآت

هـ– والله إن النصر لآت

3.3.3.3. اطّراد التغليب

لئن مثلنا، في الفقرتين السابقتين، بالجمل وحدها فإن ذلك كان لمجرد التمثيل فقط. فإذا كنا نؤمن بافتراض التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب، يجب أن نتوقع أن يعُمَّ التغليب هذه الأقسام جميعها. معنى ذلك أنه إذا غلبت لغةٌ ما مستوى ما أو طبقة ما فإنها تفعل ذلك بالنسبة للنص والجملة والمركب الاسمي. إلاّ أننا يجب أن نتوقّع كذلك أن يخضع التغليب لقيد ما أسميناه "الطاقة الإيوائية" والذي سبق التفصيل في ماهيته واقتضاءاته. المتوقع إذن أن يعمّ التغليب أقسام الخطاب حسب ما يستطيع كل قسم أن يستوعبه علمًا بأن الاستيعاب يتفاوت تنازلياً من النص إلى المركب الاسمي.

سنكتفي هنا للتمثيل لاطراد التغليب بالطبقة الوجهية مقارنين بين الجملة والمركّب الاسمي في اللغة العربية.

بيّنا في الفقرتين السابقتين أن الجملة العربية تستقطب كلّ السمات الوَجهية المتاحة وأن هذه اللغة تسخّر للأنماط الوَجهية الأربعة ومختلف قيمها وسائل معجمية وصرفية وتركيبية مخصوصة. وتبيّن لنا في الفصل السابق أن المركب الاسمي يتضمن، كالجملة، طبقة وجهيّة إضافة إلى الطبقات التمثيلية الثلاث التأطيرية والتسويرية والوصفية.

من المقارنة بين قسمي الخطاب هذين، يمكن أن نستنتج ما يلي:

(أ) تتضمن الطبقة الوجهية في المركّب الاسمي سمات إرادية:

(36) أ- كان المغفور له مدرّساً مخلصاً في عمله

ب- كان المرحوم يعطف على المحتاجين

ويتضمن كذلك سمات انفعالية:

(37) أ- كم فتاةٍ خطب بكر!

ب- أيّ غذاءٍ أكلنا اليوم!

(ب) تخصّص العربية للسمات الوَجهية في المركب الإسمي أدوات معينة كالأداتين **"كم" و"أيّ"** الواردتين في الجملتين (37 أ-ب) كما أنها تسخّر لنفس المجال تضافر الأدوات حين يتعلق الأمر بالسمات التدرّجية:

(38) ألا أيّ غذاءٍ أكلنا اليوم!

(ج) إلاّ أن حضور الطبقة الوجهية في المركّب الإسمي لايرقى إلى حضورها في الجملة كما هو متوقع وكما يتنبأ بذلك وسيط "الطاقة الإيوائية". فقد بيّنا في مكان آخر (المتوكل (2000)) أن المركب الاسمي يستقطب السمات الانفعالية والسمات الإرادية دون السمات المعرفية والمرجعية.

4.3.3. تلازم التغليب

في الفقرات السابقة، قصرنا الحديث على تغليب مستوى على مستوى أو طبقة على طبقة أو وظائف على وظائف أو قالب على قالب، أي على ما يمكن أن نسمّيه "تغليبا موضعيّا". وإن كان استجلاء هذا التغليب الموضعي مفيداً في حد ذاته فإنه لا يمكن أن يشكّل أساساً لتنميط اللغات إلاّ إذا اتخذ منطلقاً لاستكشاف "تغليب تلازمي" يربط بين التغليبات الموضعية في شكل تعميمات من قبيل (39):

(39) التغليب التلازمي:

"إذا غلّبت لغة ما العنصر فإنه يتوقّع أن تغلب كذلك العنصر"".

وفي ما يلي محاولة لرصد التغليبات التلازمية الخاضعة للتعريف (39).

1.4.3.3. تلازم التغليب بين الطبقات

من التلازمات المتوقّعة أنه إذا غلّبت طبقة من طبقات مستوى ما فإن هذا التغليب يعمُّ طبقات هذا المستوى ككل.

مثال ذلك ما سبق أن لاحظناه بين طبقات المستوى العلاقي في لغة كاللغة العربية التي يمكن أن نقول عنها إنها تغلّب هذا المستوى بطبقاته الثلاث الاسترعائية والإنجازية والوجهية.

2.4.3.3. تلازم التغليب بين الطبقات والوظائف

تنزع اللغة التي تغلّب مستوى من المستويات إلى أن تغلّب أيضاً نمط الوظائف التي من جنس ذلك المستوى. فاللغة التي تغلّب المستوى العلاقي، مثلا، يتوقع أن تغلب الوظائف التداولية كذلك.

هذا ماهو حاصل في اللغة العربية حيث يُلاحظ اجتزاء هام من رصيدي المحورية والبؤرية على السواء كما سبق أن بينا. والواقع أن ماهو حاصل في العربية ناتج عن نوع من التناغم بين عناصر القالب التداولي برمّته. فالاجتزاء الهام من رصيد الوظائف التداولية لازم عن تغليب القالب التداولي بشقيه العلاقي والبلاغي.

3.4.3.3. تلازم التغليب بين القوالب

يحصل التلازم بين القوالب حصوله بين طبقات المستوى الواحد والمستويات والوظائف داخل نفس القالب.

في إطار التلازم بين القوالب، يلاحظ أن اللغات التي تغلّب القالب التداولي تنزع إلى الاتّسام، في تعاملها مع القالب النحوي، بالسمات العامّة التالية:

(أ) الورود بشكل ملحوظ للعبارات التي يتقلّص فيها المستوى التمثيلي أو ينعدم فيتعالق تعالقاً مباشراً القالبان التداولي والنحوي (دون مرور بالقالب الدلالي)؛

(ب) تغليب التعبير عن قيم الطبقات بواسطة الصَّرف (الأدوات خاصة) على التعبير عنها بواسطة المعجم (لواحق)؛

(ج) تسخير الصرف (الإعراب) لتحقيق الوظائف الدلالية والوجهية ورصد الرتبة للدلالة على الوظائف التداولية.

5.3.3. تلازم التغليب وتنميط اللغات

بالإمكان، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أن تتخذ أساساً لتنميط اللغات تلازمات التغليب القائمة بين عناصر نموذج مستعملي اللغة، طبقات ومستويات ووظائف وقوالب.

طبقاً لهذه التلازمات، يمكن أن نصنف اللغات تصنيفاً مبدئياً يميّز بين نمطين أساسيين اثنين: اللغات "الموجّهة تداوليا" واللغات "الموجّهة دلالياً".

1.5.3.3. اللغات الموجهة تداولياً

تتميز اللغات الموجهة تداولياً عن اللغات الموجّهة دلالياً بالسمات العامة التالية:

(أ) يغلّب هذا النمط من اللغات القالب التداولي. ويتجلّى هذا التغليب في الاجتزاء الأقصى من الرصيد الذي توفره البنية الخطابية النموذج بالنظر إلى المستويين العلاقي والبلاغي وبالنظر إلى مجالي الوظائف التداولية المحوري والبؤري.

(ب) يعمّم تغليب القالب التداولي فيشمل، كما سبق تفصيل ذلك، النصّ والجملة والمركّب الاسمي على أن يكون هذا الشمول مقيّداً بوسيط الطاقة الإيوائية.

(ج) ليس من النادر أن يصبَّ القالب التداولي، بالنسبة لهذه اللغات، مباشرة في القالب النحوي.

(د) يمكن أن توصف هذه اللغات بأنها لغات "غنية صرفيّاً". ويتجلى غناها الصرفي في أنها تغلّب تحقيق قيم الطبقات بواسطة الصرف، بواسطة أدوات صرفية في مقابل اللواحق المعجمية.

(هـ) بفضل هذا الغنى الصرفي، تتمكّن لغات هذا النمط من رصد الإعراب للدلالة على الوظائف الدلالية والوجهية والاحتفاظ بالرتبة لتحقيق الوظائف التداولية.

2.5.3.3. اللغات الموجّهة دلالياً

يمكن رصد السمات العامة التي تميز اللغات الموجهة دلالياً عن اللغات الموجّهة تداولياً في مايلي:

(أ) ليس المكوّن التداولي منعدماً في هذا النمط من اللغات وإنما هو مقلّص إذا ما قورن بمقابله في اللغات الموجّهة تداولياً. من مظاهر هذا التقلّص:

(1) الاكتفاء بما هو ضروري بالنسبة للمركز الإشاري كما يتبين من المقارنة بين الجملة العربية (40) والجمل الانجليزية والفرنسية (41أ–ب) و(42أ–ب):

(40) قرأت هذا الكتاب

(41) a- I read **this** book

b*- I read **this the** book

(42) a- J'ai lu **ce** livre

b*- J'ai lu **ce le** livre

مقارنة تشير إلى إمكان تضافر الإشارة والتعريف في اللغة العربية وعدم إمكانه في اللغتين الأخريين؛

(2) وقصر معاني النداء وأدواته وصيغه على صيغةٍ معيارٍ واحدة قد تواكبها أداة واحدة في بعض الأساليب الموسومة؛

(3) ومحدودية المساحة الإنجازية واختزال أدوات الإنجاز كما سبق أن بيّنا؛

(4) وعدم رصد أدوات مخصوصة لتحقيق مختلف السمات الوجهية؛

(5) ومحدودية الاجتزاء من رصيدي المحورية والبؤرية.

(ب) تسخّر هذه اللغات، في الغالب، اللواحق للتعبير عن قيم مختلف الطبقات أكثر ممّا تسخّر الوسائل الصرفية لهذا الغرض. وقد سبقت الإشارة من خلال مقارنة بين العربية واللغتين الأنجليزية والفرنسية إلى أن الأولى تغلّب التوسل بالصُّرفات (أدوات وغيرها) في حين أن اللغتين الأخريين تنزعان إلى تغليب تسخير اللواحق لتحقيق هذه القيم.

(ج) يستدل جيفون (جيفون (1994)) على أن ثمة نوعين من التقديم: "تقديم تداولي" تحكمه سمات تداولية و"تقديم دلالي" خاضع لفروق ذات طبيعة دلالية. ويقسّم جيفون، في هذا الباب، اللغات إلى لغات تقدم مكوناً على آخر ("المتقبل" على "المنفذ" مثلا) لأغراض تداولية سياقية ولغات يتم فيها هذا التقديم استجابة لمؤشرات دلالية (تقديم "المتقبل" على "المنفذ" إذا كان الأوّل "عاقلاً" والثاني "غير عاقل" مثلا).

ملاحظة جيفون هذه يمكن، إن صحّت، أن تُعمَّم فيقال إن ترتيب المكونات في اللغات الموجّهة تداولياً يخدم التداول (المحورية والبؤرية على الخصوص) في حين أنه يخدم الدلالة في اللغات الموجّهة دلالياً. دليل ورود هذا التعميم أن الرتبة في لغات النمط الثاني مرصودة أساساً لتحقيق الوظائف الدلالية والوظائف الوِجهية باعتبار هاتين الفئتين من الوظائف تنتميان معاً إلى القالب الدلالي.

(د) في نفس السياق، يمكن أن نتوقع أن مبادئ الترتيب العامة (ديك (1997أ)) ذات المرتكز التداولي (كمبدإ "الإبراز التداولي") تنطبق على لغات النمط الأوّل أكثر مّا تنطبق على لغات النمط الثاني.

(هـ) يستنتج هاوكينس (هاوكينس (1994)) من مقارنته بين الألمانية والأنجليزية أن الاختلافات بين هاتين اللغتين يمكن تفسيرها بإرجاعها جميعاً إلى ما أسماه "مبدأ الشفافية" وهو مبدأ مماثل، إذا ما وُسِّع، لمبدإ "الإسقاط" في نظرية النحو الوظيفي (ديك (1994)). مفاد هذين المبدأين معاً أن البنية السطحية يجب أن تعكس ما أمكن البنية التحتية أو بعبارة أخرى أن تكون المسافة بين البنيتين أقصر مسافة ممكنة. على هذا الأساس، يمكن القول إن البنية السطحية أكثر شفافية في اللغات الموجّهة تداولياً منها في اللغات الموجهة دلالياً. ويرجع ذلك إلى أن لغات الصنف الأول تفرد للقيم الدلالية والتداولية وللوظائف الدلالية والوجهية والتداولية وسائل صورية (صرفية ورتبيّة) مخصوصة في حين أن لغات الصنف الثاني لا تفعل ذلك، ممّا يجعل البنية السطحية فيها أكثر التباساً.

6.3.3. أبعاد التنميط المقترح

للتنميط الذي نقترحه هنا أبعاد يمكن حصرها في ما يلي:

(أ) يُذكّر التنميط المقترحُ القارئ بالتنميط الوارد في (ثومبسون (1978)) الذي يقابل بين "اللغات ذات الرتبة التداولية" و"اللغات ذات الرتبة النحوية" إلا أن هذين التنميطين يختلفان من وجهين أساسيين:

(1) يحصر تنميط ثومبسون معاييره في الرتبة في حين أن الرتبة لا تشكل إلا معياراً من معايير التنميط المقترح هنا؛

(2) ليس الاختلاف الرتبي في تنميطنا معياراً أساسياً وإنما هو، كما رأينا، حلقة من سلسلة تلازمية تبتدئ بتغليب القالب التداولي ككل وتمر بتغليب القويلب الصرفي من القالب النحوي. فتخليص الرتبة لتحقيق الوظائف التداولية ليس إلاّ نتيجة لرصد الصرف (الإعراب أساساً) لتأدية الوظائف الدلالية والوجهية كما سبق أن بيّنّا.

(ب) يمكن أن نعد التوجه التداولي والتوجه الدلالي قطبين لمتواصلة واحدة وأن ننمّط اللغات حسب اقترابها من القطب الأوّل أو من القطب الثاني. اعتماداً لذلك يمكن أن نضع اللغة العربية الفصحى (مع لغات أخرى كالألمانية) في خانة اللغات المقتربة من قطب التوجّه التداولي واللغتين الأنجليزية والفرنسية مع اللغات التي تقترب من قطب التوجه الدلالي.

يعطينا هذا التصنيف، إذن، نمطين قطبيّين وأنماطاً "وسطية" تتفاوت من حيث اقترابها من هذا القطب أوذاك.

ولنلاحظ، رفعاً للبس، أن اجتماع لغات ما في خانة واحدة لا يعني أنها تتماثل في كل السمات. كل ما يعنيه ذلك أنها تتقاسم خصائص عامة هي تلك الخصائص التي تحدّد التوجه التداولي أو التوجه الدلالي.

(ج) لا يطابق التنميط المقترح هنا التنميط السلالي بالضرورة. فالمعايير التي اعتمدها هذا التنميط يمكن أن تجمع بين لغات ذات الأصل السلالي الواحد وأن يجمع كذلك بين لغات متباينة سلالياً (كالجمع بين العربية الفصحى والألمانية) بل إنه من الممكن أن يفصل بين لغتين منحدرتين من نفس الأصل وأن يضعهما في نمطين مختلفين كما هو الشأن بالنسبة للغتين الألمانية والأنجليزية المعاصرتين مثلاً.

(د) سبق أن أشرنا مراراً إلى أن من أهمّ مهام أي نظرية لسانية تحديد الأنماط اللغوية الممكنة وفرزها من الأنماط غير الممكنة. باعتماد نموذج مستعملي اللغة، كما نتصوّره هنا، يمكن لنظرية النحو الوظيفي أن تضطلع بهذه المهمة على الوجه التالي آخذة بعين الاعتبار عناصر هذا النموذج وكيفية اشتغال قوالبه وتلازم التغليب بين عناصره:

(1) تشغّل جميع اللغات قوالب النموذج الثلاثة، التداولي والدلالي والنحوي. فلا يتوقع أن تستغني لغة ما عن أحد هذه القوالب استغناء تاماً.

(2) يتم تشغيل القوالب الثلاثة بالطريقة التي سبق تبيانها: القالب التداولي فالقالب الدلالي فالقالب النحوي في عملية إنتاج العبارات اللغوية

والعكس في عملية تأويلها. فمن المستبعد، مثلا، أن يشغل، في لغة ما، القالبُ الدلالي قبل القالب التداولي.

(3) يشترط في النمط اللغوي الممكن أن يستجيب لتلازمات التغليب التي حدّدناها في الفقرة 4.3.3. أعلاه.

من غير المتوقع مثلاً، أن تجمع لغة ما بين تغليب التمثيل لقيم الطبقات بواسطة المخصصات (في مقابل اللواحق) و"فقر" في الصرف. ومن غير المتوقع أيضاً أن يجتمع في نفس اللغة اجتزاء هام من رصيد الوظائف التداولية وثبات في الرتبة (رتبة غير حرة)، كما أنه من المستبعد أن يُجمع بين الإعراب وثبات الرتبة.

4.3. التطور اللغوي

ليست النظريات اللسانية مطالبةً بتحديد الأنماط اللغوية الممكنة فحسب بل كذلك بتوقع التطورات اللغوية وفرز الممكن منها من غير الممكن. بل هي مطالبة، أكثر من ذلك، بالربط بين التنميط والتطور اللغويين.

إن مهمة تحديد الأنماط اللغوية ومهمة توقع التطورات اللغوية والربط بين هاتين المهمتين بحيث تصبحان مهمة واحدة أمر متيسّر سهل المنال إذا نحن أطرناه بالتصوّر المقترح هنا لمفهومي التنميط والتطور.

تقدم في الفقرة 2.3.، أن مختلف مسائل التنميط والتطور يمكن أن ترجع في غالبها إلى ثلاثة مفاهيم أساسية: الانتقاء والتحول بالتنقل والتحول بالانتقال كما توضح ذلك الترسيمة (6) حيث يتبيّن بجلاء ترابط هذه المفاهيم. فالأنماط اللغوية انتقاءات (تغليبية) لعناصر نموذج مستعملي اللغة بنيات وعلاقات وقوالب والتطورات اللغوية تحوّلاتٌ تلحق ذلك الانتقاء إمّا عن طريق التنقل داخل نفس الحيز الانتقاءي أو عن طريق الانتقال من حيز انتقاءي إلى حيز انتقائي آخر.

1.4.3. التطور بالتنقل

تستوجب الدراسة التي تستهدف توفية التطور حقَّه الإلمام بالجوانب الأساسية التالية: **أوّلاً**، دواعي التطور، **ثانياً** مجال التطور، **ثالثاً**، اتجاه التطور، **رابعاً** أنواعه ومداه.

1.1.4.3. دواعي التطور

يقسم دارسو التطور اللغوي دواعيه قسمين: دواعي "خارجية" ودواعي "داخلية":

(أ) يقصد بالدواعي الخارجية المؤثرات ذات الطابع الاجتماعي التي تشوي خلف ما يلحق اللغات من تغيير باعتبار اللغة جزءاً من المجتمع تعكس بنيته وتحولاته. ويتعلق الأمر هنا بكبرى القضايا التي تُدرس عادة في إطار "اللغويات الاجتماعية" كاحتكاك اللغات والتعدد اللغوي وتنوع "اللغيّات" داخل اللغة الواحدة بتنوع الفئات الاجتماعية وغير ذلك. أمّا بالنسبة لنظرية النحو الوظيفي، فيمكن رصد ظواهر التطور الآيل إلى دواع اجتماعية في إطار العلاقة بين القالب الاجتماعي والقوالب المركزية الثلاثة، القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي.

(ب) أمّا المقصود بالدواعي الداخلية فالمؤثرات النابعة من اللغة نفسها. وينقسم هذا الضرب من دواعي التطور إلى دواعٍ وظيفية (دلالية أو تداولية) ودواعٍ بنيوية صرف. ولنكتف هنا بالمثال المعروف المتداول، مثال فقدان الإعراب الذي يؤدي إلى أن تتحوّل لغة ما من لغة ذات "رتبة حرّة" إلى لغة ذات "رتبة ثابتة". وهو ما حصل، على سبيل المثال، في دوارج العربية وفي اللغات المشتقة من اللاتينية.

2.1.4.3. مجال التطور

يستنتج المتفحّص للدراسات التطورية على اختلاف مشاربها أنها تحصر، غالباً، التطور في ما يطرأ على اللغات من تغير بنيوي، صوتي وصرفي وتركيبي. بل إن منها، كما أشرنا في مبحث سابق، مالا يتعدى التغير الذي يلحق ترتيب المكونات.

والواقع أن التطور يمكن أن يمسّ الوظيفة كما يمس البنية، بل إن ما يمسّ البنية راجعٌ في الغالب إلى ما يمس الوظيفة ناتجٌ عنه.

مفاد ذلك إذا وُضع في نموذج مستعملي اللغة أن التطور قد يلحق شقّي البنية التحتية التداولي والدلالي كما يلحق البنية المكوّنية وأن ما يلحق هذه البنية راجع في الغالب إلى ما يلحق أحد شقي البنية الأولى أوهما معاً.

وسنورد أمثلة للتطورين اللذين يمسان البنية التحتية وبنية المكونات في فقرة لاحقة.

3.1.4.3. اتجاه التطور

ما نقصده باتجاه التطور المراحلُ التي يسلكها تغير ما في نمط من أنماط اللغات أو في لغة من لغات نمط لغوي واحد.

هنا أيضا يثبتُ "مبدأ الوظيفية" وروده. فالتغير الذي يمس بنية المكونات صرفاً أو تركيباً صادرٌ عن تغير في الوظيفة أي في أحد شقي البنية التحتية. مراحل التطور، إذن، مرحلتان أساسيتان: تطور وظيفي (تداولي أو دلالي) فتطور بنيوي تابع للأول ناتج عنه.

ولنمثل لذلك، قصد التوضيح، بما طرأ على صيغ النداء في اللغة العربية. نلاحظ أن صيغ النداء في العربيات الدوارج لم تعد متوافرة توافرها في العربية الفصحى حيث إنها آلت إلى بضع أدوات لا تكاد تتعدى الثلاث. هذا التقلّص في الصيغ تابع لضمور في الطبقة الاسترعائية.

ويمكن أن نقسم مرحلة التطور الوظيفي نفسها إلى مرحلتين: تطور تداولي فتطور دلالي. مثال ذلك ما ذكرناه، نقلاً عن جيفون (جيفون (1994))، من أن التقديم التداولي يتحوّل إلى تقديم دلالي حين يتحجّر. ولانكاد نعثر على مثال لتحوّل عكسي، أي تحوّل دلالي مِؤدّ إلى تحوّل تداولي. إن صحّ هذا الافتراض، أمكن القول إن اتجاه التطور اللغوي بوجه عام هو الاتجاه المبين في الترسيمة التالية:

(43) اتجاه التطور اللغوي:

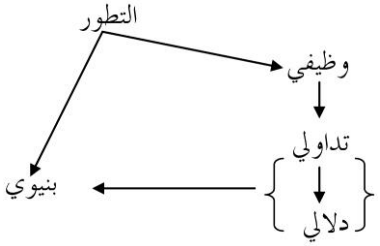

تجدر الإشارة، بهذا الصدد، إلى أمر هام بالغ الأهمية بالنسبة للتصوّر المقترح هنا لنموذج مستعملي اللغة وللتنميط والتطور اللغويين في ذات الوقت. إن الاتجاه الذي يتخذه إنتاج العبارات اللغوية أثناء عملية التواصل العادي هو نفس إتجاه تلازم التغليب أساس التنميط كما سبق أن بينا وهو أيضا نفس الاتجاه الذي تسلكه مراحل التطور. ففي العمليات ثلاثها يرد التداول أوّلاً والدلالة ثانياً والنحو ثالثاً. وإن كان لهذا دلالة، فدلالته دلالتان:

(أ) أن الافتراض الثاوي خلف بناء نموذج مستعملي اللغة وكيفية اشتغال قوالبه يرقي إلى درجة معقولة من الورود؛

(ب) وأن الترابط بين عمليات انتاج العبارات اللغوية والتنميط والتطور قائم يؤطره جهاز نظري واحد يشغّل نفس الإواليات في هذه العمليات الثلاث جميعها.

إن هذا المستوى من التعميم ومن الاقتصاد ومن البساطة في نفس الوقت هو ما يجب أن تصبو إليه، في نظرنا، كل نظرية لسانية تستهدف الجمع بين إقامة انحاء للغات الطبيعية ولأنماطها وتطورها بقطع النظر عن طبيعة المبادئ والمناهج المعتمدة.

4.1.4.3. أنواع التطور ومداه

يمكن إرجاع التطور عن طريق التنقل إلى ثلاثة أصناف كبرى هي: (أ) التنقل داخل نفس القالب و(ب) التنقل عبر القوالب و(ج) التنقل عبر أقسام الخطاب.

تشكّل هذه الأصناف الثلاثة إطاراً عامّاً يفي برصد ظاهرة التطور على اختلافها بما فيها "التحجّر" الذي دأب الدارسون على اعتباره المظهر الأساسي وربما الوحيد.

1.4.1.4.3. التنقل داخل نفس القالب:

المَرامُ هنا هو رصد ما يحدث من تغير داخل القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي في نفس الطبقة أو عبر الطبقات وفي نفس القويلب أو عبر القويلبات.

1.1.4.1.4.3. التنقل في القالب التداولي

يمكن التمييز هنا بين تنقل محلي وتنقل عبر الطبقات، بين تنقل داخل الطبقة الواحدة وتنقل من طبقة إلى طبقة.

(أ) يمكن أن يتم التنقل داخل الطبقة الواحدة بين قيمها في إطار نفس المخصّص. مثال ذلك ظاهرة تحجّر القوة الإنجازية التي تناولناها بتفصيل في مكان آخر (المتوكل (1993)) حيث بيّنا أن القوة الإنجازية المستلزمَة قد تصبح بالاستعمال قوة إنجازية حرفية وهو ماحصل في جل اللغات بالنسبة للتراكيب الاستفهامية المنفية التي أصبح فيها الإخبار المثبت قوة حرفية:

(44)أ- ألم أعطك كل ما أملك؟!

ب- لقد أعطيتك كل ما أملك

وقد يتم التنقل داخل الطبقة الواحدة من حيّز اللواحق إلى حيز المخصّص. ويحدث ذلك حين يتحوّل لاحق ما إلى مجرّد صُرفة (أداة) كما هو شأن العبارتين العربيتين **"قلّما" و"ربما"** والعبارتين الأنجليزية والفرنسية «**maybe**» و«**peut-être**». إن هذا الضرب من التحول يتم غالبا من لاحق إلى مخصّص وَفقاً لظاهرة التحجر إلاّ أنه يمكن أن يتخذ الاتجاه العاكس. ذلك ما حدث مثلاً، كما سبق أن بيّنا، في العربية الفصيحة المعاصرة والعربيات الدوارج حيث يلاحظ نزوع عام إلى الاستعاضة بلواحق لتحقيق القيم الإنجازية بدلاً من الأدوات.

(ب) قد يجاوز التنقل حيز الطبقة الواحدة فيتم من طبقة إلى طبقة أخرى. للتمثيل لذلك، يمكن اعتبار التنقل من قوة إنجازية مستلزمة إلى قوة حرفية يواكبه تنقل من طبقة الإنجاز إلى الطبقة الوجهية. فالتحوّل من الاستفهام المنفي إلى الإخبار المثبت في الجملتين (44 أ-ب)، مثلاً، تتولّد عنه السمة الوَجهية "التوكيد" كما يَدل على ذلك ورود إدخال الأداة المؤكدة **"لقد"**. فالجملة (44 ب) لا تحمل إخباراً مثبتاً مجرَّداً بل إخباراً مثبتاً مؤكّداً، كما يتضح من المقارنة بينها وبين الجملة (45) الحاملة لإخبار عادي:

(45) أعطيتك كل ما أملك

2.1.4.1.4.3. التنقل في القالب الدلالي:

يحدث في القالب الدلالي نفس نوعي التنقل اللذين لاحظنا حدوثهما في القالب التداولي أي التنقل داخل نفس الطبقة والتنقل عبر الطبقات. وهذه بعض الأمثلة لهذين الصنفين من التنقل:

(أ) من أمثلة التنقل المحلي، الحاصل في نفس الطبقة، تحوّل اللاحق التسويري **"كثيراً"** إلى مجرد صرفة تسويرية في بعض العربيات الدوارج كالسورية كما يدل على ذلك إمكان تقديمه على العنصر المسوَّر:

(46) الفستان هاد شكله كثير حلو!

(ب) ويمكن أن يُمثّل للتنقل عبر طبقات القالب الدلالي أي الطبقات التأطيرية والتسويرية والوصفية بالظواهر التالية:

(1) تنقلب الأفعال المحمولات، نواةُ الحمل المركزي، إلى مجرّد "أفعال مساعدة" تدل على الجهة. من هذه الأفعال "أفعال الشروع" و"أفعال المقاربة" مثلاً.

(2) وثمة محمولات تُجاوز في تحجرها الطبقة التسويرية إلى الطبقة التأطيرية حيث تصبح أفعالا مساعدة (ثم مجرّد أدوات) يتوسّل بها لتحقيق سمات زمنية. من هذه الأفعال الأفعالُ المساعدة المنقلبة عن محمولات دالة أصلاً على التنقل المكاني:

دارجة مغربية

(46) أ- **غادي** (غ) نسافروا اليوم

ب- **ماشي** (ماش) نسافروا اليوم

دارجة مصرية

(47) راح (حَ) يجي يوم وتحبيني

يتبين من هذه الأمثلة أن **الأفعال "غدا" و"مشي" و"راح"** تحوّلت من محمولات تامة دالة على التحرك المكاني (في أوقات معيّنة) إلى أفعال ناقصة مساعدة (تختزل فيما بعد في شكل أدوات مثل (غَ) و(حَ)) وظيفتها تحقيق السمة الزمنية "المستقبل القريب".

ويصدق نفس التحليل على "**كان**" بالنسبة للزمن وعلى "**أصبح**" و"**أمسى**" و"**ظل**"... بالنسبة للجهة.

(3) ويحدث أن يتنقل لاحق من طبقة ما إلى طبقة أخرى (تعلوها أو تسفلها) فيفقد معجميته ويصبح مجرّد صرفة. يحضرنا، في هذا الباب، مثال العبارة "**دأباً**" التي كانت لاحقا من لواحق الطبقة التسويرية يدل على جهة "الدوام" (أو "التكرار") وانتقلت إلى الطبقة التي تعلوها، الطبقة التأطيرية، حيث أصبحت صرفة تؤدي السمة الزمنية "المستقبل القريب".

عربية فصحى

(48) كان خالد يزور بكراً **دأباً**

دارجة مغربية

(49) **دابا** نمشِوا لمراكش

التنقل عبر طبقات القالب الدلالي يتم، إذن، من محمول إلى صرفة (فعل مساعد ثم أداة) أو من لاحق إلى صرفة. اكتفينا هنا بفحص بعض الأمثلة وبإمكان القارئ الاطلاع على غيرها في (المتوكل (1996)).

3.1.4.1.4.3. التنقل في القالب النحوي

مكونات القالب النحوي، كما نعلم، مكونات ثلاثة: صرف وتركيب وأصوات وهي المكونات التي يمكن أن تشكّل محطات التنقل داخل هذا القالب.

بالإمكان، في رأينا، إرجاعُ التحوّلات التي تحدث في هذا القالب إلى نزوع عام يتمثل أساساً في تقلّص الصرف لفائدة كل من التركيب والشق التطريزي من المكون الصوتي. وفي ما يلي بعضٌ من مظاهر هذا النزوع:

(أ) ينتقل الصرف من صرف تأليفي إلى صرف تحليلي، من تأدية قيم مختلف الطبقات بواسطة الاشتقاق أو الإلصاق إلى تأدية هذه القيم عن طريق أفعال مساعدة أو تراكيب مخصوصة.

ويمكن أن يدرج في نفس هذه الخانة النزوع إلى تعويض المخصّصات باللواحق كما سبق أن بيّنا.

(ب) يؤدّي فقدان الإعراب إلى تعويض الصرف في تحقيق الوظائف الدلالية والوجهية بالرتبة. من نتائج ذلك إضافة دور آخر إلى أدوار الرتبة: فبعد أن كانت مرصودة للوظائف التداولية، تصبح مطالبة بتحقيق الوظائف الدلالية والوجهية إلى جانب تحقيق الوظائف التداولية.

(ج) ويؤدّي انتهاء خلوص الرتبة للوظائف التداولية إلى استحداث تراكيب مخصوصة لتحقيق هذا الضرب من الوظائف أو الاستعانة بتراكيب موجودة يُعاد توزيع استعمالها أو يُعمَد إلى زيادة في تفعيلها. لنأخذ، للتوضيح، المثال التالي: من المعلوم أن الوظيفة البؤرية الفرعية "بؤرة الانتقاء" تؤدّى في العربية الفصحى عن طريق تصدير المكون المبأر (المتوكل (1993ب)):

(50) أ- أبكراً عشقت هندٌ أم خالدا؟

ب- **خالداً** عشقت هند!

بما أن هذا النوع من التصدير لم يعد ممكناً في العربيات الدوارج لجأت هذه اللغات إلى إعادة توزيع استعمال "التركيب التعييني" وتزويده بدور آخر ينضاف إلى دوره الأصلي الذي كان ينحصر في تحقيق "بؤرة التثبيت" (المتوكل (1993ب)) كما يتضح من المقارنة بين الجمل التالية من الدارجة المغربية:

(51) أ- واش هند حبَّت بكر والاّ خالد؟

ب-؟ **خالد** حبت هند!

ج- اللي حبّته هند **خالد!**

(د) أمّا تأثير تقلص الصرف في التطريز فيمكن التمثيل له بما لاحظنا حصوله (المتوكل (1986)) في الدارجة المصرية حيث تمت تقوية دور النبر في تحقيق فروع وظيفة البؤرة وتقوية دور التنغيم في تأدية الحمولة الإنجازية. ففي هذه الدارجة، فقدت أدوات الاستفهام (باستثناء الضمير المتحجّر **"هو"** الذي يُرصَد غالباً للاستفهام "غير الحقيقي") وأصبح الاستفهام يؤدّى بواسطة التنغيم وحده. قارن:

(52) فريد اتجوز شادية؟

(53) أ- هو انتو لابترحموا ولا بتخلوا رحمة ربّنا تنزل؟!

ب- انتولا بترحموا ولا بتخلوا رحمة ربّنا تنزل!

2.4.1.4.3. التنقل عبر القوالب

يمكن للتحوّل أن يحدث، أيضاً، من قالب إلى قالب آخر. من أمثلة هذا الضرب من التحوّل ما يلي:

(أ) ثمة لواحق تُجاوز حدودَ القالب الذي تنتمي إليه وتعبُر إلى قالب آخر. فاللاحق **"جدّاً"**، مثلا، لاحق إنجازي في الأصل كما يتبين من الجملة (54ج) التي هي شرح للجملتين (54 أ) و(54ب):

(54)أ- إن خالدا لم يعد كريما، **جداً**

ب- **جداً**، إن خالداً لم يعد كريماً

ج- أقول **جداً** (**بجدّ**)، لاهزلاً، إن خالداً لم يعد كريماً.

لكن هذا اللاحق "تزحلق" من الطبقة الإنجازية في القالب التداولي إلى القالب الدلالي و"رسا" في الطبقة التسويرية حيث أصبح يؤدّي دور تسوير المحمول:

(55) خالد كريم **جداً**

وتدخل في هذا الاستعمال الجديد للاّحق المعني بالأمر العباراتُ الجاهزة التي من قبيل (56):

(56) حسن **جداً**.

ومن الملاحظ أن **"جدّاً"** هذه تنزع إلى قطع شوط أبعد في التحجّر حيث تكاد تصبح مجرّد صُرفة تسويرية كما يدل على ذلك استعمالها مقدّمة على ما تسوّره:

(57) أصبحت المسألة **جد** مستعصية

(ب) بعد أن أشار إلى وجود نوعين من التقديم، تقديم تداولي وتقديم دلالي، تقديم تحكمه البؤرية (أو المحورية) وتقديم تحكمه سمات دلالية ("عاقل" / "غير عاقل")، بيّن جيفون (جيفون (1994)) أن التقديم الثاني ناتج عن تطور للتقديم الأوّل.

ويدخل في هذا الإطار كل مظاهر مسلسل ما يمكن أن نسمّيه "تدليل التداول" أي انتقال عناصر لغوية من حيز التداول إلى حيز الدلالة أو، بعبارة أخرى، من حيز "القصد" إلى حيز "المعنى".

ويمكن أن نورد هنا أيضاً مثالَ التراكيب الاستفهامية المنفية. ففي هذه التراكيب أصبحت القوة الإنجازية الإخبار التي كانت مجرد قوة انجازية مستلزمة مرهونٍ توّلدها بالسياق جزءاً من المعنى الحرفي للتركيب لا يتجزأ عنه.

(ج) أمّا التنقل من القالب الدلالي إلى القالب النحوي، فيمكن أن نمثل له بما أوردناه سابقاً وهو تحوّل المحمولات وبعض اللواحق من طبقتها الأصلية إلى طبقة أخرى. إن هذه الظاهرة مظهر من مظاهر التنقل داخل القالب الدلالي وبين طبقاته وهي أيضا، وبصفة غير مباشرة، تنقل من القالب الدلالي إلى القالب النحوي باعتبار انقلاب المحمولات واللواحق المعنية بالأمر من وحدات معجمية دلالية إلى وحدات صرفية (أفعال مساعدة أو أدوات).

2.4.1.4.3. التنقل عبر أقسام الخطاب:

ثمة صنف آخر من التنقل له دوره في التطور اللغوي وهو تنقل عنصر ما من قسم من أقسام الخطاب إلى قسم آخر.

من أبرز ظواهر هذا الصنف من التنقل ما يمكن تسميته "امتصاص المكونات الخارجية"، أي ظاهرة "تزحلق" أحد المكونات الخارجية (كالمبتدإ والذيل) داخل الجملة. وهي الظاهرة التي نتجت عنها تراكيب ما سُمّي قديماً "الاشتغال" من جهة:

(58) أ- زيد، قابلته

ب- زيداً قابلته

و"لغة اكلوني البراغيث" من جهة ثانية:

(59) أ- جاءوا، الأولاد

ب- جاءوا الأولاد

وقد عنيت نظرية النحو الوظيفي بهذه الظاهرة (ديك (1978) و(1997ب)) وتناولت مختلف تجلياتها في عديد من اللغات كالعربية الفصحى (المتوكل (1989) و(1993أ)) والدارجة المغربية (بنكور (1987)) والأمازيغية (أو سيكوم (2002)) والفرنسية (أقلعي (1987)). نحيل القارئ إذن على هذه الأدبيات ونكتفي هنا

بالتذكير بما يميز هذه الظاهرة كضرب من ضروب التطور عبر التنقل من قسم خطابي إلى قسم آخر، من "الجملة الكبرى" إلى "الجملة الصغرى".

1.2.4.1.4.3. آلية الامتصاص

نقول عن مكون خارجي ما (مبتدإ أوذيل أوآخر) إنه امتُصَّ داخل الجملة حين ينتقل من موقعه الخارجي ويصبح حدّاً من حدود الجملة ويكتسب سمات الحدود الداخلية الأخرى. من المقارنة بين الجملتين (58 أ–ب) يتبين أن المكون الخارجي المبتدأ ("**زيد**") تزحلق داخل الجملة التي تليه وأصبح حدّاً من حدود محمولها يحمل الوظيفة الدلالية "المتقبل" والوظيفة الوجهية "المفعول" والوظيفة التداولية "المحور". ويواكب تزحلق المبتدإ هذا، كما هو متوقع، زوال الوقف الذي كان يفصل بينه وبين الجملة.

ويستنتج المقارن بين الجملتين (59 أ–ب) أن المكون الخارجي الذيل ("**الأولاد**") امتصّ داخل الجملة التي قبله واكتسب بذلك وضعَ حدٍّ من حدود المحمول حامل للوظيفة الدلالية "المنفذ" والوظيفة الوجهية "الفاعل". وصاحب هذا الامتصاص كذلك انمحاء الوقف الفاصل بين الجملة والذيل.

2.2.4.1.4.3. دوافع الامتصاص

لظاهرة امتصاص المكونات الخارجية صنفان من الدوافع، دوافع وظيفية ودوافع بنيوية، نذكّر بها هنا في عجالة:

1.2.2.4.1.4.3. الدوافع الوظيفية

باعتبار الامتصاص مظهراً من مظاهر التحجّر، يمكن إرجاعه إلى "مبدإ نقل الوسم" وتفسيره انطلاقاً منه.

يتم نقل الوسم حين يتعلق الأمر بامتصاص المبتدإ والذيل عبر المرحلتين التاليتين:

(أ) يُضاف إلى التركيب العادي غير المرسوم، أي الجملة الصغرى، تركيب جديدٌ موسوم هو الجملة الصغرى مسبوقة بمبتدإ أو متبوعة بذيل:

(60) أ- شربت الشاي

ب- الشايُ، شربتُه

(61) أ- حضر الضيوف

ب- حضروا، الضيوف

(ب) يتكاثر استعمال التركيب الموسوم فينزع إلى فقدان موسوميّته ويصبح التركيب العاديّ المؤدّي لما كان يؤديه التركيب العادي الأصلي (أي الجملة الصغرى). وقد يؤدّي ذلك إلى إقصاء التركيب العادي الأصلي كما حصل في إحدى لغيات الفرنسية مثلاً (المتوكل (1993أ)).

2.2.2.4.1.4.3. الدوافع البنيوية

يظل الدافع الوظيفي المتمثل في نقل الوسم الدافع الأساسيّ للامتصاص تؤازره في ذلك دوافع مساعدة ذات طبيعة بنيوية يمكن إجمالها في ما يلي:

(أ) يمارس المحمول، باعتباره نواة الجملة، ضغطاً لا على حدوده (موضوعاته ولواحقه) فحسب بل كذلك على المكونات الخارجية، ضغطاً يستهدف استدراج هذه المكونات داخل الجملة؛

(ب) يؤتي هذا الضغط أكله فتتزحلق المكونات المعنية بالأمر إلى داخل الجملة حين ترتفع الموانع من جهة وتتوافر الميسّرات من جهة ثانية.

(1) الموانع الأساسية مانعان هما:

أوّلاً، وجود حواجز بين الجملة والمكون الخارجي كالأدوات الصدور مثل أداتي الاستفهام والمؤكّد "**إنّ**":

(62) أ- الشايُ، أشربتَه؟

ب- الشايُ، هل شربته؟

ج- الشايُ، إن الطفل شربَه

(63) أ-* الشايَ أشربته

ب-* الشايَ هل شربته

ج-* الشايَ إن الطفل شربه

ثانياً، ورود المكون الخارجي حاملاً لمؤشر يميزه كما هو شأن ما أسميناه "أدوات الابتداء" مثلاً («as for» «quant à»).

(2) ييسِّر الضغطَ المَمارس وجودُ ضمير يمثل المكون الخارجي داخل الجملة كالضمير الوارد في الجمل (62 أ-ج) مثلاً. وتكمن عملية التيسير هذه في كون ذلك الضمير يقوم بدور الوسيط بين المحمول والمكون الخارجي ودورِ "الموصِّل" لضغط الأوّل على الثاني. دور التوصيل هذا دور هامّ إذ إن المبتدأ لا يمتصّ في اللغات التي لا يربطه فيها بالجملة رابط كاللغة الصينية مثلاً.

3.2.4.1.4.3. انعكاسات الامتصاص

لامتصاص المكونات الخارجية انعكاسات لاعلى بنية الجملة فحسب التي تتحوّل من جملة كبرى إلى جملة صغرى بل كذلك على اللغة ككل. والانعكاسات العامة هذه فئتان: انعكاسات وظيفية وانعكاسات بنيوية، انعكاسات على القالب التداولي وانعكاسات على القالب النحوي.

1.3.2.4.1.4.3. الانعكاسات الوظيفية

يحدِثُ امتصاصُ المبتدإ أو الذيل تغييراً في رصيد الوظائف التداولية وهو التغيير التالي:

(أ) إذا كانت اللغة المعنية بالأمر من اللغات التي تضيف إلى الوظائف الداخلية (فروع المحور والبؤرة) وظائف خارجية كوظيفتي المبتدإ والذيل، فإن ظاهرة الامتصاص تفُقدها هذا الضرب الأخير من الوظائف وتلزمها بالعمل من جديد على استحداث تراكيب مبتدئية وذيلية أخرى؛

(ب) قصرنا الحديث هنا على امتصاص المبتدإ والذيل دون باقي المكونات الخارجية كالمنادى والعبارات الفواتح أو الخواتم. إذا افترضنا أن امتصاص هذه الأصناف من المكونات الخارجية أمر وارد (وهو ما لا نستطيع الجزم به الآن) أصبح من المتوقع أن يحدث ذلك ضموراً في الطبقة الاسترعائية بتقلّص عدد وأنواع قيمها.

2.3.2.4.1.4.3. الانعكاسات البنيوية

تجاوز نتائج امتصاص المبتدإ والذيل حيّزَ القالب التداولي إلى حيّز القالب النحوي حيث تنعكس هذه الظاهرة على التركيب كما تنعكس على الصرف وبوجه أخصّ على الرتبة ونسق التطابق.

(أ) فيما يتعلق بالرتبة، يؤدّي امتصاصُ المبتدإ إلى تحويل الرتبة "فعل–فاعل–مفعول" مثلاً إلى الرتبة "فاعل–فعل–مفعول" وهو ما يمكن اعتباره حاصلاً في العربية الفصحية والعربيات الدوارج حيث يلاحظ النزوع إلى تصدير الفاعل (الذي هو مبتدأ ممتص). وقد يترتب عن امتصاص الذيل أن تنقلب البنية الرتبية من البنية "فعل–فاعل–مفعول" إلى البنية "فعل–مفعول–فاعل" باعتبار الفاعل الجديد محوّلاً عن ذيل يمثله داخل الجملة ضمير فاعل كما يتبين من المقارنة بين التمثيلين الآتيين:

(64) أ– [فعل–ضمير فاعل (س^1) – مفعول]، ذيل (س^1)

ب– [فعل–تط – مفعول – فاعل]

(ب) حين يتزحلق المكون الخارجي داخل الجملة التي تليه (المبتدأ) أو التي قبله (الذيل) ويصبح مكوناً من مكوناتها، يتحوّل الضمير الذي كان يمثله داخلها إلى مجرّد علامة تطابق. ذلك ما يمكن استيضاحه من المقارنة بين البنيتين (64أ) و(64ب) مثلاً حيث يرمز **تط** إلى علامة المطابقة التي كانت أصلاً ضميراً فاعلاً. وهو ما يمكن أن نعدّه حاصلاً في البنيات الاشتغالية في العربية حيث يتحوَّل الضمير الرابط بين المبتدإ والمحمول إلى علامة مطابقة. قارن بين التمثيلين التاليين للجملتين (58 أ–ب):

(65) أ– [مبتدأ (س^1)، [فعل – ضمير فاعل – ضمير مفعول (س^1)]

ب– [مفعول – فعل – ضمير فاعل – تط]

انقلاب الضمائر هذا إلى علامات تطابق من شأنه، كما هو متوقّع، أن يحدث تغيّراً هامّاً في نسق التطابق يتمثل في خرق للنسق الأصلي كما هو الشأن بالنسبة للعربيات الدوارج حيث أصبح الفعل يطابق فاعله جنساً وعدداً حتى في حالة تأخر الفاعل عن الفعل:

عربية فصحى

(66) أ- خرج الأولاد

ب-* خرجوا الأولاد

دارجة مغربية

(67) خرجوا الاولاد

أو في استحداث لتطابق جديد غير معهود في النسق الأصلي كتطابق الفعل مع مفعوله في بنيات الاشتغال في اللغة العربية كما يتبين من التمثيل (65ب) مثلا.

لنلاحظ بصدد انعكاسات امتصاص المبتدإ والذيل أن التطور يأخذ، هنا أيضاً، الاتجاه المتوقع: تغيير في الوظيفة أي في القالب التداولي يستتبع تغييراً في البنية أي في القالب النحوي وهو الاتجاه الذي يتخذه اشتغال القوالب في نموذج مستعملي اللغة.

(ج) من التصنيفات المقترحة في الدراسات التنميطية (لي (1975) مثلاً) إدراج اللغات في خانتين: خانة اللغات "المبتدئية" وخانة "اللغات الفاعلية". ويمكن أن تفهم ظاهرة امتصاص المبتدإ على أنها انطلاق لتحوّل لغات الصنف الأول إلى لغات الصنف الثاني.

2.4.3. التطور بالانتقال

تدرجُ جميع أصناف هذه التغيرات في ما أسميناه "التطور عن طريق التنقل" الذي حدّدناه بأنه التحوّل الذي يحدث داخل النمط اللغوي الواحد.

هذا الصنف من التطور يظل حبيسَ نفس النمط اللغوي إذ إن ما يحدثه من تغيرات وظيفية وبنيوية يظل في إطار الانتقاء (أو الاجتزاء) الذي يحدّد هذا النمط. على هذا الأساس، يمكن أن نقول إننا أمام تطور تنقلي حين يتعلق الأمر بتغيرات تمس حيّزَ انتقاء اللغات الموجَّهة تداولياً مثلاً.

إلاَّ أن التنقل قد يجاوز هذا الحيز فيصبح انتقالاً. آنذاك نكون أمام انتقاء جديد يفضي إلى التحوّل الجذري من نمط لغوي إلى نمط لغوي آخر.

في انتظار المزيد من الدراسات الميدانية المدقّقة، سنكتفي هنا بإيراد الملاحظات العامة التالية:

(أ) يؤدّي التطور عن طريق الانتقال إلى تحوّل لغة مـــا (أو مجموعـــة مـــن اللغات) من نمط لغوي ما إلى نمط لغوي آخر على أن يكون النمطان، النمط المنطلق والنمط الهدف، نمطين من الأنماط الممكنة كنمطي اللغات الموجهة تداولياً واللغات الموجّهة دلاليا الآنف تحديدهما؛

(ب) توحي المعطيات بأن الانتقال من نمط اللغات الموجّهة تداولياً إلى نمـــط اللغات الموجّهة دلالياً أوردُ من الانتقال الذي يتخذ الاتجاه العكســـي. فالمتوقع، مثلاً، أن تنتقل اللغات التي من نمط اللغة الألمانية إلى لغات من نمط اللغات الأنجليزية لا العكس. بعبارة أخرى اعمّ، يمكن أن نســـتنتج من تاريخ اللغات المتسمة بغِنى التداول والصرف والإعراب أن المنتظـــر هو أن تنتقل هذه اللغات إلى لغات غير إعرابية ثابتة الرتبة لا أن تنتقـــل هذه إلى تلك.

(ج) ممّا يمكن توقعه، أيضاً، أن يتم الانتقال بالتدريج وعلى مراحل. ويمكّننا من التنبؤ بهذا الانتقال المتدرّج ورصده مفهومُ المتواصلة الـــتي يحـــدّها النمطان القطبان، نمطا اللغات الموجّهة تداولياً واللغات الموجّهة دلالياً.

مفاد هذا أننا قد نجد لغات في محطّات وُسطى تتفاوت من حيث اقترابها من النمط القطبـــي الهدف أو ابتعادها عنه.

3.4.3. حدود التطور: التطور الممكن/التطور غير الممكن

سبق أن أشرنا إلى أن النظرية اللسانية التي تسعى في تحصيل الكفايـــة المثلـــى مطالبة لا ببناء أنحاء اللغات الخاصة فحسب بل كذلك بتحديد الأنمـــاط اللغويـــة الممكنة والتنبؤ بالممكن من التطور وغير الممكن منه.

فيما يخص التطور، يمكن، انطلاقاً من التنميط المقترح هنا، أن نعرّف التطور الممكن بأنه التطور الذي لا يؤدّي إلى الخروج عن أحد الأنماط الممكنة.

قد تطرأ على لغة ما تغيرات وظيفية أو بنيوية من شأنها أن تنأى بهـــا عـــن التطور المتوقع وأن تُخرجها عن الممكن من الأنماط. إذا صح الافتراض أن التطور يتجه من اللغات ذات التركيب الشفاف إلى اللغات ذات التركيب الملتبس، مـــن

اللغات الموجّهة تداوليا إلى اللغات الموجّهة دلالياً، أمكن القول بأن التطور السائر في هذا الاتجاه يحكمه ويقيّده "مبدأ الشفافية" (أو "مبدأ الإسقاط") القاضي بالتقليص، ما أمكن ذلك، من المسافة بين الوظيفة والبنية، بين التداول والدلالة من جهة وبين النحو من جهة ثانية.

بناءاً على هذا المبدإ يكن القول إنه كلما تباعدت المسافة بين هذين المستويين في لغة ما وتزايد، بذلك، التباس بنيتها حصل فيها تلقائيّاً ما يكفّها عن المضي في ذلك الاتجاه ويعيدها إلى حدود التطور الممكن بإخضاعها من جديد لمبدإ الشفافية.

هذه الظاهرة هي ما يصطلح على تسميته عادة، "إعادة التحليل" («re-analysis»).

خلاصة:

يمكّن نموذج مستعملي اللغة، في إطار التصوّر المقترح هنا، نظرية النحو الوظيفي، إضافة إلى وصف عملية التواصل إنتاجاً وتأويلاً، من الاضطلاع بمهمتي تنميط اللغات ورصد تطورها والربط بين هاتين المهمتين فيما بينهما وربطهما معاً بالمهمة الأولى.

تنقسم اللغات، بالنظر إلى حيّز ما تنتقيه على وجه التغليب من القالب التداولي والقالب الدلالي والقالب النحوي، إلى نمطين قطبين يحدَّان متواصلة من إمكانات التنميط تحدّد الأنماط اللغوية الممكنة وتفرزها عن الأنماط غير الممكنة: نمط اللغات الموجّهة تداوليا، ونمط اللغات الموجهة دلالياً.

إذا آل التنميط إلى الانتقاء فإن التطور آيل إلى تحوّل من نوعين، تحوّلِ تنقل ينحصر في نفس الحيز الانتقاءي ويظل حبيس النمط الواحد وتحوّل انتقال يجاوز النمط الواحد إلى غيره على أساس أن يتم التحوّل من اللغات الموجّهة تداولياً نحو اللغات الموجّهة دلالياً في أغلب الأحوال.

يقيّد التنميطَ اللغويَّ خضوعُه لشروط الانتقاء الممكن ويقيّد التطوّر بشقيه التنقلي والانتقالي وجوبُ انحصاره في حيز الأنماط الممكنة وخضوعه لمبدإ تقليص

المسافة بين البنيتين التحتية (التداولية والدلالية) والمكوّنية، مبدإ الشفافية (أو الاسقاط).

تظل صحة نتائج هذا الفصل، بالطبع، رهينةً بما يمكن أن يسفر عنه تعميق البحث في التنميط والتطور من وجهة نظرية النحو الوظيفي ومن منظور تصوّرنا لبناء نموذج مستعملي اللغة وكيفية اشتغال قوالبه على الخصوص.

الفصل الخامس

نموذج مستعملي اللغة وأنماط الخطاب

0- مدخل:

من المعلوم أنَّ تنميط الخطابات في اللغات الطبيعية كان ولا يزال من القضايا التي اهتم بها باحثون في مجالات مختلفة: نقاد وسيميائيون ولسانيون منشغلون بإشكالات النص إلى جانب إشكالات الجملة المنفردة.

وقد اختلفت التنميطات المقترحة في هذه المجالات باختلاف المنطلقات النظرية واختلاف المعايير المعتمدة في التمييز بين نوع خطابي وآخر. دون أن نعرض لهذه التنميطات المقترحة ونقوِّمها ونفاضل بينها، سنحاول هنا أن نرسم معالم مشروع تنميط يقوم على الإفتراض التالي: تختلف الخطابات فيما بينها وتتآلف في أنماط معينة حسب إيوائها لنموذج مستعملي اللغة وتحقيقها لبنياته وقوالبه.

وسيكون مطمحنا الأبعد في البحث التالي إثباتَ أنَّ تحقق نموذج مستعملي اللغة في الأنماط الخطابية يتم عن طريق نفس الإوالية، إوالية الانتقاء التغليبي، التي يتم بها تحققه في أنماط اللغات كما بيَّنا في الفصل السابق.

1. تنميط الخطابات: نحو إعادة للتأسيس

أقترح على القارئ الكريم أن نتخذ منطلقاً لإعادة تأسيس تنميط الخطابات ملاحظاتٍ توصلنا إليها في بحث سابق (المتوكل (2001)) بعد فحصنا للتصنيف المقترح في نظرية النحو الوظيفي (ديك (1997)) لمختلف أنواع الخطاب الممكنة.

1.1. الخطاب وتصنيف الخطابات في النحو الوظيفي: تذكير

نعلم جميعاً أن الاهتمام بإشكالات الخطاب الذي يُجاوز الجملة المفردة حديثُ العهد في نظرية النحو الوظيفي إذا ما قيس بالاهتمام بقضايا الخطاب الذي يقف عند الجملة الواحدة لا يتعداها. من المترتب عن ذلك، أن المقاربة الخطابية النصّية في هذه النظرية ما زالت تحتاج إلى المزيد من التحديد والدقة فيما يخص مفهوم الخطاب ذاته أوَّلاً والأنماط الكبرى الممكن أن تُرجَع إليها مختلف الخطابات في اللغات الطبيعية ثانياً.

1.1.1. الخطاب ناتج عملية/الخطاب عملية إنتاج

تقضي المرتكزات النظرية والمنهجية للنحو الوظيفي ألاّ يُفهم الخطاب، جملة كان أم نصّاً كاملاً، إلاّ على أساس أنه منطوق/مكتوب يشكّل وحدة تواصلية تامة في مقام تواصلي معين (المتوكل (2001)). ولا يظهر الاختلاف بين النحاة الوظيفيين إلاّ حين يتعلق الأمر بالمنظور المنطلق منه في مقاربة الخطاب. هذا المنظور منظوران يمكن بسطهما في إيجاز كما يلي:

(أ) أوّل هذين المنظورين يقضي بأن يُقاربَ الخطاب باعتباره المنطوق/المكتوب الناتج عن عملية التخاطب أي باعتباره قطعة واحدة نهائية. وهو المنظور السائد اعتماده في جل أدبيات النحو الوظيفي (ديك (1997)، كرون (1997)، هنخفلد (1997)، المتوكل (2001) وآخرين)).

(ب) في مقابل ذلك، يمكن أن نستشف من بعض الأبحاث الأخيرة (هنخفلد (2002) وباكير (2002)) ظهور تيار يتوجّه نحو رصد عملية إنتاج الخطاب ذاتها، نحو مقاربة الخطاب في مراحل بنائه ورصد هذه المراحل مرحلة مرحلة.

ويمكن توضيح الفرق بين هذين المنظورين بالقول إن الأوّل منظور "تأويلي" في حين أن الثاني منظور "توليدي" أو بتعبير آخر، إن الأوّل يؤسّس لنموذج للمتكلم والثاني لنموذج للمخاطب.

2.1.1. تصنيف الخطابات

يُرفق النحاة الوظيفيون، غالباً، دراستهم لإشكالات الخطاب بتحليل لبعض النصوص (السردية وغيرها) إلاّ أن هذه النصوص تُورد كعيّنات للتمثيل فحسب ولا نكاد نجد في هذه الأدبيات محاولةً لتنميط الخطابات باستثناء ما ورد في الجزء الثاني من كتاب ديك (1997ب)) والذي سبق أن عرضنا له في (المتوكل (2001)).

يعتمد تصنيف ديك للخطابات خمسة معايير هي التالية:

(1) **قناة التخاطب**: كأن يكون الخطاب شفوياً أو مكتوباً؛

(2) **نوع التخاطب**: (حوار، مونولوج...)؛

(3) **طريقة التخاطب**: كأن تتم عملية التخاطب بكيفية "مباشرة" (محادثة بين جليسين) أو شبه مباشرة (مكالمة هاتفية) أو غير مباشرة (رسالة...)؛

(4) **الغرض من التخاطب**: حيث يتميز الخطاب السردي عن الخطاب الحجاجي والخطاب العلمي والخطاب الفني وغير ذلك.

(5) **صيغة التخاطب**: حيث يُميّز بين الخطاب اليومي والخطاب الرسمي والخطاب المؤسساتي.

وقد أبدينا بعض الملاحظات في مكان آخر (المتوكل (2001)) على هذه المعايير الخمسة وعلى إمكان اعتمادها في تنميط الخطابات.

ولعل أهم ما يلاحظ عليها، سواء أُأخذت منفردة أم مجتمعة، أنها معايير "خارجية" لا تكفل، بالتالي، التأسيس لتنميط يعتمد البنية الداخلية للخطاب ذاتها.

هذا لا يعني أنها معايير غير واردة بالمرة، وإنما يعني أنها لا يمكن أن تكتسب إجرائيتها إلاّ إذا أُدرِجت في مجموعة معايير بنيوية أعمّ على أساس أن تعتمد في التمييز بين أنماط فرعية داخل النمط الخطابي الواحد. وذلك ما سنعرض له في المبحث الموالي.

2.1. نموذج مستعملي اللغة وتنميط الخطابات

كبديل لتصنيف الخطابات المقترح في نموذج النحو الوظيفي المعيار (ديك (1997))، نضع هنا خطاطة لتنميط مغاير، تنميط ينطلق من الخصائص البنيوية للخطاب على أساس أن هذه الخصائص ناتج لتحققات مختلفة لنموذج مستعملي اللغة.

1.2.1. أطروحة الانطلاق

لنذكّر أن الأطروحة المتبناة في هذا البحث رمّته هي أن نفس الجهاز الواصف، الذي نعدّه من كليات النحو الوظيفي، يتحقق ويشتغل بدرجات متفاوتة في مختلف أقسام الخطاب ومختلف أنماط اللغات وتطورها.

بيّنا في الفصل الثالث أن هذا النموذج المجرّد العامّ يتحقق بقوالبه ومستوياته وبنياته في النص والجملة والمركّب والكلمة المفردة تحققات تختلف من حيث الكمّ ومن حيث الكيف وفقاً للطاقة الإيوائية لأقسام الخطاب هذه. وعرضنا بالتفصيل، في الفصل الرابع، لكيفية تحقق نفس النموذج وإواليات هذا التحقق في مختلف اللغات والدور الذي يقوم به في مسلسل تطورها. وقد تبيّن لنا، من خلال هذا العرض، أن اختلاف أنماط اللغات آيل، في نهاية الأمر، إلى انتقاء ذي طابع تغليبي لعناصر نموذج مستعملي اللغة وأن ما يطرأ على هذه الأنماط من تطور راجع إلى تحوّل في هذا الانتقاء إما عن طريق تنقل محلّي أو انتقال جدري. وبناءاً على هذا الافتراض، أمكننا ردّ مختلف اللغات إلى نمطين أساسيين، لغات موجهة تداولياً ولغات موجهة دلالياً كما أمكننا حصر تطورها في متواصلة قطباها هذان النمطان.

وتوحي نتائج فحصنا لعينات من مختلف الأنواع الخطابية (تلك المنصوص عليها في مقترح ديك (1997 ب)) أن نفس هذه الأطروحة واردة كذلك حين يتعلق الأمر بتنميط الخطابات، وأنه من الممكن افتراض أن الاختلاف القائم بينها، من حيث بنيتها، مردّه اختلاف في انتقاء عناصر نموذج مستعملي اللغة وتغليب بعضها على بعض.

2.2.1. أساس التنميط: الانتقاء التغليبي

يختلف تحقق نموذج مستعملي اللغة في الخطابات وتتآلف هذه الخطابات في أنماط معينة طبقاً للعناصر المتنقاة أو المغلّبة.

1.2.2.1. الانتقاء المحض/التغليب

شرحنا في الفصل السابق بما نظنه كافياً أن الإوالية التي يقوم عليها تحقّق عناصر نموذج مستعملي اللغة ليست انتقاء إقصائياً يأخذ عناصر ويلغي أخرى وإنما هو انتقاء تغليبي، أن استخدام عناصر معيّنة لا يعني إهمال العناصر الأخرى وإنما يعني فقط أن العناصر الأولى مغلّبة على العناصر الثانية.

هذا ما رأيناه حاصلاً في تعامل مختلف أنماط اللغات مع نموذج مستعملي اللغة وهو ما يحصل كذلك، كما سنرى، حين يتعلق الأمر بأنماط الخطاب مع فارق قد تكون له أهميته ويكمن في أمرين اثنين:

(أ) تختلف اللغات في استخدام القوالب المركزية الثلاثة (التداولي والدلالي والنحوي) من حيث تغليب قالب على آخر إلاّ أنها تكاد تستخدم استخداماً واحداً القوالبَ المساعدة (المنطقي والمعرفي والاجتماعي والإدراكي). في مقابل هذا، يلاحظ أن أصناف الخطابات تتعامل مع القوالب المساعدة تعاملاً مختلفاً (المتوكل (1998)) حيث يظهر هنا بجلاء تغليب قالب (أو قالبين) على بقية القوالب. من أمثلة ذلك، أن في الخطاب "العلمي" يقل استخدام القالب الاجتمَاعي بل يكون شبه منعدم إذا ما قيس باستخدام القالبين المنطقي والمعرفي. وللقالب المنطقي حظوة خاصة في الخطاب الحجاجي مقارنة بالقوالب المساعدة الأخرى.

(ب) اقترحنا في فصل سابق، وقبل ذلك في مكان آخر (المتوكل (1995) و2001))، تزويد نموذج مستعملي اللغة بقالب إضافي هو القالب "الإبداعي" (أو التخييلي في اصطلاح البوشيخي (1998)) الذي يضطلع برصد خصائص الخطاب "الفني" بوجه عام. ويجدر أن نشير مرة أخرى إلى أن القالب الإبداعي يُستخدم بامتياز في الخطاب الفني إلاّ أنه لا يمكن القول إنه ملغًى إلغاء تامّاً في الخطابات

الأخرى. فالخطاب المسمّى "عادياً" لا يخلو من "فنيّة" حتى في الحالات التي تقترب فيها فنيته من "الدرجة الصفر".

2.2.2.1. التغليب والقوالب

يقع التغليب فيما بين القوالب المركزية كما يقع داخل زمرة القوالب المساعدة على أساس أنّ عملية التغليب هذه تحكمها تلازمات معينة.

1.2.2.2.1. القوالب المركزية

من المعايير العامة التي اعتُمِدت أساساً لتصنيف الخطابات معيار مدى حضور منشئ الخطاب (المتكلم/الكاتب) في خطابه.

في هذا الإطار نجد في الكتابات الأدبية تمييزاً بين الخطاب الذي يتكاثف فيه حضور المتكلم (بالمعنى الواسع لهذا المصطلح) والخطاب الذي يقل فيه حضوره أو يكون شبه منعدم، بين الخطاب "الذاتي" من جهة والخطاب "الموضوعي" (أو "المحايد") من جهة ثانية.

وقد استُخدِم هذا المعيار في مقاربات لسانية أبرزها مقاربة بنفنيست (بنفنيست (1966)) حيث قُوبِل بين «discours» و«récit»، بين الخطاب المتسم بحضور منشئه فيه والخطاب الذي ينمحي فيه منشئه حتى يبدو أنه لا منشئ له. وقد استطاع بنفنيست أن يرصد الفروق بين هذين الصنفين من الخطابات من خلال خصائص بنيوية أهمها تقابلات بين الصيغ الفعلية ("الماضي البسيط"/"الماضي المركب" في اللغة الفرنسية) وبين بعض الظروف الزمانية. نفس هذا المعيار، معيار حضور المتكلم في خطابه، يمكن أن يتناول في إطار تصوّرنا لنموذج مستعملي اللغة على النحو التالي:

(أ) أن يكون المتكلم حاضراً في خطابه يعني، في منظورنا، أن هذا الخطاب يغلّب القالب التداولي على القالب الدلالي؛

(ب) ويعني، في مقابل ذلك، انمحاء المتكلم من خطابه (أو شبه انمحائه على الأصحّ) أن الخطاب يقوم بعملية تغليب عكسية، أي أنه يغلّب القالب الدلالي على القالب التداولي؛

(ج) يتمثل تغليب القالب التداولي في تكثيف أحد مستوييه (البلاغي والعلاقي) أو إحدى بنيات هذين المستويين (البنيات الاسترعائية والإنجازية والوجهية) أو في تكثيف القالب ككل؛

(د) في الحالات العاديَّة يُستخدَم القالبان التداولي والدلالي معاً ولو بدرجات متفاوتة إلاّ أنه من الممكن أن نتوقع حالتين قصويين إحداهما أن يقترب استخدام القالب الدلالي من الدرجة الصفر كما يحدث في الخطابات "الوجدانية" الصِّرف الموغلة في الإنشائية وثانيتهما أن يتم العكس حيث يبلغ تقليص استخدام القالب التداولي منتهاه فيستحيل الخطاب بذلك إلى مجرّد وصف محايد لواقعة أو سلسلة وقائع معينة.

هاتان الحالتان القصويان يمكن أن تعدّا قطبي ثنائية بنفنيست الآنفة الإشارة إليها.

2.2.2.2.1. القوالب المساعدة

تختلف الخطابات، كما مر بنا، من حيث تعاملها لامع القوالب المركزية فحسب بل كذلك مع القوالب المساعدة التي هي القالب المعرفي والقالب المنطقي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي.

من الإختلاف في التعامل مع القوالب الأربعة أن بعض الخطابات يلجأ بكثرة إلى القالب الإدراكي كالخطاب العادي الآني الذي تتم الاستعانة فيه، إنتاجاً أو تأويلاً، بعناصر الموقف التواصلي ذاته. ومن هذا الاختلاف كذلك أن بعض الخطابات يُكثّف استخدام القالب المعرفي كالخطاب المنعوت بالعلمي أو القالب المنطقي كالخطاب الحجاجي مثلاً. ومنه أيضاً أن فئة من الخطابات تركز على القالب الاجتماعي كالمحادثات "الصّالونية" المختلفة مثلاً.

3.2.2.1. تلازم التغليب

لنذكّر بأن المقصود بتلازم التغليب هو أن يستتبع تغليب عنصر ما من نموذج مستعملي اللغة تغليب عنصر آخر (قالب أو مستوى أو بنية). وقد رأينا، في الفصل السابق، الدور الذي يقوم به هذا المفهوم في تنميط اللغات وتطورها.

هنا أيضاً، نلاحظ أن له دوراً في تحديد الأنماط الخطابية. ويقع التلازم في هذا الباب بين القوالب المركزية كما يقع بينها وبين القوالب المساعدة.

(أ) من الممكن توقعه، بصفة عامة، أن يستتبع تغليب القالب التداولي على القالب الدلالي أو العكس استخداماً مختلفاً لإواليات القالب النحوي. ويكون ناتج تغليب أحد هذين القالبين على الآخر أن تختلف خصائص الخطاب الصرفية- التركيبية- التطريزية؛

(ب) يشكّل تغليب أحد القوالب المركزية، خاصة القالبين التداولي والدلالي، قيداً على استخدام القوالب المساعدة.

من الممكن توقعه، في هذا الصدد، مثلا، أن يُستخدَم القالبان الإدراكي والاجتماعي أو أحدهما في خطاب يغلّب القالب التداولي أكثر من استخدامهما في خطاب يغلّب القالب الدلالي. ولنُشر إلى أن هذا الضرب الثاني من التلازم، بخلاف الضرب الأوّل، أحرى بأن يُدرَج في النزوعات العامة من أن يعدَّ من القيود الصارمة لكونه يحتمل الاستثناء ولكونه غير خاضع للاطراد التام.

3.2.1. أنماط الخطاب

نصل الآن إلى التساؤل التالي: ماهو تنميط الخطابات الذي يفضي إليه اعتماد المعايير الذي عرضنا لها في فقرات المبحث السابق؟

في الواقع، ما لدينا الآن، لا يمكّننا إلاّ من رسم المعالم الكبرى لتصوّر عام على أساس أن يمدّنا تعميق البحث في هذا الباب بما يتيح توضيح هذا التصور وتدقيقه.

(أ) يمكن أن نميّز بين نمطين رئيسين، بين الخطاب المغلّب للقالب التداولي والخطاب المغلّب للقالب الدلالي. للإحالة على هذين النمطين يمكن أن نصطنع ما شئنا من الأسماء. لكننا نقترح التقابل التالي: "الخطاب الموجّه تداولياً"/"الخطاب الموجّه دلالياً". ما يزكّي هذا الاقتراح المصطلحي هو أنه يتيح الربط بين تنميط اللغات وتنميط الخطابات وأنه يبرز أهمية دور تغليب أحد هذين القالبين لا بالنسبة لوصف اللغات وتنميطها ورصد تطورها فحسب بل كذلك بالنسبة لتشكيل بنية الخطابات وتحديد نمطها.

(ب) إتماماً للربط بين تنميط اللغات وتنميط الخطابات، وعلى غرار ما اقترحناه في الفصل السابق، يمكن أن نعدّ هذين النمطين الخطابيين الرئيسين قطبين لمتواصلة تنتظم مختلف أنماط الخطاب على أساس المعايير العامة التالية:

(1) درجة تغليب أحد القالبين التداولي والدلالي أو، بتعبير آخر، اقتراب الخطاب من أحد قطبي المتواصلة أو ابتعاده عنه؛

(2) العنصُر (المستوى أو الطبقة أو القيمة الطبقية) المبأر استخدامه من القالب المغلّب كما يحصل في خطاب المحادثة المباشرة الذي يكثّف استعمال الطبقة الاسترعائية من المستوى العلاقي أو في الخطاب "المتعدّد القراءات" حيث اللجوء إلى إواليات الاستلزام الحواري التي تتيحها الطبقة الإنجازية مثلاً؛

(3) التغليبُ الذي يلحق القوالب المساعدة كتغليب القالب المعرفي في الخطاب العلمي أو تغليب القالب المنطقي في الخطاب الحجاجي مثلاً.

2. الخطاب السردي نموذجاً

نريد هذا المبحث مبحثاً تطبيقياً نفحص فيه مدى ورود الأطروحة العامة المدافع عنها في المبحث السابق بالنسبة لعينة من الخطابات: الخطاب السردي.

1.2. السرد: تعريف أوّلي:

إن التعريف الحقيقي للخطاب السردي (كما لكل أنواع الخطابات) هو ما يمكن استخلاصه من رصد خصائصه التداولية والدلالية والنحوية وهو ما سنحاول القيام به في فقرة لا حقة.

في انتظار ذلك نكتفي هنا بالتذكير بالتعريف التقريبي الشائع وهو التعريف الذي يميز الخطاب السردي عن غيره بكونه الخطاب الذي يتضمن سلسلة من الوقائع (أعمال، أحداث، أوضاع...) تربط بينها علاقات توال (أو تزامن).

ويشكّل السرد، بهذا المعنى، قِوام القصة والراوية والنقل المباشر (الروبورتاج) والأسطورة والخرافة الشعبية وغير ذلك.

2.2. النمط/التوجُّه

قبل الدخول في فحص خصائص الخطاب السردي، نود أن نشير إلى أمر لـــه أهميته وهو التالي: بيّنا في المبحث السابق أن مختلف الخطابات يمكن أن يتم تحديدها انطلاقاً من المواقع التي تأخذها داخل متواصلة يحدّها قطبا "الخطاب الموجّه تداوليّاً" و"الخطاب الموجّه دلالياً".

ما يهمنا الإشارة إليه هنا أن هذين المصطلحين لا يجب أن يفهما على أساس أنهما يحيلان على نمطين خطابيين متمايزين مترافعين بقدر ما يجب أن يفهما علـــى أساس أنهما يحيلان على وضعين خطابيين يمكن أن يتخـــذهما أي خطـــاب مـــن الخطابات المعروفة بل يمكن أن يتواردا في نفس النص.

فيما يخص الخطاب السردي، يمكن أن يرد النص موجّها تداوليّاً يكون فيـــه القالب التداولي حاضراً بمستوياته وطبقاته أو بجلها وهو الوضع الذي نجده، مثلا، في خطابات السيرة الذاتية والمذكّرات، كما يمكن أن يرد موجّهاً دلالياً مقلّصاً فيه استخدام القالب التداولي التقليص الأقصى وهو ما نجده في ما يمكن تسميته "السّرد الصّرف" («Récit pur») تبعاً لاصطلاح بنفنيست.

ويمكن أن يحصل في نفس النص أن ننتقل من السرد الموجّه دلالياً إلى الســـرد الموجّه تداولياً حين يُقلِع منتج النص عنِ حياده بكيفية ما ومكان ما و"يظهـــر" في النصّ الذي ينتجه[1]. ومن أمثلة هذا الانتقال أن "يتدخل" القاص (أو الروائـــي) معلّقًا أو محلّلاً أو شارحاً، حين يتحوّل إنتاج النص من القاصّ الذي "مـــن ورق" إلى الكاتب الذي "من لحم ودم" بلغة بارث (بارث (1970)).

3.2. نموذج مستعملي اللغة في الخطاب السردي

نعتزم هنا استجلاء ورصد خصائص الخطاب السردي ونقتـــرح، تســـهيلاً لمسطرة التطبيق، أن نقصر هذه العملية على الخطاب السردي الموجَّه دلالياً الـــذي من أهم مواصفاته، كما تقدّم، انمحاء المنتج الحقيقي "الخـــارجي" أمـــام منـــتج "داخلي" من ورق أي، في منظورنا، تقلص القالب التداولي لصالح القالب الدلالي.

1.3.2. القالب التداولي

أهم سمات القالب التداولي في السرد الصّرف إذا نحن فحصنا مستوييه (البلاغي والعلاقي) وطبقاتهما هي ضموره.

ويمكن رصد مظاهر هذا الضمور على النحو التالي.

1.1.3.2. الطبقة الإشارية

تُصاغ البنية العامة للمركز الإشاري، بوجه عام، كالتالي:

(1) المركز الإشاري:

{ك، خا، مك ه، زم ه}

تأخذ الرموز الواردة في التمثيل (1)، عادة، القيم التالية: متكلم ومخاطب بالنسبة للرمزين ك وخا ومكان وزمان التخاطب بالنسبة للرمزين مك ه وزم ه على التوالي.

ويتحكم مكانُ التخاطب في بنية الخطاب الإشارية ككل في حين تتحدّد بنية الخطاب الزمانية انطلاقاً من زمان التخاطب.

حين يتعلق الأمر بخطاب السرد الصّرف، يتغيّر مجال إحالة العناصر الأربعة التي تصبح إحالة "داخلية". يحيل العنصران الأوّلان إلى ذاتين "من ورق"، سارد ومسرود له، ويرمز العنصران الثانيان إلى مكان وزمان الوقائع موضوع السرد. وطبقاً لهذين العنصرين تتحدّد بنية الخطاب الإشارية.

ما يهم إبرازه هنا هو أن المركز الإشاري في الخطاب السردي الموجّه دلالياً منفصل تماماً من حيث المبدأ عن منتج الخطاب الحقيقي (الكاتب، مثلاً) وعن ظروف إنتاجه المكانية والزمانية.

2.1.3.2. طبقات المستوى العلاقي

معلوم لدينا أن المستوى العلاقي من القالب التداولي طبقات ثلاث: طبقة استرعائية وطبقة إنجازية وطبقة وَجهية. ومعلوم لدينا أيضاً أن وظيفة هذا المستوى هي إقامة علاقتين اثنتين علاقة المتكلم بالمخاطب التي تكفل تحديدها طبقتا

الاسترعاء والإنجاز وعلاقة المتكلم بفحوى خطابه التي تضطلع بالتمثيل لقيمها المختلفة الطبقة الوَجهية.

ما يلاحظ في الخطاب السردي الموجّه دلالياً هو ضمور واضح في الطبقات العلاقية الثلاث هذه.

(أ) تكاد تكون الطبقة الاسترعائية، التي تتحقق عادة في النداء والعبارات الندائية، فارغة إذا ما نحن غضضنا الطرف عن بعض التقنيات السردية المقصود بها شد انتباه القارئ.

(ب) مظاهر ضمور الطبقة الإنجازية مظهران: **أوّلاً**، غياب إواليات الاستلزام الحواري غياباً تاماً **وثانياً**، انحصار الإنجاز الحرفي في قوة واحدة، قوة الإخبار، إذ لا استفهام وارد ولا أمر أو نهي. بل إنه من الممكن القول إن الخطاب السردي الموجّه دلالياً لاقوة إنجازية له، مستلزمة كانت أم حرفية، وإن الإخبار فيه مجرّد صيغة صرفية-تركيبية، مجرّد "نمط جملي[2]" («Sentence type»)

(ج) تتم عملية السرد في الخطاب الذي يعنينا هنا في حياد وجهي تام فالمفروض ألاّ نجد في هذا الخطاب أيّاً من السمات الذاتية المعرفية أو الإرادية (الدعاء، التمني، الترجي...) أو الانفعالية (التعجب وغيره).

3.1.3.2. الوظائف التداولية

يوازي هذا التقلصَ في طبقات القالب التداولي، كما هو متوقّع، تقلصٌ في الوظائف، "الخارجية" منها و"الدّاخلية".

1.3.1.3.2. الوظائف الخارجية

من مجموعة "المكونات الخارجية" التي أفرد لها ديك (ديك (1997 ب)) فصلاً كاملاً والتي تتعدّد بنياتها ووظائفها، لا نكاد نجد في خطاب السرد الصّرف، إضافة إلى المبتدأ والذيل طبعاً، إلاّ أصنافاً ثلاثة وهي:

(أ) **الفواتح** مثل العبارات الاستهلالية التي من قبيل **"كان يا ما كان"**؛

(ب) **والخواتم** وهي عبارات يؤشر بها إلى انتهاء الخطاب؛

(ج) **والنواقل** التي تشمل التراكيب التي تؤدّي دور نقل الخطاب من محـــور إلى محور أو من موضوع إلى موضوع أو من فضاء سردي إلى آخر.

2.3.1.3.2. الوظائف الداخلية

الوظائف التداولية، كما نعلم، وظيفتان كُبريان، محـــورٌ وبـــؤرة، تتفرعـــان كلتاهما إلى وظائف فرعية.

بخصوص استخدام هاتين الوظيفتين في السرد الصّرف، يمكن إبداء الملاحظتين التاليتين:

(أ) يمكن أن تتوارد في نفس النص فروع المحور جميعُها حيث تنتظم في سلسلة محورية، تطول أو تقصر، قوامها "محور جديد" يصبح "محوراً معطى" يُرجـــع إليـــه بمحور معاد أو بمحور فرعي أوبهما معاً؛

(ب) في مقابل ذلك، يتقلّص حيز وظيفة البؤرة لينحصر في فرع من فروعها وهي "بؤرة الجديد". وينتج هذا التقلص عن إقصاء كلّي لبؤرة المقابلة وفروعهـــا. وهو إقصاء لا يحتمل الاستغراب إذا ما نحن تذكّرنا أن المجال الطبيعي لاســـتخدام بؤرة المقابلة هو الخطاب القائم على النقاش والجدال كالخطاب الحجاجي مثلاً.

2.3.2. القالب الدلالي

بالإضافة إلى ضمور خصائصه التداولية الطبقية والوظيفية، يتســـم خطـــاب السرد الصّرف بخصوصيات دلالية تبرز في استخدامه لطبقات القالـــب الـــدلالي الثلاث الوصفية والتسويرية والتأطيرية.

1.2.3.2. الطبقة الوصفية

انطلاقاً من طبيعة هذا الخطاب، يُتوقَّعُ أن تكـــون الأوصـــاف المســـندة إلى المحمولات الدالة على الوقائع موضوع السرد أوصافاً "محايدة"، أوصافاً لا تتضمن تقويماً إيجابياً كان أم سلبياً.

هذه الخاصية تمثل تناغماً بين الطبقة الوصفية من القالب "الدلالي" والطبقـــة الوَجهية من القالب التداولي التي مرّ بنا أنها تخلو خلواً تاماً من السمات الوَجهيـــة الذاتية المعهودة.

2.2.3.2. الطبقة التسويرية

يمكن أن تأخذ محمولات الخطاب السردي السمةَ الجهيَّة "غير تام" ويحصل ذلك، مثلا، في "النقل المباشر" حيث تُسرد الوقائع أثناء وقوعها كما هو الشأن في النص المبسَّط التالي:

(2) "**ينزل** المدعوّون من سيارتهم. **يلجون** باب البيت. **يستقبلهم** صاحب البيت مرحّباً. **يتجهون** نحو الموائد المنصوبة في أرجاء الحديقة".

إلاّ أن السائد الغالب، كما هو معلوم، أن ترد محمولات الخطاب على الجهة "التام". بناءاً على ذلك، يكون مقابل النص (2) النص (3):

(3) "**نزل** المدعوون من سيارتهم. **ولجوا** باب البيت. **استقبلهم** صاحب البيت مرحّباً. **اتجهوا** نحو الموائد المنصوبة في أرجاء الحديقة".

3.2.3.2. الطبقة التأطيرية

أهم مواصفات الطبقة التأطيرية هنا هي أنها تتبع المركز الإشاري وتتحدّد قيمُها المكانيةُ والزمانية طبقاً له. تبيّن لنا في فقرة سابقة أن المركز الإشاري المتحكم في الخطاب السردي الموجّه دلالياً مركزٌ إشاري "داخلي" قِوامه ذاتان من ورق (سارد ومسرود له) وفضاءان نصّيان مكاني وزماني. من هذا المركز الإشاري الداخلي، تستمد الطبقة التأطيرية قيمها. فعلى أساسه تتحدّد دلالات لواحقها المكانية والزمانية. وعلى أساسه أيضًا تتحدّد البنية الإشارية ومخصصات المركبات الاسمية (تعريف/تنكير) ومنه كذلك تستمد المحمولات الفعلية الدّالة على الوقائع المسرودة قيمها الزمنية. بخصوص القيمة الزمنية لهذه المحمولات يلاحظ أن القيمة النموذجية هي الزمن المضي تماشياً مع الجهة النموذجية "التام".

2.3.2. القالب النحوي

من المعلوم لدينا أن كيفية اشتغال قوالب نموذج مستعملي اللغة تقضي بأن يكون القالب النحوي مَصبّاً لا للقالبين المركزيين التداولي والدلالي فحسب بل كذلك للقوالب المساعدة المعرفي منها والاجتماعي والمنطقي والإدراكي.

وتقضي كيفية اشتغال النموذج، تبعاً لذلك، أن ترد بنية الخطاب السطحية (الصرفية–التركيبية– التطريزية) عاكسة للبنيتين التداولية والدلالية والبنيات الممثل لها في القوالب المساعدة على أساس أنها تحققٌ صوريّ لهذه البنيات.

وينطبق هذا المبدأ العام طبعاً على علاقة القالب النحوي بالقوالب الأخرى كما سنبين في ما يلي.

1.2.3.2. القويلب الصّرفي:

أوّل ما يلاحظ عن بنية الخطاب السردي الصّرفيّة خلوّها من كل الصُّرفات التي تسخّر عادة لتحقيق قيم طبقات القالب التداولي البلاغية والعلاقية باستثناء الصرفات التي يتوسّل بها للتعبير عن النادر من السمات الواردة في هذه الطبقات كصيغة الإخبار مثلاً.

في مقابل ذلك، تتوافر في البنية السطحية كل الصرفات التي تحقق قيم طبقات القالب الدلالي الوصفية والتسويرية والتأطيرية. وقد ترد فيها كذلك صرفات تحقق سمات وافدة من قوالب مساعدة كالسمات الإجتماعية مثلاً.

2.2.3.2. القويلب التركيبي

فيما يخص رتبة المكونات داخل الخطاب السردي، يمكن التمييز بين ترتيبين: ترتيب "طبيعي" وترتيب موسوم.

(أ) يكون الترتيب "طبيعياً" حين تتوالى جمل القطعة الواحدة وقِطَعُ النص الواحد وفقاً لتوالي الوقائع الزمني، حين يرد ترتيب هذه المكونات عاكساً لترتيب الوقائع في عالم الواقع (أو في أي عالم من العوالم الممكنة).

في هذه الحالة، تكون رتبة المكونات خاضعة لأحد مبادئ الترتيب العامة، "مبدإ الانعكاس" الذي عرضنا له مع مبادئ أخرى في فصل سابق.

من أمثلة الترتيب الطبيعي ما نجده مثلاً في النصين (2) و(3) حيث ورد توالي الجمل مطابقاً لتوالي الوقائع المسرودة.

(ب) ويكون الترتيب موسوماً إذا تدخّل أحد المبادئ التي من شأنها أن "تحيّد" مبدأ الانعكاس وتغير الترتيب الطبيعي.

من هذه المبادئ "مبدأ الإبراز التداولي" الذي يؤدّي تدخله إلى تقديم مكوّنات (جمل أو قطع) حقها التأخير لو ظَلَّ يحكم رتبتها "مبدأ الانعكاس"[2]. من الأمثلة المعروفة في هذا الباب ما ينتج عن استعمال تقنية "السرد الرجعي" («Flash-back») حيث يُستهل السرد بالواقعة التي تُعَدّ أهمَّ الوقائع، أيّاً كان موقعها من التوالي الزمني، ثم يتم بعدها سردُ الوقائع الأقل أهمية وإن كانت سابقة.

للتمثيل لذلك، دَعْنَا نفترض أن أهم واقعة في النص (3) هي الواقعة الأخيرة واقعة التوجه نحو الموائد المنصوبة في أرجاء الحديقة. إذا أردنا أن نؤشر إلى أهمية هذه الواقعة قدّمناها على ما يسبقها زمناً:

(4) "اتجه المدعوّون نحو الموائد المنصوبة في أرجاء الحديقة. كانوا قد نزلوا من سياراتهم وولجوا الباب حيث استقبلهم صاحب البيت مرحّباً..."

ولنختم الحديث عن الرتبة بالتساؤل التالي: أي الترتيبين أكثر حياداً وأضمن للسرد الموضوعي؟

لاشك أن الترتيب الطبيعي، غير الموسوم، هو الترتيب الأكثر ملاءمة للخطاب السردي الصّرف إذ يترك الوقائع تُسرد حسب تواليها الزمني الطبيعي وكأنها "تسرد نفسها" على حد تعبير بنفنيست.

يجب في نهاية هذا العرض التذكير بأن السرد الذي حاولنا رصد خصائصه هنا يشكّل في الواقع حالة قصوى قلما يصل إليها ويظل عليها خطاب سردي كامل. فالغالب ألاّ يستطيع منشئ الخطاب الحقيقي (القاص أو الروائي) أن يلتزم الحياد التام وأن يمتنع كلّياً عن "التسرّب" ولو على استحياء–إلى خطابه، والغالب، بالتالي، أن يشتغل القالب التداولي –ولو بكيفية متقطعة– أو أحد عناصره (الطبقة الوَجهية على الخصوص) إلى جانب القالب الدلالي.

3. أنماط الخطاب/أنماط اللغات

من الميسور ملاحظته التقاطعُ الواضح بين هذا التنميط للخطابات وتنميط اللغات الذي اقترحناه في الفصل السابق. ويمكن حصر أهم مواطن هذا التقاطع في ما يلي:

(1) ينطلق التنميطان كلاهما من نموذج مستعملي اللغة وكيفية اشتغال قوالبه؛

(2) يقوم التنميطان على مبدإ الانتقاء التغليبي، تغليب قالب على قالب؛

(3) يتأرجح التغليب، في التنميطين معاً، بين تغليب القالب التداولي على القالب الدلالي وتغليب القالب الدلالي على القالب التداولي؛

(4) يفضي كِلا التنميطين إلى متواصِلة قطباها نمط موجّه تداوليا ونمط موجّه دلالياً.

لهذا التناظر بين تنميط اللغات وتنميط الخطابات من المزايا مالا يتطلب برهنة أو تدليلاً. من أهم هذه المزايا أنه يكشف عن الترابط العضوي الفعلي بين اللغات وبين ما تفرزه من خطابات. ومن أهمها كذلك–ولعلها مزية المزايا– أنه يتيح مد الجسور بين مجالين يعدَّان منفصلين، مجال التنميط ومجال "تحليل الخطاب" وأنه يسمح، بذلك، لنظرية النحو الوظيفي إلا تتعدّد قطاعاتها وأن تضطلع بالمهمتين معاً متوسّلة جهازا واحداً.

من الطبيعي أن يُفضي بنا الحديث عن التقاطُع بين تنميط اللغات وتنميط الخطابات إلى التساؤل التالي: هل لأحد التنميطين أسبقية منطقية على الآخر؟ أوِ، بتعبير آخر، هل يحكم تنميط اللغات تنميط الخطابات ويحدّده؟

تتلخص الإجابة التي تتيحها معلوماتنا الحالية في مايلي:

من الممكن قوله بوجه عام، ودون قطعيّة طبعاً، أن جميع اللغات التي نعرفها قادرة على إفراز الخطابات الواردة في التصنيفات المتداولة، حيث لا يمكن القول إن لغات معينة عاجزة عن إفراز أصناف معينة من الخطاب. ولئن كان ثمة صنف خطابي ما غير متداول لأسباب[3] في لغة ما فذلك لا يعني البتة أن هذه اللغة عاجزة عضوياً (=بنيوياً) عن إنتاجه.

مع ذلك، يجب أن نتوقع أن يكون إنتاج الخطاب الموجّه تداوليا أيسر في اللغات الموجهة تداولياً منه في اللغات الموجّهة دلالياً وعكس ذلك صحيح. ولعلّ ممّا يؤيد هذا التوقع الحدس السائد والزعم الشائع بأن إنتاج الخطاب الشعري أغزر في اللغات الموجّهة تداولياً كاللغتين العربية والألمانية منه في لغات أخرى.

كلمة أخيرة الآن عن التقاطع بين التنميطين تتعلّق بتداخلهما في صيرورة التطور. من التجليات المنتظرة لهذا التداخل أمران:

(1) **أوّلاً**، أن يُسهم تكاثر إنتاج نمط خطابي ما في لغة ما في نقل هذه اللغة من نمط لغوي إلى نمط آخر. تفسير ذلك أن تكاثر انتاج نمط خطابي معين يمارس ضغطاً تدريجياً على اللغة المعنية بالأمر كي تُفرز بالتدريج ما يلائم ذلك النمط الخطابي؛

(2) **ثانياً**، قد تكف لغة ما عن إنتاج نمط خطابي معين-أوتقلل من إنتاجه- إذا ما نُقلت تحت تأثير عوامل أخرى (داخلية أو خارجية) إلى نمط لغوي لا يُسعفها في الاستمرار في إنتاج ذلك النمط الخطابي.

إذا ظهر أن لهذين التوقعين ما يدعمهما مراسيّاً، جاز أن نضيف إلى مزايا التنميطين المقترحين هنا مزية تعزيز توحيد نظرية النحو الوظيفي التي تصبح آنذاك قادرة على التوسل بنفس الجهاز (المتمثل في نموذج مستعملي اللغة) لا لرصد الأنماط اللغوية والأنماط الخطابية فحسب بل كذلك لرصد ما يطرأ على هذا الأنماط من تطور باعتبار تأثير بعضها في صيرورة بعض.

خلاصة:

اتضح أن المعايير المعتمدة حالياً في نظرية النحو الوظيفي قاصرة عن أن تفضي إلى تنميط للخطابات يرقى إلى الكفاية المنشودة.

لتدارك هذا القصور-أو بعض جوانبه على الأقل- اقترحنا إدراج تلك المعايير في مشروع تنميط عام بنيناه على نموذج مستعملي اللغة وكيفية اشتغال قوالبه وعلى مبدإ التغليب خاصة.

وتسنَّى لنا، بذلك، أن نربط بين تنميط الخطابات وتنميط اللغات وأن نرصد، بالتالي، تداخلات أنماط الخطاب وأنماط اللغات وإسهام هذه التداخلات في تطور اللغات والخطابات على حدّ سواء.

وبفضل إرجاع تنميط اللغات وتنميط الخطابات إلى الاختلاف في تغليب قوالب نفس الجهاز، جهاز نموذج مستعملي اللغة، تأتى لنا أن نخطو خطوة إضافية نحو هدفنا الأساسي: توحيد نظرية النحو الوظيفي.

الهوامش

(1) نذكّر للمزيد من التوضيح، أن هذه الظاهرة هي ما يسميه بـــارث (بـــارث (1966)) "تطفلات الكاتب" («Intrusions d´auteur»)

(2) توحي المعطيات بوجوب التمييز بين "النمط الجملي" وبين الحمولة الإنجازية، بين الصيغة الصرفية–التركيبية– التطريزية وبين ما تحمل الجملة من قـــوى إنجازيـــة، حرفيـــة أو مستلزمة.

مثال ذلك أن للبيت الشعري التالي:

(1) يا ليل الصب متى غده

أقيام الساعة موعده؟

نمطاً جمليا–هو "الاستفهام"– مميّزاً عن القوة الإنجازية الحرفية "السؤال" والقوة الإنجازية المستلزمة "الاستبطاء" (أو "العتاب").

(3) تقارَب هذه الظاهرة، في أدبيات غير أدبيات النحو الوظيفي، علـــى ضـــوء الثنائيـــة: («Foregrounding/Backgrounding»).

رفعاً للالتباس، يجدر أن نشير إلى أن هذه الثنائية والتبئير والإبراز التداولي ليست مجـــرّد بدائل مصطلحيّة لنفس المفهوم، وإنما هي مفاهيم متمايزة وإن تشابهت أو تقاطعـــت. وكان من المفيد، لو سمح المجال، أن نعقد مقارنة بين هذه المفاهيم الثلاثة لاستجلاء ما يؤالف وما يخالف بينها.

خاتمة

نتمنى أن نكون قد وُفقنا في الوصول إلى ما كنا نتغياه من هذا البحث- أو إلى بعض ما كنا نتغيّاه منه-وهو رصد السبل إلى توحيد نظرية النحو الوظيفي هدفاً وموضوعاً ومقاربة.

تبيّن من خلال مختلف خطواتنا في هذا المسعى أن ضامن تحصيل هذا الهدف هو تأطير الجهاز النواة في هذه النظرية، نموذج مستعملي اللغة، بنحو وظيفي كلي مدمجٍ بدوره في نظرية وظيفية عامة لأنساق التواصل، اللغوية منها وغير اللغوية. وتأتّى لنا، في هذا الباب، الاستدلال على أن من شأن هذه العملية إقدار نظرية النحو الوظيفي على الاضطلاع بثلاث مهام أساسية (إلى جانب مهام أخرى) دُرج عادة على الفصل بينها: (أ) بناء أنحاء للغات الطبيعية و(ب) تنميط اللغات والخطابات التي تفرزها و(ج) رصد ما يلحق كلاً من الأنماط اللغوية والأنماط الخطابية من تطور مع الربط بين هذه المهام الثلاث-وهو الأهم- بإرجاعها إلى بنية نفس النموذج وطريقة اشتغال قوالبه.

تبيّن على الخصوص، أن الفصل بين "لسانيات الجملة" و"لسانيات النص" فصل مفتعل لا يدعمه مبرّر معقول من أي نوع وأن خصائص أقسام الخطاب (بما فيها الجملة والنص) ليست في الواقع إلا تجليّات مختلفة الكم والكيف لنفس البنية الخطابية النموذجية المجرّدة، بنية يتم تحققها الأكمل والأمثل في الخطاب النصي.

وأمكننا إثبات أن تباين اللغات والخطابات آيل إلى الاختلاف في تشغيل قوالب نموذج مستعملي اللغة وبالخصوص إلى الاختلاف في تغليب بعضها على بعض. وتسنّى لنا في هذا الباب بالذات أن نُرجع اللغات على اختلافها والخطابات على تنوع موضوعاتها وأشكالها إلى نمطين أساسيين، نمط موجّه تداولياً ونمط موجّه دلالياً، يشكّلان قطبين لمتواصلة تتدرج فيها اللغات والخطابات حسب دنوّها من أحد القطبين وابتعادها عنه.

وانتهى بنا البحث، في باب التطوّر، إلى إمكان ردّ مختلف التغيرات التي تطرأ على اللغات أثناء صيرورتها التاريخية إلى مسلسل تحوّل تحكمه عمليتان تطوريتان اثنتان: عملية نقل موضعي يحصل داخل النمط الواحد لا يخرج عنه ولا يتعدّاه وعملية انتقال تُحيل لغة ما من نمط إلى نمط آخر.

ومن مستخلصات البحث في نفس الباب أن التوحيد بين تنميط اللغات وتنميط الخطابات بإرجاع التنميطين كليهما إلى نفس المبدإ والمنطلق يُمكّن من الكشف لاعن علاقات اللغات بما تفرزه من خطابات فحسب بل كذلك عن دور هذه العلاقات وأثرها في تحديد اتجاه تطور الأنماط اللغوية والخطابية.

بعد تحصيل ما أمكننا تحصيله في هذا البحث ذي الطابع النظري، نظل تائقين إلى دراسات ميدانية إضافية تُعمّق البحث في الأطروحة التي دافعنا عنها، أطروحة التوحيد الشامل لنظرية النحو الوظيفي، إلى دراسات تبين صحة ما افترضناه وزعمناه واستدللنا له برصد مواطن ضعفه وقصوره والكشف عمّا يشوبه من مزالق وأخطاء. من أهم ما ننتظره ونتوق إلى إنجازه بحوث تمحص مدى ورود تلك الافتراضات ومعقولية تلك المزاعم في مجال نمطية وتطور اللغة العربية وجدواها في ضبط موقع فروعها الدوارج الحالي من فصحاها ومن لغات أخرى.

المراجع

الأوراغي، محمد،

(1998) الوسائط اللغوية: تثبيت الوظائف على النحو الخاص. أطروحة دكتوراه. الرباط: كلية الآداب.

البوشيخي، عز الدين،

(1998) قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء. أطروحة دكتوراه مكناس: كلية الآداب.

الزهري، نعيمة،

(قيد الطبع) التعجب في اللغة العربية. أطروحة دكتوراه. عين الشق الدار البيضاء: كلية الآداب.

المتوكل، أحمد،

(1985) الوظائف التداولية في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1986) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1987أ) من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1987ب) من قضايا الربط في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ

(1988أ) قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. الرباط: اتحاد الناشرين المغاربة.

(1988ب) الجملة المركبة في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.

(1989) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري. الرباط منشورات عكاظ.

(1993أ) الوظيفية والبنية: مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.

(1993ب) آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. الرباط: منشورات كلية الآداب.

(1995) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي- التداولي. الرباط: دار الآمان.

(1996) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي. الرباط: دار الآمان.

(2001) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص. الرباط: دار الأمان.

Abney, S.: The english noun phrase and its sentential aspect. (1987) Ph. D., Cambridge, Mass: MIT.

Almakari, A.: Topique et Focus en Hassaniyya: approche (1987) fonctionnelle. Thèse de 3e cycle. Rabat. Faculté des lettres.

Barthes, R.: S/Z. Paris: seuil (1970)

Benkour, A.: Les constructions thématiques en arabe marocain. (1987) Thèse de 3e cycle. Rabat: Faculté des lettres.

Benveniste, E: Problèmes de linguiste générale. Paris: Gallimard (1966)

Berg, M. van den: "An outline of a pragamatic Functional (1998) Grammar." In: Den, M. Hannay and M.Bolkestein (eds.)

Bolkestein,. M: „Cohesiveness and syntactic variation: quantitative (1985) vs qualitative grammar". In: M.Bolkestein et al. (eds. 1985 a) (1992) "Limits to layering: locatability and other problems." In: M. Fortescue et al. (eds.) (1998) «What to do with Topic and Focus? Evaluating pragmatic information." In: M. Hannay and M. Bolkestein (eds.)

Bolkestein, A. M: **Groot, C de and J. L. Machenzie (eds.)** (1985a) Syntax and Pragmatics in Functional Grammar. Dordrecht: Foris.

(1985b) Predicates and terms in Functional Grammar. Dordrecht: Foris.

Bouideh, M.: Du terme au syntagne en grammaire fonctionnelle. (1990) Thèse de 3e cycle. Rabat: Faculté des lettres.

Boukhris, F.: Le focus en berbère: approche fonctionnelle. Mémoire (1984) de CEUS. Rabat: Faculté des lettres.

Chomsky, N.: Essays on form and interpretation. Elsevier: North-(1977) holland.

Comrie, B.: Language universals and linguistic typology. Oxford: (1981) Blackwell.

Connolly: Discourse and Pragmatics in Functional Grammar.

(1997) Berlin: Mouton de Gruyter

Cuvalay, M.: "The E-structure in Functional Grammar: Towards a (1995) consistent treatment of Tense, Mood, Aspect and Illocutionary Force:" WPFG 59.

Dik, S.C.: (1978) Functional Grammar. Amsterdam: North-Holland.

(1980) Studies in functional grammar. New York: Academic Press. "Formal and sematic adjustement of derived (1985) constructions". In: M.Bolkestein et al. (eds. 1985 b) "On the notion "Functional explanation"". WPFG 11.

(1989) The theory of Functional Grammar: part I: The structure (1989) of the clause. Dardrecht: foris.

(1986) "Some developments in Functional Grammar: predicate

(1990) formation". In: F. Aart and T. van Els (eds.) Contemporary dutch liguistics. Washington: Georgetown University press.

(1994) "Computational description of verbal complexes in English and Latin. "In: E. Engberg – Pedersen et al. (eds) Function and expression in Functional Grammar. Berlin: Mouton de gruyter.

(1997a) The Theory of Functional Grammar. Part I: the structure of the clause. Second revised version. Berlin: Mouton de Gruyter.

(1997b) The Theory of Functional Grammar. Part II: complex and derived constructions. Berlin: Mouton de Gruyter.

Dik, S.C. and K. Hengeveld (1990) The hierarchical structure of the clause and the typology of perception verbs". WPFG 37.

El kettani, 0.: L'interrogation en Arabe Egyptien. Thèse de 3e cycle. (1993) Rabat: Faculté des lettres.

Geluykens, R.: From discourse process to grammatical construction: (1992) On left – dislocation in English. Amsterdam: Benjamins. On Understanding Grammar. New York: Academic press.

Givon, T;: (1983) Topic continuity in Discourse: a quantitative (1983) crosslinguistic study. Amsterdam: Benjamins.

(1994) Functionalism and Grammar. Amsterdam: Benjamins.

Grice, H.P.: "Logic and Conversation". In: P. Cole and J. Morgan (1975) (eds.) Speech acts. Syntax and Semantics 3. New York: Academic Press.

Groot, C. de: "The structure of predicates and verb agreement in (1981) Hungrarian" In: S. Daalder and M. Gerristen (eds.) Linsguistics in the Netherlands 1981. Amsterdam: North- Holland.

(1990) "Morphologry and the typology of expression rules". In: M. Hannay and E. Vester (eds.) Working with Functional Grammar: Descriptive and Computational Applications. Dordrecht: Foris

Gula, J.A.: "Combining Functional Grammar and Rhetorical (1997) Structure Theory for discourse representation". In: J. Connolly et al. (eds.)

Haliday, M.A.K: "Language structure and language function". In J. (1970) Lyons (eds.) New Horizons in Linguistics. Harmondsworth: Penguin

Hannay. M. and M.A. Bolkestein (eds.) (1998) Functional Grammar and Verbal Interaction. Amsterdam: Benjamins.

Harakat, S.: La modalité en Grammaire Fonctionnelle. Thèse de 3e (1998) cycle. Rabat: Faculté des lettres.

Hawkins John. A,:Comparative Typology of English and German. Croom Helm (1986)

Hengeveld, K.: "Illocution, Mood and Modality in Functional (1988) Grammar of Spanish". Journal of Sematics 6.3/4. "Semantic relations in non-verbal predication". In: (1990) J. Nuyts; M. Bolkestein and C. vet (eds) Layers and Levels of Representation in Language Theory. A Functional View. Amsterdam: Benjamins.

(1992) Non-verbal Predication: Theory, Typology, Diachrony. Berlin: Mouton de Gruyter.

(1997) "Cohesion in Functional Grammar".In J. Connolly et al. (eds)

(2002) The architecture of Functional Discourse Grammar In: Marckenzie and Ganzales-gamez (eds).

Jadir, M.: Topicalité, focalité et structure du texte narratif: (1993) Etude appliquée à Germinal de Zola. Thèse de 3e cycle. Rabat: Faculté des Lettres.

Jakobson, R: Essais de linguistique générale. Paris Minuit. (1966)

Johnson-Laird, (1993).Mental Models. Cambridge: CUP.

Jong, J. de: "On the treatment of Focus phenomena in (1981) Functional Grammar". In: T. Hoekstra et al. (eds.) Perspectives on Functional Grammar. Dordrecht: Foris.

Keenan, E.L.,: (1978) Language variation and the logical structure of Universal Grammar. In: H. Seiler (ed). Language Universals. Tubingen: Gunter Narr Verlag

Keizer, E.: "Predicates as referring expressions". In: M. (1992) Fortescue et al. (eds.) Layered Structure and Reference in a Functional Prespective: Amsterdam: Benjamins.

Korst, van der: (1987) "Twelve sentences: a translation procedure in terms of Functional Grammar". WPFG 19.

Kroon, C. "Discourse markers, discourse structure and (1997) Functional Grammar". In: J. Connoly et al. (eds.)

Levelt, Willem, J.M.: (1989) Speaking. From intention to articulation. Combridge Press

Lightfoot, David W.: (1978) Principles of Diachronic Syntax. Cambridge University Press.

Lyons, J. (1977) Semantics. Cambridge: CUP.

Mackenzie, L. (1998) "The Basis of syntax in the holophrase". In: M. Hannay and M. Bolkastein (eds.)

Moutaouakil, A.: (1984) "le Focus en Arabe: Vers une analyse fonctionnelle" Lingua 64. (1988) Essais en Grammairs Fonctionnelle. Rabat: SMER.

(1991a) «On representing implicated illocutionary force: Grammar or Logic?» WPFG 40.

(1991b) "On constraining intra-clausal pragmatic function assignment". Paper. Rabat: Faculté des lettres.

(1992) «Discourse continuity maintenance in standard modern Arabic». In: G. Bernini and D.Ricca (eds.) Eurotyp working papers I/2

(1993a) "On the lavering of the underlying clause structure in functional Grammar". WPFG 45.

(1993b) “Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar”. Paper. Rabat: Faculté des Lettres.

(1996) «On the layering of the underlying clause structure in Functional Grammar». In: B. Devriendt et al. (eds.) Complex structure: A Functionalist Perspective. Berlin: Mouton de Gruyter.

(1999) «Exclamation in Functional Grammar: sentence type, illocution or modality?» WPFG 69

(2000) Reflections on the Layered Underlying Representation in Functional Grammar. Casablanca: Afrique – Orient.

(2002) «Discourse Structure, the Generalized Parallelism Hypothesis and the Architecture of Functional Grammar» In: Mackenzie and Gamez-Gonzales (esd): A New Architecture for Functional Grammar. Berlin: Mouton de Gruyter.

Msougar, A.:La politesse dans le langage: son statut, sa fonction et (1998) son expression. Thèse de 3e cycle. Rabat: faculté des Lettres.

Nacer-Idrissi, A.: La force illocutionnaire dans la phrase enchâssée: (1994): Problèmes d’existence et de représentation. Thèse de 3e cycle. Rabat: Faculté des Lettres.

(2002): Morphologie derivationnelle et morphologie flexionnelle. Cas du predicat en Arabe Marocain. Thèse de Doctorat Rabat: Faculté des Lettres.

Oussikoum, S.: Pragmatique et ordre des constituants en Berbère. (2002) Doctorat national Rabat Faculté des Lettres.

Reboul, A.: «What (if anything) is accessibility? A relevance- (1997): oriented criticism of Ariel’s Accessibility theory of referring”. In J. Connolly et al. (eds.)

Rijkoff, J.: The noun phrase: a typological study of its form (1992): and structure. Ph.D. Dissertation. Amsterdam: University of Amsterdam.

Risselada, R.: Imperatives and other Directive Expression in Latin (1993) a study in the pagmatics of a dead language. Amsterdam: Gieben.

Steuten, Ans A.G: “Business conversations from a conversation (1997) analytical and a Functional Grammar perspective”. In: J. Connolly et al. (eds.)

Thompson, S. A.: Modern English from a typological point of view: (1978) Some implications of the function of word order. Linguistishe Berichte 54

Vet, C.: “The multiayered structure of the utterance: about (1998) illocution, modality and discourse moves”. In: M. Hannay and M. Bolkestein (eds.)

الجزء الثاني

التركيبيات الوظيفية
قضايا ومقاربات

تصدير

من غير النادر أن يتَّهم الاتجاه الوظيفي باختلاف ما ينضوي تحته من نظريات بأنه اتجاهٌ "تقليصي" يُغفل البُعدَ الصرفي – التركيبـــي للغات الطبيعية.

قد يكون لهذا الاتهام ما يمكن أن يبرّره في الظاهر على الأقل. ففـــي نظريـــة النحو الوظيفي، على سبيل المثال، نالت البنية التحتية للعبارات اللغويـــة بشـــقيها التداولي والدلالي من البحث والدراسة ما لم تنله قواعد التعبير المسؤولة عن نقـــل هذه البنية إلى بنية صرفية – تركيبية – صوتية. وفي نفس النظرية، ظلت الأبحـــاث الصرفية والتركيبية أبحاثاً يشوبها التجزيء والتفرق.

إسهاماً في رفع هذا الاتهام، نتصدّى في هذا المبحث لرسم المعالم الكبرى لمـــا يمكن أن تكون عليه مقاربة قضايا الصرف والتركيب في نحو موجَّه وظيفياً كالنحو الوظيفي معتمدين إطاراً عامّاً لهذه المقاربة نموذجَ ما أضحى يسمّى "نحو الخطـــاب الوظيفي".

تقوم المقاربة التي نسعى في وضع خطوطهـــا العامّـــة علـــى الـــدفاع عـــن الأطروحات الأساسية التالية:

أولا، ليس للتركيب وضع آخر غير وضعه كمفهوم نظري مصطنع يتحـــدّد كسائر المفاهيم النظرية داخل أنظومة المفاهيم التي تعتمدها المقاربة فقـــد يكـــون صرفا وتركيباً مضمومين ينتظمهما مكون واحد تارة وقد يكون تركيبـــاً محضـــاً مختزلاً في الرتبة تارة أخرى؛

ثانيا، قد يكون للتركيب، مفصولاً عن الصرف أو مضموما إليه، اســـتقلال عن التداول والدلالة من حيث مبادئه وقواعده إلا أنه في النهاية استقلال محدود إذ إن التركيب خاضع في غالب الأحوال للتداول والدلالة خضوع بنية اللغة لوظيفتها الأساسية الأصل، وظيفة التواصل، بوجه عام؛

ثالثاً، يكمن هذا الخضوع في مدى انعكاس الخصائص التداولية والدلالية في البنية الصرفية – التركيبية انعكاساً يضمن الفصل بين مجال تحقق الفئة الأولى من الخصائص ومجال تحقق الفئة الثانية وتقدّم المجال الأول في البنية عن المجال الثاني؛

رابعاً، تحكم الشفافية الذي يتيحها الفصل بين مجال التداول ومجال الدلالة وتقدم المجال الأول بنيوياً عن المجال الثاني تكوين بنية اللغات كما تحكُم انتماءَها إلى أنماط تتفاوت شفافية وكتامة وقد تكون في ذات الوقت مفتاح استكشاف نواميس تطور هذه الأنماط.

والله الموفق

الرباط، 8 أبريل 2005

الفصل الأول

الوظيفة والتركيب:
تعالق وتبعية

0- مدخل:

سؤالان أساسيان ملزمان للمتصدِّي لدراسة البنيـــة التركيبيـــة في اللغـــات الطبيعية، سؤال **ماهية** وسؤال **بناء**:

أولا: ما هي الظواهر التي يمكن أن تدرج في مجال التركيب؟ هل الصرف من التركيب أم هل هو مستقل عنه قائم بذاته؟

ثانيا: ما علاقة التركيب، أياً كان مجاله، بمستويات التمثيل الأخرى، خاصـــة مستويي الدلالة والتداول؟ هل التركيب تابع لهذين المستويين أم هل له إواليات التي تشتغل في معزل وفي غنى عنهما؟

1- مجال التركيب: بين المحدودية والشمول:

يختلف تعريف «التركيب» ويختلف رسم حدود مجاله باختلاف النظريـــات اللسانية، شأنه في ذلك شأن المفاهيم النظرية عامة. فالتركيب يرد مقصورا علـــى رتبة المكونات في نظرية ومتضمنا للصرف في نظرية ثانية، ويرد متضمنا له شاملا للاشتقاق في نظرية ثالثة.

1-1. صرف ثم تركيب:

يطلق مصطلح الصرف عادة على ما يدرس مجموعة الظواهر الـــتي تلحـــق المفردة بالنظر إلى السياق الواردة فيه. من هذه الظواهر المعروفة اللواصق الدالة على

العدد والجنس والمطابقة وغيرها. والصرف غير الاشتقاق وإن لابسه في بعض الجوانب. فالاشتقاق دراسة عملية توليد فئة "مفتوحة" من المفردات الفروع من فئة محدودة من المفردات الأصول. وتتم عملية التوليد هذه بإواليات تختلف باختلاف طبيعة اللغات كالإلصاق أو المضاعفة أو الأوزان كما هو الشأن في اللغة العربية. من الأمثلة المتداول إيرادها في هذا الباب اشتقاق المحمولات العليَّة والمحمولات الانعكاسية والمحمولات المبنية للمجهول ومحمولات المطاوعة واشتقاق المصادر وأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين (المتوكل 1988 أ).

إذا علمنا أن الاشتقاق والصرف إواليتان مختلفتان من حيث طبيعة الظواهر التي تعنيان بها، فما هو الوضع الذي يمكن أن يتخذاه في نظرية معينة وما هي العلاقة التي يمكن أن تقوم بينهما داخل تلك النظرية؟ لنحاول الإجابة من خلال نظرية النحو الوظيفي.

يعلم المتتبع لتطور هذه النظرية أن الاشتقاق موكول، في أول نماذجها، إلى فئة «قواعد تكوين المحمولات» المتسمة بسمتين أساسيتين اثنتين: **أولا** اندراجها إلى جانب المعجم، في المكون المزوّد للنحو الرافد له وهو ما يسمى «خزينة» المفردات، **وثانيا**، اشتغالها بمعزل تام عن الصرف المنتمي إلى قواعد تجرى في مرحلة تالية وهي قواعد التعبير. حسب هذا التصوّر، تصاغ قاعدة تكوين المحمولات العلِّية كالتالي:

(1) تكوين المحمولات العلية:

دخل = جدر {فَعِلَ} ف (س^{1})...(س ^{ف})

خَرج = جدر {أفعل}، {فَعَّل} (س ^{0}) (س^{1})...(س ^{ن})

معنى: «يجعل (س ^{0}) (س ^{1}) يحقق الواقعة الدال عليها المحمول».

يتبين من الصياغة (1) أن عملية اشتقاق المفردة العلّية (وتدقيقا الفعل العِلِّي) تتم كاملة عن طريق قاعدة تكوين واحدة تضطلع برصد الصيغة النهائية للمفردة الخَرِج. فخصائص الفعلين العليين «أخرج» و«خَرَّج» ترصد تامة ودفعة واحدة في قاعدة التكوين التي تقوم باشتقاقهما من الفعل غير العلي الأصل «خَرَجَ».

أما في النموذج الثاني الذي أصبح يدرج على تسميته «النموذج المعيار» (ديك 1997 أ-ب)، فقد اقترح ديك (1997 ب) «مقاربة معدّلة» تمد جسرا بين

الاشتقاق والصرف وتصل بينهما حيث تتكفل قاعدة التكوين برصد التغير البنيوي الطارئ على المفردة أصل الاشتقاق في حين يوكل تحديد صيغتها لقاعدة صـــرفية. حسب هذه المقاربة، تصاغ قاعدة تكوين المحمولات العلية على النحو التالي:

(2) قاعدة تكوين المحمولات العلية (المعدَّلة):

دخل: جذر {فَعِل} (س[1])...(س [ن])

خرج: عِلّ- جدر (س [0]) (س [1])...(س [ن])

معنى: «يجعل (س [0]) (س [1]) يحقق الواقعة الدال عليها المحمول»

يكمن أهم فرق بين القاعدتين ([1]) و([2]) في أن صيغة المحمول الخرج (الـــوزن بالنسبة للغة العربية) لا تحدد في قاعدة التكوين نفسها، وإنما يرجـــا تحديـــدها إلى قواعد التعبير حيث يتم تحقيق المخصِّص العلِّي المجرد «علَّ» بواسطة قاعدة صرفية.

مزية مزايا هذه المقاربة وأهم تبريرات اقتراحها في نظر ديك أن إرجاء تحديد صيغة المحمول الخرج إلى حين إجراء قواعد التعبير بتلاءم وإحدى أطروحات النحو الوظيفي الأساسية القائلة بأن الفروق بين اللغات الطبيعية تكمـــن في الخصـــائص الصورية (الصرفية والتركيبية والصوتية) أكثر مما تكمن في الخصـــائص الوظيفيـــة (الدلالية والتداولية) وأن هذه الفروق يجـــب أن ترصـــد، بالتـــالي، في مراحـــل «التسطيح» أي عن طريق قواعد التعبير.

تظل علاقة الصرف بالتركيب خالقة لأحد أهم إشكالات بناء النحو ســـواء أميَّزَنا الصرف عن التركيب أم وصلناه به. ففي إطار نظرية النحو الوظيفي علـــى سبيل المثال تتصدى الآن مجموعة من البحوث (خروت وهنخفلد (قيـــد الطبـــع) للإجابة عن السؤال التالي: هل الصرف والتركيب مستويان متباينان أم هما مستوى واحد؟

الموقف التقليدي من هذا الإشكال، كما هو معلوم، هو عَدَّ الصرف مستوى تمثيليا قائم الذات متميزا عن التركيب سابقا له. ففي النموذج مـــا قبـــل المعيـــار والنموذج المعيار كليهما ينقسم مكوِّن التعبير إلى ثلاث فئات من القواعد هي "(أ) القواعد الصرفية و(ب) القواعد الموقعية و(ج) القواعد التطريزية. وتشتغل هـــذه الفئات الثلاث من القواعد على النحو المبيّن في الترسيمة التالية:

(3)

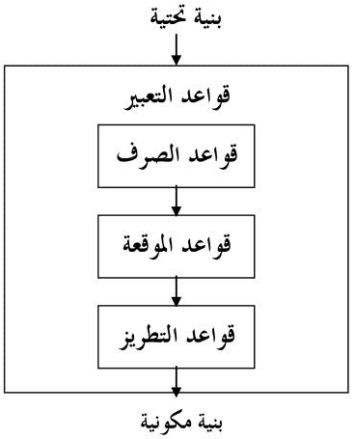

يستخلص من الترسيمة (3) أن قواعد الصرف تضطلع بتحديد السمات الصرفية للمكونات (صيغة المحمول، نقل المخصِّصات التحتية إلى محددات، إسنادِ حالات الإعراب...) في معزل تام عن رتبة هذه المكونات التي تحددها لاحقا الفئةُ الثانية من القواعد: قواعد الموقعة.

في مقابل هذا المنظور، منظور تمييز الصرف عن التركيب ووضعه سابقا له، أثبتت مجموعة من البحوث الحديثة (باكر 1999) و(2001)، ماكتزي، (2003)، المتوكل (قيد الطبع) ضمن آخرين) أن عددا دالا من الظواهر الصرفية ترتبط برتبة المكونات ارتباطا يجعل تحديدها غير ممكن إلا بالنظر إلى متوالية من المكونات معينة. لنفحص ورود بعض من هذه الظواهر في اللغة العربية ودوارجها من خلال الأمثلة التالية:

عربية فُصحى:

(4) أ – تغيب الطلاب اليومَ

ب– الطلاب **تغيبوا** اليومَ

د– الطالبات **تغبن** اليومَ

دارجة تونسية:

(5) أ – قريت الكتاب **هَدَايَا**

ب– قريت **هذَا** الكتاب

دارجة مصرية:

(6) أ- بَاكْرَهْ الراجل **ده**

ب- اِخْص على **دي** راجل

عربية فصحى:

(7) أ- رأيت ورآني **زيدٌ**

ب- رآني ورأيت **زيداً**

تمثل هذه الجمل لسمات تنتمي إلى مناطق من الصرف مختلفة إلا أنها آيلة إلى ظاهرة أساسية واحدة، ظاهرة تبعية الصرف للتركيب، تبعية الصورة الصرفية للرتبة.

إذا تبنينا افتراض أن المركب الاسمي الفاعل يحتفظ بوظيفته وإن تقدم، استخلصنا من المقارنة بين الجمل (4أ-د) أنه لا مطابقة بين الفعل وفاعله من حيث العدد. إذا ورد الثاني متأخرا عن الأول. وتفيد الأمثلة (5أ-ب) و(6أ-ب) أن المحدد الاشاري في دارجتي تونس ومصر يختلف باختلاف موقعه بالنظر إلى رأس المركب الاسمي.

أما الجمل (7 أ-ب) فتمثل لظاهرة ما يسمى في النحو العربي القديم «تنازع العمل» وهي ظاهرة إن قوربت من منظور الرتبة أفادت أن المركب الإسمي يأخذ إعرابه من أقرب فعل.

بناءا على وجود ظاهرة ارتباط الصرف بالرتبة في عدد من اللغات عربية وغير عربية (باكر (1999)، ماكنزي (2003)، المتوكل (قيد الطبع)) اقترح بعض الباحثين (باكر، المتوكل) رفع الفصل بين الصرف والتركيب ودمجهما في مستوى صرفي-تركيبي واحد.

1-2. الصرف والتركيب: من الاستقلال إلى التوحُّد:

كان ديك (1989) أول من نبَّه، في إطار النحو الوظيفي، إلى ظاهرة تداخل الصرف والتركيب، إلى ترابط صيغ المكونات الصرفية والمواقع التي تحتلها. أشار في معرض الحديث عن قواعد التعبير وترتيب إجرائها إلى أن تطبيق قواعد الصرف يسبق تطبيق قواعد الموقعة كما توضح ذلك الترسيمة (3) على أساس أنه من المنطقي، ومن الثابت بالنظر إلى جُلِّ المعطيات، أن تتخذ مكونات الجملة أو مكونات المركب مواقعها بعد أن يكون قد تم تحديد صيغها الصرفية.

إلا أن ديك أثار، في نفس السياق، الانتباه إلى أن ثمة حالات غير نادرة يرتبط فيها تحديد السمات الصرفية بالموقع ويتحتم فيها، لذلك، تأجيل تحديد هذه السمات إلى ما بعد الموقعة. أمام هذا الإشكال، اقترح ديك (1989-1997 أ وب) أن يعاد النظر في قواعد التعبير بالشكل التالي:

(أ) تُجْرَى، في جل الحالات، قواعد الصرف قبل موقعة المكونات طبقا للترسيمة (3)؛

(ب) وفي الحالات التي يكون فيها تحديد الصيغ الصرفية مرتبطا بالمواقع، تضطلع قواعد صرفية إضافية لاحقة بمهمة هذا التحديد(1).

إذا أخذت بعين الاعتبار الحالات (أ) والحالات (ب) يصبح ترتيب قواعد التعبير كما هو موضَّح في الترسيمة (8).

(8)

يمكن أن نُطلق، مؤقتا، على المقاربة الموضحة في الترسيمة (8) إسم «مقاربة الصرف المزدوج»، أو على الاستعارة، اسم «مقاربة الصرف الحاضن» باعتبار أن قواعد الصرف يمكن أن تشتغل، عند الاقتضاء، مرتين، مرة قبل قواعد الموقعة ومرة بعدها. في المقابل، ثمة مقاربة أخرى اقترحها مؤخرا باكر (1999 و2001) ودافع عنها المتوكل (2002) ضمن آخرين يمكن أن نسميها «**مقاربة البنيات الصرفية-التركيبية**». تنطلق هذه المقاربة البديل من تداخل الصرف والتركيب وترابطهما

الذي مثلنا له بالظواهر الواردة في الجمل التي من قبيل (4) و(5) و(6) و(7) فتمثل لهما معاً في مستوى واحد (مستوى صرف-تركيب) في شكل أنماط معينة من البنيات الصرفية-التركيبية.

يمكن للإيضاح، أن تلخص هذه المقاربة في الترسيمة التالية:

(9)

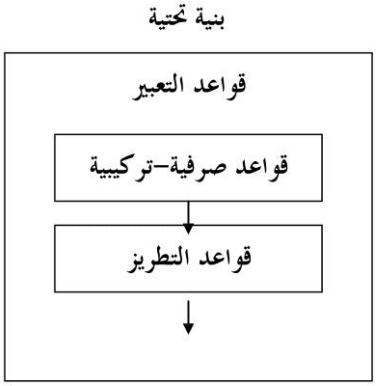

بالنسبة للغة العربية ولما ينامطها من اللغات[2] (المتوكل (2003)) يمكن إيراد البنيتين (10) و(11) باعتبار الأولى بنية الجملة الفعلية والثانية بنية المركب الإسمي:

(10) [خص [جه/بؤ[فعل فاعل (فضلة)]]]

(11) [حد [جه/بؤ [إسم (فضلة)]]].

حيث: خص= مخصص (إنجازي)، جه= وجه، بؤ= بؤرة مقابلة، حد= محدد (تعريف، إشارة...)

سنستخدم في هذه الدراسة مصطلح التركيب بالمفهوم الواسع، الشامل للصرف.

2. وظيفة اللغة وبنيتها:

كُتِبَ الكثير، كما هو معلوم، عن وظيفة اللغة، ودار النقاش في هذه الأدبيات، حول الإشكالين الأساسيين التاليين:

(أ) هل للغة وظيفة على الإطلاق؟

(ب) إذا ثبت أن للغة وظيفة ما، فهل هي وظيفة واحدة أم هل هي مجموعة وظائف؟

هدفنا في هذا المبحث هدفان إثنان هما: **أولا**، التذكير في عُجَالة بفحوى هذا النقاش وبأهم المواقف التي اتخذت حياله، **وثانيا**، محاولة إعادة النظر في كيفية طرح الإشكال (ب).

2-1. مفهوم الوظيفة:

لنحاول أولا وقبل كل شيء رفع الالتباس عن مصطلح «الوظيفة» الذي واكبت استعماله مفاهيم مختلفة، التباس أدى في بعض الأحيان إلى التقريب بين أنحاء متباينة كالنحو الوظيفي والنحو المعجمي الوظيفي[3] مثلا.

يمكن إرجاع هذه المفاهيم إلى مفهومين اثنين، الوظيفة **كعلاقة** والوظيفة **كدور**.

2-1-1. الوظيفة العلاقة:

حين يرد مصطلح الوظيفة دالا على علاقة، فالمقصود العلاقة القائمة بين مكوّنين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة.

نجد مصطلح الوظيفة بهذا المعنى متداولا في جل الأنحاء (بما فيها الأنحاء التقليدية) مع اختلاف من نحو إلى نحو أو من نمط إلى نمط من الأنماط مردّه نوع العلاقة التي يرد رامزا إليها. ففي الأنحاء الصورية يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقات الفاعل والمفعول المباشر والمفعول غير المباشر. وفي الأنحاء ذات المنحى الوظيفي يستخدم للدلالة على كل العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة أو داخل المركب. مثال ذلك أن النحو الوظيفي يميز بين ثلاثة مستويات من الوظائف: وظائف دلالية (منفذ، متقبّل، مستقبل، زمان، أداة...) ووظائف تركيبية (فاعل، مفعول) ووظائف تداولية (محور، بؤرة).

تنتمي إلى هذه المستويات الوظيفية الثلاثة العلاقات القائمة داخل الجملة (12 ب) على سبيل المثال:

(12) أ - ماذا شرب خالد؟

ب- شرب خالد (منفذ- فاعل محور) شاباً (متقبل- مفعول- بؤرة).

وتختلف الأنحاء كذلك بالنظر إلى الوضع الذي تتخذه الوظائف داخل النموذج. فهي إما وظائف «**مشتقة**» أو وظائف «**أولى**».

تكون الوظائف علاقات مشتقة حين يتم تحديدها على أساس موقع المكونات داخل بنية تركيبية معينة. في هذه الحالة يُعَدُّ فاعلا المكون الذي تعلوه مباشرة المقولة الجملةُ في حين يعد مفعولا المكون الذي تعلوه مباشرة المقولة المركب الفعلي بالنسبة للغات الشجرية كاللغتين الانجليزية والفرنسية[4]. ويعد بؤرة، في الأنحاء الصورية، المكون الحامل لنبر الجملة المركزي أو المكون المتصدر للجملة.

وفي المقابل، تكون الوظائف علاقات أولى (غير مشتقة) إذا هي حددت بدءا، مجردة عن أي بنية صرفية-تركيبية أو تطريزية. لإيضاح الفرق بين أولوية الوظائف ومشتقيتها، لنأخذ مثالا الجملتين (13 ب) و(14ب) اللتين تتضمنان بؤرة جديد وبؤرة مقابلة على التوالي:

(13)أ- من تزوج خالد

ب- تزوج خالد **هنداً**

(14)أ- تزوج خالد زينب

ب- **هنداً** تزوج خالد (لا زينب).

يمكن أن تقارب وظيفة البؤرة في هاتين الجملتين مقاربتين مختلفتين، مقاربة اشتقاقية ومقاربة أولوية.

(أ) في المقاربة الأولى، تسند بؤرة الجديد إلى المكون «**هنداً**» على أساس أخذه النبر المركزي وبؤرة المقابلة إلى نفس المكوّن على أساس تصدره للجملة.

(ب) في المقاربة الثانية، تسند هاتان الوظيفتان إلى المكون المعني بالأمر في الجملتين بدءا على أساس حَمْلِهِ للمعلومة «الجديدة» وللمعلومة «التصحيحية» بينما يُعَدُّ نبره وتصدره سمتين سطحيتين ناتجتين عن تبئيره لا العكس.

2-1-2. الوظيفة الدور:

ثاني مفهوم لمصطلح الوظيفة هو مفهوم الدور، ويقصد به الغرض الذي تُسَخِّر الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه.

بهذا الصدد اختلف منظور اللسانيات، كما هو معلوم، اختلافا كبيرا سنوجز أهم محاوره في مبحث لاحق.

ما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن مفهومي العلاقة والـدور بالنسـبة للوظيفـة، مفهومان متباينان كما أوضحنا حيث إن العلاقة رابط بنيوي قائم بين مكونات الجملة أو مكونات المركب في حين أن الدور يخص اللغة بوصفها نسقا كاملا. إلا أن التباين الواضح بين المفهومين لا يُلْغِي ترابطهما. ولهذا الترابط وجهان إثنان هما التاليان:

(أ) في الأنحاء التي تعتمد مبدأ وظيفية اللغة، مبدأ أن للغة دوراً معينـا تُسـخَّر لأجله كدور تحقيق التواصل بين مستعمليها، تضاف إلى الوظائف التركيبية والدلالية وظائف أخرى يمكن تسميتها «وظائف تداولية» كوظيفتي المحور والبؤرة. هذه الفئة من الوظائف غالبا ما تنعدم أو تتقلص كَمّاً أو وضعاً في الأنحاء التي لا تولي اهتماما كبيرا للجانب الوظيفي للغة.

(ب) يغلُب أن تتخذ الوظائف وضعَ وظائفَ أولى (غير مشـتقة) في أنحـاء تسند للغة دورا معينا (دور تحقيق التواصل خاصة) أكثر مما تتخذ هـذا الوضع في أنحاء أخرى ليست لها هذه السمة.

إلا أن هذا الأمر لا يمكن أن يؤخذ على أنه قاعدة كلية إذ بالإمكان أن تـرد الوظائف علاقات أولى في نحو ما[5] دون أن يكون هذا النحو نحـوا «وظيفيـاً» بالمعنى المعهود يؤمن بأن للغة دورا وأن هذا الدور يتحتم أخذه بعين الاعتبـار في وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها.

2-2. دور اللغة: وظيفة أم وظائف؟

ليس ثمة كبير اختلاف في وظيفية اللغة، وإذا عنَّ لِنَافٍ أن يَنفي ذلك فإنه يواجه بإحدى الحقائق الكلية الثابتة، حقيقة ذات شقين هما، **أولا**، أن لا موجـودَ موجـودٌ دون أن تكون له وظيفة وُجِد من أجل تأديتها **وثانياً**، أن هذا الموجود يتخذ كُلِّيـاً أو جُزْئِيّاً الشكل الذي تتطلبه الوظيفة المسندة إليه (وهو أمر سنتناوله بالتفصيل لاحقا).

الاختلاف بين اللسانيين (وفلاسفة اللغة) كامن في أمرين: طبيعة الأدوار التي تسخر اللغة للقيام بها وعددها.

(أ) في نقاشه الشهير مع فلاسفة اللغة، دافع شومسكي (1975) عن أطروحة أن وظيفة اللغة ليست بالضرورة وظيفة التواصل وأنها قد تكون مجرد «تعبير عـن

الفكر». واحتج لذلك، فيما احتج به، بكوننا قد نكتب نصّاً ما دون أن نكون عازمين على نشره أو مخاطبة أحد ما به على الإطلاق. إلا أن جمهور المتحدثين عن وظيفة اللغة، لسانيين وفلاسفة وغيرهم، مُجْمِعٌ على أن دور اللغات في المجتمعات البشرية هو بالأساس تمكين مستعمليها من التواصل فيما بينهم.

(ب) إذا سلمنا بأن للغة وظيفة وأن هذه الوظيفة هي أساسا وظيفة التواصل، فهل هي الوظيفة الوحيدة أم هل إن اللغة قد تسخر لتأدية وظائف أخرى؟

(1) من اللسانيين من رأى أن للغة وظائف متعددة لا وظيفة واحدة. يرجع هاليداي (1970) مختلف وظائف اللغة إلى ثلاث وظائف مترابطة: الوظيفة «التمثيلية» (التعبير عن تجربة المتكلم بالنظر إلى الواقع أو بالأحرى إلى عالم من العوالم الممكنة) والوظيفة «العلاقية» (التعبير عن الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم بالنسبة للمخاطب كدور المخبر والسائل من جهة والتعبير عن موقفه من فحوى خطابه كأن يكون متيقنا أو محتملا أو شاكّاً من جهة ثانية) والوظيفة «النصّية» التي تكمن في إنتاج خطاب متسق مطابق لمقام إنتاجه. ويذهب باكبسون كما هو معلوم إلى ان للغة ست وظائف تتفاوت أهميتها باختلاف أنماط الخطاب وهي الوظائف «المرجعية» (أو الإحالية) و«التعبيرية» و«التأثيرية» و«الشعرية» (أو الفنية بوجه عام) و«الميتالغوية» وأخيرا الوظيفة التي يمكن تسميتها على وجه التقريب الوظيفة «اللَّغْوية» (بفتح اللاّم).

(2) ومن اللسانيين، مثل ديك (1986) من أدخل نوعا من التراتبية بين مختلف الوظائف فميز بين وظيفة التواصل وجعلها أصلاً وبين باقي الوظائف التي يمكن تسخير اللغة لتأديتها وعدها فروعاً «مشتقة» لذلك الأصل.

(3) في نفس الاتجاه الحصري، نريد هنا أن نبدي رأيا كنا قد أرهصنا له في بحث سابق (المتوكل (1989)) هو أن للغة وظيفة واحدة هي وظيفة التواصل، أما وظائف هاليداي ووظائف ياكبسون فمن الممكن عدها أنماطا من أنماط التواصل المتعددة.

لنفترض أن مقومات عملية التواصل اللغوي هي ما توضحه الترسيمة (15):

(15) التواصل اللغوي

إذا كانت هذه الترسيمة تعكس بقدر معقول أهم مقومات عملية التواصل، فمن الواضح إمكان إدراج ما عدّها هاليداي وياكبسون وظائف في هذه الخانة أو تلك، كإدراج الوظيفتين "التمثيلية" و"المرجعية" في المقال والوظائف "العلاقية" و"التعبيرية" و"التأثيرية" في المقام والوظيفة "اللغوية" في الإواليات بينما يمكن إدراج الوظيفتين "الشعرية" و"الميتالغوية" في الخانة الأخيرة باعتبارهما مجرَّد نمطين من أنماط التواصل (النمط الفني والنمط العلمي على التوالي).

لتفصيل الاستدلال الذي أوردناه دفاعا عن إرجاع مختلف الوظائف إلى وظيفة التواصل، نحيل القارئ على البحث الآنف ذكره ونلخص هنا فحوى هذا الاستدلال بالشكل التالي: لو أن الوظائف المضافة إلى وظيفة التواصل كانت حقا وظائف قائمة الذات لأمكن استقلال بعضها عن بعض، وورودُ بعضها دون بعض. فهل ترد، مثلا، الوظيفة "التمثيلية" دون وظيفة "علاقية"؟ هل يمكن أن يكون لخطاب ما فحوى قضويٌّ دون أن تواكب فحواه قوة إنجازية؟.

قد نواجه الاعتراض الشانع الذي مفاده أن الخطاب "الفني" (بجميع أنواعه) خطاب متميز وأن له من الخصائص ما يستوجب اعتباره وليد وظيفة قائمة الذات، من الردود على هذا الاعتراض رَدَّ ذو شقين: أَوَّلاً، أن تُميّز الخطاب الفني لا يشكل استثناء مهما بلغ، إذ إن جميع أنماط الخطاب متميزة تنفرد بخصائص ليست لغيرها، وثانياً، أن البون بين نمطين خطابيين وإن شَسُعَ لا يدل بالضرورة على أنهما نابتا وظيفتين مختلفتين. ظابط ذلك في رأينا يمكن أن يصاع في شكل التعميم التالي:

(16) **نمط خطابي/وظيفة:**

أ- نظل داخل الوظيفة الواحدة إذا كان الفرق بين خطابين ما كامنا في اختلاف قيم مقومات نفس العملية التواصلية (المقومات الواردة في الترسيمة (15) مثلاً)؛

ب- "ننتقل من وظيفة إلى وظيفة حين يجاوز الاختلاف قيمَ المقومات إلى المقومات ذاتها، حين ننتقل من عملية لغوية ذات مقومات معينة إلى عملية لغوية بمقومات مغايرة".

إذا احتكمنا إلى هذا التعميم، تصبح "الشعرية" مجرد خاصية خطابية ويصبح الملفوظ/المكتوب "الشعري" (الفني بوجه عام) مجرّد نمط خطابي له ما يخصه ويميزه من سمات مقامية ومقالية وما ينفرد به من مواد لغوية ومن إواليات مع تقاسمه والخطابات الأخرى لنفس المقومات. من مزايا هذا الاختزال، اختزال مختلف الوظائف الواردة في بعض الأدبيات اللسانية (وغير اللسانية) في وظيفة تواصلية واحدة، أنه يمكن من خفض الفروق بين الخطابات إلى مجرد فروق نمطية وأنه يتيح، بالتالي، وهو الأمر الأهم، توحيد الجهاز الواصف وتلافي تعديد النظريات أو تعديد المقاربات داخل النظرية الواحدة.

2-3. وظيفيَّة التركيب: القاعدة والاستثناء:

بعد أن استعرضنا آراء اللسانيين وفلاسفة اللغة في موضوع وظيفة اللغة والدور الذي تسخَّر لتأديته بما في ذلك موقفنا من هذه الآراء، آن لنا أن نتناول إشكالا من أهم الإشكالات إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

إذا كانت للغة وظيفة محددة، هل لهذه الوظيفة علاقة بالتركيب (وبالبنية بوجه عام) أم هل إن التركيب (بمفهومه الواسع الذي حددناه أعلاه) شيء "مستقل" تحكمه ضوابط داخلية لا تأثير للوظيفة فيها؟

2-3-1. منطلقات منهجية

ثمة اتجاهان رئيسيان اثنان يمكن تلخيصهما والممايزة بينهما في شكل منطلقات منهجية ثلاثة هي التالية:

(أ) المنطلق الأول:

يتعلق أول المنطلقات المنهجية الثلاثة بإشكال وظيفية اللغة ذاتها. وقد عرضنا في المبحثين السابقين لأهم الآراء الواردة في الأدبيات اللسانية حول هذا الإشكال. من هذا العرض، يمكن أن نستخلص المواقف التالية:

(1) موقف من لا يؤمن بأن للغة وظيفة يمكن تعيينها بالتحديد؛

(2) وموقف من يذهب إلى أن وظيفة اللغة الأساسية هي التعبير عن الفكر؛

(3) وموقف من يرى أن للغة وظائف عدة إضافة إلى الوظيفة التعبيرية أو الوظيفة التواصلية؛

(4) وموقف من يجعل وظيفة التواصل وظيفة أصلا ويعدُّ الوظائف الأخرى، مهما تعدَّدت، وظائف فروعا؛

(5) وموقف من يحصر دور اللغة في وظيفة التواصل ويعدُّ باقي ما سمي "وظائف" مجرد أنماط خطابية لهذه الوظيفة.

(ب) المنطلق الثاني:

سؤال المنطلق المنهجي الثاني هو: هل ثمة علاقة ما بين وظيفة اللغة وبنيتها؟ هل ثمة ترابط مَا بين نسق اللغة (المعجمي والصرفي-التركيبي...) والدور الذي يُفعّل لتأديته؟

من المتوقع أن تكون الإجابة عن هذا السؤال من اللسانيين الذين يتخذون أحد الموقفين (1) و(2) أعلاه أن بنية اللغة مستقلة عن وظيفتها ولو كانت وظيفة التواصل.

فشومسكي (1975) يذهب، كما هو معلوم، إلى أن البنية مستقلة عن الوظيفة استقلال بنية القلب، مثلا، عن وظيفة ضخ الدم، وأن دراستها وصفا وتفسيرا يمكن، بالتالي، أن تتم خارج ارتباطها بأي شيء آخر على أساس أن تتناول الوظيفة في مجال مستقل إما في إطار "نظرية الإنجاز" أو في إطار "قدرة تداولية" مستقلة عن "القدرة اللغوية". في المقابل يدافع اللسانيون المتبنُّون للمواقف (3) و(4) و(5) عن أطروحة أن بنية اللغة ووظيفتها مترابطان ترابطا عضويا يستحيل معه الوصف الكافي للأولى في معزل عن الثانية.

(ج) المنطلق الثالث:

يذهب نفس اللسانيين إلى مدى أبعد فيجعلون من علاقة بنية اللغة بوظيفتها علاقة تبعية حيث لا يتأتى تحديد الخصائص البنيوية (معجما وتركيبا وصوتاً) إلا بالرجوع إلى الخصائص الوظيفية، الدلالية والتداولية. قوام هذا المذهب أن للغة هذه البنية لأن لها هذه الوظيفة بالذات ولو كانت لها وظيفة أخرى لكانت بنيتها مخالفة تمام المخالفة.

2-3-2. الوظيفة والبنية التركيبية

طبقا لمبدأ تبعية البنية للوظيفة، تتحدد السمات التركيبية (بالمعنى الواسع) لأي منتج لغوي (جملة، مركب، نص...) حسب الغرض التواصلي المقصود تأديته، بناء على أسبقية الغرض المعرفية (ليفلت 1978). وثمة ظواهر تركيبية (يمكن أن توصف بالاستثناء لندرتها النسبية) يبدو أنها غير خاضعة لأي مبدأ وظيفي.

2-3-2-1. التركيب المحكوم:

المقصود بالتركيب المحكوم هنا مجموعة السمات التركيبية التي لا يمكن تحديدها وصفا وتفسيرا إلا بالرجوع إلى الخلفية الوظيفية بشقيها الدلالي والتداولي.

ونورد هنا أمثلة من مجالات أربعة (أ) انتقاء المحمولات و(ب) تحقق الصرفات و(ج) ترتيب المكونات و(د) إسناد النبر والتنغيم.

2-3-2-1-1. انتقاء المحمولات:

من مكونات المقوم المقامي لعملية التواصل كما أسلفنا (الترسيمة (15)) موقف المتكلم من فحوى خطابه. يُتوسط معجميا للتعبير عن هذا الموقف بظرف من زمرة الظروف الوَجهية كما هو الشأن في الجمل الثلاث التالية:

(17) أ- ***'قوا عجبًا*** حتى كليب تسبني"

ب- ***مع الأسف***، لم يدم لقائي بهند إلا نصف ساعة

ج- ***بدون شك***، كان حب خالد لهند حبّاً عذرياً

أو بصفة من الصفات الوَجهية التي من قبيل ما نجده في الجملتين التاليتين:

(18) أ- زرت بالمغرب مدينة شاطئية ***رائعة!***

ب- كنت أطرب ***للمرحوم*** أحمد البيضاوي

وقد يكون المحمول ذاته محمولا وجهيا، ويغلب أن ترد هذه الظاهرة في الدوارج العربية:

(19) أ- انت تعشيت خلاص؟

ب- أيوه ***تسممت***

ومن متغيرات هذه الظاهرة نفسها ورودُ المحمول مقروناً بمحمول ثان يوجِّهه كما في الجملة (20).

(20) أنت **بتخرَّف** بتقول إيه؟!

2-3-2-1-2. تحقق الصُّرفات:

الصرفات بوجه عام، صيغا وحروفا وأدوات، تحققات لسمات دلالية أو تداولية من أمثلة الصرفات المحكومة تداوليّاً الحرف "مِنَ" والأدوات "أوَ" و"ليت" و"لعل". يستعمل الحرف "مِنَ" عادة مسبوقا بأداة نفي.

(21) ما آزرني في المحنة **مِن** صديق.

إلا أنه قد يرد في جملة استفهامية شريطة أن تكون الجملة حاملة للقوة الإنجازية. **"الإنكار"**:

(22) هل آزرني في المحنة **من** صديق؟!

وترد الأداة "أَوَ" في صدر الجمل الاستفهامية، كالأداتين "هل" و"الهمزة"، إلا أن خاصيتها تصدُّر الجمل المستلزِمة لإنكار:

(23) أَوَ تعادي أخاك؟!

إذا كان الحرف "**مِن**" والأداة "**أَوَ**" تعبران عن قوة إنجازية مستلزمة معيّنة فإن الأداتين "**ليت**" و"**لعل**" تحقِّقان صرفيّاً الوجهين القصْويين "التمني" و"الترجي":

(24) أ- **ليت** كل ما أتمناه أدركه!

ب- **لعل** أيَّام السّلم تعود!

2-3-2-1-3. ترتيب المكونات:

تنتمي اللغة العربية الفُصحى، كما هو معلوم، إلى اللغات المقول عنها إنها لغات ذات "رتبة حرة". ويستدل على ذلك، عادة، بالجمل التي من قبيل (25 أ- ج):

(25) أ- أحب جميلٌ **بثينة**

ب- أحب **بثينة** جميلٌ

ج- بثينةَ أحب جميل

والواقع أن الرتبة في العربية الفصحى (وما ينامطها من اللغات) ليست "حرة" إلا بالنظر إلى الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول...) التي تضطلع بتحقيقها الحالات الإعرابية. فليست الجمل (25 أ-ج) جملا مترادفة يمكن معاقبتها في نفس المقام وإنتاجها على أساس تأديتها لنفس الغرض وإن تماثلت وَحَداتها المعجمية والعلاقات الدلالية والتركيبية التي تقوم بين هذه الوحدات. فالجملة (25 أ) جواب للجملة (26 أ) والجملة (25 ب) جواب للجملة (26 ب) في حين أن الجملة (25 ج) ردٌّ تصحيحي على الجملة (26 ج).

(26) أ- من أحب جميل؟

ب- من أحب بثينة؟

ج- أحب جميل عزّه.

إذا قوربت الجمل (25 أ) و(25 ب) و(25 ج) من منظور نحو كالنحو الوظيفي قيل عن المكون "بثينة" إنه يحمل الوظائف التداولية "بؤرة الجديد" و"المحور" و"يؤرة المقابلة" على التوالي.

الرتبة إذن في العربية الفصحى وفي النمط الذي تنتمي إليه رتبة محكومة تداوليا وإن بدت "حرة" في المقاربات التي لا تدخِل الوظيفة في الحسبان أو التي تؤمن باستقلال البنية عن الوظيفة.

2-3-2-1-4. إسناد النبر والتنغيم:

عناصر البنية التطريزية عنصران أساسيان هما النبر والتنغيم. هذان العنصران محكومان كلاهما تداوليّاً. فالنبر يُسند للمكون الحامل للمعلومة الجديدة أو المعلومة المتنازع في ورودها، أي المكون بؤرة الجديد أو المكون بؤرة المقابلة كما هو شأن المكون "بثينة" في الجملتين (25 أ) و(25 ج) على التوالي. أمّا المكوّن المحور ("بثينة" في الجملة (25 ب)) فلا يُنبَر(7).

ويسند التنغيم إلى الجملة لا بالنظر إلى نمطها الجملي (استفهامية، خبرية، أمرية...) بل بالنظر إلى قوتها الإنجازية الحرفية أو قوتها الإنجازية المستلزَمة. مثال ذلك أن تنغيم الجملة (27) تنغيم متصاعد باعتبارها استفهاما "حقيقيا" وأن تنغيم

الجملة (28) التي هي إنكار تنغيم متنازِل وإن كانتا كلتاهما جملتين استفهاميتين:

(27) هل سافر عليٌّ إلى مراكش؟

(28) هل ستقلع عمّا تفعل؟

2-3-2-2. التركيب "المستقل"

أوردنا في الفقرات الأربع السابقة أمثلة أمِلنا من إيرادها التدليل على ارتباط بنية اللغة بوظيفتها وعلى تبعيتها لها. وقد سبق أن أشرنا إلى ما أسميناه ظاهرة "التركيب المستقل" أي مجموعة الظواهر التي يَستعصِي إرجاعُها إلى مبدأ تبعية البنية للوظيفة. ولنحاول الآن مناقشة هذه الظاهرة والإشكال النظري الذي يترتب عنها.

2-3-2-2-1. الظاهرة:

من أمثلة ظاهرة استقلال البنية عن الوظيفة: (أ) انتقاء رأس المركب و(ب) إسناد الإعراب البنيوي و(ج) أسبقية الرتبة على الصيغة.

2-3-2-2-1-1. انتقاء الرأس:

للمركب الاسمي بنيتان: بنية تحتية وبنية سطحية. وتختلف هاتان البنيتان من حيث مكوناتهما وطبيعة هذه المكونات كما تختلف من حيث ما يقوم بينها من علاقات. عناصر بنية المركب التحتية سمات دلالية وتداولية تسهم كلها في تحديد عنصر أساسي هو العنصر "النواة" الذي يغلب أن يكون اسماً كما هو شأن المركب الإسمي "تلك الفتاة السمراء الفاتنة" في الجملة (29):

(29) عشقت تلك الفتات السمراء الفاتنة!

أما بنية المركب السطحية فتتضمن رأسا ومخصصا وفضلة. رائز الرأسية في المركب سمتان: حمل الحالة الإعرابية المسندة إلى المركب كامله وتحديد إعراب باقي مكوناته.

في الغالب الأعم من الأحوال تُنْقل النواة الوظيفية التحتية إلى رأس صرفي-تركيبي متسم بالسمتين أعلاه وذلك ما هو حاصل في المركب "تلك الفتاة السمراء الفاتنة" مثلا.

إلا أن قاعدة تطابق النواة التحتية للرأس السطحي هذه قد تخرق في بعض اللغات. ففي اللغة العربية مثلا يحتكر الرأسية المحدَّد المُكَمِّم أو المحدد العددي دون الاسم النواة كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(30) أ- تغيّب كلُّ الطلبة اليوم.

ب- اقتنيت ثلاثة كتب وأربعَ مجلاتٍ.

ملحوظة:

من المعلوم أن جمهور النحاة يذهب إلى أن إسم الاشارة رأس للمركب الذي يتضمنه في حين أن الاسم الذي يليه نعت له أو بدل منه. إلا أننا إذا حكَّمنا السمتين الآنفتي الذكر أصبح هذا التحليل غير وارد إلا إذا عدَّ اسم الإشارة مركبا إشاريا قائم الذات وعُدَّ الإسم الذي يليه ذيلاً للجملة أو إذا أولنا البدل على أنه ذيل للمركب الإشاري ذاته كما يتبين من التحليلين الآتيين للجملة (29).

(31) أ- [عشقت تلك]، الفتاة السمراء الفاتنة

ب- عشقت [تلك، الفتاة السمراء الفاتنة]

2-3-2-2-1-2. الإعراب البنيوي:

إذا أخِذ بمبدأ تبعية البنية للوظيفة أصبح من المتوقع أن ترجَعَ الحالات الإعرابية إلى وظائف دلالية أو تداولية أو تركيبية حسب أنماط اللغات. في اللغة العربية الفصحى على وجه الخصوص تُسنَد الحالة الإعرابية الرفعُ إلى المكوّن الفاعل والحالة الإعرابية النصبُ إلى المكون المفعول أو مكون يحمل وظيفة دلالية دون أي وظيفة تركيبية.

لنمثل لذلك بالحالات الإعرابية التي تحملها مكونات الجملة التالية:

(32) أهدى خالدٌ هنداً ورداً صباحاً

ثمة إعراب غير معلل وظيفيا لا تحدده وظيفة دلالية أو تداولية أو تركيبية وهو ما يمكن أن نصطلح على تسميته "الإعراب البنيوي". لهذا الإعراب سمتان اثنتان: **أولاً**، أنه ناتج تركيب معين كالتركيب الإضافي أو ناتج "عمل" إحدى الصُّرفات المُسندة للإعراب كبعض الأفعال المساعدة وبعض الأدوات والحروف، **ثانيا**، أن من شأنه أن "يحجب" الإعراب الوظيفي إذا كان للمكون إعراب وظيفي.

2-3-2-2-1-2-1. التركيب الإضافي:

يأخذ المكون "المضاف إليه" في المركب الإضافي الحالة الإعرابية الجر كما هو الشأن في الجملتين (33 أ-ب).

(33) أ- وصلتني رسالة **خالد**

ب- أعشق مدينة **الرباط**.

لا تحكم إعرابَ المضاف إليه أية وظيفة دلالية أو تركيبية أو تداولية. فمن الممكن أن يحمل هذا المكون، بالإضافة إلى الوظيفة الغالبة "المالك"، وظائف أخرى كالمكان والزمان والمنفذ كما هو الشأن في الجمل (34 أ) و(34 ب) و(34 ج) و(34 د) على التوالي:

(34) أ- استعارت هند معطفَ **سعاد**

ب- أخذت قطار **الدار البيضاء**

ج- صُمت يوم **الإثنين**

د- اطّلعت على كتاب **خالد**

يتبين من هذه الأمثلة أن المكون المضاف إليه يأخذ نفس الحالة الإعرابية الجرّ بقطع النظر عن وظيفته الدلالية. نفس الأمر يحدث حين تضاف إلى الوظيفة الدلالية إحدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول كما هو الشأن في التراكيب المَصدرية:

(35) أ- أغضبنا جميعاً طردُ خالدٍ **هنداً**

ب- أغضبنا جميعاً طردُ **هندٍ**

يحمل المضاف إليه في هاتين الجملتين الوظيفة التركيبية الفاعل (35 أ) والوظيفة التركيبية المفعول (35 ب) اللتين تخولان عادة للمكون الذي يحملهما إعرابي الرفع والنصب إلا أنهما "محيدتان" هنا لصالح الإعراب البنيوي الجر.

2-2-1-2-2-3-2. الصُّرفات المسندة للإعراب:

من خصائص بعض الصرفات في اللغة العربية إسنادها إلى المكون الذي "تعمل فيه "إعراباً بنيوياً يكون نصبا أو جرًّا. من الصُّرفات الناصبة الأفعالُ

المساعدة التي من قبيل "كان" والأدوات الوَجهية التي من "أسرة" "إن" و"ليت" و"لعلّ" على اختلاف في المكوّن المنصوب (المحمول أو الفاعل كما هو معلوم).

(36) أ – كانت هند **مسافرةً**

ب– **أصبح** فن الغناء **مبتذلاً**

ج – ظل الجو **حارّاً** طيلة هذا اليوم.

(37) أ – إن **عليا** شاعر مفوَّه

ب– **ليت هندا** حاضرة معنا

ومن الصرفات الجارة الحروف المسمَّاة لذلك "حروف جر" كالحروف الواردة في الجمل التالية:

(38) أ– ما عادني **من** صديق حين مرضت

ب– غادر الجنود المدينة **في** هذا الصباح

ج– دخلت زينبُ **إلى** البيت مسرعة

ومن هذه الصرفات ما ينفرد بخاصية إحداث أثرين معا: إسناد الرتبة وإسناد الإعراب في ذات الوقت. مثال ذلك الأداة "**إن**" (وما يؤاسرها) كما يتبين من الجملتين (39 أ–ب)

(39) أ– فاز خالد في السباق

ب– **إن خالداً** فاز في السباق.

يفاد من المقارنة بين هاتين الجملتين أن دخول الأداة "**إنّ**" أفقد المكون "خالد" سمتيه الأصليتين، رتبته بعد الفعل ورفعه بحكم فاعليته، وأكسبه سمتين بنيويتين (لا تعلِّلهما وظيفة): تق دمه على الفعل وأخذَه الحالة الإعرابية النصب.

2-3-2-2-1-3. أسبقية الرتبة:

سبق أن أشرنا إلى أن بعض الصُّرفات والصيغ يتوقف تحديدها على موقع الصُّرفة أو المكون داخل الجملة أو داخل المركب ومثلنا لذلك بالجمل (4) و(5) و(6) التي نعيد سوقها هنا للتذكير:

(4) أ– تعيب الطّلاب اليوم

ب- الطّلاب **تغيبوا** اليوم

ج- تغيبت الطالبات اليوم

د- الطالبات **تغيبن** اليوم

(5) أ- قريت الكتاب **هدايا**

ب- قريت **هذا** الكتاب

(6) أ- باكره الراجل **ده**

ب- إخص على **دِي** راجل

(7) أ- رأيت ورآني **زيد**

ب- رآني ورأيت **زيداً**

ليست هذه الظاهرة مقصورة على اللغة العربية ودوارجها إذ نجد أمثلة لها في لغات أخرى.

ففي اللغة الفرنسية، مثلا، نجد تقابلات من قبيل (40 أ-ب) حيث تحصل المطابقة بين الإسم وتابعه إن تأخر الثاني عن الأول بيد أنها ترتفع في الترتيب العكسي:

a- Les invitées sont reparties, Marie exceptée (40)

b- Les invitées sont reparties, excepté Marie.

وقد استشهدنا بهذه الأمثلة على ترابط الصّرف والتركيب في معرض الحديث عن العلاقة بين هذين المستويين. ما يمكن أن يفاد هنا من نفس الأمثلة هو أن اختلاف صِيَغ المكوِّن الواحد يكون في بعض الأحوال رهينا باختلاف مواقع هذا المكوِّن. يعني ذلك، بوجه أخص، أن اختلاف الصيغ في هذه الأحوال غير معلّلٍ وظيفيّا وإنما يبرره مبرر بنيوي صِرف.

2-3-2-2-2. الإشكال:

إن المعطيات التي فحصناها في الفقرات السابقة لا تثير أي إشكال إذا ما قوربت في أي إطار نظري لا يعتمد مبدأ تبعية البنية للوظيفة ويومن على العكس من ذلك بمبدإ استقلال التركيب عن غيره دلالة وتداولا. وإنما يشكل الأمر حين

يراد معالجة هذه المعطيات في نظرية كنظرية النحو الوظيفي تحاول الربط بين سمات البنية التركيبية باعتبارها بنية سطحية والسمات الوظيفية المحدَّدة في البنية التداولية أو البنيتين التداولية والدلالية.

2-3-2-2-2-1. النواة والرأس:

ليس ثمة تمييز في النظريات الصورية بين بنيتين للمركب، بنية تحتية دلالية-تداولية وبنية سطحية تركيبية ولا تمييز بالتالي بين نواة وظيفية ورأس تركيبي. مؤدَّى ذلك أن أي مكون من مكوّنات المركّب يمكن أن يرشح للرأسية ما دام يتحلى بمواصفاتها الآنفة الذكر سواء أكان اسماً أم محدِّداً من المحدّدات.

في هذا الاتجاه، شاهدنا النماذج الأخيرة من النظرية التوليدية التحويلية تتحدث، منذ اقتراح أبني (1987) عن "المركب المحددي" (بدلا من المركب الاسمي) على اعتبار أن المحدد (أداة التعريف وغيرها) يمكن أن يعد رأسا للمركب مع وجود الاسم.

أمّا في النظريات الوظيفية فإن الجمل التي من قبيل (30 أ-ب) تخلق إشكالا من حيث إنها تخالف ما تتوقعه هذه النظريات، أي نقل المركز الوظيفي (نواة البنية التحتية) إلى مركز تركيبي (رأس سطحي). سنرى كيف يمكن أن يناقش هذا الإشكال في إطار نظرية النحو الوظيفي لاحقاً.

2-3-2-2-2-2. الإعراب الوظيفي والإعراب البنيوي:

تقف النظريات الصُّورية والنظريات الوظيفية من مسألة الإعراب موقفين متباينين يتجلى تباينهما في الأطروحتين التاليتين:

(أ) بالنظر إلى مفهوم الإعراب نفسه يحدد في النظريات الصورية باعتباره علاقة بنيوية صرفاً. ففي نموذج "الربط العاملي" (شومسكي 1982) مثلا ينتج الإعراب عن علاقة قائمة بين مكوّنين عامل ومعمول فيه، حاكم ومحكوم، كعلاقتي الصرفة بالمركب الفاعل والفعل بالمركب المفعول. أما في النظريات الوظيفية فهو مرتبط بوظيفة تسنده.

(ب) يعد الإعراب في النظريات الصورية سمة "كلية" تتقاسمها جميع اللغات. في المقابل، يقصر الإعراب، حسب النظريات الوظيفية (ديك 1997 ب:)، على نمط معيّن من اللغات، كاللغة العربية الفصحى حيث يتحقق في شكل لواصق (لوا حق). فللمركبين الفاعل والمفعول إعراب لأنهما يأخذان في هذه اللغات اللاحقتين الدالتين على الرفع والنصب بالتوالي.

نستخلص من التقابل بالنظر إلى هاتين الأطروحتين (أ وب) أن النظريات الوظيفية بتلافيها التعميم واختزالها الإعراب في لغات دون غيرها تكون أقرب إلى تحقيق أحد أهدافها، إلى تحصيل "الكفاية النمطية" (ديك 1997، والمتوكل 2003). إلا أنها، في المقابل، تواجه بالنسبة لنفس اللغات إشكالين أثنين هما التاليان:

أولا، في محاولتها إرجاع الإعراب إلى وظيفة معيّنة (تركيبية أو دلالية أو تداولية)، تترك الإعراب الوارد في الأمثلة التي من قبيل (33 أ – ب) و(34 أ – د) و(35 أ – ب) و(36 أ – ج) و(37 أ – ب) و(39 أ – ب) و(36 أ – ج) و(37 أ – ب) و(38 أ – ج) و(39 أ – ب) دون تفسير ويصبح لزاماً عليها أن تجيب على السؤالين الهامين: (أ) هل لهذا الضرب من الإعراب تفسير وظيفي لم يكشف عنه بعد ويستلزم المزيد من البحث أم هل هو إعراب بنيوي صرف حقا لا تفسير وظيفيا له؟ (ب) إذا كنا بالفعل أمام إعراب بنيوي محض، هل تشكل هذه الظاهرة ظاهرة "مركزية" في اللغة أم هل هي من ظواهر "الهامش" التي يجوز إهمالها؟

ثانيا، يورد النحاة تراكيب من قبيل: (41):

أ- إن زيدا قائم و**عمراً**

ب- إن زيداً قائم و**عمرو**

شاهدُهم في هذين المثالين أن العطف يمكن أن يكون على "اللفظ" (41 أ) كما يمكن أن يكون على "المعنى" (41 ب).

من منظور الإعراب، تثير هذه المعطيات إن صحت وكانت قابلة للتعميم، التساؤل التالي: إذا توارد على نفس المكوّن إعراب وظيفي وإعراب بنيوي، فما مآل الإعراب الأول؟ هل يُبطل أم هل "يحجَب" فقط؟ هل ""يلغى" ثماما أم هل

"يعلق" مؤقتا إلى أن يعيدَ إظهاره سياق معين كسياق العطف في الجملة (41 ب) مثلا؟ كيف يمكن لنظرية وظيفية أن تتعامل مع هذه الظاهرة في الحالتين؟

2-3-2-2-2-3. الرتبة والصيغة:

الغالب الأعم أن تتحدّد صيغة المكون الصرفية أولا ثم يسنَد إليه موقع معين داخل الجملة أو داخل المركب على اعتبار أنه يحتفظ بنفس الصيغة أيا كان موقعه. إلا أن معطيات من لغات مختلفة تشير كما رأينا إلى وجود حالات تتحدّد فيها الصيغة الصرفية بعد أن يأخذ المكوّن موقعه لا قبل ذلك أو يتخذ المكون صيغتين مختلفتين إن تغير موقعه.

سبق أن بينا أن هذا الإشكال تُنووِّل في نظرية النحو الوظيفي في إطار اقتراحين: (أ) اقتراح يضع قواعد الموقعة بين فئتين اثنتين من القواعد الصرفية، "قواعد قبلية" و"قواعد بعدية" و(ب) اقتراح يمحو الفصل بين الصرف والتركيب ويجمع بينهما في بنيات صرفية – تركيبية نموذجية.

من الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن بهذا الصدد: أي الاقتراحين أنسب بالنظر إلى نظرية النحو الوظيفي وبالنظر إلى الدرس اللساني الوظيفي بوجه عام بل بالنظر إلى ضوابط التنظير اللساني بوجه أعم؟ هل هما الاقتراحان الوحيدان الممكنان؟

خلاصة:

تتحدّد البنية التركيبية للغة، كباقي المفاهيم، داخل نظرية معينة أو نمط معين من النظريات وهي بذلك تختلف من نسق نظري إلى نسق نظري آخر. فقد تنشطر إلى مستويين متمايزين صرف وتركيب وقد تتناول على أنها بنية صرفية – تركيبية موحدّة ناتجة عن تداخل الاشتقاق والصرف والتركيب.

تعالج الظواهر اللغوية في التنظير الوظيفي على أساس أن للغة دورا تقوم به داخل المجتمعات البشرية، دور تمكين أفراد هذه المجتمعات من التواصل فيما بينهم، وأن دور التواصل هذا حاضر في العلاقات الدلالية والتداولية القائمة بين مكونات العبارات اللغوية مركبات وجملا ونصوصاً.

يربط البنية التركيبية بوظيفة التواصل رابط تبعية حيث إن الثانية تحدّد سمات الأولى مكوّنات ورتبة وتحكمها إلا في حالات متفاوتة الأهمية توحي بوجود جانب من التركيب يمكن أن يوصف بالتركيب "المستقل" غير المحكوم وظيفيا.

هذا الجانب من التركيب وإن كانت مساحته وأهميته لا تبلغان مساحة وأهمية التركيب المعلّل وظيفيا يواجه النظريات الوظيفية بإشكال يلزمها بالنظر فيه ومعالجته قصد احتوائه.

الهوامش:

(1) يحال في أدبيات النحو الوظيفي أحيانا على هذه المقاربة بالمقاربة "السندويتش" لازدواج قواعد الصرف ووضع قواعد الموقعة بين قواعد صرفية "قبلية" وقواعد صرفية "بعدية" إن جاز التعبير.

(2) اقترحنا (المتوكل 2003) تنميطا للغات أساسه الاختلاف في تحقق مكونات "بنية الخطاب النموذجية" وكيفية اشتغالها واعتمدنا نفس المعيار في رصد تطور مختلف أنماط اللغات.

(3) يتباين هذان النحوان من حيث انتماؤهما إلى إطارين نظريين مختلفين من حيث المبادئ والمنهج ولا يتقاسمان إلا اعتبارهما الوظائف علاقات أولى غير مشتقة.

(4) يقصد باللغات الشجرية اللغات التي يشكّل فيها الفعل مع المفعول مركّبا واحداً يحكم فيه الأول الثاني ويُسند إعرابه.

(5) تعدّ الوظائف علاقات أولى في النحو المعجمي الوظيفي كما أوضحنا في الهامش (3) مع أن هذا النحو نحوٌ صوري.

(6) ما نقصد بإواليات التواصل اللغوي هنا هو ما تؤديه "المكونات الخارجية" كالمبتدأ والذيل وغيرهما والتي تستعمل لبدء التواصل أو إنهائه أو الحفاظ على استمراره أو نقله من موضوع إلى موضوع.

(7) يصدق عدم منبوريّة المحور على "المحور المعطى" بالأساس طبقا لمبدإ أن المعلومات "القديمة" (السابق إيرادها) لا تُنبر لعدم الحاجة لتنبيه المخاطب إليها.

(8) نحتاج في الواقع إلى بحث صوتي دقيق يعمق هذا الموضوع كي نتبيّن مدى إسهام كل من النمط الجملي والقوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة والسمات الوجهية في تحديد تنغيم الجملة. ويعدّ بحث الأستاذ د. موهوب خطوة هامة في هذا الاتجاه.

الفصل الثاني

الوظيفة وبناء الأنحاء:
نحو الخطاب الوظيفي نموذجا

0- مدخل:

من قوانين منطق التنظير في اللسانيات (وفي غيرها من العلوم) أن يتلاءم بناء النحو وكيفية اشتغال مكوناته في نظرية ما والمبادئ العامة المعتمدة في هذه النظرية. وهو ما نجده حاصلا بالفعل، إذا نحن فحصنا النظريات اللسانية الصورية والنظريات اللسانيات الموجّهة تداوليا أو وظيفيّا. ففي النظريات الأولى التي تقصي وظيفة التواصل أو تمنحها وضعا ثانويا يحتل المكوّن التركيبي المقام المركزي في النحو (أو "النموذج") وتشتغل إواليات في استقلال تام عن المكونين الدلالي والتداولي (إذا هما وُجدا) في حين تشكل الدلالة والتداول المكون المنطلق الذي على أساسه يشتغل المكونان التركيبي والصوتي في نظريات الفئة الثانية. للتمثيل لعلاقة الانسجام هذه المفروض قيامها بين صياغة النحو والمبادئ النظرية العامة نعرض بالتفصيل هنا لأحد أحدث نماذج نظرية النحو الوظيفي: "نحو الخطاب الوظيفي".

1- المبادئ العامة

المبادئ العامة التي تعتمدها نظرية النحو الوظيفي مبادئ تتعلق بالمنطلق المنهجي ومبادئ تهم موضوع الدرس وأخرى تخص الهدف المروم تحقيقه.

1-1. المنطلق

سبق أن تحدثنا بشيء من التفصيل عن المنطلقات المنهجية التي تتقاسمها النظريات اللسانية الوظيفية ونعيد تسوقها هنا موجزة للتذكير.

(أ) ظلَّ منظِّرو النحو الوظيفي متمسكين بمبدإ أن وظيفة اللغة الأساسية هي وظيفة التواصل وأن باقي ما يمكن أن يكون لها من وظائف لا تعدو أن تكون وظائف فرعية.

(ب) تتعالق بنية اللغة ووظيفتها التواصلية بحيث لا يمكن فصل تحديد الأولى عن الثانية إلا فصلاً اعتباطيا.

(ج) لبنية اللغة بوظيفتها علاقة تبعية إذ لا يمكن وصف الخصائص البنيوية وصفا مُرضيا دون الرجوع إلى الخصائص الوظيفية، الدلالية والتداولية.

على أساس هذه المنطلقات الثلاثة، يمكن أن نتوقع تصور نظرية النحو الوظيفي لكل من موضوع الدرس اللساني والهدف المتوخى.

1-2. موضوع الدرس

من المفاهيم الأساسية في النظرية التوليدية التحويلية وأكثرها تداولا في أدبيات هذه النظرية وغيرها بما في ذلك النظريات الوظيفية ثنائية "القدرة والإنجاز" باعتبار "القدرة" معرفة المتكلم – السامع للغته والإنجاز استعمال هذه المعرفة الفعلي. ومن المعلوم أن مفهوم القدرة في النظرية التوليدية التحويلية تطوّر بتطوّر هذه النظرية حيث كان مقصوراً على المعرفة اللغوية الصرف (التركيبية والدلالية والصوتية) ثم أصبح يشمل كذلك المعرفة التداولية كما يمكن أن يُستخلص من كتابات شومسكي (شومسكي 1965) و(شومسكي 1988). إلا أن أبرز ما يُلحظ عن المرحلة الثانية من هذا التطور هو أن شومسكي يميز بين قدرتين منفصلتين مستقلتين بعضهما عن بعض: "القدرة النحوية" و"القدرة التداولية" وأن القدرة الأولى هي ما يجب بالأساس أن يُتخذ موضوعا للدرس اللساني.

في مقابل ذلك، يستهدف اللسانيون الوظيفيون وصف "القدرة التواصلية" باعتبارها قدرة عامة تشمل المعرفتين اللغوية وغير اللغوية معا، المعرفة النحوية الصرف والمعرفة التداولية كلتيهما على أساس أن هاتين المعرفتين تشكلان قدرة واحدة، قدرة المتكلم – السامع على التواصل مع غيره. أما في نظرية النحو الوظيفي على الخصوص، فإن مفهوم القدرة التواصلية يأخذ وضعا ذا مزيتين اثنتين:

(أ) **أولاهما**، أن الملكات التي تتفاعل في عملية التواصل إنتاجا وفهما ملكات محدّدة مفهوما[1] وما صدقا حيث تنضاف إلى الملكة اللغوية ملكات أخرى هي الملكات المعرفية والمنطقية والاجتماعية والإدراكية.

(ب) **ثانيتهما**، أن العلاقة بين هذه الملكات جميعها علاقة محدّدة ذات طابع قالبي يجعل منها ملكات مستقلة الكيان لكن مترابطة في تفاعلها يفضي بعضها إلى بعض و"يغذّي" بعضها بعضاً.

1-3. الهدف

كلنا نعلم أن من مبادئ الابستمولوجيا العامة أن العالم المتصدي لوصف وتفسير واقع ما يصنع "نموذجا" مجرّدا لهذا الواقع. وتختلف النماذج المصطنعة باختلاف منطلقات النظرية وفي فرضياتها.

وفي مجال التنظير اللساني، يستهدف اللساني وضع نموذج للمعرفة اللغوية التي يفترض أنها متوافرة لدى المتكلم – السامع المجرّد ("المثالي"). وفي نظرية النحو الوظيفي على الخصوص، يسعى المنظرون في إقامة نموذج لقدرة مستعملي اللغة الطبيعية على التواصل بواسطة اللغة، نموذج يمثل للملكات اللغوية وغير اللغوية المُسهمة في عملية التواصل إنتاجا وفهما وبما يقوم بينها من علاقات. مكونات هذا النموذج المصطنع مجموعة "قوالب" تتمركز حول القالب النحوي الذي هو القالب الأساس و"ينفتح" بعضها على بعض حيث يكون بعضها "خرجاً/دخلاً" لبعض.

1-4. الضوابط

إذا كان هدف نظرية النحو الوظيفي هو وضع نموذج للقدرة التواصلية كما أسلفنا، فإن عليها أن تحكّم عملية النمذجة هذه إلى معايير وظوابط تمكنها من المفاضلة بين ما يمكن أن يقترح من نماذج.

الضابط الأساسي المعتمد في هذا الباب هو ضابط "الكفاية التفسيرية" التي تشمل ثلاثة أنواع من الكفايات: "الكفاية التداولية" و"الكفاية النفسية" و"الكفاية النمطية".

1-4-1. الكفاية التداولية

من التحديدات الواردة في كتاب ديك (ديك 1997 أ:13) للكفاية التداولية التجديد التالي: "على النحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة تلك الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. ويعني هذا أنه يجب ألا نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معين في إطار سياق تحدّده العبارات السابقة وموقف تحدّده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب".

من هذا التحديد للكفاية التداولية يمكن أن نستخلص مطالب ثلاثة:

(أ) **أولها**، أن للعبارات اللغوية بعدا تداوليا قائم الذات يتمثل في خصائص معينة متميزة[2] عن الخصائص الدلالية والتركيبية؛

(**ب**) **ثانيها**، أن هذا البعد التداولي مرتبط بالسياقين اللغوي والموقفي اللذين يرد فيهما استعمال العبارات؛

(ج) أما **ثالثها**، وهو الأهم، فإن على النحو الوظيفي الطامح للكفاية التداولية أن يأخذ بعين الاعتبار الخصائص التداولية للعبارات اللغوية في ارتباطها بسياق استعمالها.

سنرى في المبحث اللاحق كيفية تعامل نماذج نظرية النحو الوظيفي مع هذا الضابط وسنركز خاصة على سعي النماذج الأخيرة لتحقيق هذا المطلب عن طريق التمثيل للخصائص التداولية في قالب خاص من جهة وعن طريق تزويد النحو بمكون خاص قائم الذات يكفل رصد الوسائط السياقية المقالية منها والمقامية من جهة ثانية.

1-4-2. الكفاية النفسية

من معايير الكفاية التي اعتمدها بعض نماذج النحو التوليدي التحويلي كنموذج النحو المعجمي الوظيفي (بريزنان 1982) معيار "الواقعية النفسية" القاضي بإخضاع قواعد النحو إلى رائز مدى مطابقتها للإواليات التي تقوم بذهن المتكلم أثناء عملية إنتاج العبارات اللغوية.

وقد اعتمد المعيار نفسه في نظرية النحو الوظيفي أيضاً تحت مصطلح "الكفاية النفسية" الذي يحدّده ديك (ديك 1997 أ:13) كالتالي: "تنقسم النماذج النفسية بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم. تحدّد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، في حين تحدّد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها. وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاية النفسية أن يعكس بطريقة أو أخرى ثنائية الإنتاج / الفهم هذه".

إن السعي في مشارفة تحقيق الكفاية النفسية كان وما يزال هاجساً دائما لدى منظري النحو الوظيفي دافعا لهم في وضع قيود على النحو بنية واشتغالاً.

(أ) من أهم القيود على بنية النحو وجوب مطابقته لعملية التواصل بشقيها وإن رمت الجهود في الغالب إلى مطابقة عملية الإنتاج خاصة كما سنرى؛

(ب) ومن أهم القيود على اشتغال النحو وجوب خلوّه من قواعد التحويل المغيرة للبنية التي برهنت التجارب النفسية اللغوية على منافاتها للواقعية النفسية حيث ثبت أنها اعتباطية لا تطابق إواليات إنتاج العبارات اللغوية.

1-4-3. الكفاية النمطية

من خصائص الأنحاء التقليدية، كما هو معلوم، أنها كانت تكتفي بالتقعيد للغة واحدة (العربية أو الفرنسية أو غيرهما) وأنها كانت تروز قواعدها انطلاقا من معطيات تلك اللغة الواحدة. ومن المعلوم أيضا أن النظريات اللسانية الحديثة تستهدف، بخلاف الأنحاء التقليدية، وصف وتفسير خصائص اللغات الطبيعية على اختلافها. وتأخذ هذه النظريات في مسعاها ذلك منحيين أساسيين اثنين: منحى نمطيا ومنحى كليا يتمثل أساساً في نظرية النحو التوليدي التحويلي. أما الدراسات النمطية فإنها تروم وصف خصائص أكبر عدد من اللغات وإرجاعها إلى أنماط معينة على أساس معايير معينة كمعيار الرتبة في الجملة وداخل المركب الاسمي. وأما النظريات التي تسير في المنحى الكلي فإن هدفها وضع نحو كلي للملكة

اللسانية تتفرع عنه حسب وسائط معينة أنحاء للغات الخاصة. وثمة منحى وسط يعرفه ديك (ديك 1997 أ: 15) كالتالي: "يزعم المنظرون للسان الطبيعي أن بإمكانهم حصر الاهتمام في لغة واحدة أو في عدد من اللغات بينما يقارب النمطيون اللغات مقاربة "محايدة نظريا" تعتمد منهجا استقرائيا شبه تام. إن الدراسة النمطية لا تكون ذات نفع إلا إذا أطرتها مجموعة من الفرضيات النظرية ولا تكون، في المقابل، النظرية اللسانية ذات كبير جدوى إلا إذا كشفت عن مبادئ وقواعد ذات انطباقية واسعة النطاق".

وقد حاولنا في مكان آخر (المتوكل 2003) البرهنة على أن نظرية النحو الوظيفي تقف موقفا وسطا بين قطبي الكلية والنمطية كما حاولنا أن نبين أنه بالإمكان تنميط اللغات ورصد تطورها على أساس أن التنميط وليد عملية "انتقاء" وأن التطور ناتج عن عملية "تنقّل" تتمان داخل نموذج مستعملي اللغة.

2. تنظيم النحو

نقصد هنا بتنظيم النحو ما يُقصد عامة أي أولا مكونات النحو (أو النموذج) وثانيا كيفية اشتغال هذه المكونات من حيث العلاقات التي تقام بين كل مكون والمكونات الأخرى والاتجاه العام الذي يتم فيه هذا التعالق.

2-1. المبادئ العامة وتنظيم النحو

يمكن بل يجب التمييز داخل كل نظرية لسانية (وكل نظرية علمية بوجه عام) بين الفرضيات العامة المعتمدة والمنطلق منها والنموذج الذي يصوغه المنظر على أساس تلك الفرضيات. ضابطان اثنان يحكمان العلاقة بين هذين الشقين للنظرية:

(أ) **أولا**، يجب أن يكون تنظيم النحو منسجما تماماً مع الفرضيات العامة وهو ما يسمى عادة مبدأ أو قيد "التناسق" الذي يضمن إرضاؤه عدم وقوع التناقض بين منطلقات النظرية وعملية النمذجة. ويحكم قيد "التناسق" هذا طبيعة مكونات النموذج كما يحكم العلاقات القائمة بينها.

للتمثيل لذلك نقول عن نظرية ما تسعى في أن تكون نظرية وظيفية إنها نظرية متناقضة إذا لم تفرد للخصائص التداولية مكونا قائم الذات أو إذا أحلت هذا المكون في تنظيم النحو محلا لا يمكنه من التحكم في المكونات الأخرى. وثمة أمثلة أخرى للتناقض تتفاوت خطورتها ليس هنا مجال تفصيلها.

(**ب**) **ثانيا**، أثناء التطورات التي يمكن أن تلحق نظرية ما، يجب أن تعدّل صياغة النحو طبقا لأي تعديل يتم في الفرضيات العامة المنطلق منها. بتعبير آخر، يجب أن يستتبع كل تغيير من الفرضيات تغييرا في تنظيم النحو يناسبه ويضمن المحافظة على قيد التناسق.

2-2. النمذجات

اقترحت في نظرية النحو الوظيفي منذ ظهورها ثلاث صياغات يُصطلح على تسميتها عادة للتبسيط "ما قبل النموذج المعيار" (ديك 1978) و"النموذج المعيار" (ديك 1997 أ وب) و"ما بعد النموذج المعيار".

يتسم تطور النمذجة في نظرية النحو الوظيفي بمسار دائري ينطلق من "**الأحادية**" إلى "**التعدّد**" ثم العودة إلى "**التوحّد**". هذا المسار الدائري ذو المحطات الثلاث يمكن أن نرد إليه تطور النظريات اللسانية بوجه عام حيث تبدأ النظرية بسيطة التكوين تم تغنى وتتعدّد مكوناتها ومجالاتها ثم تتوحّد أو تسعى في التوحّد. لنر الآن كيف مرت النمذجة في نظرية النحو الوظيفي بهذه المحطات الثلاث.

2-2-1. ما قبل النموذج المعيار:

يتمثل طابع الأحادية في النموذج الأوّل في جوانب ثلاثة: موضوع الدرس وبنية النحو وتكوين البنية التحتية للعبارات اللغوية.

(أ) كان من مزاعم النحو الوظيفي منذ نشأته أنه نحو للخطاب ببعديه المقالي والمقامي معاً حيث لم تقارب اللغة في هذا النحو قط بوصفها معطى مجرّداً قوامه ألفاظ وتراكيب معزولة عن سياق إنتاجها وذلك ما

يمكن أن نتوقعه، بمقتضى مبدإ التناسق، من نظرية ذات توجّه وظيفي يؤمن بتبعية البنية للوظيفة.

إلا أن الدراسات الوظيفية في تلك الفترة، ربما لأسباب برمجيّة، انحصرت في مجالي الجملة والمركب الاسمي بحيث لا نعرف، فيما نعرف، أن دراسة وظيفية ما استهدفت في تلك المرحلة مقاربة نصّ بأكمله.

(ب) تكمن أحادية الجهاز الواصف في النموذج المعني بالأمر في كونه لا يمثل إلا للمعرفة اللغوية الصّرف (النحوية) لا يكاد يتعداها. وهو بذلك يغفل التمثيل للمعارف الأخرى التي يستخدمها المتكلم – السامع في عمليتي إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.

(ج) أما أحادية البنية التحتية مصدر اشتقاق العبارات اللغوية فإنها تكمن في أمرين: التمثيل لبعض الخصائص الدلالية والتداولية فقط وخطّية هذه البنية التي ترصد تلك الخصائص في مستوى واحد لا سلمية تحكم عناصره.

2-2-2. النموذج المعيار

آنس منظر النحو الوظيفي قصوراً في النموذج الأول بعد سنوات من تفعيله وتمريره بمحك ضابط الكفايات الثلاث، التداولية والنفسية والنمطية، ولاحظوا أن مردّ هذا القصور هو أحادية النموذج من حيث موضوع الدرس وتكوين الجهاز الواصف وطبيعة التمثيل التحتي للخصائص الدلالية والتداولية.

وقد كانت ملاحظة هذا القصور حافزاً لتضافر الجهود لتوسيع مجال النحو وإغناء إواليات. وقد تم ذلك على الشكل التالي:

(أ) سعى اللسانيون الوظيفيون في مجاوزة حدود الجملة كموضوع للدرس وأصبحوا يعنون بمقاربة خصائص النص. وكان المنطلق في سعيهم ذلك ما أورده ديك في الفصل الثامن عشر من الجزء الثاني من كتابه الأخير (ديك 1997 ب) حيث اقترح صوغ بنية النص على أساس عملية إسقاط لبنية الجملة مكونات وعلاقات ووظائف، على أساس افتراض

أن هذه المكونات والعلاقات والوظائف واردة في بنية النص وروودَها في بنية الجملة.

(ب) لم تعد معرفة المتكلم – السامع في النموذج المعيار مقصورة على المعرفة اللغوية الصّرف وأصبح النحو مجرد قالب ضمن قوالب نموذج مستعمل اللغة كالقالب المعرفي والقالب المنطقي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي المرصودة للتمثيل للطاقة المعرفية والطاقة المنطقية والطاقة الاجتماعية والطاقة الإدراكية على التوالي.

(ج) أما إغناء البنية التحتية مصدر الاشتقاق فقد تم عن ثلاث طرق: "أولا، تطعيم هذه البنية بخصائص دلالية وتداولية لم تكن تتضمنها في النموذج الأول (سمات إنجازية ووَجهية) وثانيا، التمييز بين سمات دلالية كانت ترصد في نفس الخانة (السمات الجهية الوصفية والسمات الجهية التسويرية) وثالثا التمثيل للخصائص الدلالية والتداولية في شكل بنية تحتية متعددة الطبقات تحكم طبقاتها سلمية حيّزية.

2-2-3. ما بعد النموذج المعيار

بعد عمليتي التوسيع والإغناء قادت اللسانيين الوظيفيين الرغبةُ في تحصيل أكبر قدر من البساطة والاقتصاد إلى بذل الجهود في توحيد النموذج. ولنلفت الانتباه هنا إلى أن التوحّد غير الأحادية. فالأحادية وصف لنموذج كالنموذج الأول ذي بعد واحد (نموذج جملة، نموذج نحوي صرف...) في حين أن التوحدّ يطبع نموذجاُ متعدّد الأبعاد تنصهر أبعاده المختلفة في بوثقة جامعة واحدة.

وقد تم التوحيد بالنسبة لموضوع الدرس على أساس افتراضين يمكن الاصطلاح على تسميتهما "افتراض الإسقاط" و"افتراض الموازاة".

(أ) أول هذين الافتراضين أن بالإمكان إسقاط بنية الجملة مكونات وعلائق ووظائف على النص. وقد ذهب ديك (ديك 1997 ب) في هذا الباب، كما أسلفنا، إلى أن ما نجده في الجملة من مكونات وعلاقات ووظائف نجده تقريبا حين ننتقل من مجال الجملة إلى مجال النص.

(ب) أما ثاني الافتراضين فهو أن مختلف أقسام الخطاب، من النص إلى الكلمة، تتآسر باعتبار توازيها البنيوي. وقد صغنا في مكان آخر (المتوكل 2003) مفهوم الموازاة في شكل افتراض عام قوامه أن تمة بنية نموذجية للخطاب تتحقق بالدرجة المثلى في النص ويتفاوت تحققها بدرجات تنازلية انحدارا من النص إلى المفردة.

أما فيما يخص توحيد الجهاز الواصف، فقد تم عن طريق اختزال قوالب نموذج مستعملي اللغة بضم بعضها إلى بعض وإدماج بعضها في بعض.

كان من نتائج هذه الجهود وضع نحو وظيفي موحّد يكفل مقاربة الخطاب بمختلف أقسامه ومختلف أنماطه كما سنرى في المبحث الموالي.

2-3. نحو الخطاب الوظيفي

كانت السنوات الأخيرة قبيل وبعد النموذج المعيار (ديك 1997) سنوات إرهاص لنحو وظيفي جديد. ومن أبرز الاقتراحات لصياغة هذا النحو الجديد، النحو المتسم أساساً بالتوحّد كما أسلفنا، "النحو الوظيفي المتنامي" (ماكنزي 1998) و"نحو الطبقات القالبي" (المتوكل 2003 و2004) و"نحو الخطاب الوظيفي" (هنغفلد 2004).

يقوم النحو الوظيفي المتنامي، كما توحي بذلك تسميته، على أطروحة أن الأصل في الخطاب المكونات البسيطة (مفردات، مركبات اسمية...) تتنامى خلال عملية التواصل لتصبح مكونات متزايدة التعقيد لا العكس كما هو الشأن في أول الأنحاء التحويلية حيث تعد المكونات البسيطة ناتجة عن مكونات معقدة (جمل) بواسطة قواعد حذف. أما النحوان الآخران فانهما يتقاربان (إلى حد إمكان اندماج بعضهما في بعض) من حيث إنهما كليهما يفترضان إمكان الجمع بين مفهومي الطبقية والقالبية في جهاز واصف واحد، وهما، كما نعلم، مفهومان ذهب بعض اللسانيين الوظيفيين (كرون 1997) إلى عدّهما في وقت ما يؤسسان لنزوعين مختلفين واتجاهين متباينين في حظيرة نظرية النحو الوظيفي.

بما أننا عرضنا بالتفصيل في مكان آخر (المتوكل 2003) لنحو الطبقات

القالبـــي سنقصر الحديث هنا على نحو الخطاب الوظيفي كما اقترحـــه هنحقلـــد (2004) محيلين القارئ على كتابات هذا اللساني الأخيرة.

2-3-1. المرتكزات المنهجية

يشاطر نحو الخطاب الوظيفي النماذج المقترحة قبله المبادئ العامة المعتمدة في النظرية ككل وهي المبادئ التي عرضنا لأهمها بإيجاز في المبحث الأول. لكنه رغم التآسر النظري العام يخالف تلك النماذج في بعض المرتكزات المنهجية نورد أهمهـــا في ما يلي.

2-3-1-1. من الجملة إلى الخطاب

أهم منجزات نحو الخطاب الوظيفي من حيث موضوع الدرس اللساني مجاوزة النقاش الذي دار في الأدبيات اللسانية (الوظيفية وغـــير الوظيفيـــة) عـــن ثنائيـــة "لسانيات الجملة" / "لسانيا النص" وكذلك مجاوزة نقاش ما إذا كانت بنية النص إسقاطاً لبنية الجملة أو بنية مستقلة قائمة الذات.

وقد تمت مجاوزة هذين النقاشين باتخاذ الخطاب موضوعاً للدرس سواء أكان الخطاب نصا كاملا أم جملة أم مركبا اسميا أم مفردة واحدة.

بتعبير آخر، أصبح موضوع المقاربة اللسانية يقاس لا بالتقسيمات التركيبيـــة التقليدية بل بكل ما يمكن أن يشكل وحدة تواصلية في موقف تواصلي معين.

يستعير نحو الخطاب الوظيفي بنية الخطاب من مدرسة سويسرا (رولي) الذي يرى أن "المحاورة" مجموعة من "النقلات الحوارية" وحداتها الدنيا "أفعال خطابية".

لنأخذ مثالا للتفاعل اللغوي في هذا التصوّر المحاورة القصيرة المستوحاة مـــن مثال وارد في (كرون 1997: 20):

(1)

محاورة
- نقلة 1
  - أ- الفتيات الشقراوات الرائعات؟ فعل خطابي 1
  - سيغادرن الحي غدا مع الأسف فعل خطابي 2
- نقلة 2
  - ب- كم ذا آسف لذلك فعل خطابي

يشكل المثال (1) محاورة بين متخاطبين (أ وب) تتكوّن من نقلتين حواريتين (نقلة 1 ونقلة 2) قوام الأولى فعلان خطابيان والثانية فعل خطابـــي واحد.

ما يجب لفت الانتباه إليه هنا هو أن الوحدات الخطابيـــة ليســـت الأقســـام التركيبية التقليدية بل أفعال خطابية قد تكون جملا كما في النقلة الثانية وفي الشق الثاني من النقلة الأولى أو مجرّد مركّب اسمي كما هو شأن الشق الأول من النقلـــة الأولى.

ومن أمثلة تحقق الوحدة الخطابية الدنيا، الفعل الخطابـــي، في مجرّد مركبات اسمية "المكونات الخارجية" (المبتدأ والذيل) والأجوبة المقتضبة وأسماء الاستفهام في الاستفهامات الصّدى:

(1) أ- **هند**، لن أكلمها بعد اليوم

ب- لن أكلمها بعد اليوم، **هند**

(2) أ- إلى أين أنت ذاهب؟

ب- إلى مكتبـــي

(3) تزوج خالد **من؟**

2-3-1-2. من القصد إلى النطق

يسعى منظرو النحو الوظيفي بوجه عام إلى وضع نموذج لمســـتعملي اللغـــة يعكس عملية إنتاج الخطاب حيث يمكن أن نقول عن هذا النموذج إنه "نمـــوذج متكلم" أكثر مما هو "نموذج متلق". إلا أن ثمة اختلافا بيّنا في ترتيب مراحل إنتاج الخطاب بين النحو الوظيفي المعيار ونحو الخطاب الوظيفي.

ينطلق اشتقاق العبارات في النموذج المعيار، كما نعلم، من إطار حملي يمثـــل لمختلف خصائص المفردة المحمول يتم توسيعه تدريجيا عن طريق عمليات إدمـــاج وإضافة إلى حين الوصول إلى البنية التحتية التامة التحديد للجملة.

ثبت على مر السنين الأخيرة أن هذه المسطرة الاشتقاقية تتعـــارض وأحـــدَ الأهداف الكبرى لنظرية النحو الوظيفي الذي هو السعي في تحقيق الكفاية النفسية الآنف تحديدها من حيث إنه لا يعكس تماماً عملية إنتاج الخطاب. لـــتلافي هـــذا

التعارض، اقترح هنخفلد (2004) صوغ نحو الخطاب الوظيفي انطلاقا من وجهة نظر لفلت (1978) الذي يرى أن المتكلم ينتج العبارة اللغوية في مراحل أربع: تحديد القصد فتحديد الفحوى المناسب للقصد فصوغ القصد والفحوى في تركيب مناسب ثم أخيرا تحقيق هذا التركيب نطقا أو رسما (حسب قناة التواصل التي يختارها).

لمحاكاة هذه المراحل الأربع صيغ نحو الخطاب الوظيفي على أساس أن يتضمن أربعة مستويات للتمثيل خاضعة للتراتبية التالية: المستوى العلاقي (التداولي) فالمستوى التمثيلي (الدلالي) فالمستوى الصرفي – التركيبي (أو "البنيوي") ثم المستوى الصوتي. سنعود لاحقا إلى تكوين النحو وعلاقاته بمكونات "خارجية" أخرى.

2-3-1-3. التوفيق بين الطبقية والقالبية

أتيحت لنا الفرصة في مكان آخر (المتوكل 2001 و2003) للعرض لنشأة اتجاهين في نظرية النحو الوظيفي سميا آنذاك "الاتجاه الطبقي" و"الاتجاه القالبي". يقوم الاتجاه الثاني الذي تروده كرون (كرون 1997) على أطروحة أن بنيتي الجملة والنص ليستا متطابقتين تمام التطابق وأن النحو الوظيفي مجبر لذلك على أن يفرد لكل من البنيتين قالبا خاصا على أساس أن يتعالق القالبان وفقا لما تقتضيه القالبية.

في سعيه في توحيد النحو جمع نموذج نحو الخطاب الوظيفي بين الاتجاهين حيث صاغ كل مستوى من المستويات الأربعة الآنفة الذكر في شكل قالب يمثل لبنية سلمية ذات طبقات يحكم بعضها بعضا عن طريق علاقات حيزية وأصبح النحو بذلك نحوا طبقيا وقالبيا في ذات الوقت.

2-3-1-4. الفصل بين الدلالة والتداول

في مقابل الجمع بين الطبقية والقالبية، يرتئي نحو الخطاب الوظيفي، بناءاً على مجموعة من الاقتراحات أهمها اقتراح فيت (فيت (1998))، أن تفصل الدلالة عن التداول بعد أن كانا متواجدين في نفس البنية التحتية في النموذج المعيار.

كان ناتج هذا الفصل أن الخصائص التداولية والخصائص الدلالية تحـــدّد في مستويين أو قالبين مستقلين وإن تعالقا: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي.

من أهم الاستدلالات التي قدّمت في هذا الصدد وجود عبارات مـــن قبيـــل (5 أ-ج):

(1) أ- يا هند!

ب- ويحك!

ج- هيهات!

من الواضح أن للعبارات الواردة في الزمرة(5) حمولة تداولية لكنها تفتقد، في المقابل، إلى فحوى دلالي محدّد كباقي العبارات اللغوية.

في هذه الحالات يفضي المستوى العلاقي إلى المستوى البنيوي مباشـــرة دون المرور بالمستوى التمثيلي.

ومما يمكن إضافته إلى الاحتجاج للفصل بين الدلالـــة والتـــداول أن بعـــض الخصائص التداولية كالقوة الإنجازية والسمات البؤرية والوجهية يمكن أن تتعالق في غالب الأحيان تعالقا مباشرا بالمكون الصوتي التطريزي حيث تُجرى قواعد إسناد التبر والتنغيم.

2-3-2. بنية النموذج

تتخذ بنية النموذج في نحو الخطاب الوظيفي الشكل العام الموضع في الرســـم (6) الوارد في (هنخفلد 2004: 376).

يستدعي الرسم (6) ملاحظات عن تكوينه من جهة وعن كيفيـــة اشـــتغال مكوناته من جهة ثانية:

2-3-2-1. مكونات النموذج

قوام النموذج أربعة مكونات، مكوّن مركزي هو المكوّن النحوي ومكونات "مساعدة" هي المكون المفهومي (أو المعرفي) والمكون السياقي والمكون الإصاتي.

(أ) يستخدم المكون النحوي إوالّيتين أساسيتين هما إواليَّة "الصياغة" وإوالية "التعبير". تضطلع الإوالية الأولى بصوغ القصد من الخطاب وفحواه أي

بصوغ الخصائص التداولية والدلالية. وتستمد إوالية الصياغة موادّها من "الخزينة" التي تطعمها بأطر ووحدات معجمية ومخصصات. ناتج عملية الصياغة هذه مستويان تحتيان اثنان: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي حيث تحدَّد الخصائص التداولية والخصائص الدلالية على التوالي. أما الإوالية الثانية، إوالية التعبير، فإن مهمتها نقل المستويين التحتيين العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي عن طريق إجراء فئتين من القواعد: قواعد صرفية – تركيبية وقواعد صوتية تستخدم كمواد لها بنيات وصرفات وأصواتا.

(ب) أول المكونات المساعدة التي لا تنتمي إلى النحو في حد ذاته، المكون المفهومي (المعرفي) الذي يتضمن القدرة اللغوية والتواصلية للمتكلم من جهة ومعارفه عن العالم (واقعي أو "ممكن") من جهة ثانية. ويُميز داخل هذا المكوّن بين مقاصد المتكلم وتصوراته للواقع وينعكس هذا التمييز داخل المكون النحوي في الفصل بين المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي.

(ج) يشكل المكون السياقي محلاً التمثيل لطائفتين من المعلومات التي يلجأ إليها المتكلم أثناء إنتاجه للخطاب: معلومات لغوية يستقيها من خطاب سابق ومعلومات "مقامية" يستقيها من موقف التواصل ذاته.

(د) لا يشكل المستوى البنيوي الناتج عن إجراء قواعد التعبير الصرفية – التركيبية والصوتية خرجا نهائيا، حيث يظل في حاجة إلى أن يحقق إما إصاتة أو خطاً أو إشارة. تحقيق المستوى البنيوي هذا يضطلع به مكون رابع، المكون الإصاتي في حالة العبارات اللغوية، يستقي مواده من الخزينة وهي أصوات وبنيات تطريزية(4).

قبل الانتقال إلى الحديث عن كيفية اشتغال مكونات نحو الخطاب الوظيفي، نرى من المفيد أن نشير إلى بعض الجوانب التي لها فيما نعتقد، أهميتها:

(أ) في إطار النزوع إلى توحيد النحو كما أسلفنا، عمد هنخفلد (2004) إلى تعديل واضح في مكونات نموذج مستعملي اللغة كما تصوره ديك (ديك 1997). من مظاهر هذا التعديل **حذف** و**إدماج** و**إضافة**.

حُذف من النموذج المعيار مكونان (أو قالبان) اثنان هما المكـــون المنطقـــي والمكون الاجتماعي اللذان لم نعد نرى لهما أثراُ في نحو الخطاب الـــوظيفي كمـــا يتضح من الرسم (6).

(6) نموذج نحو الخطاب الوظيفي

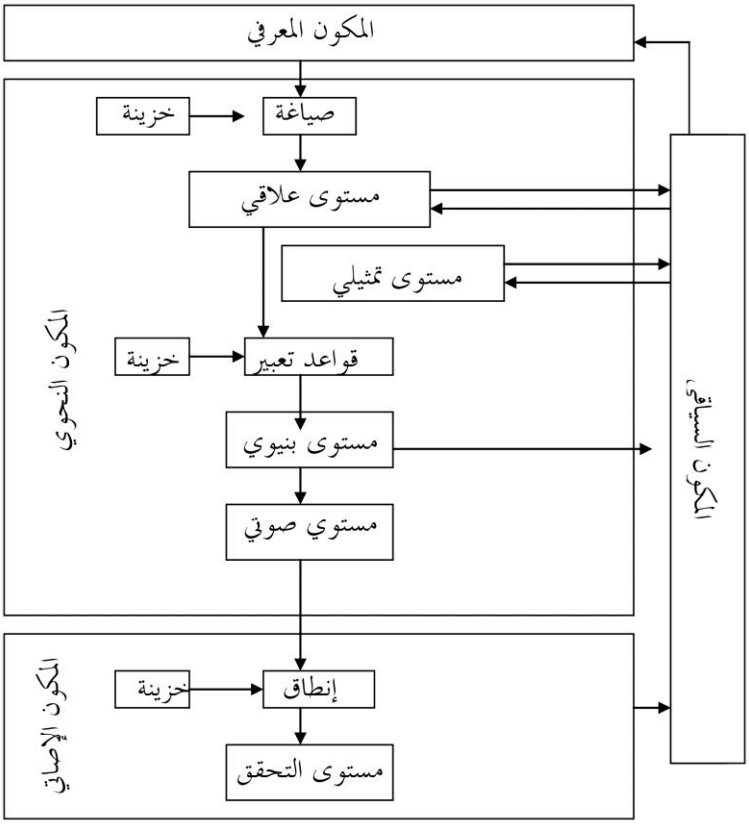

وأُدمج المكون الإدراكي في مكون أعم وأوسع، هو المكون السياقي الذي أصبح يشمل، بالإضافة إلى المعلومات المستقاة من الخطاب السابق، معلومات تســـتمد مـــن الموقف التواصلي وهي معلومات كان يتكفل بإعطائها المكون الإدراكي في النمـــوذج المعيار.

إما الإضافة فتكمن في تطعيم النحو بمكون إصاتي موكول إليه نقلُ المســـتوى البنيوي خرج قواعد التعبير إلى مستوى صوتي (أو غير صوتي) باعتبار أن المستوى البنيوي تمثيل مجرّد يقتضي أن يحقق.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: هل لهذا التعديل الذي طرأ على نموذج مستعملي اللغة ما يبرّره؟

إجابتنا عن هذا السؤال هي أن التقليص محبّذ سواء أكان حذفا أم دمجا إذا كان يستهدف الاقتصاد والتقليل من الكلفة إلا أن الاقتصاد لا يجب أن يكون على حساب كفاية النحو (تداوليا ونفسيا ونمطيا). فيما يخص حذف المكونين المنطقي والاجتماعي، نرى أنه حذف لما لا يلزم حذفه.

من أدلة ضرورة المكون المنطقي أن خطاباً من قبيل (7) تكمن سلامته بالإضافة إلى "نحويّته" في صحة الاستدلال المنطقي الذي يتضمنه:

(7) أ – كل إنسان فان

ب– بكر إنسان

ج – إذن، بكر فان

وممّا يحتجّ لضرورة تزويد النموذج بمكون اجتماعي أن تحديد بعض الخصائص البنيوية يستلزم معلومات اجتماعية بيئية أو طبقية. من أمثلة ذلك ورود أداة الاستفهام "لهو" في التعبير المصري الدارج التالي:

(8) لهو أنت مسافرة بكره؟

إذا ثبتت ضرورة الإبقاء على المكوّنين المنطقي والاجتماعي أصبح من المتعين تحديد محلهما داخل نموذج نحو الخطاب الوظيفي. في هذا الباب بالذات اقترحنا في مكان آخر (المتوكل قيد الطبع) أن يتوسط المكون المنطقي بين المكوّنين النحوي والسياقي من جهة والمكون المعرفي من جهة ثانية باعتباره أداة لتحويل المعارف المستقاة من المكوّنات الثلاثة من معارف ظرفية إلى معارف عامة. أما المكوّن الاجتماعي فثمة إمكانان اثنان: إمّا أن يُدمج فحواه في المكون السياقي باعتبار المعلومات التي تستقى منه معلومات سياقية عامة في مقابل المعلومات السياقية الخاصة بالموقف التواصلي عينه أو يوضع قبل المكون المعرفي ذاته كمكوّن قائم الذات.

2-3-2-2. طريقة اشتغال النموذج

بعد العرض للجانب "الاناطومي" للجهاز الواصف في نحو الخطاب الوظيفي، نخصّص هذه الفقرة للحديث عن جانبه "الفيزيولوجي"، أي عن كيفية اشتغال مختلف مكوناته.

(أ) أولىّ خصائص هذا النموذج أنه يشتغل بكيفية قالبية. وتعني القالبية هنا (وفي أي نحو ذي طابع قالبي) أموراً ثلاثة هي:

(1) تتسم القوالب بخاصية انفتاح بعضها على بعض،

(2) لكل قالب مبادئه وإواليات التي تخصه؛

(3) رغم استقلال كل قالب من حيث مبادئه وإواليات، تفضي القوالب بعضها إلى بعض حيث يتخذ بعضها "دخلا" له "خرجَ" بعض.

(**ب**) يعدّ هنخفلد (2004) المكون المعرفي "**القوة الدافعة**" التي تحرك المكون النحوي مباشرة والمكونات الأخرى بطريقة غير مباشرة. فهو المنطلق الأول لعملية إنتاج الخطاب إذ منه يستقي المتكلم المعارف اللغوية وغير اللغوية التي يستخدمها أثناء هذه العملية.

إذا ما أخذ باقتراحنا تزويد نموذج نحو الخطاب الوظيفي بمكون اجتماعي قائم الذات، كان هذا المكون "قوة دافعة" إضافة إلى المكون المعرفي.

(**ج**) ينفتح المكون السياقي على المكون النحوي حيث إنه يتفاعل أخذاً وعطاءاً مع مستوياته الثلاثة العلاقي والتمثيلي والبنيوي. من أمثلة تطعيم المكون السياقي للمكون النحوي العبارات التي من قبيل (9):

(9) هل تريد ذلك؟

العبارة (9) عبارة ملتبسة يكمن التباسها في إحالة اسم الإشارة "ذلك". فهذا الاسم يمكن أن يحيل إمّا على ذات تتواجد في الموقف التواصلي أثناء إنتاج العبارة أو على قطعة من خطاب سابق كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (10 أ-ب):

(10) أ - هل تريد **ذلك** الكتاب الذي فوق الطاولة؟

ب- ستزورك هند غداً فهل تريد **ذلك**؟

إن الالتباس الذي نجده في العبارة (9) لا يمكن رفعه إلا باللجوء إلى المعلومات المتوافرة في المكون السياقي بشقيه الإدراكي (المقامي) أو الخطابي.

وينفتح المكون السياقي أيضا على المكون المعرفي حيث تُحوّل المعارف السياقية إلى معارف عامّة. اقتراحنا في هذا الباب أن يتم هذا التحويل بواسطة مكوّن منطقي يتوسط المكونين السياقي والمعرفي كما أسلفنا.

(د) يتخذ المكون الإصاتي دخلا له، كما يتبين من الرسم (6)، لا المستوى البنيوي فحسب بل كذلك المستوى العلاقي حيث يضطلع بتحقيق السمات التداولية (القوة الإنجازية، الوجه والوظائف التداولية) في شكل بنية نبرية – تنغيمية.

ويُفضي المكون الإصاتي إلى المكوّن السياقي الذي يقوم بنقل عناصر من المستوى التعبيري إلى المستوى التمثيل حيث تصبح تلك العناصر مكوّنات يحال عليها في خطاب لاحق.

2-3-3. مسطرة الاشتقاق

لنركّز اهتمامنا الآن على المكوّن النحوي خاصة وطريقة استغال إواليّاته أثناء إنتاج الخطاب.

يتبين من الرسم (6) أن اشتقاق العبارة اللغوية يمر بمراحل ثلاث تضطلع بتنفيدها ثلاث إواليات: صياغة فتعبير فإصاتة.

2-3-3-1. الصياغة

الصياغة، كما مر بنا، ترجمة للقصد من الخطاب من جهة ولفحواه من جهة ثانية يتم تحديدها في مستويين: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي.

2-3-3-1-1. المستوى العلاقي

من المعلوم لدينا الآن أن الوحدة الدنيا للخطاب هي الفعل الخطابي. بنية الفعل الخطابي، حسب اقتراح هنخفلذ (هذخفلد 2004)، في مستواه العلاقي هي البنية التالية:

(11) (ف خ1:[نج (ك) (ط) (ف:[(ح1) (إ ح1)](ف))](ف خ))

يتضح من البنية (11) أن الفعل الخطابي (ف خ 1) يقوم على قوة إنجازية (نج) ممثل لها في شكل إطار إنجازي مجرّد يتخذ موضوعات له المتكلم (ك) والمخاطب (ط) والفحوى المراد تبليغه (ف 1). ويتكون عنصر الفحوى نفسه من فعلين لغويين: فعل حملي (ح 1) وفعل إحالي (إح 1).

على أساس البنية (11) يكون المستوى العلاقي للجملة (12) هو (13):

(12) مع الأسف، ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي غداً.

(13) (ف خ 1: [خب (ك)(ط)(ف 1: [(ح 1) بؤ (إ ح1) مح] (ف 1)] (ف خ1))

ملاحظتان أساسيتان هنا هما الملاحظتان التاليتان:

(1) تستقي الصياغة موادها التي هي الإطار العلاقي ومخصّصاته ووظائفه من الخزينة. ولنشر هنا إلى أن الخزينة لم تعد، كسابق عهدنا بها في النموذج المعيار، مكونا مستقلا قائم الذات بل أصبحت موزعة بين إواليات المكون النحوي الثلاث: الصياغة والتعبير والإصاتة كما يتضح من الرسم (6).

(2) تسند الوظائف التداولية (المحور والبؤرة) في المستوى العلاقي على أساس أن الوظائف الدلالية (منفذ، متقبل، أداة...) والوظائف التركيبية (فاعل، مفعول) تسند في المستويين التمثيلي والبنيوي على التوالي.

توزيع فئات الوظائف هذا يخالف مخالفة جليّة توزيعها في النموذج المعيار حيث كان يتم إسنادها حسب الترتيب التالي: وظائف دلالية فوظائف تركيبية فوظائف تداولية. من البيّن أن التوزيع الحالي يفضل منطقا التوزيع الأول إذ توضع كل فئة من الوظائف في المستوى المناسب[5].

2-3-3-1-2. المستوى التمثيلي

يقترح هنخفلد (هنخفلد 2004) للمستوى التمثيلي بنية سلمية ذات طبقات ثلاث: قضية (ق) وواقعة (و) وخاصية (خ).

بنية المستوى التمثيلي حسب هذا الاقتراح هي البنية (14):

(14) (ق 1: [(و1 ك [(خ1)(س1)] (و1))] (ق 1))

طبقا لهذه البينية العامة، تكون بنية المستوى التمثيلي للجملة (12) هي البينية (15):

(15) (أس ق 1: [(سق و1: [غ تا خ1: غادر (ع س 1: فتيات شقراوات رائعات (س1)) منف (ع س2: حي (س2)) متق] (و1): غداً (و1)) زم] (ق 1): مع الأسف (ق 1)).

لنلاحظ هنا الأمور التالية:

(1) إذا قارنا بين المستوى العلاقي (13) والمستوى التمثيلي (15) وجدنا المستوى الأول خلوا من الوحدات المعجمية التي لا تظهر إلا في المستوى الثاني؛

(2) أدرجت العبارة الوجهية "مع الأسف" في طبقة القضية وذلك استمرار لما يُنهج في النموذج المعيار حيث تُعد العبارات الدّالة على وجه ذاتي لواحق لهذه الطبقة؛

(3) تسند الوظائف الدلالية (منف، متق، زم) في المستوى التمثيلي دون الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول) التي أصبحت تسند لاحقا أي في المستوى البنيوي.

2-3-3-1-3. المستوى البنيوي

ينقل المستويات التحتيّان العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي عن طريق إجراء قواعد التعبير. وتستمد قواعد التعبير هذه موادّها الخام من قسط الخزينة الخاص بها. هذه المواد أطر تركيبية ووظائف تركيبية ومخصّصات صرفية تتحقق في شكل صُرفات لواصق (سوابق وأحشاء ولواحق) أو صرفات أدوات.

في هذا الباب، يلفت منخفلد (2004) الانتباه إلى الأمر الهام التالي: إذا كان بالإمكان أن تتآسر اللغات في العمق أي في المستويين العلاقي والتمثيلي فإنها تتباين في السطح أي في المستوى البنيوي إذ إن "لكل لغة إمكاناتها التعبيرية وذلك ما

يؤدّي إلى اختلاف في وحدات التعبير من نحو إلى نحو". مفاد هـذا أن اللغـات تختلف في أطرها التركيبية ومخصّصاتها الصرفية كما تختلف في انتقائها للوظـائف التركيبية(6) وإن كانت قواعد التعبير في شكلها العام واحدة. بتعبير آخر، تتحـد اللغات في قواعد التعبير نفسها لكنها تتباين من حيث المواد الخام التي تسـتخدمها هذه القواعد.

فيما يخص اللغة العربية، يمكن أن نقول إن الإطار التركيبـي للجملة الفعلية هو الإطار العام التالي:

(16) [[أص][مح/بؤ/وجه][ف][فا][مف][ص]] ج

حيث [أص] موقع الأداة الصدر؛ [مع/بؤ/وجه] الموقع الذي يحتله مكوّن محور أو مكوّن بؤرة أو مكون دال على إحدى السمات الوجهية الذاتية؛ [ف][فا][مف] مواقع الفعل والفاعل والمفعول؛ [ص] الموقع الذي تحتله مكوّنات لا وظيفة تداولية أو تركيبية لها.

بناء على الإطار التركيبـي (16) وبعـد انتقـاء الوظـائف التركيبيـة والمخصّصات الصرفية المناسبة أمكن أن نصوغ المستوى البنيوي للجملة (12) على الشكل التالي(7):

(17) [[مع الأسف] م س [س –تغادر] ف[الـ–فتيات الـ– شـقراوات الـ–رائعات] م س فا [الـ–حي] م س مف [غداً] م ظ] ج

يشكل المستوى البنيوي (17) دخلا للمكون الإصاتي الذي ينقله إلى المتوالية الصوتية (18):

(18) \مع الأسف ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي غداً\.

خلاصة:

تنطلق نظرية النحو الوظيفي، كباقي النظريات اللسانية الوظيفية من أسـس منهجية قوامها، إذا ما جُمعت، أن بنية اللغة تابعة لوظيفتها التواصلية، وعلى هذه الأسس صاغت هذه النظرية مختلف نماذجها المتلاحقة مـن النمـوذج الأول إلى النموذج المعيار ثم نموذج نحو الخطاب الوظيفي.

يسعى النموذج الأخير في تحقيق هدفين أساسين: أولا، توحيد نموذج مستعملي اللغة بتقليص مكوّناته حذفاً أو دمجا وثانيا، جعل هذا النموذج يشتغل بطريقة تحاكي، ما أمكن ذلك، مراحل إنتاج الخطاب.

تشتق العبارات اللغوية في هذا النموذج على أساس السعي في تحقيق هذه المحاكاة، بدءاً من المستويين العلاقي والتمثيلي إلى المستوى الصوتي مروراً بالمستوى البنيوي.

يترك نحو الخطاب الوظيفي كما اقترحه هنخفلد، رغم مزاياه الجليّة، بعض الإشكالات العالقة أهمها الثلاثة التالية:

(1) هل إن الموضع المناسب للتمثيل للسمات الوجهية الذاتية هو طبقة القضية التي هي جزء من المستوى الدلالي إذا كنا نعلم أن هذه السمات سمات تداولية؟

(2) هل الطبقات المقترحة في المستوى التمثيلي كافية حقا لرصد كل السمات الدلالية التي يمكن أن ترد في العبارات اللغوية؟

(3) إذا أخذنا بمبدإ التماثل البنيوي بين الجملة والمركب الاسمي، فما هو التمثيل الأقدر على رصد هذا التماثل؟

سنقترح بعض الأجوبة الممكنة لهذه الأسئلة الثلاثة في ثنايا الفصلين المواليين.

الهوامش:

(1) يتعارض هذا التحديد مع تصورات أخرى للقدرة التواصلية حيث تعرف هذه القدرة تعريفا عاما من قبيل الثقافة والمعتقدات السائدة في مجتمع ما.

(2) الخصائص التداولية، في نظرية النحو الوظيفي، محصورة ومحدّدة في القوة الإنجازية والوظائف التداولية والسمات الوجهية الذاتية.

(3) راجع (المتوكل 1986) للتفصيل في كيفية تزويد النحو الوظيفي بطبقة خاصة ترصد فيها القوة الإنجازية بنوعيها الحرفية والمستلزمة.

(4) يشكل التحديد الصوتي جزءا من المستوى البنيوي، وهو بذلك يتميز عن المكون الإصاتي الذي يقوم بدور "إنطاق" المستوى البنيوي الذي يظل قبل ذلك بنية مجردّة.

(5) هذا التوزيع للوظائف يعيد النظر في تعريف وظيفتي الفاعل والمفعول. فبعد أن كانت هاتان الوظيفتان تعدّان وظيفتين وِجهيتين (بكسر الواو) أعيد لهما في نحو الخطاب الوظيفي مفهومهما العادي فأصبحتا تحدّدان وتُسندان على أساس صرفي – تركيبي (الحالة الإعرابية والرتبة بالنسبة إلى اللغة العربية).

(6) من المعلوم أن الوظائف التركيبية، بخلاف الوظائف الدلالية والتداولية، علاقات غير كلية واردة في أنحاء لغات وغير واردة في أنحاء لغات أخرى. راجع في هذا الباب (ديك 1997 أ) و(المتوكل 1987).

(7) اعتيد في نظرية النحو الوظيفي استعمال الحاضنات في التمثيل البنيوي للعبارات اللغوية. هذا لا يمنع طبعا من استخدام وسائل أخرى كالرسوم الشجرية المعروفة.

الفصل الثالث

بنية الجملة

0- مدخل:

من خلال عرضنا في الفصل السابق لنموذج نحو الخطاب الوظيفي وكيفية اشتغاله ومسطرة الاشتقاق التي يقترحها، تكونت لدينا فكرة عن بنية الجملة في مختلف مستوياتها إلا أنها تظل فكرة عامة تدعونا **أولا**، إلى التدقيق في مكونات هذه البنية و**ثانيا**، إلى معالجة الإشكالات المتروكة عالقة والتي أشرنا إليها في خلاصة الفصل السابق و**ثالثا**، إلى تعميق البحث في تحقق البنية المعيار للجملة في مختلف أنماط الجمل.

1- حدود الجملة: بين المركز والضواحي

يستمر نحو الخطاب الوظيفي، انتهاجا للنموذج المعيار، في التمييز بين الجملة وبين "المكونات الخارجية" التي تواكبها وتشكّل "ضواحيها" إذا جاز التعبير.

يقترح ديك (ديك 1997 ب) لقطعة الخطاب التي تتكون من الجملة وما يواكبها من العناصر الضواحي البنية العامة التالية:

(1) (مكون خارجي)، جملة، (مكون خارجي)

من أمثلة ذلك التراكيب (2 أ-ج) التي تتضمن، بالإضافة إلى الجملة، ضاحية مبتدأ وضاحية ذيلا وضاحية منادى على التوالي:

(2) أ - أما **ليلى**، فلم يعشقها سوى قيس

ب- لم نعد نراها كثيراً، **هند**

ج- يا **خالد**، إلى أين أنت ذاهب؟

يمكن التمثيل لمفَصلة التراكيب الثلاثة بالبنيات العامّة المبسّطة التالية:

(3) أ- [[أمّا ليلى] مبتدأ [فلم يعشقها سوى قيس] جملة]

ب- [[لم نعد نراها كثيراً] جملة [هند] ذيل]

ج- [[يا خالد] منادى [إلى أين أنت ذاهب؟] جملة]

ويمكن تحديد خصائص المكونات الضواحي من منطلقات ثلاثة: استقلالها عن الجملة وموقعها والوظيفة الخطابية التي تقوم بها.

(أ) يرتبط المكون الضاحية، عادة، بالجملة عبر علاقة تداولية كعلاقة "الورود" التي يؤدّي خرقها إلى تركيب لاحن كالتركيب (4) مثلا في مقابل التركيب (2 أ):

(4)* أمّا **ليلى**، لم يعد يشربها أحد اليوم

وينضاف إلى رابط الورود، في غالب اللغات[1]، رابط إحالي هو الضمير العائد على المكون الضاحية كما هو الشان في الجملتين (2 أ-ب).

بصرف النظر عن هذين الرابطين، يظل المكون الضاحية مستقلا عن الجملة. ومن مظاهر هذا الاستقلال المظاهر الأساسية التالية:

(1) ليس المكون الضاحية موضوعاً من موضوعات محمول الجملة ولا لاحقاً من لواحقه،

(2) ينتج عن ذلك أنه لا يحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية وإنما ينفرد بوظيفة خطابية "خارجية" لا يُسندها المحمول ولا تقع في حيزه،

(3) لا يقع المكون الضاحية في حيز القوة الانجازية المواكبة للجملة كما يتبين من المقارنة بين التركيبين التاليين:

(5) أ - هل **هند** عشقها قيس أم لم يعشقها؟

ب-* هل **هند** عشقها قيس أم بثينة؟

بل إن للمكون الضاحية قوة إنجازية تخصه قد تكون مباينة لقوة الجملة الإنجازية:

(6) **ليلى**؟ عشقها قيس.

ويمكن الذهاب، في هذا الباب، إلى ما ذهبت إليه كرون (كرون 1997) من أن بعض المكونات الضواحي ترد معبّرة عن فعل خطابي قائم الذات يشكل مع

الفعل الخطابـــي الدّالة عليه الجملة نقلة حوارية تامة كما هو الشـــأن في الجملـــة الموردة في الحوار (1) في الفصل السابق والتي نعيد سوقها هنا تحت رقم (7):

(7)

أ- الفتيات الشقراوات الرائعات؟ فعل خطابي 1 ⎤
سيغادرن الحي غداً مع الأسف فعل خطابي 2 ⎦ - نقلة 1 ⎤ محاورة
ب- كم ذا آسف لذلك فعل خطابي - نقلة 2 ⎦

سنعود إلى هذا الموضوع في الفصل الموالي المخصص لبنية المركب الاسمي.

(4) يتجلى استقلال المكون الضاحية عن الجملة في مستوى البنية التطريزيـــة حيث يفصل بينهما وقف يؤشر إليه خطا بفاصلة.

(ب) من الطبيعي ومن المنتظر أن تتموقع المكونات الضواحي خارج حيـــز الجملة إما قبلها كما في الجملتين (2 أ) و(2 ج) أو بعدها كما هو شأن المكـــون الذيل في الجملة (2 ب). إلا أن بعض هذه المكونات قد تتخلّل الجملة في شـــكل قطع اعتراضية. مثال ذلك أنه بالإمكان أن نجد تراكيب مـــن قبيـــل (8) بـــدائل للتراكيب التي من قبيل (2 ج):

(8) إلى أين، يا **خالد**، أنت ذاهب؟

(ج) يرصد ديك (ديك 1997 ب) وظائف المكونات الضـــواحي بإرجاعهـــا جميعها إلى أربع فئات كبرى هي: "تنظيم الخطاب" وتوجيهه" و"تنفيذه" و"تدبيره".

(1) يقصد ديك (ديك 1997 ب: 386) بتنظيم الخطاب "مجموعة الإجـــراءات التي تمكّن المتكلم من ضمان بناء خطابه وضمان تلقيه من لدن المخاطب".

تقوم بهذه الوظيفة المكونات الضواحي "الفـــواتح" و"النواقـــل" و"الخـــواتم" والمبتدآت" و"الذيول".

سبق أن مثلنا للمبتدآت والذيول بالتركيبين (2 أ) و(2 ب). أمـــا الفـــواتح والنواقل والخواتم فإننا نجدها في التراكيب التالية:

(8) أ - **بسم الله الرحمان الرحيم**، سنحاول في هذا العرض أن...

ب- **هل تعلم**، لقد تزوج خالد هنداً

(9) لقد تزوج خالد هنداً... **أما محمّد**، فقد هاجر إلى الخارج.

(10) فَعَل عمرو كذا وكذا... **طيب دعنا نراك**

يمكن أن نستخلص من هذه الأمثلة أن الفواتح مكونات تستهل خطابا جديداً أو قطعة جديدة من خطاب ما وأن النواقل مكونات تؤشر إلى أن المتكلم يعتزم الانتقال من موضوع إلى موضوع داخل نفس الخطاب في حين أن دور الخواتم هو التعبير عن نية المتكلم في إنهاء الخطاب.

(2) وظيفة توجيه الخطاب تكمن في التعبير عن المواقف الذاتية (السمات الوجهية) التي يتخذها المتكلم من فحوى خطابه. من العبارات الوجهية التي تقوم بهذا الدور ما نجده في التراكيب التالية:

(11) أ – **آه!** لقد غابت عني هند!

ب– **أوّاه!** كيف لي أن أصبر؟!

ج– **وأسفاه!** كم فرصة ضيعت!

(3) تقوم بدور تنفيذ الخطاب، في نظر ديك، العبارات الدالّة على ردود فعل المخاطب عن فحوى الخطاب.

قد يكون رد الفعل إيجابيا أو سلبيا كما في الحوار التالي:

(12) أ – هل ترافقني إلى المقهى؟

ب– **نعم**

ج– **لا**، إنني انتظر زيارة صديق

(4) أما تدبير الخطاب فتضطلع به مكونات ضواح تسترعي انتباه المخاطب أو تضمن استمرار انتباهه:

(13) أ – **السلام عليكم**، أين يوجد شارع النصر؟

ب– **صباح الخير**، هل لي أن أسألك يا سيدي؟

(14) أ – فعل عمرو كذا وكذا... **يا سيدي**...

ب– فعل عمرو كذا وكذا... **أتسمعني**؟...

ما يمكن أن نستنتجه من الوظائف المسندة إلى المكونات الضواحي أنها أدوار تقوم بها هذه المكونات لا بالنظر إلى الجملة فحسب بل كذلك بالنظر إلى الخطاب بوجه عام أيّا كان حجمه.

قد نجدها مواكبة لجملة كما في التراكيب (2 أ-ج) أو لمركب اسمي أو حرفي:

(15) أ - يا سارية، **الجبل**

ب- **الكتاب؟** على الطاولة

كما نجدها مواكبة لنصّ كامل:

(16) "**بثينة**، عشقها جميل وتغزّل فيها... كان غزله عذريّا يناقض ما سمّي "الغزل الفاحش" كغزل ابن أبي ربيعة في معشوقاته..."

بناءاً على هذه المعطيات اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 2003) الاستغناء استغناءً كليا عن القطعة الخطابية التي تتوسط الجملة والنص[2] والاكتفاء بالأقسام الخطابية المرصودة في السلمية التالية:

(17) سلمية أقسام الخطاب

نص > جملة > مركب اسمي > مفردة

2. البنية المعيار

ما نقصده هنا بالبنية المعيار ما تتضمنه الجملة من مكونات وعلائق بقطع النظر عن أنماط الجملة ومختلف التراكيب التي يمكن أن ترد فيها.

البنية المعيار، كما أسلفنا، مستويات ثلاثة: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي والمستوى البنيوي.

2-1. المستوى العلاقي

أخذنا كمثال في الفصل السابق الجملة (12) ومستواها العلاقي (13). ونوردهما هنا معادا ترقيمها:

(18) مع الأسف، ستغادر الفتيات الشقروات الرائعات الحي غداً

(19) (ف خ 1: [خب (ك) (ط) (ف 1:[(ح1) بؤ (إح 1) (إح2)] (ف 1))] (ف خ1)).

لنا ملاحظتان اثنتان على البنية العلاقية (19):

(أ) أولى الملاحظتين أن هذه البنية لا تتضمن موضعا للتمثيل للسمات الوجهية الذاتية على اعتبار أن هذه الفئة من السمات يمثل لها حسب اقتراح هنخفلد في المستوى التمثيلي وفي الطبقة القضوية منه على الخصوص. في مقابل هذا، اقترحنا في مكان آخر (المتوكل (قيد الطبع)) أن تنقل السمات الوجهية الذاتية من المستوى التمثيلي إلى المستوى العلاقي وأن توضع في طبقة الفحوى (ف 1) باعتبارها مخصّصات ولواحق لهذه الطبقة.

كانت حجتنا في هذا النقل أن السمات الوجهية الذاتية سمات تداولية لا سمات دلالية وأن موضعها الطبيعي، بالتالي، المستوى العلاقي دون المستوى التمثيلي. واستدللنا على موضعتها في طبقة الفحوى من المستوى العلاقي بكون هذه الطبقة المحل الوحيد – والأنسب فعلا – للتمثيل لها إذ أن الوجه يؤشر، كما نعلم، إلى موقف يتخذه المتكلم من فحوى الخطاب ذاته.

بتبنينا لهذا الاقتراح واعتماده في تحليل الجملة (18) تنقل العبارة الوجهية "مع الأسف" من المستوى التمثيلي (من طبقة القضية بالتحديد) إلى المستوى العلاقي وتحل في طبقة الفحوى (ف 1) فتصبح إذاك بنية المستوى العلاقي لهذه الجملة البنية (20) بدلا من البنية (19):

(20) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (سف ف1: [(ح 1) بؤ (إح1) مح (إح2)] (ف1): مع الأسف (ف 1))] (ف خ1))

حيث: سف= المخصّص الرامز إلى الوجه الذاتي "أسف" الذي يتحقق في شكل تنغيم خاص.

(ب) أما ثانية الملاحظتين فهي أن التمثيل للمستوى العلاقي في البنية (20) يقف عند فعل الخطاب لا يتعداه. وقد مر بنا أن الجملة قد تشكل بمفردها نقلة حوارية تامة. لنأخذ الجملة (18) باعتبارها جزءاً من المحاورة التالية:

(21) محاورة – نقلة 1 – أ– رأيت خالداً مغتما اليوم. فعل خطابي 1
ب– أتدري ما سبب اغتمامه؟ فعل خطابي 2
ج– مع الأسف ستغادر الغتيات الشقراوات الرائعات الحي غداً فعل خطابي – نقلة 2

من البين أن الجملة (21ج) تشكل في هذه المحاورة نقلة حوارية تامة هي النقلة الثانية في مقابل نقلة أولى تتضمن الفعلين الخطابيين الدالة عليهما الجملتان (21 أ) و(21 ب).

على أساس إدراج الجملة (18) في المحاورة (21) تصبح بنيتها العلاقية البنية (22) بدلا من البنية (20):

(22) (ن ق2: [ف خ1: [خب (ك) (ط) (سف ف1: [(ح 1) بؤ (إ ح1) مح (إ ح2)] (ف1): مع الأسف (ف 1))] (ف خ1))] (نق 2))

2-2. المستوى التمثيلي

بينا في الفصل السابق أن المستوى التمثيلي للجملة بنية يتم فيها التمثيل للسمات الدلالية في طبقات ثلاث، طبقة القضية وطبقة الواقعة وطبقة الخاصية، حسب اقتراح هنخفلد (2004).

البنية العامة للمستوى التمثيلي في هذا التصور هي البنية (23):

(23) (ق 1: [(و1: [(خ 1) (س 1)] (و 1))] (ق 1))

على أساس (23) يكون المستوى التمثيلي للجملة (18) هو (24):

(24) (سف ق1:[(سق و1: [(غ تاخ1: غادر (ع س1: فتيات شقروات رائعات (س 1)) منف (ع س2: حي (س 2))] (و 1): غدا (و1)) زم] (ق 1): مع الأسف (ق 1))

بتفحّصنا للبنية (24) نستجلي اختلافا واضحا بينها وبين بنية المستوى التمثيلي في النموذج المعيار التي تصاغ حسب اقتراح رايكوف (1992) على الشكل التالي:

(25) ([3 Θ[2 Θ[1Θ[نواة] 1Ω] 2 Ω] 3Ω])

طبقة وصفية

طبقة تسويرية

طبقة تأطيرية

اعتمادا لاقتراح رايكوف يمكن صوغ المستوى التمثيلي للجملة (18) في شكل البنية (26):

(26) [سق ط1: [آن كم 1: [غ تا ص1: غادر (ع س1: فتيات شقروات رائعات (س 1)) منف (ع س2: حي (س 2)) متق]] ص1: غداً (ص1)) زم]

إذا نحن قارنا بين البنيتين (23) و(25) والمثالين (24) و(26) استطعنا أن نتبيّن الفرقين الأساسين التاليين:

(أ) تتضمن البنية (25) طبقة للتكميم (أو التسوير) لا نجدها في البنية (23). بإغفال هذه الطبقة يكون التمثيل للمستوى الدلالي غير كاف إذ تهمل مجموعة سمات جهيّة لها ما يبرّر ورودها في المستوى البنيوي، تلك هي السمات التي تحدّد جهة الواقعة من حيث آنيتها أو تكرارها أو استمرارها والتي تتحقق بواسطة مخصّصات صيغية أو لواحق من قبيل "مرة ثانية" و"دأبا" و"دائما". هذه السمات لا يمكن أن تتموضع، من حيث طبيعتها، في طبقة غير طبقة التسوير(3).

(ب) في المقابل، تتضمن البنية (23) طبقة لا نجدها في البنية (25) هي طبقة القضية. يثير وجود هذه الطبقة إشكالا يمكن إيجازه كالتالي:

ثبت لدينا أن الدور الأساسي لطبقة القضية هو تحديد السمات الوجهية الذاتية (شك، يقين، تمنّ، ترجّ، أسف...) كما ثبت أن هذه السمات سمات تداولية تستدعي طبيعتها هذه أن يمثل لها لا في المستوى التمثيلي بل في المستوى العلاقي. التساؤل الوارد هنا هو: إذا نحن نقلنا السمات الوجهية الذاتية إلى المستوى العلاقي، هل يظل لطبقة القضية ما يبرّر وجودها على الإطلاق؟ هل يمكن أن تقوم بأي دور آخر إذا هي أعفيت من دور التمثيل للسمات الوجهية الذاتية؟

نفضل أن نرجئ الإجابة عن هذا السؤال إلى حين باعتبار أنه ينسحب على طبقات أخرى تعلو طبقة القضية كطبقتي "الحلقة" و"الحكاية" (هنخفلد (2004)).

إذا أدرجنا طبقة التسوير في البنية (23) وتركنا المجال مفتوحا لطبقات عليا أخرى أصبحت بنية المستوى التمثيلي في نحو الخطاب الوظيفي البنية (27):

(27) (... (و1: [كم 1: [(خ 1) (س 1)] (كم 1))] (و 1)))

باعتماد البنية (27) تكون بنية المستوى التمثيلي للجملة (18) هي البنية (28) بدلا من البنية (26):

(18) (سق 19: [(آن كم 1: [(غ تا خ1: غادر (ع س1: فتيات شـقروات رائعات (س 1:) منف (ع س2: حي (س 2)) متق)] (كـم 1))] (و 1): غـداً (و 1)) زم

ملحوظة: تركنا بنية المركب الاسمي مجملة مبسطة في جميع التمثيلات الـتي أوردناها إلى حد الآن على أساس إرجاء تفصيلها وتحديد مكوناتها وما يقوم بـين مكوناتها من علائق إلى الفصل الموالي.

2-3. المستوى البنيوي

لنذكر بادئ ذي بدء بالمبادئ العامة التي تحكم المستوى البنيوي للجملة:

أولا، البنية التحتية للجملة، خرج قواعد الصياغة، مستويان اثنان منفصلان: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي،

ثانيا، يتّخذ كل من هذين المستويين على حدة دخلا لقواعد التعبير؛

ثالثا، تستمد قواعد التعبير موادّها الخام من "الخزينة" الخاصة بها حيث تستقى الأطر التركيبية والمخصّصات والوظائف الذي يقتضيها نقل المسـتويين العلاقـي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي.

رابعاً، قد تتآسر اللغات في الصياغة، أي في المستويين العلاقـي والتمثيلـي لكنها تتباين في المستوى البنيوي.

2-3-1. الخزينة

مرّ بنا أن لكل من قواعد الصياغة وقواعد التعبير خزينتـها الـتي تخصـها. فللقواعد الأولى أطرها العلاقية والتمثيلية ومخصّصاتها "الأولية" ووظائفها التداوليـة والدلالية ووحداتها المعجميّة. وللقواعد الثانيـة أطرهـا الصـرفية – التركيبيـة ومخصّصاتها "الثانوية" ووظائفها التركيبية.

2-3-1-1. الأطر التركيبية

يمكن أن يُعدّ الإطار التركيبي (29) الإطار التركيبي العام الذي يتخذ منطلقا لصوغ المستوى البنيوي للجملة في اللغة العربية:

(29) [[صدر][بؤ/مح/وَجه] م س [محم] [فا] م س[ص]] جملة

يتضمن الإطار (29) خمسة مواقع يمكن تحديدها كالتالي:

(1) يخصص الموقع الأول، الموقع الصدر، للأدوات الصدور مثل أداتي الاستفهام "هل" و"الهمزة" والأدوات الوجهية "إنَّ" و"ليت" و"لعل"؛

(2) يُؤوي الموقع الثاني المكونات التي تحمل إحدى الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة[4] والمكونات الدالة على وجه من الوجوه الذاتية؛

(3) الموقع الثالث، الموقع (محم)، هو موقع محمول الجملة؛

(4) يحتل الموقع الرابع المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل حين لا يكون حاملا في الوقت ذاته لوظيفة تداولية تخوّله احتلال الموقع الثاني؛

(5) أما الموقع الخامس، الموقع (ص)، فإنه يُؤوي المكونات اللواحق غير الحاملة لوظيفة تركيبية أو تداولية.

لنذكر بأن مواقع الإطار التركيبي (29) تخضع لما قد أسميناه (المتوكل 1985 و1986) "قيد أحادية الموقعة" واقترحنا صوغه كالتالي:

(30) قيد أحادية الموقعة

"لا يحتل نفس الموقع أكثر من مكوّن واحد"

يتضح ورود القيد (30) عند المقارنة بين الجمل التي من قبيل (31 أ) وجمل مثل (31 ب):

(31) أ – غدا ستغادر الفتيات الشقراوات الحي

ب– *غدا الحيَّ ستغادر الفتيات الشقراوات

تعزى سلامة الجملة الأولى إلى الاستجابة للقيد (30) ولحن الجملة الثانية إلى خرقه حيث احتل الموقع الثاني في الاطار التركيبي (29) مكونان اثنان.

يعد الإطار التركيبي (29) إطارا عاما للجملة تتفرع عنه أطر أخرى تختلف باختلاف طبيعة المحمول (محم). فإذا نحن صنفنا الجمل ثلاثة أصناف وميزنا

بين الجمل الفعلية والجمل الإسمية (أو الصفية أو الظرفية) والجمل الرابطية، تعيّن أن نفرد للصنف الأول الإطار (32) وللصنف الثاني الإطار (33) وللصنف الثالث الإطار (34):

(32) [[صدر] [بؤ/مح/وجه] م س [ف][فا] م س [م ف] م س] ص]] جملة

(33) [[صدر] [بؤ/مح/وجه] م س [فا] م س [صفة/اسم/ظرف] [ص]] جملة

(34) [صدر][بؤ/ مح/وجه] م س [رابط] [فا] م س [صفة/ اسم/ظرف] [ص]] جملة

يطابق الإطار (32) والإطار (33) والإطار (34) ترتيب المكونات في الجملة (35) وزمرتي الجمل (36) و(37) على التوالي:

(35) أغداً سيقابل خالد هنداُ في المكتبة؟

(36) أ – أحقاً خالد حزين اليوم؟

ب– هل فعلاً خالد استاذ محنّك؟

ج– أحقا السفر غداً؟

(37) أ – أحقاً كان خالد حزيناً البارحة؟

ب– هل فعلاً كان خالد أستاذا محنكاً

ج– أحقا كانت المعركة حامية الوطيس؟

2-3-1-2. الوظائف

مرّ بنا أن الوظائف التركيبية أعيد النظر في موضعتها. فبعد أن كانت تسند إلى المكونات في المستوى التمثيلي ذاته باعتبارها وظائف وجهية (بكسر الواو) اقترح هنحفلد (2004) تأجيل إسنادها إلى المستوى البنيوي على أساس أنها علاقات صرفية – تركيبية.

يستدعي إسناد هذه الفئة من الوظائف في النحو الوظيفي الملاحظات التالية:

(أ) لا يتعدى عددها وظيفتين اثنتين: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول. فلا تمييز يقوم في هذه النظرية بين ما يُسمى في أنحاء أخرى "المفعول المباشر" و"المفعول غير المباشر" أو "المفعول الأول" و"المفعول الثاني".

مثال ذلك أن المركبين الاسميين الأول والثاني في الجملة (38) يأخذان الوظيفة الفاعل والوظيفة المفعول على التوالي في حين لا تسند إلى المركب الاسمي الثالث أية وظيفة تركيبية:

(38) وهب خالد هنداً مزرعته.

(ب) ليس ثمة لغة لا يقتضي وصف بنيتها الصرفية – التركيبية إدراج الوظائف الدلالية والتداولية، بهذا المعنى يمكن القول إن هاتين الفئتين من الوظائف علاقات كليّة أو على الأقل علاقات نجدها في أنماط كثيرة من اللغات.

في المقابل، أثبتت الدراسات أن الوظيفتين التركيبيتين علاقتان لا تتسمان بالكلية.

(1) من اللغات ما يستخدم الفاعل والمفعول معا كاللغة العربية واللغة الأنجليزية.

الرائز هنا أن الفاعل يمكن أن يُسند إلى غير المنفذ كما هو الشأن في التراكيب المبنية للمجهول وأن المفعول يمكن أن يُسند إلى غير المتقبّل كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (40 ب):

(39) أ – أعطى بكر زينب باقة ورد

ب – أعطيت زينب باقة ورد

(40) أ– منح خالد لبكر مالاً

ب– منح خالد بكراً مالا

(2) ومن اللغات ما يستغني عن المفعول كاللغة الفرنسية مثلاً حيث لا يمكن إسناد هذه الوظيفة إلى غير المتقبل كما يتضح من لحن الجملة (41 ب):

(41) a- Jean a donné un livre à Paul

b- *Jean a donné Paul un livre.

بل إن من اللغات ما يستغني عن الفاعل والمفعول معاً كاللغة الصربية – الكرواتية مثلا.

في أثناء استدلاله على تأجيل إسناد الفاعل والمفعول إلى المستوى البنيوي، يشير هنخفلد (2004) إلى أن هاتين الوظيفتين تظلان، رغم طبيعتهما الصرفية – التركيبية، مرتبطين بالوظائف الدلالية والتداولية. من مظاهر هذا الارتباط على

مستوى التطور اللغوي أن سمات المكون الفاعل تمثّل "تحجّراً" لمكـــون يحمـــل في الوقت ذاته الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التداولية المحور والوظيفـــة التركيبيـــة الفاعل. ومن مظاهر هذا الارتباط أيضاً أن حمل مكون ما لهذه الوظائف الـــثلاث هو ما يُصطلح على تسميته عادة "الفاعل النموذجي".

2-3-1-3. الصُّرفات

تتحقق المخصصات والوظائف في شكل صرفات (أو وحدات صرفية). هذه الصرفات صنفان، صرفات "حرة" ولواصف.

(أ) يقصد بالصرفات الحرة الوحدات الصرفية الـــتي لا تشـــكل، بخـــلاف اللواصق، جزءاً من وحدة معجمية ما. الصرفات الحرة في اللغة العربيـــة نوعـــان: أدوات وأفعال مساعدة.

(1) من الصرفات الأدواتُ التي تؤشر للقوة الإنجازيـــة كـــأداتي الاســـتفهام والصرفات التي تؤشر للسمات الوجهية كالأدوات "ليت" و"لعل" و"إنّ".

(2) من الأفعال المساعدة الأفعال الدّالة على الزمان كالفعل "كان" حين يرد "ناقصا" كما في الجملة (37) والأفعال الدالة علـــى مختلـــف أنـــواع السمات الجهيّة كالمقاربة والشروع والتحول كما هو الشأن في الجمل (42أ) و(42ب) و(42ج) على التوالي:

(42)أ – **كاد** مشروع بكر يفشل

ب– **طفق** عمرو يحرّر أطروحته

ج– **أصبحت** هند شاعرة مشهورة

(ب) أمّا اللواصق فهي الصرفات التي تُلحق بوحدة معجمية لتحقيق أحـــد المخصّصات أو إحدى الوظائف. من أمثلة اللواصق الدّالة على مخصّصات المحمول اللاصقتان الحاضنتان (سابقة ولاحقة) اللتين نجدهما في صيغة الفعل المضارع.

(43)أ – الطلبة يحضرون كل الدروس

ب– الطالبان يحضران كل الدروس

ج– الطّالبات يحضرن كل الدروس

ومن اللواصق التي تحقق الوظائف الحالات الإعرابية الرفع والنصب والجر[5].

(44) أ – قابلني **خالدٌ** في الشارع

ب– قابلت **خالداً** عند باب العمارة

ج– من مكارم الأخلاق الرفق بالضعفاء

قبل ختم هذه الفقرة عن الصرفات، تجدر الإشارة إلى أن تحقيق المخصّصات صرفياُ يخضع بدرجات متفاوتة تختلف باختلاف أنماط اللغات، لما يمكن تسميته "التضام". تكمن هذه الظاهرة في عدم وجود تقابل تام بين كل مخصّص وكل صرفة إذ إن أكثر من مخصّص واحد يمكن أن يتحقق في صرفة واحدة. مثال ذلك أن اللاحقة الفعلية (التاء) في الفعل "نجحت" في المثال التالي تحقق سمات الشخص والعدد والجنس في ذات الوقت.

(45) هند نجحت نجاحا باهراً

2-3-2. قواعد التعبير

تستمد قواعد التعتبير موادّها الخام أطراً ووظائف وصُرفات من خزينة تخصها وتتكفل بنقل المستويين العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي، بنقل بنية دلالية وبنية تداولية إلى بنية صرفية – تركيبية موحّدة.

تقوم قواعد التعبير على عمليتين، عملية انتقاء وعملية إدماج، تتمّان في المراحل التالية:

(أ) يُنتقى الإطار التركيبي المناسب وفقاً لطبيعة المحمول (فعل، صفة، اسم، ظرف...) وبناءاً على الإطار النموذجي العام، المحدّدة فيه مواقع المكونات ووظائفها. يكون الإطار التركيبي المنتقى إما الإطار (32) أو الإطار (33) أو الإطار (34)؛

(ب) تُدمج في الإطار المنتقى الوحدات المعجمية الواردة في المستوى العلاقي[6] والمستوى التمثيلي؛

(ج) تُنتقى الصرفات (الحرة واللواصق) المناسبة للمخصصات الواردة في المستويين العلاقي والتمثيلي؛

(د) يتم إدماج الصرفات المنتقاة في الإطار التركيبي الناتج عن العمليات (أ–ج) على أساس أن يُبدأ بلواصق المستوى العلاقي ويُثنّى بلواصق المستوى التمثيلي وفقا للمبدإ العام القاضي بأسبقية التداول على الدلالة.

فيما يخص انتقاء وإدماج الصرفات، لا نجد، فيما نعلم لحدّ الآن، اقتراحاً معيّنا لصوغ القواعد المسؤولة عن هاتين العمليتين. في انتظار أن يعمّق البحث في هذا الباب، يمكن أن نُبقي على الصياغة المقترحة في النموذج المعيار التالية:

(45) أ [ب] = ج

حيث: أ= مخصّص عامل؛ ب= مكون؛ ج= الصيغة الصرفية الناتجة عن عمل أ في ب.

ملحوظة: أبرز ما يمكن أن يلاحظ في مسطرة الانتقال إلى المستوى البنيوي المعتمدة في نموذج نحو الخطاب الوظيفي غياب قواعد الموقعة التي كانت تضطلع في النموذج المعيار بإسناد مواقع معيّنة إلى مكونات الجملة وفقا لوظائفها.

هذه الفئة من القواعد لم يعد لوجودها مبرّر إذ إن المواقع ترد محدّدة في الإطار التركيبي المنتقى نفسه.

لنستحضر هنا كمثال الجملة (18) ومستوييها العلاقي والتمثيلي (20) و(28):

(18) مع الأسف، ستغادر الفتيات الشقروات الرائعات الحي غداً

(20) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (سف ف1:[(ح1) بؤ (إح1) مح (إح2)] (ف1): مع الأسف (ف1)) (ف خ1))

(28) (سق1: [آن كم1: [(غ تا خ1: غادر (ع س1: فتيات شقروات رائعات (س 1)) منف (ع س2: حي (س2)) متق)] (كم 1))] (سق1): غداً (سق 1)) زم

اعتماداً للمسطرة المبينة أعلاه، يتم نقل البنيتين (20) و(28) إلى بنية صرفية – تركيبية في المراحل التالية:

أولا، ينتقى الإطار التركيبي المناسب وهو الإطار (32) باعتبار الجملة (18) جملة فعلية؛

ثانيا، تُدمج الوحدات المعجمية الواردة في البنيتين (20) و(28) في الإطار التركيبي المنتقى فيحصل على البنية (47)؛

(47) [[صدر] [مع الأسف] [غادر] ف [فتيات شقروات رائعات] فا [حي] ف [غداً]] جملة

ثالثا، على أساس مخصّصات البنية (20) والبنية (28) والوظيفتين الفاعل والمفعول المحددتين في الإطار (47) تنتقى وتدمج الصرفات المناسبة عن طريق إجراء القواعد التالية:

(48) خب [جملة] = Ø[جملة]

(49) مع [الأسف] = مع الأسف – جر

(50) سق – آن – غ تا [غادر] = ستغادر

(51) ع [فتيات شقراوات رائعات] = ال–فتيات ال–شقراوات ال–رائعات

(52) فا [ال–فتيات ال–شقراوات ال–رائعات]= الفتيات – رفع ال–شقراوات – رفع ال–رائعات – رفع

(53) ع [حي] = ال–حي

(54) مف [ال–حي] = ال–حي – نصب

بإدماج الصرفات خُروج القواعد (48–54) في الإطار التركيبي (47)، نحصل على البنية الصرفية–التركيبية (55)؛

(55) [Ø[مع الأسف–جر][ستغادر] ف[ال–فتيات– رفع ال–شقراوات–رفع ال–رائعات–رفع] [ال–حي–نصب] [غدا]] جملة

وبإجراء القواعد الصوتية على البنية (55) نحصل على المتوالية الصوتية (56) التي تتحقق بواسطة المكون الإصاتي نطقا أو خطا؛

(56) \مع الأسف ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحيّ غداً\.

نلفت الانتباه مرة أخرى إلى أن بنية المركب الاسمي ظلت مُجملة حتى في المستوى الصرفي – التركيبي على أساس أن تناولها التفصيلي سيتم خلال الفصل الموالي.

3. البنية المعيار بين الثابت والمتغيّر

نستطيع الآن أن نحدّد بدقة ما نعنيه بالبنية المعيار فنقول إنها البنية التي تطابق مستوياتها الثلاثة المستوى العلاقي (19) والمستوى التمثيلي (27) وأحد الأطر التركيبية (32) و(33) و(34). تتحقق هذه البنية المعيار التحقق الأمثل في الجملة الخيرية البسيطة المستقلة كالجملة (18) مثلا.

حين ننتقل من الجملة الخبرية المستقلة البسيطة نلاحظ تغييرات في البنية المعيار من حيث الكم والكيف، من حيث عناصر هذه البنية ومن حيث قيمها. ويمكن ردّ هذه التغييرات إلى ثلاثة وسائط أساسية: نمط الجملة ونمط التركيب الذي ترد فيه ونمط الخطاب الذي يتضمنها.

3-1. متغيرات النمط الجملي:

تصنف الجمل عادة، إنطلاقا من صيغتها الصرفية التركيبية أربعة أصناف رئيسية: جملا خبرية وجملا استفهامية وجملا أمرية وجملا تعجبيّة، ونضيف هنا صنفا خامسا نقترح تسميته "أشباه الجمل"[7] بما أننا سبق أن تناولنا بالوصف والتحليل الجمل الخيرية، سيكون الحديث هنا مقصوراً على الأنماط الأربعة الأخرى.

كمبدإ عام، يمكن القول إن ما يطرأ على البنية المعيار في هذه الأنماط الجملية تغيّرات تمس المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي والمستوى البنيوي على أساس أن متغيرات المستوى الثالث نتيجة لمتغيرات المستويين الأوّلين باعتبارهما معاً دخلاً لقواعد صَوْغه.

3-1-1. الجملة الاستفهامية

تلحق التغييرات في الجملة الاستفهامية المستويين العلاقي والبنيوي في حين يظل المستوى التمثيلي مطابقا للبنية المعيار من حيث طبقاته وقيم طبقاته.

3-1-1-1. المستوى العلاقي

(أ) تشكل الجملة الاستفهامية، كالجملة الخبرية، نقلة حوارية أو فعلا خطابياً في درجاتها الدنيا إلاّ أن القوة الإنجازية تنقلب هنا من إخبار إلى استفهام كما يتبين من البنية العلاقية العامة التالية:

(57) (فخ1:[سهـــ (ك)(ط)(ف1:[(ح1)(إح1)](ف1))](فخ1))

يطابق هذا التحليل ما هو ثابت في نظرية الأفعال اللغويـــة مـــن أن الجمـــل الاستفهامية تخالف الجمل الخبرية من حيث القوة الإنجازية بيد أن فحواهما يظـــل واحداً قائماً على فعلين لغويين اثنين: فعل حملٍ وفعل إحالة.

يتضح ذلك من المقارنة بين الجملة (58) والجملة (59):

(58) ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي غداً.

(59) هل ستغادر الفتيات الشقروات الرائعات الحي غداً؟

(ب) ثبت في مجموعة من الأبحاث (المتوكل (1996) ضمن آخـــرين) الـــتي أنجزت في إطار نموذجي النحو الوظيفي الأوّلين أن طبقة القضية بقيمها الوجهية لا ورود لها إلا في الجمل الخبرية. مفاد ذلك بالنظر إلى نموذج نحو الخطاب الـــوظيفي حيث نقلت السمات الوجهية حسب اقتراحنا إلى المستوىالعلاقي أن المســـتوى التمثيلي خلو من هذه الفئة من السمات في الجمل الاستفهامية.

دليل عدم ورود السمات الوجهية في هذا النمط من الجمل لحن – أو علـــى الأقل – عدم مقبولية جمل مثل الجملة (60):

(60) *مع الأسف، هل ستغادر الفتيات الشقراوات الراشعات الحي غداً؟

إذا صح ما ذهبت إليه الأبحاث الآنفة الذكر، أمكن الربط بين قيمة المخصّص الإنجازي والمخصّص الوجهي وأمكن القول إن الأولى تتحكم في وجـــود الثانيـــة وعدم وجودها وأمكن بالتالي صوغ القيد (61):

(61) * [غير – خب (ك) (ط) (وجه ف 1)]

الذي يقرأ على أساس عدم إمكان توارد قوة إنجازية غير الإخبار مع وجـــه ذاتي.

3-1-1-2. المستوى البنيوي

يتحقق مخصّص الإنجاز في الجمل الاستفهامية العربية في شكل تنغيم معين كمـــا يتحقق في الوقت ذاته بواسطة إحدى أداتي الاستفهام "هل" و"الهمزة" أو اســـم مـــن "أسماء الاستفهام" كما هو الشأن في الجملة (59) مثلا والجملة (62) والجملة (63):

(**62**) أغداً ستغادر الفتيات الشقروات الرائعات الحي؟

(**63**) متى ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي؟

(أ) ما يتحكّم في تعاقب الأداتين "هل" و"الهمزة" هو حيّز الاستفهام ونـــوع البؤرة المُسندة.

(1) يتحقق مخصّص الاستفهام بواسطة الأداة "هـــل" إذا تـــوافر شـــرطان: انصباب الاستفهام على عنصر الحمل من طبقة الفحوى وإسناد "بؤرة الجديد" إلى هذا العنصر.

ارتفاع هذين الشرطين يؤدي إلى تراكيب لا حنة من قبيل (64) حيث حيز الاستفهام العنصر الإحالي من طبقة الفحوى وحيث البؤرة المسندة بؤرة مقابلة:

(64) *هل غدا ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي؟

(2) في المقابل يتحقق مخصّص الاستفهام بواسطة الأداة "الهمزة" حين تكون البؤرة المسندة بؤرة مقابلة سواء أكانت مسندة إلى أحد المكونات كما في الجملـــة (62) أو إلى الحمل كما في الجملة (65):

(65) أستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي غداً أم سيمكثن؟

(ب) أما التأشير للاستفهام بواسطة أحد ما يسمى "أسماء الاستفهام" فيـــتم حين ينصب الاستفهام على أحد العناصر الإحالية وتكون البؤرة المسندة إلى هـــذا العنصر بؤرة الجديد. ذلك ما نجده حاصلاً في الجملة (63) مثلاً. بناءاً على هـــذا يمكن صوغ التوزيع التكاملي لمؤشرات الاستفهام في اللغة العربية كالتالي:

(66)أ – [هل... (ف1: [(ح 1) بؤجد (إح1)] (ف1))]

ب– [الهمزة... (ف1: [(ح1) بؤمقا (إ ح1)] (ف1))]

(ف1:[(ح1) (إح1) بؤمقا] (ف1))]

ج– [م... (ف1: [(ح 1) (إح1) بؤجد] (ف 1))]

حيث م= اسم استفهام.

(ج) يحتل مؤشر القوة الإنجازية أول موقع في الأطر التركيبيـــة (32) و(33) و(34)، الموقع الصدر، ويشذ عن هذه القاعدة العامة ورود اسم الاستفهام محتفظا بموقعه العادي داخل الجملة. ويحصل ذلك في حالتين: حـــين يكـــون الاســـتفهام

"استفهام صدي" أولا وحين تتعدد أسماء الاستفهام داخل نفس الجملة ثانياً[8] حيث لا يمكن أن يحتل الموقع الصدر أكثر من مكون واحد كما يقتضي ذلك قيد أحادية الموقعة (30).

المثالان التاليان كافيان لتوضيح هاتين الحالتين:

(67) أ – سيتزوج خالد **من؟**

ب– **من** أعلم **من بماذا؟**

(د) أما المكون المستفهم عنه الحامل لبؤرة المقابلة فيحتل الموقع الثاني في الإطارالتركيبي كما لو كان يتعلق الأمر بجملة خبرية. مثال ذلك ما نجده في الجملة (62).

(هـ) تضطلع القواعد الصوتية التطريزية بإسناد النبر إلى المكون المستفهم عنه وإسناد تنغيم تصاعدي إلى الجملة ككل كما توضح ذلك البنية التطريزية العامة (68):

(68) [سهـ [... بؤرَة...]]\

3-1-2. الجملة الأمرية

نقصد بالجملة الأمرية هنا الجملة الوارد محمولُها بصيغة الأمر (افعلْ) احترازاً من أن تدرج في هذا النمط الجُمل الخبرية أو الاستفهامية المفيدة للأمر التي من قبيل (69 أ–ب):

(69) أ – ستذهب فوراً

ب– ألن تذهب؟

3-1-2-1. المستوى العلاقي

(أ) يأخذ مخصص الإنجاز في هذا النمط من الجمل قيمة "الأمر" مغايرة لقيمتي مخصّصي "الإخبار" و"الاستفهام".

(ب) من أهم ما يميز الجملة الأمرية وجوب دلالة مكوّنها الفاعل على المخاطب في الصيغة الأصل. إلا أنه يلجأ إلى صيغة المضارع مسبوقة باللام (ليفعل) حين يكون المأمور غير المخاطب كما في الجملتين التاليتين:

(70)أ- ليخرج بكرٌ قبل أن أخرج أنا!

ب- لنذهب الآن!

(ج) تباين الجملة الأمرية، كالجملة الاستفهامية، الجملةُ الخبرية في عدم تحمّلها لسمات الوجه الذاتي فتكون بذلك خاضعة للقيد (61) المعاد سوقه هنا للتذكير:

(61) *[غير - خب (ك) (ط) (وجه ف1)]

بناءاً على الملاحظات (أ-ج) يمكن صوغ البنية العلاقية للجملة الأمرية الأصل كالتالي:

(71) (فخ1: [أمر (ك) (ط) (ف 1: [(ح1) (إ ح1: ط)] (ف 1))] (ف خ1))

3-1-2-2. المستوى التمثيلي

يتكون المستوى التمثيلي للجملة الأمرية من الطبقات الثلاث التي نجدها في الجملتين الخبرية والاستفهامية أي طبقات التأطير والتسوير والوصف. إلا أنها تخالفهما في كون مخصص الطبقة التأطيرية الزمني يأخذ دائما قيمة الحاضر أو قيمة المستقبل. دليل ذلك لحن التراكيب التي من قبيل (72 ج):

(72)أ - اخرج الآن!

ب- اخرج غداً أو بعد غد!

ج- *اخرج البارحة.

تعدّ التراكيب المماثلة للجملة (73) تراكيب أمرية سليمة على ندرتها وموسوميتها رغم ورود الفعل فيها بصيغة الماضي:

(73) كن قد خرجت قبل أن أعود!

تدل صيغة الفعل في هذا المثال على الزمن الماضي فعلاً إلا أنه ماض بالنسبة لواقعة العودة مستقبل بالنظر إلى زمن التخاطب. يظل إذن قيد الحاضرية والمستقبلية وارداً حتى في هذا الضرب من التراكيب الأمرية.

ملحوظة: يدرج عادة في باب الجملة الأمرية أن من شروط سلامتها أن تكون الواقعة المأمور بها ممكنة التحقيق. خرق هذا الشرط يؤدي إلى جُمل "غريبة" من قبيل (74):

(74) * عُضَّ إحدى أذنيك!

يجدر التساؤل هنا عن كيفية منع إنتاج مثل الجملة (74) في نحو الخطاب الوظيفي.

تحضرنا طريقتان إثنتان: **أولاهما** أن يؤشر لإمكان التحقق بمخصّص وجهي موضوعي يلحق بالطبقة التأطيرية فتكون البنية التمثيلية للجملة الأمرية هي البنية (75):

(75) (مك و1: [...] (و1))

حيث مك = ممكن

أما ثانيتهما فهي أن تُترك مهمة المنع للمكون المعرفي ذاته حيث تعد التراكيب التي من قبيل (74) متعذّرة الصياغة أصلا نظرا لمناقضتها لمعارفنا عن الواقع.

نفضل الطريقة الثانية لأنها تكفل منع إنتاج التراكيب التي تتعارض ومعارفنا سواء أكانت تراكيب أمرية أم تراكيب خبرية كالتركيب التالي:

(76) * عضّ عمرو إحدى أذنيه.

3-1-2-3. المستوى البنيوي

لصوغ المستوى البنيوي للجملة الأمرية يُنتقى أحد الإطارين التركيبين (32) و(34) وفقا لطبيعة المحمول. إذا كان المحمول فعلاً انتقي الإطار الأول أما إذا كان صفة أو اسما مسبوقا برابط فينتقى الإطار الثاني. من أمثلة ذلك:

(77) أ - اكْتُب رسالة لأخيك

ب- كن حليما مع رفاقك

ج- كن استاذاً (إذا أردت أن تعيش فقيراً).

أما الإطار التركيبي (33) المُعدّ "للجمل الاسمية" فلا يرد انتقاؤه هنا لتعذر وُرود محمول الجملة الأمرية صفة أو اسما غير مسبوقين برابط.

(ب) وسائل تحقق مخصّص القوة الإنجازية "الأمر" وسيلتان:

(1) يتحقق هذا المخصّص في صيغة المحمول ذاته (أو صيغة الرابط) فتنتقي الصيغة الأصل "افعلْ" إذا كان المأمور المخاطب أو الصيغة "ليفعلْ" إذا كان المأمور غيرَه.

(2) ويتحقق نفس المخصّص في ذات الوقت بواسطة تنغيم تنازلي خاص كما يتبين من البنية التطريزية العامة التالية:

(78) [أمر [... بؤرَة...]]/

3-1-3. الجملة التعجبية

للجملة التعجبية سمات صرفية – تركيبية وتطريزية تنفرد بها وتجعل منها في رأي النحاة قدماء ومحدثين نمطا جمليا قائم الذات يباين الجمل الخبرية والاستفهامية والأمرية. إلا أن ثمة فرقا هامّاً بين جملة التعجب والجمل الثلاث الأخرى يكمُن في أن ما يحدّد هذه الأنماط الجملية الثلاثة ويفسّر سماتها البنيوية هو مخصّصها الإنجازي. فهل نستطيع أن نقول نفس الشيء عن الجمل التعجبية؟

3-1-3-1. محدّد صيغة التعجب: قوة إنجازية أم وجه ذاتي؟

يعدّ ديك (ديك 1997 ب) التعجب قوة إنجازية تقوم إلى جانب القوات الإنجازية الإخبار والاستفهام والأمر. إذا نحن تبنّينا هذا التصور تعيّن أن نمثل للتعجب في إطار نحو الخطاب الوظيفي على أنه مخصّص إنجازي وأمكن أن نصوغ البنية العلاقية للجملة التعجبية كالتالي.

(79) (ف خ 1: [عج (ك) (ط) (ف1: [(ح 1) (إح1)] (ف1)] (ف خ1))

في مقابل هذا، دافعنا في مكان آخر (المتوكل 1999 و2001 و2003 و2004) عن أطروحة أن التعجّب ليس قوة إنجازية وإنما هو وجه من الوجوه الذاتية الانفعالية وعززنا دفاعنا بالحجج الأساسية التالية[9]:

(أ) للجملة التعجبية قوة إنجازية غير التعجب وهي عادة القوة الإنجازية الإخبار.بتعبير آخر، الجملة التعجبية جملة خبرية أصلا تنضاف إليها سمة التعجب. مثال ذلك أن الجملة (80) جملة خبرية تتضمن إخباراً بواقعة يقف منها المتكلم موقف المتعجب:

(80) ما أجمل أولئك الفتيات الشقراوات

(ب) ليست ثمة أفعال تعبر عن التعجب يمكن أن تحاكي أفعال القول في دلالتها على الإخبار أو الاستفهام. قارن:

(82) أ – أقول لك إن زيدا عاد من السفر

ب– أسألك هل عاد زيد من السفر

(83)* أتعجب لك أن زيداً عاد من السفر

(ج) يمكن أن يتوارد في نفس الجملة فعل إنجازي وفعل تعجبي دون تعارض:

(84) أقول لك إن الفتيات الشقراوات جميلات وأعجب لجمالهن.

في حين يمتنع أن يُجمع بين فعلين إنجازيين كما بدل على ذلك لحن الجملة التالية:

(85)* أقول لك إن زيداً عاد من السفر وأسألك عما إذا كان قد عاد

يفاد من المقارنة بين الجملتين (84) و(85) أن التعجب سمة مغايرة للسمات الإنجازية يمكن أن تتواجد معها دون إشكال.

(د) مفهوم التعجب مفهوم تدرجي خلاف مفهوم القوة الإنجازية بحيث يمكن أن يُكمَّم الأول دون الثاني:

(86) أ – أعجب غاية العجب لنجاح هند!

ب– أعجب جداً لنجاح هند!

(87) أ – *أقول لك جذاً إن هنداً قد نجحت

ب– *أسألك جداً هل نجحت هند.

(هـ) يمكن أن تواكب قوة إنجازية مركبا اسميا "حُرّاً" كما مر بنا ولا يسوغ ذلك إذا كان المركب الاسمي مكوناً من المكونات الداخلية للجملة. أما التعجب فيمكن أن يواكب جملة برمتها كما هو الشأن في الجملة (80)، مثلا، كما يمكن أن يواكب أحد مكوناتها:

(88) أيَّ **فستان** اشترت زينب!

اقتناعا منّا بصحة ما أوردناه في الاستدلال (أ–هـ) سنقارب هنا الجملة التعجبية على أساس أن ما يحدّد خصائصها الرئيسية هو الوجه الذاتي التعجب باعتباره موقفا انفعاليا من الفحوى لا القوة الإنجازية خلافا لما هو الشأن في الجمل الخبرية والاستفهامية والأمرية.

3-1-3-2. المستوى العلاقي

حين نقارب الجملة التعجبية على أساس أن التعجب وجه ذاتي يتعيّن أن تصاغ بنيتها العلاقية في إطار نحو الخطاب الوظيفي كالتالي:

(89) (ف خ 1: [خب (ك) (ط) (عج1: [(ح1) بؤ (إح1)مح] (ف1))](ف خ1)).

يفاد من البنية العامة (89) أمور ثلاثة هي:

(أ) يأخذ مخصّص الأنجاز قيمة الإخبار (خب) على أساس أن القوة الإنجازية للجملة التعجبية هي نفس قوة الجملة الخبرية؛

(ب) نُقل التعجب من الطبقة الإنجازية إلى طبقة الفحوى خلافا لما نجده في البنية (79) التي وضعناها وفقا لاقتراح ديك (ديك 1997 ب). يبرّر التمثيل للتعجب كمخصّص لطبقة الفحوى أن هذه الطبقة هي الموضع الأنسب للسمات الوجهية كما سبق أن بيّنا.

(ج) تُسند وظيفة البؤرة في جمل التعجب النمطية إلى الحمل في حين تُسند وظيفة المحور إلى المكون الإحالي محط الحمل.

3-1-3-3. المستوى التمثيلي

لا يختلف المستوى التمثيلي للجملة التعجبية عن نظيره في الجملتين الخبرية والاستفهامية. فالطبقات الثلاث التأطيرية والتسويرية والوصفية تظل واردة هنا ورودها في جملة الخبر وجملة الاستفهام.

خاصية واحدة يجدر أن تذكر: يأخذ مخصّص الزمان في الجملة التعجبية قيمة الحاضر والماضي كما في الجملتين التاليتين:

(90) أ- ما أجمل هندا!

ب- ما كان أجمل هنداً في صباها!

ويعسر – إن لم يتعذر – أن يأخذ مخصّص الزمان قيمة المستقبل:

(91) أ- * ما أجمل هندا غداً

ب- * ستكون هند ما أجملها

مردّ ذلك في نظرنا أن من الطبيعي أن تتخذ المواقف الانفعالية بوجه عام من واقعة قد حدثت أو من واقعة حاضرة الحدوث إذا صحّ ذلك، كانت البنيـــة (92) البنية التمثيلية العامة لجملة التعجب:

(92) (حض/مض و1: [(كم1: [(خ1) (س1)] (كم1))] (و1)).

3-1-3-4. المستوى البنيوي

محط التباين الأساسي بين الجملة التعجبية وباقي أنماط الجمل أن مـــا يحـــدّد خصائصها الصرفية – التركيبية والتطريزية مخصَّص الوجه لا المخصص الإنجازي.

(أ) نواة الجملة التعجبيّة بنية صرفية – تركيبية تتكون من محمول في صـــيغة خاصة ومركب اسمي هو العنصر "المتعجب منه".

صيغة المحمول في جمل التعجب النمطية صيغتان: صيغة "ما أفعَـــل" وصـــيغة "أفْعل ب" الواردتين في الجملتين (93 أ–ب):

(93) أ– ما أعظم تراث العرب!

ب– أعظم بتراث العرب!

بناءاً على ما سبق أن أشرنا إليه من أن التعجب كباقي السّـــمات الوجهيـــة الذاتية مفهومٌ تدرجي تعلو قيمُه وتنخفض، يمكن أن نردّ الفرق بـــين الصـــيغتين حسب حَدْسنا إلى أن صيغة "أفعل ب" تعبر عن درجة أعلى من التعجب.

في نفس السياق بيَّنا (المتوكل (1999)) أن مفهوم التدرج يمكـــن أن يقـــوم كتفسير معقول للفرق بين الجملتين (93) مثلاً وبينهما مضافة إليهما الأداة "ألاَ":

(94) أ – ألا ما أعظم تراث العرب!

ب– ألا أعظم بتراث العرب!

واقترحنا أن نؤشر رقميّا لدرجات التعجب (وأي وجه ذاتي عامة) في البنيـــة التحتية. أخذاً بمسطرة التأشير الرقمي هذه، يصبح التمثيل الأدق للتعجب في نحـــو الخطاب الوظيفي كالتالي:

(95) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (عج–1...ن ف1: [(ح1) بؤ (إح1) مح (ف1))] (ف خ1))

حيث يشير 1...ن إلى سلّم تدرج مخصّص التعجب.

يتم تحقيق مخصّص وجه التعجب، إضافة إلى صيغة المحمول، بواسطة تنغيم خاص نترك مهمة تدقيقه للصّواتيين المختصين مكتفين بالإشارة الحدسية إلى أنه يقارب في منتهاه تنغيم الجملة الخبرية في خاصيّة تنازله. ولعل من الوارد أيضا أن نفترض أن المخصّص الوجهي والمخصّص الانجازي يقومان مشاطرة بتحديد تنغيم الجملة التعجبية على أن يدقق مخبرياً إسهام كل منهما في تلك المهمة.

3-1-4. شبه الجملة

نخصّص الفقرة الأخيرة من هذا المبحث للنمط الجملي المضاف، نمط شبه الجملة، فنعرفه ونقوم بتصنيف أوّلي لمختلف تجلياته في اللغة العربية ثم نرصد أهمّ خصائصه.

3-1-4-1. تعريف وتصنيف

نطلق هنا مصطلح "شبه الجملة" على العبارات التي يمكن أن ينطبق عليها التعريف التالي.

(96) **شبه الجملة**

"يعدّ شبه جملة كل ملفوظ / مكتوب دون الجملة يؤدّي تواصليا ما تؤديه الجملة".

يفيد التعريف (96) في إطار نحو الخطاب الوظيفي أن شبه الجملة كل عبارة دون الجملة تعبر عن نقلة حوارية أو على الأقل عن فعل خطابي شأنها في ذلك شأن جملة كاملة.

يمكن تصنيف أشباه الجمل من منطلقين: منطلق شكلها ومنطلق مضمونها.

(أ) أشباه الجمل من حيث الشكل إمّا مركبات اسمية (أو صِفية أو ظرفية) أو أدوات. من أمثلة ذلك:

(97) أ- ماذا شربت في المقهى؟

ب- **شابا.**

(98) أ - من تغيب عن الدرس اليوم؟

ب- إبراهيم

(99) يا **علي!**

(100) أ- **شكراً!**

ب- **عفواً!**

(101) أ- **آه!**

ب- **أوّاه!**

ج- **هيهات!**

(102) أ- هل تزوّجت هند؟

ب- **نعم!**

ج- **لا.**

(ب) أما من حيث المضمون فتنقسم أشباه الجمل إلى عبارات ذات محتوى دلالي معيّن تامّ وعبارات "فارغة" دلالياً لا تتضمن مدلولاً معيَّنا. من الفئة الأولى المركب الاسمي الوارد في (97 ب) وينتمي إلى الفئة الثانية الاسمان العلمان (98 ب) و(99) والعبارتان (100 أ-ب) والأدوات (101 أ-ج) و(102 ب-ج).

دعنا نطلق مؤقتاً على هاتين الفئتين من العبارات "أشباه الجمل الدالة" و"أشباه الجمل غير الدالة".

3-1-4-2. أشباه الجمل الدالّة

إن تضمن أشباه الجُمل لمحتوى دلالي معين يخولها كما يخول الجمل أن تكون بنيتها التحتية بنية ذات مستويين: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي.

3-1-4-2-1. المستوى العلاقي

تشكل شبه الجملة، شأنها في ذلك شأن الجملة، فعلا خطابيا تاماً أو نقلةً تامة من محاورة.

مثال ذلك المركب الاسمي (97 ب) باعتباره جزءاً من المحاورة (97 أ-ب)، حيث يمكن صوغ بنيته العلاقية كالتالي:

(103) (ف خ1:[خب (ك) (ط) (ف1: [(إح1) بؤ](ف1))] (ف خ1))

يتضح من البنية العلاقية (103) أن للمركب الاسمي (97 ب) نفس المكونات العلاقية التي للجملة مع فارق أن طبقة الفحوى تقوم على مكون إحالي ولا تتضمن حملاً.

في مقابل ذلك، تخلو طبقة الفحوى من مكون إحالي حين يتعلق الأمر بمركّب صفي. من أمثلة ذلك المركب الصّفي (104 ب) الذي يتعيّن أن تصاغ بنيته العلاقية كما في البنية (105):

(104) أ – كيف حال ابراهيم؟

ب– **حزين**

(105) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) بؤ](ف1))] (ف خ1)).

3-1-4-2-2. المستوى التمثيلي

لنأخذ كمثال لصياغة المستوى التمثيلي لأشباه الجمل الدالة المركب الاسمي (97 ب):

تتضمن بنية هذا المركب الدلالية الوحدة المعجمية "شاياً" وتختزل في مكون واحد يحمل الوظيفة الدلالية "متقبل". صوغ هذه البنية يمكن أن يتم بالشكل التالي:

(106) ([(نك س1: شاي (س1)) متق])

حيث يؤشر "نك" إلى مخصّص التنكير.

3-1-4-2-3. المستوى البنيوي

(أ) تسند الوظيفة التركيبية المفعول إلى المكون س1 فتحوله أخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى القاعدة (107):

(107) مف [شاي] = شاي – نصب

(ب) يتحقق المخصّص التنكيري (نك) في شكل تنوين كناتج للقاعدة (108):

(108) نك [شاي–نصب] = شاي–نصب–تنوين

(ج) تقوم القواعد الصوتية بتحقيق البنية الصـــرفية – التركيبيـــة (109) في شكل البنية (110):

(109) [شاي – نصب – تنوين]

(110) [شايا]/

(د) وتنقل، أخيرا، البنية (110) إلى البنية التطريزية (111) بواســـطة إســـناد النبر بمقتضى وظيفة البؤرة وإسناد تنغيم تنازلي يحدّده المخصّص الإنجازي الإخبـــار المؤشر له في المستوى العلاقي (103):

(111) [شايا] /

3-1-4-3. أشباه الجمل غير الدّالة

ما أسميناه أشباه الجمل غير الدّالة العبارات التي مـــن قبـــل (98 ب) و(99) و(100 أ–ب) و(101 أ–ج) و(102 ب–ج).

وقد سبق أن بينا في مستهل هذا المبحث أن أهم خصائص هذه الفئة من العبارات التي تميزها عن الجمل وأشباه الجمل الأخرى أنها لا تتضمن محتوى دلالياً معيّناً. مفـــاد ذلك أن بنيتها التحتية تختزل في مستوى علاقي لا يصاحبه مستوى تمثيلي البتة.

أهم نتائج هذا الاختزال ما يلي:

(أ) يصاغ المستوى العلاقي طبقاً للبنية العلاقية حيث يرد متضـــمنا لفعـــل خطابـــي (أو نقلة حوارية) وطبقة إنجازية وطبقة فحوى.

يلاحظ أن القوة الإنجازية التي تواكب هذه الفئة من أشباه الجمل تكون إمّـــا إخباراً أو فعلاً من الأفعال اللغوية التي يصنفها سورل (ســـورل 1979) في خانـــة "الأفعال التعبيرية" كأفعال الشكر والتهنئة والاعتذار وغيرها.

(ب) تدرج الوحدة المعجمية في المستوى العلاقي ذاته شأنها في ذلك شـــأن عبارات هذا المستوى كلواحق الطبقة الإنجازية ("بصراحة"، "بجدّ"...) ولواحـــق الطبقة الوجهية ("مع الأسف"، "عجباً"...)

(ج) انطلاقا من البنية العلاقية المُدرجة فيها الوحدة المعجمية، يتم الاشـــتقاق حسب إحدى المسطرتين التاليتين:

(1) يمرَّر المستوى العلاقي إلى مكون قواعد التعبير لتحديد الخصائص الصرفية – التركيبية. مثال ذلك نقل البنية العلاقية للاسم العلم الوارد في (98 ب) المصوغة في (112) إلى البنية الصرفية – التركيبية (113):

(112) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(إح1): إبراهيم (إح1)) بؤ] (ف1))] (ف خ1))

(113) [إبراهيم – رفع]

يتم هذا النقل بواسطة قاعدة إسناد الوظيفة الفاعل والقاعدة الإعرابية (114):

(114) فا [ابراهيم] = ابراهيم – رفع

تُتّخذ البنية (113) دخلاً للقواعد الصوتية التي تنقلها إلى البنية التطريزية التالية:

(115) [ابراهيم]/

(2) أما حين يتعلق الأمر بالعبارات التي منن قبيل (104 ب) فإن الوحدة المعجمية تدرج في المستوى العلاقي بكافة خصائصها الصرفية – التركيبية باعتبارها لفظا "متحجرا" دون أن تمرّر إلى قواعد التعبير فتنقل مباشرة إلى المكون الصوتي حيث تحدّد صيغتها التطريزية.

بإجراء هذه المسطرة الاختزالية على العبارة (100 ب)، تمرّر البنية العلاقية (116) رأسا إلى القواعد الصوتية فتنقل إلى البنية التطريزية (117):

(116) (ف خ1: عذر (ك) (ط) (ف1: [(ح1: عفواً (ح1)) بؤ] (ف1))] (فخ1))

(117) /عفواً//

3-2. متغيرات نمط التركيب

تربط بين الجمل علاقات مختلفة تصنف وفقا لمعايير صورية، صرفية–تركيبية.

هدفنا في هذا المبحث هدفان: **أولا**، مراجعة التصنيف السائد وتقويم كفايته **وثانيا**، اقتراح تصنيف آخر يؤطره نموذج نحو الخطاب الوظيفي نعتقد أنه أنسب وأكفى لرصد ما يقوم بين الجمل من روابط.

3-2-1. إعادة نظر

تصنف الجمل في ما هو سائد انطلاقا من المعايير الثلاثة التالية: معيار الاستقلال والتبعية ومعيار نوعية الرابط ومعيار مقولة محمول الجملة التابعة.

(أ) يميّز بين الجمل المستقلّة والجمل التابعة على أساس أن الفئة الأولى تتضمن الجمل المتوالية والجمل المعطوفة:

(118) أ – دخل الطلبة القاعة... شرع الأستاذ في إلقاء الدرس

ب– دخل الطلبة القاعة وشرع الأستاذ في إلقاء الدرس.

(ب) في حين تتضمن الجمل التابعة ما يصطلح عادة على تسميته "الجمل المدمجة".

تُرجع الجمل المدمجة، من حيث نوع الأداة المدمجة، إلى جمل موصولية وجمل فضلات.

تقوم الجمل الفضلات مقام مركبات اسمية (ذات وظائف مختلفة) في حين تشكل الجمل الموصولية أجزاء مركبات اسمية كما يتبين من المقارنة بين (119) و(120):

(119) يظن خالد **أن هنداً ستعود**

(120) رأيت الرجل **الذي يعشق هنداً**

وقد ترد الجمل الموصولية، كما نعلم، بدون رأس تخصّصه فتقوم أذاك بمفردها مقام مركب اسمي:

(121) رأيت **الذي يعشق هندا**

ويضاف في الأدبيات اللسانية إلى التمييز بين الجمل الموصولية "المرؤوسة" والجمل الموصولية التي لا رأس لها التمييزُ بين الجمل الموصولية التقييدية والجمل الموصولية غير التقييدية (أو البدلية)

قارن في هذا الصدد بين الجملة (120) والجملة (122):

(122) رأيت الرجل، **من يعشق هنداً**

(ج) أمّا المعيار الثالث، معيار مقولة المحمول، فيتيح التمييز بين الجمل المدمجة الفعلية كالجملة (119) والجمل "المسمّاة" (أو الجمل المصدرية) التي من قبيل (123):

(123) سمعت شتم خالد هنداً

لنا على هذا التصنيف التقليدي الملاحظات الأساسية التالية:

(1) أولى الملاحظات وأهمُّها أنه يقصر عن أن يرصد رصداً كافيا الفرق بين الاستقلال والتبعية. صحيح أن للتبعية مؤشراتها الصورية (أدوات إدماج وضمائر موصولة) لكنها لا تنحصر في هذه المؤشرات ذاتها، فإذا نحن حصرنا التبعية في هذه المؤشرات أصبح من غير الممكن أن نصف الوصف الملائم خصائص الجمل التابعة التي لا يؤشر لتبعيتها مؤشر صوري. من هذه الفئة الجمل المسماة مثل الجملة (123) والجمل التي من قبيل (124 أ-ب):

(124) أ- يقول خالد: **"لن تعود هند"**

ب- **ستعود هند**، يظن خالد

يتبين بوضوح أن الجملة "ستعود هند" في كل من (124 أ) و(124ب) جملة تابعة للجملتين الرئيسيتين "قال خالد" و"يظن خالد" تقوم مقام مركب اسمي يشكل موضوعاً للفعل الرئيسي يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول وإن لم يكن لهذه التبعية الدلالية التركيبية دالّ صوري.

بتعبير آخر، يقوم بين الجملة (124 أ) والجملة (125) ترادف تام:

(125) يقول خالد **إن هنداً ستعود**

لذلك لا نرى أي مسوّغ لأي تحليل يقول بالاستقلال في الأولى وبالتبعية في الثانية لمجرد وجود الأداة المدمجة "إنّ".

(2) ثانية الملاحظات أن هذا التحليل غير قادر على أن يحدّد درجة التبعية، أي أن يجيب عن السؤال التالي: في أي عنصر من عناصر الجملة الرئيسية يقع إدماج جملة ما؟

(3) في نفس السياق، يظل التحليل الصوري قاصراً عن تحديد نوعية العنصر الذي يتم فيه الإدماج.

لتلافي هذه النقائص الثلاث نقترح في الفقرة الموالية تحليلا بديلا كنّا قد ألمحنا إليه في مكان آخر (المتوكل 2004 أ) ونعيد صياغته هنا في إطار نحو الخطاب الوظيفي.

3-2-2. اقتراح بديل

يسعى الاقتراح الذي نقدمه بديلا للتحليل الصوري السائد في تحقيق هدفين: إعادة تعريف مفهومي الاستقلال والتبعية على أسس أخرى والكشف عن العلاقات الممكن قيامها بين الجمل المتواردة على ضوء هذا التعريف

3-2-2-1. الاستقلال /التبعية

ننطلق في تحديدنا لاستقلال جملة عن جملة أو تبعية جملة لجملة من البنية التحتية وبالخصوص من المستوى العلاقي كما يُصاغ في نموذج نحو الخطاب الوظيفي فيصبح من الممكن تعريف هذين المفهومين كالتالي:

(126) الجمل المستقلة

"تعدّ الجملة ج2 مستقلة عن الجملة ج1 إذا كانت البنيتان العلاقيتان للجملتين ج1 وج2 متكافئتين"

(127) الجمل التابعة

"تعدّ الجملة ج2 تابعة للجملة ج1 إذا كانت بنية الجملة ج2 عنصراً من عناصر البنية العلاقية للجملة ج1"

يلاحظ أوّل ما يلاحظ أن تحديد مفهومي استقلال الجمل وتبعيتها حسب التعريفين (126) و(127) لا يُدخل في الحسبان أي معيار صرفي تركيبي

3-2-2-2. التراكيب العطفية

من المعروف والثابت حتى في التحاليل ذات المنطلق الصوري أن الجمل المعطوف بعضها على بعض جمل مستقلة وإن ربطت بينها أداة عطف.

يشخّص هذا الاستقلال في إطار نحو الخطاب الوظيفي انطلاقاً من التعريف (126) في أن للجمل المتواردة في تركيب عطفي بنيات علاقية متكافئة كما يتبين بوضوح من البنية العلاقية للجملتين الواردتين في التركيب (118 ب):

(128) (ن ق1: [(ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) بؤ (إح1) مح] ف1))] (ف خ1))]

(ف خ2: [خب (ك) (ط) (ف2: [(ح2) بـــؤ (إح2) مـــح] (ف2))] (ف خ2))] (ن ق1))

ويتضح من البنية (128) أن الجملتين في (118 ب) تشكلان علاقيا فعلـــين خطابيين مستقلين وإن كانا ينتميان إلى نقلة حوارية واحدة تتمثـــل في التركيـــب العطفي رمّته.

قد يكون من المناسب أن نذكّر هنا بقيد يخص العطف أسميناه في مكان آخر (المتوكل (1986)) "قيد التناظر" وصغناه على الشكل التالي:

(129) **قيد التناظر**

"يُعطَف بين المتناظرات"

لن نُسهب هنا في الحديث عن هذا القيد وتفصيلاته ونكتفي بإيراد أهم مـــا يقتضيه في علاقته بمفهوم الاستقلال:

(أ) لإنتاج تراكيب عطفية سليمة ليس بالكافي أن تتكافأ البنيـــات العلاقيـــة للجمل المتعاطفة بل يجب أن يُشفع هذا التكافؤ بالتناظر. لا يكفي أن تكون لهـــذه البنيات نفس الطبقات كما لا يكفي أن تتضمن هذه الطبقات نفس المكونات بل يجب أن تأخذ نفس القيم وأن تسند إلى مكوناتها نفس الوظائف التداولية.

إن خرق قيد التناظر يؤدي إلى تراكيب غير سليمة وإن حصل التكافؤ:

(130) أ- * دخل الطلبة القاعة وهل شرع الأستاذ في إلقاء الدرء؟

ب- * القاعة دخل الطلبة وشرع الأستاذ في إلقاء الدرس.

مكمن لحن الجملة (130 أ) في أن مخصّص الإنجاز في شطرها الأول إخبار بيد أنه استفهام في شطرها الثاني وذلك يناقص قيد تناظر القوى الإنجازية: أمـــا لحـــن الجملة (130 ب) (أو على الأقل غرابتها) فمردّه الاختلاف في حيز التبئير.

(2) بالإضافة إلى تكافؤ البنيات العلاقية وتناظرهـــا يُشـــترط في التركيـــب العطفي أن تتناظر بنيات الجمل عناصره التمثيلية. من أمثلة عدم حصول التناظر في المستوى التمثيلي ما نجده في الجملة التالية:

(131)* دخل الطلبة القاعة وكتب الجرجاني "دلائل الإعجاز".

من الواضح أن التركيب العطفي (131) غير سليم بالرغم من أن بنيتي شطريه

العلاقيتين متكافئتان متناظرتان. ويرجع لحنه إلى أنه يربط بين واقعتين لا يجمع بينهما جامع[10].

3-2-2-3. تراكيب الإدماج

سبق أن بيّنا أن الجمل الواردة في التركيب الإدماجي إما جمل فضلات أو جمل موصولية. وأن هذه الفئة من الجمل، في مقابل الجمل المعطوفة، تمثل في الأدبيات اللسانية للجمل التابعة إمّا لجملة رئيسية أو لأحد مركباتها الاسمية.

ما نستهدفه في هذا المبحث هو تبيان المقاربة الممكن اقتراحها في نموذج نحو الخطاب الوظيفي للجمل المدمجة.

3-2-2-3-1. الجمل الفضلات

كتحديد أوّلي، سبق أن أشرنا إلى التصنيف التقليدي الذي يجعل من الجمل الفضلات جملاً تقوم مقام مركبات اسمية داخل الجمل الرئيسية.

إذا كان هذا التحديد يتيح التمييز بين الجمل الفضلات من جهة والجمل الموصولية من جهة ثانية فإنه لا يكفل التمييز بين أنواع الجمل الفضلات ولا الكشف بدقة عن موطن الإدماج وطبيعة العنصر المدمَج.

لنرَ الآن كيف يمكن أن نرصُد هاتين الخاصيتين ولنأخذ كمثال الجملتين (125) و(119) المعاد سوقهما هنا للتذكير:

(125) يقول خالد: "**ستعود هند**"

(119) يظن خالد **أن هند ستعود**

البنيتان التحتيتان العلاقيتان لهاتين الجملتين هما البنية (132) و(133) على التوالي:

(132) (ف خ1: [خب (ك1) (ط1) (ف1: [(ح1) (إح1) مح (إح2: (ف خ2: (ك2) (ط2) (ف2: [(ح2) (إح2)] (ف2))] (ف خ2)) بؤ] (ف1))] (ف خ1)).

(133) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (إح1) مح (إح2: (ف2: [(ح2) (إح ك)] (ف2)) بؤ] ف1))] (ف خ1))

يتجلى من تفحّص البنيتين (132) و(133) أن الفرق بين الجملتين (125) و(119) يكمن في ما يلي: يشكّل الشطر الثاني في الجملة الأولى فعلاً خطابيا قائم الذات مدمجا في المكون الثاني من طبقة فحوى الجملة الرئيسية يحمل الوظيفة البؤرة. أما في الجملة الثانية فإن نفس الشطر يقع في طبقة الفحوى من المكون الثاني ويحمل وظيفة البؤرة كذلك.

أما بنيتا هاتين الجملتين التمثيليتان فيمكن أن تصاغا على الشكل التالي:

(134) (حض و1: [(آن كم1: [(تا قال) (ع س1: خالد (س1)) منف (س2: [(سق و2: [(آن كم2: [(غ تا عاد)

(ع س ك: هند (س ك)) منف]] (كم 2))] (و2))] (س2)) متق] (كم1))] (و1))

(135) (حض و1: [(آن كم1: [(غ تا ظن) (ع س1: خالد (س 1)) معا (س2: [ـــ] (س2)) متق]] (كم1))] (و1))

تفيد البنيتان (134) و(135) أنه لا فرق بين الجملتين (125) و(119) في المستوى التمثيلي إذا قطعنا النظر عن اختلاف المحمولين وبعض من الوظائف الدلالية. الفرق بينهما إذن كامن في تكوين البنية العلاقية إذ إن الشق المدمج في الأولى فعل خطابي وفي الثانية مجرد فحوى. لنر الآن إمكانية رصد بنية الجمل المصدرية من منظور هذا التحليل.

بنيتا الجملة (123) العلاقية والتمثيلية هما البنيتان (135) و(136):

(136) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (إح1) مح (إح2: [(ح)2 (إح ك) (إح ل)[(إح 2)) بؤ] (ف 1))] (ف خ 1)).

(137) (مض و1:](أن كم1: [تا سمع) (ع س1: تُ) معا ع س2: [(و2: [آن كم2: [(تا شتم) (ع س ك: خالد (س ك)) منف (ع س ل: هند (س ل)) متق] (كم2))] (و2))] (س2)) متق] (كم1))] (و1))

يتضح من البنيتين (135) و(137) أن الجملة المصدرية المدمجة تختلف عن مثيلتها الفعلية من وجهين:

(1) تشكل الجملة المصدرية مجرّد حمل في حين أن الجملة الفعلية المدمجة يمكن أن تشكّل فعلاً خطابياً أو فحوى كما رأينا؛

(2) في المستوى التمثيلي تتضمن الجملة المصدرية واقعة غير مزمّنة كما يدل على ذلك خلو طبقتها التأطيرية من المخصّص الزمني.

لنذكر بهذا الصّدد أن التحليل الذي نقترحه هنا للجمل الفضلات يطابق نوعا ما في فلسفته التحليل الذي ساد في النموذج المعيار حيث كانت الجمل المدمجة الفعلية تعدّ جملا تحمل قوة إنجازية تخصّها في استقلال عن القوة الإنجازية المواكبة للجملة الرئيسية إذا كانت محكومة من فعل "قول" وجملاً لا تتعدّى القضية إذا حكمها فعل من أفعال "الاعتقاد" في حين تعدّ الجمل المصدرية مجرّد حمول غير مزمنة.

3-2-2-3-2. الجمل الموصولية

سبق أن أشرنا في مستهل هذا المبحث عن تراكيب الإدماج إلى أن الجمل الموصولية جمل تشكل جزءاً من مركب اسمي إذا كانت مرؤوسة وتقوم مقام مركب اسمي إذا كانت غير ذات رأس كما أشرنا إلى أنها تصنّف إلى جمل موصولية تقييدية وجمل موصولية بدلية. السؤال المراد الإجابة عنه هنا هو: كيف يمكن أن نقارب هاتين الفئتين من الجمل الموصولية وأن نرصد خصائصهما في إطار نحو الخطاب الوظيفي خلافاً لما قد أقترح في إطار النموذج المعيار (ديك (1997) والمتوكل (1988) ضمن آخرين)؟

1.2.3.2.2.3. الجمل الموصولية التقييدية

لنأخذ كمثال لهذه الزمرة من الجمل المدمجة الموصولية الجملة (120) التي نعيد سوقها هنا للتذكير:

(120) رأيت الرجل الذي يعشق هندا

يُمكن صياغة بنية هذه الجملة العلاقية كالتالي:

(138) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (إح1) مح (إح2: (ف2: [(إح2) (ح2: [(ح ك) (إح ك] (ح2))] (ف2)) (إح2)) بؤ] (ف 1))] (ف خ1)).

تفيد هذه البنية أن الشق الموصولي يشكل بالنظر إلى تكوين الجملة ككل جملا ثانيا مدمجاً في طبقة فحوى المكون الإحالي.

أما بنية الجملة (120) في مستواها التمثيلي فهي البنية (139):

(139) (مض و1: [(آن كم1: [(تـــارأى) (ح س1: ت (س1)) منـــف (ع س2: [رجل: [حض و2:] (داكم2: [(غ تا عشق) (س2: ص) معـــا (ع س ك: هند (س ك)) متق] (كم2))] (و2))]] (س2)) متق] (كم1))] (و1))

يتضح لنا من البنية (139) أمران اثنان:

(1) **أولهما**، أن الشق الموصولي يشكل واقعة ثانيـــة مزمّنـــة (و2) داخـــل الموضوع الثاني للواقعة الرئيسية (و1)؛

(2) **وثانيهما**، التأشيرُ للضمير الموصول (س2: ص) داخل الواقعة الثانيـــة.

حين لا نؤشر للضمير الموصول نكون أمام بنية لجملة موصولية مثل التي ترد في تراكيب من قبيل (140):

(140) رأيت رجلا يعشق هندا

على أساس أن يكون مخصّص الموضوع (س2) مخصّص تنكير لا مخصّص تعريف.

3-2-2-3-2-2. الجمل الموصولية البدلية

يفصل ديك (ديك 1997 ب) في مقاربته للجمل الموصـــولية بـــين الجمـــل التقييدية والجمل غير التقييدية (أو البدلية) ويبرّر هذا الفصل بتفرد الجمل الثانيـــة بالخصائص التالية:

(1) الخاصية الأولى خاصية تطريزية وتكمن في أن للجملة الموصولية البدليـــة تنغيما يخصّها مستقلا عن تنغيم المركب الاسمي الذي تليه. ويتمثل ذلك في وقـــف يفصلها عمّا يتقدمها كما هو الشأن في الجملة (141 ب):

(141) أ- سيسافر الطلبة الذين نجحوا

ب- سيسافر الطلبة، الذين نجحوا

(ب) يمكن أن تلي الجملة الموصولية البدلية اسما علما في حين يتعـــذّر ذلـــك حين تكون جملة تقييدية:

(142) أ - رأيت خالداً، الذي يعشق هنداً

ب- *رأيت خالداً الذي يعشق هندا

(ج) يمكن أن ينتمي الضمير الموصول في الجمل البدلية إلى فئة "الذي" أو فئة "من" بيد أنه لا يمكن أن ينتمي إلى الفئة الثانية في الجمل التقييدية كما يتضح بجلاء من المقارنة بين الجملتين (120) و(122) من جهة والجملة اللاحنة (143) من جهة ثانية:

(143)* رأيت الرجل من يعشق هندا

(د) دلاليا وبخلاف الجمل التقييدية، لا تقوم الجمل البدلية بأي دور في حصر المجال الإحالي للاسم الذي تليه بل تحمل معلومة إضافية يروز أضافيتها رائزان:

(1) تتصرف الجملة البدلية تصرف الجملة الاعتراضية أو الجملة المعطوفة:

(144) أ- ينتقل الطلبة، الذين نجحوا، إلى القسم الموالي

ب- ينتقل الطلبة – الذين نجحوا – إلى القسم الموالي

ج- نجح الطلبة وينتقلون إلى القسم الموالي

(2) يمكن نزع الجملة البدلية دون أن يكون لنزعها تأثير في التأويل الدلالي للجملة ككل:

(145) ينتقل الطلبة إلى القسم الموالي.

(هـ) أما تداوليا فإن للجملة البدلية مستوى علاقيا قائم الذات بشقيه الإنجازي والوجهي. رائز ذلك إمكان ورود عبارات انجازية وعبارات وجهية ذاتية في الجمل البدلية في حين يتعذر ورود هاتين الفئتين من العبارات في الجمل التقييدية كما يتبين من المقارنة بين الجمل التالية:

(146) أ – نجح الطلبة، اللذين، بصراحة، اجتهدوا

ب- نجح الطلبة، الذين، من المؤكد، اجتهدوا

(147) أ – نجح الطلبة اللذين، بصراحة، اجتهدوا

ب- نجح الطلبة اللذين، من المؤكد، اجتهدوا

ويخلص ديك إلى أن هذه الخصائص تؤشر، مجموعة، إلى أن الجملة الموصولية البدلية جملة مستقلة غير تابعة للاسم الذي تليه في حين أن الجمل الموصولية التقييدية تشكل مع الاسم الرأس "مركباً معقداً واحداً".

بناءاً على استقلال الجمل البدلية يقترح ديـــك (ديـــك 1997 ب: 11) أن تصاغ البنية التحتية لجملة مثل "الرجل، من يعشق هنداً" في التركيب (122) على الشكل التالي:

(148)... (ع س1: رجل)= (ثب و9: (س: [حض و: عشق ف (س1) معا (ع س2: هند س2)) متق]])=

تشير الأقواس الفاصلة بين المركب الاسمي والجملة الموصولية في البنية (148) إلى استقلال هذين المكونين في حين يشير الرمز = إلى علاقة البدلية القائمة بينهما.

بناء على نفس الاستدلال (أ–هـــ) الذي يخلص إلى استقلال الجمل الموصولية البدلية، يمكن أن نقترح لهذه الجمل في إطار نحو الخطاب الوظيفي المقاربة التالية:

يذهب هاني وكيزر (هاني وكيزر (2004)) إلى أن العبارة البدلية بوجه عـــام تكون مع الاسم المبدل منه نقلة حوارية تشكّل فيها العبارة البدلية فعـــلاً خطابيـــاً قائم الذات. نفس التحليل يمكن أن ينطبق إلى حد بعيد على الجمـــل الموصـــولية البدلية فتكون البنية العلاقية للجملة (122) هي البنية التالية:

(149) (ن ق1: (ف خ1: [خـــب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (إح1) مـــح (إح2) بؤ] (ف1))] (ف خ1))

(ف خ2: [خـــب (ك) (ط) (ف 2: [(ح2) (إح2:م) (إح3)] (ف2))] (ف خ1))] نق1))

إذا نحن قارنّا بين البنية (149) والبنية العلاقية (137) للجملة (120)، وجدنا الفرقين الأساسين التاليين: أولاً، أن الشق الموصولي في الجملة (122) يشكّل فعـــلاً خطابيا قائم الذات في حين أنه لا يعدو أن يكون محرّد حمـــل في الجملـــة (120)، ثانيا، أنه فعل خطابـــي مستقل في الجملة (122) لا يربطه بالشق الأول من نفس التركيب سوى انتمائهما معاً لنقلة حوارية واحدة وعلاقة التحاول القائمـــة بـــين الضمير الموصول والاسم "الرجل" في حين أنه في الجملة (120) حمـــل مـــدمج في المركب الاسمي الذي يرئسه هذا الاسم.

ينعكس استقلال الشق الموصولي في الجملة (122) في مستواها التمثيلي أيضا حيث يشكل هذا الشق واقعة منفصلة لا يربطها بواقعة الشـــق الأول إلا علاقـــة

التحاول بين الموضوع الموصول والاسم الرجل (س2) كما يتبين من المقارنة بين البنية (151) والبنية (138) أعلاه:

(150) (مض و1: [(آن كم1 [تارأى) (ع س1: تُ (س1)) معا (ع س2: رجل (س2)) متق] (كم1))] (و1))

(حض و2:[(داكم2: [(ع تا عشق) (ع س2: ص (س2)) معا (ع س3: هند (س3)) متق] (كم2))] (و2)).

3-2-2-3-3. الإدماج والأفعال الانجازية

مما ثبت في نظرية الأفعال اللغوية وفي ما سمّي "الفرضية الإنجازية" أنّ للأفعال التواصلية مثل "**قال**" و"**سأل**" و"**وعد**" وغيرها استعمالين اثنين: استعمالا إنجازيا واستعمالاً وصفياً. مثال الاستعمال الأوّل الجملة (151) ومثال الاستعمال الثاني الجملة (125) المعادة هنا للتذكير:

(151) أقول إن هنداً ستعود

(125) يقول خالد إن هنداً ستعود

ويشترط في الاستعمال الإنجازي، كما يتضح من الجملة (151) مقارنة بالجملة (125)، أن يرد الفعل الرئيسي مُسنداً إلى المتكلم ومتصرفاً في الزمن الحاضر. بخرق شرط الزمن هذا ينتقل الفعل من الاستعمال الإنجازي إلى الاستعمال الوصفي كما هو الشأن في الجملة (152):

(152) قلت إن هندا ستعود

حين يرد فعل التواصل مستعملاً استعمالاً إنجازياً مستوفياً للشرطين الآنف ذكرهما يُدرج مباشرة في البنية العلاقية حيث يحل محل المخصّص الإنجازي حاملاً لخصائصه الصرفية التركيبية كلها كما يتضح من البنية العلاقية (153) للجملة (152):

(153) (ف خ1: [أقول (ك) (ط) (ف1: [(ح1] بؤ (إح1) مح] (ف1))] (ف خ1))

إدماج الفعل الإنجازي في المستوى العلاقي مباشرة فرع عن المبدإ العام القاضي، كما رأينا، بأن تدرج في هذا المستوى جميع الوحدات المعجمية ذات

السمة التداولية أما البنية التمثيلية لنفس الجملة فيمكن أن تصاغ بالشكل التالي:

(154) (سق و1: [آن كم1: [(غ تا عاد) (ع س1: هنـــد (س1)) منـــف] (كم1))] (و1))

بينا في مكان آخر (المتوكل 1993، 2000 و2001) أن الأفعال الوجهية مثل "ظن" تتصرف تصرّف الأفعال الإنجازية إذا هي وردت مســـندة إلى المـــتكلم في الزمن الحاضر كما هو الشأن في الجملة التالية في مقابل الجملة (119) المكررة هنا:

(155) أظن أن هندا ستعود

(119) يظن خالد أن هنداً ستعود

إذا كان الفعل "يظن" في الجملة (119) يشكّل حملاً داخل طبقة الفحـــوى كما يتضح من البنية العلاقية (133) فإنه لا يعدو أن يكون مؤشراً للسمة الوجهية في الجملة (155):

(156) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (أظن ف1: [(ح1) بؤ (إح1) مـــح] (ف 1))] (ف خ1))

على هذا الأساس، لا تتضمن البنية التمثيلية للجملة (155) ســـوى واقعـــة واحدة (و1) محمولها الفعل "عاد" وهي البنية (154) أي نفـــس البنيـــة التمثيليـــة للجملة (151).

3-2-2-3-4. الإدماج في نحو الخطاب الوظيفي: بعض النتائج للتقويم

كان هدفنا في هذا المبحث عن علاقتي الاستقلال والتبعية بين الجمل اقتـــراح تحليل بديل للمقاربة الصورية السائدة يقوم على فكرة الانطلاق من البنية التحتيـــة بمستوييها العلاقي والتمثيلي. ونستعرض الآن بعض النتائج التي نعدُّها مبدئيا نتائج إيجابية على أن تمحّص إيجابيتها فيما بعد.

(أ) أولى نتائج اعتماد البنية التحتية منطلقاً أنه يتيح مقاربة الإدماج في جمـــل تابعة وإن لم تتضمن مؤشرا صرفيا للإدماج كالجمل الواردة بعد القول الموصـــوفة تقليداً ب "الأسلوب المباشر" وأنه يجعل من الممكن، في المقابل، رصد خصـــائص جمل أخرى غير تابعة وإن كانت تتصرف سطحا تصرف الجمل التابعة كالجمـــل

التي ترد بعد الأفعال المستعملة استعمالا إنجازياً سواء أكانت أفعال تواصل أم أفعالاً وجهية.

من مزايا التحليل المقترح في هذا الباب بالذات أنه يسمح بوصف وتفسير خصائص التراكيب التي مثلنا لها بالجملتين (151) و(155) والتي تبدو سطحا جملاً مركبة مكونة من جملتين في حين أنها في الواقع جمل بسيطة قوامها جملة واحدة.

(ب) تتماثل الجملتان (151) و(155) من حيث بنيتهما الصرفية التركيبية تماثلاً يبرّر لأي تحليل صوري عدهما تركيبا واحداً والواقع أنهما تختلفان اختلافاً جوهرياً إذا نحن رجعنا إلى بنيتهما التحتية العلاقية. ويكمن هذا الاختلاف في أمرين:

(1) الفعل الرئيسي في الجملة (151) فعل إنجازي في حين أنه في الجملة (155) فعل وجهي.

(2) يملأ الفعل الرئيس "أقول" في الجملة (151) الطبقة الإنجازية في حين أن هذه الطبقة تظل "مفتوحة" في الجملة (155) كما يتضح من المقارنة بين البنيتين العلاقيتين (153) و(156). رائز ذلك إمكان إضافة فعل إنجازي في الجملة الثانية وتعذر إضافته في الجملة الأولى:

(157) أقول إنني أظن أن هندا ستعود

(158)* أقول إنني أقول إن هندا ستعود.

(ج) بخلاف أي تحليل صوري، يبرهن التحليل الذي ينطلق من البنية التحتية عن قدرته لا على تحديد موقع الإدماج (طبقة الفحوى أو طبقة الحمل أو أحد المكونات الإحالية) فحسب بل كذلك على تحديد طبيعة العنصر المدمج كأن يكون فعلا خطابياً أو فحوى أو مجرّد حمل. هذا التحديد لا يُتاح أو من العسير أن يتاح في مقاربة صورية محض.

(د) من الممكن أن يُوسَّع مفهوم التبعية كما حددناه في التعريف (127) فيجاوز العلاقة بين جملة وجملة ويصبح شاملاً للعلاقة التي تربط بين جمل قطعة خطابية واحدة أو نص كامل.

تكمن تبعية جمل نص مّا في أن بعضاً من عناصرها "تورث" (كما يقول ديك (ديك 1997 ب)) من النصّ ككل. من العناصر العلاقية التي تورث عن النص

السمات الإنجازية والسمات الوجهية التي تحدّد بدءاً بالنظر إلى النص باعتباره كلاّ. مثال ذلك النص البسيط التالي:

(159) "واعجبا! هاجم بكر أساتذته. انتقد ذلك جميع زملائه. لكنه لم ينته..."

البنية العلاقية للنص (159) هي البنية (160) حيث تشكل الجمل التي يتضمنها مجرّد حمول:

(160) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (عج ف1: [((ح1) (إح1) مح (إح2) بؤ (ح2) (إح3) (إح4) مح (ح3) (إح1) مح)] (ف1))] (ف خ1))

على هذا الأساس، يمكن إعادة تعريف التبعية على الشكل التالي:

(161) **الوحدات الخطابية التابعة**

"تعدّ الوحدة الخطابية **خ** تابعة للوحدة الخطابية **خط** إذا كانت **خ** عنصراً من عناصر **خط**"

مزية هذا التوسيع لمفهوم التبعية أنه يجعل من الإدماج بين جملة وجملة مجردّ تجلّ من تجليات مبدإ عام يحكم تقسيم الخطاب ككل وما يمكن أن يقوم بين أقسامه (الكبرى والصغرى) من علاقات.

3-3. متغيرات نمط الخطاب

الخطاب في اللغات الطبيعية أنماط ينفرد كل نمط ويتميز عن غيره من حيث هدفه وفحواه وخصائصه البنيوية.

وقد اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 2003) تنميطا للخطابات وفصّلنا القول في معاييره وأقسامه. ما يهمنا هنا هو أن نمط الخطاب ينضاف إل وسيطي النمط الجملي ونمط التركيب حيث يقوم بدور له أهميته في تحقق بنية الجملة التي نصطلح على تسميتها "البنية المعيار". أهمية هذا الدور تصبح شيئاً طبيعياً ومتوقعاً إذا نحن أخذنا بعين الاعتبار أمرين اثنين: **أولاً**، أن ورود الجملة الغالب هو ورودها وحدة من خطاب متكامل **وثانيا**، أنها ترث، كما سبق أن بيّنا، بعضا من خصائصها عن الخطاب الذي يتضمنها.

يتجلى دور وسيط نمط الخطاب في تنظيم الجملة في مستوييها التحتيين العلاقي والتمثيلي وبالتالي، وانعكاسا لذلك، في مستواها البنيوي.

لنأخذ كمثال الخطاب السردي وهو الخطاب الذي يتضمن سلسلة من الأحداث والوقائع تربط بينها علاقة توال وهو الخطاب الذي يشكل عادة قوام القصة والرواية والأسطورة والخرافة الشعبية والنقل المباشر وغير ذلك. وقد سبق أن بيّنا (المتوكل (2003)) أن الخطاب السردي، كباقي أنماط الخطاب، يمكن أن يكون خطاباً ذاتياً يتسم بالحضور القوي لمنتجه أو خطاباً موضوعيا ينمحي فيه منتجه أو يكاد فيغلب المستوى العلاقي في الحالة الأولى والمستوى التمثيلي في الحالة الثانية. للمستوى العلاقي في الخطاب السردي "الصّرف" البالغ أقصى درجات "حياد" منتجه المواصفات الأساسية التالية:

(أ) تتقلص الطبقة الإنجازية وتضمر ضموراً نلمسه في جانبين:

(1) يكاد ينحصر المكون الإنجازي في قوة إنجازية واحدة، القوة الإنجازية الإخبار فلا استفهام ولا أمر يردان إلا استثناء أو في ما يتخلل السرد من حوار؛

(2) يظل الإخبار قوة إنجازية حرفية في الخطاب بكامله إذ لا مجال هنا لاستلزام حواري يولّد قوى إنجازية فرعية؛

(ب) تحقيقا لحياد منتج الخطاب التام أو شبه التام، تظل طبقة الفحوى فارغة تخلو من أي مؤشر لأية سمة وجهية ذاتية.

(ج) يمكن إسناد وظيفة المحور بجميع فروعها (محور جديد، محور معطى، محور معاد...) في حين ينحصر الإسناد البؤري أو يكاد في فرع واحد هو بؤرة الجديد، فلا مجال لإسناد بؤرة المقابلة التي تقتضي كما نعلم المطارحة في صحّة المعلومات ودرجات ورودها وهي سمة من سمات نمط آخر، نمط الخطاب الحجاجي.

أما المستوى التمثيلي فهو حاضر في هذا النمط من الخطابات بطبقاته الثلاث، التأطيرية والتسويرية والوصفية لكن حضوره خاضع للقيود التالية:

(أ) يتجدّد التأطير الزمني والمكاني ("الزمكاني" بلغة العصر) انطلاقا من مركز إشاري "داخلي" قوامه السارد والمسرود له وزمن السرد ومكانه.

بالنظر إلى هذا المركز الإشاري الداخلي، تأخذ الطبقة التأطيرية قيم مخصّصاتها ولواحقها. قيمة المخصص الزمني الغالبة في الخطاب السردي هي الزمن الماضي. وقد تكون الزمن الحاضر وهو ما يسمّى تقليداً "حاضر السرد".

(ب) الوقائع المسرودة وقائع محدودة لذلك يأخذ المخصّص التسويري (أو الكمي) القيمة "آني".

(ج) أما الطبقة الوصفية فإن مخصصها الجهي يأخذ عادة القيمة "التام" باعتبار أن الوقائع المسرودة وقائع تم حدوثها وانتهى.

نخلص من مجمل هذه القيود إلى أن البنيتين العلاقية والتمثيلية للجملة في الخطاب السردي المحايد هما البنيتان العامتان التاليتان:

(162) ب(ف خ1: [خب (سارد) (مسرود له) (ف1: [(ح1) بؤجد (إح1)...(إح ن)] (ف1))] (ف خ1))

(163) (مض/حض و1: [(آن كم1: [(تا فعل) (س1)...(س ن)] (كم1))] (و1))

أهم ما يمكن أن نختم به هذا المبحث هو أن تأثير نمط الخطاب في بنية الجملة عناصر وقيماً يقتضي من نموذج نحو الخطاب الوظيفي إيجاد طريقة للتأشير له.

في هذا الباب، نقترح مؤقتا أن تضاف إلى طبقات البنية العلاقية طبقة عليا – ولتكن طبقة الخطاب (خ1) – يؤشر فيها إلى نمط الخطاب (وربما إلى سمات أخرى كالأسلوب والإطار والمركز الإشاري). بإضافة هذه الطبقة، يمكن أن تعاد صياغة البنية العلاقية للجملة في الخطاب السردي على الشكل التالي (من ضمن الأشكال الممكنة).

(164) (سردخ1: [خب (سارد) (مسرود له) (ف1[(ح1) بؤجد (إح1)...(إح ن)] (ف1))] (ف خ1))] (خ1))

4. الطبقة الإنجازية: قضايا للبحث

من القضايا التي يثيرها الحيز الإنجازي من الجملة قضايا أساسية ثلاث هي: **أولاً**، التعبير عن القوة الإنجازية بواسطة أفعال ذات سمات معينة **وثانيا**، حمل الجملة لقوة إنجازية غير قوتها الإنجازية الحرفية المفهومة من الصيغة السطحية نفسها **وثالثاً**، ورود عبارات ظرفية لا يمكن أن تعد إلا لواحق للطبقة الإنجازية.

تنوولّت هذه القضايا الثلاث في النموذج المعيار (هنخفلد (1988)، ديك (1997) والمتوكل (1986) و(1993 ب) ضمن آخرين) لكنها لم تعالج (أو لم تعالج بعد حسبما نعلم) في إطار نحو الخطاب الوظيفي.

فيما يخص القضية الأولى، أفردنا لها المبحث 3.3.2.2.3. حيث بينا أن الأفعال الإنجازية يمكن أن تدرج رأساً في المستوى العلاقي باعتبارها مؤشرات للقوة الإنجازية وأن الجملة التي تتضمنها جملة بسيطة واحدة وإن بدت سطحاً جملة مركبة. أمّا القضيتان الأخريان فنحاول أن نرسم هنا المعالم الكبرى للمقاربة التي يمكن أن تقترح في نحو الخطاب الوظيفي لتناولهما.

4-1. الاستلزام الحواري

ثبت في نظرية الأفعال اللغوية وبعد غرايس (1975) خاصة أن الجمل في اللغات الطبيعية يغلب أن تستعمل حاملة لقوة إنجازية غير قوتها الحرفية.

مثال ذلك أن الجملتين (165) و(166) تستلزمان حواريا القوتين الإنجازيتين "الدعوة" و"الطلب" على التوالي ويمكن أن تعدّا بالتالي مرادفتين للجملتين (167) و(168):

(165) هل ترافقني إلى مراكش؟

(166) إننا جالسان في مجرى الهواء

(167) رافقني إلى مراكش

(168) أغلق النافذة

نفيد من المقارنة بين الجملتين (165) و(166) ومرادفتيهما (167) و(168) أن الاستلزام في الجملة الأولى مقصور على القوة الإنجازية وحدها في حين أنه يمس في الجملة الثانية المحتوى الدلالي أيضاً.

عولج الاستلزام الإنجازي في الجمل التي من قبيل (165)، في النموذج المعيار، انطلاقا من أطروحتين متلازمتين اثنتين:

(1) **أولاهما** أن الاستلزام يتم بواسطة عملية نقل تحوّل القوة الحرفية إلى قوة أخرى (الاستفهام إلى الدعوة مثلاً):

(2) **ثانيتهما** أنه يتعين التمثيل للقوة الحرفية وللقوة المستلزمة معاً في البنية التحتية للجملة لكن مع التأشير إلى أن الثانية محولّة عن الأولى كما هو الشأن في البنية الإجمالية المبسطة التالية:

(169) [[دعوة < استفهام]:[ترافقني إلى مراكش]]

اهتم كوفيت (كوفيت (1998)) بالاستلزام الذي نجده في جمل مثل الجملة (166) وأقترح مقاربة بديلة قوامها:

(1) ملاحظة أن المقاربة التي تعتمد مبدأ النقل الإنجازي مقاربة مكلّفة بالإضافة إلى ما يشوبها من اصطناع وتكلّف بالنظر إلى إواليات إنتاج الخطاب الطبيعية؛

(2) وجوب التمثيل للقوة المستلزمة وللمحتوى الدلالي الذي يواكبها في القالب التداولي في مقابل التمثيل للقوة الحرفية ومحتواها الدلالي في القالب النحوي، من منظور هذا الاقتراح، يمكن أن يوصف الاستلزام الإنجازي الوارد في الجملة (166) على أساس أن ترصد القوة الإنجازية "الطلب" ومحتواها الدلالي "إغلاق المخاطب للنافذة" في القالب التداولي وترصد القوة الإنجازية "الإخبار" ومحتواها "جلوس المتكلم والمخاطب في مجرى الهواء" في الغالب النحوي.

تساؤلنا الآن هو: ما هي المقاربة الأنسب للاستلزام الإنجازي في إطار نحو الخطاب الوظيفي؟

في الواقع تقتضي الإجابة عن هذا السؤال بحثا منفرداً. وفي انتظار توافر شروط إنجاز هذا البحث، يمكن أن نتوقع أن تكون لمقاربة ظاهرة الاستلزام في نحو الخطاب الوظيفي المعالم الكبرى التالية:

(أ) استيحاءاً لاقتراح كوفيت، تفصل القوة الإنجازية المستلزمة عن القوة الإنجازية

الحرفية فيؤشر للأولى في المستوى العلاقي وللثانية، باعتبارها مجـــرّد نمـــط جملـــي، في المستوى البنيوي على أساس أنها عنصر من عناصر الإطار التركيبـــي للجملة.

في تحليل الجملة (165) مثلا، يؤشر للقوة الإنجازية "الـــدعوة" في المســـتوى العلاقي وللنمط الجملي "الاستفهام" في المستوى البنيوي.

(ب) تتم عملية إنتاج الخطاب حسب نحو الخطاب الوظيفي، كما أسلفنا، في أربع مراحل: **أولا**، يقرّر المتكلم القصد الذي يرومه، **ثانيا**، ينتقي المحتوى الـــدلالي الأنسب، **ثالثا**، ينتقي الصيغة الصرفية – التركيبية الملائمة، **رابعا**، ينتقي قناة التبليغ (صوتاً أو خطاً أو إشارة). ما يلاحظ في هذا التصور لإنتاج الخطاب هو أنه ينبني على عملية انتقاء في أهم مراحله.

(ج) يقود المتكلمَ في عملية الانتقاء هذه ما يتوافر من معلومات ومؤشـــرات في المكون السياقي بشطريه المقالي والمقامي.

(د) لنفرض أن المتكلم يقرر أن يدعو المخاطب لمرافقته إلى مراكش، أول ما يقوم به هو صياغة هذا القصد في بنية علاقية كالبنية التالية:

(170) (ف خ1: [دعوة (ك) (ط) (ف1: [(ح 1) بـــؤ (إح1) مـــح (إح2) (إح3] (ف1))] (ف خ1))

في المرحلة الثانية، ينتقي المتكلم، لإبلاغ قصده، إمّا العبارة المباشرة (167) أو العبارتين غير المباشرتين (165) و(171):

(171) سأذهب وحيداً إلى مراكش

(1) إذا هو اختار التعبير المباشر، صاغ المحتوى الدلالي في شكل البنية التمثيلية التالية:

(172) (سق و1: [آن كم1: [(غ تا رافق) (س: (س1)) منـــف) (س2: ك (س2)) متق] (كم1))] (و1: مراكش) و1)) مك

ثم انتقى الإطار التركيبـــي المخصّص للجمل الأمرية.

إذا قرر أن يبلغ قصدُه بواسطة الجملة (165)، أي عن طريـــق الاســـتفهام، انتقى أيضا البنية التمثيلية (23) وانتقـــى، في مقابـــل الاختيـــار الأول، الإطـــار التركيبـــي الملائم للجمل الاستفهامية.

أمّا إذا اقتضى منه السياق المقامي الإمعان في عدم المباشرة واختار أن يعبر عن دعوته بواسطة الجملة (171) فإنه يصوغ البنية التمثيلية المناسبة التالية:

(173) (سق و1: [(آن كم1: [(غ تا ذهب) (س1: ك (س1)) منف (ص1: وحيد (ص1)) حا] (كم1))] (و1: مراكش (و1)) مك

ثم ينتقي الإطار التركيبـــي المعدَّ للحمل الخبرية الفعلية.

ما رسمناه هنا لا يعدو أن يكون خطاطة عامة وتقريبية لما يمكن أن يُقترح في نحو الخطاب الوظيفي لمقاربة ظاهرة الاستلزام الحواري بجميع مظاهرها. ونرجو أن نتمكن في بحث قادم من تدقيق هذه المقاربة وتفصيل إواليالها وتصحيح ما يستدعي التصحيح فيها.

3-2. اللواحق الإنجازية

تعدُّ لواحق انجازية العبارات الواردة في مستهل الجمل التالية[11]:

(174) أ – **بصراحة**، لا يعشق خالد هنداً

ب– **بجد**، سأهبك جل كتب خزانتي

ج– **بصدق**، لا تعجبني تصرفات أخيك

رائز إنجازية هذه العبارات في مقابل غيرها من اللواحق الوجهية والتأطيريـــة والتسويرية والوصفية أنها تشكل متعلقات لأفعال التواصل حين تستعمل استعمالا إنجازيا:

(175) أ – أقول بصراحة إن خالدا لا يعشق هندا

ب– أقول بجد إنني سأهبك جل كتب خزانتي

ج– أقول بصدق إنني لا تعجبني تصرفات أخيك.

لم ترد في أدبيات نحو الخطاب الوظيفي، حسبما نعلم، إشارة إلى كيفية التمثيـــل لهذا الصنف من العبارات لكنه بالإمكان أن نتصوّر أن طبيعتها ووظيفتها تقتضـــي أن تلحق في هذا الإطار بالطبقة الإنجازية كما يتبين من البنية العلاقية العامة (176):

(176) (ف خ1: [(نج1) (ك) (ط) (وجه ف1: [(ح1) بـــؤ (إح1) مـــح[(ف1)) (نج1)] (ف خ1))

على هذا الأساس، يمكن أن تصاغ البنية العلاقية للجملة (175 أ) مثلا، بالشكل التالي:

(177) (ف خ1: [(خب1 (ك) (ط) (ف 1: [(ح1) بؤ (إح1) مح (إح2)] (ف1)) (خب1: بصراحة (خب1))] (ف خ1))

ولعل من الوارد أن نشير هنا إلى أن ثمة لواحق تعلو طبقياً اللواحق الإنجازية وهي اللواحق الخطابية الفواتح والخواتم والنواقل.

نقترح أن تلحق هذه العبارات بأعلى طبقة في البنية العلاقية للخطاب ككل كما يتضح من البنية العامة التالية:

(178) (خ1: [(ن ق1: [(ف خ1: [(نج1 (ك) (ط) (وجه ف1: [(ح1) (إح1)] (ف1)) (نج1))] (ن ق1))] (خ1): لاحق (خ1))

حيث لاحق= عبارة فاتحة أو خاتمة أو ناقلة.

خلاصة:

ترصد خصائص الجملة الدلالية والتداولية والصرفية – التركيبية في نحو الخطاب الوظيفي انطلاقا من بنية معيار ذات مستويين تحتيين علاقي وتمثيلي ومستوى بنيوي يتم صوغه عن طريق قواعد تعبير تشتغل على أساس انتقاء الأطر الصرفية – التركيبية المناسبة.

تتحقق البنية المعيار وفقاً لثلاثة وسائط، وسيط النمط الجملي ووسيط نمط التركيب ووسيط نمط الخطاب.

يختلف نمط الجملة، باعتباره الصيغة الصرفية – التركيبية – الصوتية، عن القوة الإنجازية التي يمكن أن تواكبها. من مظاهر هذا الاختلاف أن ما يحدّد نمط الجملة التعجبية ليس قوتها الإنجازية بل سماتها الوجهية. بناءاً على هذا الاختلاف، يمثل للقوة الإنجازية في المستوى العلاقي في حين يشكل نمط الجملة عنصراً من عناصر الإطار التركيبي.

في إطار هذه المسطرة التمثيلية تقارب ظاهرة الاستلزام الحواري حيث توضع القوة الإنجازية المستلزمة في المستوى العلاقي على أساس أنها القصد من إنتاج

الخطاب وتنتقي البنيتان التمثيلية والصرفية – التركيبية وفقاً لما يقتضيه سياق المقام أو سياق المقال.

تتكون الطبقة الإنجازية من المستوى العلاقي من مخصّص إنجـــازي (أو فعـــل تواصلي يحل محله) ولواحق إنجازية تسهم في تحديد القوة الإنجازية.

تتيح إعادة تعريف مفهوم التبعية وتأصيله في البنية العلاقية (بدلاً من البنيـــة الصرفية – التركيبية) وضعا أكفى لكل مظاهر الإدماج سواء أكان الإدماج قائما بين عناصر جملة مركبة أم كان سمة لعلاقات جمل قطعة خطابية أو نصّ بكامله.

لا يحدّد متغيراتِ البنية المعيار نمطا الجملة والتركيب فحسب بل كذلك نمط الخطاب حيث تختلف طبقاتها وقيم عناصرها على الخصوص من نمط خطابـــي إلى نمط خطابـــي آخر.

الهوامش:

(1) ثمة لغات كاللغة الصينية مثلا تستغني عن الرابط الضميري وتكتفي في الربط بين المبتدأ والجملة التي تليه بعلاقة الورود كما يتبين من التركيب التالي (ترجمة حرفية لجملة صينية):

- الأفيال، الخراطيم طويلة

أما اللغة العربية فتستخدم الربط الضميري إلا في تراكيب موسومة مثل:

- عمرو، العين بصيرة واليد قصيرة.

(2) يظل القسم الخطابي المسمى «Sentence» وارداً متداولا في أدبيات النحو الوظيفي إلى الآن حيث يموقعه هنخفلد (هنخفلد (2004)) بين الجملة والفقرة.

(3) راجع المزيد من التبريرات في معرض دفاع رايكون (رايكون (1992)) عن ورود هذه الطبقة.

(4) يقصد بالبؤرة هنا تحديداً "بؤرة المقابلة" إذ إن المكون الحامل لبؤرة الجديد يحتفظ بموقعه العادي داخل الجملة.

(5) المقصود باللواصق الإعرابية، بتعبير أدق، العلامات الإعرابية الدالة على حالات الرفع والنصب والجر.

(6) للمستوى العلاقي وحداته المعجمية التي تخصه وتختلف عن وحدات المستوى التمثيلي وهي لواحق الطبقة الإنجازية مثل "بصراحة" و'بجدّ" ولواحق طبقة الفحوى الدالة على سمات وجهية كعبارة "مع الأسف" التي مرّت بنا. وثمة عبارات متحجّرة لا فحوى دلاليا لها يتعين إدراجها رأسا في هذا المستوى كما سنرى في مبحث لاحق.

(7) يختلف مصطلح "شبه الجملة" في استعمالنا له هنا عنه في الاستعمال القديم وإن كان يقاربه. ما نعنيه هنا هو ما يقابل مصطلح «holophrase» في كتابات ماكنزي (ماكنزي (1998))،

(8) لفتنا الانتباه في مكان آخر (المتوكل (1986)) إلى نزوع الدوارج الغربية التي استغنت عن أداة الاستفهام إلى عدم تصدير اسم الاستفهام. ذلك ما يمكن استخلاصه من المقارنة بين الجملتين المصريتين التاليتين:

- أ- سعاد راحت فين؟
- ب-؟ فين راحت سعاد

(9) للمزيد من المبرّرات، راجع (الزهري (2002)).

(10) راجع للاستئناس ما يورده، السكّاكي في "مفتاحه" عن مفهوم "الجامع".

الفصل الرابع

بنية المركب الاسمي

0- مدخل:

استدل رايكوف (1992) وبعده ديك (1997 أ) على إمكان إقامة موازاة بنيوية بين الحمل الموسّع والمركب الاسمي قصد رصد التماثل الصرفي – التركيبي بين هاتين المقولتين. إلا أن هذه الموازاة البنيوية الجزئية، المقامة بين المستويين التمثيلين لهذين المجالين، لا تفي ببلوغ المقصود حيث تظل مجموعة من الإشكالات عالقة تنتظر الحل المناسب.

في اتجاه السعي في الحصول على مقاربة اكفى للتماثل البنيوي بين الجملة والمركب الاسمي ندافع هنا عن أطروحة توسيع الموازاة بافتراض أن للمركب الاسمي، كما للجملة، مستوى علاقيّاً يمثل للسمات التداولية التي تقوم بدور هام في تحديد بنيته الصرفية – التركيبية وعن أن نحو الخطاب الوظيفي يشكل إطاراً ملائما لتحقيق هذا الدفع.

1. أنماط المركبات الاسمية

اختار هنخفلد في أواخر كتاباته (هنخفلد (2005) مجموعة من السمات تضم أهم جوانب المركب الاسمي واقترح اتخاذها معايير لإقامة تنميط جديد للمركبات الاسمية يخلف التصنيف البسيط الوارد في النموذج المعيار.

1-1. معايير التنميط

معايير التنميط التي يقترحها هنخفلد هي التالية:

(أ) بالنظر إلى طبيعة الرأس، يمكن التمييز بين المركبات التي يرئسها اسم والمركبات التي يرد رأسها جملة فعلية أو مصدرا كما هو الشأن في الجمل (1 أ) و(1 ب) و(1ج) على التوالي:

(1) أ- زارني **ضيف عزيز**

ب- خفت أن ترسب هند في امتحانها

ج- أطرب لغناء أم كلثوم

(ب) تكون للمركب الاسمي دلالة معجمية كما في الجمل (1 أ-ج) كما يمكن أن يكون فارغاً منها وذلك شأن الاسم العلم أو الضمير:

(2) أ - زارني **خالد**

ب- أما خالد فلم **أره** مند شهر

ج- من المركبات الاسمية ما يحيل على ذوات معينة إحالة تكفل تعرف المخاطب على الذات المحال عليها ومنها ما لا يحيل. من هذه الفئة الثانية المركبات الاسمية الدّالة على صفة أو خاصية كما في الجملة التالية:

(3) تطارد الشرطة **مجرما**

أما بالنظر إلى طبيعة الفضلات فيمكن التمييز بين المركبات الاسمية البسيطة والمركبات الاسمية "المعقدة". مثال النمط الأول المركبات الواردة في الجمل (1أ-ج) و(2أ-ب) و(3). وتنتمي إلى النمط الثاني المركبات التي ترد فيها الفضلة جملة موصولية أو جملة بدلية أو اسماً بدلا أو "نعتا مقطوعا":

(4) أ - زارني **الضيف الذي أعزّه.**

ب- زارني خالد، **من أعزه**

ج - زارني الضيف، **خالد**

د - زارني الضيف، **العزيزَ** (ينصب العزيز).

1-2. المركب الاسمي المعيار

يعد هنخفلد "مركبا اسميا معياراً" المركب الذي يُجمّع المعايير (أ-ج) في ذات الوقت أي المركب الذي يرئسه اسمٌ والذي يدل دلالة معجمية والذي يحيل

على ذات. على هذا الأساس يكون المركب الاسمي الوارد في الجملة (1 أ) نموذج المركب الاسمي المعيار في حين تدرج المركبات الواردة في الجمل (1ب–ج) و(2أ–ب) و(3) و(4أ–د) في زمرة المركبات غير المعيارية.

يمكن توضيح التنميط المقترح هنا بواسطة الترسيمة (5):

(5)

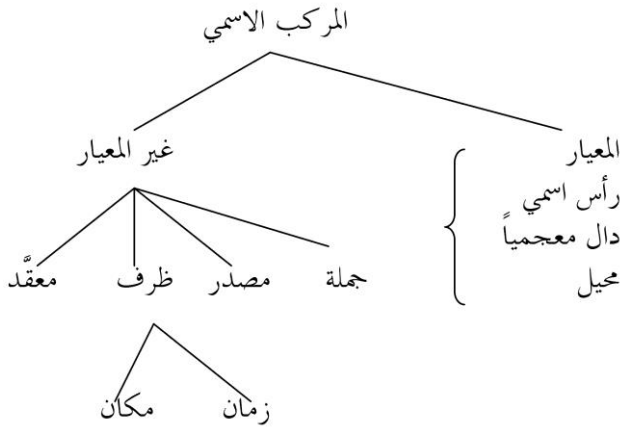

2. المركب الاسمي: عمق وسطح

من المعلوم أن مقاربة اللسانيات الوصفية (البنيوية وغيرها) للجملة مقاربة "أحادية". ونقصد هنا بالأحادية أنها مقاربة تتناول بنية الجملة في مستوى واحد، مستواها الصرفي – التركيب السطحي.

فيما بعد اللسانيات الوصفية أصبحت الجملة، كما هو معلوم أيضاً، تقارب في مستويين اثنين، مستوى "عميق" (أو "تحتي") ومستوى سطحي. وقد مرّ المركب الاسمي باعتباره جزءاً من الجملة بنفس المرحلتين، مرحلة المقاربة الأحادية ومرحلة المقاربة الثنائية.

في هذا الباب، يمكن أن نعقد مقارنة بين المقاربة التوليدية التحويلية والمقاربة الوظيفية على الشكل التالي:

تتناول كلتا المقاربتين بنية المركب الاسمي في مستويين اثنين، مستوى عميق ومستوى سطحي، تربط بينهما قواعد معيَّنة.

بنية المركب الاسمي السطحية في كلتا المقاربتين بنية صرفية – تركيبية تتضمن عامة عناصر ثلاثة: رأسا ومخصّصا وفضلة تترتب في اللغات التي من نمط اللغة العربية (أي اللغات ذات "المجال البعدي") وفقا للترسمية الشجرية التالية (مع اختلافات في الترميز):

(6)

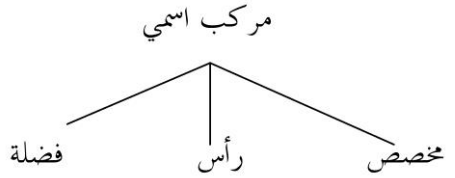

(ج) عند هذا الحد ينتهي التآلف بين المقاربة التوليدية التحويلية والمقاربة الوظيفية ونلج حيّز الفروق التي يمكن حصرها في ما يلي:

(1) بالنظر إلى طبيعة البنية العميقة نجدها بنية تركيبية في المقاربة التوليدية التحويلية من نفس طبيعة البنية السطحية. في مقابل ذلك، نجد البنية التحتية في المقاربة الوظيفية بنية دلالية – تداولية مع اختلاف هام بين النموذج المعيار ونحو الخطاب الوظيفي يكمن في أنها بنية "موحدّة" في الأول وبنية ذات مستويين، دلالي وتداولي، في الثاني كما سيتبين لنا لاحقاً.

(2) القواعد المسؤولة عن الربط بين البنية العميقة والبنية السطحية في المقاربة التوليدية قواعد تحويل تفضي إلى تغيير في البنية الدّخل يشمل فيما يشمل ترتيب المكونات في حين أن هذه القواعد لا تعدو في المقاربة الوظيفية أن تكون مجرّد "قواعد إسقاط" تتم عن طريقها "ترجمة" السمات الدلالية والتداولية التحتية إلى بنية صرفية – تركيبية. قواعد الاسقاط هذه بعيدة كل البعد عن التحويل حيث إنها تجري على بنية تحتية غير مرتبة أصلا.

(3) انطلاقا من "مبدأ استقلال التركيب"، تحدّد بنيتا المركب الاسمي العميقة والسطحية في منأى عن الدلالة والتداول. في المقابل يتم تحديد بنية المركب الاسمي الصرفية – التركيبية على أساس سماته الدلالية والتداولية التحتية إرضاءاً لمبدأ تبيعية الصرف والتركيب للدلالة والتداول.

3. المركب الاسمي في النظرية الوظيفية المعيار

يمكن التمييز داخل المقاربة الوظيفية لبنية المركب الاسمي بين مرحلتين اثنتين: مرحلة ما قبل اقتراح رايكون (رايكون 1992) ومرحلة ما بعد هذا الاقتراح. ويمكن أن نطلق على هاتين المرحلتين مصطلحي "المقاربة **الخطيّة" و"المقاربة الطبقية" على التوالى.**

3-1. المقاربة الخطّية

اقترح النحو الوظيفي منذ نشأته (ديك (1978) و(1989)) لبنية المركب الاسمي التحتية البنية المنطقية – الدلالية التالية:

(7) (مخصص س1: مقيّد 1، مقيد 2... مقيد ن (س1))

على هذا الأساس تكون البنية التحتية للمركب الاسمي الوارد في الجملة (8) هي البنية (9):

(8) اشتريت السيّارة البيضاء المربّعة

(9) (ع س1: سيارة: بيضاء ص: مربّعة (س1))

حيث ع= معرّف

وضعت بنية المركب الاسمي في هذا التصور وصيغت على أساس وظيفته، وظيفة الإحالة. بينما يضطلع محمول الجملة بالدلالة على واقعة ما (عمل، حدث، وضع أو حالة) تتكفّل المركبات الاسمية بالإحالة على الذوات التي تشارك في هذه الواقعة إما يتنفيذها أو تقبلها أو استقبالها أو الإفادة منها... وتعكس البنية (7) وظيفة الإحالة هذه من حيث طبيعة مكوناتها: يحيل المتغيّر (س1) على مجموعة من الذوات تخصصها المخصّصات من حيث التعريف / التنكير والعدد والجنس ويقيدها تقييداً تدريجيا (من الأعم إلى الأخص) ما تتضمنه من مقيدات[1].

أما تحقق البنية (7) السطحي، فإنه يتم في مراحل أساسية ثلاث نوجزها في ما يلي محيلين القارئ للمزيد من التفصيل إلى (ديك (1978) و(1989) والمتوكل (1988) و(1996) ضمن آخرين):

(أ) يُنتقى رأس المركب من بين مقيداته فإذا كان لا يتضمن إلا مقيداً واحداً استحال هذا المقيد آليا إلى رأس وإذا كان يتضمن أكثر من مقيد واحد اختير أوّل

مقيد ليرئس المركب. مثال الحالة الثانية المركب الاسمي الوارد في الجملة (8) حيث ينتقى المقيد الأوّل "**سيارة**" للرأسية.

(ب) تعدُّ المقيدات التي لم تُنتقى رأساً فضلات تحتل المجال البعدي (ما بعد الرأس) أو المجال القبلي حسب النمط اللغوي الذي تنتمي إليه اللغة موضوع الوصف(2).

(ج) تتحقق المخصّصات في شكل "محدّدات" تتصدّر المركّب في غالب اللغات.

خرج هذه العمليات الثلاث إذا ما أجريت على البنية (9) هو البنية الصرفية – التركيبية (10):

(10) [...[[الـ–سيارة]][الـ–بيضاء][الـ–مربعة]] م س]

3-2. المقاربة الطبقية

من المراحل الأساسية في تطور نظرية النحو الوظيفي مرحلة ظهور فكرة طبقية البنية التحتية للجملة التي اجْتبَاها هنخفلد (هنخفلد (1988)، في أواخر السنوات الثمانين، من نظرية "نحو الأدوار والإحالة". بإدراج مفهوم الطبقية في النحو الوظيفي أصبحت بنية الجملة التحتية المعيار بنية سُلّميّة تتضمن أربع طبقات: طبقة الإنجاز وطبقة القضية وطبقية الحمل الموسّع والطبقة المركز وأصبح التمثيل المتداول لها كالتالي:

(11) [انجاز: [قضية: [حمل موسّع: [حمل مركزي]]]]

على أساس أن لكل طبقة من هذه الطبقات الأربع مخصّصها ولواحقها.

وما لبث أن ألهم مفهوم الطبقية رايكوف (رايكوف (1992) فاقترح إدراجه في مستوى المركب الاسمي نفسه مستدلا على أن ثمة موازاة واضحة المعالم بين بنية المركب الاسمي التحتية وبنية طبقة الحمل الموسّع في الجملة.

انطلاقا من افتراض الموازاة هذا، ذهب رايكوف إلى أن كلا من المركب الاسمي وحمل الجملة الموسّع يتضمن ثلاث طبقات: الطبقة التأطيرية والطبقة التسويرية والطبقة الوصفية.

حسب هذا التصور يمثل لبنية المركب الاسمي التحتية كالتالي:

(12) (3Ω [2Ω [1Ω [نواة] 1Ø] 2Ø] 3Ø])

حيث يرمز 1Ω و2Ω و3Ω إلى مخصّصات الطبقات الوصفية والتسويرية والتأطيرية على التوالي ويرمز 1Ø و2Ø و3Ø إلى لواحق هذه الطبقات.

تقرأ البنية (12) على أساس أن الطبقة التأطيرية تمثل للسمات المكانية الكمّية والعددية في حين تشكل الطبقة الوصفية محطّ التمثيل لسمات الجهة وسمات الجنس (بالنسبة للغات التي تعد فيها الفروق الجنسية واردة كاللغة العربية).

لنشر إلى أن هذا التصوّر الطبقي الثلاثي لبنية المركب الاسمي التحتية قد تبناه ديك (ديك (1989) و(1997أ)) مع اختلاف في الترميز فقط.

3. إشكالات وبعض الحلول

انتبه رايكوف ونبّه في مواضع عدة من أطروحته (رايكوف (1992)) إلى أن البنية التحتية الطبقية تترك مجموعة من الجوانب التركيبية للمركب الاسمي تقتضي المزيد من البحث لتغطيتها.

ولفت ديك (1997 أ) في نفس السياق النظر إلى استعصاء انطباقية مبادئ الرتبة التي اقترحها على مجال المركب الاسمي.

للتمثيل لهذه الجوانب الاشكالية في اللغة العربية نورد هنا التراكيب التالية:

(13) عربية فصحى

أ – يطربني **المرحوم فريد الأطرش**

ب– قَدِم **الملعون الجار القديم**

(14) **دارجة مصرية**

أ – راحت فين **مقصوفة الرقبة ميرفت؟**

ب– هو فين **المنيّل على عينه البواب؟**

(15) **دارجة مصرية**

أ – يعجبني **الراجل ده**

ب– اخص على **دي راجل**

(16) **عربية فصحى**

أ – قابلت البارحة **هذا الرجل**

ب– قابلت البارحة **الرجل هذا**

(17) عربية فصحيى

أ – نحن – **العرب**– نكرم الضيف

ب– زارني الصديق، **القديمَ**

ما يثير الانتباه في المركبات الاسمية الواردة في الجمل (13 أ–ب) و(14 أ–ب) أن الفضلة فيها متقدمة على الرأس خلافا لما يتوقع في اللغات ذات المجال البعـــدي كالعربية.

ويُستنتج من المقارنة بين الجملة (15 أ) والجملة (15 ب) أن اسم الإشارة قد يرد، خلافا للقاعدة العامة، متقدماً على الرأس مع ملاحظة أن صورته تتغير (مـــن "ده" إلى "دي") حين يتخذ هذا الوضع. لرصد الرتبة داخل المركبـــات الاسميـــة الواردة في هذه الجمل وتفسيرها في إطار النموذج المعيار، قدمت اقتراحات ثلاثـــة هي:

(أ) لإيواء الفضلات المرتبة قبل الرأس اقترح ديك (1997 أ) أن تزوّد بنيـــة المركب بموقع صدر يضاهي الموقع الصدر في الجملة (الموقـــع م1 بالنســـبة للغـــة العربية).

مؤدى هذا الاقتراح أن بنية المركب الاسمي في الجمل التي من قبيـــل (14 ا–ب) و(15 ا–ب) هي البنية التالية:

(18) [[محدّد] [فضلة] [رأس] م س]

(ب) لنفس الغرض، عمد رايكوف (1992) إلى تعمـــيم "مبـــدأ الإبـــراز التداولي" الموضوع أصلا للجملة حيث يصبح شاملا للجملة والمركب الاسمي معا كما يتبين من المقارنة بين الصياغتين الأولى والثانية لنفس المبدأ.

(19) **مبدأ الإبراز التداولي:**

أ– "تفضّل المكونات الحاملة لوظائف تداولية خاصة احتلال مواقع خاصة من ضمنها الموقع الصدر في الجملة" (ديك (1989 أ).

ب- "نُفضل المكونات الحاملة لوظائف تداولية خاصة احتلال مواقع خاصة من ضمنها الموقع الصدر **في المجال**" (رايكوف (1992)).

ميزة الصياغة (19ب) أنها تغطي تقديم مكون ما على الرأس لا في مجال الجملة فحسب بل كذلك في مجال المركب الاسمي كما هو الشأن في الجمل (13 أ-ب) و(14 أ-ب).

اقترحنا في غير موضع (المتوكل (1993) و(2000) و(2001) و(2003)) الدفع بأطروحة الموازاة وإقامتها لا بين المركب الاسمي والحمل الموسّع بل بينه وبين القضية التي كانت آنذاك محل التمثيل للسمات الوجهية الذاتية. بهذه النقلة الطبقية أصبحت البنية التحتية للمركب الاسمي البنية الرباعية التالية:

(20) ([4Ø [3Ø [2Ø [1Ø [نواة] 1Ω] 2Ω] 3Ω] 4Ω])

حيث يرمز (4Ω) و(4Ø) إلى مخصّص ولاحق الوجه على التوالي.

بإضافة هذه الطبقة الوجهية إلى الطبقات الثلاث الواردة في تصوّر رايكوف وديك أصبح من الممكن التمثيل للقيم الوجهية الذاتية التي تحملها التراكيب التي من قبيل (13 أ-ب) و(14 أ-ب) و(15 أ-ب) وأصبح بالتالي من الممكن تفسير رتبة ما حكمه التأخير.

لا ريب في أنّ هذه الاقتراحات الثلاثة تُسهم جميعا في إيجاد حلول للإشكالات التركيبية المثارة في مثل الجمل التي أوردناها هنا، إلا أن هذه الحلول على أهميتها تتسم بسمتين تجعلان منها حلولاً قاصرة عن بلوغ المطلوب:

(1) **أولاً**، هي حلول جزئية إذا نظر إلى كل حلّ منها على حدة؛

(2) **ثانيا**، وهي حلول مَوْضعيّة لا تنتظمها مقاربة نسقية موحدّة. فمنها، مثلاً، ما يكفل تغطية الإبراز التداولي ومنها ما يكفل تغطية الحمولة الوجهية دون ربط بين الظاهرتين.

لتحقيق هذه المقاربة النسقية الشاملة يقترح نحو الخطاب الوظيفي تعميم مفهوم الموازاة البنيوية بحيث يشمل المركب الاسمي والجملة ككل عن طريق افتراض مستوى علاقي في بنية المركب الاسمي يماثل المستوى العلاقي للجملة وذلك ما سنفصل القول فيه في المبحث الموالي.

5. نحو مقاربة أشمل: من موازاة المركب للحمل إلى موازاة المركب للجملة.

سؤالان أساسيّان تتعين الإجابة عنهما في هذا الباب: (أ) ما الذي يبرّر تعميم الموازاة بين المركب الاسمي والجملة وإلى أي حد يقوم هذا التعميم؟ (ب) ما هي الطريقة المثلى لرصد هذه الموازاة رصدا تامّا في نحو الخطاب الوظيفي؟

5-1. الموازاة المعمّمة

يبرّر الدفع بالموازاة البنيوية بين المركب الاسمي والجملة لتجاوز حدّ الحمل الموسّع أن للمركب الاسمي سمات تداولية تناظر ما نجده من سمات في المستوى العلاقي للجملة. إلا أن لهذه الموازاة حدودا تقلّص من إمكان تعميمها كما سنرى.

5-1-1. تداوليات المركب الاسمي

تكوّن حمولة المركب الاسمي التداولية في أغلب الأحوال فئات ثلاث من السمات: (أ) السمات الإحالية و(ب) الوظائف التداولية و(ج) السمات الوجهية.

5-1-1-1. السمات الإحالية

مر بنا أن دور المركبات الاسمية في جملة ما هو الإحالة على الذوات المشاركة في الواقعة (عمل، حدث، وضع، حالة) في حين أن دور محمول الجملة الدلالة على الواقعة نفسها.

لنمثل لذلك بالجملة (21 أ) ذات البنية المبسطة (21 ب):

(21)أ – أعار خالد بكراً كتاباً

ب– أعار خالد بكراً كتاباً

واقعة مشارك1 مشارك2 مشارك3

ومن المعلوم أن ديك (ديك (1997 أ)) يميّز بين نوعين من الإحالة هما "إحالة التعيين" و"إحالة البناء". يحيل المركب الاسمي إحالة تعيين إذا كانت الذات المحال

عليها متوافرة في مخزون المخاطب الذهني ويحيل في المقابل إحالة بنـــاء إذا كانـــت الذات المحال عليها غير حاضرة في مخزون المخاطب إبان عملية الخطاب وكان عليه بالتالي أن يبنيها بناءاً.

تتحقق إحالة البناء، عامة، في اسم نكرة كما هو شـــأن المركـــب الاسمـــي "كتاباً" في الجملة (21أ) في حين تتحقق إحالة التعيين في اسم علم أو اسم معرّف كما هو شأن المركب الاسمي "الكتاب" في الجملة(22):

(22) أعار خالد بكراً **الكتاب**

فيما يخص التمثيل للسمات الإحالية في البنية التحتية، اعتمدت نظرية النحو الوظيفي في أوّل نماذجها التأشير لها بواسطة المخصّص الموحّد الذي يتصدّر البنيـــة (7) الآنف إيرادها. وقد سبق أن مثلنا للتأشير لسمة المعرفة بالبنية (9) المعـــدودة بنية تحتية للمركب الاسمي الوارد في الجملة (8).

بالانتقال من المقاربة الخطيّة إلى المقاربة الطبقية بعد اقتراح رايكوف وبعـــده ديك نقل التأشير للسمات الإحالية بفئتيها (التعيينية والبنائية) إلى الطبقة الثالثة، أي طبقة التأطير. في ضوء هذه المقاربة تصبح بنية المركب الاسمي "الكتاب الأزرق" في الجملة (23) البنية (25) بدلاً من البنية (24):

(23) أعار خالد بكراً **الكتاب الأزرق**

(24)... (ع س3: كتاب س: أزرق ص (س3)) متق

(25)...([ع [1[ذس3: [كتاب س] ازرق ص]]]) متق

يتضح من التمثيل (25) أن السمة الإحالية التعيينية تشكل مخصّص الطبقـــة التأطيرية (ع).

أثار التمثيل للسمات الإحالية جدلاً في السنوات الأخيرة داخـــل العشـــيرة الوظيفية نوقشت فيه القضية التالية: إذا كانت السمات الإحالية سمات تداوليـــة – وهو الأرجح – وكان محل التمثيل للسمات التداولية هو المستوى العلاقي تعين أن يمثل للسمات الإحالية بحكم طبيعتها هذه في هذا المستوى العلاقي لا في غيره. إلا أن المستوى العلاقي موضوع للجملة ككل لا لمركباتها الاسمية. فما الســـبيل إذن للتوفيق بين طبيعة السمات الإحالية وحيّزها علماً بأنها تتحقق في المركب؟ الطريقة

المثلى لبلوغ هذا الهدف في إطار نحو الخطاب الوظيفي هي إضافة مستوى علاقي محلّي داخل المركب الاسمي نفسه كما سنرى لاحقاً.

5-1-1-2. الوظائف التداولية

يمكن أن تُسند وظيفة البؤرة بنوعيها (بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) لا للجملة ولا للمركب الاسمي ككل فحسب بل كذلك إلى أحد مكونات المركب نواة كان هذا المكون أم مخصّصا أم أحد اللواحق.

وتُسخّر اللغة العربية لتحقيق البؤرة داخل المركب الاسمي، عامة، وسيلتين: النبر أو الرتبة.

(أ) يستقطب النبر المكون (إحدى فضلات المركب الاسمي) الحامل لوظيفة بؤرة الجديد كما هو الشأن في الجملة (26ب):

(26) أ – من الطالب الذي فاز في الامتحان؟

ب– فاز في الامتحان **الطالب الجاد**

(ب) ويستبدل المكون الحامل لبؤرة المقابلة برتبته المعهودة رتبة ما بعد رأس المركب كما هو حاصل للمحدّد الإشاري في الجملة (16ب) المعاد سوقها هنا للتذكير:

(16ب) قابلت البارحة الرجل **هذا**

ملحوظة: ثبت لدينا في مكان آخر (المتوكل (1985)) أن اللغات الإعرابية كاللغة العربية الفصحى تسخر الإعراب لتحقيق الوظائف الدلالية أو التركيبية تاركة الرتبة للتعبير عن الوظائف التداولية، وظيفتي المحور وبؤرة المقابلة خاصة.

استثناء لهذه القاعدة يمكن أن نؤوّل حالة النصب في تراكيب الاختصاص والنعت المقطوع التي من قبيل (17 أ–ب) على أنها حالة إعرابية مسخّرة لتحقيق بؤرة المقابلة[3].

5-1-1-3. السمات الوجهية

باعتبار أن السمات الوجهية ليست حكرا على الجملة، كما كان يعتقد حتى داخل نظرية النحو الوظيفي، نستطيع القول إن من هذه السمات (كالسمات الإرادية والانفعالية والدعائية والتعجبية) ما يلج مجال المركب الاسمي ذاته كما

يتضح من الجمل (13 أ–ب) و(14 أ–ب) و(15 ا–ب) على سبيل المثال.

كما يمكن أن نتوقع من لغة "غنية التداول" كاللغة العربية، تسخر هذه اللغة فصحى ودوارج وسائل (صرفية وتركيبية) خاصة للدلالة على هذه السمات. من ميز هذا النمط من اللغات أنها مزوّدة بوسائل لالتحقيق السمات الوجهيّة فحسب بل كذلك للدلالة على قيمها (المدحية والقدحية) وتفاوت درجاتها. يمكن أن يُدَلّ على الوجوه المدحية أو القدحية بواسطة وحدات معجمية كالفضلتين "**رائعات**" و"**فظيع**" في الجملتين التاليتين:

(27) أ – زارتنا **الفتيات الشقراوات الرائعات**

ب– تألم جاري **للحادث الفظيع**.

وتُستخدم الرتبة للتعبير عن الوجه الدعائي إذ تُقدّم الفضلة على الرأس كما في الجمل (13 أ–ب) و(14 أ–ب). وقد تسخر الرتبة للدلالة على وجه قدحي وهو ما نجده في التركيب المصري الدارج حيث يتقدم المحدّد الإشاري على رأس المركب كما هو الشأن في الجملة (15ب) مثلاً. أما الدلالة على تفاوت الدرجات الوجهية فيتوسل لها بإضافة وسائل صرفية – تركيبية خاصة. من أمثلة ذلك التدرج الوجهي المدحي الملحوظ بوضوح في الجمل التالية:

(28) أ – شربت **شاياً!**

ب– **أي شاي** شربت!

(29) **دارجة مغربية**

أ – كلينا **طاجين!**

ب– **طاجين** كلينا!

ج – كلينا **واحد الطاجين!**

د – **واحد الطاجين** كلينا!

هـ– وايني واحد الطاجين كلينا!

(30) **دارجة مصرية**

أ – شفت **بنت!**

ب– شفت **حتة بنت!**

ج– شفت حتة بنت إنما إيه!

5-1-2. حدود تعميم الموازاة

أثرنا الانتباه في مكان آخر (المتوكل (2003) و(2004)) إلى أن فحوى المركب الاسمي التمثيلي والعلاقي يناظر فحوى الجملة لكنه لا يطابقه تمام المطابقة إنّ كمّا أو كيفا، وأرجعنا عدم المطابقة بين هذين المجالين إلى ما أسميناه "مبدأ الطاقة الإيوائية" ومُفاده أن طبقات المستويين العلاقي والتمثيلي تتحقق التحقق الأمثل في النص وبدرجة أقل في الجملة التي تتسع لأكثر ما يتسع له المركب الاسمي نظرا لتفاوت الطاقات الإيوائية لهذه المجالات الثلاثة تفاوتاً تنازلياً.

من مظاهر التفاوت الكمي بين الجملة والمركب الاسمي أن المستوى العلاقي في المركب يقف عند حدّ الطبقة الوجهية لا يتعدّاها إلا إذا ورد مركبا اسميا "حرّاً" حيث يُشكل آنذاك فعلا خطابيا قائم الذات ينفرد بقوة انجازية تخصه كما هو شأن المركب الاسمي "الفتيات الشقراوات الرائعات" في الجملة التالية:

(31) **الفتيات الشقراوات الرائعات؟** سيزرننا غداً

واضح هنا أن الجملة (31) تشكل نقلة حوارية تامة قوامها فعلان خطابيان اثنان: فعل خطابي رئيسي ("سيزرننا غدا") وفعل خطابي ثانوي ["الفتيات الشقراوات الرائعات").

أما مظاهر عدم التطابق الكيفي فيمكن التمثيل لها بأمرين:

(أ) أولاً، إذا كان من الممكن (بل من الضروري) أن تتضمن الجملة محوراً وأحد فروع البؤرة معاً فإن المركب الاسمي يمكن أن يتضمن بؤرة داخلية مسندة إلى أحد مكوناته كما في الجمل (16 أ-ب) و(17 أ-ب) لكننا نتساءل عن إمكان تضمنه لمحور داخلي يخصه.

إذا كانت الجملة تسع تضمّن جميع فئات الوجوه الذاتية والمرجعية فإن المعطيات المفحوصة (في العربية وغيرها) تكاد توحي بأن عملية توجيه المركب الاسمي مقصورة على فئات معينة من السمات كالسمات الانفعالية بشقيها المدحي والقدحي والسمات الدعائية[4].

5-2. المركب الاسمي في نحو الخطاب الوظيفي

باعتباره جزءاً منها يمر المركّب الاسمي، في جهاز نحو الخطاب الوظيفي، بالمراحل التي تمر بها الجملة: صياغة للبنية التحتية بمستوييها العلاقي والتمثيلي فقواعد تعبير تنقل هذين المستويين على التوالي إلى مستوى بنيوي محدّد صوتيا ثم إنطاق هذا المستوى بواسطة المكون الإصاتي.

1.2.5. البنية التحتية

يقترح هنخفلد (هنخفلد (2004أ)) للمركب الاسمي بنية تحتيّة موحّدة تجمع بين السمات التداولية والدلالية. وفي المقابل، اقترحنا (المتوكل (قيد الطبع)) بنية ثنائية التكوين استدللنا على أنها أنجع إذا نحن كنا نروم الحفاظ على رصد الموازاة المفترض قيامُها بين المركب الاسمي والجملة.

1.1.2.5. البنية التحتية في اقتراح هنخفلد

يذهب هنخفلد إلى أن بنية المركب الاسمي التحتية بينة ذات ثلاث طبقات ويقترح التمثيل لها بالشكل التالي:

(32) (Ωإح1: [(Ωس1: [(Ωخص1: [مفردة س]: Ø1 (خص1))] (س1))] (إح1))

تؤوي الطبقة (إح1) السمات الإحالية (تعريف / تنكير) فيما تؤوي الطبقتان (س1) و(خص1) السمات المحدّدة للذات المحال عليها وخصائصها على التوالي.

ويقترح هنخفلد توضيحاً للبينة (32) المثال التالي (المقابل العربي للعبارة الانجليزية) حيث تعدُّ الفضلة ("المسكين") فضلة وجهية لا فضلة وصفية:

(33) يا للرجل **المسكين!**

البنية التحتية لهذه العبارة، حسب اقتراح هنخفلد، هي البنية (34):

(34) (ع سف إ ح1: [(1س1: [(ذخص1: [رجل س] (خص1))] (س1))] مسكين (إح1))

نستخلص من البنية العامة (32) والبنية التحتية (34) للعبارة (33) ثلاثة أمور:

(أ) تجمع البنية التحتية للمركب الاسمي بين السمات العلاقية والسمات التمثيلية في مستوى واحد موحّد؛

(ب) يُمثَّل للسمات الوجهية والسمات الإحالية في طبقة واحدة هي أعلى الطبقات الثلاث؛

(ج) ليس ثمة محل خاص للتمثيل للسمات التأطيرية (السمات الإشارية والسمات المكانية مثلاً) بل تجمّع والسمات التسويرية في طبقة واحدة، الطبقة الثانية.

5-2-1-2. اقتراح بديل

لدينا تصوّر مغاير للبنية التحتية للمركب الاسمي قوامه ثلاث ركائز: **أولاً**، الفصل بين السمات العلاقية والسمات التمثيلية ووضع هاتين الفئتين من السمات في مستويين مستقلين علاقي وتمثيلي كما هو الشأن في البنية التحتية للجملة، **ثانياً**، إفراد طبقة مستقلة للسمات الوجهية تخصها، **ثالثا**، عزل السمات التسويرية عن السمات التأطيرية بالرجوع إلى طبقة تسويرية قائمة الذات كما يقترح رايكوف.

5-2-1-2-1. المستوى العلاقي

يمثل في مستوى علاقي مستقل للسمات الإحالية والسمات الوجهية والوظائف التداولية. وتضاف إلى هذه السمات سمات إنجازية حين يتعلق الأمر بالمركبات الاسمية "الحرة" كما سبق أن حدّدناها.

5-2-1-2-1-1. السمات الإحالية

تنتمي إلى فئة السمات الإحالية سمات يختلف عددها باختلاف اللغات أو أنماط اللغات. ويمكن حصرها بوجه عام في ثنائيتين: ثنائية "معرفة / نكرة" وثنائية "عام/خاص". يمثل لهذه السمات في أعلى طبقات بنية المركب التحتية كما يتبين من البنية العامة التالية:

(35) (ع/ن – عا/خا إح1: [...] (إح1))

على هذا الأساس، يكون المستوى العلاقي للمركب الاسمي "صديقا" في الجملة (36) المستوى (37):

(36) عُدت صديقاً

(37) (ن إح2: [...] (إح2) بؤ

نعود هنا لنشير إلى أن البنية (35) تتيح حلّ إشكال التعارض بين طبيعة السمات الإحالية ومحل تحققها المثير للجدل كما أسلفنا بحيث أصبح من الممكن التمثيل لها كسمات علاقية في حيّزها الطبيعي ذاته.

5-2-1-2-1-2. السمات الوجهية

منطلقنا في هذا الباب منطلقان أساسيان اثنان: **أولهما** أن للمركب الاسمي كما للجملة ككل طبقة فحوى خطاب تتضمن طبقتين فرعيتين طبقة حمل وطبقة إحالة، **وثانيهما**، أن هذه الطبقة تضطلع كنظيرتها في الجملة بالتمثيل للسمات الوجهية الذاتية المحلية التي تخص المركب نفسه.

اعتماداً لهذين المنطلقين، يكون المستوى العلاقي للمركب المستوى الممثل له كالتالي:

(38) (ع/ن – عا/خا إح1: [(وجه ف1: [(ح1) (إح1)] (ف1))] (إح1))

وتكون البنية العلاقية للمركب الاسمي الوارد في الجملة (27أ) المكررة هنا للتذكير البنية (39):

(27أ) **زارتنا الفتيات الشقراوات الرائعات**

(39)... (ع إح1: [(مدح ف1: [(ح1) (إح1)] رائعات (ف 1))] (إح1))

حيث تنتمي الفضلة الوجهية "الرائعات" إلى طبقة الفحوى بخلاف الفضلة الوصفية "الشقراوات" التي يرجأ ظهورها إلى المستوى التمثيلي شأنها في ذلك شأن النواة "الفتيات".

إذا كان للتمثيل (38) مزايا فإنها تتلخص في مزيتين اثنتين:

(أ) **أولاهما** أنه يتيح الفصل بين السمات الإحالية الصرف والسمات الوجهية باعتبارها تشكل فئتين من السمات مختلفتين – وإن اتحدتا من حيث طبيعتهما

العلاقية – يفضل بالتالي إلاّ يجمع بينهما في نفس الطبقة؛

(ب) **وثانيتهما** أنه يمكّن من الحفاظ على مفهوم الموازاة إذ يعكس بوضوح التماثل القائم بين بنيتي المركب الاسمي والجملة. هذا التماثل يبرز جليا حين ندمج المركب الاسمي "الفتيات الشقراوات الرائعات" في جملة من قبيل (40) ذات البنية العلاقية (41):

(40) مع الأسف، غادرتنا الفتيات الشقروات الرائعات

(41) (ف خ1: [(سف ف1: [(ح1) (ع إح1: [مدح ف2: [(ح1) (إح1)] رائعات (ف2))] (إح1)] مع الأسف (ف1))] (ف خ1))

5-2-1-2-1-3. الوظائف التداولية

مرّ بنا أن المركب الاسمي يمكنه لا أن يحمل وظيفة تداولية باعتباره كلاّ فحسب بل أن "يستضيف" بداخله أحد فروع البؤرة كذلك.

للتمثيل للحالة الثانية، لنفرض أن الجملة (40) واردة جوابا تصحيحيّاً للجملة (42):

(42) مع الأسف، غادرتكم الفتيات السمراوات الرائعات.

في هذا السياق تكون الفضلة "الشقراوات" في الجملة (40) حاملة لبؤرة المقابلة وبالتحديد لبؤرة التعويض ويكون التمثل للمركب الاسمي "الفتيات الشقراوات الرائعات" من حيث مستواه العلاقي التام التحديد كالتالي:

(43) (ع إح1: [(مدح ف1: [(ح1) بؤمقا (إح1)] رائعات (ف1))] (إح1)) محور

4.1.2.1.2.5. السمات الإنجازية

سبق أن أشرنا إلى أن المستوى العلاقي للمركب الاسمي لا يتعدّى الطبقة الوجهية ولا يصل بالتالي إلى الطبقة الإنجازية. وأشرنا بنفس المناسبة إلى أن هذا القيد لا يعني إلا المركبات الاسمية المدمجة أي الواردة مكونات لجملة. أما إذا كان المركب مركبا حرّا، كأن يكون من العناصر المسماة "مكونات خارجية" كالمبتدأ والذيل أو بدلاً أو نعتا مقطوعاً فإنه في هذه الأحوال جميعها يشكّل فعلا خطابياً

قائم الذات مستقلا منفردا بقوة إنجازية تخصه. لنأخذ مثالا للتوضيح التركيبين (31) و(17ب) المعاد سوقهما هنا للتذكير:

(31) الفتيات الشقروات الرائعات؟ سيزرننا غداً

(17ب) زارني الصديق، الكريم (بنصب "الكريم")

البنيتان العلاقيتان لهذين التركيبين هما البنيتان (44) و(45) على التوالي:

(44) (ن ق1: [(ف خ 1: [سهـ (ك) (ط) (ف1: [(ع إح1: [مدح ف2: [(ح1) (إح1)] رائعات (ف2))] (إح1)) مبتدأ (ف خ2: [خب (ك)(ط) (ف2: [(ح2) (إح1) محور (إح2)] (ف2))] (ف خ2))] (ن ق1))

(45) (ن ق1: [(ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (ع إح1) محور (إح2)] (ف1))] (ف خ1))]

(ف خ2: [خب (ك) (ط) (ف2: [(ح2) بؤ] (ف2))] (ف خ2))] (ف خ1))] (نق1))

ملحوظة: مما يمكن إيراده في سياق الاحتجاج للتحليل الذي نقترحه للتراكيب التي من قبيل (17ب) (والذي يمكن القول إنه يصدق على التراكيب البدلية وتراكيب الاختصاص الممثل لها بالجملة (17أ) أن النحاة العرب كانوا يفصلون فصل استئناف بين هذا الصنف من التوابع وبين متبوعاتها على أساس تقدير عامل محلي كالفعلين المفترضين "أخصّ" و"أعني". يُفهم من تحليل النجاة هذا إن الاسم المختص والنعت المقطوع يشكلان جملة ثانية مستقلة عن الجملة الوارد فيها "متبوعهما" وهو ما يناظر مع فارق المنطلق وإواليات التمثيل مقاربتنا لهذين المكوّنين كفعلين خطابيين قائمي الذات.

5-2-1-2-2. المستوى التمثيلي

أشرنا في فقرة سابقة إلى أن مقترح هنخفلد لا يفرد للسمات التسويرية طبقة خاصة كما يتضح من البنية التحتية (32).

اقتناعا منا بورود طبقة تسويرية قائمة الذات كما استدل على ذلك رايكوف، نقترح أن يكون المستوى التمثيلي للمركب الاسمي بنية ثلاثية تجمع بين مقترحي رايكوف وهنخفلد معاً ونصوغها كالتالي:

(46) (Ωس1: [(Ωكم1: [(Ωخص1: [مفردة س] (خص1))] (كم1))] (س1))

حيث: (س1) = طبقة تأطيرية، (كم1)=طبقة تسويرية؛ (خص1)= طبقة وصفية.

اعتماداً للبنية (46) يمكن أن نصوغ المستوى التمثيلي للمركب الاسمي "الفتيات الشقراوات الرائعات" في الجملة (40) على الشكل التالي:

(47) (س1: [(ج كم1: [(ث خص1: [فتاة س] شقراء ص (خص1))] (كم1))] (س1))

ما يرجّح التمثيل (45) حين نُفاضل بينه وبين التمثيل (32) ثلاث مزايا هي:

(أ) **أولا**، أنه يفصل بين الطبقة الإحالية عن غيرها بنقلها إلى المستوى العلاقي كما سبق أن بيّنا؛

(ب) **ثانيا**، أنه يخص السمات التسويرية بطبقة قائمة الذات إلى جانب الطبقتين التأطيرية والوصفية،

(ج) **ثالثا**، أنه يقيم للمركب الاسمي مستوى تمثيليا ثلاثي التكوين يناظر مستوى الجملة التمثيلي ضامنا بذلك الإبقاء على أطروحة الموازاة وتعميمها على المستويين العلاقي والتمثيلي كليهما.

لنفحص الآن بمزيد من الإمعان فحوى كلّ من طبقات المستوى التمثيلي الثلاث.

5-2-1-2-2-1. الطبقة التأطيرية

سمات تأطير المركّب الاسمي فئتان، سمات مكانية وسمات زمانية، تتوزع بمقتضى طبيعة تحققها (معجم أو صرف وتركيب) بين مخصّصات ولواحق.

(أ) أهم سمات المخصّص التأطيري المكانية وأكثرها تداولاً في مختلف أنماط اللغات السمات الإشارية. أمّا لواحق التأطير المكاني فتكون في غالب الأحوال أسماء "مضافا إليها".

بنية المركب الاسمي الوارد في الجملة (48) على سبيل المثال هي البنية (49):

(48) طريق فاس هذا مُملٌّ

(49) (شا س1: [مف كم1: [(ذ خص1: [طريق س] (خص1))] (كـــم1))] فاس (س1))

(ب) لا تسخر اللغة العربية مخصّصات للتأشير إلى سمات المركّـــب الاســمـــي الزمانية. إلا أن هذا لا يعني ضرورة أن المركب الاسمي لا يزمّن كما يُعتقد عامّـــة. دليل ذلك توافر لواحق مركبيّه لا يمكن أن تؤوّل إلا على أســـاس أنهـــا لواحـــق زمانية. من أمثلة ذلك العبارتان التاليتان:

(50) ركبت قطار **الصبح**

(51) عاد إلى الحي الجار **القديم**

فالصفة "القديم" في الجملة (51) تنتمي إلى طبقة التأطير لا إلى طبقة الوصف كما يعتقد:

(52) (س1: [(مف كم1: [(ذ خص1: [جار س] (خص1))] (كم1))] قديم (س 1)) منف

5-2-1-2-2-2. الطبقة التسويرية

تفرد طبقة التسوير للتمثيل للسمات الدّالة على العدد أو الكم التي تـــرد في شكل مخصّصات أو لواحق كما في باقي الطبقات.

من مخصّصات العدد في اللغة العربية سمات الإفراد والتثنية والجمـــع وبـــاقي الأعداد. ومن مخصّصات الكم في هذه اللغة ما يسمّى المكمّم الكلـــي والمكمّـــم البعضي ومن لواحق العدد والكم ما تمثل له في الجمل التالية:

(53)أ – نجح الطلاّب المجتهدون **الثلاثة**

ب– زارتنا فتيات جميلات **ستّ**

(54)أ – نجح الطلاب المجتهدون **كلهم**

ب– زارتنا الفتيات الجميلات **جميعهن**

(55)أ – اشتريت كتبا **كثيرة**

ب– نامت هند نوما **طويلاً**

ج– أحببت فتيات **عديدات**

لنأخذ مثال الصفة "كثيرة" في الجملة (55أ) التي ليست لاحقاً وصفياً (لاحقاً للطبقة الوصفية) كما يمكن أن نتوقّع بل هي لاحق تسويري.

بنية المركب "كتبا كثيرة" إذن هي البنية (56):

(56) (ن س1: [(ج كم1: [(ث خص1:[كتب س] (خص1))] كثير (كم1))] (س1)) متق

5-2-1-2-2-3. الطبقة الوصفية

تشكّل الطبقة الوصفية في المركّب الاسمي محلا للتأشير للسمات التي تصف المحال عليه من حيث جنسه (في اللغات الوارد فيه فارق الجنس) والسمات الذاتية التي تميزه عن ذوات أخرى من حيث الحالة أو الوضع أو اللون أو غير ذلك.

يمكن أن نصوغ بنية المركب الاسمي "معطفاً أصفر" في الجملة (57) في شكل البنية (58):

(57) ارتدت هند **معطفا أصفر**

(58) (س2: [(مف كم2: [(ذ خص2: [معطف س] أصفر (خص2))] (كم2))] (س2)) متق

5-2-1-2-2-4. مسائل للتأمل

لن ننهي الحديث عن المستوى التمثيلي في المركّب الاسمي، تكوينه وفحواه، قبل أن نلفت النظر إلى مجموعة من المسائل تحتاج إلى مزيد من الفحص والتعميق.

(أ) أولى هذه المسائل ما يمكن أن نسميه بظاهرة "ازدواج الوضع الطبقي". نكون أمام هذه الظاهرة حين يحتمل نفس العنصر أن يكون مخصّصا لطبقة ما أو لاحقاً من لواحقها.

مثال ذلك في اللغة العربية احتمال العدد أو المكمّم أن يُستعمل مخصّصا للطبقة الكمية أو لاحقاً لها كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين:

(59) أ – اقتنيت اليومَ **ثلاث** مجلات

ب– اقتنيت اليوم مجلاّت **ثلاثاً**

(60)أ – حضر الحفلَ **كلّ** المدعويين

ب– حضر الحفلَ المدعوون **كلهم**

ما يستدعي الإجابة في هذا الباب السؤالان التاليان: إلى أي حد يمكن تعميم هذه الازدواجية على كلّ الأعداد والمكممات إذا نحن أخذنا الاستثناءات التالية بعين الاعتبار:

(61)أ– نجح **بعض** الطلبة

ب*– نجح الطلبة **بعضهم**

(62)أ – نجح الطلبة **أجمعون**

ب*– نجح **أجمع** الطلبة

ما الفرق بين التركيب الوارد فيه العدد أو المكمّم مخصّصا والتركيب الوارد فيه هذا العدد أو المكمّم لاحقا؟ هل يتعلق الأمر بمجرد بدائل أم هل هو فرق في سمات تداولية معينة كسمات التبئير مثلا؟

(ب) ثانية المسائل هي ظاهرة ما يمكن أن نسمّيه "الالتباس الطبقي". وتكمن هذه الظاهرة في أن نفس اللاحق برد في تراكيب معينة محتملاً أن يُنسب فيها إلى أكثر من طبقة واحدة.

دعنا نفحص المعطيات العربية التالية:

(63)أ – طالعت كتاب **خالد**

ب– استعرت معطف **بكر**

ج– أفضّل شاعر **قريش**

د – زرت مدن **تونس**

هـ– أعشق مدينة **الرباط**

(64) اشترت هند سيارة **قديمة**

يمكن تأويل الجملة (63أ) على أن المحال عليه فيها كتاب كتبه "خالد" أو كتاب يملكه "خالد" أو كتاب مودَع عند "خالد". حسب القراءة الأولى، ينتمي "خالد" إلى النواة نفسها باعتباره موضوعا منفذاً لا مجرّد لاحق. أمّا حسب القرائتين الثانية والثالثة فإن نفس المكون يشكل لاحقاً للطبقة التأطيرية.

هذا الالتباس الطبقي غالباً ما يرد في تراكيب الإضافة إلاّ أنه من غير النـــادر أن نجده قائماً في التراكيب الوصفية التي من قبيل (64). في هذه الجملة، يمكـــن أن يقرأ المركب الاسمي "سيارة قديمة" إمّا على أساس أنه يحيل على سيارة مستعملة أو على أساس أن المقصود سيارة غير حديثة النوع (وإن كانت حديثة الصـــنع غـــير مستعملة). تجعل القراءة الأولى من الصفة "قديمة" لاحقاً للطبقة الوصفية في حـــين تجعل منها القراءة الثانية لاحقاً (زمانياً) للطبقة التأطيرية.

أمّا عنصرا المركب الإضافي "مدينة الرباط" في الجملة (63هـــــ) فيشـــكلان وحدة تأخذ وضع نواة المركب باعتبارهما يحيلان على نفس الذات خلافا لما هـــو حاصل في المركبات الاسمية الواردة في الجمل (63 أ–د).

بناءاً على هذه الملاحظات يمكن صوغ البنيات التحتية للمركبـــات الاسميـــة "كتاب خالد" و"سيارة قديمة" و"مدينة الرباط" في الجمل (63أ) و(64) و(65هـــ) على التوالي، مع مراعاة اختلاف القراءات، بالشكل التالي:

(65) أ – (س1: [(مف كم1: [(ذ خص1: [كتاب] خالد (خص1) منـــف] (كم1))] (س1)) متق

ب– (س1: [(مف كم1: [(ث خـــص1: [ســـيارة س] (خـــص1))] (كم1))] قديم ص (س1)) متق

(66) (س1: [(مف كم1: [ث خص1: [مدينة الربـــاط س] (خـــص 1))] (كم1))] (س1)) متق

(ج) أمّا المسألة الثالثة فتكمن في أن نظرية النحو الوظيفي درجت على إسناد وظائف دلالية للمركبات الاسمية باعتبارها كلاًّ كالوظيفـــة المتقبـــل المســـندة في البنيات التحتية (65أ–ب) و(66) لكن أحداً لم يقترح، فيما نعلم، إسناد هذه الفئة من الوظائف إلى مكونات المركب الاسمي الداخلية (نواة ولواحق) بالرغم مـــن أن هذه المكونات تحمل سمات دلالية (زمانية، مكانية وغيرها) وإن كانت تنتمـــي إلى نفس الطبقة. فالمكون "خالد" في المركب الاسمي "كتاب خالد" الوارد في الجملـــة (63أ) لاحق الطبقة التأطيرية في القراءتين الثانية والثالثة لكنـــه لا يحمـــل نفـــس السمات الدلالية في الحالتين إذ هو "مالك" في الأولى و"مكان" في الثانية.

سؤالنا الآن سؤالان: ألا يتعين التأشير للوظائف الدلالية داخل المركب الاسمي للتمييز بين القراءات المختلفة لنفس التركيب وتدقيق البنيات التحتية المطابقة لكل قراءة فتصبح للقراءة الأولى والقراءة الثانية لمركّب من قبيل "كتاب خالد" مثلا، البنيتان التحتيتان (67أ-ب) عوضا عن البنية (65ب):

(67) أ- (س1: [مف كم1: [(ذ خص1: [كتاب س] (خص 1))] (كم1))]
خالد س مك (س1)) متق

ب- (س1: [(مف كم 1: [(ذ خص1: [كتاب س] (خص 1))]
(كم1))] خالد س مك (س1)) متق

حيث ما = مالك؛ مك = مكان

ألا يتعينّ تعميم مسطرة التأشير للوظائف الدلالية داخل المركب الاسمي على لواحق طبقاته الثلاثة فيتمكّن من رفع الالتباس لا بين طبقة وطبقة فحسب بل كذلك بين عناصر الطبقة الواحدة؟

5-2-1-2-3. المستوى البنيوي

تنتقل بنية المركب الاسمي التحتية بشقيها العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي في إطار نقل البنية التحتية للجملة إلى بنية ضرفية - تركيبية. بتعبير آخر، يشكل المستوى البنيوي للمركب الاسمي جزءاً من المستوى البنيوي العام للجملة ككل.

أهم جوانب عملية النقل هذه جانبان: **أولاً**، مدى انعكاس المستويين العلاقي والتمثيلي في المستوى البنيوي الصرفي - التركيبي **وثانياً**، مدى الحفاظ على الموازاة بين الجملة والمركب الاسمي في هذا المستوى أيضا.

5-2-1-2-3-1. الصرف والتركيب بين الشفافية والعُتمة

إن اللغة العربية من اللغات التي لا تُطابق فيها عناصر المستوى البنيوي عناصر المستويين العلاقي والتمثيلي تمام المطابقة. وينتج ذلك عن تدخّل مجموعة من الظواهر في عملية النقل أهمها ثلاث ظواهر: **التضام وعدم التصاقب والتركيب المستقل**.

(أ) تكمن ظاهرة التضام في تحقق عناصر تحتية (علاقية أو تمثيلية) في عنصر بنيوي (صرفي أو تركيبي) واحد. من أمثلة التضام الصرفي في اللغة العربية أن الصُرفة التعجبية ("أي") تحقق في ذات الوقت المخصّص الإحالي والمخصّص الوجهي من المستوى العلاقي والمخصّصين التأطيري والتسويري من المستوى التمثيلي:

(68) **أي فستان** ترتدي هند!

نكون أمام ظاهرة التضام التركيبي حين يخصّص نفس الموقع لإيواء مكونين يحملان وظيفتين مختلفتين. من أمثلة ذلك أن المكونات المحورية والبؤرية والجهية في اللغة العربية لا تحتل مواضع مختلفة اختلاف وظائفها بل تؤوى في نفس الموقع، موقع ما قبل الرأس.

(**ب**) نقول عن المستوى البنيوي إنه "يصاقب" البنية التحتية إذا كانت عناصره (صرفات وإعراباً ورتبة) توافق سماتها العلاقية والتمثيلية. بتعبير آخر، تحصل المصاقبة بين البنية التحتية والبنية الصرفية – التركيبية حين تحدّد عناصر البنية الثانية حسبما تخوّله لها سماتها التحتية.

المصاقبة (أو عدمها) تختلف من نمط لغوي إلى نمط لغوي آخر وتتفاوت درجاتها من لغة إلى أخرى.

فيما يخص اللغة العربية، ثمة مظهران لعدم المصاقبة كما حددناها هنا: انتقاء الرأس وعدم الخضوع لمبدأ الانعكاس.

(1) للمركّب كما بيّنا نواةٌ تحتية تشكل المركز بالنسبة لطبقاته التمثيلية الثلاث. هذه النواة في غالب الأحوال اسم. ويتوقع أن تصبح هذه النواة حين الانتقال إلى البنية الصرفية – التركيبية، رأسا للمركب في حين تصبح لواحقه فضلات ومخصّصاته محدّدات. إلا أن لهذا الوضع المتوقّع استثناءات حيث يمكن أن ينتقى رأساً للمركّب عنصرٌ آخر غير النواة الاسمية. من أبرز أمثلة ذلك في اللغة العربية ورود المحدّد العددي أو الكمي رأساً بدلاً من الاسم النواة:

(69) أ – فتحت **كل الأبواب**

ب– قابلت أربعة أصدقاء

فالرأس في هاتين الجملتين هو المكمّم "كل" والعدد "أربعة" باعتبار حملهما للسمات الإعرابية التي تسم المركب ككل وتحديدهما لإعراب الاسم الموالي.

(2) تترتب مكونات المركب الاسمي في بنيته التحتية حسب سلّمية طبقات هذه البنية: إحالة فوجه فتأطير فتسوير فوصف بالنسبة للمخصّصات والاتجاه المعكوس بالنسبة للّواحق.

من المتوقع أن تسقط السلمية القائمة في البنية التحتية نفسها على ترتيب المكونات في البنية السطحية وفقاً لمبدأ الانعكاس الذي يقضي بأن تعكس رتبة المكونات في السطح سلميتها في العمق.

إلا أن هذه المصاقبة غالباً ما يحول دون حصولها تدخل مبدأ يحجب مفعول مبدأ الانعكاس كمبدأ الإبراز التداولي الذي يخول للمكون الحامل سمات وجهية ذاتية احتلال مجال ما قبل رأس المركّب كما هو الشأن في الجملتين (13أ-ب) المعاد سوقهما هنا للتذكير:

(13)أ- يطربني **المرحوم** فريد الأطرش

ب- قدم **الملعون** الجار القديم.

ج- فصلنا القول في مبحث سابق عن ظواهر ما أسميناه "التركيب المستقل" التي تكمن في أن بعض الخصائص الصرفية - التركيبية لا تخضع لمحدّدات البنية التحتية. نكتفي إذن هنا بالتمثيل لتلك الظواهر بإعراب "المضاف إليه" في الجمل التي من قبيل (63أ) المكرّرة هنا للتذكير:

(63أ) طالعت كت**اب خالد**

مرّ بنا أن البنية التحتية التمثيلية للمركب "كتاب خالد" حسب أولى قراءاته هي البنية (64أ) حيث يحمل المكون "خالد" الوظيفة الدلالية "المنفذ" إلا أن وضعه البنيوي في المركب يُسند إليه إعراباً بنيويا صرفاً (إعراب الجر) الذي من شأنه "حجب" الإعراب الوظيفي أيّا كان، رفعاً كان أم نصباً.

5-2-1-2-3-2. الأطر الصرفية - التركيبية

تنقل البنية التحتية بمستوييها العلاقي والتمثيلي عن طريق عملية إسقاط هذين المستويين في مستوى بنيوي.

وتقوم عملية الاسقاط هذه على انتقاء الإطار الصرفي - التركيبي المناسب من بين الأطر الصرفية - التركيبية المتوافرة في الخزينة التي تخص هذا المستوى.

ويكون الإطار الصرفي - التركيبي المُنتقى أحد فروع الإطار الصرفي - التركيبي العام للمركب الاسمي الذي يمكن صوغه كالتالي:

(70) [محدّد [وجه] صفة [اسم] [فضلة ن]]

يؤوي الموقع الصدر في الإطار (70) محدّدات المركب كأداة التعريف وأداة الإشارة ويخصّص الموقع الثاني للمكوّنات الصفات الحاملة لسمات وجهية ذاتية والموقع الثالث للرأس في حين يترك مجال ما بعد الرأس لباقي الفضلات.

دعنا نأخذ كمثال المركب الاسمي الوارد في الجملة (13ب). المستويان التحتيان لهذا المركّب هما المستويان العلاقي والتمثيلي (71أ) و(71ب):

(71)أ- (ع إح1: [(ذم ف1: [(ح 1) (إح1)] ملعون (ف1))] (إح1))
محور

ب- (س1: [(مف كم1: [(ذ خص1: [جار س] قديم ص (خص1))] (كم1))] (س1)) منف

يُنتقى الإطار الصرفي - التركيبي المناسب لمعطيات المستويين (71 أ-ب) اللذين يُسقطان معاً في البنية الصرفية - التركيبية التالية:

(72) [[ال- [ملعون-مف-ذ-رفع]] [ال-[جار-مف-ذ-رفع س]]
[ال-[قديم-مف-ذ-رفع]]]

الصّرفات في البنية (72) فئتان: صرفات "حرة" وصرفات "مربوطة" (أو لواصق). تدمج الصرفات الحرة (أداة التعريف) رأساً في حين يُترك الاضطلاع بتحقيق الصرفات المربوطة للمكون الصوتي الذي يحيل البنية (72) إلى المتوالية الصوتية (73):

(73) \الملعون الجار القديم\

يجدر التساؤل هنا عن ورود صلاحية مسطرة الاشتقاق هذه حين يتعلق الأمر بالمركب الاسمي الذي يتضمن "نعتاً مقطوعاً". هذا المكون، يشكّل كما سبق أن بيّنا فعلاً خطابياً قائم الذات يؤلف نقلة حوارية واحدة مع الفعل الخطابي الذي تعبر عنه الجملة ككل.

المستوى العلاقي للمركب الاسمي في الجملة (17ب) المكررة هنا للتذكير هو المستوى (74):

(17ب) زارني الصديق، **القديمَ**

(74)... (ف خ2: [خب (ك) (ط) (ف 2: [(ح2) بؤ] (ف2))] (ف خ2))

السؤال الرئيسي في هذا الباب هو: كيف يمكن أن نجعل الفصل القائم في المستوى العلاقي ينعكس في المستوى البنيوي كذلك؟ من الاقتراحات الممكن تقديمها بصفة مؤقتة أن نوسّط بين الاسم الرأس والصفة "المقطوعة" الرمز الذي يؤشر عادة للحدود بين عنصرين مستقلين فتكون البنية الصرفية – التركيبية للمركب الاسمي "الصديق، القديم" هي البنية (75):

(75) [[الـ[صديق-مف-ذ-رفع]]#[الـ[قديم-مف-ذ-نصب]]]

وتتخذ البنية (75) دخلا للقواعد الصوتية التي تؤوّل الرمز على أنه مؤشر لوقف تنغيمي يفصل بين الصفة "القديم" والاسم "الصديق".

ولعل هذا الاقتراح بإمكانه أن يُعمّم فيشمل، إلى جانب المكون المقطوع، جميع مكونات المركب الاسمي التي تشكل فعلا خطابياً مستقلاً كالمكون البدل (مفرداً وجملة موصولية) والمكون "المنصوب على الاختصاص".

ملحوظة: يخالف المكون "المقطوع" الاسم الرأس في إعرابه كما يتبين من الجملة (17ب) ومن الجملتين (76أ-ب) اللتين نقترضهما من النحاة العرب:

(76)أ- مررت بالرجل الكريمُ (بالرفع)

ب- مررت بالرجل الكريمَ (بالنصب)

لتعليل إعرابي الرفع والنصب في هذا الضرب من التراكيب يقدّر النحاة فعلاً محذوفاً في معنيين "أقصد" أو "أعني" أو ضمير مبتدأ محذوفا. نوافق النحاة في هذا التحليل من حيث إنه يدعم مقاربتنا للمكون المعني بالأمر على أنه يشكل فعلاً

خطابيا قائم الذات لكننا نفضل أن نعدّ إعرابي النصب والرفع إعرابين بنيويين المقصود بهما التأشير للفصل على أن نلجأ لتقدير فعل أو ضمير.

تحضرنا بهذه المناسبة فكرة قد تكون غير مجانبة للصواب تمام المجانبة وهي الفكرة التالية: إذا ثبت من المعطيات أن تراكيب "القطع" لا ترد إلا في سياقي المدح أو الذم أمكننا أن نرجع القطع الإعرابي إلى المخصّص الوجهي المؤشر له في البنية التحتية العلاقية للمركب على أن يدرج المكون "المقطوع" في هذه البنية ذاتها باعتباره لاحقا وجهيّا لا لاحقا وصفيّاً.

5-2-1-2-3-3. مفهوم الموازاة من العمق إلى السطح

ثبت لدينا أن المركب الاسمي يوازي الجملة من حيث مستوياه العلاقي والتمثيلي. وسؤالنا الآن هو: هل تظل الموازاة بينهما قائمة في السطح قيامها في العمق؟ بتعبير آخر، هل توازي البنية الصرفية – التركيبية للمركب الاسمي البنية الصرفية – التركيبية للجملة وإلى أي حدّ يمكن افتراض قيام هذه الموازاة؟

لنقارن بين الإطار الصرفي – التركيبي (70) المكرّر هنا للتذكير والإطار الصرفي – التركيبي للجملة الفعلية الذي افترضنا في الفصل السابق أنه الإطار (77):

(70) [محدد [وجه] صفة [اسم] [فضلة ن]]

(77) [[صدر] [وجه/محور/بؤمقا] [ف] [فا] ([مف]) ([ص])]

من المقارنة بين هذين الإطارين، يمكن أن نستنتج ما يلي:

(أ) يتدخّل في مثل البنيتين التحتيتين لكلّ من الجملة والمركب الاسمي نفسُ ظواهر "الحجب" أي ظاهرة التضام وظاهرة عدم المصاقبة وظاهرة التركيب المستقل. ولعلّ هذه الظواهر (مع غيرها) سمات عامة تطبع لغة بعينها أو نمطا لغويّاً كاملاً فتحل في كل أقسام الخطاب في تلك اللغة أو في ذلك النمط من اللغات.

(**ب**) يتضمن كلٌّ من الإطارين (70) و(77) رأساً (فعلاً أو اسماً) ومجالين: مجالاً قبليّاً ومجالا بعديّاً. يتضمن المجال القبلي موقعا للأداة الصدر (محدّد أو أداة إنجازية أو وجهية) وموقعاً محفوظاً لمكون من المكوّنات ذات الحمولة التداولية

(مكون وجهي أو مكون محور أو بؤرة مقابلة) فيما يتضمن المجال البعدي الفضلات التي لا حمولة تداولية لها.

بناءاً على نقاط الالتقاء هذه بين الإطارين التركيبيين (70) و(77)، يمكن أن نختزلهما في إطار أعم يمكن صوغه كالتالي:

(78) [[صدر [وجه/محور/بؤرة]][رأس[]فضلة ن]]

خلاصة:

لبنية المركب الاسمي التحتية مستوى علاقي إضافة إلى مستواها التمثيلي المتفق عليه. بإضافة المستوى العلاقي نحصل على مقاربة أعم وأكفى تكوّن إطاراً لحل مجموعة من الاشكالات التي تثيرها خصائص المركب الصرفية-التركيبية.

في هذه المقاربة يُتاح الرصدُ الأنسب للمكونات ذات الوضع العلاقي الخاص كالنعت المقطوع والبدل والمنصوب على الاختصاص. ينقل المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي إلى مستوى بنيوي عن طريق انتقاء الإطار الصرفي - التركيبي المناسب ويُتخذ المستوى البنيوي دخلاً للقواعد الصوتية التي تحقق الصرفات المربوطة فيكون الناتج متوالية صوتية يضطلع المكون الإصاتي بإنطاقها ضمن إنطاق بنية الجملة ككل.

يجمع بين المركب الاسمي والجملة، إذا ما غُضَّ الطرف عن بعض الفروق في عدد الطبقات وقيمها الراجعة أساساً إلى الاختلاف في الطاقات الإيوائية، موازاةٌ بنيوية تشمل المستوى البنيوي إلى جانب المستويين العلاقي والتمثيلي.

الهوامش:

(1) تُعدّ الإحالة في نظرية النحو الوظيفي، منذ نشأته، فعلاً تداولياً يستهدف تمكين المخاطب من التعرف على ما يُحال عليه. وتعكس البنية (7) تدريجية هذا الفعل الإحالي حيث يحكُم عددَ المقيدات مدى احتياج المخاطب.

(2) تقسّم اللغات، بالنظر إلى موقع الفضلة، إلى لُغات ذات مجال قبلي ولغات ذات مجال بعدي. وتعد اللغة العربية من اللغات ذات المجال البعدي إذ تحتل الفضلات فيها، إن في الجملة أو في المركّب الاسمي، موقع ما بعد الرأس (اسما أو فعلا) إذا لم تقدّم لعلّة تداولية ما كما سنرى لاحقاً.

(3) سنقترح في مبحث لاحق تحليلاً آخر للإعراب الوارد في هذا الضرب من التراكيب.

(4) من الاستثناءات في هذا الباب المركبات الاسمية المسبوقة بإحدى "العبارات الموقفية" (مثل "ما يُسمّى") أو الموضوعة بين مزدوجتين والتي يمكن القول إنها تحمل سمات وجهية مرجعية:

(1) أ – لا أقرأ ما **يسمى الشعر الحر**

ب– لا أقرأ "**الشعر الحر**"

الفصل الخامس

البنية التركيبية وأنماط اللغات

0- مدخل:

من المعلوم أن من الأهداف الكبرى التي تسعى نظرية النحو الوظيفي في تحقيقها ما دُرج على تسميته في أدبيات هذه النظرية "الكفاية النمطية". في هذا الاتجاه، رُصدت مجموعة من الكلّيات اللغوية في شكل سلميات استلزامية اعتمدت أساساً لتنميط مختلف اللغات الطبيعية (ديك 1997أ).

وغير بعيد عن هذا الاتجاه، اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 2003) إطاراً نظرياً عامّاً يكفل تنميط اللغات كما يتيح رصد تطورها. كان أساس بناء هذا الإطار النظري العام السمات التداولية والدلالية على الخصوص أي سمات المستويين العلاقي والتمثيلي حيث انتهينا إلى تصنيف اللغات إلى "لغات موجهة تداولياً" تغلّب المستوى العلاقي ولغات موجّهة دلالياً" تغلّب المستوى التمثيلي.

هدفنا هنا هو التركيز على المستوى الثالث، المستوى البنيوي، واستكشاف مدى دوره في تحديد أنماط اللغات وتحديد تطورها انطلاقا ممّا يؤالف وممّا يخالف بين بنياتها الصرفية – التركيبية، معتمدين ما توصلنا إليه من نتائج في الفصول السابقة.

سنتّخذ متناً أساسيّا للتمثيل المجال العربي، فصحاه ودوارجَه، لكن في إطار استشراف لهدف أبعد، هدف الوصول إلى تعميمات دالة عن تصنيف للغات بوجه عام وعمّا يحكم تطورَها.

1. المستوى البنيوي أساساً للتنميط

سنحاول في هذا المبحث الإجابة عن سؤالية اثنين: **أولا**، إلى أي حدّ يمكن اعتماد البنية الصرفية – التركيبية أساساً لتصنيف اللغات؟ **وثانيا**، إذا صحّ أن

يكون المستوى البنيوي الصرفي – التركيبي أساساً للتمييز بين اللغات فما هي المعايير الوارد الانطلاق منها في هذا التمييز؟

1-1. محط الائتلاف والاختلاف: العمق أم السطح؟

من المبادئ العامة المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي (وفي نظريات لسانية أخرى) أن ما تتقاسمه اللغات يَكمُن في البنية التحتية للعبارة اللغوية خاصة إذا كانت هذه البنية ذات طبيعة تداولية – دلالية. لهذا السبب تعدُّ البنية التحتية "جسراً للعبور" بين مختلف اللغات وتقوم عملية الترجمة على نقل البنية التحتيّة للعبارة المنطلق إلى البنية التحتية للعبارة الهدف كما بيّنا في مكان آخر (المتوكل (1995)).

إذا كانت البنية التحتية بمستوييها العلاقي والتمثيلي محط ائتلاف بين اللغات يصبح من المتوقّع أن يكون من العسير اعتماد هذه البنية في رصد ما يمايز بين اللغات من اختلاف.

مع ذلك، تسنّى لنا في مكان آخر (المتوكل (2003)) أن نرصد بعض الاختلاف بين اللغات في مستوى البنية التحتية نفسها وأن نقيم على أساس هذا الاختلاف التداولي – الدلالي تصنيفاً أوّليا يُرجع اللغات إلى نمطين قطبيين اثنين.

يمكن التذكير بهذا الاقتراح مُجملاً في ما يلي:

(أ) للبنية التحتية في جميع اللغات مستويان: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي مهما كان الاختلاف في تحقيق هذين المستويين. إلا أن من اللغات ما "يغلّب" المستوى العلاقي وما "يغلّب" في المقابل المستوى التمثيلي. بتعبير آخر، من اللغات ما يغلّب التداول على الدلالة ومنها ما يغلب الدلالة على التداول.

(ب) يكمُن تغليب مستوىً على المستوى الآخر إمّا في عدد طبقاته أوفي غنى بعض طبقاته على البعض الآخر. من أمثلة ذلك ما نلحظه في اللغة العربية الفصحى، مثلا، من غنى الطبقتين الاسترعائية[1] والجهيّة يقابله بعض ضمور في طبقة التأطير الزماني في المستوى التمثيلي[2].

(ج) على أساس مفهوم "التغليب" هذا، أمكننا إرجاع اللغات على اختلافها إلى نمطين رئيسيين اثنين: نمط اللغات "الموجّهة تداولياً" ونمط اللغات "الموجّهة دلالياً" باعتبار النمط الأول يغلّب المستوى العلاقي في حين يغلب النمط الثاني المستوى التمثيلي. وجلعنا من هذين النمطين "قطبين" لمتوالية تصنّف داخلها اللغات حسب اقترابها من أحد القطبين أو ابتعادها عنه.

على هذا الأساس، أدرجنا العربية الفصحى في خانة اللغات الموجّهة تداولياً فيما اعتبرنا اللغتين الانجليزية والفرنسية مثالين للغات الموجهة دلالياً.

وأمكننا أن نوظف مفهوم التغليب لا في تنميط اللغات فحسب بل كذلك في رصد ما يمكن أن يطرأ عليها من تطور. في هذا الإطار، تسنّى لنا أن نستدل على أن صيرورة اللغات تنطلق بوجه عام من قطب التوجه التداولي إلى قطب التوجه الدلالي ومثلنا لذلك بالدوارج العربية التي يلحظ أنها تنزع إلى الانتقال من فئة اللغات الموجّهة تداولياً إلى فئة اللغات الموجهة دلالياً.

(د) .بما أن المستويين العلاقي والتمثيلي يتحققان في المستوى البنيوي يصبح من الطبيعي ومن المتوقع أن ينعكس تغليب أحد هذين المستويين في البنية الصرفية – التركيبية أيضاً.

سنعود إلى هذا الانعكاس ورصد مداه لاحقاً.

2.1. التركيب الشفّاف / التركيب الكاتم

ثمة معايير متعددة يمكن اعتمادها في تصنيف اللغات بالنظر إلى الصرف والتركيب فبالإمكان التمييز بين اللغات ذات "الصرف الغني" واللغات "الفقيرة صرفياً". وبالإمكان التمييز، تبعاً لما يقترحه هنخلفد (هنخفلد (قيد الطبع))، بين اللغات "العازلة" واللغات الإلصاقية واللغات "الضامة" على أساس أن لغات الفئة الأولى تفرد لكل عنصر تحتي (علاقي أو تمثيلي) عنصراً صرفياً يحقّقه وأن لغات

الفئة الثانية تحقق العناصر التحتية بواسطة لواصق متوالية (تُلحق بالمحمول غالباً) في حين أن لغات الفئة الثالثة كاللغة العربية تسخّر صُرفة واحدة لتحقيق أكثر من عنصر تحتي واحد.

أما بالنظر إلى التركيب فيمكن اعتماد التصنيف الذي يقترحه كرينبرك (كرينبرك (1966)) القائم على موقعي المكونين الفاعل والمفعول بالنسبة لموقع الفعل والمؤدي إلى البنيات الرتبية فعل – فاعل – مفعول وفاعل – فعل – مفعول وفاعل – مفعول – فعل وغيرها.

نعتقد أنه من الممكن إرجاع هذه المعايير جميعها إلى معيار واحد أعمّ وأشمل، معيار "شفافية" التركيب في مقابل "كتامته". لهذا المعيار نخصّص هذا المبحث حيث نحاول تعريف الشفافية وتقصّي مظاهرها ودرجاتها.

1-2-1. تعريف الشفافية

نقول عن التركيب في لغة ما إنه تركيب "شفاف" حين يرد المستوى البنيوي مفصولاً فيه بين مجال المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي. بتعبير آخر، يكون التركيب في لغة ما تركيباً شفافاً إذا كان المستويان التحتيان العلاقي والتمثيلي في هذه اللغة يتحققان في المستوى البنيوي في مجالين مستقلين منفصلين.

في مقابل ذلك، توصف لغة ما بكُتوم التركيب حين لا يتبيَّن في المستوى البنيوي ما هو تحقق للمستوى العلاقي وما هو تحقق للمستوى التمثيلي حيث تمتزج العناصر الآتية من هذين المستويين في مجال صرفي – تركيبي واحد.

1-2-2. مظاهر الشفّافية

سبق أن بيّنا في فصل سابق أن عملية إنتاج الخطاب تتم في ثلاث مراحل كبرى هي الصياغة فالتعبير الصرفي – التركيبي – الصوتي تم التحقق السطحي صوتاً أو خطّاً.

واتضح لنا كذلك أن مستويي الصياغة مرتبان زمنيّا حيث صياغة المستوى العلاقي تسبق صياغة المستوى التمثيلي على أساس أسبقية التداول على الدلالة، أي أسبقية القصد من الخطاب على فحواه.

حين ننتقل من المستويين التحتيين هذين إلى المستوى البنيوي يسوغ لنا أن نتوقع أن تنعكس أسبقية المستوى العلاقي على المستوى التمثيلي في البنية الصرفية – التركيبية ذاتها بحيث يتقدم مجال المستوى الأول على مجال المستوى الثاني. ننتظر، إذن، أن تكون البنية الصرفية – التركيبية على الشكل التالي:

(1) [[...] [رأس] [...]]

مجال أ مجال ب

علاقي تمثيلي

تُقرأ البنية (1) كالتالي:

(1) يؤوي المجال (أ) العناصر المحقّقة للسمات الواردة من المستوى العلاقي أي المكونات المحورية والبؤرية والمكونات الإنجازية (كأدوات الاستفهام) فيما يترك المجال (ب) لإيواء ما يرد من المستوى التمثيلي كالفضلات التي لا حمولة تداولية لها.

يدعم تكوين البنية (1) أنها توازي عملية إنتاج الخطاب ذاتها لذلك يمكن أن نتوقع أنها البنية الواردة في أغلب اللغات إذا نحن استثنينا اللغات التي تتموقع فيها الأدوات الإنجازية كأدوات وأسماء الاستفهام في آخر الجملة كاللغة اليابانية. يجمع بين هذه اللغات أنها لغات يتأخر فيها فعل الجملة عن باقي المكونات، أي لغات من فئة فاعل – مفعول – فعل أو من فئة مفعول – فاعل– فعل وهو ما يمكن أن يشكّل تفسيراً لتأخر الأدوات الإنجازية حيث يمكن الربط بين موقع رأس الجملة (أي فعلها) وموقع ما يؤشّر للقوة الإنجازية.

1-2-3. درجات الشفّافية

ميزنا بين الشفافية والكتامة، حين عرفناهما، على أساس أنهما مفهومان متقابلان متضادان يترافعان. إلاّ أن أننا إذا رجعنا إلى المعطيات اللغوية ألفينا أن ثنائية الشفافية / الكتامة كباقي الثنائيات في الواقع تقوم على مفهومين لا يخلوان من تداخل وإن تمايزا.

يعني التداخل بين المفهومين أن الشفافية درجات كما أن الكتامة درجات. ويمكن أن نمثل لتدرج مفهوم الشفافية بمتوالية من الدرجات يحدّها قُطبان متقابلان:

(2) شفاف...>...>...>... كاتم

إذا اعتمدنا المتوالية السلمية (2) لنقيس شفافية التركيب في اللغات وجدنا اللغات تختلف، من هذا المنظور، باختلاف موقعها في هذه المتوالية، باختلاف اقترابها وابتعادها عن أحد القطبين.

لا يكفي أن نقول عن التركيب إنه شفاف أو كاتم، وغير كاف أن نسم الشفافية والكتامة بالتدرج بل يجب كذلك أن نحدّد بالضبط مكامن تدرج هذين المفهومين.

سعياً في تحديد مكمن التدرج، يمكن أن نرصده في أمرين مترابطين: **أولا،** سعة المجال (أ) في البنية (1) **وثانيا،** مدى الفصل في نفس البنية بين المجال (أ) والمجال (ب).

(أ) وضع الشفافية الأمثل أن يفرد داخل المجال (أ) موقع خاص لكل عنصر من العناصر الواردة من المستوى العلاقي فتكون البنية الموقعية في هذا المجال كالتالي:

(3) [[[صدر] [محور] [بؤرة] [وجه]] [رأس] [...]]

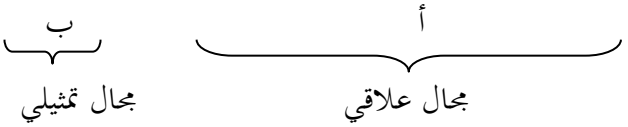

يتضح من البنية (3) أن المجال العلاقي (أ) يتضمن أربعة مواقع مخصّصة للأدوات الصدور والمكون المحور والمكون بؤرة المقابلة والمكون الوجهي على التوالي.

(**ب**) وتبلغ الشفافية منتهاها حين يُفصل بين المجالين (أ) و(ب) فصلاً تامّاً بحيث تجمّع كل العناصر ذات الحمولة التداولية في المجال (أ).

إلاّ أن اللغات غالبا ما تظل دون هذا الوضع المثالي للشفافية فتختلف باختلاف درجات مشارفتها له.

(1) تتحد اللغات في إفراد موقع صدر للأدوات الإنجازية أو الوجهية إلا أنه يندر أن تخصّص لباقي العناصر العلاقية مواقع معينة تؤوي كل عنصر على حدة. فمنها ما يختزل مواقع المحور والبؤرة والوجه في موقعين اثنين بل إن منها ما يختزلها في موقع واحد وهو الأغلب.

(2) يخضع احتلال المواقع المتاحة في غالب الأحوال لما أسميناه في مكان آخر (المتوكل (1986)) "قيد أحادية الموقعة" الذي يمنع أن يحتل الموقع الواحد أكثر من مكون. من نتائج الخضوع لهذا القيد أنه إذا احتل موقعاً ما في المجال (أ) أحد المكونات المتنافسة "زحلقت" المكونات الأخرى إلى المجال (ب) المعدّ أصلاً لإيواء عناصر المستوى التمثيلي فنكون إذّاك أمام حالة اختلال للفصل المنشود بين المجالين. من أمثلة ذلك أن نجد في مجال ما بعد الرأس (الفعل مثلا) مكونا محوراً (أو مكونا بؤرة) حال دون احتلاله موقعاً في المجال (أ) امتلاء هذا الموقع بمكون وجهي.

1-2-4. الشفافية والتعليب

ما نريد الإلماح إليه في عجالة هنا هو إمكان وجود علاقة تلازم بين مفهوم الشفافية ومفهوم التغليب.

سبق أن أشرنا إلى اقتراحنا التمييزَّ بين اللغات التي تغلب المستوى العلاقي واللغات التي تفعل عكس ذلك أي تغلّب المستوى التمثيلي على المستوى العلاقي.

إذا صح هذا التمييز أمكن أن نبني عليه التوقع التالي:

(أ) ينتظر من اللغات المغلّبة للمستوى العلاقي أن تسخّر لتحقيقه ما يتطلبه تحقيقه من وسائل صرفية – تركيبية فتكون بذلك تشارف أعلى درجات الشفافية؛

(ب) وينتظر في مقابل ذلك من اللغات المغلّبة للمستوى التمثيلي أن تقتصد في وسائل تحقيق المستوى العلاقي فيكون مجال تحقيق هذا المستوى ضامراً في هذه اللغات نازعاً إلى الكتامة.

1-3. اللغات الشفافة / اللغات الكاتمة

نستنتج ممّا أوردناه في الفقرات السابقة أن ثنائية الشفافية والكتامة خاصية من خصائص البنية الصرفية – التركيبية في اللغات الطبيعية تختلف تحققاتها من لغة إلى لغة.

بناءاً على ذلك يمكن أن تُتَّخذ هذه الثنائية معياراً لتنميط اللغات ويمكن أن تصاغ في شكل المتوالية التالي:

(4) اللغات الشفافة..... اللغات الكاتمة

تقرأ المتولية (4) على أن اللغات نمطان أساسيان اثنان: لغات شفافة التركيب ولغات كاتمة التركيب وأن اللغات الأخرى تتدرج بين هذين النمطين حسب دنوها أو ابتعادها من أحدهما.

إذا انطلقنا من ثبوت التلازم بين التغليب والشفافية أمكننا أن نوازي بين التنميط التداولي – الدلالي الذي يقسم اللغات إلى لغات موجّهة تداولياً (علاقياً) ولغات موجهة دلالياً (تمثيلياً) والتنميط الصرفي – التركيبي الذي يصنفها إلى لغات شفافة ولغات كاتمة وساغ بالتالي أن نختزل التنميطين في تنميط أشمل يمكن صباغته كالتالي:

(5) **لغات النمط** أ..... **لغات النمط** ب

موجهة تداوليا	موجهة دلاليا
شفافة التركيب	كاتمة التركيب

تفضل المتوالية (5) المتوالية (4) في تمكيننا من الانتقال من تنميط أحادي البعد يقتصر على البنية الصرفية – التركيبية معياراً للتصنيف إلى تنميط يجمع بين البنية الصرفية – التركيبية والبنيتين الدلالية والتداولية على أساس أن البنية الأولى انعكاس متفاوت الدرجات للبنيتين الثانيتين. هذا الربط بين العمق والسطح هو ما يجب في رأينا أن تستشرفه كل نظرية لسانية تطمح إلى تحصيل أكبر قدر من الكفاية النمطية داخل إطار نحو كليّ.

للوصول إلى تنميط دقيق اعتماداً للمتوالية (5) يُقتضى أن يتم فحص تركيب أكبر عدد من اللغات المتباينة بنيوياً وهو ما نرجو أن تسعى في تحقيقه مجموعة بحث كاملة.

ما يمكن أن نشير إليه هنا على سبيل المثال أن اللغة العربية الفصحى أجدر بأن تُدرَج في النمط أ في مقابل اللغتين الإنجليزية والفرنسية اللتين يمكن عدُّهما منتميتين إلى النمط ب في حين أن العربيات الدوارج في وضع "ارتحال" من النمط الأوّل إلى النمط الثاني كما سيتضح لنا في المبحث الموالي.

2. الشفافية / الكتامة والتطور اللغوي

دعنا ندافع في هذا المبحث عن أطروحة لو صحّت كان فيها لنظرية النحو الوظيفي كسب كبير، أطروحة أن ثنائية الشفافية / الكتامة تشكل مبدأ من المبادئ التي تحكم لا تنميط اللغات فحسب بل كذلك تطورها.

2-1. الكفاية النمطية والكفاية التطورية

يتجه اللسانيون الآن، على الأقل داخل العشيرة الوظيفية، إلى الاعتقاد بأن كفاية النظرية اللسانية لم تعد كامنة في وصف اللغات وتفسير خصائصها فحسب بل يجب أن تحصّل النظرية، إلى جانب الكفاية التفسيرية المعروفة، كفايات أخرى كالكفاية الحاسوبية و"الكفاية الإجرائية" (أي القدرة على أن تستعمل في مجالات أو قطاعات اقتصادية أو اجتماعية).

نذكر جميعاً أن من بين الشعارات الكبرى التي رفعتها اللسانيات البنيوية اقتداء بسوسير أن الدرس اللغوي درس "تزامني" بالدرجة الأولى لا درس "تزميني" درس ينصب على بنية اللغة في فترة معينة لا على ظواهر تطورها كما كان الشأن في اللغويات التاريخية.

أصبحت فكرة إقصاء البعد التاريخي الآن فكرة بائدة لحسن الحظ وأصبح تطور اللغة موضوعاً من الموضوعات المشروعة في لسانيات العقود الأخيرة. في هذا الاتجاه نقترح أن نضيف إلى الكفايات التي على نظرية النحو الوظيفي السعي في تحصيلها ما يمكن أن تسمّيه "الكفاية التطورية" باعتبارها القدرة على الإجابة عن أسئلة من قبيل هذه: لماذا تفقد بعض اللغات أدواتها الإنجازية والوجهيّة؟ لماذا يتغيّر موقع أسماء الاستفهام في بعض اللغات؟ لماذا تنتقل لغة ما من بنية رتبية إلى بنية

رتبية أخرى، من البنية فعل – فاعل – مفعول إلى البنية فاعل – فعل – مفعول مثلاً؟

ليس المطلوب طبعاً أن يُكتفى برصد هذه الظواهر بل المطلوب تفسيرُها بإرجاعها إلى بضع مبادئ عامّة تنتظمها. كيف يمكن أن يتم هذا التفسير في إطار النحو الوظيفي عامة والتحديد الذي اقترحناه للتنميط اللغوي خاصة؟

بعْد تعريف الكفايات التداولية والنفسية والنمطية، يثير ديك (ديك (1997أ)) الانتباه إلى أن هذه الكفايات الثلاث مترابطة يكمّل بعضها بعضاً. إذا ما أضفنا الكفاية التطورية تعيّن إن نربطها بالكفايات الثلاث الأخرى. أقرب هذه الكفايات إلى الكفاية التطورية هي الكفاية النمطية بحيث يوحي ترابطهما بأنهما مجرد وجهين لنفس الكفاية.

يمكن أن تعرّف الآن الكفاية التطورية بأنّها القدرة على رصد وتفسير انتقال لغة ما من نمط لغوي معيّن إلى نمط لغوي معين آخر.

هذا تعريف عام يمكن تدقيقه على أساس ما توصلنا إليه في باب تنميط اللغات انطلاقاً من ثنائية الشفافية / الكتامة فيصبح صوغه كالتالي:

(6) **الكفاية التطورية**

"تكمن الكفاية التطورية في قدرة النظرية على رصد وتفسير الانتقال من النمط اللغوي أ إلى النمط اللغوي ب المحدّدين في المتوالية التالية:

لغات النمط أ	لغات النمط ب
موجهة تداولياً	موجهة دلالياً
شفافة التركيب	كاتمة التركيب

2-2. الدورة التطورية

أثبتت الدراسات التطورية في أطر نظرية مختلفة أخرى أن تطور اللغات يتم حسب دورات. وتكمن الدورة التطورية في انتقالين: انتقال من خاصيّة تحدّد نمطاً لغويّاً ما إلى خاصية مقابلة تحدّد نمطاً لغويا آخر ثم انتقال "رجعي" من الخاصية الثانية إلى الخاصية الأولى، من النمط الهدف إلى النمط المنطلق.

إذا اعتمدنا التنميط المقترح هنا القائم على ثنائية الشفافية / الكتامة أمكننا تصوّر الدورة التطورية بالشكل الذي توضحه الترسيمة (7):

(7) لغات النمط أ..... لغات النمط ب

موجهة تداوليا ----------> موجهة دلالياً

شفافة التركيب < ------ --- -- كاتمة التركيب

يفاد من الترسيمة (7) أن اللغات تنزع إلى الانتقال من النمط الشفاف التركيب إلى النمط الكاتم التركيب ثم تعود إلى الانتقال من النمط الثاني إلى النمط الأول لأسباب نحاول رصدها في المبحثين المواليين.

2-2-1. من الشفافية إلى الكتامة

يطرأ عبر الأحقاب المتوالية على اللغات الشفافة التركيب تغيرات تؤدي إلى تقلّص هذه الشفافية تقلّصا تدريجيا قد ينتهي بفقدانها.

لتقلص الشفافية هذا أسباب ومظاهر نحاول رصد أهمها في ما يلي:

2-2-1-1. الأسباب

أسباب تقلص شفافية التركيب فئتان: أسباب "خارجية" وأسباب "داخلية".

(أ) أهم العوامل الخارجية التي قد تثوي خلف تقلص شفافية التركيب احتكاك اللغات كأن تقترض لغة شفافة التركيب خاصية من خصائص لغة كاتمة التركيب.

من أبرز أمثلة ذلك في المجال العربي انتقال العربية المعاصرة تحت تأثير اللغتين الفرنسية والإنجليزية من البنية الرتبية فعل – فاعل–مفعول إلى البنية الرتبية فاعل – فعل – مفعول حيث أصبحت الجمل التي من قبيل (8ب) أكثر تداولاً من الجمل التي من قبيل (8 أ):

(8) أ– شرب أحمد شاباً

ب– أحمد شرب شاياً

ويظهر هذا الانتقال الرتبي جليّا في العربيا الدوارج. قارن:

(9) **دارجة مغربية**

أ – شرب أحمد أتاي

ب– أحمد شرب أتاي

(10) **دارجة مصرية**

أ – شرب أحمد شاي

ب– أحمد شِرب شاي

سنعود إلى نتائج هذا الانتقال الرتبـــي لاحقاً.

(ب) ما نقصده هنا بالأسباب الداخلية التغيرات التي تطـــرأ علـــى البنيـــة الصرفية – التركيبية والتي تكون نابعة من نسق اللغة نفسه.

أهم العوامل الداخلية ما يمكن أن نسمّيه "الافتقار الصرفي" وهي ظاهرة مـــن الظواهر التي تحيل اللغات "الغنية صرفياً" إلى لغات "فقيرة صرفياً".

ثمة تلازم يكاد يكون مطّردا بين الغنى الصرفي والغـــنى العلاقـــي حيـــث إن اللغات الغنية علاقياً (اللغات ذات مستوى علاقي غنيّ) لغات تتسم بالغنى الصرفي وكأنّ الوسائل المُثلى للتعبير عن السمات العلاقية هي الوسائل الصرفية. إذا صـــحّ التلازم أصبح من المتوقّع أن يؤدّى الافتقار الصرفي إلى ضمور في المجـــال العلاقـــي للبنية الصرفية – التركيبية.

2-2-1-2. المظاهر

لنقتصر هنا على الافتقار الصرفي باعتباره أهم عوامل نقـــل تركيـــب لغـــة ما من تركيب شفاف إلى تركيب كاتم ولنمثـــل لـــبعض تجلّياتـــه مـــن المجـــال العربـــي:

خلال الانتقال من العربية الفصحى إلى مختلف دوارجها نلاحظ تقلصاً هامّاً ودالاً في الصُرفات العلاقية إن في مجال الإنجاز أو في مجال الوجه.

(1) أُحيل عدد الأدوات الإنجازية في الـــدوارج العربيـــة إلى أداة واحـــدة كالأداة "واش" التي أصبحت تؤدّي ما كانت تؤديـــه أدوات متعـــددة كـــالهمزة و"هل" و"أوَ":

(11) **دارجة مغربية**

أ – **واش** نجح خالد؟

ب– **واش** نجح خالد ولاّ ما نجحش؟

ج– **واش** بالصّح غادي تمشي وتخلّينا؟!

بل إن من الدوارج ما أصبحت القوة الإنجازية تتحقق فيه بواسطة مجرد التنغيم كما هو شأن الاستفهام في الدارجة المضرية:

(12) **دارجة مصرية**

أ – خالد نجح؟

ب– خالد نجح ولا ما نجحش؟

أمّا الضمير – الأداة "هو" فلا يُستعمل إلاّ في العبارات الاستفهامية المستلزمة لإنكار فيكون إذّاك "خلفاً" للأداة الفصحى "أوَ".

(13) **دارجة مصرية**

هو خالد نجح؟!

أمّا مركّبات الهمزة و"هل" كأداتي "العرض" ("ألا" و"هلاّ") فقد فقدتا، فيما نعلم، فقدانا تامّاً.

(2) نفس التقلص نلحظُه في المجال الوجهي إن في اللواصق أو الأدوات. من اللواصق التي أهُملت لاصقتا التوكيد (أو ما يُسمّى "نوني التوكيد"). ومن الأدوات الوجهية التي فقدت الإداة "إن" ومركَّبتُها الأداة "إن... لَ" التي لم يرسُب منها إلاّ الشق الثاني في بعض الدوارج كدارجة لبنان:

(14) **دارجة لبنانية**

أ – تحت التفاحة **لا** قعد سنة وشهرين

ب– لا كتب على ورق الشجر سافر حبيبي وهجر

وقد تكون اللام الواردة في هذين المثالين لامَ قسم.

مصير الترك هذا كان أيضاً مصيرَ أداتي "التمني" و"الترجي" إلا مُحوَّل "ليت"[4]:

(15) **يا ريتني** طير لا طير حواليك

المظهر الثاني من مظاهر الافتقار الصرفي فقدانُ العلامات الإعرابية في إطار الظاهرة العامة، ظاهرة سقوط المقاطع الأخيرة للكلمات.

2-2-1-3. النتائج

يمكن إرجاع ما يترتب عن الافتقار الصرفي إلى أربعة أنواع كبرى من النتائج: ضمور السمات العلاقية والتباس التحقق الصرفي وتقييد التركيب وتداخل المجالين العلاقي والتمثيلي في البنية الصرفية – التركيبية.

(أ) بفقدان جُلّ الأدوات واللواصق الإنجازية والوجهيّة كما بيّنا تُصبح اللغة قاصرة عن التعبير عن سمات المستوى العلاقي المتاحة في اللغة المصدر. ويؤدّي ذلك إلى ضمور ملحوظ في حمولة المستوى العلاقي إنجازاً ووجوهاً.

مثال بسيط يمكن أن نستشهد به في هذا الباب وهو فُقدان الثنائية الوجهية التي تقابل بين سمتي "التمني" و"الترجي" المتوافرتين في العربية الفصحى بفضل الأداتين "ليت" و"لعلّ".

(**ب**) يؤدّى اندثار الأدوات الإنجازية منها والجهية إلى التباس الأدوات المتبقية حيث تصبح نفس الأداة الوسيلة الوحيدة لتحقيق سمات متعدّدة. مثال ذلك ما حصل في الدارجة المغربية حيث أصبحت أداة الاستفهام المستحدثة "واش" تؤدّى ما كانت تؤديه الهمزة و"هل" و"أوَ" وأصبحت بذلك العباراتُ التي من قبيل (11أ) تحتمل تأويلات إنجازية متعددة إلى جانب الاستفهام "الحقيقي".

(**ج**) يقوم بين الوسائل الصرفية (أدوات ولواصق) والرتبة في اللغات الطبيعية علاقة تكامل حيث تتوزع تحقيقَ السمات الواردة من المستويين العلاقي والتمثيلي.

بحكم علاقة التكامل هذه يُصبح من الطبيعي أن نتوقع أن ما يطرأ على الصرف اغتناءً أو افتقاراً يصاحبه ضرورة تغيير في الرتبة.

لنسُق كمثال واضح في المجال العربي فقدان الإعراب في العربيات الدوارج. يُرصد الإعراب في العربية الفصحى كما هو معلوم لتحقيق الوظائف التركيبية والدلالية في حين ترصد الرتبة لتحقيق السمات الوجهية والوظائف التداولية على الخصوص أي المحور والبؤرة وفروعهما.

بفقدان الإعراب أصبحت الرتبة مسؤولة عن التدليل على الوظائف التركيبية والدلالية وانتقلنا من رتبة "حرّة" إلى رتبة "محفوظة" كما يقال.

من نتائج هذا التقييد للرتبة فقدان الموقع الثاني من المجال العلاقي الذي كان مخصّصاً لإيواء بؤرة المقابلة كما يتبين من لحن الجملتين التاليتين:

(16) **دارجة مغربية**

* أتاي شرَبت

(17) **دارجة مصرية**

*شاي شِربت

(د) يترتب عن تقييد الرتبة وما ينتج عنه من ضمور في مواقع المجال العلاقي للبنية التركيبية زحلقةُ مكونات وجهية أو إنجازية أو بؤرية إلى المجال الثاني من نفس البنية، المجال التمثيلي، حيث يصبح المجالان متداخلين غير مفصول أحدهما عن الآخر خلافا للأصل.

مثال ذلك ما حدث للمكون الحامل لبؤرة المقابلة في الدارجتين المغربية والمصرية وما حدث في الدارجة المصرية من تأخير لأسماء الاستفهام:

(18) **دارجة مغربية**

شفت احمد (بنبر أحمد) ماشي غيره

(19) **دارجة مصرية**

شُفتِ احمد (بنبر أحمد) مش غيره

(20) **دارجة مصرية**

أ – ميرفت شافت مين؟

ب– *مين شافت ميرفت؟

2-2-2. عود على بدء

علمنا أن التطور اللغوي دورات وأن الدورة التطورية لا تكتمل، كما يتضح من الترسيمة (7)، إلا بانتقال رجعي نحو نقطة الانطلاق.

إذا نحن بنينا الدورة التطورية على ثنائية الشفافية / الكتامة، ما هو مبرَّر الرجوع إلى المنطلق وكيف يمكن أن يتم ذلك؟

وظيفة اللغة الأساسية مصدر تفرع الوظائف الممكنة الأخرى هي، كما نسلم بذلك، وظيفة التواصل. ومن مظاهر هذه الوظيفة في بنية اللغة سعى هذه البنية في تحصيل أكبر قدر ممكن من الشفافية باعتبار الشفافية هنا الفصل الصرفي – التركيبي بين القصد والمعنى، بين مجال المستوى العلاقي ومجال المستوى التمثيلي. فبقدر ما تشفُّ العبارة عن القصد من إنتاجها كان فهمُها أسهل وتأويلُها أضمن.

يتضح هذا التلازم بين الشفافية ونجاح عملية التواصل حين نقارن بين الجمل التالية:

(21) أ – أوَ تعشق هندا؟

ب– هندا أعشق

(22) **دارجة مغربية**

أ – واش كا تحب هند؟

ب– كا نحب هند

ج– كا نحب هند ماشي زهرة

بفضل التأشير للقوة الإنجازية بأداة مخصوصة (الأداة "أوَ") تفهم الجملة (21أ) رأساً على أنها إنكار دون احتياج لأي قرينة سياقية (مقامية أو مقالية). في المقابل تظل الجملة (22أ) محتملة لكل التأويلات الإنجازية الممكنة إلاّ إذا استعان متلقيها بمؤشر سياقي يرفع التباسها. نفس الأمر يمكن أن يقال عن الجُمل (22 ب–ج) في مقابل الجملة (21ب). فتقديم المكون المفعول دالٌ دلالة قطع على أن هذا المكون بؤرة مقابلة يحيل على ذات مخصوصة بعشق مقصور عليها في حين أنه حين يُؤخر (أي حين يزحلق إلى المجال التمثيلي) يظل ملتبس الوظيفة إلى أن يضاف إليه مؤشر نَبْري (22ب) أو تعليق مانع (22ج). الأصل إذن في اللغات الشفافية وللرجوع إلى هذا الأصل واسترجاع الشفافية المفقودة تعمل اللغات الكاتمة على إعادة بناء تركيبها خاصة حين تبلغ من الكتامة درجة تجعلها على شفا الانحدار إلى خانة "اللغات غير الممكنة"(5).

(**ب**) ليس لدينا الآن مع الأسف ما يمكّننا من الاستشهاد المتنى إلاّ أنه يمكن أن نجازف فنقول إن لاسترجاع الشفافية ثلاثة سُبل يمكن أن تتخذ ثلاثتها عند الحاجة: تعويض الافتقار الصرفي وإغناء التركيب وتقوية التطريز.

(1) تستحدث اللغة لتعويض افتقارها الصرفي صُرفات تمكّنها من ملء ما تركته الصُّرفات المفقودة من خانات فارغة.

مثال هذا النوع من التعويض استحداث الدارجة المغربية لأدوات تمنّ تقوم مقام الأداتين "ليت" و"لعل":

(23) أ – ليت هندا تفوز!

ب– لعل هندا تفوز!

(24) **دارجة مغربية**

أ – **يا رب** هند تربح!

ب– **ع الله** هند تربح!

ج– **كن غير** هند تربح!

(2) سيق أن بيّنا أن فقدان الإعراب يؤدي إلى تقييد الرتبة وصرفها عن الدلالة على الوظائف التداولية إلى الدلالة على الوظائف التركيبية. في هذه الحالة، تضطر اللغة إلى استحداث تراكيب مخصوصة تنوب عن الرتبة. من أمثلة ذلك ابتداع الدارجة المغربية لتراكيب "مفصولة" تكفل تحقيق بؤرة المقابلة التي كان التقديم (أي التصدير) يضطلع بتحقيقها. ذلك ما نلمسه من المقارنة بين الجملة (25) والجمل (26 أ–ج) مثلاً:

(25) **زينبَ** رأيتُ

(26) **دارجة مغربية**

أ – *زينب شفت

ب– اللي شفتها زينب

ج– زينب هي اللي شفت

حين تفقد اللغة الأدوات المؤشرة للقوة الانجازية كأدوات الاستفهام تلجأ إلى تقوية التنغيم وتنويعه لإقداره على أن يكفل وحده الدلالة على حمولة العبارة الإنجازية. من الأمثلة المعروفة في الدارجة المصرية التنغيمات المختلفة باختلاف القوى الإنجازية للعبارة الكثيرة التداول "يا سلام": فلهذه العبارة من التنغيمات ما يطابق القوى الإنجازية التي يمكن أن تواكبها كالاستغراب والتعجب والإنكار.

لنشر في هذا الباب إلى أن الدارجة المصرية التي لم تعد تتوافر فيها أداة استفهام تسخر التنغيم وحده لأداء هذا الغرض:

(27) **دارجة مصرية**

أ – ميرقت رجعت من الأسكندرية؟

ب– أحمد نايم؟

ج– بكره السفر؟

ما نلاحظه في الدارجة المصرية بهذا الصدد أنها أغنت البعد التنغيمي وطوّعته بتنويعه ليصبح الوسيلة الوحيدة لتأدية مختلف القوى الإنجازية التي يمكن أن تحملها الجملة.

خلاصة:

من المعايير التي يمكن اعتمادها في تنميط اللغات ثنائية الشفافية والكتامة التي تقابل بين نمطين قُطبَين، نمط شفاف التركيب ونمط كاتِم التركيب تتحدّد اللغات وفقاً لدرجات دنوها من هذا القطب أو ذاك. نفس الثنائية يمكن أن تتخذ ضابطاً للدورات التطورية يمكّن من رصد الانزلاق التدريجي نحو الكتامة تم الرجوع عبر وسائل تختلف باختلاف إمكانات اللغات البنيوية إلى الشفافية باعتبارها أصلاً يضمن إنجاح وظيفة التواصل.

الهوامش:

(1) من الدلائل الممكن سوقها في باب غنى الطبقة الاسترعائية في العربية الفصحى تنوع أدوات النداء وأساليبه الندبية والاستغاثية.

(2) نشير هنا إلى ما يتفق عليه المستعربون من أن اللغات السامية لغات "جهية" أكثر منها لغات زمنية.

(3) نقصد بالكفاية الإجرائية قدرة النظرية على الانطباق في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تكون اللغة حاضرة فيها بشكل من الأشكال. مثال ذلك الترجمة وتعليم اللغات والاضطرابات النفسية – اللغوية.

(4) الأداة "ياريت" المحوّلة عن "ليت" غير واردة في كل الدوارج. فهي غائبة في عربيات المغرب العربي مثلاً.

(5) من مهام النظرية، خاصة في شقها الكلّي، تحديد اللغة الممكنة وتمييزها عمّا يمكن أن يوصف بلغة غير ممكنة. ونعتقد أن اللغات الشديدة الكتامة يمكن أن تنزلف إلى حيز اللغات غير الممكنة.

خاتمة

لا ضرورة نراها للتذكير بما أوردناه في هذا البحث. فقد ذيّلنا كلّ فصل من فصوله بخلاصة تجمّع فحواه. ولتكن خاتمتنا هذه خاتمة استنتاج وتقويم.

تربط البنية الصرفية – التركيبية في اللغات الطبيعية بوظيفة التواصل علاقة تبعية يتحكّم بمقتضاها التداول والدلالة في الصرف والتركيب منفصلين أو مضمومين إلا ما شذّ عن ذلك على نُدرة.

من أبرز مظاهر هذا التحكم وأهمها نزوع البنية الصرفية – التركيبية إلى أن تعكس في ترتيب مكوّناتها أسبقية التداول على الدلالة في عملية التواصل، أسبقية القصد على فحوى القصد، بفصلها فصلاً واضحاً بين مجال السمات العلاقية ومجال السمات التمثيلية وتقديم المجال الأوّل على المجال الثاني.

ناتجُ هذا الفصل بين المجالين الحصولُ على شفّافية للتركيب تسعى اللغات على درجات في تحصيلها.

يطرأ على اللغات في صيرورتها من عوامل خارجية وعوامل نسقية داخلية ما يُبعدها عن الشفافية فتستكتم بالتدريج إلى أن تبلغ حدود الكتامة الممكنة فتعيد بناء تركيبها بناءاً يضمن الرجوع إلى الأصل واسترجاع بعض من الشفافية المفقودة.

يُعوز هذه الاستنتاجات السندُ المتني الشامل المتنوّع إلا أننا نعتقد أنها تؤلّف، إذا جُمعت، نسقاً من الافتراضات قد يكون له من التماسك الداخلي ما يؤهله، بعد التمحيص المراسي، لأن يصبح أداة ترقى إلى قدر غير يسير من القدرة لا على وصف البنية الصرفية – التركيبية وتفسير خصائصها فحسب بل كذلك على تنميط اللغات ورصد تطورها بما يلائم وظيفتها الأصل، وظيفة التواصل.

الجزء الثالث

المنحى الوظيفي
في الفكر اللغوي العربي
الأصول والامتداد

تصدير

من مناحي الدرس اللساني العربي الحديث المنحى الوظيفي وليدُ تشغيل نظرية النحو الوظيفي في دراسة اللغة العربية وبعض اللغات المتواجدة في العالم العربي.

يسعى لسانيو هذا المنحى في إنجاز مشروع ذي شقين: إضاءة نسق اللغة العربية صرفا وتركيبا واستعمالها فُصحى ودوارج في مختلف القطاعات الاقتصادية-الاجتماعية من منظور مبدإ تبعية البنية لوظيفة التواصل ومد الجسور لوصل البحث اللساني الوظيفي بالتنظير العربي التراثي للدلالة منظوراً إليه في مُجمله نحواً وبلاغة وفقه لغة وأصول فقه وتفسيراً.

ما نصبو إلى تحصيله في هذا البحث هو رصد المنجز من هذا المشروع بشقيه وما هو مستشرف إنجازه، في ظل الدفاع عن أطروحات ثلاث:

أولا: أن اختبار النظريات اللغوية الوظيفية قديمها وحديثها والمفاضلة بينها لا يمكن أن يتما من داخل إحداها وإن ظُنّ أنها بلغت من الكفاية العلمية ما بلغت بل يتمان في إطار ميتا-نظرية عامة تعلوها جميعا نقترح تسميتها النظرية الوظيفية المثلى؛

وثانيا: أن الفكر اللغوي التراثي في عمقه فكر وظيفي من حيث مفاهيمه ومنهجه وقضاياه؛

وثالثا: أن علاقة الدرس الوظيفي الحديث بهذا الفكر علاقة امتداد لأصل تتيح استيحاء واستثمار ما يمكن استيحاؤه واستثماره منه.

وبالله التوفيق.

الرباط، في 26 يونيه 2006.

الفصل الأول

المقاربة الوظيفية
مبادئها ومنهجها

مدخل:

يمكن للمشتغل بابستمولوجيا الفكر اللساني وبتاريخ هذا الفكر واتجاهاته أن يميز بين تيّارين أساسيين اثنين: تيار "**صوري**" يقف في مقاربته للغات الطبيعية عند بنيتها لا يكاد يتعداها وتيار "**وظيفي**" يحاول وصف بنية اللغات الطبيعية بربطها بما تؤدّيه هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية.

ويمكن أيضا للمشتغل بذلك، إذا ما هو أعمل الفكر في التراث اللغوي البشري، أن يتبين أن لكلّ من هذين التيارين أصوله وامتداداته وأن التقابل بين مفهومي "الصورية" و"الوظيفية" ليس مقصوراً على النظريات اللسانية الحديثة وإن كان له في هذه النظريات من الوضع المنهجي ومن وضوحه ما ليس له في الدّرس اللغوي القديم.

1- المبادئ العامة

ترتكز المقاربة الوظيفية على مبادئ عامة، بقطع النظر عن الإطار الذي يتبناها قديما كان أم حديثا، نورد هنا ما نراه أهمها.

1.1 - أداتية اللغة

تعدّ اللغة في المقاربة الصورية موضوعاً مجرداً أي مجموعة من الجمل تربط بين مكوناتها علاقات صرفية - تركيبية ودلالية. في هذا المنحى، تقارب اللغة على

أساس أنها بنية مجردّة يمكن أن تُدرس خصائصها في حدّ ذاتها أي بقطع النظر عمّـــا يمكن أن تُستعمل من أجله.

أما حسب المقاربة الوظيفية فإن اللغة أداة تُسخّر لتحقيق التواصـــل داخـــل المجتمعات البشرية. من هذا المنظور، تعدّ العبارات اللغوية، مفـــردات كانـــت أم جملاً[1]، وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة وتُقارب خصائصها البنيويـــة على هذا الأساس.

لتوضيح مفهوم أداتية اللغة هذا، دعنا نأخذ المثالين التاليين:

(1) أ- أعطيت هندا كتاباً

ب- **كتاباً** أعطيت هندا (بنبر "كتاباً")

الفرق بين الجملة (1 أ) والجملة (1 ب) في المقاربة الصورية هو فرق بنيـــوي صرف يكمن في أن المكون المفعول في الجملة الأولى يحتفظ بموقعه الأصـــلي بعـــد الفعل في حين أنه يرد في الجملة الثانية محتلا للموقع الصدر أي قبل الفعل.

أمّا الفرق بين هاتين الجملتين في أي مقاربة تعتمد مبدأ أداتية اللغة فإنه فرق في القصد أوّلا يعكسه الفرق البنيوي.

فتأخير المفعول في الجملة الأولى يعلّله أن القصد من إنتاج هـــذه الجملـــة إخبـــار المخاطب بمعلومة "جديدة" غير متوافرة لديه في حين أن تصديره في الجملة الثانية آيل إلى أن القصد من إنتاجها تصحيح إحدى معلوماته باعتبار هذه الجملة ردّا على الجملة (2):

(2) بلغني أنك أعطيت هنداً قلماً

سنعود إلى علاقة القصد بالبنية في فقرة لاحقة.

2.1 - وظيفة اللغة الأداة

إذا نحن سلمنا بأن اللغة أداة، فما هي وظيفتها؟ يسخّر مستعملو اللغة هـــذه الأداة لتحقيق أغراض متعددة كالتعبير عن الفكر والأحاسيس والمعتقدات والتأثير في الغير بإقناعه أو ترغيبه أو ترهيبه أو مجرّد إخباره بواقعة ما.

إلاّ أن هذه الأغراض وإن تعددت واختلفت من حيث طبيعتـــها آويـــة إلى وظيفة واحدة هي تحقيق التواصل بين أفراد مجتمع ما.

من المعلوم أن التواصل يمكن أن يتم عبر قنوات أخرى كالإشارة والصورة إلاّ أن التواصل عبر هذه القنوات لا يرقى قوّة ودقة إلى التواصل المتوسّل فيه باللغة.

ومن المعلوم أيضاً أن أدوات التواصل غير اللغوية قد تتضافر مع اللغة في أنساق تواصلية "مركبة" كالشريط السينمائي مثلاً.

3.1 – اللغة والاستعمال

يرتبط نسق اللغة ارتباطا وثيقاً بنسق استعمالها.

ويُقصد بنسق الاستعمال مجموعة القواعد والأعراف التي تحكم التعامل داخل مجتمع معين.

نسقا اللغة والاستعمال نسقان مختلفان من حيث طبيعتهما لكنهما مترابطان.

ويتجلى هذا الترابط في كون نسق الاستعمال يحدّد في حالات كثيرة قواعد النسق اللغوي المعجمية والدلالية والصرفية – التركيبية والصوتية وهو ما يُعنى به فرع اللسانيات المسمّى "اللغويات الاجتماعية".

من أبسط الأمثلة في هذا المضمار اختلاف خصائص العبارات اللغوية باختلاف الوسائط الاجتماعية كجنس المخاطب وسنّه وطبقته المجتمعية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها.

فالمتكلم لا يستعمل نفس النمط من العبارات في مخاطبة أشخاص ذوي أوضاع مجتمعية مختلفة. ولنسق هنا مثالاً للتوضيح:

لنفرض أن المتكلم يريد حمل المخاطب على إنجاز واقعة ما ولتكن الواقعة مناولته المِلح أثناء الأكل:

(أ) إذا كان المخاطَب ذا وضع يساوي وضع المتكلم استُعمِلت عبارة من قبيل (3):

(3) ناولني المِلح من فضلك.

(ب) وإذا كان وضع المخاطب يَعلُو وضع المتكلم استُعملت العبارة (4):

(4) هل تستطيع أن تناولني المِلح من فضلك؟

(ج) أما إذا كان وضع المخاطب دون وضع المتكلم فتستعمل إحدى العبارتين المباشرتين التاليتين:

(5) أ- ناولني الملح!
ب - المِلحَ!

4.1 - سياق الاستعمال

يقتضي التواصل "الناجح" أن تطابق العبارة المنتقاة سياق استعمالها. وسياق الاستعمال سياقان: سياق مقالي وسياق مقامي.

(أ) يُقصد بالسياق المقالي مجموعة العبارات المنتجة في موقف تواصلي معين باعتبار أن عملية التواصل لا تتم بواسطة جُمَل بل بواسطة نص متكامل في غالب الأحوال. ومن أهم مظاهر الترابط بين عبارات النص الواحد ظاهرة "العود الاحالي" المعروفة التي تربط بين ضمير ما ومركب اسمي سابق كما هو الشأن في النص المبسط التالي:

(6) استعار خالد قلماً من **هند**... وبعد ساعات أعادهُ **إليها**.

(ب) أمّا ما يُقصد بالسياق المقامي فهو مجموعة المعارف والمدارك التي تتوافر في موقف تواصلي معين لدى كلّ من المتكلم والمخاطب.

(1) المعارف الآنية هي المدركات الحسية (السمعية والبصرية وغيرها) المتواجدة في موقف التواصل ذاته.

من مظاهر ارتباط إنتاج العبارات اللغوية أو تأويلها بهذا الصنف من المدركات إحالة الأدوات الإشارية على ذوات "حاضرة" أثناء التواصل كما هو شأن اسم الإشارة في الجملة (7) مثلاً:

(7) ناولني **ذلك** من فضلك!

ما يبرّر الاكتفاء بالإحالة على الذات المقصودة في الجملة (7) بواسطة مجرّد اسم إشارة هو توافر هذه الذات أثناء التخاطب وتعرّف المخاطب عليها.

(2) أمّا المعارف العامة فهي ما يشكل مخزون المتخاطبين المعرفي الذهني حين التخاطب. ويشمل هذا المخزون كلَّ ما يعرفه كلٌّ من المتكلم والمخاطب عن عالم الواقع وعن عوالمَ ممكنة أخرى(2).

إن المخزون المعرفي الذهني يُسهم في تحديد سلامة العبارة اللغوية أو عدم سلامتها.

فقد تكون العبارة سليمة نحواً ودلالة لكن لاحنة بخرقها لمعرفة من المعارف العامة.

مثال ذلك ما يمكن أن نلحظه في الجملة (8) غير المقبولة وإن كان لا يشوب تركيبها ودلالتها شائب:

(8) صومعة حسان من أجمل آثار مراكش

لا يمكن أن يقبل المخاطب هذه الجملة على سلامة بنيتها إذا كان يعلم أن "صومعة حسان" من آثار الرباط لا مراكش.

مثال آخر لارتباط سلامة العبارة اللغوية بالمعارف العامة: من خصائص الجمل الاستفهامية الحاملة لسؤال حقيقي أنها تستدعي جواباً قد يكون "نعم" أو "لا". إلا أن هذه الخاصّية ترتفع حين ترد الجملة الاستفهامية حاملة لسؤال عن شيء غير متوافر في مخزون المخاطب. فالجملة (9) إذا ما خوطب بها من يجهل أن للسكاكي كتاباً عنوانه "مفتاح العلوم" لا تحتمل ردّاً إيجابيّاً كان أم سلبياً:

(9) أ- هل قرأت كتاب السكاكي كلَّه؟

ب- * نعم / لا.

ومن أمثلة ذلك كذلك ظاهرة ازدواج القصد. فجملة كالجملة (10).

(10) هل تستطيع الوصول إلى النافذة؟

يمكن أن يثوى وراءها قصدان اثنان: الاستفهام عن مدى قدرة المخاطب على الوصول إلى النافذة إذا كان المخاطب في حالة ترويض على المشي بعد عطب ما وطلبُ المتكلم من المخاطب أن يفتح النافذة لتهوية الحُجرة.

من الواضح أن ترجيح أحد القصدين لا يمكن أن يتم إلا بالنظر إلى سياق التواصل.

5.1 - اللغة والمستعمِل

يشكل حمولةَ العبارة اللغوية ثلاثةُ عناصر أساسية: **أولاً**، فحواها القضوي، **وثانياً**: القصد من إنتاجها (إخبار أو استفهام أو أمر أو غير ذلك) **وثالثاً**: - وهو ما يهمنا هنا - موقف المتكلم من الفحوى القضوي.

من مواقف المتكلم إزاء الفحوى القضوي الموقف المعرفي (يقين أو شـــك أو احتمال):

(11) أ- **إن** خالداً سيسافر قطعاً

ب- **لا أظن** أنّ خالداً سيسافر

ج - **قد** يسافر خالد.

والموقف الانفعالي (تعجب أو استغراب...):

(12) أ- ما أروع هندا في خمارها الأسود!

ب- كيف يهاجم التلميذ أستاذه؟!

والموقف المرجعي (إسناد فحوى العبارة إلي مرجع خارجي قصد التملص من مسؤولية تبليغه):

(13) أ- **يبدو** أن الحرب ستقوم

ب- **بلغني** أن خالداً سيُوزّر

ج - **أرجفوا** أن هنداً تعشق جارها.

تقوم العبارات الدالة على موقف المتكلم في الجمـــل (11 أج) و(12 أ-ب) و(13 أ-ج) كعلامات تؤشر لحضور المتكلم في الخطاب الذي ينتجـــه. إذا نحـــن أضفنا موقف المتكلم إلى حمولة العبارة اللغوية أصبح من الممكـــن التمثيـــل لهـــا بالشكل التالي:

(14) [قصد [موقف [فحوى قضوي]]].

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن حيز الموقف المؤشر له في البنيـــة (14) يختلـــف باختلاف وسيطين: وسيط نمط اللغة ووسيط نمط الخطاب كما سبق أن بيّنـــا في مكان آخر (المتوكل 2003).

(أ) في تنميطنا للغات ميزنا بين "لغات موجهة تداوليّاً" و"لغات موجهة دلالياً". مما تنفرد به لغات النمط الأوّل أن حيز حضور المتكلم في خطابه، أي حيز الموقـــف، يتسم بغنى جليّ إن من حيث مساحته أو من حيث الوسائل المسخرة لتحقيقه. شاهد ذلك في اللغة العربية التي أدرجناها في النمط الأول من اللغات عدد وتنوّع الوســـائل الصرفية التركيبية الدّالة على الموقف كأدوات وصيغ التوكيد والتعجب مثلاً.

(ب) أمّا بالنظر إلى نمط الخطاب، فإن حيّز الموقف يتسع في الخطابات ذات الطابع الوجداني (كبعض أصناف الخطاب الأدبي) في حين أنه يتقلص في الخطابات "الموضوعية" (أو "المحايدة") كالخطاب العلمي الصِّرف مثلاً بل يمكن أن يحال إلى الصفر.

6.1 – القدرة اللغوية

ما يُقصَد عامة بالقدرة اللغوية (في مقابل الإنجاز) المعرفة التي يختزنها المتكلم – السامع عن طريق الاكتساب والتي تمكّنه من إنتاج وتأويل عدد غير متناهٍ من العبارات السليمة.

يمكن القول إن الاتفاق شبه حاصل على أمرين هامّين اثنين: لزوم التمييز بين قدرة المتكلم المجردّة وبين إنجاز هذه القدرة الفعلي أثناء الإنتاج أو الفهم وأن ما يجب أن يكون موضوعاً للوصف اللغوي هو القدرة دون الإنجاز.

إلى جانب الاتفاق حول هذين المبدأين، يوجد اختلاف ملحوظ بين التيار الصوري والتيار الوظيفي حين يتعلق الأمر بالمقصود بقدرة المتكلم – السامع وفحواها يمكن تلخيصه كما يلي:

(أ) تنحصر القدرة لدى منظري التيار الصوري في المعرفة اللغوية الصّرف، في مجموعة القواعد الصرفية – التركيبية والدلالية والصوتية.

وقد تضاف إلى هذه المعرفة اللغوية معرفة عامة فيُتحدّث عن قدرتين، "قدرة نحوية" و"قدرة تداولية" على أساس أن القدرة الثانية مفصولة فصلاً تاماً عن القدرة الأولى وعلى أساس أن القدرة الأولى وحدها يمكن أن تتخذ موضوعاً للدرس اللغوي.

(ب) أمّا في التيار الوظيفي فلا تمييز بين قدرة نحوية وقدرة تداولية وإنما هي قدرة تواصلية واحدة تضم إضافة إلى معرفة النسق اللغوي في حدّ ذاته معارف أخرى سبق أن أشرنا في فقرة سابقة إلى طبيعتها وهي المعارف السياقية الآنية والمعارف السياقية العامة.

في هذا المنظور، يستحضر المتكلم – السامع أثناء إنتاج عبارات لغته أو فهمها كل هذه المعارف وإن كان استحضارها يتفاوت باختلاف موقف التواصل

وملابساته ونمط الخطاب المنتج، وإن كانت المعرفة النحوية الصرف تقوم بالـــدور المركزي في حالات التخاطب العادية.

7.1 – الأداتية وبنية اللغة

لكل المبادئ الستة التي عرضنا لها في الفقرات السابقة أهميتـــها في تعريـــف المنحى الوظيفي في الدّرس اللغوي وفرزه عن المنحى الصوري. إلاّ أن أهم مبادئ المنحى الوظيفي على الإطلاق هو ماله صلة بعلاقة أداتية اللغة وبنيتـــها، بعلاقـــة وظيفة التواصل بالنسق اللغوي.

1.7.1– مشروعية الوظيفة

ترمي كل النظريات اللغوية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها، حديثة كانت أم قديمة، إلى دراسة بنية اللغة مستويات ومكونات وعلائق.

إذا كان هذا هو المرمى الأساسي فلا مشروعية للحديث عن الوظيفة إلا إذا كانت تؤثر تأثيراً دالاً في البنية.

حول مشروع الأخذ بالوظيفة في الدرس اللغوي، انقسمت الآراء بين مـــن ينكرها ومن يقول بها ويدافع عنها.

(أ) أهم ما يدفع به من ينكر مشروعية الأخذ بالوظيفة في الدرس اللغوي أن بنية اللغة نسق مجرّد كما سبق أن أشرنا إلى ذلك تحكمه مبادئه وقواعده الخاصـــة ويتسنى بالتالي لدراس اللغة أن يصفه في معزل تام عن أي شيء آخر كما يتســـنى لعالم الإحياء أن يصف مكونات القلب وبنيته في استقلال عـــن وظيفـــة ضـــح الدم[3].

(ب) أما أهم ما يحتجّ به القائلون بمشروعية الأخذ بالوظيفة فهو أن بنية اللغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التواصل وأهدافه ومختلف أنماطه.

2.7.1 – البنية والتواصل الأمثل

من المعلوم أن عملية التواصل تقتضي ثلاثة عناصر أساسية: متكلّماً ومخاطبـــاً وخطاباً ينتجه المتكلم ويؤوّله المخاطب كما تُوضح ذلك الترسيمة التالية:

(15)

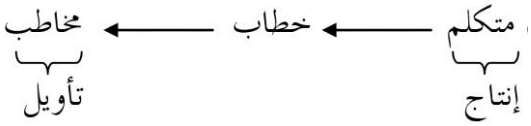

تكون عملية التواصل "ناجحة" إذا خلا الخطاب من كل ما يمكن أن يحول بين المخاطب وبين تأويله وهو ما يسعى المتكلم في تحقيقه (في حالات التواصل العادي).

يمكن إرجاع العوائق البنيوية إلى ما ينتج عن ثلاث عمليات هي الحذف والإضافة والنقل.

(ا) من أمثلة العوائق الناتجة عن الحذف الجملة (16 ب) في مقابل الجملة (16 أ):

(16) أ – خالد، قابلته

ب –؟؟ قابلته

لأي خطاب عادي ركنان أساسيان: الخطاب ذاته (جملة أو مجموعة جمل) وما يحيل على "مجال الخطاب". هذان الركنان متوافران كلاهما في الجملة (16 أ) كما توضح ذلك الترسيمة (17):

(17)

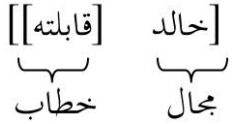

ما يهمنا هنا هو أن الركن الأول ضروري لإنجاح عملية التواصل خاصة في بدايتها حيث لا قرينة مقالية أو مقامية تؤشر إلى مجال الخطاب.

الجملة (16 ب)، إذن، باعتبارها جملة ابتدائية في عملية التواصل جملة غير مقبولة من شأن المخاطب أن يردها على المتكلم مطالبا إياه بتحديد مجال خطابه كما يبين ذلك الحوار التالي:

(18) أ– من الذي قابلته؟

ب – خالد

(2) ومن الإضافات المخلة بالتواصل تعدّد الإدماج في نفس الجملة كما هو الشأن في الجملة (19) حيث يتكرّر إدماج عبارات موصولية:

(19) قابلت الرجل الذي اشترى السيارة البيضاء التي باعها جارنا لصاحب المقهى الذي يوجد بشارع محمّد الخامس.

الجملة (19) مثال للتراكيب التي يصعب على المخاطب تحليلها وفهمها دون عناء في مقابل الجمل التي من قبيل (20).

(20) قابلت الرجل الذي اشترى السيارة البيضاء.

إنها السيارة التي باعها جارنا لصاحب المقهى الموجود بشارع محمّد الخامس.

(3) من غير النادر أن ترد بعض المكونات محتلة لموقع غير موقعها الأصلي نتيجة عملية نقل معينة. أغلب النقول تكون مبرّرة تداوليا كما سنرى في مبحث لاحق إلا أن منها ما يتسبّب في "التشويش" على عملية التواصل خاصة شق التأويل منها.

سنكتفي بمثالين اثنين للنقول "المشوشة" وهما ما نجده في الزوجين الجمليين التاليين.

(21) أ – إن خالدا شاعرٌ ملهم وهو ما يُقرّ به الكلّ.

ب – إن خالداً شاعر – وهو ما يقر به الكل – ملهم.

(22) أ– بصراحة، لم تعد تروقني تصرفات هند.

ب – لم تعد تروقني تصرفات هند بصراحة.

تتضام عناصر الخطاب عامة في شكل مجالات تتكوّن من رأس وفضلة ومحدّد. أهم المجالات مجال الجملة الذي يرئسه المحمول (فعلا أو صفة أو ظرفا) ومجال المركب الاسمي الذي يرئسه عادة اسم.

ما يهمنا هنا هو أن عناصر المجال تنزع إلى الالتفاف نحو الرأس بحيث لا تقبل إلا بعسر أن يتخللها عنصر أجنبي عن المجال. هذا النزوع يجعل من الجملة (21 أ) جملة أكثر "طبيعية" من رديفتها (21 ب). وتكمن "غرابة" الجملة الأخيرة في كونها ناتجة عن نقل عبارة "وهو ما يقر به الكل" من خارج المجال وإقحامها بين رأس المركب الصّفي وفضلته. هذا الضرب من التراكيب، في مقابل التراكيب التي من قبيل (21 أ)، يكون تأويله عادة أعسر.

بيّنا في مكان آخر (المتوكل 2005 ب) أن اللغة العربية تنتمي إلى نمط اللغات "شفافة التركيب" (في مقابل نمط اللغات "كاتمة التركيب").

خاصية هذا النمط من اللغات أنها تنزع إلى فصل المجال العلاقي عن المجال التمثيلي في مستوى البنية الصرفية- التركيبية وتقديم المجال الأول على المجال الثاني كما في الترسيمة التالية:

(23) [مجال علاقي [رأس] مجال تمثيلي].

تتحقق في المجال العلاقي القوة الإنجازية ومختلف السمات الوجهية والمكونات الحاملة لإحدى الوظيفتين البؤرة والمحور بينما يُترك مجال ما بعد الرأس لإيواء المكونات التي لا سمة علاقية لها.

فيما يخص مثالينا (22 أ) و(22 ب)، يلاحظ أن المثال الأول تتصدّره العبارة الإنجازية "**بصراحة**" في حين أن هذه العبارة نجدها "مزحلقة" إلى مجال ما بعد الرأس في المثال الثاني. ومن الواضح أن زحلقة العبارة الإنجازية تجعل من المثال الثاني جملة ذات مقبولية دنيا إذا قيست بالجملة (22 أ) حيث تحتل العبارة الإنجازية الموقع المعدَّ لها.

3.7.1 - البنية وأهداف التواصل

يرمي المتكلم من وراء خطابه إلى تحقيق هدفين أساسين: إمّا إضافة معلومة غير متوافرة في مخزون المخاطب أو تعويض إحدى معلومات المخاطب بمعلومة يعتقد المتكلّم أنها المعلومة الواردة.

(أ) يظل المكون الحامل للمعلومة المراد إضافتها إلى مخزون المخاطب محتلا لموقعه "الأصلي" داخل الجملة لا يميزه عن باقي المكونات إلاّ نبْرُه كما هو الشأن في الجملة (24 ب) باعتبارها جواباً للجملة (24 أ):

(24) أ - من زُرتَ؟

ب - زرت هنداً.

(ب) أمّا حين يكون الخطاب مقصودا به تقييد معلومة من معلومات المخاطب أو تصحيحا فإن المكون الحامل للمعلومة المقيّدة أو المصحّحة يرد مصحوباً بإحدى أدوات التقييد أو متصدّرا للجملة أو "مفصولا". من أمثلة ذلك:

(25) أ - لقد زرتَ عائشة وهنداً

ب – ما زرت إلا هنداً
ج – إنما زرت هنداً
(26) أ – بلغني أنك زرت عائشة
ب – هنداً زرت (لا عائشة)
ج – التي زرتها هند
د – ما عائشة زرت بل هندا.

هذه الأمثلة تبين بوضوح أن خصائص البنية الصرفية – التركيبية للعبارة اللغوية مرتبطة ارتباط تبعية بوظيفة التواصل خاصة بالغرض التواصلي المستهدَف.

4.7.1 – البنية وأنماط التواصل

للخطاب أنماط مختلفة كما هو معلوم كالخطاب العلمي والخطاب الفني والخطاب الحجاجي والخطاب السردي وغير ذلك.

ويحدّد نمط الخطاب تضافر مجموعة من الوسائط أهمها أربعة هي: موضوع الخطاب وهدفه وبنيته وأسلوبه. ما نريد أن نشير إليه هنا هو أن موضوع الخطاب وهدفه يحدّدان بنيته وأسلوبه. بتعبير آخر، يأخذ الخطاب البنية والأسلوب اللذين يناسبان ويخدمان موضوعه وهدفه. فليس للخطاب الحجاجي البنية والأسلوب اللذين للخطاب السردي أو الخطاب الوجداني.

ليس هنا مجال التفصيل في بنية وأسلوب مختلف أنماط الخطاب. نكتفي إذن بالتذكير بما أوردناه في مكان آخر (المتوكل 2001 و2003) عن خصائص الجملة النمطية في الخطاب السردي حيث مثلنا لها بالترسيمة (27):

(27) [خب [Ø[فعل ماض (س$_1$) محور (س ن) بؤرة جديد]]].

ما يُفاد من الترسيمة (27) الأمور التالية:

(1) بينما يكون المستوى العلاقي غنيّا إنجازاً ووجها في فروع الخطاب الأدبي الوجدانية مثلا نجده يتسم بفقر ملحوظ في الخطاب السردي الصرف، الخطاب الذي ينأى فيه السارد عن خطابه ويحتفظ بالحياد التام إزاء فحواه[4].

أهم مظاهر هذا "الفقر" العلاقي انعدام السمات الوجهية (الذاتية منها خاصة) وانحصار السمات الإنجازية في الخبر. فيما يخص هذه السمات، يجب أن

نشير إلى أن القوة الإنجازية المواكبة للخطاب السردي الصّرف قوة إنجازية صرفية بالأساس إذ من النادر جدّا أن نجد في هذا النمط الخطابي ظاهرة ما يُسمّى "الاستلزام الحواري".

(2) مكونات الخطاب السردي جُمَل فعلية محمولها فعل دال على حدث ماض تام بعكس ما نجده في الخطاب الوصفي مثلاً حيث الجمل جُملٌ صِفية أو اسمية سمتها الجهيّة الغالبة سمة الدوام والثبوت.

(3) فحوى الخطاب السردي يتسم غالبا بالجدّة وتكون المعلومة الجديدة معلومة يحملها أحد عناصر الجملة أو الجملة رمّتها.

8.1- الأداتية وتطور اللغة

إذا ثبت لدينا أن وظيفة التواصل تتحكم بقسط وافر في بنية اللغة تزامنيّا فإنه يُصبح من المنطقي أن نتوقع أنها تسهم أيضا في تطورها.

بيّنا في مكان آخر (المتوكل 2005 ب) أن بنية اللغات تنزع إلى الشفافية وأن هذا النزوع هو الأصل لأنه يخدم التواصل ونجاحه.

وتكمن الشفافية في الفصل الصرفي – التركيبي بين المجال العلاقي (التداولي) والمجال التمثيلي (الدّلالي) وفقاً للترسيمة (14).

قد يطرأ على بنية اللغة عبر تطورها ما يفقدها شفافية بنيتها أو بعضاً من هذه الشفافية فينمحي الفصل بين المستويين العلاقي والتمثيلي إلا أنها سرعان ما تبدأ في السعي في استعادة شفافيتها المفقودة تحاشياً للتعتم المخل بالتواصل كما يتضح من الترسيمة التالية:

(28)

شفافية	← كتامة ←	شفافية
فصل التداول عن الدلالة	تداول ودلالة	فصل التداول عن الدلالة

من أمثلة هذا المسلسل التطوري ثلاثي المراحل المثال التالي:

(أ) مرّ بنا أن الجملة الواردة في بداية الخطاب تنبني عامة على مكونين مكون

دال على مجال الخطاب ومكون يليه يدل على فحوى الخطاب وفقاً للترسيمة (17) المكررة هنا اللتذكير:

(17)

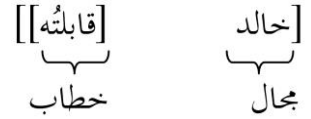

(ب) بكثرة الاستعمال وتكراره ينزع المكون الخارجي إلى الاندراج داخل الخطاب ذاته فينتج عن ذلك تراكيب ما أسماه النحاة العرب القدماء "الاشتغال". بهذا الاندراج تنقلب التراكيب التي من قبيل (29 أ) إلى التراكيب التي من قبيل (29 ب):

(29) أ – هند، أحببتها

ب – هنداً أحببتها.

(ج) بامتصاص المكون الدّال على مجال الخطاب داخل الخطاب ذاته تصبح اللغة فاقدة القدرة على التمييز بين الخطاب ومجاله ممّا يخل بعملية التواصل. وهذا وضع شاذّ لا يمكن أن يطول لذلك تعود اللغة إلى إفراز التراكيب الأصلية المطابقة للترسيمة (17).

وقد يتزامن التركيبان في حقبة معينة إلا أن التركيب الثاني غالباً ما يتدرّج نحو الانقراض كما حصل في اللغة العربية الفصحى المعاصرة حيث لا نكاد نعثر على ما يُسمّى بتراكيب "الاشتغال".

9.1 – الأداتية والكليات اللغوية

لكل نمط من اللغات خصائصه التي ينفرد بها وتميزه عن غيره من الأنماط وتتطلب أن يوضع لكل نمط نحوه الخاص. إلاّ أن للسان الطبيعي خصائص عامة تتقاسمها اللغات على اختلاف أنماطها وهو ما يسمى "الكليات اللغوية".

إذا كانت الكليات اللغوية في النظريات اللسانية ذات المنحى الصوري كليات صرفية – تركيبية ودلالية فإنها تجمع في النظريات اللسانية الوظيفية بين الوظيفة والصورة، بين بنيات معينة وما تسخر هذه البنيات لتأديته من أغراض تواصلية. بتعبير أدق، يمكن القول إن ما يجمع بين اللغات مجموعة من الوظائف تأتلف اللغات أو تختلف في التراكيب التي يُتوسَّل بها في تحقيق هذه الوظائف.

مثال ذلك أن تصحيح المعلومات الذي مرّ بنا وظيفة من الوظائف الكلية تتحقق حسب أنماط اللغات إمّا عن طريق الرتبة أو عن طريق صُرفات معينة أو بواسطة تراكيب مخصوصة ("الفصل" أو "شبه الفصل" مثلاً).

10.1 – الأداتية واكتساب اللغة

يُفطر الطفل باعتباره كائنا بشريّا على مجموعة من المبادئ العامة – هي ما أسميناه الكليات اللغوية – تمكّنه بمعونة محيطه من اكتساب لغة معينة، لغة العشيرة اللغوية التي ينمو فيها.

حسب المقاربة الوظيفية، لا يكتسب الطفل قدرة لغوية محضة بل قدرة على التواصل مع محيطه الاجتماعي، لا يتعلم أصوات لغته وقواعد صرفها وتركيبها بل يتعلم معها ما تؤديه من أغراض تواصلية.

بتعبير آخر، يكتسب الطفل في محيط اجتماعي معين نسقين مترابطين، نسق اللغة ونسق استعمالها معاً. يستضمر الطفل أثناء عملية الاكتساب قواعد لغته ويستضمر في ذات الوقت ما يحكم استعمالها في مقامات التواصل. يختزن متعلم اللغة العربية مثلاً قاعدة نقل أحد مكونات الجملة إلى الموقع الصدر ويختزن معها في وقت واحد أنها تجرى في موقف معين، حين يكون المقصود من التواصل تصحيح إحدى معلومات المخاطب.

2– أداتية اللغة وصياغة النحو

يتوجب في صياغة الأنحاء أن يستجيب لمجموعة من الشروط والمعايير أهمها معيار الانسجام (أو عدم التناقض) بين "الجهاز الواصف" والمبادئ المنهجية المتبناة داخل نفس النظرية.

1.2 – مفهوم النحو

لا ينطبق مصطلح "النحو" على مفهوم واحد بل على عدّة مفاهيم أهمها أربعة: **أوّلا**: النحو في مقابل اللسانيات، **وثانيا**: النحو باعتباره فرعا من فروع الدرس اللغوي **وثالثا**: النحو باعتباره نمذجة صورية للواقع اللغوي **ورابعا**: النحو بالمعنى الواسع أي النظرية.

1.1.2 – النحو / اللسانيات

دأب المشتغلون بتاريخ الدرس اللغوي على التمييز بين المرحلة القديمة، مرحلة الدراسات النحوية، والمرحلة الحديثة، مرحلة اللسانيات.

إذا كان الاتفاق حاصلاً على التمييز بين هاتين المرحلتين الكبريين فإنه حاصل كذلك على جعل نشأة اللسانيات مطابقة لظهور كتاب ديسوسير الشهير إلاّ أن قلة من مؤرّخي اللسانيات تدرج في المرحلة الثانية الدراسات اللغوية التاريخية – المقارنة التي ازدهرت في القرن التاسع عشر.

الفرق بين الدراسات اللغوية القديمة والدرس اللساني الحديث فرق هام ومن الوضوح مالا يدع مجالاً لمجادل. والقفز على هذا الفرق البين والحديث عن المرحلتين كأنهما شيء واحد لا يمكن أن يكون إلاّ خطأ إبستمولوجيا فادحاً.

من الممكن أن نُرجع الفرق بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث إلى أربعة محاط: ظروف الإنتاج والموضوع والهدف والمنهج.

(أ) من حيث ظروف الإنتاج، توافر للسانيات من المحيط العلمي ومن الاستفادة من مختلف العلوم ما لم يتح للدرس اللغوي القديم وإن كان له أيضاً محيطه الفكري والثقافي الخاص به. ممّا أفادت منه اللسانيات كما هو معلوم الفلسفة والمنطق والرياضيات الحديثة وعلم النفس والاكتشافات التقنولوجية كالحاسوبيات.

(ب) من حيث موضوع الدراسة لم يجاوز الفكر اللغوي القديم حدود اللغة الواحدة والتقعيد لهذه اللغة الواحدة (الهندية أو العربية أو الفرنسية مثلاً) في حين أن موضوع اللسانيات هو اللغات على اختلاف أنماطها أو بالأحرى الملكة اللسانية التي تتميز بها الكائنات البشرية.

(ج) كان الهدف الأساسي من الدراسات اللغوية في القديم تعليم اللغة والحفاظ عليها من أن يشوبها لحن أهلها أو الواردين عليها. في مقابل هذا، تسعى اللسانيات عبر دراسة مختلف أنماط اللغات إلى إقامة "نحو كلي" يضطلع برصد خصائص اللسان الطبيعية بوجه عام.

(د) يقوم النحو القديم على أوصاف متفرقة لأبواب مختلفة في الغالب الأعم. هذا لا يعني بحال أن روح التنظير غير موجودة عند قدماء اللغويين إنما يعني أن منهج اللسانيات منهج مغاير يقوم على بناء نماذج خاضعة لقواعد الإستنباط وقوانين الصورنة العلمية وقابلة لأن تُرَازَ حاسوبيّاً.

بيّنا ودافعنا في مكان آخر (المتوكل 1982) عن موقفنا من الفكر اللغوي القديم وتصوّرنا لما يمكن أن يقوم بينه وبين اللسانيات الحديثة من علاقة وهو التصور الذي يمكن أن نلخصه كالتالي:

ما رصدناه وما يمكن أن يُرصد من فروق بين هذين الفكرين لا يعني أن هذه الفروق مهما بلغ عمقها تفصل اللسانيات عما سبقها فصل قطيعة.

سنعود إلى هذه القضية الكبرى في الفصل الثالث لما لها من أهمية بالنظر إلى ابستمولوجيا الدرس اللغوي وتاريخه.

2.1.2 – النحو فرعاً

يطلق مصطلح النحو كذلك على فرع من فروع الدرس اللغوي قديمه وحديثه يختص بالتركيب أو بالصرف أو يشملهما معاً.

مثال ذلك كتب النحو العربي نثراً كانت أم نظماً. إلاّ أن النحو بهذا المعنى يحيل في النظريات اللسانية الحديثة على مستوى من مستويات التمثيل (أو التحليل). ويكون مستوى التحليل هذا تارة محصوراً في التركيب وتارة جامعاً بين الصرف والتركيب في النظريات التي لا تفصل بينهما.

وتجدر الإشارة إلى أن النحو باعتباره مستوى تحليليّاً يتعالق مع مستويات أخرى كالمستويين الصوتي والدلالي داخل جهاز واصف واحد كما سيتبين لنا في الفقرة الموالية.

3.1.2 – النحو النموذج

أحدث استعمالات مصطلح النحو وأكثرها انتشاراً الآن في الأدبيات اللسانية إطلاقه على الجهاز الواصف نفسه. وقد يتوسَّع في ذلك فيطلق هذا المصطلح باعتباره اسما علماً على نظرية لسانية بعينها. من أمثلة هذا التوسّع "النحو التوليدي

التحويلي" و"النحو المعجمي الوظيفي" و"نحو الأحوال" و"النحو المركّبي المعمّم" و"النحو الوظيفي".

مرّ بنا أن منهجية الدرس اللساني الحديث تقوم على صياغة نموذج مصورن لقدرة المتكلم – السامع اللغوية / التواصلية.

مرت هندسة النموذج بمرحلتين:

(أ) في المرحلة الأولى، كان النموذج ينبني على مجموعة من "المكونات" كالمكون التركيبي (أو الصرفي – التركيبي) والمكون الدلالي والمكون الصوتي يحدّد عددها عددُ المستويات التمثيلية المقترحة وتربط بينها علاقات معينة.

(ب) أمّا في المرحلة الثانية فيصاغ النموذج على أساس "القالبية" حيث يتكوّن من مجموعة قوالب ينفرد كل قالب منها بمبادئه وإوالياته الخاصة باعتباره قالباً مستقلاً إلاّ أن هذه القوالب يفضي بعضها إلى بعض فيكون بعضها "دخلا" أو "خرجا" لبعض. من الواضح أن هذه الهندسة القالبية مستوحاة ممن الأنساق المعلوماتية بالإضافة إلى ما توصّلت إليه الدراسات النفسية – اللغوية في موضوع التكوين القالبي للدماغ البشري.

2.2 – مبدأ الانسجام وبناء النحو

من أهم شروط التنظير اللساني (والتنظير العلمي عامة) شرط الانسجام القاضي بأن يصاغ الجهاز الواصف وفقاً لطبيعة النظرية التي تفرزه ولمنطلقاتها المنهجية. بتعبير آخر، يقضي شرط الانسجام ألا تناقض صياغة النموذج ما تتبناه النظرية من فرضيات عامة عن بنية اللغة (ووظيفتها).

يحكم شرط الانسجام صياغة الجهاز الواصف في جانبين أساسيين اثنين: عدد القوالب (أو المكونات) والعلاقات القائمة بينها.

(أ) يتوقع من النظريات اللسانية التي تستبعد أداتية اللغة وتحصر القدرة في القدرة اللغوية الصرف أن يصاغ النموذج فيها اقتصاراً على ثلاثة مكونات (أو قوالب) هي المكون التركيبي – الصرفي والمكون الدلالي والمكون الصوتي وعلى أساس أن المكونين الثاني والثالث مكونان "تأويليان" لا تأثير لهما في المكون

الصرفي – التركيبـــي ذي الاستقلال التام. وحين يضاف في هذه النظريات مكون تداولي فإنه يأخذ الوضع الذي يأخذه المكونان الدلالي والصوتي ويقوم بنفس الدور التأويلي بالنظر إلى البنية الصرفية – التركيبية كما توضح ذلك الترسيمة التالية التي نفترض أنها تمثل بنية النموذج في أي نظرية صورية دون تحديد:

(30)

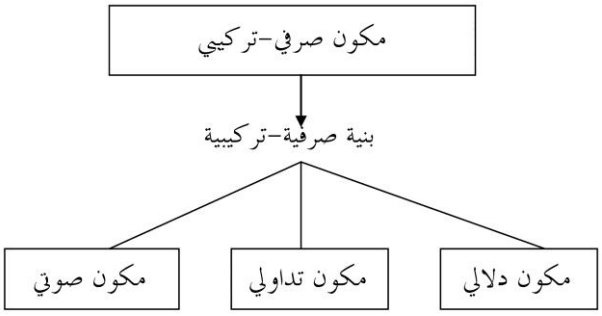

ملحوظة: يمكن أن يجزّأ المكون الصرفي – التركيبـــي إلى مكون قاعدي يعنى بتحديد بنية عميقة ومكون تحويلي ينقلها إلى بنية سطحية كما يحصل في بعـــض النماذج التوليدية – التحويلية.

(ب) أما في النظريات التي تعتمد أداتية اللغة كمنطلـــق منـــهجي أساســـي وتسعى في وصف القدرة التواصلية فيتوقع أن يُصاغ الجهاز الواصف، اســـتجابة لشرط الانسجام، على أساس إضافة مكون تداولي يشكّل مع المكون الدلالي دخلاً للمكونين الصرفي – التركيبـــي والصوتي فتكون الترســـيمة للجهـــاز الواصـــف النمطي في كل نظرية وظيفية هي الترسيمة (31):

(31)

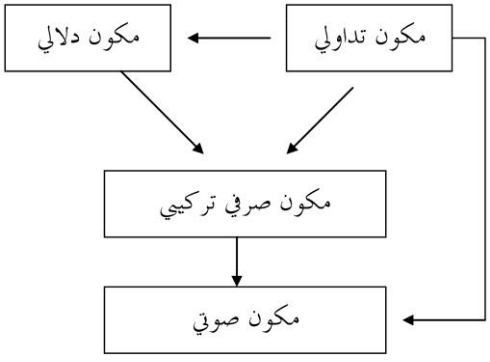

يفاد من هذه الترسيمة أن المكون التداولي يتخذ وضعاً قاعديّا بالنسبة للمكونات الأخرى حيث يُسهم في إمدادها ثلاثتها بما يحتاج إليه اشتغالها من معلومات.

3.2 – وظيفة التواصل وهندسة النحو

لعملية التواصل عامة شقّان اثنان: شق إنتاج وشق تأويل. ينتج المتكلم خطاباً (شفويا أو كتابيّا) يتولى المخاطب تأويله كما يتبين من الترسيمة التالية:

(32)

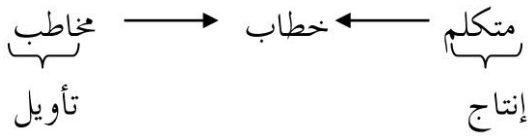

قد تتوقف عملية التواصل عند هذا الحدّ حيث لا ردّ. إلاّ أن الغالب هو أن يردّ المخاطب بخطاب ثان حيث تعكس العملية فيصبح المخاطب متكلماً والمتكلم الأوّل مخاطبا كما تبين ذلك الترسيمة (33):

(33)

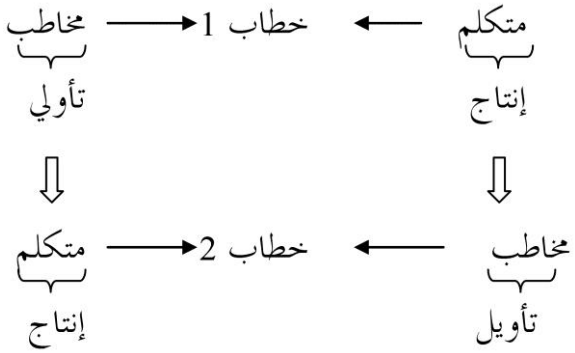

إذا كان إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق مروراً بالصياغة الصرفية – التركيبية وكان تأويله يتخذ الاتجاه المعكوس حيث الانطلاق من المنطوق فتفكيك الصياغة ثم الوصول إلى القصد، فيُتوقع من كل نظرية وظيفية أن تصوغ جهازاً واصفا متكاملاً يفي برصد عمليتي الإنتاج والتأويل معا ويكون بناؤه بالشكل التالي:

(34)

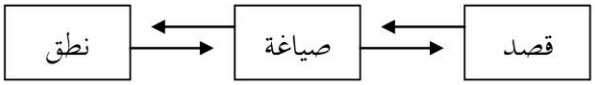

إذا حدّدنا فحوى كل مكون من مكونات الترسيمة (34) يمكن القـــول إن بناء النموذج النمطي في النظريات الوظيفية هو البناء (35):

(35)

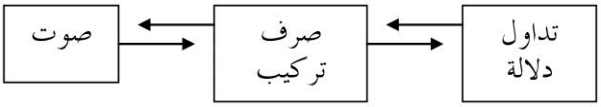

3- الوظيفية بين المفهوم والماصدق

عدد غير قليل من النظريات اللسانية تُنعت بالوظيفية كالمدرســـة الوظيفيـــة الفرنسية (مارتيني) والمدرسة النسقية (هاليـــداي) ومدرســـة بـــراغ (دانـــيش) والتركيبيات الوظيفية الأمريكية (كونو) ونظرية النحو الوظيفي (ديـــك 1997). وهناك نظريات أخرى لا تحمل هذه الصفة إنما تأخذ بنفس المبادئ. مثال ذلـــك "نظرية الأفعال اللغوية" في فلسفة اللغة العادية وما سمّي في حقبة معينة من تـــاريخ النظرية التوليدية التحويلية "الفرضية الإنجازية" (لاكوف). بل إننا نجد في الـــدرس اللغوي القديم إرهاصات واضحة للوظيفية وإن لم نجد فيه استعمال هذا المصطلح.

يثير هذا الوضع التساؤل الأساسي التالي: متى يحق القول عن نظرية ما إنهـــا نظرية وظيفية وما الذي يمكّننا من تقويم النظريات الوظيفية والمفاضلة بينها؟

إسهاماً في الإجابة عن هذا السؤال، نقترح تصوّرا عامّا لمواصفات النظرية الوظيفية المثلى نأمل أن يتيح لنا التعرف على الجوانب الوظيفية في نظرية ما ومدى وظيفيتها.

وبهذا التصور العام نفسه نستطيع أن ننقل ثنائية القديم / الحديث من محور زمـــني يهضم القديم حقه في غالب الأحوال إلى محور معرفي حيث نتبيّن أنه لا توجد قطيعـــة بين النظريات الوظيفية الحديثة والدرس اللغوي العربـــي القديم (باعتباره كلاّ يجمـــع بين النحو والبلاغة والتفسير وأصول الفقه) وأن الفرق فرق درجة لا فرق نوع، فرق يُقاس بمدى الاقتراب من النظرية الوظيفية المثلى ومدى الابتعاد عنها.

1.3 – النظرية الوظيفية المثلى

ما نصطلح عليه بالنظرية الوظيفية المثلى هنا هو مجموعة من المواصفات نستخلصها ممّا تطمح إليه النظريات ذات المنحى الوظيفي وتجتهد في تحقيقه أو في تحقيق القسط الأوفر منه.

من هذه المواصفات ما يتعلق بالمنطلق والهدف ومنها ما يخص طريقة النمذجة.

1.1.3 – المنطلق

نستطيع أن نقول إنّ النظرية الوظيفية المثلى، من حيث المنطلق، هي النظرية التي تجمّع المبادئ المنهجية العامة العشرة التي عرضنا لها في الفقرات 1-10 السابقة.

إنها، بتعبير أدق، النظرية التي تنطلق من مبدإ أداتية اللغة مُرجعة وظائفها الممكنة إلى وظيفة التواصل وتؤسس على هذا المبدأ وصف بنية اللغات صرفاً وتركيباً وصوتاً وتطورها. وهي كذلك النظرية التي تجعل من وظيفة التواصل أساساً للبحث في إشكالات التنظير اللساني الكبرى كإشكال اكتساب اللغة وإشكال الكليات اللغوية.

2.1.3 – الهدف

من شروط ولوج الدرس اللغوي حظيرة التنظير اللساني العلمي التخلي عن – أو على الأقل مجاوزة – الهدفين التقليديين. الوصف المحض لظواهر اللغة والتقعيد للغة تقعيداً تعليمياً يتوخى الحفاظ عليها من اللحن.

الهدف الأساسي الذي ترمي كل نظرية لسانية إلى تحقيقه هو تحصيل ما يسمى "الكفاية". إلى حدّ الآن، كانت الكفاية التي سعت النظريات اللسانية في بلوغها هي الكفاية الكامنة في وصف ظواهر اللغات الطبيعية وتفسيرها. ويمكن – إن لم نقل يجب – في نظرنا أن تجاوز النظرية اللسانية المثلى هذه الكفاية اللغوية الصرف إلى كفاية أبعد وهي ما أسميناه في مكان آخر (المتوكل 2005 ج) "الكفاية الإجرائية".

1.2.1.3 – الكفاية اللغوية

يمكن القول إن مجاوزة كفاية الوصف (التي لم يتعدّها الدرس اللغوي البنيوي التصنيفي والتوزيعي) إلى كفاية التفسير تحصل حين تربط دراسة اللغات بثلاثة أمور أساسية هي: **أولا**: قدرة المتكلم – السامع **وثانيا**: اكتساب اللغة، **وثالثا**: النحو الكلي.

(أ) من أهم وأبرز مظاهر الثورة التي أحدثتها النظرية التوليدية التحويلية في مجال اللسانيات نقل الدرس اللغوي من البحث في المعطيات والوقائع اللغوية التي لا يمكن حصرها وتجميعها بحال إلى البحث في قدرة المتكلم – السامع التي تمكّن من إنتاجها وفهمها.

ويُشترط في النظرية الوظيفية المثلى أن توسّع هذه القدرة بالأخذ بعين الاعتبار طاقات ومعارف أخرى إضافة إلى الطاقة والمعرفة اللغوية (النحوية) الصّرف.

(ب) من قدرة المتكلم – السامع التواصلية ما هو فطري غير ناتج عن تعلم وما هو مكتسب يتعلمه الطفل تعلّما بمعونة ما فطر عليه وما يلقنه إياه محيطه اللغوي – الاجتماعي.

في النظرية الوظيفية المثلى، يُعدُّ ما يفطر عليه الطفل وما يتعلمه مجموعة أزواج من البنيات والوظائف.

(ج) أعلى أهداف التنظير اللساني العلمي مجاوزة البحث في القدرة الخاصة للغة معينة إلى استكناه الملكة اللسانية العامّة المتوافرة لدى الكائن البشري. لبلوغ هذا الهدف، تسعى النظريات اللسانية على اختلاف مشاربها في بناء نحو كليّ تتفرع عنه أنحاء خاصة للغات معينة أو لأنماط معينة من اللغات.

دافعنا في مكان آخر (المتوكل 2003) عن أطروحة ظلّت مستبعدة وهي أن الكلية لا تناقض الوظيفية وأنه من الممكن الحديث عن نحو كلي وظيفي وبيّنا في معرض الدفاع عن نفس الأطروحة أن ما يجب أن تسعى في بلوغه النظرية الوظيفية المثلى هو بناء نحو كلي وظيفي يكون بالإمكان إدراجه في نظرية وظيفية تواصلية عامة تتضمن وتحكم جميع أنساق التواصل باختلاف قنواته (اللغوية وغيرها).

2.2.1.3 – الكفاية الإجرائيّة

مرت اللسانيات الحديثة بمرحلتين أساسيتين اثنتين: مرحلة تصنيفية محض تتمثل في اللسانيات البنيوية والتوزيعية خاصة ومرحلة تنظيرية بدأت كما هو معلوم بظهور النظرية التوليدية التحولية.

بعد استكمالها لأدوات التنظير العلمي وإواليات التحليل وبناء أجهزة وصف كافية نظن أن النظريات اللسانية معدّة لأن تجاوز حقل وصف وتفسير الظواهر اللغوية إلى حقل آخر أعم هو حقل ما يمكن تسميته "القطاع الاقتصادي-الاجتماعي".

مقصودنا هنا هو مجموعة مجالات التواصل التي تستخدم فيها اللغة إمّا كليّا كالترجمة بمختلف أنواعها (البشرية، الآلية، الفورية...) أو جزئيا (الأشرطة السينمائية، الأغاني...). ومما يدخل في هذا الحقل نفسه الاضطرابات اللغوية الراجعة إلى أمراض نفسية أو عقلية. بل إنه من الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك والقول إن النظريات اللسانية – أو بعضها على الأقل – معدّة الآن لأن تلج كذلك الأنساق التواصلية التي لا تستخدم اللغة كالإيماء والرسم والأفلام الصامتة والقطع الموسيقية "الصامتة".

إذا نحن آمنا بأن للتواصل بمختلف قنواته اللغوية وغير اللغوية نسقا عامّا موحّدا وبأن النظريات اللسانية قادرة على وصف هذا النسق، أصبح من المنتظر من النظرية الوظيفية المثلى أن تحصّل كفايتين اثنتين، **كفاية لغوية وكفاية إجرائية**، كفاية وصف ظواهر اللغة وتفسيرها (بالطريقة الآنفة الذكر) وكفاية الإسهام في جانب مهم على الأقل من قطاعات التواصل الاجتماعية-الاقتصادية التي تستخدم اللغة بكيفية من الكيفيات.

3.1.3 – النمذجة

من المعلوم علمَ بداهة أن المنطلق المنهجي والهدف المتغيّى يحدّدان الوسيلة. فإذا كان منطلق النظرية الوظيفية المثلى أداتية اللغة وتبعية بنيتها لوظيفة التواصل وكان هدفها إحراز الكفاية اللغوية والكفاية الإجرائية معاً يصبح من المتحتم على

هذه النظرية، بمقتضى مبدإ الانسجام الآنف ذكره، أن تصوغ جهازها الواصف بحيث يستجيب لمنطلقها المنهجي وهدفها المزدوج.

من المؤمّل أن تبني النظرية الوظيفية المثلى جهازها الواصف على أساس المتطلبات التالية:

(أ) يقتضي تحصيل الكفاية اللغوية أن تكون للجهاز الواصف:

(1) **أولا**: خاصية توافر مكون (أو قالب) تداولي مفصول عن مكون الدلالة أو مضموم إليه؛

(2) **ثانيا**: خاصية تحتية المكونين التداولي والدلالي بالنظر إلى المكونين الصرفي – التركيبي والصوتي المسؤولين عن تسطيح العبارة اللغوية كما يتبين من الترسيمة (31) والترسيمة (35)؛

(ب) يستلزم بلوغ الكفاية الإجرائية أن يتم بناء الجهاز الواصف على أساس أن يُحرزَ انطباقية قصوى لا في مجال اللغات فحسب بل كذلك في مختلف "القطاعات" التي تستخدم اللغة.

لتحصيل الانطباقية العامة المرجوة يجب أن يصل فحوى مكوناته إلى أكبر قدر من التجريد فيكون صالحاً للغة وغيرها.

(ج) بتحصيله قدراً معقولاً من التجريد، يُصبح الجهاز الواصف قابلا للاندراج في النظرية الوظيفية العامة التي تفرز وتحكم مختلف أنساق التواصل، اللغوية منها وغير اللغوية؛

(د) من المطامح التي غدا التنظير اللساني يسعى في الوصول إليها كفاية إضافية هي "الكفاية الحاسوبية".

دور بلوغ هذه الكفاية في الواقع دور رَوْزي يمكّن من التأكد من مدى صورنة الجهاز الواصف وإواليات ومدى صحّتها.

2.3 – النظريات الوظيفية: المنجَز والمرتقب

يمكن أن نفترض أن النظرية الوظيفية المثلى التي حددنا معالمها في الفقرات السابقة قائمة من المواصفات يمكن أن نرُوز على أساس مدى إحرازها وظيفية النظريات اللغوية قديمها وحديثها.

1.2.3 – النظريات اللسانية

مر بنا أن أبرز النظريات اللسانية الحديثة التي تنحو منحى وظيفياً هي "النسقية الوظيفية" و"الوجهة الوظيفية للجملة" و"التركيبيات الوظيفية" و"الفرضية الإنجازية" و"نظرية النحو الوظيفي". من هذه النظريات ما توقف كالوجهة الوظيفية للجملة والفرضية الإنجازية ومنها ما لا يزال حاضراً في الحقل اللساني كالنسقية الوظيفية والتركيبيات الوظيفية ونظرية النحو الوظيفي. ومنها ما يشكّل نظرية لسانية قائمة الذات كالنسقية الوظيفية ونظرية النحو الوظيفي ومنها ما هو مدمَج في أحد نماذج النظرية التوليدية التحويلية كما هو شأن الفرضية الإنجازية والتركيبيات الوظيفية.

لن نتوقف هنا عند كل نظرية بعينها وإنما سنكتفي بتمريرها مجموعة بالمواصفات التي حددناها لنتبين أيها أقرب ممّا أسميناه النظرية الوظيفية المثلى من حيث المنطلق والهدف ثم النمذجة.

نريد أن نشير قبل بدء عملية التقويم هذه، مشدّدين الإشارة، إلى أمرين هامّين:

أولهما: أن التقويم لا يعني إلاّ النظريات ذات الطابع الوظيفي الآنفة الذكر **وثانيهما** وأهمهما أنه تقويم نسبي يستمد ورودَه وقيمته من المواصفات التي افترضنا أنها خصائص النظرية الوظيفية المثلى بحيث لا يمكن أن يعد تقويمها مطلقا ولا نهائيا.

1.1.2.3 – التفاوت في المنطلق

تتآسر النظريات اللسانية التي تعنينا هنا في المنطلقات المنهجية الأوّلية. فهي جميعها تؤمن بمشروعية الوظيفة في الدرس اللغوي وأداتية اللغة وتبعية بنية اللغة لوظيفة التواصل كما تؤمن بتأثير المستعملين وسياق الاستعمال في نسق اللغة.

في مقابل هذا التآلف نلاحظ بين هذه النظريات اختلافا يمكن ردّه إلى ما يلي:

(أ) لكل نظرية مصطلحاتها الخاصة بها تفرزها أو تأخذها من الإطار العام الذي تنتمي إليه لكن هذه المصطلحات تحيل في غالب الأحوال على نفس المفاهيم الوظيفية؛

(ب) بالنظر إلى بعض المنطلقات المنهجية التي تتعلق بالكليات اللغوية واكتساب اللغة وتطورها يمكن تقسيم النظريات المعنية بالأمر إلى فئات ثلاث:

(1) ثمة نظريات لم تُعنَ بهذه القضايا أو لم تعطها ما تستحق من عناية وهي النظريات التي ظلت متأثرة باللسانيات البنيوية حيث لا حديث عن الكليات اللغوية ولا بالأحرى عن نحو كلي؛

(2) ومن هذه النظريات ما نحا منحى وظيفيا لكن ظل يتبنى الموقف الأصلي من القضايا الثلاث. وذلك ما حصل في فروع النظرية التوليدية ذات الاتجاه التداولي الوظيفي كالفرضية الإنجازية والتركيبيات الوظيفية التي لم تعد النظر، فيما نعلم، في قضايا اكتساب اللغة والكليات اللغوية والنحو الكلي من منطلق وظيفي؛

(3) أما الفئة الثالثة فتمتاز بتجميع المنطلقات الوظيفية العشرة كلها مع مقاربة قضايا الاكتساب والكليات والنحو الكلي على أسس وظيفية. أبرز مثال لهذه الفئة، فيما نعلم، نظرية النحو الوظيفي؛

(ج) بعد حقبة من الزمن غير قصيرة ظل فيها الدرس اللغوي مرتهنا بمفهوم "التزامنية" السوسيري، عادت اللسانيات الحديثة إلى الدراسة التقارنية لكن على أساس مفاهيم جديدة كمفهوم "الوسائط" الذي استخدمته النماذج الأخيرة في النظرية التوليدية التحويلية. وظهر في نفس الإتجاه ما سُمِّي "اللسانيات التنميطية" التي تتغيى، في إطار وصفي صرف، تصنيف اللغات على أساس معايير بنيوية كالرتبة مثلاً.

ما يلحظ في هذه الأدبيات أن مقاربة القضيتين المتلازمتين قضية التنميط وقضية التطور، ظلت مقاربة صورية والملاحظ، أيضا، أن النظريات الوظيفية لم تعن كبير عناية بهاتين القضيتين المركزيتين باستثناء نظرية النحو الوظيفي التي جعلت من مراميها الكبرى تنميط اللغات ورصد تطورها من منظور ترابط البنية والوظيفة وتبعية الأولى للثانية.

2.1.2.3 – التفاوت في الهدف

تسعى النظرية الوظيفية المثلى، كما رأينا، في مجاوزة كفاية الوصف إلى تحقيق كفاية التفسير ومن المفروض أن تسعى كذلك وبعد ذلك في تحصيل مـــا أسميناه الكفاية الإجرائية.

ممّا لا يمكن إنكاره أن النظريات الوظيفية – أو بعضها على الأقل كنظريـــة النحو الوظيفي – قد بلغت مبلغا معقولاً في سعيها نحو إحـــراز كفايـــة التفســـير بربطها دراسة اللغة بقضايا الاكتساب والكليات اللغوية والنحو الكلي وبولوجها مجالي التنميط ورصد التطور.

أما السعي في تحصيل الكفاية الإجرائية فما زال متفرقا يتلمّس الطريق. مـــن الجهود في هذا الاتجاه ما قيم به في مجال الترجمة في إطار النظرية النسقية ونظريـــة النحو الوظيفي وما قيم به في مجال الاضطرابات اللغوية والتواصـــل الإشـــاري في إطار نظرية النحو الوظيفي.

قد سبق أن أشرنا إلى أن النظريات اللسانية الحديثة تصبو إلى روز إواليـاتهـــا ومدى صورنتها وصحتها عن طريق الحوسبة وهو ما يسمّى "الكفاية الحاسوبية".

فيما يخص النظريات الوظيفية، المثال الذي نعرفه – ولعله المثال الوحيـــد في حقل الوظيفيات – برنامج "بروفكلوت" الذي وضع لحوسبة نظرية النحو الوظيفي وتطبيقها محوسبة في كلّ من مجالي المنطق الوظيفي والترجمة المتعدّدة اللغات.

3.1.2.3 – التفاوت في النمذجة

تناولنا في فقرة سابقة ما يُشترط في نمذجة النظرية الوظيفية المثلى وفقـــاً لمـــا تتبنّاه هذه النظرية من منطلقات وأهداف. ورأينا بتعبير أدق، أن هـــذه الشـــروط تخص عدد مكونات الجهاز الواصف وفحواها وطريقة اشتغال بعضها مع بعض.

نريد الآن أن نحاول الإجابة عن السؤال التـــالي: إلى أي مـــدى اســـتجابت النظريات اللسانية الوظيفية التي تعنينا هنا لهذه الشروط في بناء أجهزتها الواصفة؟

(أ) لنذكّر أولا بالتمييز داخل النظريات اللســـانية ذات المنحـــى الـــوظيفي بين التي تتخذ إطاراً لها نموذجاً جاهزاً كنظريتي التركيبيات الوظيفيـــة والفرضـــية

الإنجازية والنظريات التي بنت نموذجاً يخصها كنظريتي النسقية الوظيفية والنحو الوظيفي.

(ب) في سعيها في تحصيل الكفاية اللغوية (كفاية التفسير خاصة) يتضمن الجهاز الواصف مكونا وظيفيا قائم الذات في كل هذه النظريات الأربع يتخذ وضع المكون القاعدي بالنسبة للمكونين الصرفي – التركيبي والصوتي في مقابل هذا التآلف من حيث وجود المكون الوظيفي ومن حيث قاعدية اشتغاله، ثمة اختلاف وتفاوت ملحوظان في فحوى هذا المكون. فإذا نحن انطلقنا من أن المكون الوظيفي تام الفحوى يشمل الخصائص الوجهية التي تحدّد مواقف المتكلم من مضمون الخطاب بالإضافة إلى الخصائص الإنجازية (سواء ما يتعلق بالقوة الإنجازية الحرفية أو القوة الإنجازية المستلزمة) والوظائف التداولية (محور / بؤرة أو معطى / جديد) نلاحظ أن هذا الشمول حاصل في النظرية النسقية ونظرية النحو الوظيفي وغير حاصل في التركيبيات الوظيفية حيث التركيز على الوظائف التداولية (وظيفتي المعطى والجديد خاصة) كما نجده غير متوافر في اقتراح الفرضية الإنجازية التي تقصر التمثيل التداولي التحتي على القوة الإنجازية و"الاقتضاء"، أحد مفاهيم ما سُمّي في حقبة معينة "المنطق الطبيعي".

في نفس سياق التفاوت في شمول المكون الوظيفي القاعدي، نلاحظ أن نظرية النحو الوظيفي تتميز بكونها لا تكتفي بثائية المعطى / الجديد (أو المحور / البؤرة) العامة بل تجاوزها فتميز داخل المحور والبؤرة بين عدة محاور وبؤر فرعية. حجتها في هذا التفريع أن ثنائية المحور / البؤرة لا يمكن أن تفي برصد وتفسير الفروق التي نجدها في لغات كثيرة داخل التراكيب المحورية والتراكيب البؤرية نفسها.

من هذا التعدد والاختلاف داخل البنيات البؤرية ما مثلنا له بالتراكيب (24 أ–ب) و(25 أ–ج) و(26 أ–د) الآنف سوقها.

(ج) لا نجد في نماذج النظريات الوظيفية ما يكفل إحراز الكفاية الإجرائية إذا استثنينا محاولتي نظرية النحو الوظيفي التاليتين:

(1) إدخال الخطاب الإشاري كخرج ممكن إضافة إلى الخطابين الملفوظ والمكتوب؛

(2) وصوغ الجهاز الواصف صياغة مزدوجة تمكن من الاضطلاع بعمليتي توليد الخطاب وتحليله وتؤهّله بهذه الإزدواجية لأن يشتغل في الترجمة بكل أنماطها.

ليس من الممكن أن نقيم تراتبية مضبوطة ومدققة للنظريات الوظيفية موضوع الفحص هنا. إنما يمكن أن نستخلص أن أقربها، في الوقت الراهن، إلى ما افترضنا أنها النظرية الوظيفية المثلى هي نظرية النحو الوظيفي.

يدعم هذا الزعمَ تجميع هذه النظرية لأكبر عدد من المنطلقات المنهجية الوظيفية وسعيها في مجاوزة الوصف إلى التفسير الوظيفي بل إلى محاولة ولوج قطاعات اجتماعية – اقتصادية ظلت خارج حيز الدرس اللساني وبناؤها لنحو يجمع بين الوظيفية والصورنة والقابلية للحوسبة ويمثل لا للمعرفة اللغوية فحسب بل كذلك لكل المعارف والطاقات التي تسهم بشكل أو بآخر في عملية التواصل إنتاجا وفهماً.

2.2.3 – الدرس اللغوي القديم

يقف المقومون للدرس اللغوي القديم عامة (عربيّا كان أم غير عربي) موقفين.

منهم من يؤمن بألاّ فرق يوجد بين القديم والحديث وأن القديم يُنَادُّ الحديث إن لم يكن يفضُله ولكنه يرفض إخضاع القديم لمعايير تقويم الحديث. ومنهم من يقوّم القديم على أساس ما يشترط في الحديث فيرفض القديم جملة وتفصيلا اعتباراً لقصوره العلمي.

الموقف السليم في نظرنا هو الموقف التالي:

إن للدرس اللغوي القديم سماته وخصائصه التي هي ناتج سياقه التاريخي ومحيطه المعرفي. لذلك، تلافيا للإسقاط وللحيف معاً، يجب أن نحكِّم في تقويمنا لهذا النتاج ما نحكّمه في تقويم النظريات اللسانية الحديثة خاصة معايير علوم العصر وتقنياته. إلاّ أن هذا التباين، بلغ ما بلغ، لا يرفع فيما يخصّنا، وجود مفاهيم ومقاربات وظيفية في الدرس اللغوي القديم وإن سميت بمصطلحات معارف ذلك العهد.

سنحاول في الفصل الثالث، جاعلين نصب أعيننا الفارق التاريخي والمعـــرفي، رصد وتتبّع معالم المنحى الوظيفي الذي يتخلّل الدرس اللغوي العربـــي القديم نحواً وبلاغة وتفسيراً وأصول فقه.

خلاصة

للمقاربة الوظيفية للغات الطبيعية، في مقابل المقاربة الصـــورية، منطلقـــات منهجية وأهداف على أساسها تصاغ الأجهزة الواصفة.

نفترض أن المقاربة الوظيفية المثلى هي المقاربة التي تجمّـــع كـــل المنطلقـــات والأهداف المتوخاة وتبني جهازها الواصف على أساس السعي في مجاوزة كفايـــة الوصف إلى كفاية التفسير وبعدهما الكفاية الإجرائية التي تخوّل ولوجَ القطاعـــات الاجتماعية-الاقتصادية كالترجمة وتعليم اللغات والاضطرابات النفسية - اللغويـــة إضافة إلى وصف اللغات وتنميطها ورصد تطورها.

تظل المقاربة الوظيفية المثلى مطمحاً للنظريات اللســـانية قـــديمها وحـــديثها ومعياراً لتقويمها وروز وظيفيتها بعيداً عن مزالق الحيف أو الإسقاط.

الهوامش

(1) موضوع الوصف في المقاربة الوظيفية ليس الجملة بل هو "الخطاب" باعتباره وحدة تواصلية قائمة الذات سواء أكانت مفردة أم مركبا اسميا أم جملة أم نصّا متكاملاً.
انظر في هذا الصدد (ديك (1997 أ وب) والتوكل (2001) و(2003) و(2005)).

(2) "العوالم الممكنة" من مفاهيم المنطق الحديث ويحيل على الواقع كما يحيل على المتخيّل.

(3) راجع تفاصيل هذا الموقف في (شومسكي (1975)).

(4) يحال السارد في هذا النمط من السرد إلى مجرد "سارد من ورق" كما يسميه بنفنيست (1966).

(5) وضعنا المكون التداولي في الترسيمية (30) بين قوسين للدلالة على أمرين: أولاً: على أنه قد لا يوجد البتة وثانيا على أنه، إن وجد، يظل غير محدّد الفحوى بالقدر المطلوب بحيث يعرف عامة بأنه مكون "نسق الاعتقادات".

الفصل الثاني

الوظيفية في اللسانيات العربية الحديثة

0- مدخل:

اتخذ البحث اللساني في بلادنا مناحي متعددة رادها وأسهم في إغنائها وتطويرها باحثون من مستوى رفيع لم يكتفوا بتطبيق النظريات اللسانية الحديثة على المُعطى اللغوي المحلي بمختلف مكوناته بل اجتهدوا في تطوير تلك النظريات نفسها انتقادا وتعديلاً وإغناءاً.

من أبرز هذه المناحي المنحى البنيوي والمنحى التوليدي – التحويلي والمنحى الوظيفي. وتضاف إلى هذه الاتجاهات اللسانية الصّرف أبحاث كثيرة في مجالات قريبة من اللسانيات أو مثأثرة بمناهجها كالسيميائيات وتحليل الخطاب والشعرية والنقد الأدبي ذي التوجه اللغوي.

لن نتطرق هنا إلى كل هذه الاتجاهات وقيمتها ومدى ما توصلت إليه لشساعتها وعدم معرفتنا لها المعرفة الكافية وإنما سنقصر الحديث على الاتجاه الوظيفي وبالتحديد على نظرية النحو الوظيفي.

خطتنا في هذا الحديث هي: **أولا**: عرض مختصر عن نشأة نظرية النحو الوظيفي وانتقالها إلى العالم العربي وتطورها فيه؛ **وثانيا**: التذكير بأسس هذه النظرية وما أفرزته من نماذج؛ **وثالثا**: تقويم منجزات استخدام هذه النماذج في الحقل العربي خاصة لغات وقطاعات اجتماعية–اقتصادية.

1- المنحى الوظيفي بالمغرب: تذكير وتدقيق

أهم النظريات الوظيفية التي أطرت البحث اللساني العربي، فيما نعلم، ثلاث نظريات: النظرية الفيرثية والنظرية النسقية ونظرية النحو الوظيفي.

فيما يخص النظرية الثالثة، نعلم أنها نشأت بجامعة امستردام في أواخر السنوات السبعين على يد مجموعة من الباحثين يرئسها الباحث اللساني الهلندي سيمون ديك.

كان منطلق النشأة الاقتناع بأن مقاربة خصائص العبارات اللغوية، خاصة منها ما يتضمن وصلاً (بين المفردات أو بين الجمل)، على أساس العلاقات أو الوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) تفضل مقاربتها على أساس المقولات الشجرية كالمركب الاسمي أو المركب الفعلي الذي لا ورود له إلا في بعض اللغات.

في هذه المقاربة أصبح التمثيل التحتي للعبارات اللغوية بنية وظيفية لا ترتيب فيها تتخذ دخلا لمجموعة من القواعد (تختلف باختلاف اللغات) تنقلها إلى بنية سطحية مرتبة.

بفضل تطعيمها بمفاهيم تداولية أخرى (كالقوة الإنجازية وغيرها) وبفضل تطبيقها على لغات متباينة النمط، شجرية وغير شجرية، انتقلت هذه المقاربة العلاقية إلى نظرية وظيفية قائمة الذات.

واكب هذا الاغتناء النظري توسع جغرافي حيث انتقلت نظرية النحو الوظيفي من مسقط رأسها امستردام إلى أقطار أخرى فتكوّنت مجموعات بحث وظيفية في أنتويرب (بلجيكا) ومدريد والرباط ولندن والدانمارك. وبموازاة ذلك دُعي الباحثون الوظيفيون للمشاركة في محافل دولية أوروبية وأمريكية إلى جانب باحثين من مشارب أخرى توليدية – تحويلية وعلاقية وحاسوبية وغيرها للمقارنة بين مقاربات مختلفة لظواهر لغوية مركزية.

في هذا السياق، دُعي المغرب للمساهمة بمدخل عن "النحو الوظيفي واللغة العربية" (المتوكل (2006)) في إعداد الجزء الثاني من "موسوعة اللغة العربية واللسانيات العربية".

وظلت نظرية النحو الوظيفي تكتسب المزيد من الانتشار إلى جانب المزيد من الاغتناء المعرفي بفضل الندوات الدولية التي تُعقد كل سنتين منذ اثنين وعشرين سنة (امستردام (1984)، انتويرب (1986)، امستردام (1988)، الدانمارك (1990)،

انتويرب (1992)، يورك (1994)، قرطبة (1996)، امستردام (1998)، المحمدية (1999)، مدريد (2000)، بني ملال (2001)، امستردام (2002)، أكادير (2003)، خيخون (2004) وسان باولو بالبرازيل (2006)).

دعنا نركز الآن بعض الشيء على انتقال نظرية النحو الوظيفي إلى البلاد العربية.

دخلت هذه النظرية العالم العربي أوّل ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط حيث شُكّلت "مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية". وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة، تسنّى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى جانب مكوناته الأخرى. وقد تم ذلك عن أربع طرق رئيسية هي التدريس والبحث الأكاديمي والنشر وعقد ندوات دولية داخل المغرب نفسه.

(أ) شُرع في تدريس النحو الوظيفي في مستهل السنوات الثمانين بجامعة محمد الخامس بالرباط وبالتحديد في شعبتي اللغة الفرنسية واللغة العربية معاً ثم توسع تدريسه، بفضل الأساتذة اللسانيين المتخرجين من هذه الجامعة، ليشمل جامعات أخرى كجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء والمحمدّية وجامعة مولاي إسماعيل بمكناس وجامعة شعيب الدكالي بالجديدة وجامعة القاضي عياض بمراكش وجامعة ابن زهر بمدينة أكادير وجامعة القاضي عياض بمدينة بني ملال وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان.

وفي السياق نفسه، عمل الأساتذة مفتشو التعليم الثانوي على إدخال النحو الوظيفي إلى هذا القطاع التعليمي الهام عن طريق الكتاب المدرسي إلى جانب النحو العربي القديم والنحو التوليدي – التحويلي.

(ب) أخذت نظرية النحو الوظيفي قسطاً هامّاً من البحث الجامعي بالمغرب حيث هيئت رسائل إجازة وأطروحات دكتوراه لا يستهان بعددها وقيمتها العلمية بجامعة محمد الخامس بالرباط وغيرها من الجامعات المغربية استهدفت وضع أنحاء وظيفية (أو أقساط أنحاء وظيفية) للغة العربية الفصحى أساساً ولدوارجها (المغربية وغير المغربية) وللغات الأمازيغية المغربية وكذلك للغة الفرنسية.

(ج) بموازاة البحث الأكاديمي الصّرف، قام لسانيو "مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية" بأعمال نشرت بالعربية وبلغات أجنبية داخل المغرب (المتوكل (1985) و(1986) و(1987) و(1988 أوب) و(1989) و(1993 أ وب) و(1995) و(1996) و(2001) و(2003) و(2005 ب)، الزهري (1997) و(2005)، البوشيخي (2005) و(2005)، جدير (2005 و(2006) وخارج المغرب (المتوكل (1984) و(1987) و(1988) و(1989) و(1990) و(1996) و(1998) و(1999) و(2004) و(2005 أ وج)، جدير (1998) و(2000) و(2003)).

(د) شارك عدد من اللسانيين الوظيفيين في ندوات النحو الوظيفي الدولية خارج المغرب (الندوات الآنفة الإشارة إليها).

وإلى جانب ذلك عقدت مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية ثلاث ندوات وطنية حضرها باحثون وظيفيون أجانب بجامعة المحمّدية وبني ملال وأكادير، وكان الهدف من تنظيم هذه الندوات هدفين أساسيين: **أولا**، تمكين الأساتذة والطلبة المغاربة من الاطلاع على آخر تطورات نظرية النحو الوظيفي **وثانيا**، مناقشة مدى استثمار هذه التطورات في مقاربة المعطى المحلّي عربياً كان أم غير عربي.

كما عقدت كلية الآداب- عين الشق بالدار البيضاء ندوتين تكريميتين (2000) و(2005) لرائد النحو الوظيفي وضامن استمراريته في العالم العربي د. أحمد المتوكل.

كان المغرب جسراً لعبور النحو الوظيفي إلى أقطار عربية أخرى حيث منه وبفضل المؤلفات والبحوث المغربية دخل الجزائر وتونس وموريتانيا والعراق وسورية بدرجات متفاوتة في التبنّي ورقعة الانتشار.

ولنختم هذا التذكير الوجيز بالقول إن المنحى الوظيفي استطاع أن يحتل موقعه داخل البحث اللساني المغربي الزاخر وأن يعايش باقي مكوناته القديمة والحديثة في سلام نسبي. وأعانه على ذلك، في رأينا، ثلاثة أمور أساسية: **أولا**: اجتهاد الباحثين الذين تبنّوه المستمر، **وثانيا**: انتهاجه نهجاً مغايراً في البحث **وثالثا**: أنه لم يستهدف قط إقصاء المقاربات الأخرى بل، على عكس ذلك، ظل يستفيد

منها رُؤى ونتائج كلما دعت الحاجة واستطاع إلى ذلك سبيلا مؤمنا أشدّ الإيمان بوحدة البحث اللساني ونسبيته وإمكان التحاور الممنهج بين مذاهبه حتى وإن فصل بينها مرور الزمن كما سنرى في فصل لاحق.

2. نظرية النحو الوظيفي: ثابتُ الأُسس ومتغيّر النماذج

نتج عن تمرس نظرية النحو الوظيفي بمعطيات لغات متباينة النمط تطور ملحوظ لكنه مس صياغة النموذج دون الأسس المنهجية.

1.2 – الأسس المنهجية

تختلف النظريات الوظيفية، كما مرّ بنا، في مدى تجميعها للمبادئ الوظيفية العامة العشرة أي في اقترابها أو ابتعادها عما اصطلحنا على تسميته "النظرية الوظيفية المثلى".

وتختلف نفس المبادئ وترتيبها وربط بعضها ببعض حيث نجد نفس المبدإ معبّراً عن مضمونه ومربوطاً بباقي المبادئ الأخرى بطريقة تختلف من نظرية إلى نظرية أخرى.

تجمّع نظرية النحو الوظيفي مضامين المبادئ العشرة كلها لكنها تختص بربط هذه المبادئ بمفهوم الكفاية التفسيرية.

الكفاية التفسيرة في هذه النظرية، كما هو معلوم، ثلاث كفايات مترابطة متكاملة: "**الكفاية التداولية**" و"**الكفاية النفسية**" و"**الكفاية النمطية**".

1.1.2 – الكفاية التداولية

يعرّف ديك (ديك 1997 أ: 13) الكفاية التداولية كالتالي:

(1) "على النحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللغوية **المرتبطة بكيفية استعمال** هذه العبارات وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص **بالقواعد** والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. يعني هذا أنه يجب ألاّ نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة بل على أساس أنها وسائل **يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معيّن في إطار سياق تحدده العبارات**

السابقة وموقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب".

يمكن أن نفرّع عن هذا التعريف العام للكفاية التداولية مسائل أخص هي التالية:

(أ) للعبارات اللغوية صنفان من الخصائص: خصائص مرتبطة بالاستعمال وهي الخصائص الأغلب وخصائص مستقلة عن الاستعمال غير مرتبطة بملابساته.

(1) يحكم اللغة نسقان: نسق لغوي صِرف ونسق استعمال. يتضافر هذان النسقان في تحديد أغلب خصائص العبارات اللغوية وهي ما يسميه ديك "الخصائص المرتبطة بالاستعمال". من هذه الخصائص الخصائص الصرفية والتركيبية والتطريزية التي يحدّدها القصد (القوة الإنجازية) والتي يحددها موقف المتكلم من فحوى خطابه (الوجه).

(2) ثمة صنف ثان من الخصائص – وهو ما أسميناه في مكان آخر (المتوكل (2005 ب)) "التركيب المستقل" – لا يتدخل الاستعمال في تحديده. من هذه الخصائص في اللغة العربية، على سبيل المثال، رتبة المركب الاسمي الفاعل وإعرابه اللذين تسندهما الأداة "**إن**":

(2) أ – هجا الفرزدق جريراً

ب – إن الفرزدق هجا جريراً

انعكاس التمييز بين الصنفين من الخصائص في النحو الوظيفي كالتالي: تحدّد الخصائص المرتبطة بسياق الاستعمال في المكون الصرفي – التركيبي على ضوء ما يتوافر من معلومات في البنية الوظيفية (التداولية والدلالية) في حين تحدّد الخصائص "المستقلة" في المكون الصرفي – التركيبي نفسه.

(ب) تعد العبارات اللغوية، حسب التعريف(1)، وسائل يستخدمها المتكلم لتبليغ أغراض معينة.

وسيلية العبارات اللغوية هذه تستلزم أمرين اثنين:

(1) أن يؤشر في البنية الوظيفية لكل السمات المرتبطة بقصد المتكلم وهي السمات الإنجازية والوجهية كما يؤشر في نفس البنية للوظائف التداولية (محور، بؤرة).

من المطلوب في هذا التأشير أن يكون تامّاً بحيث يجمع بين كل السمات التي من شأنها أن تؤثر في البنية الصرفية – التركيبية. فلا يسوغ، مثلا، أن يُكتفى بالمحور والبؤرة كوظيفتين تداوليتين عامتين في حين أن التراكيب المحورية والبؤرية متعددة. لذلك نجد النحو الوظيفي يميز بين المحور المعطى والمحور المعاد والمحور الجديد من جهة وبين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة من جهة ثانية بل إنه يفرع بؤرة المقابلة ذاتها إلى بؤرة قصر وبؤرة تعويض وبؤرة انتقاء على أساس أن لكلّ من هذه الفروع البؤرية بنيته الصرفية – التركيبية التي تخصه.

(2) أن يتخذ المكون المسؤول عن تحديد هذه السمات جميعها وضعاً قاعدياً في الجهاز الواصف فتكون للبنية التداولية الدلالية الأسبقية في اشتقاق العبارة اللغوية على البنية الصرفية – التركيبية والبنية التطريزية. نجد هذه الأسبقية متحققة في كل نماذج النحو الوظيفي كما سنرى.

(ج) يشدّد التعريف (1) على أن رصد الخصائص المرتبطة بالاستعمال يتم عبر استكشاف المبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. من أهم هذه المبادئ أن التواصل عن طريق اللغة لا يقتضي المعرفة اللغوية الصّرف فحسب بل يقتضي كذلك معارف أخرى عامّة وآنية تخص الموقف المعين الذي تتم فيه عملية التواصل.

يمثل النحو الوظيفي لهذا التعدّد في المعارف في شكل قدرة تواصلية تضم إلى جانب الملكة اللغوية ملكات أخرى معرفية (أو مفهومية) واجتماعية ومنطقية وإدراكية (حسّيّة) ويرمي إلى تحقيق هدف أسمى هو صَوْغ نموذج لمستعمل اللغة تتعدد قوالبه وتختلف بتعدد واختلاف الملكات المكوّنة للقدرة التواصلية.

(د) آخرما يتسخلص من التعريف (1) هو أن التواصل يتم في موقف معين وفي "إطار سياق تحدّده العبارات اللغوية السابقة".

مفاد ذلك أن إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها يتمان في إطار خطاب متكامل (حوار أو سرد أو غيرهما) وهو ما دعا النماذج الأخيرة من النحو الوظيفي إلى السعي في مجاوزة نحو الجملة إلى نحو الخطاب.

2.1.2 – الكفاية النفسية

(3) يعرّف ديك (ديك 1997 أ: 13) مفهوم "الكفاية النفسية" بالشكل التالي:

"**تنقسم النماذج النفسية** بطبيعة الحال إلى **نماذج إنتاج ونماذج فهم**. تحدّد نماذج الإنتاج كيف **يبني** المتكلم العبارات اللغوية **وينطقها**، في حين تحدّد نماذج الفهم كيفية **تحليل** المخاطب للعبارات اللغوية و**تأويلها**.

وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصولَ إلى الكفاية النفسية أن **يعكس** بطريقة أو أخرى ثنائية الإنتاج / الفهم هذه".

يقضي ضابط الكفاية النفسية حسب التعريف (3) بأن يصاغ النحو على أساس أن يعكس الإواليات التي تقوم بالذهن في شقي عملية التواصل كليهما، في شق إنتاج المتكلم للخطاب وشق تحليل المخاطب له وتأويله.

سعياً في تحصيل الكفاية النفسية صيغت نماذج النحو الوظيفي على أساس أن إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة وفقاً للترسيمة (4):

(4) قصد ⟵ صياغة ⟵ نطق

يتم بناء هذه النماذج حسب الترسيمة (4) حيث يشكل التداول والدلالة (مضمومين أو منفصلين) المكون القاعدي الذي على ضوء ما يتوافر فيه من مؤشرات تُصاغ البنية الصرفية – التركيبية ويتم تحققها الصوتي.

في نفس الاتجاه، اتجاه السعي في إحراز الكفاية النفسيّة خلت جميع النماذج التي أفرزتها نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها من قواعد التحويل والمقصود هنا القواعد التي تُحدث تغييراً بنيوياً في البنية – الدّخل عن طريق حذف أو تعويض أو نقل. كان الدافع إلى إقصاء هذا الصنف من القواعد من إواليات النحو الوظيفي وقبله من إواليات أنحاء أخرى كالنحو المعجمي الوظيفي ثبوت عدم مطابقتها لأية عملية ذهنية يقوم بها المتكلم حين ينتج العبارة اللغوية أو المخاطب حين يؤوّلها.

يجب أن نشير هنا إلى أن القواعد الصرفية – التركيبية المتبناة في النحو الوظيفي لا تندرج في مجموعة القواعد الموصوفة بكونها غير ذات "واقعية نفسية". فالقواعد المسؤولة عن نقل البنية التحتية (التداولية الدلالية) إلى بنية صرفية –

تركيبية مرتبة تجرى على بنية غير مرتبة العناصر. هذه القواعد لا تحدث، إذن، أي تغيير في رتبة عناصر البنية – الدّخل وإنما تسند إلى هذه العناصر ترتيباً وحيداً هو الترتيب الأوّل والأخير. دعنا نأخذ، لتوضيح ذلك، المثال التالي:

(5) أ – أحبَّ خالد هنداً

ب – **هنداً** أحبّ خالد

لا تعد الجملة (5 ب)، في النحو الوظيفي، محوّلة عن الجملة (5 أ) بواسطة قاعدة نقل المكون المفعول إلى الموقع الصدر إذ إن لها بنيتها التحتية التي تختلف عن البنية التحتية للجملة (5 أ). البنيتان التحتيتان لهاتين الجملتين هما البنيتان (6 أ) و(6 ب) على التوالي:

(6) أ – [(أحب) (خالد) محور (هند) بؤرة جديد]

ب– [(أحب) (خالد) محور (هند) بؤرة مقابلة]

من المقارنة بين البنيتين (6 أ) و(6 ب) يتبين أن المكون المفعول يحمل الوظيفة بؤرة الجديد في البنية الأولى فيتموقع بذلك بعد الفعل في حين أنه يحمل في البنية الثانية الوظيفة بؤرة المقابلة التي تخوله احتلال الموقع الصدر.

3.1.2 – الكفاية النمطيّة

من التحديدات الواردة في كتاب ديك (ديك 1997 أ: 15) لمفهوم الكفاية النمطية التحديد التالي:

(7) "يزعم المنظرون للسان الطبيعي أن بإمكانهم حصر الاهتمام في **لغة واحدة**، أو في **عدد من اللغات** فيما يقارب التنميطيون اللغة مقاربة "**محايدة نظرياً**" تعتمد منهجا استقرائيا شبه تام.

إن الدراسة التنمنيطية لا تكون ذات نفع إلا إذا أطرتها **مجموعة من الفرضيات النظرية** ولا تكون النظرية اللسانية، في المقابل، ذات جدوى إلا إذا كشفت عن **مبادئ وقواعد ذات انطباقية واسعة النطاق**".

ينشطر التعريف (7) شطرين: شطراً تقريرياً وشطرا موقفياً. يشير ديك في الشطر الأول إلى أحد أهم تطورات الفكر اللساني الحديث الذي يمكن حصره في ثلاث مراحل: مرحلة الجمع والتصنيف ومرحلة التنظير ومرحلة التنميط.

لم يتعد الدرس اللساني في المرحلة الأولى تجميع المعطيات اللغوية وتصنيفها من حيث خصائصها التوزيعية. كان شومسكي أوّل من نادى بضرورة مجاوزة هذا المنهج التصنيفي إلى وضع نظرية لسانية عامة تتضمن نحواً كلياً تتفرع عنه أنحاء خاصة وهي النظرية التوليدية التحويلية كما نعلم. أما المرحلة الثالثة فإنها تشتمل على ظهور ما سمّي "اللسانيات التنميطية". انطلق هذا الاتجاه اللساني من ملاحظة أن النظرية التوليدية التحويلية، في بدايتها، وُضعت على أساس معطيات لغة واحدة (أو بضع لغات) فكانت تعميماتها صالحة لتلك اللغة (أو تلك اللغات) وغير واردة بالنظر إلى اللغات الأخرى. لتلافي إسقاط بنية لغات معينة على بنية باقي اللغات أقصت اللسانيات التنميطية مفهوم النحو الكلّي كما ورد في النظرية التوليدية التحويلية وعوّضته بمفهوم النمط الذي اتخذ معياراً في تصنيف اللغات بإرجاعها إلى فصائل كبرى حسب خصائصها البنيوية. من هذه الفصائل الكبرى، كما هو معلوم، "اللغات السلسلية" و"اللغات غير السلسلية" و"اللغات ذات الرتبة الحرة" في مقابل "اللغات ذات الرتبة الثابتة" و"اللغات المبتدئية" في مقابل "اللغات الفاعلية" وغير ذلك.

يجب أن نشير هنا إلى أن النتائج التي توصلت إليها الدراسات التنميطية كان لها تأثير واضح في التنظير التوليدي التحويلي نفسه حيث أعيد النظر في مفهوم النحو الكلي وفي صياغة علاقته بالأنحاء الخاصة التي أصبحت تتولّد عن طريق ما سمي "تثبيت الوسائط".

وفي الشطر الثاني من تعريفه للكفاية النمطية بنتقد ديك كلا الاتجاهين ويقف بينهما موقفا وسطاً قوامه أن تنميط اللغات يجب أن يندرج في إطار نظري معين وأن هذا الإطار النظري لا تثبت صحته إلا إذا حصّل أكبر قدر ممكن من الانطباقية على أكبر عدد من أنماط اللغات المتواجدة بل والممكنة.

من العدة التي أعدتها نظرية النحو الوظيفي لتحصيل الكفاية النمطية وضع ضابطين اثنين على النحو: ربط تنميط اللغات بالكليات اللغوية والسعي في إحراز أكبر قدر ممكن من التجريد في صوغ المبادئ والقواعد.

(أ) من الكليات اللغوية المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي مجموعة من المبادئ العامة التي تحكم ترتيب المكونات في مجالي الجملة والمركب الاسمي كمبدإ

الانعكاس ومبدإ الإبراز التداولي ومبدإ التعقيد المقولي وغيرها.

تتخذ هذه المجموعة من المبادئ أساساً لتنميط اللغات ورصد تطورها. مثال ذلك التمييز بين اللغات ذات المجال البعدي التي ترتب الفضلات بعد الرأس واللغات ذات المجال القبلي التي ترد فيها الفضلات قبل الرأس.

ويشكّل التفاعل بين هذه المبادئ منطلقاً لانتقال لغة ما من نمط إلى نمط آخر.

سنعود إلى قضايا التنميط ورصد التطور في مبحث لاحق.

(ب) تستلزم الكفاية النمطية أن تكون قواعد النحو بالغة أكبر قدر من التجريد لكي تنطبق على أكبر عدد من اللغات وأن تكون في الوقت ذاته أقرب ما يمكن القرب من الوقائع اللغوية المقعّد لها.

يكتب ديك في هذا الصدد (ديك 1997 أ: 16): "نقصد بالتجريد المسافة القائمة بين العبارات اللغوية في لغة ما وبين البنيات التحتية التي تخلّف هذه العبارات...

لكي تنطبق على لغات أي نمط، يجب أن تكون النظرية على قدر معين من التجريد؛ ولكي يمكن أن تكون ذات إجرائية فعلية، يجب أن تظل ملتصقة ما أمكنها الالتصاق بالظواهر اللغوية...

حين تكون النظرية موغلة في الالتصاق بالواقع اللغوي في لغات خاصة، يصبح من غير الممكن استخدام مفاهيمها في وصف لغات أخرى. في المقابل، عندما تكون النظرية مفرطة في التجريد، يعسر عليها تحقيق هدفها الذي هو الوصول إلى تعميمات دالة في اللغات الخاصة وتفقد بذلك قيمتها المراسية..."

شكّل هذا السعي في إحراز التوسط بين التجريد في التقعيد والالتصاق بالواقع اللغوي المراد مقاربته أحد الضوابط الأساسية في النمذجة كما سيتضح من الفحص الموالي لنماذج نظرية النحو الوظيفي.

2.2 – النماذج

فيما يخص تطور نظرية النحو الوظيفي من حيث بناء الجهاز الواصف وصياغته، اعتدنا على التمييز بين مراحل ثلاث (المتوكل 2003) و(2005 ب)): مرحلة ما قبل النموذج المعيار (ديك (1978)) ومرحلة النموذج المعيار (ديك (1997)) ومرحلة ما بعد النموذج المعيار.

نريد أن نقترح هنا تصنيفاً آخر لما أفرزته نظرية النحو الوظيفي من نماذج يربط ظهور هذه النماذج بالسعي العام في تحصيل الكفايات الثلاث التي عرضنا لها في المبحث السابق.

من هذا المنظور، يمكن القول إن المنطلق كان نموذجا أوّليّا (أو نموذجا نواة) تم توسيعه وإغناؤه وإعادة النظر في تنظيم بنيته على أساس روافد المضي التدريجي في بلوغ الكفاية التداولية أولاً فالكفاية النمطية ثانياً ثم الكفاية النفسية ثالثا.

1.2.2 – النموذج النواة

ما نقصد بالنموذج النواة أوّل نماذج نظرية النحو الوظيفي المعروض له في كتاب ديك الأول (ديك (1978)).

مكوّنات هذا النموذج الأولي، حسب ترتيبها في آلية الاشتغال، أربعة مكونات: خزينة فقواعد إسناد الوظائف فقواعد التعبير ثم القواعد الصوتية.

(أ) **الخزينة** شقان اثنان: **معجم** يؤوي المفردات الأصول **وقواعد تكوين** تضطلع باشتقاق المفردات الفروع (كأفعال الانعكاس وأفعال المطاوعة والأفعال العلّية والمصادر وأسماء الفاعلين وغيرها) من المفردات الأصول.

يُمثل للمفردات، الأصول منها والمشتقة في شكل أطر حملية تحدّد محلاتية المحمول ووظائف موضوعاته الدلالية وما يفرضه على موضوعاته من قيود انتقاء.

يُتخذ الإطار الحملي، أصلا أو مشتقاً، مادة أوّلية لصياغة البنية التحتية للعبارة اللغوية.

(ب) تشكل البنية التحتية **حملا** تحدّد فيه كل الخصائص الدلالية المؤشر لها في شكل مخصّصات وسمات (جهية، زمنية...) ووظائف دلالية. ويُنقل الحمل إلى **بنية وظيفية** تامة التحديد عن طريق إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول ثم إسناد الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة.

(ج) تتخذ البنية الوظيفية دخلاً لقواعد التعبير وهي مجموعة القواعد المسؤولة عن تحديد الخصائص الصرفية والتركيبية (الرّتبيّة) والتطريزية (النبرية والتنغيمية) على أساس ما يُورَد في البنية الوظيفية.

(د) يأخذ خرج قواعد التعبير شكل بنية مكوّنية تنقل بواسطة القواعد الصوتية إلى تأويل صوتي للعبارة اللغوية.

يمكن توضيح اشتقاق العبارة اللغوية في هذا النموذج بواسطة الرسم التالي:

(8)

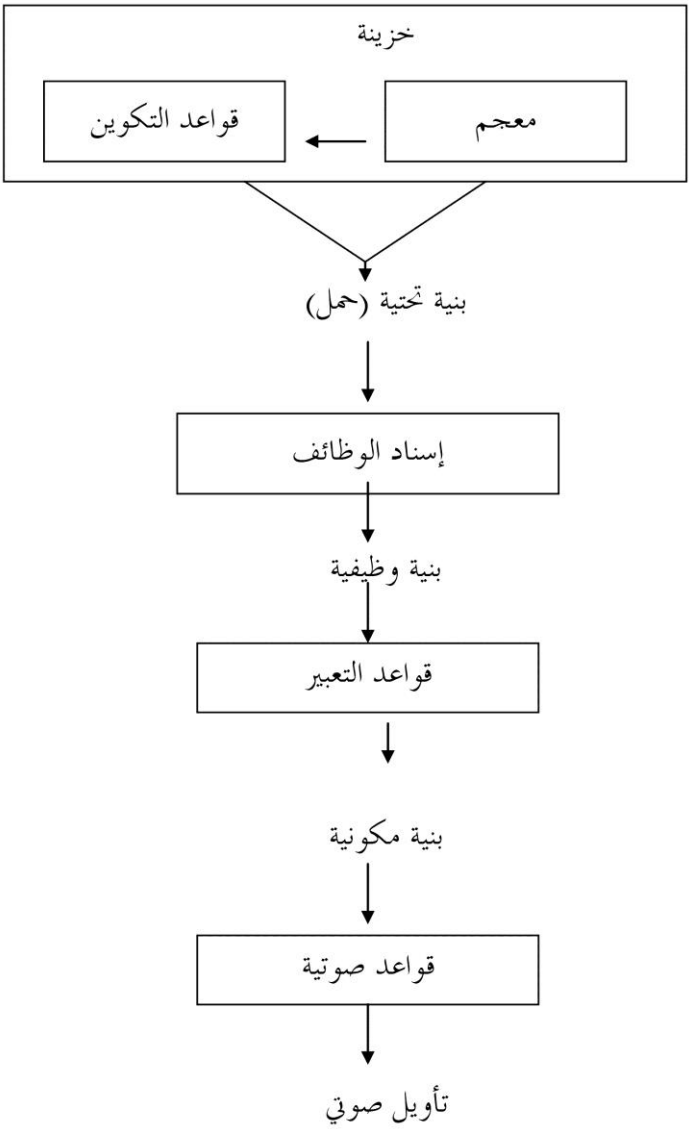

2.2.2 – روافد الكفاية وتطور النمذجة

كان النموذج النواة الممثل لبنائه بالرسم (8) لبنة أولى في صياغة النماذج التي تلته على أساس ما توصلت إليه نظرية النحو الوظيفي في سعيها نحو إحراز الكفايات الثلاث.

1.2.2.2 – الرافد التداولي: النموذج المعيار

من نتائج السعي في تحصيل الكفاية التداولية إغناء النموذج الأولي توسيعا وإضافة وتدقيقاً.

(أ) على أساس مبدإ أن التواصل لا يتم بواسطة المعرفة اللغوية الصّرف فحسب بل كذلك بواسطة تفاعل هذه المعرفة مع معارف أخرى، على أساس أن القدرة التواصلية تشمل، كما سبق أن بيّنا، ملكات معرفية ومنطقية واجتماعية وإدراكية إلى جانب الملكة اللغوية، أصبح الهدف الأساسي بناء نموذج لمستعملي اللغة يوضح تكوينه وطريقة اشتغال مكوناته الرسم (9):

(9) نموذج مستعملي اللغة

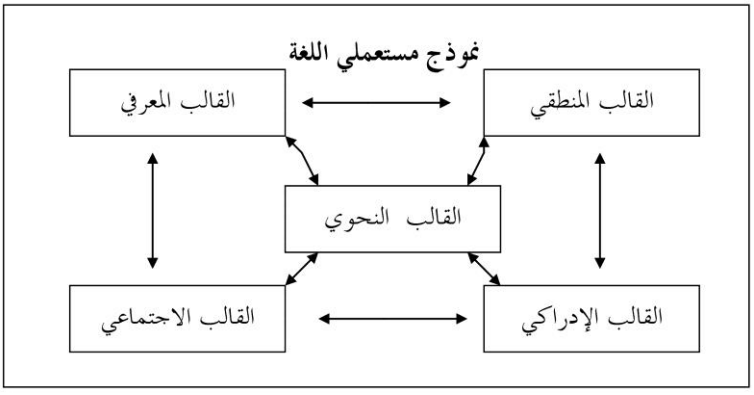

يفيد الرسم (9) أن نموذج مستعملي اللغة يتكون من خمسة قوالب ترصد ملكات القدرة التواصلية الخمس وتتفاعل فيما بينها على أساس أن كل قالب يتمتع باستقلال مبادئه وإواليات لكنه يشكّل دخلا – خرجا لباقي القوالب.

(ب) بعد أن كانت الخصائص الممثل لها في النموذج النواة محصورة في الوظائف التداولية الخارجية والداخلية أصبحت تشمل السمات الإنجازية والوَجهية.

الفرق بين البنيتين التحتيتين في النموذج النواة والنموذج المعيار توضحه الترسيمتان التاليتان:

(10) البنية التحتية في النموذج النواة:

[(محمول) [(س^{1})... (س ن)] (ص^{1})... (ص ن)]] حمل

(11) البنية التحتية في النموذج المعيار

[إنجاز [وَجه [قضية [حمل]]]]

يُمثّل لفئتي السمات التداولية المضافتين (القوة الإنجازية والوَجه)، كما يتبين من الترسيمة (11)، في طبقتين تعلوان طبقتي القضية والحمل في بنية تحتية متعددة الحُيوز حيث يقع الحمل في حيز القضية والقضية في حيز الوجه الذي يتموضع في حيز القوة الإنجازية.

(ج) الوظائف التداولية في النموذج الأوّلي أربع وظائف: وظيفتان داخليتان هما المحور والبؤرة ووظيفتان خارجيتان هما المبتدأ والذيل.

من أمثلة توارد هذه الوظائف الأربع الجملة (12):

(12) أما خالد (مبتدأ)، فقد تزوجها (محور) أبوه (بؤرة)، هند (ذيل)

أثبتت مجموعة من الدراسات عدم كفاية هذا العدد من الوظائف لرصد ما يتعلق بها من ظواهر فأضيفت إلى وظيفتي المبتدأ والذيل وظائف خارجية أخرى صنفت إلى فواتح ونواقل وحوافظ وخواتم باعتبار دورها في تنظيم بنية الخطاب كما فُرِّعت وظيفة المحور إلى محور معطى ومحور معاد ومحور جديد ووظيفة البؤرة إلى بؤرة جديد وبؤرة تعويض وبؤرة قصر وبؤرة انتقاء كما سبق أن بيّنا ذلك في أحد مباحث الفصل الأول.

لا تغير هذه الإضافات التداولية، رغم أهميتها، من مسطرة الاشتقاق المعتمدة في النموذج الأولي إذا نحن استثنينا أن البنية التحتية لم تعد مجرد حمل بل بنية تامّة التحديد من حيث الدلالة والتداول معاً كما يتبين من الترسيمة التالية:

(13)

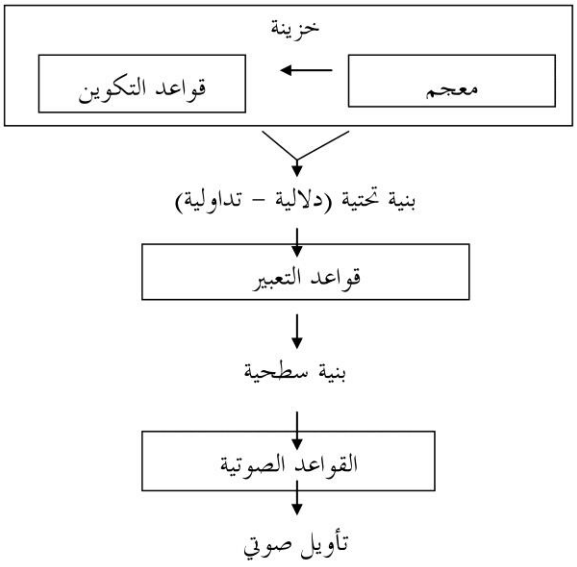

2.2.2.2 – الرافد النمطي: نحو الطبقات القالبي

كان هاجس استشراف الكفاية النمطية حاضراً في صياغة النموذج المعيار ذاته.ومن أبرز مظاهر حضور هذا الهاجس صوغ مبادئ عامة تحكم رتبة المكونات داخل الجملة والمركب الاسمي كليهما وداخل النص الكامل نفسه (ديك (1997 أ)).

من المبادئ المتحكمة في الرتبة داخل كلّ من الجملة والمركب الاسمي مبدأ "الإبراز التداولي" الذي يقضي بموقعة العناصر الحاملة لوظيفة تداولية خاصة (بؤرة المقابلة على الخصوص) في حيّز ما قبل الرأس في نمط "اللغات ذات المجال البعدي" كاللغة العربية.

كان استكشاف انطباقية مثل هذه المبادئ الرتبية على الجملة والمركب الاسمي منطلقاً لأبحاث استهدفت تعميق التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب نلخص نتائجها كالتالي:

(أ) في مرحلة أولى، اقترح رايكوف (رايكوف (1992)) نفس البنية لكل من حمل الجملة والمركب الاسمي، بنية تتضمن ثلاث طبقات: طبقة وصفية تعلوها طبقة تسويرية تعلوهما طبقة تأطيرية:

(14) حمل الجملة / المركب الاسمي:

[[تأطير [تسوير [وصف [رأس] وصف] تسوير] تأطير]].

(ب) في مرحلة ثانية، توصلنا (المتوكل (2003)) إلى إمكان توسيع البنية (14) بإضافة طبقة رابعة تضطلع بإيواء السمات الوَجهية باعتبار أن هذه الفئة من السمات حاضرة في المركب الاسمي حضورَها في الجملة:

(15) القضية / المركب الاسمي

[[وجه [تأطير [تسوير [وصف[رأس] وصف] تسوير] تأطير] وجه]].

تتضمن كل طبقة من الطبقات الأربع مخصّصات ولواحق على أساس أن تَرد المخصّصات في مجال ما قبل الرأس واللواحق في مجال ما بعده.

(ج) في ثالث مرحلة من تعميق البحث في توازي بنيات مختلف أقسام الخطاب (مركب اسمي، جملة، نص متكامل)، اقترحنا (المتوكل (2003) ما اصطلحنا على تسميته "بنية الخطاب النموذجية" التي يمكن تلخيص أهم ملامحها كالتالي:

تتكون بنية الخطاب التحتية من ثلاثة مستويات: **مستوى بلاغي** يتضمن ثلاث طبقات تؤشر للمركز الإشاري ونمط الخطاب وأسلوبه **ومستوى علاقي** يتضمن طبقة الاسترعاء وطبقة الإنجاز وطبقة الوَجه ومستوى دلالي يرتكز على الطبقات الثلاث المعهودة الآنف ذكرها وهي الطبقة التأطيرية والطبقة التسويرية والطبقة الوصفية.

صورنة المستويات الثلاثة وما تحويه من طبقات توضحها الترسيمة التالية:

(16)

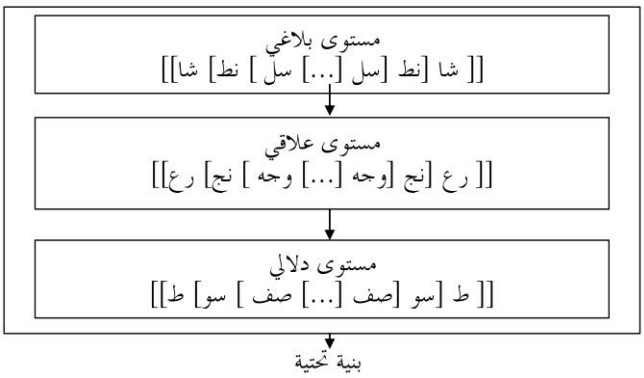

تؤشر السمات الإشارية (شا) للمتخاطبين وزمان ومكان التخاطب في حين تؤشر السمات النمطية والأسلوبية (نط) و(سل) إلى صنف الخطاب (حديث، سرد،نص حجاجي أو في...) وأسلوبه (رسمي / غير رسمي، مهذب / غير مهذب...) في شكل مخصصات (ما قبل الرأس) أو لواحق (ما بعد الرأس).

وتؤوي الطبقات (رع) و(نج) و(وَجه) السمات الاسترعائية التي تتحقق بواسطة أدوات كأدوات النداء والسمات الإنجازية الحرفية منها والمستلزمة (إخبار، سؤال، أمر، وعد، وعيد...) والسمات الوَجهية التي تؤشر لموقف المتكلم من فحوى خطابه (شك يقين، انفعال، تعجب، مدح/ذم...)

أما طبقات المستوى الدلالي (ط) و(سو) و(صف) فهي محط التأشير، مخصصات ولواحق، للسمات الزمنية والجِهية المرحلية (شروع، مقاربة، استمرار...) والجهية الكميّة (تام / غير تام) على التوالي.

تتخذ السمات المتوافرة في كل المستويات الثلاثة دخلاً على أساسه تشتغل قواعد التعبير التي تنقل البنية التحتية إلى بنية سطحية تؤوّل صوتياً بواسطة القواعد الصوتية وفقاً للترسيمة (17):

(17)

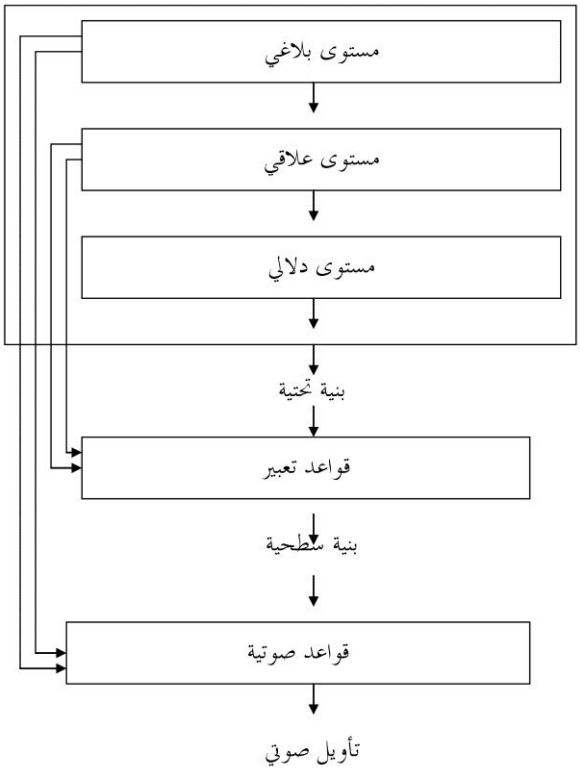

تفيد الأسهم المنطلقة من خانات المستويات الثلاثة أمرين هامين اثنين:

أولا: أن هذه المستويات تشتغل بشكل قالبـــي مستقلا بعضها عن بعـــض مُفضيا بعضها إلى بعض؛

ثانيا، أن خصائص البنيتين الصرفية – التركيبية والصوتية تتدخل في تحديدها السمات المؤشر لها في المستويين البلاغي[1] والعلاقي، كذلك، إضافة إلى سمـــات المستوى الدلالي.

تتدخل سمات المستوى العلاقي، مثلا، في تحديد صرفات البنيـــة الســـطحية ورتبة مكوناتها كما تقوم بدور تحديد الخصائص التطريزية حيث يسند التنغيم طبقا للقوة الإنجازية والنبر للمكون الحامل للوظيفية التداولية البؤرة.

لتوضيح هذا الأمر، نورد المثال التالي حيث تحدّد القوة الإنجازية "الســـؤال" تصدر الجملة بأداة استفهام (هل) وتنغيمها المتصاعد وتحدّد بؤرة المقابلـــة تقـــدم

المكون المفعول وحمله النبر المركزي:

(18) **أخالداً** قابل بكر؟

(2) البنية النموذجية بنية مجرّدة يتم تحققها في مختلف أقسام الخطاب تنازليا انطلاقاً من النص إلى المفردة ومروراً بالجملة والمركب الاسمي وفقاً للطاقة الإيوائية لكل قسم من هذه الأقسام كما يتبين من سلمية التحقق التالية(2):

(19) سلمية تحقق البنية النموذجية:

النص > الجملة > المركب الاسمي > المفردة

(3) يمكن عد البنية النموذجية إحدى الكليات اللغوية التي تتحقق في اللغات الطبيعية حسب وسيط تغليب مستوى على مستوى آخر. على هذا الأساس، يمكن إرجاع اللغات إلى نمطين رئيسين: نمط "اللغات الموجهة تداوليا"، المغلّبة للمستويين البلاغي والعلاقي ونمط "اللغات الموجهة دلالياً" التي تغلب المستوى الدلالي على المستويين الآخرين:

(20) اللغات الموجهة تداوليا..... اللغات الموجهة دلاليا

ينعكس التفاوت في تغليب المستويات التحتية على البنية الصرفية-التركيبية من حيث "الشفافية" و"الكتوم". فاللغات الموجهة تداولياً غالباً ما تكون شفافة التركيب تفرد للخصائص التداولية مجالاً (ما قبل الرأس) متميزاً عن مجال الخصائص الدلالية (ما بعد الرأس) في حين لا نكاد نجد هذا التمييز بين مجالي فئتي الخصائص هاتين في اللغات الموجهة دلالياً.

إذا كان الجمع بين التوجه التداولي وشفافية التركيب من جهة وبين التوجه الدلالي وكتوم التركيب من جهة ثانية يرقى إلى قدر معقول من الورود أمكن إتمام المتوالية النمطية (20) على الشكل التالي(3):

(21)

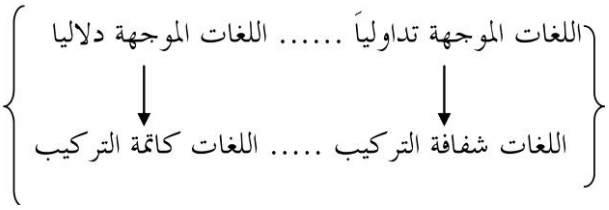

اللغات إذن، حسب المتوالية (21)، نمطان أصلان وانماط فرعية تتموقع داخل المتوالية حسب اقترابها من هذا النمط الأصل أو ذاك.

(4) يمكن افتراض أن للمتوالية (21) في رصد تطور اللغات من الورود ما لها في التنميط.

تنزع اللغات الموجهة تداولياً، تحت ضغط عوامل خارجية وعوامل داخلية (كفقدان حرية الرتبة مثلاً) إلى الانتقال إلى نمط اللغات الموجهة دلالياً كما يحصل الآن في اللغات العربية الدوارج. وفي حالة بلوغ هذا النزوع منتهاه حيث يفضي الانتقال إلى الخروج من حيز "اللغات الممكنة" إلى "اللغات غير الممكنة" يبدأ مسلسل العودة إلى النمط الأصل أي العودة إلى شفافية التركيب الضامنة، كما مر بنا، لنجاح عملية التواصل.

تطور اللغات، في إطار التصوّر المدافَع عنه هنا، يتم وفق الترسيمة التالية:

(22) **التطور اللغوي**

أ – **الانتقال النمطي**

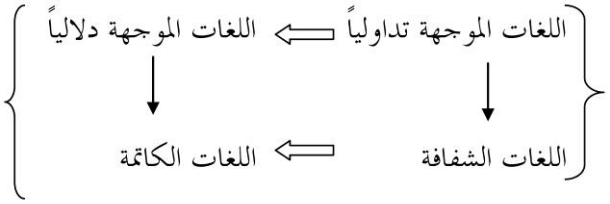

ب – **العود إلى البدء**

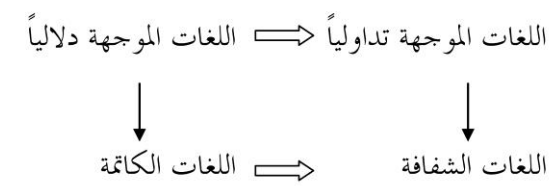

3.2.2.2- الرافد النفسي: نحو الخطاب الوظيفي

من المعلوم أن نظرية النحو الوظيفي استشرفت تحصيل الكفاية النفسية منذ نشأتها إلى جانب إحراز الكفايتين الأخريين.

كان التوق إلى بلوغ الكفاية النفسية، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، وازعاً في

إخضاع قواعد النحو للواقعية النفسية حيث أقصيت القواعد التحويلية باعتبارها لا تطابق إواليات إنتاج الخطاب ولا إواليات تأويله.

رغم مثل هذه التعديلات الموضعية، لوحظ في السنوات الأخيرة أن النموذج المعيار يظل قاصراً عن رصد عملية إنتاج الخطاب فاقتُرحت لتلافي هذا القصور ثلاثة نماذج "نحو التنامي" (ماكنزي (1998)) ونموذج "نحو المتكلم" (باكر (2001)) ثم نموذج "نحو الخطاب الوظيفي" (هنخفلد (2005)).

الجامع بين هذه النماذج الثلاثة أنها تسعى في صوغ نموذج لعملية إنتاج الخطاب، نموذج يعكس من حيث مكوناته واتجاهه وإواليات اشتغاله حركية هذه العملية والأشواط التي تقطعها من انطلاقها إلى منتهاها.

سنقصر الحديث هنا على نموذج نحو الخطاب الوظيفي لسببين اثنين: **أولاً**، لأنه النموذج المعتمد حالياً داخل عشيرة النحو الوظيفي **وثانيا**: لأنه النموذج المتبنى في البحث اللغوي العربي إلى جانب نحو الطبقات القالبي المعروض له في المبحث السابق.

أفردنا في مكان آخر (المتوكل (2005 أ)) لهذا النموذج، نظرا لأهميته الراهنة، عرضاً شافياً نكتفي بتلخيص ما ورد فيه كالتالي:

مكونات الجهاز الواصف المعتمد في نحو الخطاب الوظيفي أربعة مكونات هي: "المكون المفهومي" (أو المعرفي) و"المكون النحوي" و"المكون الإصاتي" و"المكون السياقي".

(أ) يرصد المكون المفهومي المعارف اللغوية وغير اللغوية كما يرصد قصد المتكلم من الخطاب المزمَع إنتاجه. ويعدّ هذا المكون "القوة الدّافعة" بالنظر إلى المكونات الأخرى؛

(ب) تُحدَّد خصائص الخطاب في المكون النحوي في ثلاثة مستويات: مستوى علاقي (تداولي) ومستوى تمثيلي (دلالي) ومستوى بنيوي.

المستويان العلاقي والتمثيلي خرجان لإوالية "الصياغة" التي تمثل للخطاب في المستوى الأول في شكل فعل خطابي يتضمن فحوى قضويا قوامه فعل إحالي وفعل حملي ولخصائص الخطاب الدلالية في المستوى الثاني كما يفاد من البنيتين العامتين التاليتين:

(23) (فعل خطابـــي: [انجاز: [فحوى قضوي: [(فعل إحالي) (فعل حملي)]]])

(24) (مخصّص واقعة: [محمول (س^1)...(س ن (ص^1)... (ص ن)])

وتتكفل إوالية قواعد التعبير بنقل المستويين العلاقي والتمثيلي إلى مســـتوى بنيوي تحدّد فيه الخصائص الصرفية – التركيبية والخصائص الصوتية.

(ج) خرج قواعد التعبير بنية صرفية–تركيبية – صوتية مجرّدة يضطلع المكون الإصاتي ("الفونيتيكي") بإنطاقها في شكل عبارة لغوية محققة.

(د) المكون السياقي محط رصد العناصر المقامية والمقالية التي تواكب إنتـــاج الخطاب ويقوم بدور الربط بين المكونات الثلاثة الأخرى.

توضح الترسيمة (25) تكوين جهاز نحو الخطاب الوظيفي وطريقة اشتغاله:

(25) **نموذج نحو الخطاب الوظيفي**

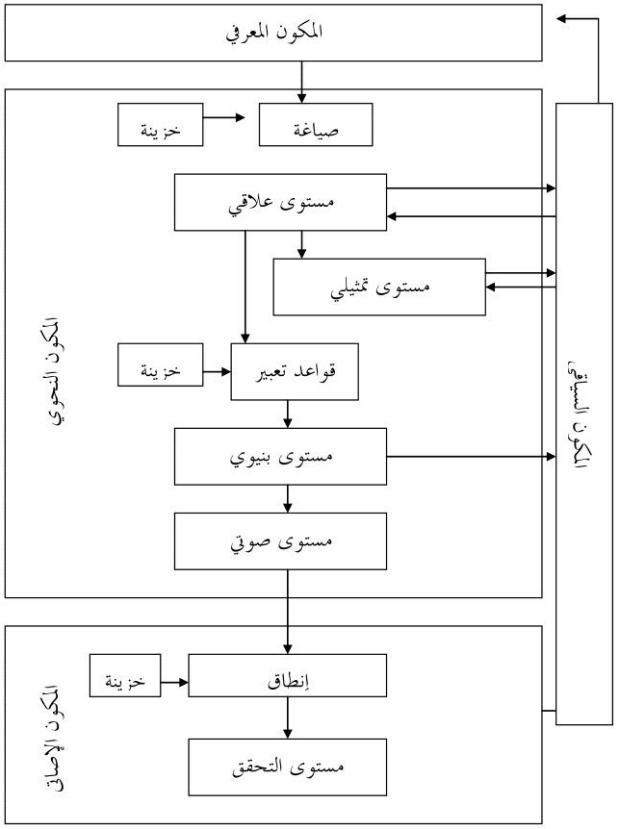

إذا ما نحن قارنا بين نموذج نحو الخطاب الوظيفي والنموذج المعيار وجدنا أن الفرق بينهما كامن في الجوانب التالية:

أولا، تم الفصل بين التداول والدلالة بحيث أصبحا يشكلان قالبين مستقلين متعالقين؛

ثانيا، لم تعد الخزينة مكوناً قائم الذات بل أضحت موزعة بين إواليات المكونين النحوي والإصاتي تغرف منها المفردات والمخصصات ومختلف الصرفات والوحدات الصوتية والتطريزية المناسبة؛

ثالثا، تعد البنية السطحية خرجُ قواعد التعبير صالحة لا للتأويل الصوتي فحسب بل كذلك للتأويل الخطي والتأويل الإشاري. بهذه الخاصية الهامة، يصبح من الممكن استخدام نفس الجهاز الواصف في رصد إنتاج الخطاب المنطوق والخطاب المكتوب بل والخطاب الإشاري. بتعبير آخر، تمكننا هذه الخاصية من استعمال نفس الجهاز لرصد عملية التواصل بمختلف قنواتها.

3- النظرية الوظيفية واللغة العربية

سار المنحى اللساني الوظيفي بالمغرب في اتجاهين أساسين اثنين: كان الهدف في المرحلة الأولى بناء أنحاء وظيفية أو أقساط من أنحاء وظيفية للغات المتواجدة بالمغرب خاصة منها اللغة العربية. بعد ذلك وموازاة مع ذلك، وُسِّع حقل البحث ليشمل أيضا التواصل بكلّ أنماطه ومجالاته وقنواته اللغوية منها وغير اللغوية انطلاقاً من مبدإ أن النظرية الوظيفية المثلى يجب أن تسعى في إحراز الكفايتين اللغوية والإجرائية معاً، أن تستخدم لا في وصف اللغات من حيث بنيتها فحسب بل كذلك من حيث استعمالها في القطاعات الاجتماعية – الاقتصادية.

1.3- بناء نحو اللغة العربية الوظيفي

أشرنا في مبحث سابق إلى أن البحث اللساني الوظيفي بالمغرب عُني ببناء أنحاء وظيفية للغات متعددة وطنية وأجنبية قصد المقارنة وسعياً في تحقيق الكفاية النمطية. إلاّ أن الجهد الأكبر في هذا البحث سُخّر للغة العربية فُصحى ودوارج.

تم بناء نحو اللغة العربية الوظيفي في مراحل أربع مسايرة لتطور النظرية الوظيفية بدءاً من النموذج النواة وانتهاء بنموذج نحو الخطاب الوظيفي.

1.1.3 - نحو اللغة العربية النواة

اتّخذ النموذج الأوّل، ما اصطلحنا على تسميته "النموذج النواة"، إطاراً لدراسة مجموعة من ظواهر اللغة العربية يمكن ردّها إلى ثلاثة مجالات كبرى هي: المعجم والاشتقاق والوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) وبنية الجُمَل وأنماطها.

1.1.1.3- المعجم والاشتقاق

أقمنا البحث في المعجم (المتوكل 1988 أ) على التمييز بين مفردات أصول ترصد في الشق الأول من الخزينة (المسمَّى "معجماً") في شكل مداخل معجمية ومفردات فروع (أو مشتقة) تنتج عن إجراء قواعد تكوين المحمولات التي تتخذ دخلاً لها المفردات الأصول.

افترضنا ثمة أن المفردات الأصول هي المحمولات الأفعال الثلاثية المصوغة على أحد الوزنين "فَعَل" و"فعِل". على هذا الأساس، عُدّت جميع المفردات الأخرى (أفعالا وأسماء "مصادر" وصفات) مفردات مشتقة.

فيما يخص قواعد تكوين المحمولات الفعلية المشتقة، اهتممنا بالجوانب الأساسية التالية:

(أ) تعد قواعدَ تكوين القواعدُ المنتجة بحيث تقصى من مجال هذه القواعد المفردات المشتقة المحصورة العدد. فلا يمكن، مثلا، أن يُعدَّ الوزن "فاعَل" وزناً منتجاً في اشتقاق الأفعال الجعلية (أو "العلية") إذ إن الأفعال الواردة على هذا الوزن وبهذا المعنى أفعال محدودة كالفعل "**باعد**" مثلاً(4).

هذه الأفعال المحصورة العدد لا تعد ناتجة عن إجراء قاعدة تكوين وإن كان صرفها يوحي بالاشتقاق بل يرصد في المعجم وكأنها مفردات أصول تتعلم تعلّماً شأنها في ذلك شأن المفردات غير المشتقة.

(ب) يتخذ تكوين المفردات شكل سلاسل اشتقاقية حيث من الممكن أن تصبح مفردة مشتقة مصدر اشتقاق لمفردات أخرى.

من أمثلة ذلك أن الفعل "كاتَب" المشتق من الفعل "كتب" يصبح بدوره مصدر اشتقاق للفعل "تكاتب" وَفقا للسلسلة الاشتقاقية التالية:

(26) فعَل ⟸ فاعَل ⟸ تفاعل

(ج) تصنف قواعد التكوين، بالنظر إلى التأثير التي تحدثه في مقولة المفردة الأصل أو في محلاتيتها الكمية والكيفية.

(1) قواعد التكوين قواعد تحافظ على مقولة المفردة الدّخل وقواعد تنقل هذه المفردة من مقولة معجمية إلى مقولة معجمية أخرى من الصنف الأول القواعد التي تشتق أفعالا من أفعال أو أسماء من أسماء. مثال ذلك قاعدة الجعل المسؤولة عن اشتقاق فعل مصوغ على وزني "أفعَل" و"فعّل" من فعل ثلاثي ذي الوزن "فعَل" أو الوزن "فعِل". خرج هذه القاعدة على سبيل المثال، الفعلان "**أشرب**" و"**شرّب**" المشتقان من الفعل "**شرب**".

ومن القواعد المغيرة للمقولة قاعدة اشتقاق المصدر التي تنقل مفردة فعلاً إلى مفردة اسم كالذي يحصل حين نشتق "**الكتابة**" من الفعل "**كتب**" مثلاً أو حين نشتق "اسم المنفّذ" (اسم الفاعل تقليداً) "**كاتِب**" من نفس الفعل.

(2) يقصد بالمحلاتية الموضوعات التي من المتطلب أن تواكب مفردة ما. والمحلاتية مستويان: "محلاتية كمّية" و"محلاتية كيفية".

يراد بالمحلاتية الكمية عدد الموضوعات التي من المفروض أن توارد المفردة. على هذا الأساس، يُميَّز بين الأفعال الأحادية "كالفعل "خرج" والأفعال الثنائية كالفعل "شرب" والأفعال الثلاثية المحل كالفعل "أعطى" التي يمكن أن نرصد محلاتيتها الكمية في البنيات (27 أ) و(27 ب) و(27 ج) على التوالي:

(27) أ – α (س$_1$)

ب – α (س$_1$) (س$_2$)

ج – α (س$_1$) (س$_2$) (س$_3$)

أما المحلاتية الكيفية فيقصد بها السمات الدلالية (الوظائف الدلالية وسمات الانتقاء) التي تتطلبها المفردة في الموضوعات التي تواكبها. مثال ذلك أن الفعل "**شرِب**" يستلزم في موضوعيه أن يكون أولهما "حيا" حاملاً للوظيفة الدلالية

"المنفذ" وأن يكون ثانيهما "سائلا" حاملا للوظيفة الدلالية "المتقبل" كما يتضح من الإطار الحملي (28):

(28) ش. ر. ب. {فعِل} ف (س$_1$: <حي > (س$_1$)) منف
(س$_2$: < سائل > (س$_2$)) متق

التأثير الذي يمكن أن ينتج عن إجراء قواعد التكوين تأثيران: تأثير في المحلاّتية الكمية توسيعاً أو تقليصا، بالإضافة أو النزع في عدد الموضوعات وتأثير في المحلاّتية الكيفية بتغيير السمات الدلالية للموضوعات مع الإبقاء على عددها الأصلي.

من القواعد الموسّعة للمحلاتية قاعدة تكوين الأفعال الجعلية التي اقترحنا (المتوكل 1988 أ) صوغها على الشكل التالي:

(29) **قاعدة تكوين الأفعال الجعلية**

دخل: α {فعَل} ف (س$_1$)...(سن)

خرج: عل {أفعل / فعّل} ف (سْ) جاعل...(س$_1$) مجعول

معنى: "جعل (سْ) (س$_1$) ينفذ الواقعة الدالّ عليها الفعل – الدّخل".

ومن القواعد المقلّصة للمحلاتية قاعدة البناء للمجهول التي صغناها كالتالي:

(30) **قاعدة البناء للمجهول**

دخل: α ف (س$_1$) منف... (سن)

خرج: α ف (س ن) متق

معنى: "يتحمل (س ن) الواقعة الدال عليها المحمول – الدخل"

في إطار النموذج النواة، تمَّ التمييز بين ما هو أصل من المفردات وبين ما هو فرع في اللغة العربية كما تم استكشاف نسق الاشتقاق في هذه اللغة وصوغ قواعده سواء منها الموسعة للمحلاتية كقواعد تكوين الأفعال الجعلية وأفعال الاعتقاد أو المقلصة لها كقواعد تكوين الأفعال المبنية للمجهول وأفعال المطاوعة وأفعال الانعكاس وأفعال الانصهار(5).

2.1.1.3 – الوظائف

لنذكّر أن الوظائف في نظرية النحو الوظيفي تتوزع على ثلاثة مستويات مستقلة حيث يميز بين الوظائف الدلالية (منفذ، متقبل، مستفيد، أداة...) ووظائف

تركيبية (فاعل، مفعول) ووظائف تداولية (محور، بؤرة/مبتدأ، ذيل).

بما أن الوظائف الدلالية من السمات التي تحدّد بدءاً في الإطار الحملي ذاته داخل المعجم إذا كانت المفردة مفردة أصلاً أو داخل قواعد التكوين إذا تعلق الأمر بمفردة مشتقة فإن تحقق هذه الوظائف في اللغة العربية قد تم رصده ضمن مقاربة المعجم وقواعد التكوين التي عرضنا لها في الفقرة السابقة. أما الوظائف التركيبية والتداولية فقد أفردنا لها دراسات خاصة (المتوكل (1983) و(1987)).

1.2.1.1.3- الوظائف التركيبية

أهم ما تم استكشافه في إسناد الوظيفتين الفاعل والمفعول في اللغة العربية يمكن تلخيصه في ما يلي:

(أ) اللغات بالنظر إلى إسناد هاتين الوظيفتين فئات ثلاث: لغات لا تستدعي استخدام الفاعل ولا المفعول ولغات لا تستخدم إلا الفاعل ولغات يستدعي رصد بنيتها الصرفية – التركيبية إسناد الفاعل والمفعول معاً كاللغة العربية.

أهم مؤشر لورود الفاعل في اللغة العربية إمكان إسناده لغير المكون المنفذ كأن يسند إلى المكون المتقبل أو المكون المستقبل أو إلى اللاحقين المكاني والزماني كما يتبين من الأمثلة التالية:

(31) أ- شوهدت **المباراة**

ب- أعطيت **هند** خاتم ماس

ج – سيرَ **فرسخان**

د – صِيم **يومُ عرفات**

نفس الرائز يروز ورود الوظيفة المفعول إذ لا يقتصر إسنادها على المكون المتقبل بل يتعداه إلى مكونات أخرى:

(32) أ – شربت هند **كأس شاي**

ب – أعطى خالد **هنداً** خاتم ماس

ج – سار عمرو **فرسخين**

د – صام خالد **يوم الخميس**

(ب) كان يتم الربط بين التركيبين (33 أ) و(33 ب) في النماذج الأولى من النظرية التوليدية التحويلية كما هو معلوم عن طريق قاعدة تحويل قوامها "إصعاد" فاعل الجملة المدمجة حيث يصبح معمولاً للفعل الرئيسي:

(33)أ – ظنت هند أن خالداً يعشق غيرها

ب – ظنت هند خالداً يعشق غيرها

تلافيا لأية إوالية تحويلية قمنا (المتوكل (1987)) برصد العلاقة بين التراكيب التي من قبيل (33 أ) و(33 ب) في إطار المقاربة الوظيفية المتاحة آنذاك، عماد هذه المقاربة ما يلي:

(1) "تتسرب" الوظيفة المفعول المسندة إلى الجملة المدمجة رمتها إلى داخل هذه الجملة فتسند إلى المكون فاعلها؛

(2) بعملية "التسرب" هذه "يُزَحزح" المكون المعني بالأمر من مجاله الأصلي (مجال الجملة المدمجة) إلى مجال الفعل الرئيسي حيث يصبح أحد موضوعاته يحمل الوظيفة الدلالية "المتقبل" والوظيفة التركيبية المفعول ويأخذ إعراب النصب بمقتضى هذه الوظيفة؛

(3) لا ترد مقاربة "التسرب" و"الزحزحة" إلاّ في التراكيب التي ترئسها فئة محدودة من الأفعال الاعتقادية مثل "ظن" و"حسب".

2.2.1.1.3– الوظائف التداولية

إذا كانت الوظائف الدلالية تحدّد دور موضوعات المحمول ولواحقه في الواقعة وكانت الوظيفتان التركيبيتان ترمزان إلى الوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة، فإن الوظائف التداولية تحدّد وضع المكونات داخل البنية الإخبارية.

أُفردت دراسة قائمة الذات (المتوكل (1985)) للوظائف التداولية في اللغة العربية حيث تم التمييز بين ماهو "داخلي" من هذه الوظائف وبين ما هو "خارجي" وحيث تنووِّلت كل وظيفة على حدة من حيث المفهوم ومن حيث خصائص المكون الذي يحملها.

يمكن تلخيص هذه الدراسة للوظائف التداولية في اللغة العربية في الملامح الكبرى التالية:

1.2.2.1.1.3- الوظائف الداخلية

الوظائف التداولية الداخلية وظيفتان تُسنَدان وفقا للسياق (المقامي والمقـــالي) إلى موضوعين أو لاحقين داخل حمل الجملة نفسه.

هاتان الوظيفتان هما: "المحور" و"البؤرة" باعتبار انقسام البـــؤرة إلى "بـــؤرة جديد" و"بؤرة مقابلة".

(أ) يحمل الوظيفة المحور الموضوع أو اللاحق المحيل على الذات (شـــخص أو شيء أو غيرهما) التي تشكل "محط الحديث" في موقف تواصلي معين كمـــا هـــو الشأن بالنسبة للمكون "**هند**" في الحوار التالي:

(34) أ – ماذا شربت **هند؟**

ب – شربت **هند** فنجان قهوة

لوحظ في تلك الدراسة أن اللغة العربية لا تختلف عن غيرها من اللغات في كونها تنزع كغيرها إلى تجميع وظيفة المنفذ ووظيفة الفاعل ووظيفة المحور في مكون واحـــد وهو ما يطلق عليه في أدبيات اللسانيات النمطية مصطلح "الفاعل النموذجي".. تضافر هذه الوظائف الثلاث هو سمة المكون "هند" في الجملتين (34 أ–ب) مثلاً.

تجميع الوظائف الثلاث ليس قاعدة بل مجرّد نزوع عام يمكن أن يخالفه إسناد المحور إلى غير المنفذ– الفاعل.

(ب) تُسند بؤرة الجديد إلى المكون الحامل للمعلومة غير المتواجدة في مخزون المتكلم الذهني في موقف تواصلي معين.

ذلك شأن المكون المفعول "**فنجان قهوة**" في الجملة (34 ب) على سبيل المثال.

أمّا بؤرة المقابلة فتُسنَد إلى المكون الذي يحمل معلومة "تصحيحية" تعـــوّض معلومة في مخزون المخاطب يعتقد المتكلم أنها غير واردة.

في الجملة الثانية من الحوار التالي، نجد المكون "كأس شاي" مبأراً تبئير مقابلة لا تبئير جديد كما كان شأن المكون "فنجان قهوة" في الجملة (34 ب):

(35) أ – لقد شربت هند فنجان قهوة

ب – لا، **كأس شاي** شربت هند

2.2.2.1.1.3 – الوظائف الخارجية

رصدنا آنذاك في اللغة العربية ثلاث وظائف تداولية خارجية هما وظيفتا "المبتدأ" و"الذيل" ووظيفة "المنادى"

تكمن خارجية هذه الوظائف الثلاث في كونها تُسنَد إلى مكونات تتموقع خارج الجملة كما يتضح من الترسيمة العامة التالية:

(36) α # [محمول (س1)...(سن) (ص1)...(صن)] # α

حيث α = مكون خارجي؛ # = فاصل تطريزي

يقصد بالمبتدإ المكون المتصدّر في التراكيب التي من قبيل (37):

(37) **أما هند**، فقد شربت فنجان قهوة

للمكون المبتدإ كما نفهمه هنا خصائص تميزه أهمها السمات التالية:

(1) سبق أن بيّنا أن كل عملية تخاطب تقوم على ركنين اثنين: خطاب (ملفوظ / مكتوب) ومجال لهذا الخطاب.

في التراكيب التي من نمط (37) يقوم المكون المبتدأ بدور تحديد مجال الخطاب في حين تشكل الجملة (أو النص) التي تليه الخطاب ذاته.

(2) بروز خارجية المبتدأ بالنظر إلى الجملة التي تليه انه يُفلت من حيز قوتها الإنجازية:

(38) أهند شربت فنجان قهوة (أم لا/ * أم زينب)؟

بل إنه يمكن أن ينفرد بقوة إنجازية تخصه مباينة للقوة الإنجازية المواكبة للجملة:

(39) **هند؟** لقد شربت فنجاة قهوة

بنيوياً، يمكن أن يفصل بين المبتدإ والجملة بإحدى الأدوات الصدور ممّا لا يسوغ حين يتعلق الأمر بمكون داخلي، موضوع أو لاحق قارن:

(40)أ – هند، هل شربت فنجان قهوة؟

ب – * **فنجان قهوة** هل شربت هند؟

(41)أ – **هند**، إنها شربت فنجان قهوة

ب – * **فنجان قهوة** إن هنداً شربت

(3) يرد المكون المبتدأ، في مستوى البنية التطريزية، مفصولا بينه وبين الجملة التي تليه بوقف يرمز إليه خطاً بفاصلة.

(4) رغم خارجيته، يظل المبتدأ مربوطاً بما يليه بشرط "الورود" الذي إن خُـرق أدّى خرقه إلى جملة غير سليمة تداولياً كما يتبين من طرفي الزوج الجملي التالي:

(42) أ – **أما صومعة حسان**، فإنها من آثار الرباط

ب – * **أما صومعة حسان**، فإنها من آثار مراكش.

(5) من اللغات (كاللغة الصينية مثلاً) ما لا تتطلب ربطا إحاليا بين المبتـدإ وأحد مكونات الجملة. أمّا في اللغة العربية فالأغلب أن يمثل للمبتدإ بضمير عَوْد:

(43) أ – **خالد**، عشقته زميلته

ب – ***خالد**، عشقت زميلته.

يطلق مصطلح "الذيل" على المكون الملحق بالجملة كمـا هـو الشـأن في التراكيب التي من قبيل (44):

(44) قابلها خالد اليوم، **هند**.

يقوم المكون الذيل بدور توضيح أو تصحيح معلومة من المعلومات الـواردة داخل الجملة. مثال دور التوضيح إيراد المكون "**هند**" في التركيب (44) لتحديـد الذات التي يحيل عليها الضمير "**ها**" باعتبار أن المخاطب لم يستطع التعرف علـى هذه الذات بواسطة الضمير وحده. ومثال دور التصحيح ما يقوم بـه الـذيل في التراكيب التي من قبيل (45):

(45) قابل خالد زينب اليوم، **بل هنداً**

يصدق على الذيل ما يصدق على المبتدإ من حيث خارجيته بالنظر إلى الجملة التي يلحق بها.

من سمات خارجيته الأساسية الفصل بينه وبين الجملة بوقف مرموز إليه خَطّا بفاصلة. ويشاطر الذيلُ المبتدأ في اللغة العربية في وجوب التمثيل له داخل الجملـة بضمير يحاوله. قارن:

(46) أ – سيتزوجها خالد، **هند**

ب – * سيتزوج خالد، **هند**

(ج) بعد أن كانت الوظائف التداولية الخارجية محصورة في النموذج النـــواة في وظيفتي المبتدإ والذيل، بيّنا أن واقع اللغة العربية يفرض إضافة وظيفة ثالثة هـــي وظيفة المنادى.

دور المكون المنادى في عملية التواصل استرعاء انتباه المخاطب. قـــد يـــرد المنادى منفرداً:

(47) يا خالد!

إلا أن أغلب استعمالاته مواكبته لخطاب يمكن أن يكون جملة أو نصاً كاملاً. في هذه الحالة، بخلاف المبتدإ والذيل ذوي الموقع الثابت، يمكن أن يتموقع المنـــادى قبل الجملة أو وسطها أو بعدها:

(48)أ – يا **خالد**، لا تخاصم أخاك

ب – لا تخاصم، يا **خالد**، أخاك

ج – لا تخاصم أخاك، يا **خالد**

في حالتي تقدمه وتأخره، يأخذ المكون المنادى الصدارة المطلقة حيث يســـبق المبتدأ في الحالة الأولى ويرد بعد الذيل في الحالة الثانية:

(49)أ – يا **خالد**، هند، قابلها بكر اليوم

ب – قابلها بكر اليوم، هند، يا **خالد**

3.1.1.3 – الوظائف والبنية الصرفية – التركيبية

رصدت في نفس الدراسة الخصائص الإعرابية والخصائص الرتبية في علاقتها بالوظائف.

3.1.1.3. 1 – الإعراب

الإعراب في اللغة العربية إعرابان: إعراب بنيوي وإعراب وظيفي

تسند الإعراب البنيوي صرفات معينة، أدوات ("**إن**" وزمرتهـــا) وحـــروف وأفعال مساعدة ("**كان**" وزمرتها) وتراكيب معينة كالإضافة أمّا الإعراب الوظيفي فتسنده الوظائف التي تحملها المكونات.

تعد اللغة العربية من اللغات التي يتحتم فيها التمييز بين "الحالة الإعرابية" و"العلامة الإعرابية"، بين الرفع والضم وبين النصب والفتح وبين الجر والكسر ما يفرض هذا التمييز أن الحالة الإعرابية لا تتحقق دائما في شكل العلامة الإعرابية المتوقعة (جمع المؤنث السالم في حالة النصب) وأنها قد لا تتحقق إطلاقاً (كما هو الشأن في ما يسمى الاسم المقصور مثلاً).

يمكن القول إن النسق الإعرابي في اللغة العربية ينبني إجمالاً على المقومات التالية:

(أ) حين يخلو المكون من أي وظيفة تركيبية فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته الدلالية (النصب غالباً)؛

(ب) إذا ورد المكون حاملاً لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي تخولها إياه وظيفته التركيبية كما يتبين من التمثيل الإعرابي (51) للمركب الاسمي الفاعل في الجملة (50) مثلاً:

(50) شُرِبَ الشايُ

(51) (س$_1$: شاي (س$_1$)) متق فا

رفع

(ج) باعتبارها لا تشكل موضوعات ولواحق لمحمول الجملة، تأخذ المكونات الخارجية حالتها الإعرابية (رفع / نصب) بمقتضى وظيفتها التداولية نفسها.

(د) إذا توارد على نفس المكون إعرابان، إعراب وظيفي وإعراب بنيوي، فإن الغلبة تكون للاعراب الثاني الذي يحجب الإعراب الأول.

مثال ذلك ما نجده حاصلاً في الجملة (53)، في مقابل الجملة (52)، حيث يحجب إعراب النصب الذي تسنده الأداة "**إن**" إعراب الرفع الذي تقتضيه الوظيفة الفاعل:

(52) نال **خالد** مبتغاه

(53) إن **خالداً** نال مبتغاه.

(هـ) تُسنَد الحالة الإعرابية إلى المركب الاسمي رمته على أساس أن يَسِم الإعرابُ رأسَ المركب.

2.3.1.1.3 – الرتبة

نفس التفاعل بين أنواع الوظائف الثلاثة نجده قائماً حين يتعلق الأمر بتحديد رتبة المكونات مع فارق أن الغلبة هنا تكون للوظائف التداولية.

(أ) لا تتدخل الوظائف الدلالية في الرتبة إلاّ إذا خلت المكونات من وظائف تركيبية ووظائف تداولية حيث ترتب المكونات إذّاك حسب سلمية الوظائف الدلالية من الموضوعات إلى اللواحق؛

(ب) باعتبار اللغة العربية من اللغات التي تصدّر الفعل في الجملة، يتموقع المكون الفاعل بعد الفعل في حين يحتل المكون المفعول، إن وُجد، الموقعَ الذي يلي موقع الفاعل؛

(ج) يحتل الموقعَ الصدر الثاني من الجملة (على اعتبار الاحتفاظ بالموقع الصدر الأول للأدوات الجملية كأدوات الاستفهام) المكون الحامل للوظيفة المحور أو الوظيفة بؤرة المقابلة في حين يظل المكون المسندة إليه بؤرة الجديد محتلاّ لموقعه العادي التابع لوظيفة تركيبية أو وظيفة دلالية. رائز غلبة الوظائف التداولية على الوظائف التركيبية والدلالية أن المكون الحامل لبؤرة المقابلة يتموقع إجباراً في الموقع الصدر الثاني أيّا كانت وظيفتاه التركيبية والدلالية كما هو شأن المكوّن المفعول في الجملة التالية:

(54) **كتاباً** اشتريت (لا مجلة).

(د) يخضع احتلال المواقع لقيد "أحادية الموقعة" القاضي بألا يحتل الموقع الواحد أكثرُ من مكون واحد. خرق هذا القيد يفضي إلى تراكيب لاحنة من قبيل (55):

(55) * **كتاباً اليومَ** اشتريت

(هـ) نجد، ولو على ندرة، محددات للرتبة ذات طابع بنيوي صرف "تحيّد" مفعول المحدّد الوظيفي وتحجبه. من أمثلة ذلك في العربية أن الأداة "لا" لا تكتفي بإسناد النصب إلى الاسم مدخولها بل تنقله من موقعه الوظيفي المعدّ له (موقع الفاعل مثلا) إلى الموقع الصدر كما هو حاصل في الجملة (53) مثلاً.

(و) فيما يخص الوظائف التداولية الثلاث، المبتدأ والمنادى والذيل، فإنها تحتل مواقع ثابتة قبل الجملة وبعدها على التوالي.

حاصل رصدنا لترتيب المكونات ومحدّداته في اللغة العربية البنية الرتبية العامة التالية:

(56) منادى، مبتدأ، [صدر1 صدر2 ف فا (مف) (ص)]، ذيل

حيث: صدر 1 وصدر 2 = الموقعان المعدّان للأدوات الجملية والمحور وبؤرة المقابلة وحيث: ص = مجال تحتله المكونات اللواحق التي لا تحمل وظيفة تداولية أو وظيفة تركيبية.

4.1.1.3 – بنية الجملة وأنماطها

أهم القضايا التي عُنينا بها في تنميط الجمل العربية في إطار النموذج النواة قضيتان كبريان: الجمل الرابطية (المتوكل (**1987**)) والجمل المركبة (المتوكل (**1988**)).

1.4.1.1.3 – الجمل الرابطية

يُقصد بالجملة الرابطية الجملة ذات المحمول غير الفعلي (صفة، اسم، ظرف) المتضمنة لفعل رابط (كالفعل "**كان**" مثلاً).

مثال ذلك الجمل التي من قبيل (57 أ–ج):

(57)أ – **كان** خالدا نائماً

ب – **كان** بكر أستاذا

ج – كان السفر البارحة

اهتممنا في تناولنا لهذا الضرب من الجمل بالدفاع عن الأطروحات الأساسية التالية:

(أ) اعتيد في أدبيات النحو التوليدي التحويلي الأولى على مقاربة الجمل الرابطية كأصول للجمل التي لا تتضمن رابطاً باعتبار جمل الصنف الثاني ناتجة عن تحويل حذف يُجرى على جُمَل الصنف الأول. حسب هذا المنظور، تعد الجمل (58 أ–ج) محوّلة حذفاً عن الجمل (57 أ–ج):

(58)أ – خالد نائم

ب – بكر أستاذ

ج – السفر اليوم

كانت لنا بنية الجملة العربية وسيلة للدفاع عن أطروحة أقل كلفة وأقرب إلى الحدس والكفاية النمطية، الأطروحة المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي القائلة بأن الفعل الرابط لا يظهر في البنية التحتية وإنما يدمَج بواسطة إحدى قواعد التعبير حين تتوافر السمات الزمنية والجهية التي تقتضي هذا الإدماج.

(ب) لا ينحصر الفعل الرابط في الفعل "**كان**" الذي يدمَج في بنية مخصصها الزمني "المُضِي" أو "الاستقبال" أو "اللازمن" كما هو الشأن في الجمل (59 ب–د) مثلاً:

(59) أ – الجو حار اليوم

ب – **كان** الجو حاراً أمس

ج – **سيكون** الجو حاراً غداً

د – **يكون** الجو حاراً في موسم الصيف

ثمة أفعال رابطة أخرى يحدّد إدماجَها المخصّصُ الجهي إضافة إلى المخصص الزمني. من هذه الأفعال الرابطة الأفعال الدّالة على الصيرورة:

(60) **أصبح** / **أمسى** / **أضحى** الجو حاراً

والأفعال الدالة على الاستمرار:

(61) **ما زال** / **لا يزال** الجو حاراً

(ج) بخلاف ما هو معلوم عن لغات سامية أخرى، لا تلجأ اللغة العربية إلى ضمير غيبة يربط بين الفاعل والمحمول غير الفعلي:

(62) أ – * خالد هو نائم

ب – * خالد هو أستاذ

ج – * السفر هو غداً

يمكن أن يدمَج الضمير "هو" (وتصرفاته من حيث الجنس والعدد) في التراكيب ذات المحمول الاسمي إلا أن ما يحدّد إدماجه ليس المخصص (زمنياً كان أم جهيّاً) وإنما الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (64 أ–ب):

(63) أ – من القادمة؟

ب – هند القادمة

(64) أ – القادمة سعاد

ب – هند **هي** القادمة

(د) فيما يخص الحالة الإعرابية النصب التي تسِم المحمول غير الفعلي في التراكيب الرابطية، فإنها ليست إعراباً وظيفياً وإنما إعراب بنيوي يُسنده الفعل الرابط نفسه.

2.4.1.1.3 – الجمل المركبة

كان قوام الجملة في النموذج النواة حملا بسيطاً يتضمن محمولا (فعلا أو اسما أو صفة أو ظرفاً) وعدداً معينا من الموضوعات واللواحق كما تبيّن ذلك الترسيمة العامة التالية:

(65) جملة = [محمول (س$_1$)... (س$_ن$) (ص$_1$)... (ص$_ن$)]

حمل

على هذا الأساس وضعنا تعريف الجملة المركبة وصغناه كالتالي: (المتوكل 1988 أ)):

(66) **الجملة المركبة**

"الجملة المركبة جملة تتضمن أكثر من حمل واحد"

اقترحنا آنذاك تنميطاً للجمل المركبة في اللغة العربية يميز بين الجمل المدمجة والجمل غير المدمجة.

(أ) تُعد جملة مدمجة كل حمل يشكّل بالنظر إلى الحمل الرئيسي (الحمل المدمج) حدّا (موضوعاً أو لاحقاً) أو جزءاً من حدّ. من أمثلة الحُمُول الحدود التراكيب التي من قبيل (67 أ–ج):

(67) أ – بلغ خالداً **أن هندا ستسافر**

ب – يتمنى خالد **أن تعود هند**

ج – سيغادر خالد القاعة **حين سيدخلها بكر**

ومن أمثلة الحمول أجزاء الحدود الحمول الموصولية التقييدية:

(68) زارني الرجل **الذي قابلناه أمس**

فيما يتعلق بالحمول المدمجة الحدود، تناولنا على الخصوص القضايا التالية:

(1) يأخذ الحمل الحدّ من الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية ما يمكن أن يأخذه الحد الاسم. فالحمل المدمج "أن تعود هند" في الجملة (67 ب)، مثلا متقبل مفعول وبؤرة جديد باعتبار هذه الجملة جوابا للجملة (69):

(69) ماذا يتمنى خالد؟

(2) تتحدّد أداة الإدماج ("المصدري" في اصطلاح النحو التوليدي التحويلي) على أساس الوظيفة التي يأخذها الحمل المدمَج كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (67 ب) و(67 ج).

(3) يحتل الحمل المدمج الموقع الذي تخوله إياه وظيفته التركيبية أو التداولية كما هو الشأن، مثلا، في الجملة (67 ب) حيث يحتل الحمل "أن تعود هند" موقع المفعول بؤرة الجديد. إلا أنه حين يتوارد ومركبا اسمياً آخر فإنه يخضع لمبدإ "التعقيد المقولي" القاضي بأن تتأخر المكونات الأكثر تعقيداً عن المكونات الأقل تعقيداً.

هذا ما نجده حاصلاً في الجملة (67 أ) حيث زحلق الحمل المدمج الفاعل إلى الموقع الأخير وإن كان حكمه وظيفيا أن يتقدم على المركب الاسمي المفعول تلافيا لتراكيب من قبيل (70).

(70)؟؟ بلغ أن هنداً ستسافر خالداً

أما في جانب بنية الحمول الموصولية، فقد ركزنا الاهتمام على قضيتين: إعراب الضمير الموصول وتوارده مع ضمير العدد.

(1) يستقي الضمير الموصول في اللغة الأنجليزية مثلاً إعرابه من وظيفتيه التركيبية والدلالية داخل الجملة الموصولية نفسها:

(71) a - I saw the student who succeeded

b - *I saw the student whom succeeded

أما في اللغة العربية فإن الضمير الموصول يأخذ إعرابه بالتبعية للاسم رأس الجملة الموصولية:

(72) أ – رأيت الرجلين اللذين ألّفا هذا الكتاب

ب – *رأيت الرجلين اللذان ألفا هذا الكتاب.

(73) أ – حضر الضيفان اللذان دعونا أمس

ب – *حضر الضيفان اللذين دعونا أمس.

يخرج عن هذه القاعدة طبعاً الضمير الموصول الذي يتصدّر الجمل الموصولية غير التقييدية (أو "البدلية")

(74) أ – رأيت الرجلين، من ألّفا هذا الكتاب

ب – حضر الضيفان، من دعوناهما أمس

(2) تنفرد اللغة العربية بخاصية إمكان تضمن الجملة الموصولية لضمير موصول وضمير عَوِد في نفس الجملة. فإلى جانب التراكيب التي من قبيل (73 أ) يمكن أن نجد:

(75) حضر الضيفان اللذان دعوناهما أمس

بل إن هذا الإمكان يصبح ضرورة حين يتعلق الأمر بالمكون "المستقبل":

(76) أ – قابلت الرجل الذي أعطيته كتاباً.

ب – *قابلت الرجل الذي أعطيت كتاباً.

(ب) في مجال الجمل غير المدمجة، درسنا أصنافاً ثلاثة من الجمل: الجمل الاعتراضية والجمل الأرباض والجمل المعطوفة.

(1) يُعدّ حملاً اعتراضيا كلُّ حمل يتخلَّل حملا آخر دون أن يُشكل حدّاً من حدوده.

من أمثلة ذلك ما نجده حاصلاً في الجملة التالية:

(77) هجر خالد – سامحه الله – هنداً

(ب) يمكن أن ترد المكونات الخارجية الثلاثة المبتدأ والذيل (والمنادى) مركبات اسمية كما تقدم ويمكن أن ترد كذلك حمولاً قائمة الذات:

(78) أ – **أن يكتب بكر شعراً مبدعاً**، ذلك ما لن أصدقه

ب – قضت هند الصيف بالخارج، **بل مكثت في البيت**

ج – يا من ينتظر وراء الباب، تفضّل.

(3) تصاغ قاعدة العطف بين الحمول، في النموذج النواة، على الشكل التالي:

(79) $\alpha \longleftarrow \alpha_1$و$\alpha_2 \ldots \alpha_{ن}$ (ن ≤ 2)

حيث: α = حمل

تخضع القاعدة (79) لقيد عام صغناه كالتالي:

(80) **قيد التناظر**

"يعطف بين المتناظرات"

يقضي هذا القيد أن يتماثل الحملان المتعاطفان من عدة وجوه أهمها:

القوة الإنجازية:

(81)أ – هل حضر الزوار وهل استقبلهم خالد؟

ب – * حضر الزوار وهل استقبلهم خالد؟

ومقولة المحمول:

(82)أ – خرج زيد ودخل بكر

ب – * خرج زيد وبكر داخل (باعتبار الواو واوَ عطف)

والمخصّص الزمني:

(83)أ – نامت هند وسهر خالد

ب – * نامت هند ويسهر خالد

والوظيفة التداولية:

(84)أ – هنداً قابلت وزينب صادفت

ب – * هنداً قابلت وصادفت زينب

حاولنا بنفس المناسبة أن نرصد التوزيع التكاملي بين الأدوات العاطفة التي تحقق في اللغة العربية العاطف المجرد في "القاعدة (79)، فأرجعنا وسائط تحقق هذه الأدوات إلى وسيط الوصل (الواو، الفاء، ثم، حتى) ووسيط الفصل بشقيه التخييري (أو، أم) والإخراجي (لا، بل، لكن). وميزنا داخل الوسيط الواحد بين وسائط فرعية كوسيطي وصل الفور ووصل التراخي الضابطين لقاعدة إدماج الفاء و"ثم" على التوالي:

2.1.3 – بعد النحو النواة: إغناء وتطوير

يشكل النحو النواة الذي عرضنا لأهم ملامحه في فقرات المبحث السابق اللبنة الأساس في بناء نحو اللغة العربية الوظيفي. وقد تم بناء هذا النحو عن طريق عمليتي إغناء وتطوير واكبتا إفراز نظرية النحو الوظيفي للنموذج المعيار فنحو الطبقات القالبي ثم نحو الخطاب الوظيفي.

يمكن القول بوجه عام إن الإغناء والتطوير لحقا مكونات النحو ذاتها وطريقة اشتغالها كما لحقا مجال انطباقيتها.

1.2.1.3 – المكونات

إن ما لحق مكونات النحو من تغيير مس أساساً البنية التحتية الدلالية التداولية لكن كان له أثر كذلك في البنية الصرفية–التركيبية بحكم الترابط بين البنيتين.

1.1.2.1.3 – البنية التحتية

مرت إعادة النظر في البنية التحتية بشقيها الدلالي والتداولي بمرحلتين: مرحلة إغناء ومرحلة تعديل مسايرة لتطور بناء النحو عبر النمذجات التي تلت النحو النواة.

1.1.1.2.1.3 – الدلالة

من قضايا الدلالة التي تنوولت آنذاك (المتوكل (1995) و(1997)) العبارات المتحجّرة في علاقتها بظاهرتي المجاز والالتباس.

(أ) يُقصد بالعبارات المتحجرة العبارات التي من قبيل (85):

(85) **رأى** خالد **النور** في أحد أيام فصل الربيع

أهم مقومات التحجر في هذا الضرب من العبارات المقومات التالية:

(1) مدلول العبارة الإجمالي ليس مجموع مداليل عناصرها مضموماً بعضها إلى بعض. فمدلول العبارة "**رأى النور**" ليس ناتج ضم مدلول "**رأى**" إلى مدلول "**النور**".

(2) تشكل العبارة بكل عناصرها وحدة بنيوية "مجمدّة" تستعصي على العمليات البنيوية المألوفة. فلا إضافة تسوغ:

(86) * رأى خالد النور **المضيء** في أحد أيام الربيع

ولا تعويض بمرادف:

(87) أ – * **أبصر** خالد النور في أحد أيام الربيع

ب – * رأى خالد **الضوء** في أحد أيام الربيع

ولا نقل:

(88) أ – * النورَ رأى خالد

ب – النورُ، رآه خالد

ج – رآه خالد، النورُ

(ب) تقوم المقاربة التي اقترحناها تبعا لـــديك (1988 و1989) للعبـــارات المتحجرة على الطروح التالية:

(1) كباقي المفردات، ترصد العبارات المتحجرة في المعجم في شكل مـــداخل ذات شقين: إطار حملي وتعريف دلالي كما يتبين من الترسيمة (89):

(89) **مدخل معجمي**:

ط:...

ت:...

حيث ط = إطار حملي؛ ت = تعريف دلالي

على أساس الترسيمة (89)، يكون الإطار الحملي للعبارة "**رأى النور**" هـــو الإطار (90):

(90) رأى (س$_1$ = حي) منف (س$_2$: النور) متق

ت: "وُلد"

(2) لكن بخلاف المفردات الأخرى، ترد عناصر العبارة المتحجرة مدمجـــة في محلاتها أصلاً مع تحديد خصائصها الصرفية وهو ما يتم القيام به عادة في مرحلـــة لاحقة من مسطرة الاشتقاق.

(3) يفاد من المدخل (90) أن التعريف الدلالي للعبارة المتحجرة يوضع على أساس أنه تعريف إجمالي لا على أساس أنه مجموع مداليل عناصرها.

(ج) يمر مسلسل التحجر، عامة، بثلاث مراحل كبرى: مرحلة الدلالة الحرفية

ومرحلة الدلالة المجازية ومرحلة تحجر الدلالة.

(1) في المرحلة الأولى، تأخذ العبارة خاصيتي المألوف من العبارات: **أولا**: الاستقلال البنيوي حيث يسوغ تعويض عناصرها بمرادفات كما يسوغ نقلها، **ثانيا**: تنضم مداليل عناصرها بعضها إلى بعض للحصول على مدلول العبارة الإجمالي.

(2) في المرحلة الثانية ينضاف إلى مدلول العبارة الحرفي مدلول استعمالها المجازي ويظل هذان المدلولان متزامنين مع إدراك المتكلم – السامع لحرفية الأوّل ومجازية الثاني.

(3) أمّا في المرحلة الثالثة، مرحلة التحجّر، فإن المدلول الحرفي الأصلي ينزاح من الاستعمال ويُصبح المدلول المجازي، بعد فقدان مجازيته، المدلول العاديّ الوحيد.

يندرج هذا المسلسل التحجّري ذو المراحل الثلاث في ما قُورب في نظرية النحو الوظيفي في إطار ما سُمّي "فقدان الوسم" باعتبار الاستعمال المجازي استعمالاً موسوماً بالنظر إلى الاستعمال الحرفي يفقد موسوميته حين يتحوّل إلى استعمال مألوف عوضاً عن الاستعمال الحرفي الأصل.

لنأخذ للتمثيل العبارة الدارجة المصرية "**خربها وقعد على تلها**".

نفترض أن هذه العبارة كانت تستعمل في البدء حرفياً للتدليل على أن شخصاً ما قام بتخريب مبنى ما ثم قعد على ركامه. بعد ذلك، أصبح لهذه العبارة استعمال ثان مجازي ينضاف إلى الاستعمال الحرفي ويزامنه. في الاستعمال المجازي تأخذ العبارة مدلولاً مغايراً لمجموع مداليل عناصرها. ظل مدلولا العبارة متزامنين إلى أن تُنوسي المدلول الحرفي الأصلي وأصبح المدلول المجازي المدلولَ المألوف الوحيد.

(د) تعد عبارة ملتبسة العبارة التي تحتمل أكثر من قراءة (تأويل) واحدة كما هو شأن العبارة (91):

(91) أ – رأيت عيني هند.

ب – رأيت مقلتي هند

ج – رأيت جاسوسي هند.

والالتباس، من حيث طبيعته، التباس بنيـــوي ودلالي وتـــداولي (إحـــالي أو إنجازي):

ينتج الالتباس البنيوي عن ورود عبارة ما قابلة لأن تردّ إلى أكثر من بنية تحتية واحدة:

(92) أ – ما ألذّ حب هند

ب – ما ألذ حب هند لخالد

ج – ما ألذ حب خالد لهند

ويحصل التباس دلالي في العبارة المتضمنة لمكون حامل لأكثر من معنى كمـــا هو حاصل في الجملة (91 أ) مثلاً.

أما الالتباس التداولي فهو نوعان: التباس في القوة الإنجازية ناتج عن مواكبـــة أكثر من قوة إنجازية لنفس الجملة ولا مرجّح:

(93) أ – هل بإمكانك أن تغلق الباب؟

ب – هل بإمكانك أن تتحرك نحو الباب لتغلقه؟

ج – أرجوك أن تغلق الباب.

والتباس في الإحالة:

(94) أ – تتمنى هند أن تتزوّج مصريّاً

ب – تتمنى هند أن تتزوّج رجلا مصرياً أيا كان.

ج – تتمنى هند أن تتزوج رجلا بعينه وهو مصري الجنسية.

والالتباس، من حيث حيّزه، التباس إنجازي كما مر بنا أو التباس قضوي:

(95) أ – نافذة حجرة هند مغلقة

ب – هند غائبة عن بيتها

ج – هند نائمة

كما يمكن أن يتحيّز في المحمول:

(96) أ – ساءني أن **قذف** خالد بكرا

ب – ساءني أن **رمى** خالد بكرا بحجر

ج – ساءني أن شتم خالد بكراً.

أو في أحد حدود المحمول كما في الجملة (91 أ).

تناولنا ظاهرة الالتباس في اللغة العربية في أحد فصول دراسة خصصناها لبنية الخطاب التحتية الدلالية والتداولية (المتوكل (1995)) كما عرضنا في نفس الدراسة للمقاربة التي يمكن أن نرصد بها هذه الظاهرة وصفاً وتفسيراً في إطار النموذج المعيار. ما يهمنا هنا هو التقابل بين الالتباس و"الإلباس" في علاقته بظاهرة التحجّر.

يباين الإلباس الالتباس من الوجوه التالية:

(1) الالتباس ظاهرة عرضية في حين أن الإلباس عملية مقصودة يصطنعها المتكلم اصطناعا لغرض خطابي معين؛

(2) يرتفع الإلباس إمّا بالسياق المقامي أو المقالي في حين يسخر المتكلم كلا السياقين للحفاظ على الإلباس وضمان استمراره؛

(3) يرد الإلباس في أنماط من الخطاب خاصة كالخطاب الأدبي والخطاب الساخر والخطاب الإشهاري مثلاَ. الالتباس، بعبارة أخرى، ظاهرة "عادية" في حين أن الإلباس يندرج في الوسوم من الخصائص الخطابية.

يتحقق الإلباس في العبارة المتحجّرة عن طريق ما أسميناه "فكّ التحجّر" الذي يتم حين يعيد المتكلم إلى العبارة مدلولها الحرفي الأصل مع الإبقاء على المدلول المتحجر لغرض تواصلي معين.

مثال ذلك ما نجده حاصلاً في العبارة (97) التي تأخذ معناها المجازي المتحجّر ("مضياف") ومعناها الحرفي المفقود:

(97) كنت أعلم أن هنداً كثيرة الرماد لكني لم أكن أعلم أن بمطبخها هذا العدد الهائل من القدور.

في هذه العبارة، قام المتكلم بإحياء المعنى الحرفي وتزمينه مع المعنى المتحجر بواسطة إضافة الجملة الاستدراكية "لكني لم أكن أعلم...".

2.1.1.2.1.3 – التداول

كانت البنية التحتية في النموذج النواة، كما تقدم، مقصورة على حمل دلالي يجمع بين محمول وعدد معين من الموضوعات واللواحق في حين كان التداول منحصراً في الوظيفتين المحور والبؤرة بشقيها "الجديد" و"التقابلي".

تلافيا لهذا القصور واستشرافا للكفاية التداولية، تم إغناء العنصر التداولي التحتي بإضافة القوة الإنجازية مخصّصاولواحق (المتوكل (1986 أ وب)) من جهة والتمييز داخل المحور والبؤرة بين محاور فرعية وبؤر فرعية (ديك (1989) والمتوكل (1993 أ)) من جهة ثانية.

فيما يخص اللغة العربية، تنووّلت في إطار إغناء الشق التداولي من البنية التحتية القضايا التالية:

(أ) أوّل هذه القضايا الحمولة الإنجازية للعبارة اللغوية.

الحمولة الإنجازية شقان: مخصّص ولواحق يشكلان طبقة قائمة الذات تعلو طبقة القضية كما يتبين من الترسيمة (98):

(98) [مخصص إنجازي [قضية] لاحق إنجازي].

اهتممنا خاصة بالاستفهام في اللغة العربية (المتوكل (1986)) و(1993)) حيث تناولنا من خلاله القضايا الإنجازية الكبرى التالية:

(1) يتحتم التمييز بين "النمط الجملي" (صيغة الجملة الصرفية- التركيبية) والقوة الإنجازية حيث إن نفس النمط الجملي يرد دالا على القوة الإنجازية المتوقعة (السؤال) كما يمكن أن يرد دالاً على غيرها:

(99) أ – هل حضر كل الضيوف؟

ب – هل يستوي العالم والجاهل؟!

(2) القوة الإنجازية قوتان: قوة إنجازية "حرفية" كما في الجملة (99 أ) وقوة إنجازية "مستلزمة" كما في الجملة (99 ب).

لرصد الانتقال من القوة الإنجازية الأولى إلى القوة الإنجازية الثانية، اقترحنا (المتوكل (1991) و(1993) مسطرة تأويلية قوامها سلسلة من قواعد الاستدلال مستوحاة مما هو وارد عند سورل (سورل (1979)) يضطلع بها القالب المنطقي. هذا النمط من قواعد الاستدلال هو الذي يمكن المخاطب من تأويل الجملة (99 ب) على أساس أنها خبر منفي لا سؤال محض.

(3) من غير النادر أن تتحجّر القوة الإنجازية المستلزمة تحت ضغط الاستعمال وعن طريق فقدان الوسم فتصبح القوة الحرفية الوحيدة للعبارة ذلك ما يحصل عادة

في العبارات الاستفهامية المنفية التي تفقد مدلول السؤال المحض وتتحجّر في مدلول الخبر المثبت:

(100) أ – ألم أسلّمك كل ما أملك!

ب – لقد سلمتك كل ما أملك.

(4) قد يواردُ مخصّص القوة الإنجازية لاحق إنجازي يوضحها أو يدقّقها أو يعدّلها. ترد اللواحق الإنجازية إمّا مركبات اسمية (أو حرفية) أو جملاً وتأخذ، على الأرجح، الموقع الصدر في الجملة.

من أمثلة ذلك:

(101) أ – (**ب**) **صراحة**، لست واثقاً مما يقول هذا الرجل

ب – **بجدّ**، هل ستفي هند بوعدها؟

ج – **بما أنك تريد أن تعرف كل شيء**، لقد قررت الإدارة عزلك.

(5) ينقسم الاستفهام من حيث حيّزه إلى استفهام جزئي (أو استفهام مركّب) واستفهام كُلّي (أو استفهام جملة).

مثال استفهام المركب:

(102) أ – أين ذهب خالد؟

ب – أ إلى فاس ذهب خالد (أم إلى مراكش)؟

ومثال استفهام الجملة:

(103) أ – هل سافرت هند؟

ب – أسافرت هند (أم لا)؟

(6) يتفاعل في التأشير للاستفهام في اللغة العربية وسيطان: وسيط الحيّز ووسيط نوع البؤرة المسندة إلى المستفهم عنه.

يتحقق المركب الاسمي المستفهم عنه الحامل لبؤرة الجديد في شكل ضمير استفهام كما هو الشأن في الجملة (102 أ) مثلاً.

أما الأداتان "هل" و"الهمزة" فقد تسنى لنا أن نرصد توزيعهما التكاملي كالتالي:

تستعمل الأداة "هل" حين ينصب الاستفهام على الجملة رمتها (أو القضية تحديداً) وتكون الجملة حاملة لبؤرة الجديد كما في (103 أ) في حين تستعمل

الأداة "الهمزة" حين يحمل المستفهم عنه بؤرة المقابلة سواء أكان مركبا اسمياً كما في الجملة (102 ب) أو جملة تامة كما في (103 ب).

توضح التوزيع التكاملي لهاتين الأداتين الترسيمتان التاليتان:

(104) أ – [هل [جملة] بؤجد]

ب – [همزة [جملة] بؤمقا]

أو

[همزة [مركّب] بؤمقا]

دليل صحة الترسيمة (104) أن الأدة "هل" لا ترد حين يكون المستفهم عنه مركبا اسمياً، بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة:

(105) أ – * هل ذهب خالد إلى فاس (بنبر "**فاس**")؟

ب – * هل إلى فاس ذهب خالد (أم إلى مراكش)؟

كما يمتنع ورودها مع جملة حاملة لبؤرة المقابلة:

(106) * هل ذهب خالد إلى فاس (أم لا)؟

(ب) من إنجازات النموذج المعيار (ديك (1997)) إدماج طبقة تتوسط طبقتي القوة الإنجازية والحمل. دور هذه الطبقة التمثيل في البنية التحتية للسمات الوجهية. بهذا الإدماج أصبحت البنية التحتية الثلاثية الطبقات كالتالي:

(106) [مخصص إنجازي [مخصص وجهي [حمل] لاحق وجهي] لاحق إنجازي]

أفردنا بدراسة خاصة (المتوكل (1995)) السمات الوجهية من حيث طبيعتها وحيزها وكذلك من حيث الوسائل التي تسخرها اللغة العربية لتحقيقها. وأولينا في نفس الدراسة وفي كتابات أخرى (المتوكل (1999)) و(2005)) اهتماما خاصاً لقضيتين عددناهما أساسيتين: أولا الفرق بين السمات الإنجازية والسمات الوجهية – مخصّصات ولواحق – الذي لم يأخذ حقه من العناية في أطر نظرية أخرى وثانيا: طبيعة "التعجب" أهو نمط جملي أم قوة إنجازية أم وجه قضوي.

(1) التبس الأمر في غالب المقاربات بين اللواحق التي من قبيل "**فعلا**" و"**حقّاً**" و"**بالتأكيد**" واللواحق التي من قبيل "**صراحة**" و"**بصدق**" وغيرهما حيث

عدت جميعها "لواحق جملة" دون أي تمييز مع أن هاتين الفئتين من اللواحق تختلفان دلالة ووظيفة وتركيباً.

من أهم ما اقترحناه لروز هذا الاختلاف إمكان توارد لاحق من الفئة الأولى ولاحق من الفئة الثانية في حين يمتنع التوارد بين لاحقين من نفس الفئة:

(107) أ – **بصراحة، فعلا،** لم يوفّق بكر في محاضرته

ب – **بصدق، حقاً،** ساءني كلام بكر

(108) أ – * **بصراحة، بصدق،** لم يعجبني تدخل بكر

ب – * **فعلاً، حقاً،** لم يوفق بكر في محاضرته

يمكن أن يُستدل برائز التوارد وعدمه هذا على عدم انتماء الفئتين من اللواحق إلى طبقة واحدة في بنية الجملة.

نفس الالتباس الطبقي وقعنا فيه في دراسة سابقة (المتوكل (1986)) حين وضعنا، من حيث الموقع، أداتي الاستفهام "**هل**" و"**الهمزة**" وأدوات صدور أخرى مثل "**إنّ**" و"**ليت**" و"**لعل**" في زمرة واحدة على أساس أنها جميعها أدوات جُملية تحتل الموقع الصدر مع أن الأدوات الأخيرة يمكن أن تواردها أداة استفهام في نفس الجملة:

(109) أ – هل **إنّ** هنداً ستعود؟

ب – **أ إن** خالداً سيخطب هندا؟

بفضل اقتراح النموذج المعيار توسيط قضية وجهية بين طبقتي الحمل والإنجاز تسنى التمييز بين الإنجاز والوَجه والتمثيل لهما التمثيل الملائم في البنية التحتية كما أتيح رصد الخصائص الصرفية–التركيبية ووسائل تحققها أدوات ولواحق. بذلك أصبح من الممكن القول إن الموقع الصدر في الجملة موقعان: موقع أوّل تحتله الأدوات أو اللواحق الإنجازية كأداتي الاستفهام وموقع ثان مخصّص لإيواء الأدوات واللواحق الوجهية كما توضح ذلك البنية الموقعية العامة التالية:

(110) (مكون خارجي، [م$_1$ مΦ [فا مف (ص)]، (مكون خارجي)

حيث م$_1$= موقع الأدوات واللواحق الإنجازية

مΦ= موقع الأدوت واللواحق الوَجهية.

(2) دأبت الأنحاء التقليدية والأنحاء الحديثة بما فيها النحو الوظيفي (ديك (1997 ب)) على عدّ التعجب إمّا نمطاً جمليا يقابل الخبر والاستفهام والأمر أو قوة إنجازية قائمة الذات.

ما حاولنا البرهنة عليه من خلال معطيات اللغة العربية فصحى ودوارج ولغات أخرى هو أن التعجب، بخلاف السؤال والخبر والأمر والوعد والوعيد وغير ذلك، ليس قوة إنجازية وإنما هو وَجه من الوجوه الذاتية. ممّا احتججنا به لهذه الأطروحة ما يلي:

أولا: أن التراكيب التعجبية تحمل أصلا قوة إنجازية معينة تكون في الغالب إمّا خبراً:

(111) ما أجمل هنداً وهي ترتدي خماراً أسود!

أو استفهاماً:

(112) أليست هند رائعة في خمارها الأسود!

ثانيا: أن القوة الإنجازية تقيم علاقة بين المتكلم والمخاطب في حين أن التعجب، كباقي الوجوه، يقيم علاقة بين المتكلم وفحوى خطابه. دليل ذلك أن للقوة الإنجازية أفعالاً مخصوصة فاعلها المتكلم ومفعولها "المباشر" (أو "غير المباشر") المخاطب بينما لا نجد للتعجب أفعالاً بهذه الخصائص:

(113) أ – أخبرك أن هنداً قادمة

ب – أقول لك إن هندا قادمة

(114) أ – * أتعجب لك من أن هندا رائعة!

ب – * استغرب لك أن زينب ستنجح!

لا يعني هذا أنه ليس للتعجب أفعال تعبر عنه إلاّ أن هذه الأفعال تؤشر لسمة وَجهية شأنها في ذلك شأن اللواحق التعجبية:

(115) أ **استغرب** أن تنجح هند!

ب – **عجباً** أن تنجح هند!

ثالثا: مفهوم التعجب مفهوم متدرج في حين لا تدرّج في القوة الإنجازية:

(116) أ – هند جميلة!

ب – ما أجمل هنداً!

ج – أجمل بهند!

د – ألا ما أجمل هنداً!

(117) أ – أعجب لنجاح هند!

ب – أعجب غاية العجب لنجاح هند!

(118) أ – * أخبرك غاية الإخبار أن هندا قادمة

ب – * أعدك غاية الوعد أنني سأعطيك ما طلبت.

رابعا: تتحيّز القوة الإنجازية في الجملة في حين يمكن أن ينصب التعجب على الجملة أو على أحد مركباتها الاسمية أو على المحمول:

(119) أ – وأخيرا نجحت هند!

ب – **أي فستان** اشترت ابنتي!

ج – **ما أطول** ساعات الانتظار!

وقد دعّمت اطروحة وَجهية التعجب بالمزيد من الاستدلال الدراسة الضافية التي قاربت فيها نعيمة الزهري (الزهري (2002)) التراكيب التعجبية في اللغة العربية من حيث خصائصها الدلالية والتداولية والصرفية–التركيبية والتطريزية.

(ج) في إطار نحو اللغة العربية النواة، لم نجاوز ثنائية بؤرة الجديد / بؤرة المقابلة. وتبيّن بعد ذلك أن هذه الثنائية لا تفي برصد خصائص كل التراكيب البؤرية المتوافرة في اللغة العربية (وفي غيرها) ففرعنا بؤرة الجديد إلى "بؤرة طلب" و"بؤرة تتميم" للتفريق بين السؤال وجوابه:

(120) أ – **من** القادم؟

ب – القادم **خالد**

وميزنا داخل بؤرة المقابلة بين "بؤرة التثبيت" و"بؤرة الانتقاء" و"بؤرة التعويض" و"بؤرة القصر" الواردة في التراكيب التي من قبيل:

(121) أ – التي عشقها قيس **ليلى**

ب – أ **ليلى** عشق قيس أم **عزّة؟**

ج – **ليلى** عشق قيس لا عزة

د – ما عشق قيس إلا **ليلى**

في نفس الاتجاه، أعدنا النظر في مقاربة وظيفة المحور على أساس أن لهذه الوظيفة فروعاً هي "المحور المعطى" و"المحور الجديد" و"المحور المعاد". بفضل هذا التفريع أتيح التمييز بين التراكيب التالية:

(122) أ – رأيت رجلا واقفا بباب العمارة (محور جديد)

ب –... كان الرجل يحمل باقة ورد (محور معطى)

ج –... نزلت فتاة من مصعد العمارة (محور جديد)

فسألني الرجل الذي يحمل باقة الورد (محور معاد) عن هويتها...

3.1.1.2.1.3 – الدلالة والتداول: من التوحّد إلى الانشطار

تشكل البنية التحتية في النموذج المعيار بنية موحدّة يمثل فيها للخصائص الدلالية والخصائص التداولية على السواء.

بعد ظهور مؤلف ديك (ديك (1997))، اقترحت مجموعة من الدراسات أن يتم الفصل بين الدلالة والتداول وأن يوكلا إلى قالبين مستقلين وإن تعالقا (فيت (1998))، المتوكل (1999) و(2004))، هنخفلد (2004)). حسب هذا الاقتراح، تنشطر البنية التحتية إلى مستويين اثنين يضطلع بصياغتهما قالبان مختلفان: المستوى التمثيلي الذي ترصد فيه الخصائص الحملية (سمات المحمول وسمات حدوده الموضوعات واللواحق) ومستوى علاقي يحدّد السمات التداولية الإنجازية والوجهية كما يحدد الوظائف التداولية المحورية والبؤرية.

من أهم نتائج الفصل بين الدلالة والتداول بالنظر إلى بناء الجهاز الواصف النتيجتان التاليتان:

(أ) أعيد النظر في توزيع الوظائف حيث ألحقت الوظائف التداولية بالمستوى العلاقي وأرجئت الوظائف التركيبية إلى مستوى البنية الصرفية – التركيبية؛

(ب) أتيحت إقامة علاقة مباشرة بين المستوى العلاقي والبنيتين الصرفية – التركيبية والصوتية حيث أصبح من الممكن أن تربط الخصائص التداولية

بتحققاتها الصرفية – التركيبية والتطريزية دون المرور بالدلالة. من مزايا هذا الربط المباشر أنه يمكّن من رصد خصائص العبارات اللغوية التي لا فحوى دلالياً لها.

كانت أطروحة ورود الفصل بين الدلالة والتداول، بين المستوى التمثيلي والمستوى العلاقي، وراء صياغة النماذج التي تلت النموذج المعيار، خاصة نموذج نحو الطبقات القالبي ونموذج نحو الخطاب الوظيفي اللذين تناولنا في إطارهما مجموعة من قضايا اللغة العربية كما سنرى في المباحث الموالية.

2.1.2.1.3 – البنية الصرفية – التركيبية

بعد التذكير ببعض المسائل العامة تخص الصرف في علاقته بكل من الاشتقاق والتركيب من جهة وعلاقة الصرف والتركيب والخصائص الدلالية والتداولية من جهة ثانية سنعرض في إيجاز لبعض القضايا الصرفية – التركيبية في اللغة العربية التي تتووّلت عبر مسار نظرية النحو الوظيفي من النموذج المعيار إلى نموذجي نحو الطبقات القالبي ونحو الخطاب الوظيفي.

1.2.1.2.1.3 – مسائل عامة

(أ) مرت علاقة الصرف والاشتقاق بمرحلتين اثنتين:

(1) في النموذج النواة، كانت قواعد الاشتقاق قواعد تكوين تولّد مفردات فروعاً تضطلع بتحديد صيغ المفردات على أساس سماتها الوظيفية الدلالية والتداولية.

(2) أمّا في النموذج المعيار، فقد ظل الاشتقاق والصرف إواليتين مستقلتين لكنهما صارتا مترابطتين بفضل ما أسماه ديك (ديك (1997 ب)) "المقاربة المعدّلة". قِوام هذه المقاربة إرجاء تحديد الصيغة النهائية للمفردة المشتقة إلى المستوى الصرفي بعد أن كان يتم تحديدها داخل القاعدة الاشتقاقية نفسها. بتعبير آخر، أصبح لقاعدة التكوين شقان: شق معجمي وشق صرفي حيث أصبح يؤشر لطبيعة المفردة (جعلية، انعكاسية...) بواسطة مخصص مجرد يتم تحقيقه الصيغي عن طريق قاعدة صرفية.

(ب) كان الصرف في النموذجين النواة والمعيار مستقلا عن التركيب سابقاً له في مسلسل اشتقاق العبارة اللغوية باعتبار أن الصيغة الصرفية للمكونات يتم تحديدها التحديد الكامل قبل أن تتخذ مواقعها.

أثبتت بعد ذلك بعض الدراسات (باكر (2001))، هنخفلد (2004))، المتوكل (2005)) أن بعض الصيغ الصرفية لا يمكن أن تحدّد إلا بعد ترتيب المكونات حيث يسبق التركيب الصرف خلافاً للمعتقد الذي كان سائداً.

إسهاما في دعم هذه الأطروحة، احتججنا ببعض ظواهر اللغة العربية التي من قبيل مطابقة الفعل لفاعله من حيث العدد حيث تتم المطابقة بين هذين المكونين إذا تقدم الفاعل وتنعدم في حال تأخره كما هو معلوم:

(123) أ – الأطفال ناموا

ب – نام الأطفال

ج – *ناموا الأطفال

بناءا على مثل هذه الملاحظات، أصبح الصرف والتركيب يشكلان مستوى واحداً.

(ج) مبدأ المبادئ في نظرية النحو الوظيفي (وفي كل النظريات ذات التوجه الوظيفي)، كما مرّ بنا، أن البنية تابعة للوظيفة وأن الخصائص الصرفية – التركيبية تتحدّد صيغاً ومواقع على أساس ما يتوافر في البنية التحتية من سمات دلالية وتداولية. هذا المبدأ العام قائم في الغالب من الأحوال إلا أن قيامه لا يمنع من وجود ظواهر تختلف باختلاف اللغات تؤشر إلى أن للمستوى الصرفي – التركيبي بعض الاستقلال وأن بعض القواعد الصرفية التركيبية تجري في معزل عن المعلومات المتوافرة في البنية التحتية.

من مظاهر استقلال الصرف والتركيب في اللغة العربية تناولنا في دراسة خاصة (المتوكل (2004 ب)) القضايا التالية:

(1) يمكن إيراد مطابقة الفعل للفاعل في اللغة العربية شاهداً كذلك على استقلال الصيغة الصرفية من السمات الدلالية التحتية حيث إن ما يتحكم في هذه المطابقة وسيط تركيبي محض (رتبة الفاعل بالنظر إلى الفعل).

(2) من الإعراب في اللغة العربية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ما هو إعراب بنيوي صرف تسنده أفعال مساعدة (روابط) أو أدوات مخصوصة أو بنيات معينة.

يندرج في هذا النمط من الإعراب نصب المحمول الاسمي أو الصّفي مع الرابط "**كان**" وزمرته ونصب الفاعل مع الأداة الوجهية "**إن**" وزمرتها وجرّ المضاف إليه.

(124) أ – كان خالد **فرحاً** البارحة

ب – أصبح بكر **أستاذا** للرياضيات

(125) أ – **إن خالداً** قد نجح

ب – ليت **هنداً** تقدّر التضحية

(126) لا أطرب لشعر **المحدثين**

ويمكن أن ندرج في نفس النمط الإعرابي نصب الفعل المضارع مع أداة النفي "**لن**" والأداة "**أن**" وجزمه بعد "**لم**" أو حين يرد في التراكيب الشرطية:

(127) أ – لن أخرج اليوم

ب – أتمنّى أن تزورني هند**!**

(128) أ – لم **تعد** هند بعد

ب – إن **تدخل** هند **يخرج** خالد

ج – اشتغل بجد **تُفلح**

من الأدوات ما يمارس ضغطاً على المكون مربوطها فتنقله من رتبته الأصلية إلى الموقع الذي يليها مباشرة كما تفعل الأداتان "**إن**" (وزمرتها) و"همزة الاستفهام".

(129) أ – حاضر **خالد** بجامعة مراكش

ب – إن **خالداً** حاضر بجامعة مراكش.

ج– *إن حاضر خالد بجامعة مراكش.

(130) أ – شربت هند شايا

ب – أشايا شربت هند أم قهوة؟

ج – *أشربت هند شاياً أم قهوة؟

2.2.1.2.1.3 – بنية المحمول

يجد القارئ في تناولنا للمحمول في اللغة العربية (المتوكل (1996)) مقاربة وظيفية لمختلف أنماطه وصيغه وبنيتيه الدلالية – التداولية والصرفية – التركيبية. وننتقي هنا من تلك الدراسة ثلاث قضايا مركزية هي: أولاً: الوزن والصيغة. وثانيا: المحمول المركب، وثالثاً: النفي.

(أ) تقوم بنية المحمول في اللغة العربية على ثلاثة عناصر أساسية: جذر صامت ثلاثي في غالب الأحوال ووزن وصيغة صرفية.

إذا كان مفهوم الجذر واضحاً لا إشكال فيه فإن مفهومي الوزن والصيغة قد يلتبسان لما بينهما من تقارب.

لإحراز مقاربة كافية ملائمة لبنية المحمول في اللغة العربية، يتحتم التمييز بين هذين المفهومين والفصل بينهما من حيث طبيعتهما ووظيفيتهما على السواء:

(1) الوزن مفهوم معجمي في حين أن الصيغة مفهوم صرفي؛

(2) للوزن وظيفتان: **أولا**: التأشير إلى باب المحمول الفعلي إذا كان محمولاً أصلاً ("فعَل"، "فعِل"، "فعُل") **وثانيا**: الاضطلاع باشتقاق المحمولات الفروع من المحمولات الأصول. أمّا الصيغة فهي تحقق صرفي للسمات التحتية ("جهة"، "زمن"، "وَجه"...) بما فيها الوزن.

(3) الوزن والصيغة إواليتان تنتميان إلى نسقين من القواعد متمايزين: قواعد تكوين المفردات وقواعد التعبير على التوالي:

(4) صيغ المحمول الفعلي في اللغة العربية ثلاث صيغ يسود الاصطلاح على تسميتها "**الماضي**" و"**المضارع**" و"**الأمر**".

مما يجدر التنبيه إليه هنا أن هذه المصطلحات تحيل على صيغ صرفية لا على سمات دلالية وإن كان الأمر يلتبس حين نتحدث عن "الماضي" خاصة. فصيغة "الماضي" مثلا ترد للدلالة على الزمن السابق لزمن التكلم:

(131) **رجَع** خالد من السفر البارحة

لكنها ترد كذلك دالّة على غير هذه السمة الزمنية كما يحصُل في التراكيب الشرطية أو الدعائية مثلا:

(132) أ – إذا **نجحت احتفلنا** بنجاحك

ب – **وقانا الله** شر الحاسد!

درءا للالتباس بين الصيغة والزمن، اقترحنا إطلاق تسمية "الماضي" على الصيغة وتسمية "المُضِي" على الزمن. وتعميما لدرء كل التباس اقترحنا أن تعوّض مصطلحات "الماضي" و"المضارع" و"الأمر" بمصطلحات أكثر محايدة وهي "الصيغة اللاحقية" و"الصيغة السابقية" و"الصيغة الجذعية" على التوالي اعتباراً لورود اللاصقة أو عدمه ومحل اللاصقة بالنظر إلى الجذع (لاحقة/سابقة).

(ب) صيغ المحمول الفعلي التي عرضنا لها في الفقرة السابقة صيغ "بسيطة" إذا قيست بصيغ أكثر تعقيداً كالصيغ التالية:

(133) أ – **ما زال** خالد **يهيئ** أطروحته

ب – **طفق** خالد **يحرّر** أطروحته

ج – **كاد** خالد **ينهي** أطروحته

د – **كانت** هند **تصفف** شعرها أمام المرآة

تتضمن الجمل (133 أ–د) صيغاً مركّبة تتكون من فعل "تام" وفعل مساعد. نقصد بالفعل "التام" في إطار نظرية النحو الوظيفي المحمول الحقيقي الذي ينفرد بالدلالة على الواقعة ("عمل"، "وضع"، "قوة"، "حالة") وبالفعل المساعد الذي تنحصر وظيفته في التحقيق الصرفي للسمات الزمنية كالفعل "**كان**" وزمرته والجهية كأفعال الشروع ("**طفق**" وزمرته) وأفعال الاستمرار ("**مازال**" وزمرته) وأفعال المقاربة ("**كاد**" وزمرته).

الجدير بالتنبيه إليه هنا هو أن "النقصان" (أو "المساعِدية") ليس مقصوراً على أفعال زمرة "**كان**" بل يتعداها إلى أفعال زمر أخرى من السائد اعتبارها أفعالاً "تامة".

(ج) ما يحدّد صيغة المحمول، بسيطة كانت أم مركبة، ليس السمات الزمنية والجهية فحسب بل كذلك السمات الوَجهية والسمات الإنجازية. مثال ذلك أن صيغة المحمول "**طفق يحرر**" في الجملة (133 ب) ناتج تفاعل السمة الإنجازية "الإخبار" والسمة الوَجهية "الإثبات" والسمة الجِهية "الشروع" والسمة الزمنية "المضي" كما يتبين من القاعدة (134).

(134) [خب [ثب [شع [مص و1: [ح.رر. فعّل}ف]]]]].

[طفق ⟵]

حيث: خب = إخبار؛ ثب = إثبات؛

شع = شروع؛ مض = مُضي؛ و= واقعة.

أهم السمات الوَجهية التي تواكب المحمول في اللغة العربية سمات أربع: الإثبات (ونقيضه النفي) والتوكيد والتعجب والدعاء. وتتحقق هذه السمات الوَجهية في شكل أداة نفي (أو أداة – صفر بالنسبة للإثبات) ونون لاحقة (مخففة أو مشدّدة) وصيغة فعلية مخصوصة ("**ما أفعل**" أو "**أفعِل بـ**") وصيغة الماضي غير دالّة على الزمن المضي كما هو الشأن في التراكيب التالية:

(135) أ – بنى خالد بيتاً في ضاحية مراكش

ب – **لم** يبن خالد بيتاً في ضاحية مراكش

(136) أ – أُخرُجنّ

ب – والله لأحرمنّك مما كنت أُعطيك

(137) أ – **ما أعظم** آثارنا!

ب – **أعظم** بآثارنا!

(138) أ – **حفظك** الله من ألسنة النمّامين!

ب – **لا بقي** الرقيب ولا عيونه!

فيما يخص النفي، نعلم أن اللغة العربية تتميز بغنى ملحوظ في الوسائل التي تسخرها لتحقيقه. فللنفي فيها أدوات عدة منها ما هو بسيط ومنها ما هو مركّب.

قضيتان كبريان تستلزمان التصدي لهما في باب النفي في اللغة العربية: **أولا**: حيز النفي **وثانيا**: التوزيع التكاملي لمختلف أدواته.

(1) يمكن أن ينصب النفي على الحمل بكامله أو على أحد مكوناته (المحمول أو أحد موضوعاته أو لواحقه) كما يمكن أن ينصب على الطبقة الوجهية أو على الطبقة الإنجازية. من أمثلة ذلك التراكيب المنفية التالية:

(139) **ما** قابل خالد هندا اليوم (بل ظل في البيت)

(140) أ – **لم** ينجح بكر (بل رسب)

ب – **لن** يكتب خالد رسالته (بل سيرقنها)

(141) أ – **لا** رجلَ في بيتنا

ب – **ما** عزة عشق قيس (بل ليلى)

ج – **ما** غداً سأسافر (بل بعد غد)

(142) أ – **لا** أظن أن خالداً سيأتي اليوم

ب – **لا** أشك في أن علّيا سينجح.

(143) **لا** أخبرك بأنني سأمنحك مالاً (بل أعدك بفعل ذلك)

إلى جانب اختلاف حيز النفي باختلاف المفاصل الطبقية للجملة ومكوناتها، يلاحظ أن ثمة عناصر معينة تستقطب النفي وتستأثر به دون باقي العناصر. اقترحنا أن نرجع سمات هذه العناصر إلى سمة أساسية واحدة هي سمة "البؤرية" وصغنا على أساس ذلك المبدأ العام التالي:

(144) "يشكل حيّزاً للنفي المكونُ المبأر"

لنأخذ لتوضيح ذلك المثال التالي:

(145) أخالداً قابلت هند البارحة؟

(146) أ – ما خالداً قابلت هند البارحة (بل بكراً)

ب – * ما هند قابلت خالداً البارحة

ج – * ما البارحة قابلت هند خالداً

د – * ما قابلت خالدا هند البارحة.

الجمل (146 أ–د) جمل سليمة في حدّ ذاتها لكن الجملة (146 أ) وحدها يمكن أن تعد، وفقاً للمبدإ (144)، جوابا طبيعياً للجملة (145).

ويمكن تفسير استقطاب المكون المبأر للنفي بأن النفي ينصب على ما هو "جديد" في العبارة اللغوية أو ما هو مُجادَل في وروده دون ما هو "معطى" أو "مسلمّ بوروده". وذلك ما يفسر عدم انصبابه على المكون المحور مثلاً.

ورد في أدبيات النحو التوليدي التحويلي الأولى أن ثمة تعالقاً بين النفي والمكونات "المكمّمة" (أو "المسوّرة") حيث تستأثر هذه المكونات بحيّز النفي إذا

تلت أداته كما في التراكيب التي من قبيل (147):

(147) ما قرأت كل الكتب (بل بعضها)

بيّنا (المتوكل (1993 أ)) أن استقطاب المُكَمّم للنفي لا يحصل إلا إذا كان المكمّم نفسه مبأراً كما يفاد من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي التالي:

(148) أ – **ما كل الأصدقاء** قابلت في المقهى (بل بعضهم)

ب – ما في المقهى قابلت **كل الأصدقاء** (بل في المكتبة)

إذا صحت المعطيات الواردة في الجملتين (148 أ–ب)، أمكن أن نرجع استقطاب المكون المكمّم للنفي إلى المبدإ العام (144) باعتباره مظهراً من مظاهر توجُّه النفي إلى البؤرة.

(2) أمام تعدد أدوات النفي في اللغة العربية، وعدم إمكان تعاقبها لارتفاع الترادف بينها، حاولنا إرجاع الوسائط المتحكمة في توزيعها التكاملي إلى الوسائط الأساسية التالية:

أولا: الحيز الطبقي للنفي حيث تختص الأداتان "**لم**" و"**لن**" بنفي المحمول أو الحمل كاملاً في حين يمكن أن تنفي الأداتان "**ما**" و"**لا**" الحمل أو أحد مركباته الاسمية؛

ثانيا: المقولة التركيبية التي ينتمي إليها المحمول حيث تختص الأداة "**ليس**" بنفي المحمول غير الفعلي؛

ثالثا: صيغة الفعل حيث لا تنفي الأدوات "**لم**" و"**لن**" و"**لّما**" إلا الفعل المضارع:

(149) أ – لم يأت خالد

ب – * لم أتى خالد

(150) أ – لن يرسب خالد

ب – *لن رسب خالد

(151) أ – لّما تعد هند

ب – * لّما عادت هند

رابعاً: السمات الزمنية إذ تختلف الأدوات "**لم**" و"**لا**" و"**لن**" فتختص الأداة الأولى بنفي الزمن المضي في حين تستعمل الأداتان الثانية والثالثة لنفي الحال والاستقبال على التوالي؛

خامساً: أمّا الفرق بين "**لم**" و"**لّما**" فهو فرق في الجهة حيث ترد "**لّما**" لنفي المضي المستمر كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (149 أ) و(151 أ) مثلا.

الأدوات النافية المركّبة في اللغة العربية فئتان يمكن التمثيل لتركيبتهما بالترسيمتين التاليتين:

(152) أ – "α... إلاّ / بل"

ب – "α... أحد / قط / أبداً / شيئاً"

حيث α = أداة نفي ("لا"/ "لم"/ "لن"، "ما"...)

وظيفة الفئة الأولى ليست في الواقع مجرد نفي وإنما هي تحقيق صرفي – تركيبي لنوعين من بؤرة المقابلة: "بؤرة الحصر" و"بؤرة التعويض" كما يفاد من التراكيب التالية:

(153) أ – ما قابلت إلا هندا

ب – ليس جزاء الإحسان إلا الإحسان

(154) أ – ما قابلت هندا بل زينب

ب – لم أقرأ كتابا بل مقالة

الداعم لهذا الطرح أن نفس الوظيفة يمكن أن تؤدى بأدوات غير أدوات النفي كالأداة "**إنّما**":

(155) أ – **إنما** قابلت هنداً

ب – **إنما** جزاء الإحسان الإحسان.

أما الفئة الثانية من أدوات النفي المركبة، فإن خاصيتها الأساسية أنها تراكيب متحجرة يكمن تحجرها في السمات التالية:

(1) لم يعد بالإمكان أن يرد الاسم أو الظرف دون أداة نفي:

(156) أ – ما رأيت أحداً

ب – * رأيت أحداً

(157) أ – ما كذبت قط

ب – * كذبت قط

(157) أ – لن أدخن أبداً

ب – * سأدخن أبداً

(2) لا يسوغ تقديم الاسم أو الظرف:

(158) أ – هنداً لا يقابل خالد

ب – * أحداً لا يقابل خالد

(159) أ – اليوم لم يخرج خالد

ب – قط لم يخرج خالد

(160) أ – هذه المرة لن أغامر

ب – * أبداً لن أغامر

(3) فيما يخص الاسم "**شيء**"، يلاحظ أنه أصبح مجرد لاصقة تلحق بالمحمول الذي تتقدمه أداة النفي في الدوارج العربية:

(161) **دارجة مغربية**

أ – **ما مشيتيش** لمراكش

ب – خالد **ما مريضش**

(162) دارجة مصرية

أ – **ما خطرتش** على بالك يوم

ب – **ما كانشي** ينعز!

بل إنه أصبح في نفس الدوارج يكوّن مع حرف النفي أداة واحدة:

(163) أ – **ماشي** عادتك هذى!

ب – **مش** ممكن أحبك!

3.2.1.2.1.3 – بنية الجملة

بعد نحو اللغة العربية النواة الذي عرضنا له في مبحث سابق أعيد النظر في مقاربة الجملة من منظور نموذجين اثنين: نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل (2003)) ونموذج نحو الخطاب الوظيفي (المتوكل (2005) و(2006)).

في إطار هذين النموذجين، تناولنا أربع قضايا مركزية: بنية الجملة المعيار ومتغيراتها النمطية ومتغيراتها التركيبية وإشكال القوة الإنجازية.

(أ) البنية المعيار بنية ذات مستويات ثلاثة: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي ومستوى صرفي – تركيبي (يحال عليه غالباً بالمستوى البنيوي).

(1) ترصد في المستوى العلاقي الخصائص التداولية. ويتضمن هذا المستوى طبقتين اثنتين: طبقة الفعل الخطابي (ف خ1) وطبقة الفحوى القضوي (ف1) التي تتضمن بدورها فعلا حمليا (ح1) وفعلاً إحالياً (إح1) كما يتبين من الترسيمة العامة (164):

(164) (ف خ1: [نج (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (إح1)] (ف1))] (ف خ1)).

حيث: نج= قوة إنجازية؛ ك: متكلم؛ ط= مخاطب.

الجديد بالنسبة للمستوى العلاقي أمران:

أولا: أصبحت الوظيفتان التداوليتان المحور والبؤرة ترصدان في هذا المستوى حيث تسندان إلى الفعل الحملي (ح1) أو الفعل الإحالي (إح1) بعد أن كان يرجأ إسنادهما إلى ما بعد إسناد الوظائف التركيبية؛

ثانيا: اقترحنا (المتوكل (2005)) نقل السمات الوَجهية من المستوى التمثيلي إلى المستوى العلاقي ورصدها كمخصّص أو لواحق في طبقة الفحوى (ف1) على اعتبار أن طبقة الفحوى هي المحل الطبيعي والأنسب لرصد هذه الفئة من السمات.

(2) يضطلع المستوى التمثيلي برصد السمات الدلالية. ويتكون هذا المستوى حسب نحو الخطاب الوظيفي كما عدلناه (المتوكل (2005)) من ثلاث طبقات: طبقة التأطير وطبقة التسوير وطبقة الخاصيّة كما يتبين من الترسيمة (165) حيث ووكم وخ متغيرات الطبقات الثلاث:

(165) (...) و1: كم1: [(خ1)(س1)](كم1)] (و1)))

(3) ثالث مستويات البنية المعيار هو المستوى الصرفي – التركيبي الذي يشكّل خرجاً لقواعد التعبير المسؤولة عن نقل الخصائص المرصودة في المستويين العلاقي والتمثيلي إلى سمات صورية صرفية تركيبية.

تستمد هذه القواعد موادّها من خزينة خاصة تمدّها بما تستلزمه من أطر تركيبية ومخصّصات ووظائف تركيبية.

يُعَدّ الإطار التركيبي (166) إطاراً عامّا للجملة في اللغة العربية:

(166) [[صدر][بؤ/مح/وجه] م س[محمول][فاعل] م س [ص]] جملة.

(ب) يمكن اعتبار البنية المعيار كما حددناها هنا ثابتاً ذا متغيرات تختلف حسب النمط الجملي ونمط التركيب والنمط الخطابي:

(1) حصرنا (المتوكل (2005)) أنماط الجمل في اللغة العربية في أربعة أنماط هي الجملة الخبرية والجملة الاستفهامية والجملة التعجبية واقترحنا إضافة نمط خامس اسميناه "شبه الجملة" وعرّفناه على أساس أنه يشمل الجمل التي تشكل وحدة تواصلية وإن لم تكن لها بنية الجملة كما هو شأن التراكيب التي من قبيل (167 ب) و(168) مثلاً:

(167) أ – ماذا كتبت اليوم؟

– **مقالا**.

(168) **هنيئا!**

واقترحنا أيضا التمييز داخل نمط شبه الجملة بين العبارات التي تتضمن فحوى دلالياً كالعبارة (167 ب) والعبارات التي لا فحوى دلالياً لها مثل العبارة (168).

تمس متغيرات الأنماط الجملية مستويات البنية المعيار ثلاثتها باعتبار أن متغيرات المستوى الصرفي – التركيبي ناتجة عن متغيرات المستويين العلاقي والتمثيلي.

تنتقى الأطر التركيبية للجمل الخبرية والجمل الاستفهامية والجمل الأمرية على أساس قيمة المخصّص الانجازي المؤشر له في المستوى العلاقي والذي يحكم إدماج الأداة الصدر ("**هل**"/"**الهمزة**") وصيغة المحمول.

أمّا الإطار التركيبي للجمل التعجبية فيتم انتقاؤه بناءاً على قيمة مخصّص الوجه على اعتبار التعجب سمة وجهية لا قوة انجازية كما بيّنا.

فيما يخص أشباه الجمل، يتم اشتقاق الفئة الدالة منها وفقاً لنفس المسطرة المعتمدة في اشتقاق الأنماط الجملية الأربعة في حين تختزل هذه المسطرة حين يتعلق الأمر بأشباه الجمل غير الدالة.

ويستوجب هذا الاختزال الخصائص التالية:

أولا: تنحصر البنية التحتية لهذه الفئة من العبارات في المستوى العلاقي إذ لا فحوى دلالياً لها يبرّر المستوى التمثيلي؛

ثانيا: من أبرز سمات هذه الزمرة من العبارات أنها عبارات متحجـــرة يبلـــغ تحجرها منتهاه بثبوت خصائصها الصرفية – التركيبية في كل السياقات؛

ثالثا: يغني تحجرها عن تشغيل قواعد التعبير فتدمج العبارة كما هي رأساً في المستوى العلاقي.

بناءاً على هذا، يكون التمثيل للعبارة (168) مثلاً، على الشكل التالي:

(169) (ف خ1: [(تهنئة (كـــ) (ط) [(ف1: هنيئاً] (ف1))]
(ف خ1))

(2) تمت إعادة النظر في مقاربة الجملة المركبة حيث اقترحنا (المتوكل (2005 أ)) تحديدها على أساس خصائص مستواها العلاقي بعد أن كـــان المســـتوى الصـــرفي – التركيبـــي المعيار في التمييز بين البسيط والمركب من الجمل. في هذا الاتجاه، صـــغنا تعريف الجملة المستقلة والعلاقات الممكن قيامها بين مكوناتها كالتالي:

(170) **الجمل المستقلة**

"تعد الجملة ج 2 مستقلة عن الجملة ج1 إذا كانـــت البنيتـــان العلاقيتـــان للجملتين ج1 وج2 متكافئتين".

(171) **الجمل التابعة**

"تعد الجملة ج2 تابعة للجملة ج1 إذا كانت الجملة ج2 عنصراً من عناصـــر البنية العلاقية للجملة ج1".

يترتب عن التعريفين (170) و(171) أن يعاد النظـــر في مفهـــوم الإدمـــاج والتبعية كالتالي:

أولاً: قد تكون التبعية تبعية علاقية (أي في المستوى العلاقي) دون أن يكون لها ما يؤشر لها في البنية الصرفية – التركيبية كما يفاد من المقارنة بين الجملتين (172 أب):

(172) أ – أقول: لن تعود هند قبل الصيف
ب – أقول إن هنداً لن تعود قبل الصيف.

ثانياً: في مقابل ذلك يمكن أن تكون الجملة مركبـــة مـــن حيـــث بنيتـــها الصرفية – التركيبية لكنها بسيطة (جملة واحدة) بالنظر إلى بنيتها التحتية العلاقية. أبرز أمثلة ذلك الجمل "المدمجة" في الأفعال الإنجازية أو الأفعال الوَجهية:

(173) أ – أعدك أنني سآتي غداً

ب – أظن أن خالداً سيعود اليوم.

للتراكيب التي من قبيل (173 أ–ب) صورة الجمل المركبة إلاّ أن الفعل "الرئيسي" فيها ليس إلا مؤشراً معجمياً للقوة الإنجازية ("**أعدك**") أو للسمة الوجهية ("**أظن**")؛

ثالثا: فيما يخص تنميط الجمل المركّبة، أصبح من المتاح، بفضل نقل معاييره من المستوى الصرفي–التركيبي إلى المستوى العلاقي، تحديد محط الإدماج وطبيعة العنصر المدمَج: فعل خطابي (بعد أفعال الإنجاز) أو فحوى (بعد الأفعال الوَجهية وأفعال الإرادة...) أو جمل أو عنصر من مكون إحالي (الجمل الموصولية).

ويتيح نفس المعيار العلاقي مقاربة أدق للجمل الموصولية حيث يميّز بين الجمل الموصولية التقييدية بوصفها فضلات لمكون إحالي داخل طبقة الفحوى والجمل الموصولية البدلية باعتبارها أفعالا خطابية قائمة الذات تنفرد بقوة إنجازية تغاير القوة الإنجازية المواكبة للجملة المركبة ككل كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(174) أ – قابلت الرجل الذي تزوّج جارتنا

ب – قابلت الرجل، **من تزوج جارتنا**

رابعا: لا تتحقق إجرائية المعيار العلاقي في رصد الاستقلال والتبعية بين عناصر الجملة المركبة فحسب بل كذلك في رصدهما بين جمل نص كامل حيث يصبح من الممكن تقسيمه إلى وحدات خطابية تجمع ما بين الجمل (أو الفقرات) التابع بعضها لبعض.

(3) للنمط الخطابي دوره كذلك في تحديد بنية الجمل التي تشكل نصا واحداً. مثال ذلك بنية الجملة في الخطاب السردي التي اقترحنا صوغ مستوييها العلاقي والتمثيلي بالشكل التالي:

(175) أ – (سرد خ1: (ف خ1: [خب (سارد) (مسرود له) (ف1):
[(ح1) بؤجد (إح ن)] (ف1))] (ف خ1))] (خ1)).

ب – (مض/حض و1: [(آن كم1: [(تام فعل) (س ن)]
(كم1))] (و1)).

يُستخلص من البنية (175 أ) أن الجملة النمطية في الخطاب السردي الصّرف تحمل القوة الإنجازية الإخبار في حين تسند إلى طبقة الحمل فيها الوظيفة بؤرة الجديد.ويفاد من البنية (175 ب) أن خصائص حمل هذا النمط الخطابي الدلالية هي الزمن المضي أو الحاضر والجهتان الآنية والتمام بالنسبة للطبقتين التسويرية والوصفية على التوالي.

ونمثل للبنيتين (175 أ-ب) بالنص المرتَجل البسيط التالي:

(176) "عاد خالد إلى بيته بعد سفر طويل... صعد إلى حجرته حيث أخرج أمتعته من الحقيبة ثم خرج إلى الحديقة فتفقد أقفاص طيوره قفصا قفصا..."

4.2.1.2.1.3 - بنية المركّب الاسمي

لنتأمل المركبات الاسمية الواردة في الجمل التالية:

(177) **عربية فصحى**

أ - قابلت **هذه** الفتاة

ب - قابلت الفتاة **هذه**

(178) **عربية فصحى**

أ - كان **المغفور له** عمرو كريما

ب - عاد **الملعون** الجار القديم

(179) **دارجة مصرية**

أ - راحت فين **مقصوفة الرقبة** فوزية

ب - هو فين **المنيل على عينه** البواب

(180) **عربية فصحى**

أ - اشترت هند فستانا **رائعا!**

ب - **أي فستان** اشترت هند!

(181) **دارجة مغربية**

أ - عشا كلينا!

ب - واحد العشا كلينا!

(182) **دارجة مصرية**

أ – شفت حتة بنت!

ب – شفت حتة بنت إنما إيه!

المركبات الاسمية في هذه الأمثلة عيّنات للمركبات الاسمية الموسومة تداولياً.

يعد المركب الاسمي "الفتاة هذه" في الجملة (177 ب) مثالاً لورود بؤرة المقابلة داخل المركب وإسنادها إلى مخصّص الإشارة وهو ما يبرّر تأخره عن الرأس ونبره. أمّا المركبات الواردة في الجمل (178–179) والجمل (180–182) فتتضمن وَجها دعائيا ووَجها تعجبيّا على التوالي يحكمان بنياتها الصرفية – التركيبية والتطريزية على السواء.

إن هذا الضرب من التراكيب يؤشر إلى أن لبنية المركب الاسمي كما لبنية الجملة مستويات ثلاثة، مستوى تمثيليا ومستوى علاقيا ومستوى صرفيا – تركيبيا على أساس أن المستويين الأول والثاني يتضافران في تحديد خصائص المستوى الثالث.

سنعود بمزيد من التفصيل إلى إسهامنا في صوغ بنية المركب الاسمي في أحد المباحث اللاحقة.

2.2.1.3 – المجال

أشار ديك (ديك 1978) منذ نشأة نظرية النحو الوظيفي إلى أن هذه النظرية كباقي النظريات الوظيفية تهدف إلى أن تكون نظرية لما يتخاطب به مستعملو اللغة الطبيعية فعلاً، أي نصوص كاملة لا مجرد جمل معزولة عن سياقها.

إلاّ أن هذا الهدف ظل "هدفاً برنامجيا" لمدة طويلة (ما يربو عن عقد من الزمن) حيث انصبت معظم الدراسات على الجملة إلى أن اتضح أن خصائص الجملة نفسها لا يمكن أن توصف وتفسر الوصف والتفسير الكافيين إلاّ إذا قوربت كوحدة من وحدات نص متكامل.

مرّ نقل نظرية النحو الوظيفي من نظرية جملة "إلى نظرية خطاب" بمرحلتين اثنتين:

(أ) تم في أولاهما توسيع البنية التحتية وتمديدها بإضافة طبقة عليا تفي برصد الخصائص النصية (كوفالي (1976)، المتوكل (1978)).

(ب) أما ثاني المرحلتين فتتسم باقتراح ثلاثة نماذج للخطاب: نموذج معيار (ديك 1997 ب)) يقوم أساسا على إسقاط بنية الجملة على بنية النص مكونات وعلائق ونموذجين يجمعان بين الطبقية والقالبية هما "نحو الطبقات القالبي" و"نحو الخطاب الوظيفي" اللذين فصلنا القول في معالمهما في مبحث سابق.

فيما يخص اللغة العربية، شُغّل نحو الطبقات القالبي نظراً لأسبقيته الزمنية في المغرب أكثر ممّا شغّل نحو الخطاب الوظيفي في مجال مقاربة النصوص. مثالان اثنان هما أبرز أمثلة مقاربة النص العربي من منظور نحو الطبقات القالبي:

(1) في إطار الدفاع عن أطروحة أن السمات الوَجهية المعرفية منها والإرادية والانفعالية لا تنحصر في الجملة ولا في المركب الاسمي بل يمكن أن تواكب خطاباً كاملا (المتوكل (1999) و(2003))، برهنت الزهري (الزهري (2002)) من خلال عينات نصية فصحى ودارجة على أن التعجب بمختلف درجاته (المدحية والقدحية على السواء) يمكن أن يكون خاصية لنص كامل على اعتبار أن مختلف جُمله تكتسب هذه السمة طبقا لمبدإ "الإرث" (ديك (1997 ب)) كما يتبين من الترسيمة التالية:

(183) [خب [عج [نص: ([خب [عج [جملة 1]])...
([خب [عج [جملة ن]])]]]

حيث: خب = القوة الإنجازية الإخبار

عج = السمة الوجهية التعجب

(2) تمحيصا لإجرائية ثنائية بؤرة الجديد/ بؤرة المقابلة (ديك (1997 أ)) و(المتوكل (1985 و(1993 ب)) توصل جدير (جدير (2006)) إلى رصد التوزيع التكاملي لأداتي الاستفهام وأسمائه في نص استنطاقي ("ضحايا الفجر" لميلودي حمدوشي) بردّ هذا التوزيع إلى السلمية الإحصائية (184):

(184) **سلمية أدوات وأسماء الاستفهام**

هل>كيف>من>ماذا>متى = أين>ما = أ >أي>كم>لماذا.

حيث يفاد أن استعمال أدوات الاستفهام وأسمائه يساير مختلف محطات الاستنطاق إذ يغلب استعمال الأداة "**هل**" في مرحلة تجميع المعلومات "الجديدة" عن الجريمة ككل ثم يبرز استعمال أسماء الاستفهام ("**من**"، **ماذا**"، "**متى**"... و"**أين**") في مرحلة التقصّي عن الذوات المشاركة فيها وعن ظروف وقوعها في حين يتواتر استعمال "**الهمزة**" في مرحلة المقابلة بين المعلومات المجمعة.

4- اللغة العربية ونظرية النحو الوظيفي

ما كانت العلاقة بين اللغة العربية ونظرية النحو الوظيفي مجرد تطبيق إطار نظري معين في دراسة متن لغوي معين بل كانت علاقة إفادة متبادلة.

بفضل اعتماد نظرية النحو الوظيفي تسنى وضع نحو وظيفي متكامل للغة العربية أنار جوانب جديدة عدة من هذه اللغة لم يكن من المتاح الكشف عنها باعتماد النحو العربي القديم ولا باعتماد الأنحاء الصورية الحديثة البنيوية منها والتوليدية – التحويلية.

في المقابل، جاوزت الدراسات الوظيفية للغة العربية مستوى التطبيق المحض إلى الإسهام في التنظير الوظيفي العام كانت له بصماته الواضحة في الدفع بالنظرية نحو إحراز الكفاية اللغوية والكفاية الإجرائية على السواء.

1.4 – إسهامات في الكفاية اللغوية

اصطلحنا، كما هو معلوم، على إطلاق تسمية "الكفاية اللغوية" على مزاعم نظرية النحو الوظيفي الثلاثة: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية.

ما نريد تبيانه هنا هو أهم ما أسهم به المنحى الوظيفي العربي في إغناء وتطوير كل من هذه الكفايات الثلاث طيلة العقود الثلاثة الأخيرة.

1.1.4 – في الكفاية التداولية

أوّل إسهامات الدراسات الوظيفية العربية كان في حقل التداول وخصّ عناصره الأساسية الثلاثة: القوة الإنجازية والوظائف والسمات الوَجهية الذاتية.

(أ) كانت البنية التحتية في النموذج النواة (ديك (1978)) تنحصر في حمل بسيط يتضمن المحمول وموضوعاته ولواحقه دون أي تأشير لما يمكن أن يواكب الحمل من قوى إنجازية حرفية أو مستلزمة:

(185) **البنية التحتية في النموذج النواة**

[(محمول) (موضوعات) (لواحق)] حمل

اقترحنا في أواسط السنوات الثمانين (المتوكل (1986 أ) و(1986 ب)) تزويد البنية (185) بمخصّص يمثّل للقوة الإنجازية يأخذ في حيّزه الحمل بأكمله:

(186) **البنية التحتية المُغناة**

[π [(محمول) (موضوعات) (لواحق)] حمل]

اعتُمد هذا الاقتراح منطلقاً من منطلقات الصياغة الكاملة للطبقة الإنجازية في النموذج المعيار.

في نفس مجال القوة الإنجازية، بيّنا بعد ذلك (المتوكل (1991)) أن الرصد الكافي لحمولة العبارات اللغوية الإنجازية يقتضي التمثيل أيضاً للقوة الإنجازية المستلزمة حين توافرها كما هو الشأن في الجمل التي من قبيل (187):

(187) هل تريد مصاحبتي إلى المسرح هذا المساء؟

حيث تتوارد قوتان إنجازيتان: السؤال كقوة حرفية والدعوة كقوة مستلزمة.

في هذا الصدد، اقترحنا إوالية تأويلية مستوحاة من سورل (سورل (1979)) ترصد السلسلة الاستدلالية التي تتيح للمخاطب الانتقال من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الإنجازية المستلزمة. النموذج العام لهذه الإوالية أمكن صوغه مبسّطا بالشكل التالي:

(188) **القوة الإنجازية الحرفية**

[سهـ [تريد مصاحبتي إلى المسرح هذا المساء]].

(189) **سلسلة الاستدلال**

(1) "يعلم المتكلم الا مانع عندي في مصاحبته إلى المسرح"؛

(2) "بإمكان المتكلم أن يدفع ثمن التذكرتين معاً"؛

(3) "**إذن**، لا يسألني المتكلم عما إذا كنت أريد مصاحبته إلى المسرح بل يدعوني إلى ذلك".

(190) **القوة الإنجازية المستلزمة**

[دعوة [مصاحبتي إلى المسرح هذا المساء]]

في إطار أحدث نماذج نظرية النحو الوظيفي، نحو الخطاب الوظيفي الذي يقترحه هنخفلذ (هنخفلد (2004 أ) و(2004 ب))، عدلنا عن المقاربة التأويلية للحمولة الإنجازية إلى مقاربة بديلة قوامها ما يلي (المتوكل (2005 أ)):

(1) تُحصَر الحمولة الإنجازية للجملة (187) في قوتها الإنجازية المستلزمة "الدعوة" على أساس أنها القوة الإنجازية المراد تمريرها؛

(2) يعد الاستفهام في هذه الحالة إطاراً تركيبيا لا قوة إنجازية قائمة الذات شأنه في ذلك شأن الأطر التركيبية الخبرية والأمرية والتعجبية؛

(3) للمتكلم أن يختار لتمريره القوة الإنجازية "الدعوة" بين طريقين: طريق مباشر وطريق غير مباشر. إذا هو اختار الطريق المباشر، انتقى الإطار التركيبي الأمر فكانت العبارة اللغوية (191):

(191) صاحبني إلى المسرح هذا المساء

أما إذا اختار الطريق غير المباشر – لأسباب مقامية معيّنة يرصدها المكون السياقي – فإنه ينتقي إطار الاستفهام فتكون وسيلة التعبير عن دعوته الجملة (187).

(ب) أبانت دراسة التراكيب البؤرية في اللغة العربية عن تعدد هذه التراكيب وتباين الأغراض التواصلية التي تؤديها حيث منها ما يحمل معلومة "جديدة":

(192) أ – **متى** سنسافر؟

ب – سنسافر **غداً**

ومنها ما يحمل معلومة تصحيحية في مقابل معلومة أخرى يعدها المتكلم غير واردة:

(193) أ – سنسافر اليوم

ب – **غدا** سنسافر (لا اليوم).

قادتنا ظاهرة تعدد البنيات المبأرة واختلاف أغراضها إلى تعـــويض وظيفـــة البؤرة الواحدة المعتمدة في النموذج الأوّل (ديك (1978) ببؤرتين: "بؤرة جديد" و"بؤرة مقابلة" (المتوكل (1984) و(1985) ترصد أولاهما التراكيب التي من قبيل (192 أ–ب) وثانيتهما التراكيب الممثل لها هنا بالجملة (193 ب).

بعد اعتماد هذا الاقتراح في النموذج المعيـــار (ديـــك (1997 أ))، أضـــفنا (المتوكل (1993 ب)) داخل وظيفة بؤرة الجديد التمييز بين "بؤرة الطلب" و"بؤرة التتميم" الواردتين في التراكيب التي من قبيل (192 أ) و(192 ب) على التوالي.

هذا الاقتراح تُبنّي أيضاً في تنميط ديك (ديك (1997 أ)) للبؤرة من حيـــث طبيعتها ومحط إسنادها.

في مجال الوظائف التداولية نفسه، كان اقتراحنا (المتوكل (1985)) إضـــافة وظيفة المنادى إلى الوظيفتين الواردتين في النموذج الأول منطلقا للمقاربة الشـــاملة لمختلف أصناف المكونات الخارجية ومختلف وظائفها الخطابية (ديك (1997 أ)).

(ج) أمّا في مجال الخصائص الوجهية، فقد تم إسهام البحث الوظيفي العربـــي في مرحلتين **أولا**: نقل التعجب من حيز القوة الإنجازية إلى حيز الوَجـــه الـــذّاتي بإضافة خانة ثالثة إلى فئة السمات الذاتية الواردة في النموذج المعيار اصطلحنا على تسميتها "الوجوه الانفعالية" (المتوكل (1999) والزهري (2002)) **وثانيـــا**: نقـــل صيغة التعجب إلى المستوى البنيوي باعتبارها إطاراً صرفيا – تركيبيا – تطريزيـــا يُنتقي لتحقيق البنية العلاقية المتضمنة سمات انفعالية كالتعجب ذاته إضافة إلى سمات أُخرى مثل "الانشراح" و"الارتياح" و"التوجّع" (المتوكل (2005 أ)).

2.1.4 – في الكفاية النفسية

مر بنا أن النظرية اللسانية الوظيفية الساعية في تحصيل الكفاية النفسية هـــي النظرية التي تصوغ جهازها الواصف الصوغ الذي يكفل رصد إواليـــات عمليـــة التواصل في شقيها الإنتاجي والتأويلي في كل من إنتاج الخطاب وفهمه. كما مـــر بنا كذلك أن تحصيل الكفاية النفسية بهذا المفهوم مطمح من المطامح الكبرى الـــتي تسعى نظرية النحو الوظيفي في الوصول إليه.

إسهام المنحى الوظيفي العربي الحديث في استشراف تحقيق هذا المطمح إسهامان:

(أ) التصوّر الذي اقترحه ديك (ديك (1989) و(1997 أ)) لنموذج مستعملي اللغة الطبيعية ظل تصوراً عاماً لا يتعدى التنصيص على القوالب التي يتضمنها هذا النموذج (القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب الاجتماعي والقالب المعرفي والقالب الإدراكي).

تتميما لهذا التصور اقترحت إضافة قالب سادس سمّي القالب الشعري (المتوكل (1995)) أو "القالب التخييلي" (البوشيخي (1998)) في إطار الدفاع عن أطروحة أن الملكة "الإبداعية" ملكة من ملكات القدرة التواصلية العامة يتم تفعيلها بدرجات متفاوتة بين مستعملي اللغة الطبيعية. دور هذا القالب الإضافي هو رصد خصائص الخطاب "الإبداعي" في علاقته بالقوالب الأخرى.

وتدقيقا لتفاعل القوالب الستة، وضع تصوّران افتراضيان (المتوكل (1995) والبوشيخي (1998)) لمكانة كلّ قالب داخل النموذج العام ووظيفته وكيفية اشتغاله مع باقي القوالب.

(ب) ثاني الإسهامين اقتراحنا (المتوكل (2003)) نموذجا عامّاً بديلا عن النموذج المعيار يوحّد بين النزوعين النظريين اللذين سادا في أواخر سنوات 1990، نزوع التوسيع المتنامي لطبقات البنية ونزوع القالبية أسميناه بالنظر إلى هذه الخاصية "نحو الطبقات القالبي".

يتضمن هذا النموذج، للتذكير، بنية تحتية ذات مستويات ثلاثة، مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي، وبنية صرفية – تركيبية تحدّدها معلومات المستويات الثلاثة وينقلها المكون الصوتي إلى صورة صوتية نهائية كما تبين ذلك الترسيمة (17) الموردة في الفصل السابق.

ما يهمنا هنا هو استجابة نحو الطبقات القالبي لشرط الكفاية النفسية التي تكمن في الأمور التالية:

(1) الفصل بين التداول والدلالة اللذين كانا يشكلان مستوى واحداً في النموذج المعيار؛

(2) تقديم التداول (المستويين البلاغي والعلاقي) على الدلالة (المستوى التمثيلي) باعتبار التداول يمثل للقصد الخطابي والدلالة لفحوى الخطاب؛

(3) مطابقة اشتغال النموذج لإواليات عملية إنتاج الخطاب الثلاث: قصد ثم فحوى ثم نُطق؛

(4) اعتماد "افتراض التماثل المعمّم" بين النص والجملة والمركب الاسمي حيث تتوازى هذه الأقسام الخطابية الثلاثة من حيث خصائصها التحتية وخصائصها الصرفية – التركيبية؛

(5) إمكان تعميم نحو الطبقات القالبي على عملية التواصل بمختلف قنواته اللغوية وغير اللغوية وإمكان إدراجه بالتالي في نظرية التواصل الوظيفية العامة.

3.1.4 – في الكفاية النمطية

للكفاية النمطية، بوجه عام، جانبان متكاملان: جانب تمحيص انطباقية النظرية على أكبر عدد ممكن من اللغات المتباينة الخصائص وجانب تنميط اللغات ووضع أنحاء لكل نمط مع رصد تطورها بالانتقال داخل النمط الواحد أو من نمط إلى نمط.

وقد تسنى للبحث الوظيفي العربي أن يغني الكفاية النمطية لنظرية النحو الوظيفي في كلا جانبيها:

(أ) أمكن تثبيت ورود مبدأين من المبادئ العامة يخصان الإعراب والرتبة.

(1) محَّصت معطيات اللغة العربية أطروحة أن لا وجود للإعراب إلاّ بالنسبة لفئة من اللغات معينة، اللغات التي يتحقق فيها الإعراب صرفياً، كاللغة العربية الفصحى، دون اللغات التي تخلو من علامات الإعراب. ومحصّت معطيات نفس اللغة التمييز بين "الإعراب المجرّد" والإعراب المتحقق، بين "الحالة الإعرابية" و"العلامة الإعرابية" التي تتحقق بواسطتها.

وفي نفس السياق أمكن تثبيت مبدإ أن الإعراب تحدّده الوظائف، خاصة الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول، باستثناء ما أسميناه الإعراب المستقل الذي تسنده

أدوات معينة (كالأداة "**إن**" وزمرتها مثلاً) والذي يحجب الإعراب الوظيفي الأصل.

(2) كان ترتيب المكونات في العربية الفصحى من أهم الشواهد على ورود مبدإ أن الرتبة محكومة تحددها الوظائف التداولية (أو التركيبية أو الدلالية) حتى في اللغات المعدودة "حرة الترتيب".

وكانت معطيات الرتبة في اللغة العربية من أهم مرتكزات أطروحة أن المجال القبلي في الجملة لا يتضمن موقعا صدراً واحداً بل موقعين اثنين، موقعاً للأدوات الصدور وموقعاً للمكونات المحاور أو بؤر المقابلة كما يفاد من البنية العامة للجملة في اللغة العربية (166).

(ب) فصلنا القول في كتابنا (المتوكل (2003)) وفي مبحث سابق من هذا الفصل في ما أسميناه نحو الطبقات القالبي وفي ما يوفره من إمكانات لتنميط اللغات ورصد تطورها نذكر هنا بإيجاز بأهمها:

(1) يمكن أن تعد البنية الخطابية النموذجية التي يقوم عليها هذا النحو أساساً لنحو وظيفي كلي؛

(2) عن هذا النحو الكلي يمكن تفريع أنحاءاً لأنماط اللغات على أساس تغليب أحد مستويات البنية النموذجية على باقي المستويات وما يترتب عن ذلك بالنسبة إلى البنية الصرفية – التركيبية؛

(3) على أساس نفس المبدإ، مبدإ تغليب مستوى على مستوى آخر، يمكن رصد انتقال لغة ما من نمط فرعي إلى نمط فرعي آخر أو انتقالها جذريا من نمط لغوي إلى نمط لغوي آخر.

وأمدت دراسة ظواهر اللغة العربية، فصحى ودوارج، نحو الطبقات القالبي بدعم هام لمزاعمه عن تنميط اللغات ورصد تطورها.

من أمثلة هذا الدعم ما يلي:

أولا: تتوسط الدوارج العربية بين النمطين القطبين، نمط اللغات الموجّهة تداولياً (المغلبة للمستويين البلاغي والعلاقي) ونمط اللغات الموجهة دلالياً (المغلبة للمستوى التمثيلي)، حيث يلاحظ نزوعها، بعد فقدانها الإعراب، إلى تحقيق الوظائف بواسطة الرتبة؛

ثانيا: ينزع المكونان الخارجيّان المبتدأ والذيل إلى أن يُمتصّا داخل الجملة تحت الضغط التدريجي الذي يمارسه عليهما محمولها. عن امتصاص المبتدإ نتج انتقال الجملة في اللغة العربية (بنكور (1987)، المتوكل (1993 ب)) من البنية الرتبية فعل – فاعل – مفعول إلى البنية الرتبية فاعل – فعل – مفعول حيث يسوغ عد التراكيب التي من قبيل (194 ب) تطوراً للتراكيب التي من قبيل (194 أ):

(194) أ – [مبتدأ، [(فعل – ضمير فاعل) (مفعول)]]

ب– [(فاعل) (فعل – مطابقة) (مفعول)]

وبامتصاص المكون الذيل أصبح الفعل يطابق الفاعل من حيث العدد حتى في حال تقدمه عنه في الدوارج العربية (المتوكل (1993 ب)) كما يفاد من المقارنة بين الترسيمتين التاليتين:

(195) أ – [[(فعل – ضمير فاعل)]، ذيل]

ب – [(فعل – مطابقة) (فاعل)]

ثالثا: ترصد بعض ظواهر التطور في الحقل العربي على أساس انتقال عنصر مّا من طبقة إلى طبقة داخل نفس المستوى أو انتقاله من مستوى إلى مستوى آخر.

مثال الانتقال الأول (المتوكل (1996 أ)، ناصر الإدريسي (2002)) نزوح المحمول الفعل من الطبقة النواة في المستوى التمثيلي إلى الطبقة التأطيرية حيث يصبح فاعلاً مساعداً (ثم مجرد أداة) يدل على سمة زمنية:

(196) **عربية فصحى**

راح خالد (ذهب وقت الرواح)

(197) **دارجة مصرية**

أ – **راح** أسافر بكره

ب – **حَ** سافر بكره

(198) **عربية فصحى**

غدا خالد (ذهب وقت الغدو)

(199) **دارجة مغربية**

أ – **غادي** نسافروا دابا

ب – **غَ** نسافروا دابا

ومن أمثلة الانتقال الثاني (المتوكل (2003)) نزوح العبارة الظرفية "**جدا**" من الطبقة الإنجازية من المستوى العلاقي إلى طبقة التكميم داخل المركب الاسمي:

(200) أ – (أقول) **جداً**، إن هذا الأكل لذيذ

ب – إن هذا الأكل لذيذ، **جداً**

ج – إن هذا الأكل لذيذ **جداً**

2.4 – إسهامات في الكفاية الإجرائية

كان من هواجس نظرية النحو الوظيفي، منذ بداياتها، ولوج حقول أخرى عبر التنظير اللساني وتطبيق نتائجه في وصف لغات متباينة الأنماط كحقلي الحاسوبيات والترجمة (ديك (1992)). إلاّ أن "الكفاية الإجرائية" كما حددناها هنا مفهوماً وما صدقا وأرهصنا لها في كتابات سابقة (المتوكل (2003) و(2005 ج) لم تظهر إلا في الخطاب الوظيفي المغربي حيث انبرى باحثون جامعيون في تدريسهم وفي رسائلهم[6] لتمحيص انطباقية نحو الطبقات القالبي خاصة في قطاعات اجتماعية – اقتصادية كالترجمة وتعليم اللغات والاضطرابات اللغوية وأنساق التواصل غير اللغوي.

1.2.4 – نحو الطبقات القالبي والترجمة

تقوم المسطرة العامة للترجمة في اقتراح ديك (ديك (1992) على العمليات الأساسية الثلاث التالية:

(أ) تحلَّل عبارة اللغة المصدر فتنقل إلى بنيتها التحتيّة بواسطة قواعد تعبير معكوسة؛

(ب) تنقل البنية التحتية بواسطة نحو مقارن ومعجم مزدوج إلى بنية تحتية لعبارة اللغة الهدف؛

(ج) تُسخّر قواعد تعبير اللغة الهدف في نقل البنية التحتية الثانية إلى بنية سطحية تتحقق صوتياً في العبارة الهدف.

يمكن توضيح هذه المسطرة العامة بواسطة الترسيمة التالية:

(201)

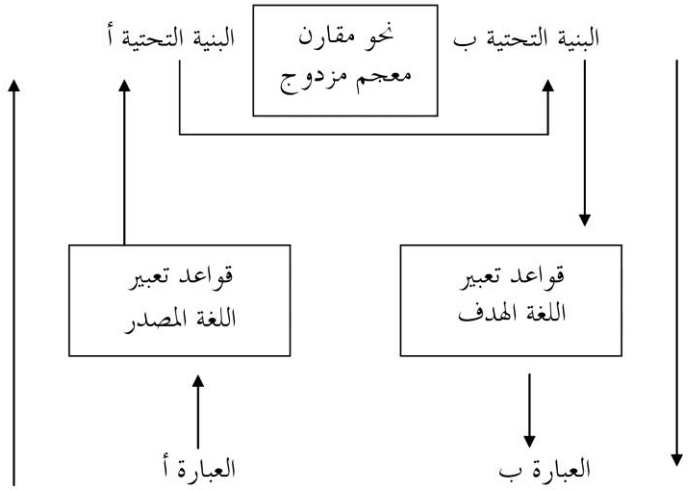

أهم ما يلفت الانتباه في هذه المسطرة أن عملية الترجمة تتم أساساً عبر البنيـــة التحتية لا عبر البنية السطحية وفقاً للأطروحة الوظيفية المركزية القائلة بـــأن مـــا يؤالف بين اللغات وإن تعددت أنماطها وتباينت هو ما يتوافر في البنية التحتية على أساس أن هذه البنية تمثّل للخصائص الدلالية والتداولية دون غيرها ممّا يشكل محط الاختلاف بين اللغات صرفاً وتركيباً.

اقترحت دروسُ وعروض السلك العالي خلال السنتين الجـــامعيتين (2002-2003) و(2003-2004) اعتماد هذه المسطرة بعد توسيعها وتدقيقها بما يـــتلاءم ونحو الطبقات القالبـــي فكانت النتيجة كما يلي بالنســـبة إلى ترجمـــة العبـــارة الانجليزية (202) إلى مقابلتها العربية (203) مثلا:

(202) Unfortunately, the blond girls will leave

(203) مع الأسف، سترحل الفتيات الشقروات.

(أ) **التحليل**

(1) البنية الصرفية – التركيبية للعبارة (202):

(204) [[[Unfortunately] adv] [[The blond girls] NP subj] [[will leave v]]] s

(2) البنية التحتية للعبارة (202):

المستوى العلاقي:

(205) [Ass: [REGR: [(xi) top] (unfotunately)] Foc]

المستوى التمثيلي:

(206) (Fut ei: [$leave_v$ (Def nx^1: $Girl_N$:$blond_A$) Ag])

(ب) **النقل**:

المستوى العلاقي للعبارة (203):

(207) [خب [سف: [(س1) مح] (مع الأسف)] بؤ]

(2) المستوى التمثيلي للعبارة (203):

(208) (سق وي:[ر.ح.ل. فعَل ف (ع ث س1:

فتيات س: شقراوات ص) منف])

(ج) **التوليد**

(209) البنية الصرفية التركيبية للعبارة (203):

[[مع الاسف][سترحل] ف [الفتيات الشقروات] فا]

تستدعي مسطرة الترجمة هذه الملاحظات التالية:

(1) تستلزم عملية التحليل، أي الانتقال من البنية الصرفية – التركيبية إلى البنية التحتية، أن يصاغ النحو بحيث يمكن تشغيله لا في اتجاه القصد – النطق فحسب بل كذلك في اتجاه النطق – القصد؛

(2) يقتضي نقل البنية التحتية للعبارة المصدر بشقيها العلاقي والتمثيلي إلى البنية التحتية للعبارة الهدف نحو طبقات قالبياً مقارنا يمكّن من رصد الفروق التحتية – إن وجدت – بين العبارتين كالفرق بين المثالين (202) و(203) فيما يخص سمة الجنس التي تتحقق في العربية دون الانجليزية.

(3) نفس النحو المقارن تستلزمه عملية التوليد حيث يجب رصد الفروق الصرفية – التركيبية بين العبارة المصدر والعبارة الهدف مثال ذلك الفرق في ترتيب المكونات بين الجملة (202) والجملة (203) الراجع إلى التباين

النمطي بين العربية والإنجليزية، بين لغة تصدّر الفعل ولغة تصدّر الفاعل، لغة تؤخر فضلة المركب الاسمي عن رأسه ولغة تفعل عكس ذلك.
لنشر بالمناسبة إلى أن الترجمة بين لغتين من نفس النمط أيسر وأقل كلفة بالنظر إلى إواليات النحو المقارن منها بين لغتين من نمطين مختلفين كالعربية الفصحى والأنجليزية.

(4) لا تنحصر إجرائية المسطرة التي يوفرها نحو الطبقات القالبي في ترجمة الجمل بل يمكن أن تتعدّاها إلى ترجمة نصوص كاملة. آنذاك يلزم تشغيل المستوى البلاغي كذلك حيث يرصد نمط الخطاب وأسلوبه.

2.2.4 – نحو الطبقات القالبي وتعليم اللغات

اعتنى باحثون من رجال التعليم ومفتشيه بمحاولة استثمار نتائج البحث الوظيفي المغربي في تعليم اللغة العربية بالسلك الثانوي.وهمت هذه العناية جانبين أساسيين: جانب تقريب نظرية النحو الوظيفي مفاهيم وإواليات إلى أساتذة هذا السلك (أوشان (1998)(2005) وجانب تبسيط المقاربات الوظيفية لظواهر لغوية معينة كالعطف والاستفهام والاستلزام الحواري والجملة المركبة وغير ذلك وإدراجها في فصول "الدرس اللغوي" من الكتاب المدرسي.

في نفس الاتجاه وضعنا (المتوكل (2005 ب)) خطاطة لمنهجية ديداكتيكية وظيفية عامة تقوم على المبادئ التالية:

(1) تتم عملية تعليم اللغات عن طريق مقابلة لغة المتلقن واللغة المراد تلقينها؛

(2) لا يكمن تلقين لغة ما في تدريس أبواب معينة من الصرف أو التركيب بل في فحص ظواهر عامة (كظاهرة التبئير مثلا) تجمع بين خصائص وظيفية (دلالية وتداولية) وخصائص بنيوية على أساس تبعية الخصائص الثانية للخصائص الأولى؛

(3) انطلاقا من استكشاف الخصائص الوظيفية للظاهرة المروم تلقينها، يوضع المتلقن أمام الوسائل الصرفية – التركيبية – التطريزية التي تستعملها اللغة الهدف لتحقيق هذه الخصائص؛

(4) يتم تحسيس المتلقن بما يؤالف وبما يخالف بين لغته واللغة التي يتعلمها من حيث الوسائل التي تسخّرها اللغتان لتحقيق نفس الوظيفة (استخدام بنية التقديم في العربية الفصحى في مقابل استعمال بنية "الفصل" في اللغة الانجليزية للتبئير مثلاً).

يمكن أن تنسب إلى منهجية كهذه إذا ما أثبتت التجربة جدواها المزايا التالية:

(أ) يُستخدم في تعليم اللغة نفس الجهاز الواصف (نحو الطبقات القالبي مثلاً) المستعمَل في وصف اللغات وتنميطها ورصد تطورها؛

(ب) تعكس عملية تلقين اللغة، حسب المنهجية المقترحة، نفس المسطرة المعتمدة في الترجمة من لغة إلى لغة كما سبق أن بيّناها؛

(ج) لا فرق يذكر بين عملية تلقين لغة ما وعملية الاكتساب الفطري للغة بوجه عام حيث ينتقل في العمليتين معاً من وظيفة إلى بنية؛

(د) بفضل هذه المنهجية، يتمكن المتلقي لا من تعلم اللغة المراد تعليمها إياه بل كذلك من اقترابه من خصائص اللسان الطبيعي عامة وما يتفرع عنه من أنماط ومن إواليات الانتقال من نمط إلى نمط (عبر الترجمة مثلاً).

(هـ) ولعل مزية هذه المزايا كلها أن المنهجية المقترحة لا تكلّف اصطناع مفاهيم وإواليات غير ما يستخدم أصلاً في حقول أخرى كالوصف والتنميط ورصد التطور والترجمة وتحليل النصوص بمختلف أصنافها باعتبار أن هذه الحقول جميعها يضطلع بتأطير البحث فيها جهاز نظري واحد.

3.2.4 – نحو الطبقات القالبي والاضطرابات اللغوية

وُجّهت بعضُ أبحاث السلك العالي في الجامعات المغربية إلى محاولة رصد وتفسير الاضطرابات اللغوية في إطار نحو الطبقات القالبي. وشكّل متناً لهذه الأبحاث تسجيلات لبعض المرضى نفسياً (أو عقلياً) مكنت الباحثين من تصنيف تلك الاضطرابات حسب نوع الخلل ومحطه بالنظر إلى المستوى المختل (بلاغي، علاقي، تمثيلي) أو إلى إحدى طبقاته (إنجاز، وجه، وظائف تداولية) أو بالنظر إلى مقومات تناسق الخطاب.

من أمثلة الاضطرابات الواردة في النصوص المسجّلة انعدام وظيفة المحـــور أو وظيفة البؤرة أو انكسار السلسلة المحورية في خطاب معين بالانتقال غير المبرر من محور إلى آخر.

ما يُسعى في إحرازه من هذا الصنف من الأبحـــاث الـــتي نرجـــو تكاثرهـــا وتعميقها هدفان أساسيان اثنان:

(أ) الوصول إلى وضع تعالقات ثابتة بين صنف الاضطراب اللغوي وصنف الإصابة النفسية (أو العقلية) بحيث تتمكن الأبحاث الوظيفية من الإسهام في تشخيص الأمراض النفسية ومعالجتها في إطار التعاون بين الباحـــث اللساني والطبيب النفسي وهو أمر غير حاصل مع الأسف إلى حدّ الآن فيما نعلم؛

(ب) تحديد ما يميز الاضطراب اللغوي المرضي غير الإرادي عن "الإنزيـــاح" الفني المقصود السليم.

4.2.4 – نحو الطبقات القالبي والتواصل غير اللغوي

التواصل من حيث طبيعة أداته ثلاثة أصناف كبرى: تواصل لغوي وتواصـــل غير لغوي (إشاري، صوري، صوتي) وتواصل مركب يُضافر بين أدوات متعـــددة لغوية وغير لغوية.

ما دافعنا عنه وما ندافع عنه (المتوكل (2003)) هو أطروحة أن نحو الطبقات القالبـــي من حيث مكوناته والعلائق القائمة بينها وكيفية اشتغالها كقوالب قـــادر على أن يؤطر التواصل بمختلف قنواته وأصنافه.

في إطار تمحيص هذه الأطروحة بتطبيقها الفعلي أعدت رسالتان جامعيتـــان بكلية الآداب بالرباط استهدفت إحداهما تحليل الحوار المغنّى وأخراهما استكشـــاف البنية الوظيفية للشريط السينمائي باعتباره نصا يصل مخرجه بمتلقيه.

(أ) انصبت الدراسة الأولى (جمال (2003)) على كيفية التمييز بواســـطة[9] الموسيقى عن سمات الحوار الغنائي التداولية الإنجازية والوَجهية والوظيفية. بتعـــبير أدق، كان هاجس الباحث في هذه الدراسة رصد البنية اللغوية في المحاورة المغنـــاة

والبنية التحتية والعلاقة القائمة بين البنيتين، أي بين "المقامات" و"النغمات" و"الإيقاعات" وما تسخر لتأديته من قوى إنجازية ووجوه ووظائف.

(ب) كان هدف الباحثة في ثانية الدراستين (المدرسي (2003)) استكشاف مدى حضور البنية النموذجية للخطاب في مكونات الشريط السينمائي والعلاقات القائمة بينها. ويمكن القول إن الباحثة أحرزت قسطا وافرا من هذا الهدف حيث استطاعت أن تثبت بالملموس أن مختلف التقنيات السينمائية وسائل تؤدّي بالصورة نفس السمات الإنجازية والوَجهية ونفس الوظائف التداولية (محور، بؤرة حديد، بؤرة مقابلة...) التي يؤديها الصرف والتركيب والتطريز في النص اللغوي(10).

يظل البحث الوظيفي في القطاعات الاجتماعية – الاقتصادية في بداياته رغم ما توصّل إليه ويرجى من الدراسات المقبلة أن تدفع به نحو تحقيق هدفين أساسيين: طرق حقول أخرى غير الحقول الأربعة المبحوث فيها من جهة وتوظيف نموذج "نحو الخطاب الوظيفي" الذي ما يزال إلى حد الآن حبيس الحقل اللغوي المحض من جهة ثانية.

4-2-5- نحو الطبقات القالبي واللغات المحلّية

نقصد باللغات "المحلية" اللغات الخاصة المستعملة في كل قطر من أقطار العالم العربي. إذا كانت اللغة العربية الفصحى لغة عامة تغطي مجالات التعليم والإدارة والصحافة والأدب، فإن اللغات المحلية هي أداة التواصل اليومي وهي إلى ذلك حاملة وناقلة ثقافة هذه الأقطار "الشعبية" أدباً وفنوناً.

لهذه الخاصية يمكن أن تُعدَّ اللغات المحلية قطاعات اجتماعية-اقتصادية لا نقل أهمية عن غيرها، ويمكن أن تعدَّ دراستها، بالتالي، إسهاما في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية إلى جانب كونها إسهاما في التنظير اللساني الصّرف.

عُني اللسانيون الوظيفيون المغاربة بالبحث في البنية الصرفية والبنية التركيبية للغات المحلية داخل المغرب وخارجه.

من الأعمال التي أنجزت في هذا الاتجاه أبحاث في نسق المحمول سمات وصيغاً (الحمراوي (1990) وناصر الإدريسي (2002)) وأبحاث في رتبة المكونات

وارتباطها بالوظائف التداولية (بنكور (1987) وبوخريص (1988) وأوسيكوم (2003)) وأبحاث أخرى تناولت تراكيب معينة كتراكيب الاستفهام في اللغة المصرية (الشريف الكتاني (1994)).

خلاصة:

شكّل إدخال نظرية النحو الوظيفي إلى المغرب ومنه إلى بلاد عربية أخرى انطلاقة منحى لساني ينضاف إلى باقي المناحي اللسانية التقليدية والجديدة.

لم تقف أعمال الباحثين المنتمين إلى هذا المنحى عند تمحيص مزاعم نظرية النحو الوظيفي في دراسة ظواهر اللغة العربية فصحاها ودوارجها ولغات أخرى بل تعدّت ذلك إلى الإسهام في تطعيم الجهاز النظري ذاته وتوسيع مجال انطباقيته وإجرائيته.

تمت اسهامات البحث اللساني الوظيفي العربي في ثلاثة مستويات:

أولا: وضع نحو وظيفي متدرج للغة العربية يتطور بتطور النظرية العامة؛

ثانيا: المشاركة في التنظير العام بتعديل النماذج القائمة واقتراح نماذج جديدة؛

ثالثا: فتح النظرية الوظيفية على مجالات وحقول اجتماعية – اقتصادية حيوية إلى جانب الدرس اللساني الصّرف.

الهوامش

(1) من الثابت أن لنمط الخطاب وأسلوبه مثلاً دوراً هاماً في تحديد خصائص الخطاب التي يلحظ بوضوح اختلافها من خطاب سردي إلى خطاب محادثة أو خطاب إعلامي.

(2) راجع (المتوكل (2003)).

(3) راجع للمزيد من التفصيل في تلازم مفهومي التغليب والشفافية (المتوكل (2005 أ)).

(4) من أمثلة الاستعمال الجعلي للفعل "باعد"،

(i) "باعدتِ بالإعراض غير مباعد"

(5) من أمثلة أفعال المطاوعة والانعكاس والانصهار العبارات التالية:

(ii) أ – عاطفت هند خالداً فانعطف

ب – اغتسل خالد قبل النوم

ج – زيتت هند شعرها (دهنته بالزيت)

(6) من الصعب هنا أن نحيل على جميع هذه الأعمال التي لم تنشر إلى الآن. ونحيل القارئ الكريم على فهارس جامعة محمد الخامس بالرباط (وجامعات مغربية أخرى) حيث يوجد ثبت لها.

(7) راجع الصياغة المعكوسة لقواعد التعبير مع أمثلة من اللغة العربية في (المتوكل (1995)).

(8) ينتقل المتلقن من تركيب معين في لغته إلى بنية هذا التركيب الوظيفية (الدلالية – التداولية) ثم منها إلى التركيب المقابل في اللغة التي يتعلمها. مسطرة العملية التعليمية، إذن، هي من حيث هيكلها العام، نفس المسطرة المتبعة في عملية الترجمة كما تحدّدها النظرية الوظيفية.

(9) شكلت متنا لهذه الدراسة المحاورة الغنائية المعروفة "يادي النعيم اللي انت فيه يا قلبي..." التي يغنيها محمد عبد الوهاب وليلى مراد.

(10) أثبتت الدراسة أن تقنية "الزوم"، مثلا، تحقيق بالصورة لوظيفة البؤرة.

الفصل الثالث

الوظيفية في التراث اللغوي
من الإسقاط إلى الإقساط

مدخل:

مشروع المنحى الوظيفي في البحث اللساني العربي بالمغرب مشروع ذو شقين متلازمين تلازم تزامن وتكامل. فإلى جانب دراسة ظواهر اللغة العربية ومحاولة تفسيرها من منظور وظيفي سعى الباحثون الوظيفيون المغاربة (المتوكل (1977) و(1981) و(1982) و(1989)، الزهري (1997)) في "إعادة قراءة" التراث اللغوي العربي نحواً وبلاغة وأصول فقه وتفسيراً.

ما نستهدفه هنا هو إعادة النظر في المنهجية التي اقترحناها (المتوكل (1982)) للتعامل مع التراث عرضاً ومقارنةً واستثماراً بتحديثها وتعديل بعض أسسها بما يكفل توفية الفكر اللغوي العربي القديم حقه بعيداً عن المحاباة أو الإجحاف[1].

1- قراءة التراث: بعض الاقتراحات المنهجية

المنطلق في المنهجية التي نقترحها لقراءة التراث اللغوي العربي هو أن المفاهيم المعتمدة في "علوم اللغة العربية" تنزع إلى التوحّد وإن تعدّدت هذه العلوم وإلى تشكيل إطار نظري يخلف الدراسات النحوية والبلاغية والأصولية والتفسيرية على حدّ سواء.

وتطمح هذه المنهجية إلى تمكين قارئ التراث من تلافي منزلقين: منزلق "القطيعة" ومنزلق "الإسقاط".

1.1 – توحُّد المفهوم في تعدد "العلوم"

المقصود بعلوم اللغة العربية الدراسات اللغوية الـواردة في الفكـر اللغـوي العربـي القديم. أهم هذه الدراسات، كما هو معلـوم، الدراسـات المعجميـة والدراسات التي نجدها في كتب النحو والبلاغة وأصول الفقه وفقه اللغة والتفسير.

هدفنا هنا ليس التعريف بهذه "العلوم" إذ إن التعريف بها في مضانها ذاتها وفي ما كُتب عنها في الحديث وإنما هدفنا استكشاف النسق النظري العام الذي يؤطرها جميعها ويؤالف بينها مهما اختلفت موضوعاً ونهجاً.

لكل من هذه العلوم مادته التي تخصه كما له أدواته ومصـطلحاته لكـن لا يوجد مع ذلك فصل فاصل إذ إن ثمة، في مستوى معين من التجريد، جوامع توحّد بينها نذكر منها هنا ما نراه الأهم:

(أ) تستهدف هذه العلوم على اختلافها فهم نص القرآن الكـريم ودراسـته واستخراج الأحكام الدينية منه باعتباره أهم أدلة التشريع؛

(ب) تنزع المفاهيم الأساسية إلى الانتقال من علم إلى علم آخر. مثال ذلـك مفاهيم "الاختصاص" و"التخصيص" و"التقديم/التـأخير" و"التوكيـد" و"العنايـة والاهتمام" التي نجدها دارجة في كتب النحو والبلاغة والتفسير وغيرها.

(ج) قد تختلف المصطلحات من علم إلى علم والمفهوم واحد. من أمثلة ذلك المصطلح النحوي "خروج أسلوب إلى أسلوب والثنائية البلاغية "الغرض الأصلي / الغرض الفرعي" والثنائية الأصولية "المنطوق / المفهوم" التي تحيـل علـى ظـاهرة واحدة، ظاهرة الانتقال بمعونة المقام من معنى حرفي إلى معنى ضمني كما هو الشأن في العبارة (1) الدالة على سؤال والمتضمنة لاستبطاء:

(1) أ- ألم تذهب بعد؟!

ب- لماذا لم تذهب؟

ج- اذهب فقد أبطأت!

(د) من الجوامع الموحّدة كذلك أن العلوم المعنية بالأمر متحت كلـها، وإن على تفاوت، من نفس المصادر النحوية الأولى، خاصة "**كتاب**" سـيبويه، مـادة ومفاهيم وتقعيدا.

إنّ تضافر هذ الجوامع وغيرها يحتم على قارئ التراث أن يتناول علوم اللغة العربية لا على أساس أنها علوم مستقلة بل على أساس أنها مكونات لمقاربة واحدة للخطاب (لا للجُمل أو العبارات) تستمد مفاهيمها ومنهجها من جهاز نظري واحد عُنيت كتب فقه اللغة على الخصوص برصده وتبيانه.

وجدير بالإشارة أن هذه المقاربة الشمولية لعلوم اللغة العربية باعتبارها مكونات لجهاز نظري واحد واردة عند المفكرين اللغويين العرب القدماء أنفسهم حيث تشكل قوام "**نظرية النظم**" للجرجاني و"**نظرية الأدب**" للسكاكي كما سنرى في مبحث لاحق.

2.1 – تطور لا قطيعة

يَصدُق مفهوم "القطيعة" على الفصل المعرفي التام بين فكرين ما من حيث المنطلقات والأهداف والمنهج. من أمثلة ذلك ما نجده حاصلا بين الفكر العلمي من جهة والفكر السحري أو الأسطوري من جهة ثانية.

فيما يخص الحقل اللغوي راجت في بعض الوقت في أدبيات اللسانيات البنيوية خاصة فكرة أن اللسانيات الحديثة علم جديد يباين مباينة القطيعة المعرفية ما سبقه من دراسات نحوية تقليدية من ضمنها الفكر اللغوي العربي القديم. وساعد في رواج هذه الفكرة أمران متلازمان:

(أ) إحساس لسانيي تلك الحقبة بأنهم آتون، تبعاً لدي سوسير، بالجديد الجابّ لما قبله؛

(ب) رد "هجمة" أنصار القديم النافين لجدة اللسانيات واعتبارها لا تعدو أن تكون "بديلا مصطلحيا" للدرس اللغوي القديم ذي الكفاية الثابتة على مدى العصور.

لكن فكرة القطيعة هذه لم تلبث أن فندتها دراسات ابستمولوجية لسانية (شومسكي (1966)، كورودا (1972)) وسيميائية (جريماس (1966)) بينت بالملموس أن اللسانيات الحديثة ليست إلا حقبة من حقب تطور فكر لغوي واحد بدأ حين بدأ الانسان يفكر في اللغة وسيمتد امتداد التفكير في اللغة.

اعتماداً لأطروحة التطور (في مقابل أطروحة القطيعة) وفي ظلها اقترحنا (المتوكل (1982)) قراءة للفكر اللغوي العربي القديم في مراحل ثلاث:

(أ) **أولا**: استخلصنا من مختلف "علوم اللغة العربية" أهم مقومات التنظير العربي القديم للدلالة؛

(ب) **ثانيا**: حددنا معالم منهجية عامة لمقارنة النظرية الدلالية العربية القديمة بالنظريات اللسانية الحديثة خاصة منها النظريات الموجهة تداولياً مثل "نظرية الأفعال اللغوية" في ما يسمى "فلسفة اللغة العادية" ونموذج "الفرضية الإنجازية" في النظرية التوليدية التحويلية ومختلف النظريات الوظيفية بالتركيز على نظرية النحو الوظيفي؛

(ج) **ثالثا**: حاولنا استكشاف إمكانات عقد حوار معرفي بين النظرية الدلالية العربية المستخلصة والنظريات التي قورنت بها حيث بينا على الخصوص مدى الاستثمار المتاح للنتاج اللغوي العربي القديم في التنظير اللساني الحديث بوجه عام.

3.1 – إسقاطاً "للإسقاط"

من غير النادر أن يتهدّد منزلق "الإسقاط" القراءات الحديثة للتراث.

والإسقاط حسب فهمنا له في حقل اللغويات هو قراءة نظرية ما من خلال نظرية أخرى. ويمكن تصنيف الإسقاط بالنظر إلى ثلاثة وسائط أساسية: نوعه ودرجاته واتجاهه.

(أ) الإسقاط من حيث نوعه إسقاطان: "إسقاط وجود" و"إسقاط تقويم":

(1) يمكن أن تُنسبَ إلى نظرية ما مفاهيم أو إواليات أو سمات منهجية منعدمة فيها موجودة في نظرية غيرها.

من أمثلة ذلك أن يقال إن "التحويلات" بالمفهوم التوليدي التحويلي موجودة بنفس الخصائص الصورية في النحو العربي القديم.

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن يقال إن البنية الصرفية – التركيبية في النظريات الحديثة هي بالحذافير ما كان يسميه الجرجاني نظرية النظم". ومن إسقاط الوجود

كذلك أن يقابل مفهوم "البؤرة" مقابلة مطابقة بمفهوم "العناية / الاهتمام" الوارد عند اللغويين العرب القدماء.

(2) أما إسقاط التقويم فأن تُنتقد نظرية ما سلباً أو إيجاباً انطلاقاً من نظرية أخرى.

مثال ذلك أن يُعاب على نظرية صورية أنها لا تعتمد الدلالة والتداول في رصد البنية الصرفية – التركيبية أو أن يعاب في المقابل على نظرية وظيفية الأخذ بهذين البعدين في وصف وتفسير خصائص العبارات اللغوية.

(ب) الإسقاط درجات حيث منه ما يقف عند المصطلح حين يُتحدث عن نظرية ما بمصطلحات نظرية أخرى حديثة أو قديمة ومنه ما يجاوز ذلك إلى المفاهيم ذاتها.

ويمكن القول إن الاسقاط الحاصل بين نظريتين منزامنتين وإن اختلفتا أهون من الاسقاط الذي يحصل بين نظريتين منتميتين إلى حقبتين تاريخيتين متباعدتين.

(ج) أغلب أنماط الإسقاط وأشهرها إسقاط نظرية حديثة على الفكر التراثي إسقاط وجود كما سبق أن بيّنا أو إسقاط تقويم كأن يعاب على هذا الفكر نهجه في التبويب أو خلوّه من أدوات الصورنة المنطقية – الرياضية مثلاً.

إلاّ أنه من غير النادر أن يحصل العكس فيُسقط الفكر التراثي على إحدى النظريات اللسانية الحديثة. المثال المعروف لهذا النمط من الإسقاط ما نجده في القراءات المتعصبة للتراث التي تسعى في نفي الدرس اللساني الحديث باعتباره مجرّد بديل مصطلحي للنحو والبلاغة القديمين.

كيف يمكن إذن أن نقرأ النظريات اللغوية وأن نقارن بينها بعيداً عن منزلق الإسقاط؟ أنجع السبل في رأينا إلى تلافي الإسقاط (أو إسقاطه) سبيلان متكاملان هما:

أولا: تحاشي الانطلاق من نظرية بعينها حديثة كانت أم قديمة؛

ثانياً: وضع "ميتانظرية" تعلو جميع النظريات وتشكل المرجع والحكم الوحيدين في القراءة والمقارنة معاً.

ولعل من البناءات النظرية التي تقترب من الميتانظرية المنشودة ما أسميناه "النظرية الوظيفية المثلى" التي شغلناها لتقويم النظريات الوظيفية الحديثة والتي نزعم أنه بالإمكان تشغيلها في قراءة الجانب الدلالي من التراث اللغوي العربي كذلك كما سنرى في مبحث لاحق.

2- الدلالة في التراث اللغوي العربي

نطلق هنا مصطلح "الدلالة" على جميع أنماط المعنى التي نقترح أن نردّهـــا إلى نمطين عامين أساسيين: "المعنى القصد" و"المعنى الفحوى"، نية المخاطب في خطابه وفحوى الخطاب ذاته.

تنووّل هذان النمطان من المعنى في مختلف علوم اللغة العربية بإواليات وتحـــت مصطلحات مختلفة إلا أنه من الممكن القول إن التنظير لهما يكاد يكون واحداً.

هذا التوحد في التنظير(2) للدلالة هو ما سنحاول تبيانه في ثلاث مراحل:

أولا: رصد المفاهيم الأساسية قوام التنظير؛

ثانيا: بلورة الجهاز الواصف وصياغته؛

ثالثا: عرض أمثلة للظواهر الدلالية المقاربة.

سيلاحظ القارئ أن النهج الذي سنسلكه في هذا العرض نهج بنائي يجمـــع مقومات ما يمكن تسميته "النظرية الدلالية العربية القديمة" ويصوغها كما تصـــاغ النظريات عامة وذلك ما سيمكننا لاحقاً من تقويمها ومقارنتها بالنظريات الوظيفية الحديثة.

1.2- المفاهيم الأساسية

من القولات السائرة في ثقافتنا العربية قديما وحديثا القولة المعروفة "لكل مقام مقال". إن هذه القولة، إلى جانب طابعها المثلي العام، تختزل الفلسفة التراثيـــة في التنظير للدلالة. بناءاً على ذلك، نقترح بغية التبسيط والتوحيد معـــاً، أن نـــؤطر مجموعة المفاهيم الأساسية الواردة في هذا الحقل داخل ثنائية "المقام / المقال".

1.1.2 - المقام:

ما صدقُ مفهوم المقام مجموعة العناصر التي تتوافر في موقف تخاطبـــي معين وأهمها زمان التخاطب ومكانه وعلاقة المتكلم بالمخاطب وخاصة الوضع التخابري القائم بينهما، أي مجموعة المعارف التي تشكل مخزون كلّ منـــهما أثنـــاء عمليـــة التخاطب.

إلى هذا التعريف العام، يمكن أن نُرجع مختلف المصطلحات الواردة في علـــوم اللغة العربية كمصطلحي "مقتضى الحال" و"قرائن الأحوال" مثلاً.

قد انتبه اللغويون العرب القدماء، خاصة منهم علمـــاء البلاغـــة، إلى أهميـــة العناصر المقامية بالنظر إلى المقال وتحديد خصائصه. ونورد هنا من مفتاح العلـــوم للسكاكي مثالين لذلك هما: **أولا**: "خروج" الاستفهام من السؤال إلى غيره و**ثانيا**: تصنيف الخبر إلى ثلاثة أضرب.

(أ) يحلّل السكاكي الجملة الاستفهامية (2أ) على أساس أنها تفيد أصلاً الســـؤال المحض وترادف الجملة (2ب) لكنها انتقلت من معنى الســـؤال إلى معـــنى الاســـتغاثة بواسطة ما يسميه "قرائن الأحوال" أي عدم وجود شفيع في مقام التخاطب:

(2) أ – هل من شفيع؟!

ب– هل يوجد شفيع يشْفع لي؟

(ب) تختلف الجمل (3 أ–ج)، في نظر السكاكي، في كـــون الأولى "خـــبراً ابتدائياً" والثانية "خبراً طلبياً" والثالثة "خبراً إنكارياً".

(3) أ– زيد قائم

ب– **إن** زيداً قائم

ج– **إن** زيدا لقائم

ويقيم السكاكي التمييز بين الخبر الابتدائي والخبر الطلبـــي والخبر الإنكاري على اختلاف المقام والوضع التخابري على الخصوص حيث يُلقـــى الأول لخـــالي الذهن والثاني للمتردّد والثالث للجاحد المنكر.

2.1.2 – المقال

1.2.1.2 – تعريف المقال

يمكن أن يُحدّ المقال في مقابل المقام كالتالي:

(4) **حدُّ المقال**:

"المقال هو الخطاب المنطوق أو المكتوب الذي ينتجه المتكلم في زمان ومكان معيّنين تجاه مخاطب معين بالنظر إلى وضع تخابري معين".

2.2.1.2 – بُعدا المقال: اللفظ والمعنى

للمقال، كما حدّدناه أعلاه، شقان: لفظ ومعنى.

1.2.2.1.2 – اللفظ

ليس المقصود بمصطلح "اللفظ" في التراث اللغوي العربي الصورة الصوتية النهائية فحسب بل كذلك العلاقات النحوية (الصرفية – التركيبية) التي تشوي خلفها. هذا ما يفهم مثلا من حديث الجرجاني (دلائل الإعجاز) عن اللفظ. فاللفظ عند هذا العالم، في مقابل المعنى، هو ناتج "إعمال أحكام النحو".. يمكن أن نستنتج، إذن، أن اللفظ في التراث هو البنية الصرفية – التركيبية للعبارة اللغوية المتحققة في سلسلة صوتية.

على هذا، يمكن أن نمثل للصورة اللفظية للجملة (5):

(5) هل يستوي العالم والجاهل؟!

على الشكل التالي:

(6) / هل – يستوي – العالم – و– الجاهل /

[أداة – فعل – اسم فاعل – أداة – اسم فاعل].

2.2.2.1.2 – المعنى

لمفهوم "المعنى" في التراث حقل شاسع إلاّ أنه من الممكن حصره في ثنائية أساسية هي: "المعنى القصد" / "المعنى الفحوى".

1.2.2.2.1.2 – المعنى الفحوى

يفيد هذا المصطلح معنى العبارة اللغوية ذاتها. وهو في الأغلب مجموع معاني مكوناتها مضموماً بعضها إلى بعض ضمّا خطيّا.

المعنى الفحوى في الجملة (5)، مثلا، هو ما يفاد من الترسيمة التالية:

(7) [هل – يستوي – العالم – والجاهل]

"استفهام + معنى 1 + معنى 2 + عطف + معنى 3".

2.2.2.2.1.2 – المعنى القصد

يستوجب في الغالب استعمال العبارات اللغوية عامة أن نميّز بين "معنى العبارة" كما حددناه في الفقرة السابقة و"معنى المتكلم"، بين الفحوى المعجمي – التركيبي للعبارة ذاتها والقصد الذي يتوخى المتكلم تحقيقه حين ينتج العبارة.

ويشمل القصد بدوره: "**الغرض**" و"**النية**"[3].

(أ) يضع البلاغيون (الجرجاني، السكاكي) والأصوليون (الآمدي) في مقابل "الكلام" "الغرض من الكلام" ويردّون مجموع الأغراض الكلامية إلى الثنائية المنطقية المعروفة التي تقابل بين "الخبر" و"الإنشاء" (أو "الطلب").

تقوم المقابلة بين هذين المفهومين في تراثنا على الأساس التالي:

(1) الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب في حين أن الإنشاء غير قابل لأي من هاتين القيمتين.

فالجملة الخبرية (8) يمكن أن تكون "صادقة" كما يمكن أن تكون "كاذبة" حسب مطابقتها للواقع المخبر عنه أو عدم مطابقتها له:

(8) زيد في الدار

أمّا الجملتان الإنشائيتان (9) و(10) فلا يُقتضى أن تطابقا واقعا ولا تحتملان بالتالي صدقاً أو كذباً:

(9) متى سيعود زيد؟

(10) اخرج إن أردت النجاة!

(2) الخبر والواقع المخبر عنه أمران متمايزان مفصول بعضهما عن بعض يقوم كل منهما قيام الذات في حين أن مدلول الإنشاء يتحقق بمجرد النطق به.

من الأمثلة المسوقة في هذا الباب العبارات الشرعية التي من قبيل "**زوّجتك ابنتي**" والتي يسميها بعض اللغويين القدماء بحق "الألفاظ الأعمال" إذ إن التلفظ بها إنجاز لمدلولها إنجازاً لا يحتمل التراجع.

ويُدرج البلاغيون (كالسكاكي مثلا) تحت الإنشاء معاني متعدّدة مثل الاستفهام والأمر والنهي والتمني.

يمكن أن نوضح ثنائية الخبر / الإنشاء وما يتفرع عن الإنشاء بواسطة الترسيمة التالية:

(11)

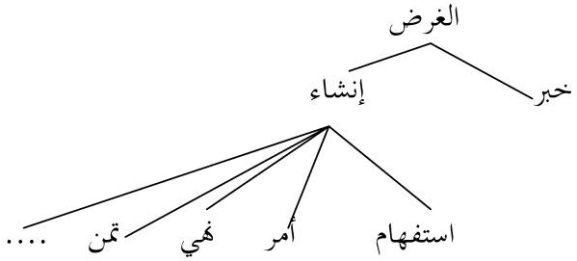

(ب) إذا كان لمفهوم الغرض علاقة بالهدف من الخطاب فإن لمفهوم "النية" علاقة بتنظيم الخطاب ذاته (أو "نظمه" بلغة الجرجاني) من حيث ترتيب مكوناته على الخصوص كأن يقدم ما هو في "نيّة" التأخير أو عكس ذلك.

إن المتكلم حين "يعمل أحكام النحو" في خطابه فإن نيته في ذلك تكون إما "عناية واهتماما" أو حصراً أو تخصيصاً أو توكيدا كما تبين ذلك الترسيمة(12):

(12)

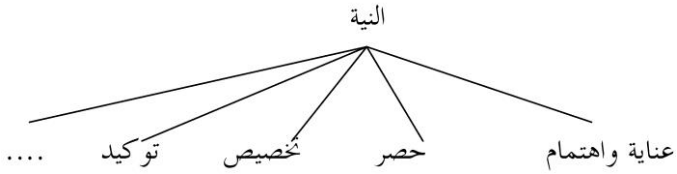

2.1.2.1.2 – أنماط المقال

حفّز استكشاف خصائص القرآن الكريم وما يميزه عن غيره اللغويين العرب القدماء على وضع تضييق للخطابات وكان انطلاقهم في هذا التصنيف ثلاثة معايير: **أولا**: الفائدة، **وثانياً**: صيغة الخطاب (أو بُعده) **وثالثا**: مجاله.

1.2.1.2.1.2 – الفائدة

يميز السكاكي (مفتاح العلوم) بين الخطاب الحامل **لفائدة** أي لمعلومة غير متوافرة عند المخاطب والخطاب غير الحامل لفائدة. ويسمى الصنف الثاني من الخطاب "**لغواً**".

في نفس السياق، يميز ابن جني (الخصائص) بين "**القول**" و"**الكـــلام**" علـــى أساس أن الأول لفظ غير مفيد والثاني لفظ ذو فائدة.

بتعبير أدقّ، "اللفظ" عند ابن جني مجموعة أصوات قد تحمل "فائدة" تامة في حدّ ذاته فتكون "كلاما" وقد تخلو من فائدة فتكون مجرّد "قول". حسب معيـــار "**الإفادة التامة**"، تُدرج "المفردات" المعزولة و"اجزاء الجمل" في "القول" في حـــين تعدّ كلاماً الجملة وما يتعدى الجملة.

يمكن توضيح ثنائية "القول / الكلام" عند ابن جني عن طريق الترسيمة التالية: (13)

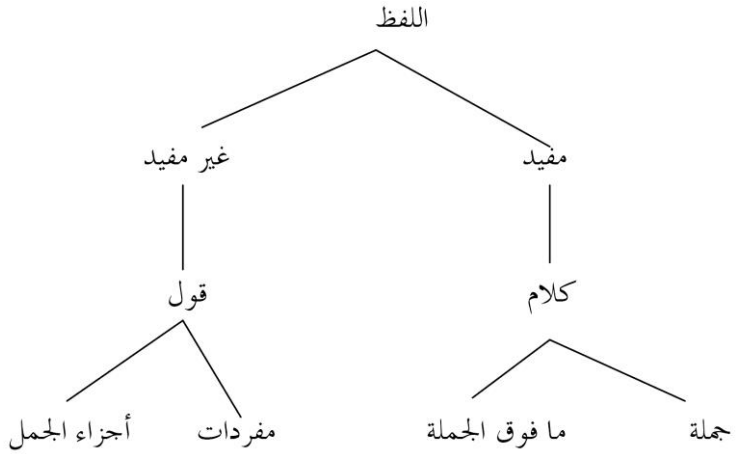

ملحوظة: مفهوم **الإفادة** عند السكاكي أعم منه عند ابن جني.

فاللفظ غير المفيد الأوّل ليس محصوراً في مفردات أو أجزاء جُمل بـــل إنـــه يشمل كل ما يحمل "جديدا" للمخاطب وإن كان جملة أو أكثر من جملة.

2.2.1.2.1.2 – طبيعة الخطاب

نقصد هنا بطبيعة الخطاب (أو بُعده) ما كان يحيل عليه المصـــطلح القـــديم "**أقسام الكلم**" إذا نحن اعتمدنا تعريف ابن جني للكلام على أنه اللفظ المفيـــد (في مقابل القول مفرداً أو جزء جملة) أمكننا القول إن النحاة والبلاغيين وقفوا عنـــد حدود الجملة بوجه عام إلا أن علماء أصول الفقه والمفسرين وفقهاء اللغة جاوزوا ذلك وتصدّوا لدراسة ما يتعدى الجملة.

(أ) يعرف العسكري (الفروق في اللغة) "**القطعة**" بأنها سلسلة من الجمل المتوالية. ونجد عنده وعند ابن جني (الخصائص) مفهوم "**الحديث**" معرفاً في مقابل القطعة بخاصيتين: **أولا**: كونه متوالية من الجمل **وثانيا**: كون هذه الجمل المتوالية تحكمها علاقات ترابط معينة.

بإضافة مفهومي "**القطعة**" و"**الحديث**"،.. يمكن أن نمثل لسلمية أقسام الكلام بواسطة الترسيمة (14):

(14) كلام: جملة < قطعة / حديث.

(ب) بحكم تصديهم لدراسة القرآن الكريم لتفسيره واستخراج الأحكام الشرعية منه، كان لزاماً على المفسرين وعلماء أصول الفقه أن يجاوزوا مستوى الجملة إلى ما هو أعلى من الجملة: "آية" ثم "سورة" كما هو معلوم.

3.2.1.2.1.2 – المجال

لم يغب عن اللغويين العرب القدماء أن الخطابات لا تختلف بالنظر إلى أبعادها فحسب بل كذلك بالنظر إلى مجالاتها.

في هذا الباب، ميزوا بين الخطاب الديني متمثلاّ في القرآن الكريم والخطاب الشعري والخطاب الحجاجي والخطاب العلمي وحاولوا رصد خصائص كل من هذه الأنماط الخطابية كما سنبين في مبحث لاحق.

2.2 – المنهج

نقصد بالمنهج هنا الطريقة المعتمدة في مقاربة الظواهر اللغوية، وبالخصوص الظواهر الدلالية. للمنهج عامة جوانب عدة عرضنا لها بالتفصيل سابقاً (المتوكل (1982)) ونخص بالحديث منها جانباً أساسياً، جانب المسطرة المتبعة في بناء العبارة اللغوية إنتاجا أو فهما.

1.2.2 – اللفظ والمعنى: جدل السَّبق

تتآلف النظريات اللغوية الحديث منها والقديم على اختلافاتها، في أنها تسعى جميعها في ربط شقيّ العبارة اللغوية الأساسين: شق المعنى وشق اللفظ.

تتحدّد طبيعة مسطرة تحليل العبارة اللغوية وفقا للإجابة عن السؤالين الأساسيين التاليين:

أوّلا: ما المقصود بالمعنى؟ ما هي العناصر التي يجب رصدها في هذه الخانة؟

ثانيا: كيف يتم الربط بين المعنى واللفظ؟ ما هو الاتجاه الذي يأخذه هذا الربط بالنظر لأيهما أسبق؟

(أ) تختلف النظريات اللسانية الحديثة اختلافاً بيّنا، كما هو معلوم، في الحيز الذي تعطيه للمعنى وأيضا في العناصر التي تجعلها مكونات له. فالنظرية التوليدية التحويلية في نماذجها الكلاسيكية تحصر المعنى في ما تسميه "الدلالة اللغوية الصّرف" التي تكمن في فحوى العبارة ذاتها في حين أن النظريات الموجهة تداوليا (أو وظيفيا) تضيف إليه عناصر قصدية كالدلالة الإنجازية والدلالة الوجهية.

فيما يخص المعنى في التراث بيّنا في المبحث السابق أنه معنيان: معنى المتكلم ومعنى العبارة، المعنى القصد المتضمن للغرض وللنية والمعنى الفحوى الكامن في مجموع مداليل مكونات العبارة مضموما بعضها إلى بعض.

(ب) وتتباين النظريات اللسانية الحديثة كذلك من حيث إعطاء الأسبقية في تحليل العبارة للفظ على المعنى أو المعنى على اللفظ. فالنظريات التي تعتمد مبدأ "استقلال التركيب" تجعل من اللفظ المكون الأساس على أن يكون المعنى مكونا تابعا يكتفي بتأويل البنية الصرفية – التركيبية.

في المقابل، نجد المعنى في النظريات الأخرى كالدلالة التوليدية ومجمل النظريات الوظيفية سابقا للفظ محدّدا لخصائصه الصرفية والتركيبية والصوتية.

إن هذا الاختلاف راجع، في الواقع، إلى أن من النظريات ما يستهدف وضع نموذج للمخاطب ومنها ما يرمي إلى وضع نموذج للمتكلم. ومن الطبيعي والمنطقي بالنظر إلى مراحل عملية التخاطب أن يتقدم اللفظ على المعنى في النظريات الأولى إذ يكون الأسبق في التلقي في حين يتقدم المعنى على اللفظ في النظريات الثانية إذ إنه السابق في إنتاج العبارة. توضيح هذا الفرق في الترسيمية التالية:

(15)

$$\left\{\begin{array}{l}\text{إنتاج العبارة: معنى} \Longleftarrow \text{لفظ} \\ \text{تلقى العبارة: لفظ} \Longleftarrow \text{معنى}\end{array}\right.$$

أثار إشكال الأسبقية هذا في التراث الجدل الشهير حول أسبقية اللفظ على المعنى أو العكس وتحكم السابق في اللاحق وهو جدل عام شمل كما هو معلوم النقد الأدبي إلى جانب علوم اللغة.

سنحصر الحديث عن هذ القضية الكبرى في الحقل اللغوي حيث يتواجد "الاتجاهان" معاً: اتجاه أسبقية اللفظ على المعنى ويمثّله السكاكي (المفتاح) واتجاه أسبقية المعنى على اللفظ الذي يروده الجرجاني (الدلائل).

2.2.2 – اللفظ فالمعنى: "علم الأدب"

يبسُط السكاكي في ثنايا كتابه "**مفتاح العلوم**" ما يسميه "**علم الأدب**". علم الأدب هذا يمكن أن يُفهم على أنه منهج لتحليل العبارات اللغوية انطلاقاً من لفظها نحو معناها.

يقوم هذا المنهج على التمييز بين ثلاثة مستويات يضطلع ببنائها ويربط بعضها ببعض ثلاثة أنساق من القواعد (أو "مكونات").

1.2.2.2 – مستوى "المفرد"

ينقسم مستوى "المفردات" إلى ثلاثة مستويات فرعية هي "الأصوات" و"الأبنية" و"اللغة" يضطلع بتحديدها علم الأصوات وعلم الصرف والمعجم على التوالي.

2.2.2.2 – مستوى "المركب"

بعد التحديد الصوتي – الصرفي لبنية مفردات العبارة وبعد التحديد المعجمي لمداليلها المفردة تنقل هذه المفردات إلى مركبات (جمل، عامة) بواسطة المكون الموالي، مكون النحو، "الذي يضطلع بتحديد البنية التركيبية للعبارة والعلاقات القائمة بين عناصرها.

من أهم العلاقات النحوية العلاقات الإعرابية التي تقوم على ثلاثة أركـــان: "فاعل" يُسند الإعراب و"أثر" هو الحالة الإعرابية (رفع أو نصب أو جر) و"قابل" معمول فيه يحمل الحالة الإعرابية المسندة.

3.2.2.2 – مستوى المطابقة

في هذا المستوى، يُحدَّد مدى مطابقة المركب لمقتضى الحال وفيه يُسند المعنى "الأصلي" للعبارة بمعونة "قرائن الأحوال" فيكون "استفهاما" أو "أمراً" أو "نفياً" أو "تمنيا". وقد يقتضي الحال (المقام) أن يُسند إلى العبارة معنى "فرعيّ" (أو "حـــاليّ" كما يسميه السكاكي) فيحال المعنى الأصلي "الأمر" مثلا إلى "التماس" أو "دعاء" والمعنى الأصلي "الاستفهام" إلى "استبطاء" أو "زجر" كما مر بنا.

يتقاسم إسناد المعنى الأصلي والمعنى الحالي مكونان فيقـــوم "**علـــم المعـــاني**" بتحديد المعنى الأول و"**علم البيان**" بتحديد المعنى الثاني.

ملحوظة: يفترض السكاكي بين المستويات الثلاثة تراتبية منطقية قوامهـــا أن المفردات سابقة للمركب وأن المركب سابق لمطابقته لمقتضى الحال.

بموازاة ذلك يشتغل النحو بعد الأصوات والصرف والمعجم ويشتغل علمـــا المعاني والبيان بعد النحو.

ثمة تراتبية إضافية يقيمها السكاكي داخل مكون المطابقة نفسه بين علمـــي المعاني والبيان على أساس اسبقية الأول على الثاني. ويُعلّل هذه الأســـبقية بكـــون المعاني "المستنبطة" (موضوع علم البيان) تقتضي الانطلاق ضرورة مـــن المعـــاني الأصول (موضوع علم المعاني).

نقترح ان نوضح المسطرة التي ينتهجها السكاكي في تحليل العبـــارة اللغويـــة بواسطة الترسيمة (16):

(16)

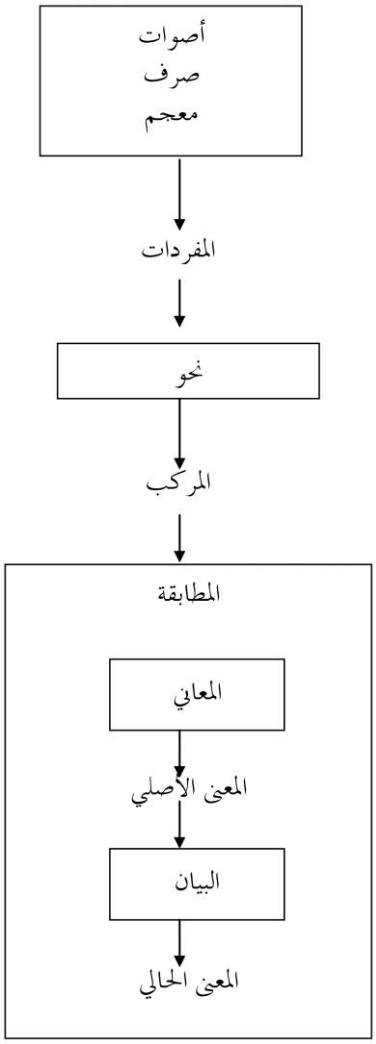

3.2.2 – المعنى فاللفظ: "نظرية النظم"

دَرَج المحدثون نقاداً ولغويين على إطلاق مصطلح "نظرية النظم"، لا تجاوزاً، على الفكرة الأساسية التي يدافع عنها الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز".

خاصية هذه "النظرية" قيامها على أسبقية المعنى على اللفظ وانتهاج منـــهج لبناء العبارات اللغوية على أساس معناها.

1.3.2.2 – المعنى قبل اللفظ

إن فكرة أسبقية المعنى على اللفظ من موضوعات "دلائل الإعجاز" الكبرى يوردها الجرجاني ويفصّل فيها بإلحاح في غير موضع من كتابه.

يمكن إرجاع ما يحتج به الجرجاني لأسبقية المعنى إلى أمرين: **أولا**: مراحل عملية التخاطب **وثانيا**: تحكم المعنى في تحديد بنية الخطاب.

(أ) أهم شقي عملية التخاطب في رأي الجرجاني هو شق التكلم لا شق السماع أو الفهم والعبرة إذن، في رأيه، في تحليل العبارة اللغوية بكيفية بنائها لا بكيفية تلقيها.

يقول في هذا الباب (الدلائل: 273): "قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع فإذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتب الألفاظ في سمعه ظن عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ وأن الترتب فيها مكتسب من الألفاظ ومن ترتبها في نطق المتكلم وهذا ظن فاسد ممن يظنه فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له. والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لامع السامع".

(ب) يميز الجرجاني كما هو معلوم بين "الضّم" و"النظم" على أساس أن الأوّل مجرد رصف اعتباطي للألفاظ في حين أن الثاني إعمال لقواعد التعليق بين الألفاظ مُفض إلى بنية صرفية – تركيبية معينة. بهذا المفهوم لا يمكن أن تتم عملية "النظم" بين ألفاظ العبارة إلاّ إذا أخذ معناها بعين الاعتبار.

ولعل أوضح الإشارات إلى تبعية البنية اللفظية للمعنى الإشارة التالية: "لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه ولا أن تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك. فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها؛ وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في النفس لم تحتج أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجد أنها تتركب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها" (الدلائل: 142).

2.3.2.2 – بناء العبارة اللغوية

على أساس أسبقية المعنى، ينتهج الجرجاني منهجاً في بناء العبارات اللغوية يقوم على التمييز بين مستويين، مستوى المعنى ومستوى اللفظ، يربط بينهما ربط تبعية نسق قواعد النظم.

1.2.3.2.2 – مستوى المعنى

يضع الجرجاني أساساً لإنتاج العبارة اللغوية ما يسميه "الكلام القائم بالنفس" المروم التعبير عنه.

الكلام القائم بالنفس، عند الجرجاني، (وفقا لثنائية "القصد/ الفحوى" المعروض لها آنفا)، شقان: "غرض" (خبر، استفهام، أمر...) ومجموعة من الوحدات المعجمية حاملة لمداليل معينة.

المعنى، إذن، غرض هو الدافع لإنتاج العبارة ومضمون يناسب الغرض المتوخى تحقيقه.

2.2.3.2.2 – مستوى اللفظ

ينقل مستوى المعنى بواسطة قواعد النظم إلى مستوى اللفظ حيث تُجرى قواعد تعليق المفردات بعضها ببعض وترتيب بعضها بالنظر إلى بعض طبقا للغرض المنشود تحقيقه.

ناتج قواعد النظم بنية صرفية – تركيبية محدّدة (أو "صورة" بلغة الجرجاني) جاهزة للتحقق صوتاً أو كتابة.

يمكن أن نوضح منهج الجرجاني في بناء العبارة اللغوية عن طريق الترسيمة التالية:

(17)

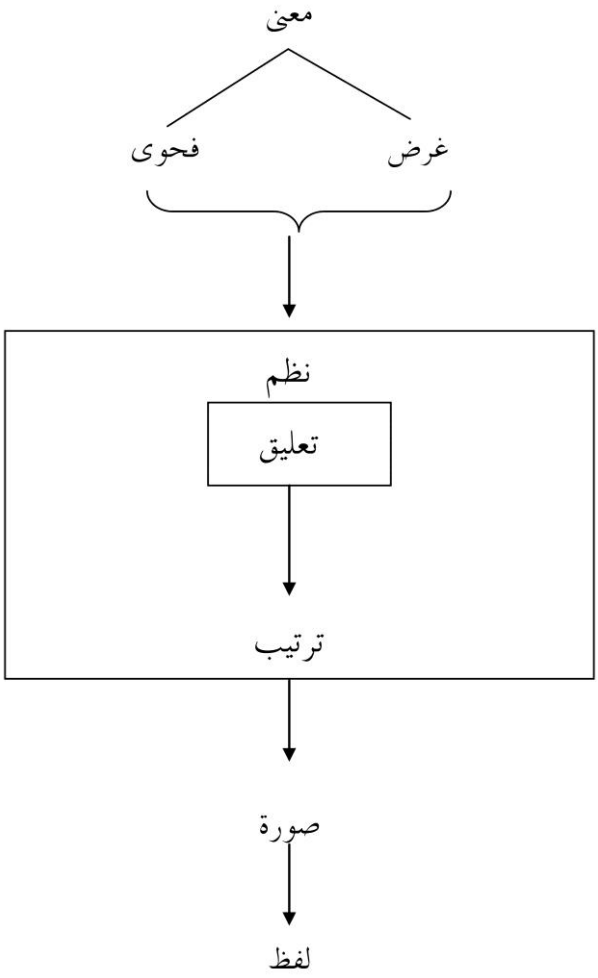

3.2 – القضايا

في إطار المفاهيم الأساسية والمسالك المنهجية التي عرضنا لها في المبحثين السابقين، تناول اللغويون العرب القدماء مجموعة من القضايا ننتقي منها هنا أمثلة نقترح تبويبها كالتالي: **أولا**: القضايا التي تتعلق بالمعنى القصد **وثانيا**: القضايا المرتبطة بالمعنى الفحوى **وثالثا**: قضايا تنميط الخطابات ورصد خصائص كل نمط.

1.3.2 – القصد والتركيب

سبق أن بيّنا أن القصد في التنظير الثلاثي للدلالة قصدان: "غرض" له علاقة بصيغة العبارة (أو"أسلوبها") و"نية" هي المحدّد الأساسي للرتبة.

1.1.3.2 – الغرض الأصلي / الغرض الفرعي

بيّنا أن السكاكي يميز داخل "الطلب" (أي الإنشاء) بين الغرض الأصلي الذي يدخل في علم المعاني والغرض الفرعي (أو الحالي) الذي يضطلع بتحديده علم البيان.

لنر الآن كيف يتم الانتقال من الغرض الأصلي إلى الغرض الفرعي وكيف يرصد السكاكي إواليات هذا الانتقال.

"الطلب" عند السكاكي خمسة أغراض أصلية هي الاستفهام والنداء والتمني والأمر والنهي. لكل من هذه الأغراض الخمسة قواعد (أو شروط) تعرّفه وتضبط "إجراءه على أصله" وإنجازه في المقام المناسب.

شروط الإجراء هذه تشكّل نسقا متكاملاً نمثل له بالترسيمة التالية:

(18)

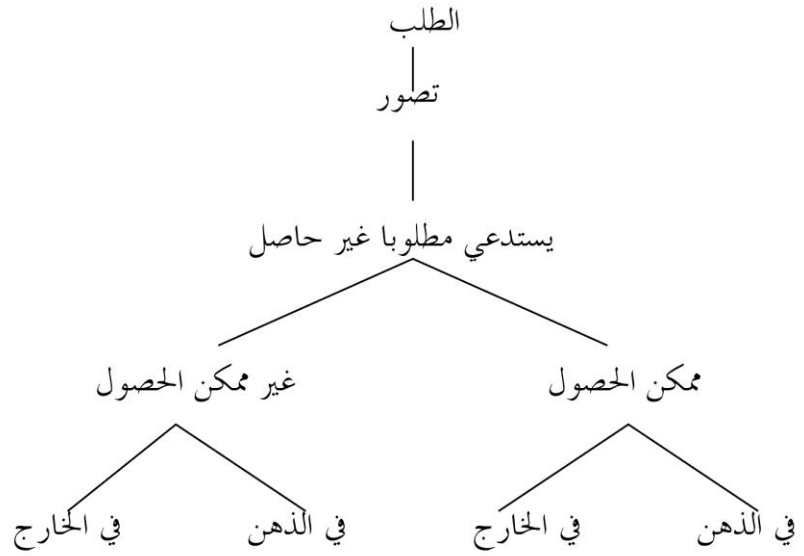

ثمة حالتان بالنظر لتحقق هذا النسق من الشروط:

(أ) الحالة الأولى أن تُجرى أغراض الطلب الخمسة على أصلها بتحقق شروط إجرائها فتكون العبارة حاملة للغرض الذي تدل عليه صيغتها كما هو الشأن في الجملة (18) حيث الاستفهام "استفهام حقيقي" أي طلب أمر غير حاصل وقت الطلب ممكن حصوله في الذهن:

(18) هل زرت خالداً اليوم؟

(ب) أما الحالة الثانية فأن تجرى الأغراض الأصلية الخمسة في مقامات غير مطابقة لشروط إجرائها على الأصل.

في هذه الحالة يحصل الانتقال من الغرض الأصلي إلى غرض فرعي يطابق مقتضى الحال. ويتم ذلك في مرحلتين:

أولاهما: أن يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط الإجراء على الأصل فيمتنع إجراء المعنى الأصلي؛

ثانيهما: أن يتولد عن خرق شرط المعنى الأصلي وامتناع إجرائه معنى آخر قد يكون من المعاني الخمسة أو من غيرها.

لنسق مثالاً من مفتاح العلوم" نفسه عن الاستفهام و"مولّداته". يقول السكاكي (المفتاح: 146): "إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب "أتفعل هذا؟" امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى **لعلمك بحاله** وتوجه إلى **ما لا تعلم** مما يلابسه من نحو "أتستحسن" وولد **الانكار والزجر**".

2.1.3.2 – الغرض وتراكيب العطف

يخضع العطف في رأي اللغويين العرب القدماء لشرط أساسي هو شرط "**المناسبة**" القاضي بأن تكون الجملتان المعطوف بينهما جملتين متماثلتين.

والمناسبة نوعان: مناسبة فحوى ومناسبة غرض.

في باب المناسبة من حيث الفحوى يقول الجرجاني (الدلائل: 156):

"لا نقول "زيد قائم وعمرو قاعد" حتى يكون عمرو **بسبب** من زيد وحتى يكونا **كالنطرين** أو **الشريكين** وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني...

ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله:

"لا والذي هو عالم أن النوى

صبر وأن أبا الحسين كريم"

وذلك لأنه **لا مناسبة** بين كرم أبـــي الحسين ومرارة النوى...

واعلم أنه كما يجب أن المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحـــدث عنه في الأخرى كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجـــرى **الشـــبيه والنظير** أو **النقيض** للخبر عن الأول، فلو قلت "زيد طويل القامة وعمرو شـــاعر" كان **خُلفا** لأنه لا **مشاكلة** ولا **تعلق** بين طول القامة وبين الشعر وإنما الواجب أن يقال: "زيد كاتب وعمرو شاعر و"زيد طويل القامة وعمرو قصير".

(ب) أمّا شرط المناسبة من حيث الغرض فأن تكون الجملتان المعطوف بينهما كلتاهما جملتين خبريتين:

(19) "زيد شاعر وعمرو كاتب

أو جملتين استفهاميتين:

(20) متى قدم زيد ومتى ذهب عمرو؟

أو جملتين أمريتين:

(21) كلوا واشربوا!

تناول اللغويون العرب القدماء والبلاغيون خاصة الجمل الـــتي لا تســـتجيب لشرط مناسبة الغرض كما هو الشأن في الآية الكريمة:

(22) "ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك"

حيث عُطِفت جملة خبرية على جملة استفهامية.

وعلّلوا جواز العطف في مثل هذه الحالات بأن المسوّغ له هـــو أن الجملـــة المعطوف عليها جملة خبرية من حيث الغرض الفرعي وإن كانت استفهامية مـــن حيث الصيغة.

3.1.3.2 – النية والرتبة

كما ميزنا بين "معنى العبارة" و"معنى المتكلم" يمكن أن نميز أيضاً بين "رتبـــة العبارة" و"رتبة المتكلم".

نقصد برتبة العبارة الترتيب الذي تحدده علاقات النحو وهو فعل – فاعل – مفعول في الجملة الفعلية ومخبر عنه – مخبر به في غيرها.

أما المقصود برتبة المتكلم فالترتيب الذي تقتضيه **نية** المتكلم حين يقدّم ما حكمه (الفحوى) التأخير قاصداً التوكيد أو التخصيص أو الحصر أو رفع التوهم والشك وغير ذلك.

في باب تقديم الاسم على الفعل يقول الجرجاني (الدلائل: 94):

"فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه **فقدمت ذكره** ثم بنيت الفعل عليه فقلت "زيد قد فعل"... اقتضى ذلك أن يكون **القصد** إلى الفاعل. إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين:

أحدهما... أن يكون الفعل فعلاً قد أردت ان تنص فيه على واحد فتجعله له وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر أو دون كل أحد...

و**القسم الثاني** ألاّ يكون القصد على هذا المعنى ولكن على أنك أردت أن **تحقق** على السامع أنه قد فعل و**تمنعه من الشك** فأنت لذلك تبدأ بذكره... لكي تباعده بذلك من **الشبهة** و**تمنعه من الإنكار**...".

وفي معرض الحديث عن "التخصيص" كمقصد يستوجب التقديم يكتب السكاكي (المفتاح: 112):

"إذا قلت "بزيد مررت" أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ **مخصصاً** مرورك بزيد دون غيره. **والتخصيص لازم للتقديم** ولذلك تسمع أئمة علم المعاني في معنى "إياك نعبد وإيّاك نستعين" يقولون نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحداً سواك".

2.3.2 – من قضايا المعنى – الفحوى

بعد قضايا المعنى – القصد، آن لنا أن نعرض لقضايا المعنى – الفحوى.

من قضايا المعنى الفحوى التي دُرست في التراث اللغوي ثلاث قضايا كبرى هي: **أولا**: عملية الدلالة نفسها وأركانها، **وثانيا**: وجوه الدلالة بين "صريح" و"ضمني" **وثالثا**: الالتباس بمختلف أنواعه ودرجاته. تنوولت هذه القضايا في علوم

التراث عامة لكنها نالت النصيب الأوفر في المعاجم وفي كتب فقه اللغة وأصـــول الفقه والمنطق والتفسير.

1.2.3.2 – أركان الدلالة

تقوم عملية الدلالة، في منظور المناطقة والأصوليين، علـــى أربعـــة أركـــان هي:

أولا: "أشياء" العالم الخارجي مثل "الفرس" و"السيف" وغيرهما؛

ثانيا: "المعاني الذهنية" (أو الآثار النفسية للأشياء الخارجية)؛

ثالثا ورابعاً: الدالاّن الصوتي والخطّي.

وتتم عملية الدلالة على أساس ما يقوم من علاقات بين الأركان الأربعـــة. فالمعاني الذهنية تدل على الأشياء باعتبارها آثاراً نفسية لها والدال الصوتي يدل على المعنى الذهني في حين أن الدال الخطي يدل على الدال الصوتي.

حسب هذا التصور، يشكّل اللفظ، أي لفظ، عبارة مركّبة مكوناتها نفســـها دلائل قائمة الذات: فمدلول الدال الخطي دليل صوتي مدلوله دليل ذهني مدلولـــه الشيء القائم في الخارج كما يفاد من الترسيمة (23):

(23)

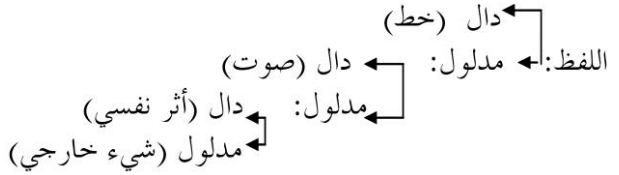

على أساس هذه الطبيعة "التراكيبية" لعمليـــة التـــدليل يصـــنف المناطقـــة والأصوليون المعاني صنفين:

(1) معاني كلية وهي المعاني الناتجة عن دلالة الأثر النفسي (أو المعنى الذهني) على الشيء؛

(2) ومعاني خاصة وهي ما ينتج عن دلالة الصوت على الأثر النفسي ودلالة الخط على الصوت.

ملحوظة: ينقل إلينا السيوطي (المزهر: 42). الخصومة حول "الشيء" بين من يقول بوروده وبين من ينفيه. يحتج من يقول بعدم وروده بأن الدلالة الفعلية هي بين الصوت والأثر النفسي لا بينه وبين الشيء وبأن الشيء لا يمكن أن يوجد إلا في الذهن كما هو الشأن بالنسبة للأسماء المجردة. ويدافع القائلون بوروده بأن الدلالة قد تكمن بين الصوت والشيء دون أثر نفسي كما يحصل في الألفاظ الدال صوتها على الحدث مثل "**الخرير**" و"**الوشوشة**" وغير ذلك.

2.2.3.2 – وجوه الدلالة

يصنف علماء أصول الفقه خاصة الدلالة من حيث وجوهها إلى "دلالة صريحة" ودلالة ضمنية" مع تقسيم الوجه الثاني إلى عدة وجوه فرعية.

1.2.2.3.2 – الدلالة الصريحة

يُطلق مصطلح الدلالة الصريحة وأشهر منه مصطلح "دلالة المنطوق" على المعنى المستخلص من صيغة العبارة "وفقا للعُرف اللغوي".

من هذا التعريف يُفهم أن الدلالة الصريحة هي معنى العبارة "الحرفي"، مجموع مداليل وحداتها المعجمية.

مثال ذلك أن الدلالة الصريحة للجملة (24) هي الإخبار بحدث القتل الواقع من زيد على عمرو:

(24) قتل زيد عمراً

2.2.2.3.2 – الدلالة الضمنية

تعرَّف "الدلالة الضمنية" في كتب أصول الفقه بأنها الدلالة التي لا تُستخلص من صيغة العبارة وفقا للعرف اللغوي.

والدلالة الضمنية ثلاثة أنواع: "دلالة مفهوم" و"دلالة اقتضاء" و"دلالة إيماء".

(أ) دلالة المفهوم هي الدلالة التي يمكن أن تستنتج، عن طريق الاستدلال من المعنى الحرفي للعبارة.

وهي نوعان: "دلالة موافقة" و"دلالة مخالفة".

(1) يكون المفهوم مفهوم موافقة حين لا يتعارض مع دلالة المنطوق كما هو الشأن في الآية الكريمة (25) التي تعني ضمنا "أحسن إلى الوالدين":

(25) "ولا تقل لهما أُفٍّ"

(2) ونكون أمام "مفهوم مخالفة" حين يتعارض المعنى المستنبط مع دلالة المنطوق.

(ب) "دلالة الاقتضاء" مفهوم منطقي مرتبط بمفهو الصدق / الكذب.

تشكل دلالة الاقتضاء أساس الحكم على العبارة بالصدق أو الكذب.

مثال ذلك أن صدق العبارة (26أ) يقتضي صدق العبارة (26ب) إذ لا طلاق بدون سابق زواج:

(26) أ – طلق عمرو هندا

ب – عمرو زوج هند

(ج) تشترك دلالة المفهوم بشقيها الموافق والمخالف ودلالة الاقتضاء في كونهما دلالتين مقصودتين بخلاف "دلالة الإيماء" التي تستنتج من معنى العبارة ذاتها دون أن يكون المتكلم يعنيها أو يروم تمريرها.

مثال ذلك أن يستنتج من العبارة (27)، إذا قيلت سنة 2006، أن هندا ولدت سنة 1960:

(27) بلغت هند الآن السادسة والأربعين.

يمكن أن نوضح وجوه الدلالة وفروعها بواسطة الترسيمة التالية:

(28)

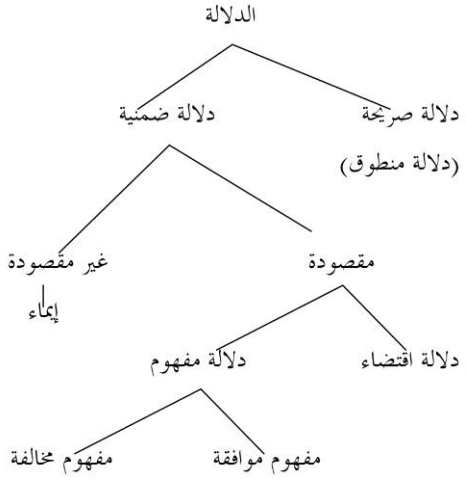

3.2.3.2 – الالتباس: أنماطه ودرجاته

يقال عن خطاب ما (جملة أو أكثر من جملة) إنه خطاب ملتبس حين يحتمل قراءتين (أو تأويلين) أو أكثر من قراءتين.

درس اللغويون العرب القدماء الالتباس دراسة ضافية صنفوه فيها صنفين من حيث مكمنه ورصدوا درجاته من حيث قوته.

1.3.2.3.2 – نمطا الالتباس: دلالة وإحالة

الالتباس، في الواقع، كما نبه إلى ذلك السيوطي (الإتقان)، يمكن أن يكون كامنا في الصرف والتركيب إضافة إلى المعنى. إلا أننا لن نعرض هنا إلا للصنف الثاني من الالتباس.

الالتباس من حيث الفحوى إمّا أن يكون دلالياً أو أن يكون إحاليا.

1.1.3.2.3.2 – الالتباس الدلالي

يُنعت الخطاب بالملتبس دلالياً حين يكون التباسه في معناه أي في مجموع معاني ألفاظه مضموماً بعضها إلى بعض. مصدر الالتباس الدلالي بوجه عام تضمن الخطاب للفظ من قبيل "المشترك" حامل لأكثر من معنى واحد.

يميز علماء أصول الفقه في هذا الباب بين الخطاب "المُجمل" والخطاب "المفصّل" على أساس أن المجمل كل خطاب محتمل لمعنيين (أو لأكثر من معنيين) "وضعيين" ليس أحدهما معنى مجازياً.

من الأمثلة الموردة في باب المجمل الآية الكريمة (29) المحتملة لمعنيين مصدرهما اشتراك لفظ "اليد" (إلى المعصم أو إلى المرفق):

(29) "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" (قرآن كريم).

2.1.3.2.3.2 – الالتباس الإحالي

الإحالة عموما هي العلاقة التي تقوم بين اللفظ والذات التي يحيل عليها في الخارج. في إطار هذه العلاقة ميز علماء الأصول بين اللفظ "الخاص" واللفظ "العام" من جهة وبين اللفظ "المقيد" واللفظ "المطلق" من جهة ثانية.

يعرّف الأصوليون اللفظ العام بأنه "اللفظ الذي يقع على شيئين فأكثر" في مقابل اللفظ الخاص الذي لا يحتمل مدلوله أن يشترك فيه أكثر من شيء واحد".

وأحصى الأصوليون الألفاظ العامة فوضعوا لها قائمة تشمل أسماء الاستفهام وأسماء الجنس وأسماء الجمع معرّفة أو منكرّة والأسوار الكلية مثل "كل" و"جميع".

أمّا ثنائية المطلق / المقيد فيُحدُّ طرفها الأول بأنه اللفظ غير المعين وطرفها الثاني بأنه اللفظ "الذي يتمكن المخاطب من تمثل ما يحيل عليه"، أي اللفظ الذي يدل على شيء يعرفه المخاطب ويميزه عن غيره.

الألفاظ المطلقة كما أحصاها الأصوليون مجموع الأسماء المنكرة في حين تشمل الألفاظ المقيدة أسماء الأعلام والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة و"المنادى المقصود".

لا تعني قائمة العام والمطلق وما يقابلها أن العموم / الخصوص والإطلاق / التقييد خصائص مقصورة على اللفظ المفرد، إذ إنها تصدق كذلك على الجمل بل على ما يفوق الجمل. في هذا الباب يشير الشاطبي (الموافقات) إلى أن العموم عمومان: "عموم إفرادي" وعموم كلامي".

يمكن الآن أن نمثل لأنماط الالتباس بالترسيمة (30):

(30)

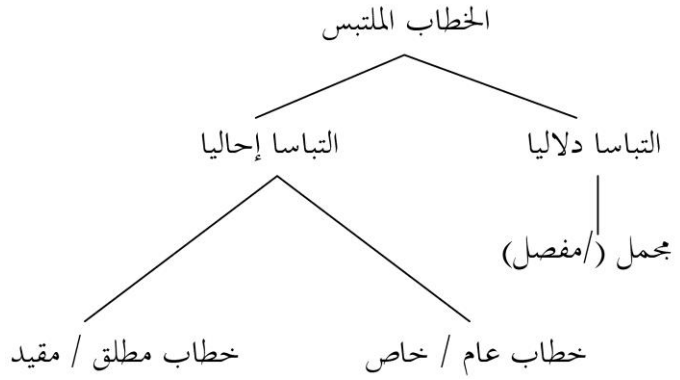

2.3.2.3.2 – درجات الالتباس

انتبه علماء أصول الفقه إلى أن الالتباس، كامناً في العمـــوم أم في الإطـــلاق، ليس واحداً بل هو درجات.

فوضعوا سلمية للالتباس المتنامي تتراوح عناصرها بين قطبين: قطب "الظاهر" وقطب "الخفي":

(31)

$$\left\{\begin{matrix}\text{الظاهر}\\ \text{النص}\end{matrix}\right\} < \text{المحتمل} < \text{المجمل} < \text{الخفي}$$

يحد هذه السلمية طرفان، طرف الخطاب الظاهر (أو "النص") الذي يعـــرف بأنه الخطاب الذي يحتمل تأويلا واحداً وطرف الخطاب الخفـــي (أو "المتشـــابه") الذي هو الخطاب غير الممكن تأويله على الإطلاق.

بين هذين الطرفين القطبين، درجتا الخطاب "المحتمل" الذي يقبل تأويلين اثنين والخطاب "المجمل" الذي يحتمل أكثر من تأويلين ولا مرجّح.

3.3.2 – الخطاب: أنماطه وخصائصه

أشرنا سابقاً إلى أن اللغويين العرب القدماء لم يقفـــوا في دراســـتهم للفـــظ "المقيد" (بلغة ابن جني) عند الجملة بل تعدوها إلى ما يفوقها بحكـــم أن هـــدفهم الأسمى كان فهم القرآن الكريم باعتباره نصاً متكاملاً.

من نتائج دراستهم للخطاب الذي يفوق الجملة ثلاث نتـــائج هامـــة: **أولا**: التمييز بين القدرة اللغوية والقدرة الخطابية، **وثانيا**: تنميطهم للخطابات حســـب معايير معينة **وثالثا**: رصد خصائص مختلف الأنماط الخطابية.

1.3.3.2 – القدرة الخطابية

ما يمكّن المتكلم من التواصل باللغة معرفته لأوضاعها معجماً وقواعـــد. دون معرفة أوضاع اللغة لا يستطيع المتكلم أن ينتج أي خطاب. هذا ما يشـــير إليـــه الجرجاني (الدلائل: 264) حين يقول:

"ينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئا ليس هو له في اللغة... كيف وهو إن فعل ذلك أفسد على نفسه وأبطل أن يكون متكلما، لأنه **لا يكون متكلما حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت هي عليه**".

إلا أن القدرة اللغوية المتمثلة في معرفة أوضاع اللغة ليست كافية لإنتاج خطاب "فصيح". فإنتاج الخطاب المتسق يقتضي قدرة خطابية ("فصاحة") تجاوز معرفة أوضاع اللغة إلى معرفة تنظيم الخطاب وإحكام بنيته بما يناسب الغرض المتوخى. يقول الجرجاني (الدلائل: 263) في تعريف هذه القدرة الخطابية:

"ثم إنا نعلم أن المزية المطلوبة في هذا الباب (باب الفصاحة) مزية فيما طريقه الفكر والنظر من غير شبهة... ومن هنا لم يجز إذا عدّ الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الإعراب وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم وليس هو **ممّا يُستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية**... ومن ثم لا يجوز لنا أن نعتد في شأننا هذا بأن يكون المتكلم قد استعمل من اللغتين في الشيء لما يقال إنه أفصحهما، وبأن يكون قد تحفظ ممّا تخطئ فيه العامة، ولا بأن يكون قد استعمل الغريب لأن العلم بجميع ذلك لا يعدو أن يكون علما باللغة... وبما طريقه طريق الحفظ **دون ما يستعان عليه بالنظر ويوصل إليه بإعمال الفكر**".

2.3.3.2 – تنميط الخطابات

انطلق اللغويون العرب القدماء في تصنيفهم للخطابات من نفس المفاهيم الأساسية التي تؤطر تحليلاتهم للعبارات اللغوية فاعتمدوا في ذلك ثلاثة معايير أساسية هي: معيار الغرض ومعيار الفحوى ومعيار المجال.

(أ) ميزوا، من حيث الغرض، بين الخطاب الخبري المحتمل للصدق والكذب والخطاب الإنشائي غير المحتمل لهاتين القيمتين.

(ب) وصنفوا الخطابات من حيث فحواها إلى خطاب دال دلالة صريحة وخطاب دال دلالة ضمنية وأقاموا انطلاقا من نفس معيار الفحوى سلمية التباس دلالي وإحالي ترتب الخطابات حسب ابتعادها أو دنوها من قطبي "الظهور" (أو "النصيّة) و"الخفاء".

(ج) أمّا معيار المجال فكان فاصلاً لديهم بين الخطاب الديني (القرآن الكـــريم خاصة) والخطاب العلمي والخطاب الحجاجي والخطاب الشعري.

نقترح توضيح تنميط اللغويين العرب القدماء للخطابات من حيث المعـــايير الثلاثة بواسطة الترسيمة التالية:

(32)

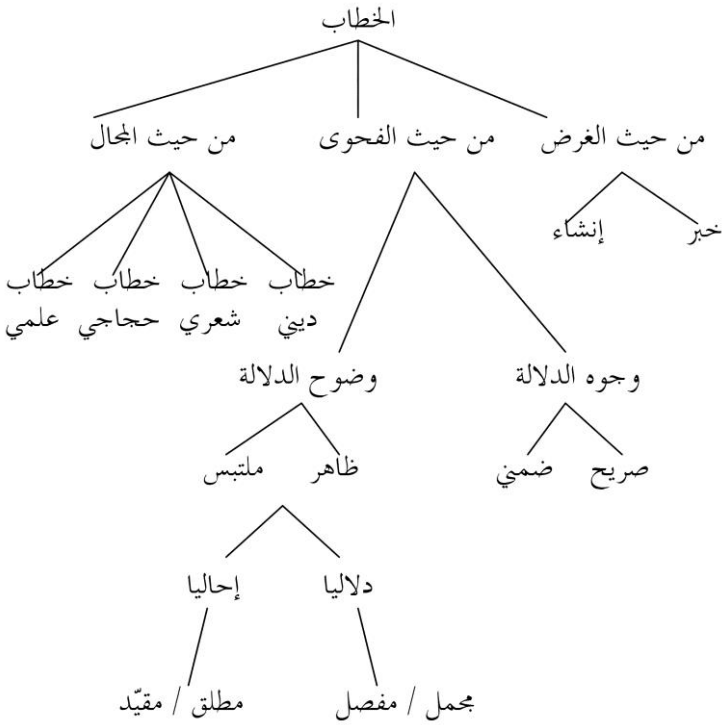

3.3.3.2. – بنية الخطاب

تصدّى البلاغيون وعلماء أصول الفقه والمفسرون لاستكشـــاف خصـــائص الخطاب الأدبـــي والخطاب الحجاجي والخطاب الديني كمـــا انـــبرى الفلاســـفة والمناطقة لرصد مميزات الخطاب العلمي.

سنقتصر[4] هنا على ما ورد عن الخطاب الديني متمثلا في النص الأسمى، نص القرآن الكريم، من حيث مكوناته والعلاقات الرابطة بـــين مكوناتـــه ومقومـــات اتساقه.

1.3.3.3.2 – المكونات

قُسّم نص القرآن الكريم من حيث تكوينه إلى مجموعتي سور كبريين: سور مكية وسور مدنية. وقسمت السور بدورها إلى آيات يرتبط بعضها ببعض.

اللافت للانتباه في هذا التقسيم أن المعايير التي اعتمدت في إجرائه، سواء على مستوى السور أو على مستوى الآيات، معايير دلالية كما كان متوقعاً بحكم المبدإ العام، مبدأ أسبقية المعنى.

بتعبير أدق، نجد وراء منهج رصد مكونات النص القرآني نفس المفاهيم الأساسية، خاصة مفهومي الغرض والفحوى.

يقول الشاطبي (الموافقات) إن تقسيم القرآن خاضع لمعيارين: معيار "المعنى" (أو "الموضوع") ومعيار "سبب النزول".

هذان المعياران واردان في تقسيم نص القرآن إلى مجموعتي السور المكية والمدنية ورودهما في تقسيم السور إلى آيات. فالسور المكية في رأي الشاطبي يجمع بينها جامع الموضوع الواحد، موضوع الدعوة في حين أن السور المدنية تتآلف في كونها تُرسي الشريعة الإسلامية.

تقسيم القرآن الكريم حسب هذين المعيارين يعطينا الترسيمة التالية:

(33)

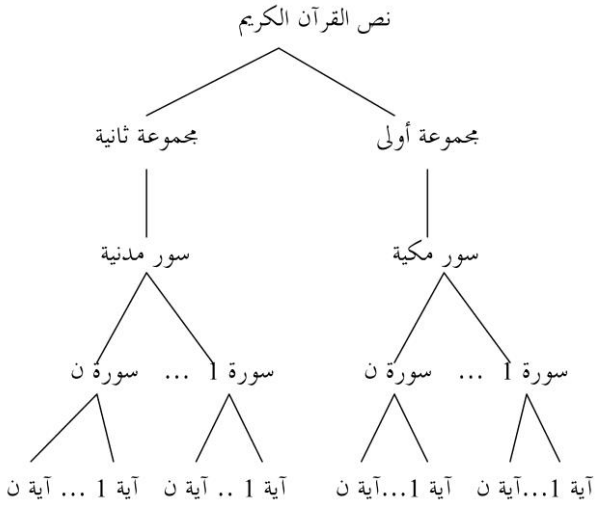

2.3.3.3.2 – العلاقات

يقوم مفهوم "البنية"، كما نعلم، على عنصرين أساسين متلازمين متكاملين: مكونات وعلاقات تربط المكونات وتجعل منها وحدة تامة.

فيما يخص نص القرآن الكريم ميز الأصوليون (الشاطبي خاصة) بين ثلاثة أصناف من العلاقات: علاقات صورية وعلاقات دلالية وعلاقات "بنيوية".

(أ) من أهم الروابط الصورية ما يسمى "التعلق اللفظي" وهو أن يعاد ذكر لفظ ما بين آيتين، إمّا فاتحاً للآية أو خاتماً لها.

(ب) تتفرع العلاقات الدلالية بين الآيات أو بين السور عن مبدإ عام يصوغه الشاطبي (الموافقات) كالتالي: "المتأخر مبنيّ على المتقدم".

من هذا الضرب من العلاقات علاقة "تفصيل المجمل" وعلاقة "تبيين المطلق" وعلاقة "تخصيص العام" التي تقوم بين متأخر ومتقدم.

هذه العلاقات من حيث حيزها نوعان: علاقات "متصلة" تقوم بين آيتين متوالتين تخصّص أو تبين أو تفصل ثانيتهما الأولى وعلاقات "منفصلة" تقوم لنفس الأغراض بين آيتين منتميتين إلى سورتين (أو مجموعتين من السور) متباعدتين.

(ج) أمّا علاقات الصنف الثالث فإنها العلاقات التي تهم النص باعتبار بنائه العام وتنظيم أجزائه. إنها العلاقات التي تجعل من بعض الآيات "فواتح" ومن بعضها "متمّمات" ومن بعضها الآخر "خواتم".

توضح الترسيمة التالية العلاقات بين مكونات نص القرآن الكريم:

(34)

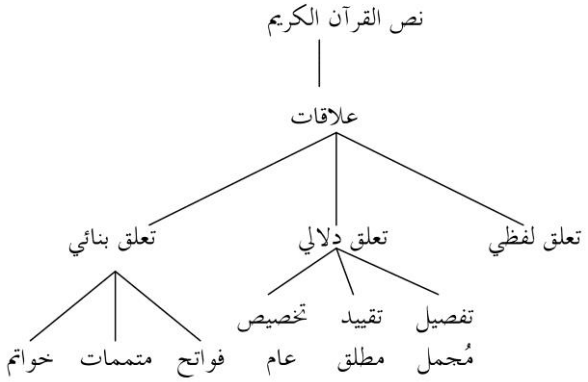

3- التّراث اللغوي والدرس الوظيفي الحديث

كان عرضنا للتنظير الدلالي في التراث عرضاً حاولنا فيه جهدنا أن ننظر إليه من داخله وأن نظل ملتصقين به مضمونا وشكلا ما وسعنا الالتصاق.

نريد الآن أن نبتعد عنه وأن ننظر إليه بعين العصر لإدراك ما يصلنا به واستكشاف ما يمكننا أن نفيده منه.

في هذا التوجه، سنحاول الإجابة عن سؤالين أساسيين اثنين:

أولا: ما طبيعة ووضع هذا التنظير إذا نحن قسناه مفاهيم ومنهجا ومقاربة بما تتطلبه وتقتضيه النظرية الوظيفية المثلى التي حددنا معالمها في الفصل الأول من هذا البحث؟

ثانيا: ما الوضع الذي يمكن أن يتخذه التراث اللغوي بالنظر إلى الدرس الوظيفي الحديث عامة والدرس الوظيفي العربي خاصة وما الدور الذي يمكن أن يقوم به باعتباره إسهاما هاماً في المقاربة الوظيفية للغة وإن كان ينتمي إلى حقبة زمنية أخرى؟

1.3 - التراث والنظرية الوظيفية المثلى

لنذكّر بأن من المبادئ المنهجية التي نعتمدها هنا في التعامل مع التراث أن نقرأه وأن نحكم عليه من خلال ميتا-نظرية عامة تجاوز النظريات اللسانية القديم منها والحديث وهي ما أسميناه "النظرية الوظيفية المثلى". في إطار هذه النظرية، سنحاول في هذا المبحث أن نثبت وظيفية التراث أولا وأن نرصد مداها ثانيا.

1.1.3 - وظيفية التراث

وفقا لمبدإ الانسجام، يتعين أن تثبت وظيفية التراث الدلالي العربي في كل من المفاهيم الأساسية والمنهج والمقاربة.

1.1.1.3 - من حيث المفاهيم

يمكننا القول دون تردد إن الأطروحة التي تخلف التنظير التراثي للدلالة وتحكمه مفاهيم ومنهجاً ومقاربة للظواهر هي أطروحة أن وظيفة اللسان هي وظيفة إتاحة التواصل بين البشر.

1.1.1.1.3 - اللغة وأصلها

نجد أطروحة وظيفية اللغة منصوصاً عليها بوضوح في تعاريف اللغة نفسها:

يقول ابن جني (الخصائص: 40) في تعريف اللغة: "حد اللغة أنها أصوات **يعبر بها كل قوم عن أغراضهم**".

نفس فكرة ارتباط اللغة بأغراض مستعمليها نجدها معبّرا عنها بمفهوم "الاحتياج" إلى التواصل في أدبيات أصل اللغة. يقول الآمدي (الإحكام: 30) في هذا الباب ما مفاده أنه، بما أن لا أحد يستطيع أن يتعرف على الأشياء وحده دون معونة غيره، احتيج إلى خلق "**دلائل**" تتيح لكلّ واحد معرفة **ما في ضمير غيره** من جهة **وتعينه على تحقيق أغراضه** من جهة ثانية، دلائل مؤلفة من أصوات خص الله بها الكائنات البشرية.

2.1.1.1.3 - أركان التخاطب

لم يتخذ المفكرون العرب القدماء العبارة اللغوية موضوع دراسة مجرداً مقطوعا عمّا يلابسه بل ركنا من أركان عملية تواصل تامة تتضمن مقاما ومتخاطبين بالإضافة إلى المقال نفسه.

(أ) يُلحّ جُلّ هؤلاء المفكرين على أن المقام لا ينحصر في العناصر المتواجدة والمتفاعلة أثناء عملية التخاطب بل يشمل كذلك ظروف الإنتاج العامة. المقام لديهم، إذن، مقامان: مقام "مباشر" بمعناه الضيق ومقام "غير مباشر" بمعناه الأوسع.

يؤكد الشاطبي (الموافقات: 229) على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، في تفسير سور القرآن الكريم، لعادات العرب اللغوية منها والاجتماعية وللخصائص التاريخية لحقبة نزول السور.

ويشير الغزالي (المستصفى: 325) إلى نفس الضرورة حين ينبه إلى أهمية الالتفات إلى "عادات المتكلم ومقاصده".

(ب) يقوم المتكلم بدور هام تبرز مركزيته في أن القصد ("الغرض والنية") الذي يتوخى تحقيقه يشكل ركنا خاصا من أركان معنى المقال بحكم فحوى العبارة ومعناها معاً.

تبلغ أطروحة مركزية المتكلم منتهاها عند بعض المفكرين العـــرب القـــدماء الذين يعزون كلَّ عناصر بنية العبارة إلى المتكلم بما في ذلك الإعراب نفسه.

3.1.1.1.3 – وسيلة التخاطب

من البين أن التخاطب، في رأي اللغويين العرب القدماء، لا يـــتم بواســـطة مفردات أو جمل بل بواسطة نصوص باعتبار النص وحدة تواصلية متكاملة ينـــتظم أجزاءها موضوع وغرض وتقوم أجزاؤها بدور الفواتح والمتمّمات والخواتم كمـــا تقوم بتخصيص وتقييد وتفصيل بعضها البعض كما سبق أن بيّنا.

دليل اعتبار النص الوسيلة الطبيعية المثلى للتخاطب أن مفكرينا ميّـــزوا بـــين القدرة الخطابية والقدرة اللغوية العامة وأنهم تصـــدّوا لاستكشـــاف خصـــائص الخطابات وتنميطها على أساس خصائصها.

4.1.1.1.3 – ضوابط التخاطب

يستلزم "نجاح" عملية التخاطب، كما نعلم، أن يخضع الخطاب إلى مجموعـــة من الضوابط إن اختلت أدى اختلالها إلى "تشويش" أو اخفاق تام.

يمكن أن نرجع هذه الضوابط في الفكر اللغوي التراثي إلى ضابطين أساسيين هما ضابط "الإفادة" وضابط "الوضوح".

(أ) يكتب السكاكي (المفتاح: 81) عن شروط نجاح الخطاب الحامل لخبر:

"من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب **الإفادة** ما ينطق به تحاشيا عن وصمة **اللاغية** فإذا اندفع في الكلام مخـــبرا لـــزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك **إفادته للمخاطب** متعاطيا مناطها **بقدر الافتقار**".

يفاد من هذا النص أن نجاح الخطاب آيل إلى تحقق شرطين: أولا: شرط الإفـــادة نفسها **وثانيا**: شرط كمية الإفادة وهو ما يعبر عنه السكالي بالإفادة بقدر الافتقار.

يتمّم هذا النص، بالنظر إلى الشرط الثاني، نص سبق أن أوردناه يميـــز فيـــه السكاكي بين ثلاثة أوضاع للمخاطب: وضع "خالي "الذهن" ووضـــع المتـــردد ووضع الشاك أو المنكر.

تقدم أن المفكرين العرب القدماء وعلماء الأصول على الخصوص وضعوا سلمية للخطابات على أساس مفهوم الوضوح تتراوح درجاتها بين الخطاب "الظاهر" والخطاب "الخفي" باعتبار الخطاب "الظاهر" أنجع الوسائل للتواصل يُسعى في تحقيقه بواسطة إواليات تخصيص عامّه وتقييد مُطلقه وتفصيل مجمله.

2.1.3 – من حيث المنهج

سبق أن بيّنا أن طرق تحليل العبارة اللغوية في التراث يمكن أن تُرجَع إلى منهجين اثنين، منهج الجرجاني ومنهج السكاكي، منهج ينطلق من المعنى إلى اللفظ عبر قواعد النظم ومنهج ينطلق، في المقابل، من اللفظ مفرداً فمركبا، نحو المعنى.

من الجلي الذي لا يحتاج إلى بيان أن هذين المنهجين يعكسان شقي عملية التواصل حيث يعد منهج الجرجاني "نموذجا" لإنتاج العبارة ومنهج السكاكي "نموذجا" للفهم والتأويل.

يمكن القول إذن إن وظيفة التواصل في عمق الفكر اللغوي العربي القديم تحكم منهج تحليل العبارات اللغوية حكمها للمفاهيم وحكمها لمقاربة الظواهر اللغوية كما سنرى في الفقرة الموالية.

3.1.3 – من حيث المقاربة

تناول اللغويون العرب القدماء مختلف ظواهر اللغة العربية دلالية وصرفية – صوتية وتركيبية.

وظيفية هذا التناول تكمن في أمرين: طبيعة الظواهر المقاربة وتحكم المعنى في اللفظ.

(أ) الظواهر اللغوية التي درست ظواهر متعددة الأبعاد تجمع بين الدلالة والصرف والتركيب وأحيانا الصوت. ذلك شأن ظواهر التوكيد والتخصيص والقصر مثلا.

فظاهرة التخصيص مثلا تجمع بين معني وبنية، بين معني حصر خاصيّة ما في ذات مَا وتقديم (تصدير) المكون محط الحصر. هذا ما يعنيه السكاكي بعبارته المعروفة "**والتخصيص لازم التقديم**".

(ب) تُنُووّلت هذه الظواهر على أساس المبدإ العام، مبدإ تبعية البنية للوظيفة (أو تبعية اللفظ للمعنى).

بتعبير أدق، عولجت هذه الظواهر في إطار تلازمين، تلازم الصيغة والغرض وتلازم الرتبة والنية.

ففي إطار التلازم الأول دُرست الأساليب (من استفهام وأمر وتمنّ) في ترابطها مع الأغراض التي تعبر عنها في حين درست في إطار التلازم الثاني ظواهر التقديم والتأخير تبعاً لنوايا المتكلم في تنظيم خطابه.

ولعل أبلغ نص في باب التقديم والتأخير نص الجرجاني (الدلائل: 44) الذي يقول فيه: "ومما يجب إحكامه... الفرق بين قولنا حروف منظومة وكلم منظومة وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق وليس نظمها بمقتضى عن معنى. فلو أن واضع اللغة كان قد قال ربض مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد. وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك **لأنك تقتفي في نظمها آثار المعنى وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس** فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه **ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتّفق**".

4.1.3 – وظيفة التراث ومعايير النظرية المثلى

بعد أن ثبتت لدينا وظيفية التنظير التراثي للدلالة من حيث المفاهيم الأساس ومن حيث المنهج ومن حيث المقاربة، يمكن أن نتساءل عن مدى إحراز هذا التنظير لما تقتضيه النظرية الوظيفية المثلى مضموناً وشكلاً.

أيّا كان البحث في هذا الاتجاه يتعين أن يتخذ منطلقاً له احترازان ضابطان اثنان:

(أ) يجب ألاّ يخضع التراث إلى مقاييس التنظير اللساني الحديث بل يجب أن يقوّم ويحكَم عليه بالنظر إلى المناخ الفكري الذي أنتجه. فمن الحيف أن نطالب التراث وليد حقبة تاريخية أخرى بأن يستجيب إلى شروط البساطة والاقتصاد والصورنة والقابلية للحوسبة، شروط لا يمكن أن تستوفيها إلا النظريات اللسانية الحديثة.

(ب) يمكن أن نقارن إذا شئنا بين التراث اللغوي والنظريات اللسانية الحديثة لمجرد المقارنة لكن إذا أزمعنا المفاضلة فلتكن المفاضلة في إطار النظرية الوظيفية المثلى من جهة وبينه وبين النظريات القديمة التي عاصرته وكانت نتاج نفس الحقبة ونفس المناخ الفكري من جهة ثانية.

إذا نحن انطلقنا من هذين الاحترازين كانت نتيجة تقويمنا للتراث اللغوي العربي، وللجانب الدلالي منه خاصة، نتيجة واحدة هي النتيجة التالية:

أولا: التنظير التراثي للدلالة تنظير وظيفي مفاهيم ومنهجا ومقاربة يُحرز من مقتضيات النظرية الوظيفية المثلى ما يُتيح إحرازه المحيط الفكري الذي أفرزه؛

ثانيا: ليس التراث اللغوي العربي، رغم وظيفيته، نظرية لسانية وظيفية بالمفهوم الحديث وإنما هو فكر وليد حقبة معينة من تطور الفكر اللغوي يمكن أن يفاضل بينه وبين إنتاجات لغوية أخرى تعاصره.

2.3 – التراث: ماض ممتد

السؤال الهاجس بالنسبة إلى اللساني الوظيفي العربي هو السؤال التالي: ما الذي نستطيع أن نفعله بهذا الإنتاج اللغوي الضخم العظيم إلى جانب اعتزازنا به كفكر إنساني يستحق فعلاً أن نعتز به؟

يمكن أن يأخذ التنظير التراثي للدلالة كما عرضنا له في المباحث السابقة أوضاعاً ثلاثة:

أولا: يمكن أن يعد تاريخاً للفكر اللساني الوظيفي؛

ثانيا: يمكن أن يُعتمَدَ مرجعاً حين البرهنة والحجاج؛

ثالثا: يمكن أن يكون مصدراً يُمتَح منه كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

1.2.3 – التراث تاريخاً

لا ندري إذا كان للدرس اللساني الوظيفي الحديث نشأة وتطوراً صلة بالتراث اللغوي العربي. لا ندري، بتعبير آخر، إذا كانت لهذا الدرس جذور عربية إلا أنه من الممكن في جميع الأحوال أن ننظر إلى التراث، بحكم مفاهيمه ومنطلقاته وأهدافه، على أنه حقبة هامة من تطور الفكر اللغوي الإنساني في

توجّهه الوظيفي. فيما يخص البحث اللساني الوظيفي العربي، نعلم جميعاً أن التراث اللغوي يشغل حيزاً معيّنا من معرفة كل لساني عربي بل كل مثقف عربي.

هذا المخزون يحصل التعامل معه في اتجاهين:

(أ) إمّا أن يكون حاضراً في تحصيل المعارف اللسانية الحديثة؛

(ب) أو أن يُرجع إليه على سبيل تأصيل ما اكتُسب من هذه المعارف.

صلة التراث اللغوي بالنسبة للوظيفيين العرب، إذن، صلة مباشرة سواء أكانت أصلا أم نتيجة تأصيل.

2.2.3 – التراث مرجعا

يُميّز، كما هو معلوم، في الاحتجاج لنظرية لسانية معينة أو لمقاربة تقترحها) بين نمطين من الحُجج: "الحجة الداخلية" و"الحجّة الخارجية".

(أ) تُستقى الحجة الداخلية من النظرية نفسها طبقاً لمبادئها ومنهجها وطرق الاستدلال المعتمدة فيها.

فحين نقارب تصدير مكون ما في إطار نظرية النحو الوظيفي، مثلا، على انه مكون مبأر فإن حجتنا في ذلك أن الوظائف التداولية في هذه النظرية هي التي تحدّد ترتيب المكونات داخل الجملة في اللغات المُعربة، أي في اللغات التي تعبّر عن الوظائف النحوية بواسطة الإعراب.

(ب) تدعو الحاجة أحيانا إلى دعم الحجة الداخلية بحجة خارجية تُستمدّ من نظرية لسانية أخرى يُستحسن أن تكون من نفس الفصيلة.

مثال ذلك أن يُؤتى لدعم تحليل ما لظاهرة ما في إطار نظرية النحو الوظيفي بتحليل لنفس الظاهرة تقترحه نظرية وظيفية أخرى كنظرية "النسقية" أو نظرية "التركيبيات الوظيفية" أو غيرهما.

ولا يمتنع أن تُستمدَّ الحجةُ الخارجية من نظرية لغوية قديمة. في هذا الاتجاه، يمكن أن نسوق لدعم تحليلنا لظاهرة التصدير آراء بلاغيينا في باب التقديم والتأخير.

ويمكن ألا نقف عند حد الاحتجاج لمقاربة وظيفية حديثة لإحدى ظـــواهر اللغة العربية بمقاربة تراثية لنفس الظاهرة حيث نستطيع أن نقدّم حجـــة لـــورود المنحى الوظيفي عامة كونه غير آت من عدم بل له جذوره الضـــاربة في تـــاريخ الفكر اللغوي تسنده وتبرّر تبنيه.

3.2.3 – التراث مصدراً

اتخاذ التراث مرجعاً في البحث الوظيفي العربـــي الحـــديث مرحلـــة أولى في "تفعيله" يمكن أن تتلوها مرحلة أقوى هي مرحلة توظيفه واستثماره بالأخذ منـــه كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وقد ذهب فعلا في هذا الاتجاه عدد من اللسانيين لدراســـة اللغـــة العربيـــة (الزهري والبوشيخي والمتوكل ضمن آخرين).

على نقيض ما يُعتقَد عادة، يكتب الأستاذ جون ماكنزي استحسانا لتوظيف الفكر اللغوي العربـــي التراثي في نظرية النحو الوظيفي وترحيبا به:

"يستهدف كتاب الأستاذ المتوكل (المتوكل (1989)) تطبيق النحو الوظيفي كما يقترحه سيمون ديك (ديك (1978)) في تحليل ظواهر "اللغة العربية الحديثـــة المعيار... وللكتاب أهمية إضافية يستمدها من محاولته إدماج مقترحـــات الفكـــر اللغوي العربـــي القديم في نظرية النحو الوظيفي **بطريقة تغني الطرفين**".

لم نتوقف، منذ تشغيلنا لنظرية النحو الوظيفي في دراسة اللغة العربية، عـــن إقامة حوار مثمر بينها وبين تراثنا اللغوي، حوار يُسوّغه وييسره التآسر بينهما من حيث المفاهيم والمنطلقات المنهجية. ولهذا الحوار أمثلـــة كـــثيرة في مـــا كتبنـــاه وفي ما كتبه زملاؤنا ورفاقنا في مسيرة وضع نحو وظيفي للغة العربية ننتقي منها ما يلي:

(أ) لم يكن يتعدَّى عدد "المكونات الخارجية" مكونين اثنين: المبتدأ والـــذيل. واحتججنا استناداً للتراث لإضافة مكون خارجي ثالث، المكون "المنادى".

كانت هذه الإضافة انطلاقة للبحث، بالنسبة إلى ديك (ديك (1987))، عن مكونات خارجية أخرى ولإعادة النظر في وظائفها الخطابية.

عُين للمكون الحامل لوظيفة المحور في النموذج الأول (ديك (1978)) موقع واحد هو الموقع السابق لموقع الفعل.

وأوحى لنا تحليل الجرجاني (الدلائل) للعبارات التي من قبيل (35) بأن نضيف للمحور موقعاً آخر، الموقع الذي يتوسط الفعل والفاعل فأمكننا بذلك أن نميز بين التقديم الداخلي المفيد للمحورية[6] والتقديم الخارجي الذي نجده في تراكيب مثل (36) والذي يفيد البؤرية:

(35) قتل **الخارجي** زيد

(36) **الخارجي** قتل زيد

(ج) استيحاء لما ورد عند الجرجاني (الدلائل) والسكاكي (المفتاح) عن العطف وشروطه أتيح لنا أن نغني المقاربة الوظيفية لهذه الظاهرة بقيود إضافية منها ما يهم الفحوى ومنها ما يهم القصد تمنع من إنتاج تراكيب من قبيل (37أ) و(37ب) على التوالي:

(37) أ – *كتب السكاكي كتاباً وشربت شاياً

ب* – هل جاء زيد واذهب أنت!

(د) كانت مقاربة السكاكي (المفتاح) للعبارات المجازية مثل (38) التي تعني "**زيد كريم**" أساساً للتحليل الاستدلالي الذي اقترحناه للعبارات المتحجرة باعتبار معناها المجازي ناتجا عن معناها الحرفي عبر قواعد استدلالية وموضوعاً، بالتالي، من موضوعات القالب المنطقي:

(38) زيد كثير الرماد

نظن أن هذا الحوار سيظل قائما ما قام البحث اللساني الوظيفي العربي وأنه سيُسفر عن أمثلة أخرى لإسهام التراث اللغوي العربي في تطوير نظرية النحو الوظيفي أو في دعم ما يطرأ عليها من تطوير.

خلاصة: التنظير الدلالي في علوم اللغة العربية، منظوراَ إليه في مجمله، تنظير وظيفي في العمق قائم على المبدإ الوظيفي الأساس، مبدإ أسبقية الوظيفة على البنية وتبعية الثانية للأولى، يحرز من مقتضيات النظرية الوظيفية المثلى ما يؤهله لإحرازه المحيط الفكري المنتج له.

هذا الفكر الدلالي أصل من أصول المنحى الـــوظيفي في الـــدرس اللســـاني العربـــي الحديث يُمكن أن يكون كذلك مرجع احتجاج له ومصدراً من مصادر إغنائه وتطويره إذا ما تُعومل معه على أساس منهجية علمية واضحة المعالم تنبـــذ القطيعة والإسقاط على حد سواء.

الهوامش:

(1) ليس هذا إلا تلخيصا مقتضبا أشد الاقتضاب لعرضنا (المتوكل (1982)) لمنهجية قـــراءة الفكر اللغوي العربـــي القديم. نريد أن نلفت النظر، مع ذلك، إلى أننا غيرنا عدداً من آرائنا ومواقفنا في هذا الباب تغييرا يمكن للقارئ أن يستشفه من المقارنة.

(2) نستعمل مصطلح "التنظير" هنا عوضاً عن مصطلح "النظرية" الذي يُجـــادل في وروده حين يتعلق الأمر بنتاج فكري قديم.

(3) أصلح المصطلحات العربية القديمة لما يقصد إليه هنا هو مصطلح "النية" الذي نستعمله بشيء من التوسّع في مفهومه الأصلي.

(4) انظر المزيد من التفصيل في العرض الذي قدمناه (المتوكل (1982)) لتصور المفكـــرين العرب القدماء لبنية وخصائص الخطاب العلمي.

(5) تكون المقارنة في أدنى درجات التعسف حين تتم مع نظريات تؤاسر التراث من حيث المنطلق والهدف والمنهج كالنظريات الموجهة تداولياً والنظريات الوظيفية. انظر مثالاً لهذا الضرب من المقارنات في كتابنا (المتوكل (1982)).

(6) يقول الجرجاني (الدلائل: 82) "قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنســـان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يُعلم من حالهم في حال الخارجي يخـــرج فيعبـــث ويَفسد ويكثر منه الأذى أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول "قتل الخارجي زيد" ولا يقول "قتل زيد الخارجي" لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمهم".

خاتمة

نأمل أن نكون قد حققنا بعضا مما رمنا تحقيقه.

نأمل أن نكون قد وُفّقنا بعض التوفيق في رسم معالم النظرية الوظيفية المثلى بما يكفل تأهيلها لتكون الحكمَ في مقارنة النظريات اللسانية ذات التوجه الوظيفي والمفاضلة بينها من حيث مدى إحرازها لمقتضيات وشروط النظرية الحكمَ.

ونتمنى على الخصوص أن يكون صَوغ هذه النظرية الوظيفية المثلى قد مكّننا من إثبات وظيفية التنظير التراثي للدلالة إثباتا يبتعد ما أمكن الابتعاد عن الإسقاط والتعسف والإجحاف ومن التعامل معه تعاملاً يُنصفه ويُنصف غيره ويتيح تفعيله أصلاً ومرجعاً ومصدر استثمار.

وعسانا بعد هذا وذاك أن نكون قد أفلحنا في رسم صورة للمنحى الوظيفي العربي، ماضيه وحاضره، تكشف عن منجزاته وصبواته في الحقلين اللغوي والاجتماعي على السواء.

يظل هذا البحث رغم ما احرزناه فيه – أو نظن أننا احرزناه فيه – ينتظر أبحاثا تتمّمه إضافات وتعديلاً وتصحيحاً وأبحاثا أخرى تكشف عمّا حققه اللسانيون الوظيفيون العرب في وضع أنحاء أو أجزاء من أنحاء للغات أخرى غير اللغة العربية.

أسمى آمالنا أن تُتَّخذ حصيلة هذا البحث منطلقا وحافزاً للمضي في المنحى الوظيفي لإغناء الدرس اللساني العربي وربط حاضره بماضيه وربطهما معا ربط التحاور والتلاقح بالفكر اللغوي الإنساني.

المراجع

المراجع بالعربية:

الآمدي، سيف الدين،

(1968) الإحكام – القاهرة.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد،

تهذيب اللغة. المؤسسة العامة للتأليف والترجمة. دار الطباعة القومية. بدون تاريخ.

الأشموني، علي بن محمد،

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة. بدون تاريخ.

ابن الأنباري، محمد،

(1960) كتاب الأضداد. بيروت.

أوشان، اللسانيات والديداكتيكا النحو الوظيفي نموذجا

(1997). الدار البيضاء.دار الثقافة.

البوشيخي، عز الدين،

(1998) قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء. أطروحة دكتوراه. مكناس: كلية الآداب.

(2005) النحو الوظيفي وتعليم اللغات. كلية الآداب. مكناس. سلسلة الندوات 15.

(2005) النحو الوظيفي واللغة العربية. الدار البيضاء كلية الآداب. عين الشق.

جدير، محمد،

(قيد الطبع) مقاربة وظيفية لرواية "ضحايا الفجر". الرباط: مطبعة أبـــي رقراق.

الجرجاني، عبد القاهر،

دلائل الإعجاز. تحقيق/أحمد مصطفى المراغي. المكتبة المحمودية التجارية. القاهرة. ط 2. بدون تاريخ.

ابن جني، أبو الفتح عثمان،

الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. ط2. دار الهلال بمصر. بدون تاريخ.

الخليل، بن أحمد الفراهيدي

(1967) كتاب العين. بغداد.

الرازي، فخر الدين،

التفسير الكبير. مكتب الإعلام الإسلامي. إيران. ط 3 و4. 1413هـــ.

ابن رشيق، أبو علي الحسن،
(1925) العمدة. القاهرة.
الزكرشي، بدر الدين بن محمد بن عبد الله،
البرهان في علوم القرآن. تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل. (1988 م) بيروت.
الزمخشري، جار الله محمود بن عمر،
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. من منشورات دار البلاغة.
(1947 م) إيران.
الزهري، نعيمة
(1997) الأمر والنهي في اللغة العربية
(2005) النحو الوظيفي واللغة العربية. الدار البيضاء كلية الآداب. عين الشق.
(قيد الطبع) التعجب في اللغة العربية.
ابن فارس، أحمد،
(1964) الصاحبـــي في فقه اللغة. بيروت.
القرطبـــي، محمد،
(1977) الجامع لأحكام القرآن. القاهرة.
اسماعيلي علوي، حافيظ،
(2004) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. عالم الفكر. المجلد 33.
ابن السراج، محمد بن السري،
الأصول في النحو، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي. مطبعة النعمان. العراق. النجف. بدون تاريخ.
الصبان، محمد بن علي،
حاشية الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك. مطبعة دار إحيـــاء الكتب العربية. مطبعة دار الفكر. القاهرة. بدون تاريخ.
السكاكي، يوسف بن أبـــي بكر
مفتاح العلوم. المطبعة الأدبية. مصر.(1317هـــ)
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان،
الكتاب. تحقيق/ عبد السلام محمد هارون. دار الكتب العلمية.
ابن سيده الأندلسي،
(1958) المخصّص. بيروت (1958) المحكم. القاهرة.
السيوطي، جلال الدين،
أ – (1987 م) الإتقان في علوم القرآن. قدم له وعلق عليه / محمـــد شـــريف ســـكر. راجعه/مصطفى القصاص. دار إحياء العلوم. بيروت. ط 1.

ب- (1988 م) الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق / أحمد سليم الجمحي والدكتور / محمد أحمد قاسم. جرس برس. ط 1.
ج- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق لجنة من: محمد أحمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. بدون تاريخ.
د- (1988 م) معترك الأقران في إعجاز القرآن. تحقيق / أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية. بيروت. ط 1.
هـ - همع الهوامع. دار المعرفة بلبنان. بدون تاريخ.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم،

(1968) الموافقات. القاهرة.

العسكري، أبو هلال

(1973) الفروق في اللغة. بيروت.

الغزالي، أبو حامد،

(1322) المستصفى. القاهرة معيار العلم. القاهرة. دون تاريخ.

غلفان، مصطفى،

(2000) اللسانيات العربية الحديثة. جامعة الحسن الثاني. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. عين الشق. رسائل وأطروحات رقم 4.

ابن هشام، عبد الله

أ - (1966 م) أوضح المسالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي. بيروت ط 6.
ب- (1978 م) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد. توزيع دار الأنصار بالقاهرة. المركز الإسلامي للطباعة والنشر. ط 5.
ج- (1979 م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق / د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. راجعه / سعيد الأفغاني. دار الفكر. ط 5. بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين

شرح المفصل. إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة. بدون تاريخ.

المتوكل، أحمد،

(1977) قراءة جديدة لنظرية "النظم" عند الجرجاني. مجلة كلية الآداب الرباط. عدد1.
(1981) اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري. كلية الآداب الرباط. البحث اللساني والسميائي.
(1985) الوظائف التداولية في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.
(1986) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة.
(1987 أ) من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1987 ب) من قضايا الرابط في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.
(1988 أ) قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. الرباط: اتحاد الناشرين المغاربة.
(1988 ب) الجملة المركبة في اللغة العربية: الرباط: منشورات عكاظ.
(1989) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري. الرباط: منشورات عكاظ.
(1993أ) الوظيفة والبنية: مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية / الرباط: منشورات عكاظ.
(1993 ب) آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. الرباط: منشورات كلية الآداب.
(1995) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي – التداولي. الرباط: دار الأمان.
(1996) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي – التركيبي. الرباط: دار الأمان.
(2001) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص. الرباط. دار الآمان.
(2003) الوظيفية بين الكلية والنمطية. الرباط: دار الآمان.
(2005) التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات. الرباط: دار الآمان.
(2005) مفهوم الكفاية وتعليم اللغات. كلية الآداب. مكناس. سلسلة الندوات 15.
2009 مسائل النحو العربي في قضايا النحو الوظيفي. بيروت: دار الكتاب الجديد
2010 الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون
2011 الخطاب الموسّط. نحو مقاربة وظيفية موحّدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون
2011 الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربة والبداوليات الحديثة. التداوليات: علم استعمال اللغة. تنسيق وتقديم د.حافظ اسماعيلي علوي إربد: عالم الكتب الجديد
2011 اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري.الطبعة الثانية. بيروت: دار الكتاب الجديد
2012اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون
2013 قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون
2013 آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع

المراجع باللغة الأجنبية:

Abney, S.

1987 The English Noun Phrase and its sentential aspect. PHD Cambridge Mass: MIT

Aertsen Henk, **Mike Hannay** and **Rod Lyall** (eds)

2004 Words in their places. A Festschrift for J. Lachlan Mackenzie. Faculty of Arts. Vrije Universiteit. Amsterdam

Anstey, Mattew

Functional Grammar from its inception. In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).

Auwera, Johan.van der

1990 Coming to terms. Habilitation thesis. University of Antwerp.

Bouideh, Mohammed

1990 Du terme au syntagme en Grammaire Fonctionnelle. Thèse de 3ème Cycle. Faculté des Lettres. Rabat

Chomsky, Noam

1977 Essays on Form and Interpretation. Elsevier: North-Holland

1981 Lectures on Government and Binding. Dordrecht: Foris

Connolly J.H., C.S. **Butler**,.R. **Vismans**,. And **R. Gatward** (eds)

1997 Discourse and Pragmatics in Functional Grammar.. Berlin: Mouton de Gruyter.

Devriendt B., L. **Goossens**. and **J. V der Auwera** (eds)

1996 Complex structures. A functionalist perspective.. Berlin: Mouton de Gruyter

Dik, S.Charles.

1978 Functional Grammar. Nath-Holland

1989 The Theory of Functional Grammar. Part 1. The structure of the clause Dordrecht: Foris

1997 a The Theory of Functional Grammar. Part 1: The structure of the clause. Second, revised edition. Edited by Kees Hengeveld. Berlin: Mouton de Gruyter.

1997 b The Theory of Functional Grammar. Part 2: Complex and derived constructions. Edited by Kees Hengeveld. Berlin: Mouton de Gruyter.

Engberg-Pedersen E., L. Falster **Jakobsen** and **L. Schack Rasmussen** (eds)

1994 Function and Expression in Functional Grammar.
Berlin: Mouton de Gruyter.

Groot, Casper (de).

1990 Morphology and the typology of expression rules. In:
Hannay and Vester (eds)

2005 Morpho-syntactic templates. In: Groot and Hengeveld
(eds)

Groot, Casper (de) and Kees Hengeveld (eds)

2005 Morphology and Syntax in Functional Grammar. Berlin: Mouton de Gruyter.

Halliday, M. A. K.

1970 Language structure and Language function. In J. Lyons
(ed).

Hannay, Mike and Elseline Vester (eds)

1988 Working with Functional Grammar: descriptive and
computational applications. Dordrecht: Foris

Hannay, Mike and Mactelt A. (Bolkestein eds)

Functional Grammar and verbal interaction. Amsterdam:
Benjamins.

Hengeveld, Kees

1997 Cohesion in Functional Grammar. In: Connolly, Butler,
Vismans and Gatward (eds)

2004 a The architecture of Functional Discourse Grammar. In:
Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).

2004 b. Epilogue. In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds)

2005 Dynamic Expression in Functional Discourse Grammar.
In: Groot and Hengeveld (eds)

(fc) Interpersonal functions, representational categories and
syntactic templates in Functional Discourse Grammar

Jakobson, R.

1966 Essais de linguistique générale. Paris: Minuit

Jadir, Mohammed

2005 La cohérence du discours en Grammaire Fonctionnelle: le cas du texte narratif. Rabat: Edition Bourgreg Communication.

Jadir, Mohammed (ed)

2001 Developpements recents en Grammaire Fonctionnelle. Faculté des Lettres. Mohammedia.

Keiser, E

2004 Term structure in FG: A modest proposal.
WPFG 78.

Kroon, Caroline.
1997 Discourse markers, discourse structure and Functional Grammar. In:. Connolly, Butler, Vismans and Gatward (eds).
70
Mackenzie, J. Lachlan.
1986 Aspects of nominalization in English and Dutch.
WPFG 15
1989 "Let's get our heads together: A reply to van der Auwera". In: Hannayand Vester (eds)
1996 "English nominalizations in the layered model of the sentence". In: Devriendt,. Goossens and vand der Auwera (eds)
1998 "The basis of syntax in the holophrase". In Hannay and Bolkestein (eds).
2004 Functional Discourse Grammar and Language Production". In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).
Mackenzie, J. Lachlan and M.A. Gomez-Gonzalez (eds).
2004 A new architecture for Functional Grammar. Berlin: Mouton de gruyter.
Moutaouakil, Ahmed.
1982 Réflextions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Publications de la facutlté des Lettres, Rabat.
1984 Le focus en Arabe:vers une Analyse Fonctionnelle in Lingua 64
1985 Topic in Arabic: Towards a Functional Analysis. In: Bolkestein et al (eds)
1991 a On Representing Implicated Illocutionnary Force, Grammar or Logic? WPFG 40
1991 b Negative Constructions in Arabic: Towards A Functional Approach. In: K. Devenyi and T. Ivanyi (eds).....3-4
1993 Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar.
Univversity Mohamed V, Rabat.
1994 ♩Term-to-phrase mapping rules: A case study from Arabic. In: Engberg-Pdersen, Falster Jakobsen and Schack Rasmussen (eds)
1998 Benveniste's Recit vs Discours dichotomy as discourse operator in Functional Grammar. In: M.Hannay and A. M. Bolkestein (eds)
1999 Exclamation in Functional Grammar: sentence type, illocution or modality? WPFG no. 69.

2000 Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar. Casablanca: Afric-Orient

2006 Préliminaires à une grammaire fonctionnelle de discours In Jadir, M. (ed)

2004 a Discourse structure, the generalized parallelism hypothesis and the architecture of functional grammar. In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).

2004 b "Function independent morpho-syntax. In: Aertsen Henk, Mike Hannay and Rod Lyall (eds).

2005 Exclamation in Functional Grammar. In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).

2006 Functional Grammar and Arabic. Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol 3 Leiden: Brill Academic Publishers.

2007 Coordinative constructions in Arabic: Aspects of Morpho-syntax as an indicator of Interpersonal Status. In: Advances in Functional Discourse Grammar. Brazil. Alfa

2008 2009 *Exceptive constructions in Arabic. From Arabic Grammatical Tradition to Functional Discourse Grammar*. WEB papers in Functional Grammar Special issue.

2011 *Emphasis and Emphatic Marking in Arabic. A Functional Discourse Grammar Approach*. WEB papers in Functional Grammar no 85

2013 *Alignment and Ttransparency in Arabic: a diachronic comparative approach.* WEB papers in Functional Grammar no 86

Rijkoff, Jan.

1992 The noun phrase: a typical study of its form and structure. PHD Dissertation. University of Amsterdam.

2002 Iconic and non-iconic word order patterns: on symmetry in the NP and counterexamples to Universal 20. In: Aertsen Henk, Mike Hannay and Rod Lyall (eds)

Verstraete, Jean-Chistoffe

2009 "The problem of Subjective Modality in Functional Grammar model". In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds)

Vet, Co

1998 The multilayered structure of the utterance. In M. Hannay and A. M. Bolkestein (eds).

صدر للمؤلف

(1977) قراءة جديدة لنظرية "النظم" عند الجرجاني. مجلة كلية الآداب الربـــاط. عدد1.

(1981) اقتراحات من الفكر اللغوي العربـــي القديم لوصف ظـــاهرة الاســـتلزام الحواري. كلية الآداب الرباط. البحث اللساني والسميائي.

(1985) الوظائف التداولية في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1986) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1987 أ) من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغـــة العربيـــة. الدار البيضاء: دار الثقافة.

(1987 ب) من قضايا الرابط في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.

(1988 أ) قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. الرباط: اتحاد الناشرين المغاربة.

(1988 ب) الجملة المركبة في اللغة العربية: الرباط: منشورات عكاظ.

(1989) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري. الرباط: منشورات عكاظ.

(1993أ) الوظيفة والبنية: مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربيـــة / الرباط: منشورات عكاظ.

(1993 ب) آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. الربـــاط: منشـــورات كليـــة الآداب.

(1995) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنيـــة التحتيـــة أو التمثيـــل الدلالي – التداولي. الرباط: دار الأمان.

(1996) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونـــات أو التمثيـــل الصرفي – التركيبـــي. الرباط: دار الأمان.

(2001) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص. الرباط. دار الآمان.
(2003) الوظيفية بين الكلية والنمطية. الرباط: دار الآمان.
(2005 أ) التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات. الرباط: دار الآمان.
(2005 ب) مفهوم الكفاية وتعليم اللغات. كلية الآداب. مكناس. سلسلة الندوات 15.
(2006) المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد. الرباط: دار الأمان.
1982 Réflextions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Publications de la facutlté des Lettres, Rabat.
Le focus en Arabe:vers une Analyse Fonctionnelle
in Lingua 64
Topic in Arabic: Towards a Functional Analysis.
In: Bolkestein et al (eds)
1991 a On Representing Implicated Illocutionnary Force,
Grammar or Logic? WPFG 40
1991 b Negative Constructions in Arabic: Towards A Functional Approach. In: K. Devenyi and T. Ivanyi
(eds) 3-4
Reflections on the layered underlying representation in
Functional Grammar.
University Mohamed V, Rabat.
Ferm-to-phrase mapping rules: A case study from Arabic. In: Engberg-Pdersen, Falster Jakobsen and Schack
Rasmussen (eds)
1998 Benveniste's Recit vs Discours dichotomy as discourse operator in Functional Grammar. In: M.Hannay and A. M. Bolkestein (eds)
Exclamation in Functional Grammar: sentence type, illocution or modality?
WPFG no. 69.

Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar.
Casablanca: Afric-Orient
Préliminaires à une grammaire fonctionnelle de
discours In Jadir, M. (ed)
2004 a Discourse structure, the generalized parallelism hypothesis and the architecture of functional grammar. In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).
2004 b "Function independent morpho-syntax. In: Aertsen Henk, Mike Hannay and Rod Lyall (eds).
2005 Exclamation in Functional Grammar. In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).
2006 Functional Grammar and Arabic. Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Vol 3 Leiden: Brill Academic Publishers.
2007 Coordinative constructions in Arabic: Aspects of Morpho-syntax as an indicator of Interpersonal Status. In: Advances in Functional Discourse Grammar. Brazil. Alfa